

[illegible]

عارضی

[illegible]

لعلنا في الصلوات والصلوات على
 ابننا خال
 من قبلنا صلواتنا على ابننا خال
 التوفيق بقلوبنا على ابننا خال
 من قبلنا صلواتنا على ابننا خال
 الملائكة والروح الطاهرة
 على ابننا خال

٢١ كيف يكون موت شيعا لانه في الله عليه
 والاشكون الصلوة خمس فريض ٢٢ ما معنى البراق وقتل الوحوش ما كيفة نزول جبريل ونزل النور والاشفاق القوم غيرهم
 خيرا والنبيا ٢٣ كيف يتولد الامام ما معنى النبوة الحسين عليهما وروح الله القدوس اجابته انما تنحها ٢٤
 كيف ينزل اكل الناس النوح والنبوة ويا بون عن الولاية وولساع القوس لتبول انصبيه ولفرق على القاعد ٢٥ ما الدليل
 على افضلية الائمة عليهم السلام اعز وما الوجبة احصا صرحا على الله عايشا له يجوز اكثر من اربع ٢٦ ما معنى ميل
 القدر ونزول الملائكة فيها والفرق بين كون الامام ناطقا بهم وكونه صامتا وكيف يكون خلفه افضل الكعبة ٢٧ ما معنى طوي
 الشمس من غير ما والفرق بين الظهور والوجبة وهل احكام الوجبة من احكام الدنيا ام الاخرة وما معنى افشك الشمس وطهها وكا
 الشمس ونفك الجبال ٢٨ ما وجه تخفوا الحقوا وقول امير المؤمنين عليه السلام انا خازنها عليهم وما حقيقة العشر وجوع الحظ
 الله ٢٩ ما ماهية القبر وجوع الروح الى البدن وضغطة القبر وحضور اهل العصة عليهم السلام والفرق بين ملائكة الثواب
 والعقاب غيبة الامام عليهما عن المؤمنين بعد ظهورهم ٣٠ هل غير البشر في الجحيم او يختار في النار ما معنى الفخ في القصور
 المنزاع الا يلح من الاجسام وموت الملائكة وموت الموت ونجدة صورة كبريتا ملح وانبيا حجة في صورة بعين ٣١ ما التسلل
 التي ذكرتها سبعون ذراعا والجحيم التسعين الف خصوصية العدد ومعنى كون القضا طاردا من القصر واحدا من التيف ٣٢
 ما معنى انما من حير وحك من منتهى صلى الله عليه وما معنى الامانة في الاية ما الدليل على ان نوح افضل اولي الامر وما الوجبة
 الطوفان لاهل الارض في الدواب ٣٣ ما كيفة استنساخ الانبياء والوحوش والفرق بين الخبز والتمر وما معنى قول العبد ما ان اعان
 نذري حتى ما معنى كل شئ عايدا له ما بد منه ٣٤ ما وجه كون الحسن وبشتر والشيعة واحدة وما معنى الايام التي ستوت على
 عرشك واستقرت على كرسيك ٣٥ ما معنى ما افشاينه الا الشيطان وكيف يكون ذلك للتاسع في نهاية السعة والظن
 في نهاية البطو وما تفصيل لا يكون في الاُسبعة ٣٦ ما حقيقة البدء والفرق بينه وبين النسخ وكيف يامر الله بالتمسك بالبين
 وما معنى ان الصلوة هي ام المؤمنين عليهما ومعنى القول بان العالم حادث زمانا الاول في خبايا الفرق بين من يوت بموت الطير
 ومن يقتل نفسه بالقتل ٣٧ ما الوجبة صفة اطلاق التسليم والتسليم على الله سبحانه دون سائر الملائكة من الجواهر والظواهر
 المتباينة ٣٨ ما حقيقة صفة الاستطاعة ٣٩ ما معنى خالق الا لا مخلوق ٤٠ هل يصح التسليم قبل ضي من الفعل ام لا والفرق
 بين التسليم والبداء ٤١ ما معنى ما في الكافي عن عبد الله عليه السلام قال لا بد لضابط هذا الامر من غيبة ولا بد له في غيبته من جلاله
 المنزل للعبية وما قبله من حجة ٤٢ ما حقيقة عالم الدنيا والآخرة في الاذن الكبير والصغير ٤٣ ما معنى الحجب
 في ذكر النجاشي والفرق في تحسبهم ايضا وما رقدوهم في حقيقة خلافه ٤٤ اذا انتهى الزمان الى القاب كيف ينصرف عنه ما
 من آدم الى الان ٤٥ ما الوجبة فيما يظهر من الاثر ان الميس خلق قبل آدم ٤٦ القابلات هل العقل والجهل تقابل ملكه وعدم
 او فني افرقوا في الجبال ٤٧ الجبل البسيط ان لم يكن له وجود فكيف يكون وان كان في الفرق بينه وبين المركب ما معنى قول اهل
 المنطق ان اللازم لا يكون اخفى الاول ما الوجبة تولد عيسى عليه السلام من غير ابي ٤٨ ما الوجبة في اوردان الابوسف والحجج
 الا انه ليطها ذات ليلة فخرته ووطها الشاة فكيف عنها والخبر مولانا علي بن الحسين عليهما فاخبرنا الذي وطها شيطان
 اسمه كذا ٤٩ ما معنى انما مع ان العربة اضله الشيطان ذكره ٥٠ اذا ثبت ان الحسن القيم عقليا في الوجبة اخبرنا انها
 ذاتها ام لا ٥١ ما الوجبة ان الامام عليا لله فخره لا يظهر في مثل الارض جودا وظلما وما الوجبة عليه السلام يكون في سامع
 ظهور الامير الحسين عليهما وان الامير عليا يقتل في عسكر ابنه وكيف يقتل مرتين وما معنى لكل قوم من قبل وميلته ٥٢
 ما معنى لا يستل القبر الامم محض الايتا والاكثر ٥٣ وكيف لا تقوم الساعة الا على شراياتنا ٥٤ ما معنى ما وردت
 بين ستمائة ارض ليس تحتها الا ارض حاة وما تفصيل اربع وما جبال البر وما المتور وموت والحق ٥٥ ما معنى نصرت
 بالترعب شهر ٥٦ ما الوجبة في دم في موضع ونقله الى اخر وكيف تاكل الارض حجة وما معنى ان المريد في موضع الذي اخذت
 حايته منه ومنهم من يأكله سبع ومنهم من يجرى ٥٧ ما المتور في ليلته بها القطعة في الزم ٥٨ ما تلك القرية التي برضها الملائكة باقية
 في الزم ٥٩ ما معنى نفى العلم عنه صلى الله عليه في قوله تعالى لا تقلم نحن نفعلهم الاول ما معنى ان جبرائيل صلى الله
 عليهما والهما اكل الخلق وعلة الوجودات وما هذه العلوية والصلح على ما عليه صورته غايته اكل الكل ما حقيقة الحشا وما
 هذا الاثر والوحدة ٦٠ ما حقيقة الحكم الشايط المعاقب ٦١ ما البرهان على ان الله سبحانه يخفنا وما معنى ٦٢ ما معنى

انما ينزل في الفرق بين
 بين الملائكة والجن

انما ينزل في الفرق بين
 بين الملائكة والجن

انما ينزل في الفرق بين
 بين الملائكة والجن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
 يقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحصائي أنه قد التمس
 من بعض الأخوان الذين يحب طاعتهم أن يكتب لهم رسالة في بعض ما يجب على المكلفين من معرفة أصول الدين حتى يتقيدوا
 بالعدل والنبوة والإمامة والمعاد وما يلحق بها بالدليل ولو اختلفوا بالتقليد على ما يظهر من ذلك مما يحتمل معالم الناس
 فاجبتهم على ذلك على ما أنا عليه من كثرة الاشتغال ودواعي الأهواض ولا زمة الأسااض ادلا يسقط الميسور بالمعصوم
 وإلى الله ترجع الأمور وسميت هذه الرسالة حياة النفس في حضرة القدس ورتبتها على مقدمة رحمة أبواب وخاتمة كل باب
 يشتمل على بقول الله المقتد فاعلم أن الله لم يخلق العباد عبداً لله حكيماً وحكيم لا يفعل ما لا يملكه فيه ولا كان غنياً غير محتاج
 لأن المحتاج لم يحدث كانت فائدة خلقه للخلق واجبة اليهم ليوصلهم إلى السعادة الأبدية وذلك متوقف على تكليفهم بما يكون
 سبباً لاستحقاق السعادة الأبدية ولو لم يكلفهم لما استحقوا شيئاً ولو أعطاهم بغير عمل كان عبداً وقد ثبت أنه حكيم لا
 يفعل العبث قال تعالى الحسبكم أنا خلقناكم عبداً وأنكم إلينا لا ترجعون ولما أراهم خلقهم انعم عليهم كرمهم لا أنهم لا يكونون
 شيئاً إلا بعبثهم فلما انعم عليهم وجب عليهم شكر النعم ولا يمكنهم شكر النعم بغير حق يعرفونه لا لا يفعلوا ولا يجوز عليه شكرهم
 متوقف على معرفته ومعرفته متوقفة على النظر والتفكير في آثار صنعه والنظر والتفكير متوقف على السمع يعني الأهواض
 عن الخلق فأول الواجب على المكلفين الصمت كما هو من أمم المؤمنين عليه السلام فإذا صمت عن الخلق تمكن من النظر وهو الواجب
 الثاني وبه يتمكن من المعرفة في ترك الواجب الأول من المكلفين فقد ترك الواجب الثاني ومن تركه فقد ترك معرفة الله و
 تومده صده ونبوه أنبياءه وأما خلفاءه أنبياءه عليهم السلام ومعرفة المعاد وجميع الأدب إلى الإحسان ومن ترك ذلك فليس
 بمؤمن ولا مسلم وكان في دعوة الكافرين واستحق العذاب الإليم الدائم المقيم والمادبا المعرفة التي لا يقبض إلا سلام الأبها
 اعتقاد وجود صانع ليس بمصنوع والإلكان له صانع ومعرفة صفات التي تثبت لذاته وهي ذاته والاعتدات القدرات
 والصفات التي تثبت لانفاله ومعرفة صفات التي لا يجوز عليه لا بها صفات خلقه والصفات التي لا يجوز على أفعاله لا بها
 صفات أفعال خلقه ومعرفة عدله لأنه سبحانه عني مطلق فلا يحتاج إلى شيء وعالم مطلق فلا يجمل شيئاً ومعرفة
 نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله ونبوة جميع الأنبياء عليهم السلام لا يتم الواسطتين الله سبحانه وبين عباده
 والمبلغين عنه تعالى اليهم ومعرفة خلفائهم عليهم السلام لا يتم حفظه شرائعهم فهم حجج الله بعدهم ومعرفة بعض المكلفين
 وشعرهم إلى ما لا يوم الذين قد ذلك على ما ذكره من تعليم الله تعالى لعباده معرفة ذلك على السن حجة عليهم السلام كل
 بالدليل ولو تجل كما يأتي أن الله البا بالآل لا يجب على مكلف أن يعرف أن الله سبحانه موجود لأنه أوجد العالم
 ولو كان معدوماً لم يوجد غيره وأنه سبحانه باق لا ستر له خدته آثاره والآثار لا يحدث بنفسه لا يجوز أن يحدثه إلا بالشيء بل
 على المؤثر وهو الله ولا يصح لغيره تعالى من حاله وهو كونه موجوداً بانيا مؤثراً فيها سواء ولا لكان كسائر خلقه يتغير
 ويفنى فيكون وجوده من غير فيكون حادثاً يحتاج إلى من يحدثه فلما وجدنا آثاره وجدنا ناهداً على وجود مؤثره

وبعد ما قل عمره لا اخره ومات وهو الثاني ومن كل شيء يتعلل بالزعم من قول امره ومعه ويحصل بالاشارة فيه او انقضى
 في نبوته لان حجته بالنبوة والنبوة حجة الله على عباده ولو جاز ان يكون احد المكلفين بعد خدش في النبوة لما مات محمد بن الله
 عليهما السلام يكون مسدداً من الله موقفاً للصوت في الاعتراف والعلم والقول والعمل لان الله سبحانه يولا بالظافر والهاميه
 الحق ويومئ اليه بذلك عليه السلام بقايم غلظه ويقد له ملكا يثبته وكل ذلك للزيادة منه تعالى لانه ان يكون للناس على الله حجة
 بعد الرسل لان الله هو الانسان المحبر عن الله بغير واسطة من البشر ولا يكون حجة الله في شيء من المكلفات قوله قوله الله
 وامره امر الله ونهيه فهو الله والله ياد على فعل ما يقوم به الحجة على خلقه وبذلك يتحقق لطفه لخلق الله بوقوع صلحهم عليه
 الدنيا والاخرة فيجوز عليه فعله الحكيم فهو تعالى لا يخفى بل لا خلاف في بيع وهو لا يفعل القبيح لانه غنى طلق لا يحتاج الى شيء
 فصل الفاعل في هذا فنيق هذا الامم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم ابن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن
 مرة ابن كعب بن لؤي بن غزاه بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن نزار بن معد بن عدنان
 صلي الله عليه واله الطاهر من الانس والنبوة واطهر النجى المطابق على يد غيره وكل من ادعى النبوة واطهر النجى المطابق على يد غيره فهو نبى
 وقد نازرين المسلمين وغيرهم جميع اهل الدنيا ان قد ظهر حل في مكالمة قريسة محمد بن عبد الله صلي الله عليه واله في
 النبوة واطهر النجى المطابق على يد المطابق لدعواه المقرون بالحدوث يكون نبيا حقا وهذا التواتر موجب للقطع بالامانة فينبغي
 وهذا امر نوازير جميع اهل الارض ان تصلى الله عليه اله خاتم النبيين فلا يكون نبى بعده ولا معه فيكون نبيا مسلما الى
 الناس اقل لانهم مكلفون ولا يقع تكليفهم بغير حجة ولا نبى الله سبحانه على خلقه الا على الخوالم المذكور وقد ثبت نبوته بالتواتر عند جميع
 المكلفين اما من سبق له ان كان نفسه قد تقرر على انكاره لان الله سبحانه يقول وما كان الله ليضل قوما
 بعد اذ هداهم حتى يترجم ما يتقون فصل انما معاينه التي صدق الله بها دعواه فكثير وقد عطلها الامم منها الفصح
 منها انشقاق القرينين من الامم من قبل ما بعد اشباع الخلق الكثير من الطعام البسير وشكايه لبعض وكلام الذلوع المشهور ونظروا
 الجوارض من الجن والانس والحيوان والنبات والجمادات في ذلك منها القران العزيز الذي لا يابى الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه من قبل من حكمه جيد وقد صدق صلي الله عليه واله بالبرهان حتى يحدتهم بالبرهان بانفسهم ومن شغل فوجي ذلك
 ولما لم يقبلوا منه الحجج الجاهلية صبر على حدود الرماح وشفار الصفاح حتى اباد مقالتهم وسبب ذراهم وتخلوا لبس الغشا
 وتزوع الجوارم بعد ان يدفعوه بالاثبات بسورة مثله هو يا اهل فناء العالمات قد صدق ما سأل الله ان يطفى احد خلقه
 معارضته ولم يكن من انبياء الله عليهم السلام من خرج بان بعدهم لان نبوتهم منقطع الا بمخرج نبينا صلي الله عليه واله فانه بان
 ما بقا التكليف لان نبوته صلي الله عليه واله لا يترك ذلك يكون حجة فاطما على المعتضين المعادين فصل هو صلي
 الله عليه واله خاتم النبيين لا نبى بعده لان الله سبحانه اخبر في كتابه بفتان ما كان محمداً بالاحد من جبالكم ولكن رسول الله
 وخاتم النبيين والله سبحانه لا يضيع من الكذب الا تقيع والغنى المطلق لا يفعل القبيح لانه حاجته الى شيء ولا خبره في كتابه بفتان
 ما اتىك الرسول فخذوه وقد اخبرنا صلي الله عليه واله انه لا نبى بعده فذلك حقا وهو ايضا صلي الله عليه واله افضل
 من سائر الانبياء عليهم السلام ومن الخلق جميع لقول صلي الله عليه واله اناس سيد ولد آدم واخر قوله لا نبى بعدى صلي الله عليه واله فاطمة
 عليها السلام ابولخير الانبياء وبعلا خير الاولياء لانه معصوم ولا ينطق عن الهوى هو الاخرى يوحى وقال تعالى وتوكلوا علينا
 بعض الاقارب لاخذنا من بالبين ثم نقطعنا منه الوتين فيكون قوله صدقاً وكونه افضل الخلق محققا وكذلك الجمع عليه السلام من الله
 صلي الله عليه واله سيد الكائنات في قوله تعالى اخذنا بالاولاد والاولاد اخذنا بالاولاد والاولاد اخذنا بالاولاد والاولاد اخذنا بالاولاد
 وهو سيد ولد آدم فهو خير خلق الله جميع الباب الثاني في الامامة ما ثبت ان الله صلي الله عليه واله لا يترك الامامة ولا يبعث الا
 به ليوحي القيمة وهو المبعث عن الله والموثق تعالى الخلق ما به بقاءهم وادام التكليف وما به سعادتهم والابدية وكان له يوديه
 على الله سبحانه فيهم انا فانما نجدهم لحوال المكلفين ليوحي اليهم وهو عليه السلام لا يبعث الا من التكليف بل يجرى على التبيين والموثقة
 صلي الله عليه واله بعد خلقه ولا يجوز في الحكم بفسح حكم النبوة لا لتطوعه ولا لادام التكليف فوجب الحكيم نصب خليفة يقيم مقامه
 ويؤتي عنه الا للاحكام حافظا شرعيا قائم بدينه لا يتطاول الله بالافعة على الخلق المكلفين ولا يبدوا بكونه الخليفة
 جميع ما ذكره حتى اتى صلي الله عليه واله من كونه علم اهل زمانه واقامهم واعيدهم واهمهم وجرى ذلك كونه معصوماً لا يتقوا
 الصغار والكلاب اقرب من اقرب عمره لا اخره معصومان من الكذب والخطا والفساد وغير ذلك من جميع ما يبعث به حتى اتى صلي الله عليه واله

فصل

فصل

فصل

الكتاب الرابع

الا النبوة لما نبأه صلى الله عليه وآله خاتم النبيين فلا بعده وانما اشترط ذلك الخليفة لانه قائم مقام نبيه صلى الله
 عليه وآله لجميع ما يحتاج اليه سائر المكلفين من احكام لانه حافظ لشريعته وهو ليطع من الله ولجب عليه طاعة الحاكم
 كادبعت النبوة على حد واحد فلا بد ان يكون متصفا بصفا نبي صلى الله عليه وآله بحيث يحكم للمكلفين القطع بان
 جبر الله وان قوله قول الله تعالى فويل لسوء عقولكم يومئذ لو كان بينكم من يعطي الحکم فقلنا لا اله الا الله فاعلم ان الله تعالى
 ان يكون طهر من تقاعركل ما يلزم من تفرد القوم وعد الاطاعت في جميع الاحوال ومن كان في هذه الفتنة لا يطاع عليه الا
 من يطاع على الشرع ويعلم انما هو الله وحده فليس ذلك احد من الخلق ولا يعلم ذلك الا من يقصم من الله عز وجل عن شخص وذلك
 لطف لا يجزى من مقتضى العدل والقادر الحكيم عز وجل لا يخل بواجب لانه قبيح وهو يتعاضد عن فعل القبيح لغناه المطلق ولم يكن في الامر
 يجمع على شرط النبوة غير نبينا الاعلى بن واطاع على الاستكالاته معصوم من كل ذنب له عصم منها النبي صلى الله عليه وآله
 وشركه في كل فضيلة النبوة وقد نصر الله سبحانه عليه في كتابه فقال انما وليكم الله رسول الله والذين امنوا الذين يقولون
 الزكوة وهم راكعون فقد نزلت في ايات وكلام المتقين من الفرقين بانها نزلت على علي عليه السلام من جبرائيل وهو راكع
 لا ينكر ذلك الا ما كبر به هاتفا بالله عز وجل لعلي بن ابي طالب كناية العزيم اثبت له تقول رسول الله صلى الله عليه وآله من اولى الناس بي
 للولث هنا الا انه لا يجرى بهم من انفسهم في كل شئ من ان يورد نيام ودينهم ولا تهاهي الولاية التي ثبتت لله تعالى ورسوله صلى
 الله عليه وآله ولهذا ثبتت على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام واليوم غد يخرج على ما رواه الفريقان من طرق متعددة بلغة محكية
 التواتر باعتراف الخصم بقوله لهم ائمتكم بكم من انفسكم قالوا يا جهم بل يا رسول الله فقال من كنت مولاه فعلي مولاه الله وال
 من اشد الاوداء عن عادوا ومن يضره واخذ من هذا القول هذا من قول الله فحق ما انكم الرسول فخذوه وما نهي عنكم فتركهوا
 وقال فيه فلنجدنا الذين يخافون امر الله ان يعصمهم فقتلوا ويصيبهم عذاب اليم وقال في ما ينطق عن الحق هو الا وهو الا وهو جبر
 وقال فيه ولو تقولوا علينا بعض الاقاويل اخذنا من غير المؤمنين لم نطعنا من ان يوتى خبره من الفريقان ان الله صلى الله عليه وآله قال
 على انصارك قال على ان الحق الحق في كل شئ فلو لم يدرك دليل على انهم من القضاة لكانت كاسه معقاة معصوم من الله سبحانه
 بدفع الحق وان ثبتت له الحق لم يدرك دليل على انهم من القضاة لكانت كاسه معقاة معصوم من الله سبحانه
 كما ان ثبتت لاف من هذا الحق حقان يتبع ربحا ما ما يقتد به لانه عليه السلام لا يفارق الحق ولا يفارق الحق بدو معجزة ما راى فهو
 من غير من الفريقين لا ينكر احد عدا لانه لا يكون مع باطل فعال من الاحوال فلا يخفى بالعصمة الا هذا فقد ثبت عند كل منصف
 وطالب الحق على جهة القطع من مثل هذا الحديث هذه الآية على ان على بن ابي طالب صلي الله عليه وآله خليفه رسول الله صلى
 الله عليه وآله لا يلا فضل الا في هذا الحق ولا في اقرار الحق ولا يفارق الحق فواحق ان يتبع بحكم الله سبحانه في كتابه على عباده
 ولم يجر بحكم انزل الله فاشكوا فواحق ان يتبع بحكم الله سبحانه في كتابه على عباده
 رسول الله صلى الله عليه وآله وهو المخصوص عليه بالخصوص من الله ومن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام ولم يدع احد من المسلمين
 لاحد من اصحابه والحمد لله العالمين فبذلك العلم الموجبة لنصب علي بن ابي طالب بعينه بالعلم الموجبة لنصب علي بن ابي طالب
 علي بن ابي طالب ثم علي بن الحسين ثم علي بن محمد بن علي بن ابي طالب ثم جعفر بن محمد بن جعفر بن علي بن ابي طالب
 علي بن موسى بن علي بن محمد بن علي بن ابي طالب ثم الحسن بن علي بن ابي طالب ثم الخلف الصالح الحجة القائم محمد
 بن الحسين صلى الله عليه وآله جميع ما اعتبر في خلافه علي بن ابي طالب اعليل له قدام رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
 وكونه تجدد على خلفه لا غير ذلك مما اشتهر في النوعه حقه علي بن ابي طالب اعليل له قدام رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
 وبين خلقه كل معني كل واحد منهم مستوا الله عليهم جميعا وكذلك خصوص النقص على كل واحد منهم من الله كما هو صحيح
 عند اللوح الذي رواه جابر بن عبد الله ان اوصاؤه وغير ذلك من القرآن والاحاديد القدر سيرة ومن يسؤل الله صلى
 الله عليه وآله ومن ينظر كل سابق على من بعده وكل ذلك بالانوار الموجبة للقطع الا ان سبقه من شدة لانه ذلك واجب على الله عز وجل
 وهو تعالى لا يوجب لصعوده وقد شره وغناه المطلق فضلا عن يجب ان يتقدم انما المنتظر عليه يسوع موجودا ما عندنا
 فارجع الى الفرق التي على ان يسوع موجود الى ان يملأ الله الارض مشا وعل كماله من جود وظل وهو ابن الحسن العسكري القاطن
 المنتقد اجماعهم بشعاع اجماع ائمتهم اصل البيت عليهم السلام وارجع اصل البيت عليهم السلام بحجة الله سبحانه اذ هي حجة
 التبرهن طهرهم نظير ما يكون قولهم في حجة لا يتم لا يقولون الا الحق فاجماع شيعتهم حجة لكشف عن قول امامهم العصوة عليهم

فصل

فصل

والانفس والثمار وفيها لصايرين والرفع ودرجة لساكوب على الرخاء الصايرين على البلاء فان الدنيا بمن المؤمنين وغيرهم
 ذلك المحكيون وكل الى انفسهم في الغلاو والعكس في الرخص قوله واستبا وجودها في سببا وجود الاستعداد
 استبا ما بابل وجودها مثل كثرنا الظاير لاجاد المحرك ومنع الامطار ونحوها الطرف وكثرة قطاع الطريق وامثال ذلك
 بكل الدنيا فحسب الله الى نفسه نفع من استبا المنع من المعاصي ومن ظلم الدنيا وغير ذلك فان كل ما يكون سببا للعدا
 انما هو لانه يقضي حق المعبود واستبا تقصير لا تقصير الكرم الرخاء والرخص وانما يكون خلاف ذلك المقصود لابل
 موانع من تقصير فظالم المكلف فان قلت ان الغلاو والرخص من الله في كل سبب فانه قد استبا ذلك بتقصير الرب
 المكلف في الغلاو وبفصل في الرخص فدا صيد ان قلت ان الغلاو والرخص سببا لعمال العباد بغيره تعالى عاملا به يحكم له
 في الغلاو ويقاد عنهم في الرخص فدا صيد ان الولي على العباد شكره على نعمائه وحده على كرم عدله لانه والرخص كل
 حال بقدره وقضا فانه ولي كل خير صلى الله عليه وعلى محمد واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جميل النعم والاكرام وجبل الانصاف والعتا وحمل البلاء وجبل العظمة والكبرياء صلى الله عليه وعلى محمد واله
 الذين خصهم بالعصمة والولاية وجعلهم باكل الشئ وجعلهم ملوك الدنيا والاخرة والا صلى الله عليه عليهم ما دارا
 الارض والسماء اما بعد فيقول العبد المسكين احمد بن محمد بن الحسين الاحمسي ان حام حوزة المسلمين وناصر الدين ومعز
 المؤمنين والعبد البهيم للسلطنة له تبتا والركن الاقوى للدين ولد التوبة حليف السعادة وجبل الافادة وذا النافذة وكية
 الكرام وحرم الشيم والموا المحترمة الشاء من الشاء محمد على من الشاء زاده ارام الله تاييده وامداده واسأد نصره وفؤاده
 وادبه بالنصر هو واجناده وحفظه هو اولاده وسدده وسدده نظام دولته على ما حبه واراده واصح له بما تقر
 به عينه ومعه وختم له لحواله واعماله بالسعادة انه سمع الدعاء لطيف لما يشاء وهو على كل شئ قدير وبالايمان والجماع
 جدير بعلم الله من قال من فانه ذلك صلاح الدنيا والدين فدا رغبة ودا عية ان يكتم شئ في بيان العصمة وشؤونها
 لا علمها عليهم السلام ونفع ما ينافي ذلك ما برود على ذكر رجعة محمد واهل بيته الطاهرين وخواص شيعتهم ومواهم
 واعدا عنهم وذكر علاما واحوالها وذكر ما رديها فاجبه الى ذلك مع قلة البصائر وكثرة الامانة ونشأ الطاهر في
 الاعراض ومواضع الاراض بنا على الانبياء بما يحضر من هذه الامور لانه من جهة كثرة المواضع هو المقدور ان لا يسقط
 الميسور بالمعصية والى الله ترجع الامور ورتبت بيان كل واحد من المستلزم على مقدرة تفصيل وخاصة تقر سببا
 للوصول الى المحصول مقدمة قبل العصمة في اللغة كالمع ومنه قوله تعالى والله يعصمك من الناس اي يمنعك منهم فلا يقدر
 عليك وقوله تعالى واعصموا بهجلى الله الى الحق الى الله بطاعته وحبل الله هو القرآن وقيل بعهد الله يرجع الى محنة
 الامتناع بالله وجبل الى القرآن وبعده اليهم بما امرهم به من طاعته بالقيام باوامر وبواهي من معاصيه ومخاطبة وعقابة
 والمعصية هو المنع من جميع محارم كما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن الحسين عليهما السلام الا ما من لا يكون معصوا والى العصية
 في ظاهر اللفظ فتعرف قبل في المعصية قال عليه السلام المعصية محبل الله وحبل الله هو القرآن لا يقتر فان اليوم القيمة
 والامام محبل الى القرآن والقرآن محبل الى الامام وذلك قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وفي الاصطلاح
 العصية على ما اختار العبدية هي اللطف المانع للمكلف من ترك الواجب او فعل المحرم ما يفعل الله به غير سائل للقدرة
 على خلاف مقتضى ذلك اللطف فلا يمكن مكلفا ولا يفتي تمحولا لا ثوبا بل ان ذلك اللطف موجب للسلب الداعي للاستلزام
 لأمدها وهذا حاصل ما قرره في قواعدهم وعند الانشاعة العصية الا يخلق الله في المعصية ذنبا ولا يجل غرضه في ذلك كالباء
 حقوه يكون من كثرة سائر الكفا أو من الاستغناء الدالة على الحق في الزاكره حجة او دفعة ما يفتي على الله
 الدناءة والخسرة والردا وذلك بناء على صلهم من استنداد جميع الاشياء كلها الى افاد والمناز وعند الحكماء العصية
 ملكة تمنع العبد من ناشيته من العلم بمناهي المعاصي منافية لطاقاته تناكده في الانبياء بتتابع الوحي اليهم بالاوامر والعيه
 الى ما ينفذ في التواهي الزجره على ما ينفذ على تعريف العبدية بان العصية تستلزم سلب الداعي اليه وهو ابل والاراد لا سلب
 القدرة مع ما ينفذ على راي من يقول ان القدرة لا يدخل في مفهومها الارادة وانما هي الصفة التي لا يقع لتأثيره عند تمام

الأرادة اليها كما هو الحق المستلزم لأرادة جوعى القادر على الفعل الذي هو الثابت وأما على رأى من يقول أن القدرة هي مجموع ما يتوقف عليه الثابت ومنه أن لأرادة فلا يصح قولهم غير سالب للقدرة لأنه أن لم يسلب القدرة لم يستلزم سلب القدرة على القول
 في مفهوم القدرة وأذا لم يستلزم ذلك اللطف سلب الذي لا يتحقق العصمة بل يكون المكلف مع ذلك مقارفاً للثبوت أو طامياً
 لها اعتباراً وأن سلب القدرة لم يتوقف عليه الخطأ وكذلك سلب سلب لأرادة استلزم سلب القدرة لرفع المركب برفع بعض جزائه
 وعلى تعريفنا الأشارة أن ثباتها يثبت ذلك على أصلهم من استثناء جميع الأشياء إلى القادر الخ لا روعه وجعل فيقال لهم هل لكسب
 الله أثبتوه للعبد المبشر الذي هو ما عرفت ترتيباً للثواب وفقاً لمخلوقاته ليس للعبد فيها ما صنع إلا بل هو ما صدرت
 من العبد باختياره فان جعلوها مخلوقاً لله تعا كغيرها من الأشياء ليس للعبد فيها ما صنع استنع تكليفه للمعصية
 وإنما يتحقق عدم خلق الذنب فيه مع اقتضائه ذلك التكليف لولا العصمة فإذا لم يتحقق التكليف لم يتحقق عدم خلق الذنب
 مع عدم مقتضيه كون فعله تعاقباً مع تلك الأجزاء كما يزعمون وتجوز التكليف لما لا لا يطابق لا يقتضيه جواز ذلك لأنه
 فرع التكليف والتكليف فرع تحقيق النتيجة وإذا كان كل شيء من الله تعاقباً غير اعتباراً بشيء من قابلية المكلف سقط اعتبار
 خصوصاً في الآخرة فإنه وإن كانا خارجين عن المكلف باختياره ليصح نسبته ترتيباً للثواب العقاب إلى المكلف فخصاً ما
 أو معصية بنسبة فخصاً ما للثواب اعتباراً بتعريف العبدية مع أن العصمة بمعنى وجوده هي هم عرقوه بالعبد وعلى تعريف الحكماء
 أنه ناقص يحتاج إلى قيد وهو أن يقال ملكة تمنع الفجور منعاً غير سالب للقدرة الخ ثم نقول أن الملكة تعريف الحكماء ثمة
 اللطف في تعريف العبدية وقولاً للحكماء ناشئة من العلم الخ ليس في شيء من العلم لا يثبت تلك الملكة إلا أن يرد بها العلم الحقيقي هو
 المقترن بالعمل بحيث يتخلل عنه خصال فيجوز أن يكون صورة للعصمة مادتها طلب الله سبحانه من المكلف هداية يردوها
 ذلك اللطف على ظاهر القول يكون تعريف الحكماء مع اعتبار القيد أقرب إلى الثبوت على الجمل القريب ما تعريف العبدية في
 أن يكون رسماً وحاصل القول التقابل تعريفها بها ملكة تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها فصل
 اعلم أن الله سبحانه خلق الأشياء بفعل على حسب تقابلها بالفعل بمعنى أنها أحد موادها من شيء الخ لا وجودها وأما صورها كما
 قبلية في أنها ركب صورها على حسب تقابلها في لطافتها ودرجاتها ونوحياتها ودرجاتها من المبدأ الفياض الذي هو الله
 الله وفعل تراشدها بينهما وضعف بحيث لا يكون ذلك فعل فلا تبدأ عندها حيث خالفه حيث فعل فلا يقع لها متعلق
 اقتضاء غيراً ما اقتضاه حيث مشيئة فلا يريد ذلك المخلوق غير ما يريد خالقها قال تعالى وما تذكرون أن أن بشأنا الله وهو
 قول على علمه سبحانه علمه من أذنه ويعلم أن رادته تعالى تنطق بهم بقوله تعالى ونزلناهم فنعزهم فجعل هو معنى قولهم عليهم السلام
 فخرج آل مشيئة الله في زيادة الخ على غيرهم عن أبي جعفر محمد بن عثمان العجلي جاهد الله في الله وأمر الله ومقام عتبة الله تعالى
 اشقام الله وصبره في الله ذوا نافر الله وشكره في الله ووفاء الله بوعده وفيها بعد هذا القضاء المشيئة ما استأثرت به مشيئتك
 والمحيي ما استأثرت به مشيئتك فكان بعناية الله ولطفه عن قابلية سائر الكون من كون ذلك قوله بعناية الله ولطفه بعباده
 أنه تعالى لطف بذلك العبد بسبب غنايته لا لخصائصه من صفاته بل بسبب مقام القرب من صفاته كإفراة الزيادة في رزاقها
 ابن طائوس الشيخ محمد بن شمس بن محمد والشيخ الفقيه الشافعي على أهل البيت عليهم السلام الذين هم أهل هذه المرتبة التي هي بعد
 بيانها وفيها لا يستقيم نفاً للملكة في الأخلاق من الخلق ولا يضاف ذلك ذواتهم إلى وخضوعه إلى ذلك القول الذي في الله سبحانه
 والخوف والرجاء وجعلها أرواحاً للشكر والثناء وإيمانها مع عوارض الغفلت ومقامها من شواغل الغفلة بل بغيرها بل السمت أوجبكم
 وبالبراءة من عبادكم وقوا الزبكات على مصابكم والاستغفار لثبوتكم وعجبكم الخ فكانت فطرة هذا العبد على حيث فعل ظاهره
 فحين توجه إليه لم يتركه كما يهل فطرته ودعى صورة العبدية طامياً لمخلوقه وأرادته وادعاه مع دوام الرابطة والوثيق حقيقة
 ما هو أهل بالوثوق والتسديد وعدم الخيانة في نفسه كل حال فتكون وتحقق ثبوت واستمرار ذلك اللطف العائده والرابطة
 والوثيق للمصاحبة للثبوت في التسديد وعدم الخيانة مع مطابقة تلك الفطرة لفعل الله وأرادته وحبته وملكته بآية تمنع من فعل
 المعصية والميل إليها مع القدرة عليها لكون تلك العناية بالالطاف والرباط والوثيق والخوف في التقيد بها تعاضدية
 لذلك العبد بقابلية حقيقة ما هو عليه كما أشار إليه تعالى في قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته وذكر ما لم يؤمنين مخلوقاً الله
 عليه الشفاء على آية صلى الله عليه وآله في خطبة يوم النحر بالجمعة كإرواء الشيخ المصباح قال عليه وآله وأشهد أن محمدًا عبده
 ورسوله استخلصه فاعلم على شأنا الله علم على علمنا نرفع الشك في التأمل من بيننا والبشر في الجنة وأنها عزاء فمخبرنا

نفس

عالمية الآراء مقامه لا يذكر إلا بصا ولا خوية خواطر لا تكاد ولا تنقل غرض الظنون والأسرار لا اله إلا هو الملك الجبار
قريب الأقران ببؤته بالأعزاف بلا هو بؤته واخصه من كرمته بالإنصاف فيلحد من برته فهو اهل للخصائص وخلقه
ولا يخفى من بشوية التعبد بالخال من لطفه التظنين الخ فان عليهما ان استخلاص الله تعالى له واخصا منه بآثاره لا يفارده
عن الشاكر والناظر من ابناء الجسد ذكر علة ذلك فقال لا تنعرج جل لا يخصص بشوية التعبد بالخال من لطفه التظنين وهو
المراد ما اشترنا البصر من تحقيق تلك الملكة ببيان منشأها ففهم ما ذكرناه وما ذكر على كبر هذه الخطبة قوله ملكة ربانية ربي
فهذه الملكة على مقتضى تلك القربى والى بانها والآلاف الربانية هذه الملكة هي العصمة فانما عرفت ما ذكرنا لا لخطا
تبيين لادخاله التقاريف الثلاث لثلاثة لعدا انطباقها على ما ذكرنا ببيان ذو منشأ فضل العصمة مع الكالات لا نظوا
جميع الكالات فيها باعتبار عوارضها واحاطها بجميع الصفات والادعاء من جهة العلياء وهي جهة التلقين من الغرض الخ لا يعق
استعدادها لذلك ومن جهة التلقين وهي جهة الاداء والتبليغ وتربية الرتبة وعادة مدبره الكون والنظام الا انها هي
العدالة المطلقة لا مكانية المستلحق لحفظ النسبة لا كمالية الالهية بل جمع الموجودات على ما في مذكورة به في العلم الامكان
من غير ان يخرجه هذه العدالة المطلقة لا مكانية الالهية في قوله عليهما بالعدل قامت السموات والارض و
في حديث آخر بالعدل قامت السموات والارض يعني بالعدل صاحب تلك العدالة المطلقة التي هي العصمة لا يتم بغيره في عالم
واحد بل في قولهم فادخلهم على مقتضاها من حفظ النظام وعادة المدينة بحفظ النسب القويومية الالهية بين الاشياء
كلها التي هار ترفع الضما من سائر البلاد ففهم عند المحققين يقتضيه مورا لا قول صدق الا في كل الموانع الثاني حسن
الادعاء لجميع الاعمال الثاني صحة الاحوال واستقامتها على مقتضى العدل الرابع ملازمة المراقبة والتلقين من جهة العلياء
الخاصة مدونة مشهود العلياء قبل التلقين ومعها من غير ان يقال البصيرة ولا التقاريف والسياسة السار حفظ الحقوق عن التعطل
والتعطل التابع حفظ نظام المعاش والمعاملة بوجوب خلتها بحسب الوعظية والتسوية في التمام والكمال وتزويها
او تصاميم شريفة يتصف بها من يقف هذه الملكة كالعدل الكامل والعلو والحلم والخير والامان والصدق والرحابة
والعدل والبر والوفاء والشكر والوفاء والرحمة والفهم والعفة والصدق والرفق والرحمة والتواضع والثورة والصلوات
والاستسار والتسليم والتواضع والصفحة والنها عن الخلق والفقر الخالق سبحانه والتذكروا الذكر والحفظ والتعطف والقوى الخ
والمودة والحب والصدق والحق والامانة والاخلاص والشهامة والشجاعة وقوة الرأي وحسن الخلق والفهم والمعرفة والمداراة وسلا
الغيب لكتمان والصلوة والزكوة والصدوق والجهاد وصون الحديث عن القيمة بآثار الدين الحقيقية المعروفة بالشر والقيمة
والانصاف والتميز والصفحة والنها عن الخلق والفقر الخالق سبحانه والتذكروا الذكر والحفظ والتعطف والقوى الخ
والمودة والحب والصدق والحق والامانة والاخلاص والشهامة والشجاعة وقوة الرأي وحسن الخلق والفهم والمعرفة والمداراة وسلا
الغيب لكتمان والصلوة والزكوة والصدوق والجهاد وصون الحديث عن القيمة بآثار الدين الحقيقية المعروفة بالشر والقيمة
والانصاف والتميز والصفحة والنها عن الخلق والفقر الخالق سبحانه والتذكروا الذكر والحفظ والتعطف والقوى الخ

فصل

فصل

عصية

والاستغادة منه ومن غير محضته عليه مراتب الاستعداد فيجب ان يكونوا متخلفين باخلاصه وانفسه في جميع الانواع
 فلا يجوز ان لا ينجس لا يكره ان لا يكره وذلك هو عين العصمة المطلقة قول ظاهر قول هو لان متعلقها بغير استعداد
 لقبول الفضل من التوسل بها عليه السلام من جهة الاداء والتبليغ انما رتب من صفات الموصوف بها بمعنى ان اتصافها هو
 ذلك او ما يلزم عن بقرينة تعليمها اعني قولهم لان الاستعداد شرط في حصول التبليغ منه والاداء بمعنى مطلق التعلق
 سواء كان متعلق التعلق من الفضل ام تعلق التبليغ منه واداء المتعلق عنه في المكلفين ظاهر قولهم مرتبة النبوة التي معناها
 الاداء والتبليغ بنا في الاول لان قولهم فتكون العصمة سابقة على ذلك الاداء ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك بناء في فهم
 اكثر من جهة الاداء والتبليغ وكانهم ارادوا مطلق الوصف سواء كان لدار العصمة او الحال عليها الى المتصف بها او المتعلم بها
 من المكلفين بآراء منهم والاول ما اشارنا اليه سابقا فان حقيقة ما هي الملكة التي اشارنا اليه كقضية بدء ما هناك وان علمها
 اكثر هو المتصف بها القائم بوضعها هو ما اشارنا اليه نورانية مادته وسبقها وقربها من مبدأ القياض والضعف لنتيجه
 وتلاينها حتى لا يكاد تعتبره احكام الابدان وان متعلقها من الجهة العليا هو التعلق بذلك الاستعداد ومن الجهة الوسطى
 هو المحل وهو المتصف بها هو المشار الى نوع كون من مادته وصورته لمخصوصين من الجهة السفلى هو التبليغ والاداء فافهم
 فلو اردنا بغير التعلق قلنا الاقوال ثلثة قول الجاهل بان المتعلق الاداء والتبليغ وقول المحققين ان المتعلق ما سمعنا
 عنهم وقولنا ان متعلقها في الجهتين الثلاث الاولى التعلق والوسطى القبول والاتصاف والتحليل بذلك الاستعداد والتعلق والتبليغ
 والاداء فافهم فصل للمتصف بها القائم بوضعها التي اعياها الانبياء والله وسئل وخلفائهم وملائكته لانهم تورد
 للعبادة كما قال تعالى جاعل الملائكة رسلا ذوقوا قولهم على ربهم عليهم السلام في التحفة وعلى الملائكة الذين من وحيهم
 من اهل سمواتها اهل الامانة على رسالاتك قوله عليه السلام وسلم لا تكلوا من ثمره حتى ياتيكم من ربكم فكلوا مما ترك الله
 ومحبو الرضا والسفر الكرام البررة وانما اشترط اتصاف الدعاء الى الله سبحانه بامر دينهم ما يجزى بكونه بالعصمة
 لتوقد الدواعي الى الاقبال اليهم والتفكير باخباراتهم لئلا يمتهمهم بالانطاف باتباعهم وتكون عندنا صاحب لهم كما ذكر في اول
 العمل لا الغرض ليحصل تمام الاقبال وتوفر دواعي المكلفين على الاقبال والتوجه اليهم الله هو المقصود بالانطاف عنهم واداء
 اعينهم ان اتصافهم بها الاشتمال على الصفات الحميدة كالتقدم وسلاطنتها من اعدادها اذ بسببها يرتفع نفس كل
 عاينها بآثارها في اتصافهم بها بغاية الكمال ونهاية الجلال الموجب لتعظيمهم واعتقاد نورانيتهم التي من شأنها تجرد
 النفوس اليها وتجدد بجناب محبة وعشق كجناب محمد بن عبد الله الفنا طبر في ذلك لانه قد نقر في الحديث ان النفوس
 بطباعها تميل اليها الانوار محبة لله وعشقا وكما كانت نورانية ثم وكل كان بجنابها اليها اشد دواعي انما كانت
 اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال لقوة استعدادهم الله هو مقتضى صف نورانية موادهم وتلاينه انهم حتى يرتفع
 صورهم على هيئة مشيئة وادارتهم لتأخر تحفت نوايسبتهم بالحق والحق اقبلوا على معبودهم بجميع الارادات فخلقوا
 باخلاص في جميع الاحوال فظهرت فيهم بمقتضى طهارة ذواتهم وشدة مجاهدتهم وراقبته تلك الملكة اعني العصمة
 فاستحقوا مقام السفارة ومنصب الوساطة فالبسم خلقوا لخالفة واقامهم مقامه في عالمه في الاداء والبرقة وعلمهم
 ظاهره في خلقته كما رواه جابر بن يزيد الخفي عن عبد الله بن علي في حديث طويل الى ان قال عليه السلام واقام المعاني
 فخرج معانيه وظهر فيكم اخبرنا عن نور ذواته ونور البنات المورع باده الخ في ذلك الماد بالذات التي اخترعهم من نورها
 ذات محمد صلى الله عليه وآله بغير من نور ذات له فيها اليه تعالى شرفا وتكريما على سائر الدلائل لانه تعالى خلقهم من نور
 محمد صلى الله عليه وآله فاضاها لنور الدلائل ببيانته وازادته في الصفات الحميدة والام والخلق عن نور مودته
 له ملكها وخلقها وخلقهم بها وانما استحقوا الخلافة والسفارة والقيام مقامه لخلق خلقه في الآخرة والتبليغ النبوة
 لوجوه ثمانية من انزل من خزائن غيبه على القابلين والمكلفين من مداد الغيب الشهادة من اوزارهم ونواهيهم مما
 به تمام نظام وجوداتهم ودينهم واخرتهم لهذه الملكة التي هي العصمة بعد ان خلقهم لها وطهرهم من الرجز
 الذي رتبوا فيه بلطف عنايته حتى كانوا الحق بها واهلها وسخى قوله خلقهم لها هو ما سمعنا من لطفه وعنايته بهم
 بربيتهم خلقهم باهم باخلاصا فلما خلقهم لها كما سمعنا سابقا خلقهم في مثل تلك القبول والاستعداد الموجهة
 لاجادها فيهم فتمت كلمة كاشفة عن دواعيهم من خلقه فصل المتصفون بهذه الصفات كانوا الله سبحانه اجمع انكارهم

نكتة

ان

نكتة

رجلا عند ملتقى البحرين واقفك من الحديث هذا ما ذكر ذلك فانه لما اراد الله ان يجد في نفسه ذنبا او يعلم الخطا
 بالثقة لا غير ما اقر به بان يصفه ليدرك الملك المستد ان يغيب عنه فلما غاب عنه وجد في نفسه ما خلق الله خلقا اعلم
 منه فامر الله تعالى جبرئيل ان يامر بان يعلم من الخضر عليه السلام تنبيهه على خطا ثم لما انقضى به فحصل له بانك شاذ لثقة
 النجاة ففعل ذلك هكذا يفعل بالقرين عنده كما يعالج الطبيب المريض بالحق والفساد والحاجة واسقاء الدواء المثلان شفائهم
 وصحتهم في الاجساد اللهم شيئا من انبيائهم على حد ما قال تعالى ولا يلتفت منكم احد لما خضوا حيث تومرون وهذا وعونه
 يظهر لوعونه انهم فيما يفعل بهم متهوون عن التفتاض الزواجل انما يفعل بهم من قبيل الزمانه لهم بان يعلمهم يقعدهم
 ويصومهم ويكسرهم حتى ينال كل واحد منهم على درجا ما يمكنه حقيقة او يصي شاعرهم التليد عند سنا حيث قال عدم
 وجودك لانهم لم يروا وعده مملورا وبنيته فذلك لعتابها والتوبيخ والذلة على عظم شأنهم وجلالة قدرهم عندك
 اعتنا رزقهم على انهم فانه قد يعاتبهم ويؤلمهم على ما ليس ينبغي انما هو تكبير على تكبير وتزنيهم عن ملائكة اليليق
 بمقامهم عندك ذلك لما ارتضاهم لمقام الخضوع والمشاورة لوليتهم عدم الغفلة فاحس اليهم لا يلتفت منكم احد امضوا
 حيث تومرون فاذا اراد من احدكم الا يلتفت من نفسه مجاهدة واستعداده فعل به ما سمعت ليطلع على ما سواه الله
 ويعرفه ذلك ليعرف الله تعالى من كل ما سواه على حد ما قيل قوله تعالى لو اطلع عليهم لوليت منهم فزالوا لملت منهم رعا
 فقم هذا النوع الخلق على قلبك كل شبهة ترد عليك في هذا المقام فذكر العلم اذ قد وقع الاختلاف في كثير من الناس في العلم
 بالعصمة في متعلقها وفي مقامها فالثابت انما ملة ان العصمة رصا لمعصوم وتلازمه من اول عمره الى اخره ويكون لها مقصود
 مرجع لكن تسمى الكفر والكبر او كلها او الصغار وكلها عداوسه هو وانسانا بالابقع منه وطاقتا هو والاني لان
 اللطف الذي هو مشاء العصمة اصلها منه دنوها ومنه تحققها حتى كانت ملكة للمعصوم ومنه تكبر على الاستعداد للفتنة
 لها على غوما اشرونا اليك سابقا ومنها الزم الملك المستد للمعصوم عن خطاء العلم لعرج الجمل المنيرة عن التهم والذكر له
 عن الشيا المحبة اليه الطاعة المكرة اليه المعاصي وهو في ذلك اللطف في العلم بالخطا المعصوم ستم الزم له وجود
 المقصود ذلك من ملازمة الاجتهاد والمراقبة وقوة الاستعداد ولما كانت قوته استعداده موجوده فيه في اول مجاهدة لثقة
 نور بزره وشد صفاء طينته لقرينها من المبدء بحيث قضيا ارتباط اللطف بها بحقيقة ماها اهل كاشا راية عز وجل
 بقوله واصطفتك لنفسه استحقاق العصمة بقوته استعداده وقابليت من اول عمره الى اخره المانع من جميع الذنوب المعاصي
 الكبار والصغار مطلقا عداوسه هو وانسانا او قد ذكر سيد الوصية علي بن ابي طالب صلوات الله عليه الاشارة الى
 ذلك في قوله سبقتكم الى الاسلام طمرا بالاني في طمرا لانه خليفة الله في ارضه على خلقه وما استخلفه الا بعد ان ختار
 وانجبه من ابر خلقه في عالم الدار الاول على علم منه انفر عن ابناء جنته فليس فيهم مائل وخالف العالم به لا يجتاز من طمرا
 التظن فيكون بعد خفي منه ما ينافي في شيئا من اياته لما جازل اختياره والا لكان قد اختار الجاهل من اول خلقه في اول بد
 فيكون في اول بد من طمرا على كل ما ينافي مزاده بالقوة والفعل من اول بدنه الى اخره لان المتخلف سببا حق لانهم فيه فلا يظن
 من فيه شبهة وهو العلم القدير الامن لا يعلم بها ولا يقدر على كل شبهة فيه ولا كان في نفسه شبهة في الأحوال الثلاثة فتنتف عنه
 عز وجل فلا يجتاز من فيه شبهة كما ذكره امير المؤمنين عليه السلام في خطبة في الغدير والجمع في وصف النبي صلى الله عليه وآله
 بقوله فهو اهل ذلك خاصة وخلته لا يفتقر من فيه شبهة لا يخالل من طمرا التظن وقد تقدم وقد استدلوا على بينة
 عصمة الذين وصفوا بالعصمة من الانبياء والمرسلين وغيرهم من الانبياء وانما المكلفين مأمورون باتباع الانبياء وافعالهم
 وافعالهم فلو وقع منهم كذا او زندق غير اكبر لوجب اتباعهم لقوله تعالى فاستمعوا له كما استمعوا له في قولهم لا تتبعوا
 فذره وغير ذلك من اتباعهم في هذه الافعال التي هي في الله بل هو من الجمع بين الوجوب والحرم وهو غير جائز او يفتقر
 منهم لانهم كانوا على علم من جزا الشيا لانهم فعلوا ما اراد الشيطان ومن الشيطان ما اراد من ومعلوم انهم عليهم السلام
 وجزا الله هم المفلحون وايضا لو صد منهم كذا او ذنب لفسدوا لان الفسق هو الخروج عن الطاعة وحل من تقبل شهادتهم لقوله
 ولا تقبلوا لهم شهادا ابدا واولئك هم الفاسقون ولهم من يقول قولهم وخبرهم لقوله تعالى انما جاءكم فاسق بفتاين حتى لا يرد
 فاعصوا له شهادا باطل بالاجماع ولا في القادة في عيشهم ورسالتهم قبول شهادتهم وخبرهم فالمرم مثلوا ايضا فلو وقع منهم
 اذ نسب لوجب لانكار عليهم لوجب الاتقي عن المنكر وجوب انكاره وذلك يستلزم من ايدائهم وايداء الانبياء عليهم السلام

فصل

من الكفر والكبائر والصغائر الدالة على الحسنة والردالة وما غيرها من الصغائر فاتهم بقولون لا يجع عصمتهم عنها الا انها
 بنص الكتاب من نوارك الكبيرة الذين يجنبون كبار الاشياء والفواحش الا انهم تركوا سماع المنفعة هو علمهم انهم اذا نشاءوا
 من الارض اذا نمت تحتها بطونهم انهم فلا تركوا انفسهم هو علمهم انهم تركوا الاية على ان يجنبوا الكبيرة ومغفورة ما من الصغائر
 عن في الاية اشارة الى اننا لا نخلق في الارض نشاء منها فلا يخلق على الكدورات القرابية التي يتخذه الله سبحانه العفلة
 فكان بعض الذنوب تصد بحسب الطبع ولما يكن خلاف ذلك العصمة فلا مؤاخذة به انتهى قول ان تعريفه لا شاع العصمة
 مصحح بعدم صدور الصغيرة من المعصية لان بناء التعريف كونه في سياق النفي فقط العموم فاستثناه للصغيرة من انفس
 لذهب ودعوا الى ان لا تدفع الابرار لان الصغيرة ذنب الا اتفاق وصدورها من المعصية عنهم انما هو خلق الله تعالى لها فيه
 فان عرف خلق الله له ان لا ينقص تعريفه وان نسب صدورها الى المعصية او الى مقتضا الكدورات القرابية او الى الطبع
 اصله وكونها مغفورة فرغ بثوبها عليهم وخلقوتها ويا في قلنا وقوله لما يكن خلاف ذلك العصمة فلا مؤاخذة به غلطان
 وجوه الاول ان العصمة عند الاجل خلق الله في المعصية ذنبا وهذا لا يكون ملكة لا بل طبعه وقوة شرعها الانصاف
 وهذا مناف لاعتقاده لانها ان لم يصد عنها شيء من الافعال فليست ملكة وان صدر عنها شيء كان في الوجود مؤثر غير الله
 وكلا الطرفين يخالف الاعتقاد الثاني ان العصمة عند الاجل خلق الله ذنبا ووقع الصغيرة معناه عند ان الله خلق نبيا فوقع
 الصغيرة مانع عند من يحقق العصمة ويحقق العصمة مانع من صدور الصغيرة وهذا لان على قوله الثالث ان قوله فلا مؤاخذة
 به بل هو من ان لا فرق بين المعصية وبين مجتنب الكبائر وان لم يكن معصوما لان العفون الصغيرة انما هو لا جنتا الكبائر
 ولا فرق بين العصمة واجتناب الكبائر فلا فرق بين الانبياء وغيرهم لان الاجتناب عنه الاجل خلق الله في المجتنب نبيا فانما للعصمة
 للانبياء ولقولنا في الاية لا اختصاص للانبياء بهذه المعصية دون غيرهم لان الانبياء ان دخلوا في جملة المجنبين مطلقا انفسوا
 للاجتناب انهم لم يخلوا عن عفواتي معصية بنيتهم للعصمة غير الاجتناب بل المذكور ان الله لم يخص به المعصية فقولنا لما يكن الخ
 لا يجدر به نفعنا بل تركه اسلم لاعتقاده ولذا لم يزل فصل عن هبة الامية تزيده الانبياء وعن كل ما يكره الله قبل البعثة وبعد ما
 اختاروا واضطررا لاعتقادهم وهو ما هو خلاف فيه واما فضل بن محمد فبان فوضع كتابه على محض المعارضة من غير ثبوت
 ودعوى على الامية انهم يجوزون على الانبياء ايقاع الكفر بقتلهم اقرء انهم يقبل برأى من منهم ولم ينقل احد واحد منهم
 بل مع كلام مخالفهم نسبة قول الكفر غير من الذنوب الكبائر والصغائر مطلقا عن الانبياء الى الامية خاصة قبل النبوة
 وبعد ما ذكره الله في بحث الافعال من شرح منهاج الاصول حيث قال اكثر من المتحققين على ان لا يمنع عقلا قبل
 النبوة ذنب من كبيرة او صغيرة خلا للردا فاض طلقا والمعتبر في الكبائر ولا خلاف لا حدة امتناع الكفر عليهم الا الفضلية
 من الخوارج بناء على اصلهم من ان كل معصية كفر وقد قال الله تعالى عصموا عن الله فوجز البعض على خوف تلف المصلحة اظهار الكفر
 واما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم في معتقد الكفر في الاحكام لا دلالة له في العبرة على صدمته واما الكفر غلطا في قوله القائل ومنعه
 السابق في اخره فذكر ان من جوزه على الانبياء الكفر خوفا جماعة غير الشيعة لا نذكر ان الشيعة مانعون مطلقا في قوله خلا
 للردا فاض مطلقا وذكر العشر شتات في الملل والنحل ان من يدعي الاذواقا محابا في شافعي لا يرد في رد الخوارج انهم يجوزون ان
 الله تعالى بانيهم انهم يكفرون بعد نبوتهم وان كان كافرا قبل البعثة في الكبائر والصغائر انما كانت مجتابة عندهم فلهذا لا يمتنع في الكبائر
 والصغائر على الانبياء فهو كفر قال ابن خلدون من لا شاعه يجوز بعينه من كان كافرا في شرح الطولع انفقوا على عصمة الانبياء
 من الكفر بالمعاصير بعد الوحي الفضيلة من الخوارج يجوزون الانبياء والعامة واعتقدوا ان كل معصية كفر وجوزوا على الانبياء الكفر
 ومن الناس من لا يجوز الكفر على الانبياء لكنهم يجوزوا اظهار الكفر بقتلهم وجوه لان اظهار الاسلام اذا كان مقصدا الى القتل
 كما ان القاء الدفلى الى التهلكة والقاء النفس الى التهلكة حرام بقوله تعالى لا تقولوا ما يدعيكم الا التهلكة فان كان اظهار الاسلام حراما
 اظهار الكفر واجل منع بائنا وجازا اظهار الكفر بقتلهم كما ان القاء الدفلى الى التهلكة حرام فلهذا لا يمتنع في ذلك الوجه الكفر
 منكرون فكان لا يجوز اظهار الدعوة لاحد من الانبياء في ذرى المخافة والديار الكليخة المشوية لم يجوزوا الكفر في الاظهار ويؤيد
 اقدام على الكبائر وقوم منوها ان تتعدا الانبياء الكبيرة وجوزوا اعتقاد الصغائر واما ما منوها الكبائر مطلقا سواء كان
 عملا او هو وجوزوا الصغائر وهو لا يمتنع في قولنا فانظر الى اقوال المخالفين من الاشاعة والمعتبر في الخوارج غير
 عرفتهم بما حقون للامامية لان الامامية تطهر بقتلهم واعتقادهم في هذا المسئلة هو مسموع من اوليهم ومذكورة كتبهم

نقل

وقف

من الأوكير والآخرين ونقل عنهم الخالفهم والى الفاء لم يمنع صدور الكفر وجميع المعاصي والصفات السيئة من النبوة وبعد ما
 اختاروا واضطربوا بعد ما سبوا من جميع الأنبياء ومن نقل عنهم خلاف هذا فهو مغفلة مباهلة وأما ما روي عنهم من كانت
 فيه من منع الكفر بعد البعثة ومنهم من لم يمانع بعد ما قبلها ومنهم من جوزوا الصفات بعد ما دلت على كونه من جنس النبوة
 من جواز مطلبي الذنوب ما تقدم من الأدلة في جميع ما ذكره الخالفون لنا فإن الله سبحانه للعتمة كالنقطة سابقا لا ذوقا بل الصفات كغيره
 وقول فضل بن رزحان في كتابه المذکور بعد ما نقلنا عنه سابقا حين ذكر حد العصمة للحكام فقال أما العصمة عند الحكماء
 ملكة تمنع الجور وتحصل هذا ابتداء بالعلم يقال للمعاصي ومنافاة الصفات وتلك في الأنبياء بدت باع الوحي لهم بالأوامر والآية
 لا ما ينبغي والتواها لا كغيرها لا ينبغي ولا اعتراض على ما يصدق عنهم من الصفات وهو أعدل عند من جوزوا نعمد هامش في الأول
 والأفضل فأنه لا يمنع العصمة التي هي الملكة فأن الصفات التي تكون ثابتة لا حصولها الوحي لأنهم غير ملكان بل لا بد من الصفات
 وقوله ولا اعتراض الخ في ذلك لا اعتراض على المنع قائم فأن تفسيره الصفات بترك الأول لا غلط في المعروف من الصفات الخ لا الكفر
 هات الأثر ثابتة والصفات التي هي ثابتة لا استقرت حتى كانت ملكات كان في الأنبياء تفسيره فان تعقبها
 العقول يستقر فلا تكون ملكات وإنما استقرت بتركها كان في الصفات كغيرنا سابقا وان كان في الأنبياء صفات غير صفات
 فانها ثابتة في العصمة وان تعقبها العقول كان سابقا وان تعقبها العقول وتكررت ولو بالعلم على العقول في كبر مناهي العصمة
 ولما كان ترك الأول لا يقع من العقول لم يعلم الله تعالى معاتبته عليها بالنبوة على فعله فيحي عنه كذا في ردف فيكون محمدا سابقا
 للعصمة فأنه قبل التراف غير مناف لما كان كونه بشيعة قد تفرع من العصمة بخلافه ليعاتب عليها ما ينسب له ويخضع فيه فم
 تعالى بذلك على قوم ما ذكرنا سابقا لا ترفع من جمل عادته التوردة في بعض روح عبده المؤمن على الخلق في توريته المؤمنين بما يمكن في
 حقهم من قوله عليه السلام لا تدينوا بالذهب لكم حتى يقوم يدينون ويستغفرون فيغفرهم وقوله تعالى ما أصابكم من مصيبة فبما
 كسب بديكم الآية وبوعد المعصومين بما يمكن في حقهم بترك الأول والجواز التوردة في بعض روحهم من قوله تعالى ما أصابكم من مصيبة
 في الأرض لا في السماء الآية كتاب من قبل أن نبرها الآيات لما كان الخالفون خطأ والاختلاف عبارة رافدوا قولهم فأنه غير عا
 عنهم من الاعتقاد انفس في الأدل فأننا انفسه الدليل سلكو الجمع بين قولهم واعتقادهم وكان بعض الأنساعة ان انفس عليهم
 دعوىهم في جواز المعاد الكفر من بعضهم وسائر الذنوب قبل الوحي وجوزوا الصفات بعد الوحي ومثل ما نقل في شرح منهاج الأصول
 ادعى خلاف ذلك كما نقلت من عبارة بعضهم في قولهم الفصل بقولنا انفق الجوهري بالقول الصحيح وقوله بالقول الصحيح يريد به
 ان هذا القول لا يقول بهذا المعنى عموما بل في بعض الأحوال كراهه ما ينافي في تفسير الجوهري ولا فصل ذكر الغزالي مثل ما قال في ردف
 قال الغزالي في بحث افعال الرسول من كتاب المستفيضة في الأصول المختارة ما ذكره القاضي وهو كذا لا يجوز عقلا عصمة النبي
 استحالة وقوعه بضرة العقل ولا ينظر وليس هو من أقصا المدلول المعجزة فان مدلوله صدق للهيبة فيما يجبر عن الله تعالى العمل
 ولا سيما ومنه التفسير باطل فأن جودان ببيت الله تعالى كافر بؤيته بالخير انتهى قوله لا لا يستبان سحرا وقوعه الخ ان
 اراد استبانة وقوعه للحكمة ومنطوق الكتاب هو باطل وان اراد استبانة وقوعه للحكمة ومنطوق الكتاب كافي قال ولكن الذي
 استبانة موافقة الحكمة والكتابا استحالة وقوعه بضرة العقل فلا وقوعه انما يجوز من الحاج والجاهل والاعمال لا
 وقوعه خلاف الحسن والكمال من الغنى المطلق في العالم المطلق والقادر كذلك ولا يصير الغنى العالم القادر في خلاف الحسن والكمال
 بالضرورة كذا قد نصرتكم لعقل بضرة بعدم وقوعه من الغنى العالم القادر وأما استحالة وقوعه نظر العقل فأن ما فيه احتمال
 منافي الغرض في لو في حتم ما لا يصير الله الغنى العالم القادر لا حصول الغرض من البعثة واما من جهة الجبر الباطل بما لا يحتمل منافي
 الغرض في حال من الأحوال تام كامل حسن على كل وجه ولو وافقه اللطيف بعباده الغنى القادر العلم ولا يربطه انتم في غرضه لافعال
 الخفاء والكل ما سواه وبجمل المنافاة قد نصرتكم الغرض الذي لا يجل بعثا بديننا ورسول من يكره لعباد اعابا لا يصير
 له التناقص مع كونه من جوهرا بلا مرجح الاحتمال القلق المشكوك لا احتمال وقوعه ولو على خلاف الأصل ولو كان عقولنا
 للغرض الذي لا يجل دفع الفعل لأجل ملاحظة اعتقاد انه يفعل للأصل وانما فعله غير ملاحظة بالاعتراض الذي لا يقع شيئا
 وما أشبه ذلك من لوساوس الباطل في الغنى العالم القادر لا تستدعي للعقول لا تكثر ما يثبت على نفسه لا انصافا للحققتا
 الجبرية لا تفرق عن انصاف الصفات القوي كالأفهام والاعتقاد بغير فائدة واللعب لعبت فأن كان لا يفعل للأصل
 فلم انش على نفسه بفعل الأصل فقال بربادته بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال والله بعدكم مغفرة منه ورحمة الله تعالى

فصل

بالعباد وانما انما تعالوا على الاخرى فلم علمها في كتابه في كل موضع ودم رعت خلقه في كل مقال وما خلفنا الله
والاخرى ما يوجبها لعلنا لا نعلم الذين كفروا من الذين كفروا وما خلفنا الله وما يوجبها ما يوجبها
وقال الغيب في ما خلفنا في كل شيء وانما كان لا يرفع من شيء فلم يرفع نفسه بالعلم والجهل والجهل والجهل
وهو من حيث لا يتصور انك وان كانت مستهينة بالانجيل الا انها اجتمعت بالانجيل انما كان بخلافه انما كان
وصف نفسه بالجهل والجهل ولا يرفع من شيء بل يرفع ما يرفع بالانجيل وانما كان بخلافه انما كان
الاول وانما استعان به في قوله بالكتاب فلما تقدم من جوابه تعالى لم يرفع على عكس الدواعي لسلامه من حيث لا يعلم
قدية المؤمنين من حيث لا يعلم انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
عن الله في قوله بالانجيل انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
فقال ما يوجبها عن الحق ان هو الاخرى يوجبها عن الحق انما كان بخلافه انما كان بخلافه
بالقرآن وما يوجبها بل هو شامل لجميع قوله ولما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
وما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
عليه الذي لا يوجبها انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
التي لا يوجبها انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
مع مقدار فهمهم للعلم والجهل في قوله بالانجيل انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
فانما الخلق من فالتكليف انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
يجوز على المستخلف ومنه قوله لا يوجبها انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
عند الله وهو حكم على الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك انما كان بخلافه
سبحانه في قوله من علم قوله بالانجيل انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
استخفافه في الاصول والفرع كما هو مذكور في حكاية الامانات العفوق نطق بانما كان بخلافه
بغيره من غير قيام حج الله عليه عبادته حق على انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
بالعصية باقره الامامية خاصة في شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر فانما كان بخلافه انما كان بخلافه
او احتالها او عدم الامامية لانما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
لا سيما ان ذلك يتجلى في قوله انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
الانحراف في التوابع هو شبهة يرجع الى الجوارات وذلك غير ما يعتبر في التبيين والاداء وقبول التكليفات المعطية للتبليغ
والاداء والقبول من التبليغ انما هو حصول القطع بالصدق عن الله تعالى لا يوجب على حال الامتناع حصول القطع بعد
وقوع تقصير من لا يتصور انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
بشأن من تقصير فلم يتصور من لا يتصور انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
فصل في الامانة في عصية الانبياء المجتوزين لوقوع المعاصي عليهم السلام مثل قول فضل بن رويان في كتابه
الانبياء مكلفون بترك الذنوب مشايون به ولو كان الذنوب تنوعا عنهم لما كان الامر كذلك ولا تكليف في المنع ولا
قوله عليه السلام ايضا انقول فلما انما انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
لا يوجبها من حيث لا يتصور انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
للعقل والاعتقالات انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه
للشأن على خلاف مقتضى ذلك للطف بالامم بكن مكلفا لم يستحق دعاء ولا نوابا والمادان الانبياء كلهم مكلفون
من سائر الناس ليس من المعصية شرطا في جواز التكليف بل هو انما كان بخلافه انما كان بخلافه
فعلها انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه انما كان بخلافه

فصل

وقف

الذي هو المعصية فانه يمكن من المعصية بتركها باختيار مع القدرة عليها ودفع الطاعة كان طيعا ولولم يقدر على العصية
 ليركز في ادعاء الطاعة فشرط التكليف التمكن من المعصية والقدرة عليها لا صدورها منه ولا ادائها بقولنا ان مقتضى العصية
 ان يمنع منه وقوع المعصية لانه لا يفعلها ولا يميل اليها مع قدرته على ذلك لانه يمنع من الاذعان العقل الانه
 الى قولنا المتقيد ان العصية تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل الى اذاعة سلب القدرة معه فان قلت اننا لما قلنا ان
 يتبعون جواز صدور الذنب من المعصية وقولكم هذا يوافيكم قلت لا نقول باستماع الذنب من المعصية وعدم الامكان
 العقل ولم يقل بل قد يتحقق في معرفة ادائها بقول بالمعصية يمنع من وقوع الذنب حال كونه معصيا ما لو وقع منه
 ذنب لم يحكم باستماع صدره من ذلك المكلف متناعا عقليا وانما حكم بان يحبس ليس بمعصية ولا عصية الا من وقع وقوعه فاذا وقع
 فلا عصية وتفريقك بصدق قولنا هذا ويكفي في قولك يجوز صدور الذنب من المعصية ولا تفرق بينكم الا بخلاف الله في المعصية
 وهذا لا يجمع مع صدور الذنب فيكون نكرا سائبا فلا فرق صدور الذنب ليس الا ان الله تعالى خالف في المعصية كما يكون
 عطايا في المعصية وفيه عدم الا خالف في المعصية ونبينا ونقول لا تكليف بالمنع بينا في اعتقادكم فانكم تقولون
 يجوز التكليف في الحال وما لا يطابق لانكم قلتم ان الله سبحانه علم ان بالهيب يؤمر بوقوع الايمان منه بمنع والا فليقلع الله
 مع انه كلفه بالايمان فيكم المعارضة بقولنا انه لا بأس عندكم بالتكليف بالمنع مع اننا اجبنا عن معصية قولنا بمنع فانكم انفسكم
 بما دنا منكم وانتم تعلمون انه لا مانع الا تقول في تعريف العصية غير سالب للقدرة وانما قولنا ايضا فقله فلانما انتم تترك
 الى يدل على ان الله لم يترك اناس فيما يرجع الى البشر والامتنياز بالوحي جوابا لقولنا ان المعصية اجعلتموهما انما انتم
 قلتم فيما يرجع الى البشر لان هذا القيد لا يلزم قولكم والامتنياز بالوحي انما يلزمه لو قلتم هو جميع ذاتية له ولعله ما لا يشك
 اناس في فعله هذا الملازم الا يقع مع الكفر لئلا يبعد الوحي الا ما منع منه وان جعل الوحي ناسا من الكفر فموانع من غير فلم
 لم تنوع عصية فيلزم ان لا يمانس اناس على قوله غير الملازم ان انحصرت للمائة البشرية كان اسواها كذا في المقارفة فخالص
 من الذنوب كلها مع ان مقتضى البشر تجاوز وقوع الكفر المعصيا يحصل مانع منها وليس الا عصية والوحي فان يتكلم بالذنب
 او احدهما او الا فلا فرق بين المعصية وبين الاعمال التي تهتك البوال على عقبة من فتح حصص المائة البشرية على الفرضين فليضع
 الامتنياز في كل العصية يحصل الامتنياز في حصوله بالوحي فانها شرط الوحي التلخيص بالاداء والتكليف لا مطلق الوحي فان الذنب
 لا يحصل بل في جميع الخلق بالانتم من الله سبحانه وحي لخصه صاعدا من هذه فانا العبد لا يقول ان يتكلم ويترك ان يدرك الوحي
 من الله اليه وهذا يروى عن شيخهم بنو قتيبة بن عطاء الله في مناجاة قال ان كيف نعم لك بمقلد وهو منك هذا لك
 وقوله فلا يمنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر بل من غيرهم الكفر بالكتاب عليهم بعد النبوة كما هو من هب الاذاعة
 من الجوارح التي تقتلنا عنهم سابقا فانه يجوز ان يعصى الله تعالى بما يعلم انه يكفر بعد نبوته وذلك لان سائر البشر
 صدور الكفر من غيرهم جميع مدادهم صدورهم وقوله هذا حقيقة ومن هب الا شاعرة بجميع الاشياء وقوله ومن نامل فيه علم الله
 التي الصريح المطابق للعقل والنقل اقول ان نامل فيه على ما تقتضيه عقولهم من الجور على قاعدة فهم واسلمهم من نصيب ليس
 بصحيح حفظا لاعتبارهم وشرقا من غيرهم فكذلك لان عادتهم ينجون في الاعتقادات على ما يقتضيه الذهن لا على
 ما يقتضيه الحق هو الواقع وان نامل فيه على مقتضى الانصاف علم انه كراب بغيره حجب القنات ساء
 واذا اردت ان تعرف صدور قولنا هذا فامل في كتابك في الدليل الذي تدعيه في فصل العلم اننا قلنا يجوز صدور الذنب عن النبي
 عارضوا الدلالة غير من وجوه الا ان قولنا تعالى ان النبي عفا الله عنه فانما تدل على جواز صدور الذنب عن النبي صلى الله
 عليه واله لان العفو انما يرد بعد تحقق الذنب الجواب هو ان هذا يستعمل من لطيف المعاهدة ان كان العاص على فعل الجور
 مثل المارفة هذه الا انه وليس للعفو عطف الا التلطف في العقاب لا يقول له لو انتم لم في العقوبة لتبين لك الصادقون
 من الكاذبين يعني تعرف من يقصد عن غير عذر وهو ارشاد له لاجل استبصاره ولم وليس نبينا وانما ان يكون
 تركه لا يرد في نفسه على ابن ابراهيم على الباقر عليه السلام يقول لتعرف اهل العذر والذين جلسوا بغير عذر وقال الطبرسي في
 جامع الجوامع هذا من لطيف المعاهدة يرد بالعفو قبل العقاب ويجوز العقاب من الله فيما غيره من ادراكه لاسيما للانبيا
 وليس كما قاله جاز الله من ان كتابه على المعاهدة وعاشي سيد الانبياء وخير ادم وحواء من ان ينسب اليه الجارية وعن الرضا
 كانه عيب الاخبار فيجب ما لا المأمون من عصية الانبياء وهذا انما نزل بابا ك اعني واسمه بل جازها خاطب الله تعالى

بذلك نبيته واداءه بقلته كانوا يستعملون هذا اللفظ من غير اعتبارها فيها ونقصها عما هو من حسن التلطف
 في الخطاب واذا قام احتمال انك بطل استدلال الخصم لان هذا الاحتمال نظر الى مخاطبة صل اللسان من الاستدلال
 الخصم بل ارجح بطل استدلال الثاني قوله تعالى يغفر لك الله ما تقدمت من ذنبك وما تأخر انما هو معنى صدور
 الذنب عن سيد الانبياء صلى الله عليه وآله الجواب انه يحول على الاول كما تقدم وقيل يغفر لك الله ما تقدمت
 من ذنبك بشفاعتك وحسنت ضافه ذنوبك الله لا اتصال بينه وبينهم وعما اتصاف عليهما انه
 سئل عن هذه الآية فقال ما كان له ذنب لا هم ذنب لكن الله حكمه ذنوب شيعته ثم غفرها له وروى الفضل عن
 عن الصادق عليه السلام انه سئل عنهما فقال والله ما كان له ذنب لكن الله سبحانه غفر له ذنوب شيعته على
 ما تقدم من ذنبهم وما تأخر وفي الجواب عن الرضا عليه السلام انه سئل عن هذه الآية فقال لم يكن احد عند منكر اهل
 مكة عظم ذنبه من رسول الله صلى الله عليه وآله الا انهم كانوا يبعدون من دون الله ثلثا ثم يستبين صفا فلما اجابهم
 بالدعوة الى كل الاخلاص كبر ذلك عليهم وعظم قالوا اجعل الالهة لها واحدا الى قوله الاختلاف فلما فتح الله مكة
 على نبي صلى الله عليه وآله عليه السلام فقال له يا محمد انما نحن لك فداك فمينا يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند
 منكر اهل مكة بدعا قال له توحيد الله عليه السلام فمينا يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند منكر اهل مكة بدعا
 بقومهم لم يقدروا على انكار التوحيد عليه السلام فمينا يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند منكر اهل مكة بدعا
 عليهم وفي رواية ابن طاووس عنهم عليهم السلام ان المراءى يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند منكر اهل مكة بدعا
 بعض ما تقدم قبل الهجرة وبعد ما فاتك اذ فتح مكة بغير قبل لم ولا استينصا ولا اخذهم بما ذنبوه من العبادات والقتال
 غفر ما كانوا يعقدونه ذنبا لك عندهم متقدما وما تأخر ما كان يظهر من عدوهم في مقابل عدوهم لم فلما
 رآوه قد حكم وتمكن وما استقص غفر ما ظنوه من الذنوب نقل الله صلى الله عليه وآله عليه السلام كسر الاصنام قالوا ما كان
 احد اعظم ذنبا من محمد كسر ثلثا ثم يستبين صفا فلما اجابهم بالدعوة الى كل الاخلاص كبر ذلك عليهم وعظم قالوا
 من عبادنا وما تأخر ما كان يظهر من عدوهم متقدما وما تأخر ما كان يظهر من عدوهم في مقابل عدوهم لم فلما
 الله عليه السلام البطل اعظم الفتوح وقيل هو فتح خيبر فخلع الاخر يكون المعنى ظاهر الا انه علة لما قبله وعلى الاولين يكون التعليل
 بما تقدم من ذنبه صلى الله عليه وآله من عبادنا وما تأخر ما كان يظهر من عدوهم متقدما وما تأخر ما كان يظهر من عدوهم في مقابل
 الاول لقطع تحت الحالف واخرها فتقوى لقلب المواثيق بغير دليل كسر الاصنام صالح للفرقيين والمولى لا يخفى على عترة
 فانك احتمال اذارة الاول كاف لانه احتمال في اقام الاحتمال الى ما وي بطل الاستدلال قال في شرح الطوال في الجواب
 عن قوله تعا عفا الله عنك ذنوبك ما تقدمت من ذنبك وما تأخر ان هو هذا محمول على ترك الاول جمعا بين الذنوب
 ليس ليقال لو كان ترك الاول موجبا للعفو والغفران لكان جميع العبادات الصادرة من النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
 العفو والمغفرة لانه لا عبادة الاذ فوقها الا انما نقول لاحد من ان يكون جميع العبادات في محل العفو والمغفرة فالعفو
 والمغفرة انما يكون فالزم ترك الاول في نوافل صلى الله عليه وآله مفرة اقول حل هذه على ترك الاول كما هو لهم عليهم السلام
 في حال الاكل والشرب والنكاح والجماع وغير هاتما فمينا يغفر لك الله ما تقدمت من ذنبك وما تأخر ان هو هذا محمول على ترك الاول جمعا بين الذنوب
 في التهم ودين يد العبودية وحال من فيها هو وهو محض فانما لما ترك الاول بالنسبة الى الثانية تعسبة
 كانا حشا الاثوار بنسبة القرابين فبذلك المواثيق الحالف بطلت عو الحالف بخير يصد من المعاصي من الانبياء
 وان كانت بخير لانه الصغير وليس من ترك الاول في النوافل واقعة ادم عليه السلام فان قوله تعا عفا الله عنك ذنوبك ما تقدمت من ذنبك وما تأخر
 صرح على ان الله من المعصية مع النبي في الانفاق واجار عينا البيضاوي في كتابه بطواع الانوار بان واقعة ادم قبل نوح
 اذ لم يكن آدم حرا ولا يوجب الا اذا كان له ذنبه وقوله اجتنباه رتبة فاجاب عليه هذا اقول واما قوله بان ما في
 العيون عن الرضا عليه السلام من جوابه لما مون عن قصة ادم عليه السلام بوقوله البيضاوي هو قول الرضا عليه السلام في الجواب
 فان الله عز وجل خلق آدم حرة خاضعة وخليفة في بلاه لم يخلق للجنة وكان المعصية من ادم عليه السلام في الجنة فلا ذنب
 لبيته مقامه بر الله عز وجل فلما هبط الى الارض جعل حرة وخليفة عصم بقول الله عز وجل ان الله اصطفا ادم ونوحا
 والابرار هم الذين آمنوا على العالمين وليس كانوا نوحا الموقوف بل جواب البيضاوي بما على معتقده من الانبياء انما هو

فان قلت لم قلت انه لا حاجة بدعوى المصير لشيء منهما وان تركه ان التمسنا معنى الترك وهو يدل على شيء
 اليه قلت لم امر اليه هذا المعنى وانما يصير اليه فيما روى بمجته انما كلف مع التبيين انما الغرض من ذلك ان لا يكون
 بل يخص به التبيين السابقون منوابه عن بصيرة آدم من به من غير بصيرة ولا فهم لم يلزم له مجرد لو وجد لكفر في
 التبيين المؤمنين عن معرفته بالعدم ولم تكن تلك التوبة لآدم فقال الله تعالى لقد عهدنا الى آدم قبل
 فليس في ذلك عيب لم يفهم ولم يسمع ولم يسمع من الله عز وجل ما وثقنا وصحلا كان لا وله الغرض عليهم فان قلت لعل ما ذكرت
 مخصوص بتلك الواقعة قلت الظاهر انه ليس بخاص بها بل هو المراد بقوله ما دل على ذكره كما بان في جملة القوم
 وان تكلمنا هناك على ما يناسب المقادير فان الثاني واعتبر عليه بان بليل من كرايم وقت الوصية
 التخيير فقال ما هنا كما يذكر هذه التخيير ومع هذا التذكير يمنع التبيين وقد اجب عنه بان يجوز ان يكون وقت
 التذكير غير وقت التبيين انقول هذا الاختلاف قائم بل هو الظاهر لان قول بليل انما يدل كرايم التخيير حال
 الوصية والربيع وهو غير وقت التبيين لان وقت التبيين هو وقت الاكل لكن قول الجيب في الاختلاف
 لقوله تعالى فيس في ايامنا ان سلمنا ان وقت التذكير والوصية غير وقت التبيين الله هو وقت الاكل لكن لا نعلم
 الا وجه لقوله تعالى فيس بل له وجه وهو ان في معنى ترك كاهن المذكور في القصة من التبيين معنى التأخير فان
 قلت ان الظاهر من التبيين المذكور ان الله هو الصورة من الحادثة لا انه اشهر الغرض من قلت ان بله الاية وهو قوله
 بعد عز ما يشعرون بانته فعل ما فعلنا ذكر التخيير والالم بحسن ان يقال في حقهم لم يجد له عزما وايضا حجب عابتهما اعترفا
 بالتقصير الزلة ولو كان فعلهما مع نسيان وعدم عمد لكان الاعذار به اوله واقرب للسامع فان قلت انما اعترفا
 طلبا للصفي من الكرم والمعتذر بالنسيان فهو طالع للصفي قلت ان الاعذار بالنسيان طلب للصفي مع عدم عظيم
 نقصه هو ابلغ من الاول واقر بالرحمة وما قول من سلم ان آدم كان مذكورا للالتفات لكتبة اقدم على التناول بالتأويل
 الى اخر الحجة فهو مروي وهو يحتاج قوت ومعنا ما مروي على جهة الاختصار والافقضا انما امتنع باليس
 من التجرد لآدم وطهر من الجنة كان لا يقدر على الصعود اليها بنفسه انما يدل على في الحقيقة تصديده الى الجنة فكان يوسوس
 لآدم بالاكل من الشجرة وهو في الجنة ويتوهم آدم ان الجنة هي التي تكلم فلم يقبل منها ومضى الى حواء وذكر لها ذلك فاقبل
 منه فقال لها اليس ان الله نهاك عن الاكل من الشجرة التي اشارة اليها هذه الجنة امشاهل كثير كل من غلبت اشارة اليها من الشجرة
 واحد كل الشجرة الخلد ثابت فقال ان الله نهاك عن الاكل بعد ذلك التخيير يحصل لك قالت لو صدرت عن الله تعالى
 رخصة لو سلمت ان نبي آدم فقال لها هذه الشجرة واثارة الى غير ما اشار الله تعالى اليها على ما حرم من الملائكة حرموا
 فامض اليها فان منعك الملائكة لما رسون فاعلم ان التخيير وان لم يمنع فاعلم ان التخيير ارفع ففهم الشجرة ففتحت
 الملائكة لما رسون بمنعها فادعى اليها ان اسكوا فاقى ما جعلكم حرم ساعى غير العقل واما العقول فقد وكلهم الى
 عقولهم فانت الى الشجرة فلم تمنعها الملائكة فاكلت منها ففضل الى اخر خبره بالفصل في التخيير ارفع وانها اكلت
 آدم واكل ولم ياكل من نفس الشجرة التي نزل الوحي الاشارة اليها بخصوصها فتوجب النظام موافقة المعنى لا يفهم من هذا
 الرواية التي نقلها بالمعنى مقصودا على ما نبهنا لا استبعاد وهو توجب من رجوع الى ترك الاول وهو ليس في الحقيقة
 نعم بغير معصية وذنب او سبب فان صدر من صاحب الملائكة العالمة في القرب من الله عز وجل كالتبيين لهذا درجتها
 الا براتبها المقتربين وذلك ان قدر وعرف عن جعفر بن محمد عليه السلام ان قال لنا مع الله حال من فيها هو وعرف
 وهو هو وعرف من وهذا هو معنى ما ذكره الجنة عليه على باننا لآدم في دعاء شهره بعب قال فجعلتم مع معاذكم انك
 واركانا لتوحيدك واما انك مقامات التي لا تعطيل لها في كل مكان بعرفك لهما معرك لا فرق بينك وبينهما الا
 انهم هما اول خلقك والسماء وهذه اعلى مراتب القرب هم عليهم في هذه الحالة بالنسبة الى فضل الله ومشيته ومثل
 الحديقة المحاذية النار فانه لا فرق بينهما في المحارق وبين النار لا تماثل فعل النار وهم عليهم في هذه الحالة حال شياطينه
 وهم عباد الله وخلقهم في حال محبة دون هذه وهم عباد الله وخلقهم في حال محبة دون هذه وهم عباد الله وخلقهم في حال محبة دون هذه
 حستانا يابون عليها وقد امرهم بها الا انها بالنسبة الى الحارة الاولى معاصي وعظائم عن المحصر في الحقيقة فمستغف
 منها وان لم تكن في نوباً حقيقة فمقتبة ومثال ذلك الرجل المقترب عند السلطان فانه اذا كان بين يديه لا يجسر منه ان ياكل

وقف

والتبرع وبتكم وادان كل من مائة مائة على ان يرضى عن عمله فانه يفعل ما يشاء مما لا يخطئ السلطان ولا يفتن
ولكن حاله الاصل في حاله انما يشبه ما فعله هذا من مائة مائة الى ان ياتى بالامر له الا ان
والتم بمائة مائة ولو دامت سبعا سنين بعائهم على فعل ذلك لغيرهم من حضرت مناجاة ومن نعم ان الله تعالى كان
عالمه في الخلق بكتيرة ليس يقتات له الا في الامور التي لا بد من العمل على تركه الا في امور
الجاره بل في امور التي لا بد من العمل على تركه الا في امور التي لا بد من العمل على تركه الا في امور
مقتضى الاحتياط من اثار الله الحفيظة كما قبل الشبهة او بعد ما اوردنا ان كل هذا سبيل الى العفة لا يوجب
القبول هو انما اشار اليه بشيئا يقول ما الذي يوجب قلوبهم في ربيع يتبعون ما نشاء من الدنيا والآخرة
تأويله انما يكون لا يطلبون محض الحق وانما يطلبون النجاسة من غيرهم واعتبار طريقتهم وان خالف مقتضى الا
والله سبحانه عاينها في العفة المحض وان كان يعلم انه ليس يدلي به من تركه هذا في امر بعد ما دنا القليل من المحض
فانهم فصل من الوجوه التي عارضها القائلون يجوز صدور الذنب عن الانبياء عليهم السلام لانهم كانوا في
ابراهيم عليه السلام هذا رتبة فانه كره قد صدر عن ابراهيم وهو في الانفاق اجاب بان قول ابراهيم هذا رتبة على
سبيل القربى فانما كان ابطال قول يفر منه الا انه يظل قول ان هذا هو ما صحيح وان كان محله مختصا او يات
ان كان من مائة مائة بعد من الزفر وطاعة بعد من القربى فانه بعد من التمس في الى العابدون للقرعة
فلما طلت الزفره قال لهم هذا رتبة على جهة الاكثار اظهره في صورة الاكثار ليميلوا اليه ويقبلوا بيانه لانهم لا يسمون
فلما ما اوا اليه فوجوه ابيهم واذن الزفره قال لهم ما احب هذا فقالوا له انما اقلنا اننا نقل من مكان الى
مكان والرب لا يجوز ان يغيب ولا يبدل الا اننا اذا علمنا اننا نقل فارق ربوبه واذنا فارق ضل أم ربوبه ولو كان
هذا الكوكب انما كان حيا في ارض مريويانه فلما ايقن لهم بطلان اعتقادهم ان نقل الى العابدون للقرعة فعل لهم مثل
الاذنين لم ينقل الى عباء الشمس فعمل معهم مثل ما فعل بعد الكوكب في القرع هذا ما لم يجرى انما هو ان هذا
حيال الله انما صرح سره في القصة بدلالة الآيات التي بعد تلك القصة وهي قوله تعالى ذلك نجسنا انما اعياهم
على قومه فانه اذا علم ان ابراهيم فعل ذلك ليس من كيفة الاستدلال على معرفه المصطفى عز وجل وان كان اذ
او مساويا بطل استدلال الخصم مع معارضة الادلة القوية بحمله من الوجوه التي عارضها الخصم قول ابراهيم عليه
بل فعله كبره هذا هو كذب والكذب ذنب فقد صدر من النبي ذنبا جاب عنه وجهين احدهما ان ابراهيم قال هذا
القول على سبيل الاستمراء الكفار كما لو قلت لصاحبك وهو حق وبصدق انه قادر على الكتابة ان كتب هذا
على سبيل الاستمراء وانما اسناد الفعل الى الكبر اسناد الفعل الى التسبب لان تعظيم الكفار للخصم حل ابراهيم
على ان يعمل هذا القول وفيه وجه ثالث وهو تقديم البراءة على الشرط والنعان كانوا ينطقون فقد فعل كبره هذا
فقد اخرجنا على الشرط بها انه لم يتغير بها الا انهم اذا كانوا لا ينطقون بل هم جاد فانهم لا ينفعون شيئا ولا يضر
فلم يبدون ولا يضرهم شيئا ولا يضرهم فلما يتهمهم بغيرهم فاقولوا انفسهم انكم الظالمون ثم رجعوا عن التنبيه
لا اشياء طريفة بانهم والاصحاب ولو لم يثبت ذلك الفعل الى الكبر لما تنبهوا على خطائهم في عبادتهم لانفسهم
وان كانوا لا ينفعون بذلك ولكن قامت لهم عليهم ولاجل هذه القادة قيل ان هذا الوجه ظهر من الاذنين على
اقوال فان هذه الاحتمالات لا قبل ان تكون مساوية فتبطل هاهنا معارضة الخصم من الوجوه نظرا ابراهيم عليه السلام
ليعلم حاله من تأثير القوم لقوله تعالى فطره فطره فطره فقال في تسببه والتطرق في القوم من هذا الوجه حرام وقوله تعالى
ان تسبهم كذب لا تبيح سبهم والكذب في شيا ما بان نظرا ابراهيم في التجر ليس يعرف حاله من تأثير القوم بل نظرا في
القوم كان للاستدلال والتعريف من منعه تعالى والتطرق من هذا الوجه طاعة لقوله تعالى وديفكروا في خلق السموات
والارض بان قوله تعالى في تسبهم يجوز ان يكون من ستم حال او من ستم موقع في الاستقبال او ان التطرق على
القوم لتعرف حاله ليس حرام مطلقا وانما الحرام اذا نظر باعتقاد انها مؤثرة وليس في الاية ما يدل على ذلك فحصل
المعارض نظرا على الاعتقاد غير ردود وانما شبهة حرط الفتاوى في السئلة ان الاستسبا جعل الله سبحانه
اسبابا ومنه جعل اسبابا انه عز وجل يفعل بها المستسبا كبد الخطرة في الارض وتنقية الارض وتغلبه لثلا

وقف

المستجاب بالله سبحانه كما يحصل لك حين رايت الجبل اليوم ومضيت عنه العلم بالله باق على حجرتك لم يقبله الله هيا
 ولوشاء تعالى انقلب هذا العلم العادي مما كان يحصل لاهل العصمة عليك بما سيكون عن الانسبا المستنكر
 لذلك بالله سبحانه الذي جعلها مستنكر به تقارن غيرة المعصومين لا يحصل لهم ذلك لان العلم بعد احاطتهم بقواعد كلامه
 وانباي عليه سبحانه يحصل له العلم القطع من علم الرسل غير المعصومين اجمعوا بان غيرة المعصوم لا يفيد الا الظن والله
 يفيد القطع من المعصوم في ذلك لان علوم المعصومين عن الوحي عن الله سبحانه بواسطة الملك مضم مع هذا
 مؤيدون بروح القدس فيحصل لهم القطع لا يتوقف احد منهم على شيء في حصول القطع الا على البديهة فانه يعلمون
 ان الله عز وجل يحو ما يشاء ويثبت وهم يعلمون ان كل شيء قائم بامر الله فلا انسبا انما ترون قبل انما هي شيء بالله وبالله
 وبما انهم حافظها من امره فيهم به تقارن بامر شيء وهم به تقارن بامر توترد ليس كل يتوهم المقوصة ولا الجزية فالتفكر في
 التوهم ليس كما فاذ اعرف ما بيننا لك فظهر لك الجواب المذكور سابقا المنقول عن شارح الطولع ليس شيء بل الجواب
 هذا هو المروي من اخبار اهل بيت محمد صلى الله عليه وآله عليهما السلام لا في قوله تعاقبا في شيء متفرع على نظرية التوهم
 وانما قوله في سقيم قلبه يكذب لا في سقيم القلب ما ظاهر فلا الحق من فاعلم وعبداهم الا صنما فلما خرجوا ليعيدهم دارا
 منه ان يخرج معهم فاهلهم في سقيم وهو يريد ان سقيم القلب من افعالهم ولا ان ذلك على الخرج حتى اشفي قلبه من صنمكم
 بتكسيرا وكلامه مطابق للواقع ولا تعقاده ولا رادته فهو صديق ولا يراد من الصدق الا مطابقة الكلام للواقع
 بعقد المستنكر دارا من لفظه ودلالة لفظه لا على ما يفهم السامع لان فهم السامع من الكلام مطابقة للواقع لا يجعله
 صدقا بخلاف زيادة المنكر ونصده وهذا ما قال المنافقون لمحمد صلى الله عليه وآله انه قد اتى رسول الله قال الله
 والله يعلم انك لرسول فاعلم الله من هذا الكلام مطابقة للواقع ولكنهم لم يريدوا بكلامهم مطابقة للواقع لعقد نفوسهم
 انفسهم على طاعة محمد صلى الله عليه وآله من هذا الكلام المطابقة نفاقا الله تعالى والله في هذا ان المنافقين كما ذنوب
 وانما امر بالتوبة في بعض الواعيات نصيبا من الكذب ولو كانت التوبة كذبا لما روجب في مواضعها الحرمان من
 الكذب فانهم ان كنت تفهم فصل من الوجوه التي عارضها الخالقون ادلكم المواضع اخفاء يوسف عليه السلام في حريمه
 فانه كما ان الحق كتمان الحق نبي جاب انما اخفي يوسف حريمه لا شعاده بالقتل ان اظهر حريمته وكان قبل نبوته اقول انما
 اخفي يوسف حريمته دفعا للقتل فانه نقل انهم خاطبوه بلغتهم والسيارة لا يعرفون لغتهم وقالوا ان لم نعرفك عندهم
 بانك قتل لنا ولا قتلنا فاعترف لهم عند السيارة بذلك الا انه اعترف لهم بانهم صادقون بتوبته لانهم لم يعرفوا
 قتلوه فهم صادقون في عيدهم وذكروا عن عباس بن سكيت في اكثر المفسرين ان اخوته اتوا الرقيقة وقالوا هذا غلامنا ابن
 منافا شروه وسكت يوسف غافرا ان يقتلوه وانضموا باننا لسكت ليس قول ولا يد على القول ولا على الرضا
 لانه اعم منه فلا يفهم منه كتمان الحق بوجه من الوجوه فلا يكون دينا ولا حاجة الى تخصيصه بما قبل النبوة ومن الوجوه
 هم يوسف انما لقول تعاقبا وقد تمت به وهم بها والهم بالارتداد نبي جاب عنه بانهم يوسف عليه السلام لم يزل الى المراتب
 ليس ينقص حق الرجال بل صفة محموده غير اختيارية انتهى قول هذا الجواب بزيادة لا يدق لفظه على كل لان ظاهر
 لفظنا هذا انهم نقص بل المذكار في اهل البيت الطبع ومن اراد النبوة لا الفضل الاختيار وذلك كما لا يدخل تحت
 التكليف بل المحقق في الملح والامر الجليل من الله من بكت على الفعل عند قيام هذا الامر ومن اراد انهم كقولك قلت لولم
 اخفي الله عن الرضا عليه السلام في جوابه لما مون لقد همت به ولو لا اني اري بها ان لم يهت بها كانت به لكنه كل يصح
 والمعصوم لا يهت بدين ولا ياتيه وقد مدني في عن الصادق عليه السلام انه قال همت بان يفعل وهم بالا يفعل وروى عنه
 بان يفعل وهم بان يصورها وانا ما كنت هذه الحال خصوصا المديته لهم لانا ما فرموا ما كنت نفس حاشيتني الله
 الفصح كما قال الرضا عليه السلام لكنه كان معصوما والمعصوم لا يهت بدين ولا ياتيه وليس عند اهل البيت عليهم السلام
 ضرب من ما قبل النبوة وما بعدا كما يظهر من كلام الرضا عليه السلام وما احسن ما قيل في قوله ان الله عز وجل
 هذه الواقعة هم يوسف المارة وروجهما والنبوة والنبوة ورسلها العالين والبلد كهم قالوا بامر الله يوسف عليه السلام
 فلم يبق لاسم توقف في هذا الباب ما يوسف فقولهم يادني عن نفسي وقول ربنا اني احب اليك ما يدعوني اليك وما المارة
 فقولها وقد رايت عن نفسي فاستعصم وقالت لان حصص الحق انارادته عن نفسه واما زوجهما فقولهم لا تركيد

نفس

كانت كيد كبرت عظيم واما النسوة فلقوهن امرأة العزير نراودن فيها عن نفسها قد شغفها حباً انما لزيها في ضلال
ونفوس حاسرتة ما علمنا علي من سوء واما الشهود فنقول نقاشهد شاهد من اهلها الآية واما شاهد هادة الله بك
ف قوله عز وجل من قائل كذلك نصر عند السوء والحق انهم عبادنا المخلصين واما ابليس ف قوله لا غوينهم
اجمعين الاعباد منهم المخلصين فقد اقر ابليس بانته لم يغوه وعند هذا نقول لهؤلاء الجمع قال الذين نسبوا
يوسف عليهما الفضيلة ان كانوا من اتباع دين الله فليقبلوا هادة الله بطهارته وان كانوا من اتباع ابليس وجوده
فليقبلوا انرا ابليس بطهارته وقال الترخس في الكشف بعد ان ذكر الاقوال الحشوية فيهم يوسف فانهم من قال
همت بحاططة وهمت بالطهارة ومنهم من قال ان يوسف عمل الحيا وحسن من هاجلها مع ومنهم من قال بانه حل
تكة سراويله وقد بين شعبيها الاربع وهي مستقيمة على قفاها وفتي البرهان بانته سمع صوتا ياباها
فلم يكن ثلث في سمع ثانيا فلم يعمل به في سمع ثالثا اعرض عنها فلم يجمع في حتى مثل له يعقوب عاصدا على الخلة وقبل ضرب
بيده في صدره فخرجت شهوته من امله وقبل كل ولد يعقوب له اثنا عشر ولدا الا يوسف فانه ولد له احدى عشر ولدا
من اجل ما نقص من شهوته حين هم وقبل سجد به يا يوسف لا تكن كالطباير كان له ريش فلما زف فعد ولا ريش له وقبل
بدت كف فيما بينه ابليس لها عضد ولا معصم مكتوب فيها وان علمكم لحافطين كراما كاتبين فلم ينصرف ثم ربه
فيها ولا تقربوا الزنى لانه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا فلم يذنه ثم لى فيها وانقوبوا ما ترجعون فيه الى الله فلم
يجمع فيه فقال الله لغيره ليل ادرك عتك قبل ان يصيد الخطيئة فالحظ جبرئيل وهو يقول يا يوسف اعمل عمل
الشفهاء وانت مكتوب في ديوان الانبياء وقبله اي مثال العزير وقبل قامت الامراء له منه كان هناك فيته
وقالت استحيان برانا فقال استحييت ممن لا يسمع ولا يبصر ولا استحييت من التميع البصير العلم بذات الصدور
وقال الترخس في هذا ونحوه مما يورده اهل الحشوي والجبر الذين بينهم هست الله وانبياء اهل العدل والتوحيد
لبسوا من عقالاتهم ورواياتهم بحمد الله بسبيل ولود بدت من يوسف عليهما لانه لث لثعت ليه وذكر في بيته
واستغفا كما نعت على آدم صلوات الله عليه لثته وعلى داود وعلى نوح وعلى ايوب على نى الثون وذكر كرت
نوبتم واستغفارهم كيف قد افنى عليه ستم ظلمنا فعلم بالقطع انه ثبت في ذلك المقام الاخص وانته جاهد نفسه
بجاهدة اول القوة والغرم ناطر في دليل التحريم وجد القبيح حتى استحق من الله التناء فيما انزل من كتب الاولين ثم انزل
الله هو حجة على سائر كتبه ومصداق لاهل ما يقتصر الاعلى استيقا قصته وضرب سورة كاملة عليها ليجعل له
لسان صدق في الآخرين كما جعل لجة الخليل ابراهيم ولينقل به الصائمون الى اخر الدهر في العقدة وطيب الاذان
والثبنت في مواقف لغار فخرى الله ولثك في ابراهيم ما يؤدى اليه ان يكون نزل الله التواء الى اهل القصر
في القرن العرب لئلا ينقل به من انبياء الله في القعود بين شعبي الزانية في حل تكة للوقوف عليها وان ينهاء
ربه ثلاث كرات ويصاح به من عنده ثلاث صحاح بقواعد القرآن وبالنسج العظيم وبالوعيد الشديد بالثب
بالطائر الله سقط ريشه حين سقر غير انشاء وهو ما ثم في مرضه لا يخلل ولا يتهى ولا يستنبه حتى يتدارك كبره جبرئيل
وبخباره ولوان ادخ الزانة واسطرهم واحد ثم حذقة واصبحوا لهما القى باردى ما لقي به بنى الله ما ذكرنا ليه عرف
ينبض ولا عضو تحرك فيا لم يذهب الغشة ومن اضلال ما ابنت انتهى كلام الكشف فتدبر في كلام من لم ينظر
الى خصوص مذهب كالزانية الى كلام الترخس وان كان من العدلية الا ان ما نقله عنهم حتى ما قال فيهم حق الحمد
ربنا العالمين ومن الوجوه التي عارضوا لهما جعل يوسف سقاية في زحل اخيه ليهتم به بالشر وذلك خيانة والخيانة
اجابات ذلك بموافقة اخيه ليعلم عنه فلا يكون خيانة ذنبا انقول هذا الجواب حسن في بعض هذه المعاني
وقال بان ذلك شيء فعله يا الله نقاشه قوله تعا كذلك كذا يوسف ما كان ليا خذا اخاه في دين الملك الا ان شاء الله
الآية فلا يكون ما امر الله به ذنبا ومن الوجوه التي عارضوا لها ما صدر عن اخوة يوسف في الفناء في غيبة الخبز ابداءهم
وكذبهم بان لثت هذا كل يوسف كل هذا ذنب كما بانا لا نسلم ان اخوة يوسف بسف نبياء ولين سلم انهم انبياء فاصد
منهم لم يكن ما ليقولهم الجواب انهم ليسوا بانبياء هو الجواب اما الجواب عن فرض التسليم فينبى على مذهب كاهو
طريقه في تايد مذهب وجع فرض التسليم ان بعض انبيائهم مسدا بقوله تعا فاولا امتا يا الله وما انزل لنا وما

نقل

انزل اليهم واسم عجل واسحق ويعقوب بالاسباط وما اوفى موسى عيسى الانية والمراد بالاسباط الخوة بنو
والمزول اليهم هو الوحي المشهور بينهم المعروف عندهم انهم ليسوا بانبيااء فقط العياش عن الباقر عليه السلام
سئل هل كان ولد يعقوب نبياء قال لا ولكنهم كانوا اسباطا اولاد الانبياء لم يكونوا انبياء فوالله انما استعدا
تايوا وتذكروا ما صنعوا فانما المراد بما انزل اليهم قبل الصحف محمد بن اسمعيل بن ابيهم يعني انهم يعلمون لها اذافا وما بعد
نوبتهم وفيه المراد من تولد منهم من الانبياء بعد يوسف فعل ما هو الناطق ليس لعادتهم بهذا الوجه بخلاف كثير
صور الالدية بزواج الفتنة فضل من لوجه عارضوا بها قصة داود عليه السلام والطبع في امرأة اخيه وداود كان قال
الله تعالى على لسان الملائكة ان هذا اخي له تسع وتسعون نجمة وفي نجمة واحدة فقال اكله بها وعز في الخطاب
وكل ذلك ذنب بما بان قصة داود عليه السلام لم تنب تحتها على ما ذكره في قوله ولا لينة لم تدل على ما ذكره في بعض غيره وهذا
حال عصمة الانبياء بعد الوحي ما قبل الوحي الا كزبون منعوا حوايا كفر وانشاء الكذب والاصحار على الدلالة
نزل عن النبي البقية بالكلية وجوزوا صدور المعصية منه على سبيل التذرع قصة خوة يوسف الرافض وجوا
عصمة الانبياء من الكذب العاصم مطلقا كبره اوضغيره عدا اوسه ما قبل البقية اوبعد ها انتهى ما نقله في شرح
الطواع اقول ما ذكره الجيد من ان قصة داود عليه السلام لم تنب على ما ذكره صحيح لان ذلك من روايات الحق لانه
يفترون على الله الكذب بل الثابت من قصته ما رواه في العيون عن الرضا عليه السلام قال وما داود ما يقول من قبله
فقبل ان داود عليه السلام كان يضل في محرابه ان تصور له مله على صورة طير لحسن ما يكون في الطيور فقطع داود عليه السلام
صلاته وقام ليأخذ الطير فخرج الطير الى الدار فخرج داود الى انزه فطار الطير الى الشطرنج فضع في طلبه فسقط الطير فزار
اوريا برحمتان فاطلع داود في انظر الطير فادابا امرأة اوريا تغسل ثوبا نظرا اليها هو فيها وكان قد اخرج اوريا في بعض غيابه
فكتب الى صاحبها فقدم اوريا امام التابوت فقام فقتل اوريا وترجع داود عليه السلام امر ان تغرب الرضا عليه السلام به
على جهنم وقال ان الله وانا ائبى را جعون لقد نسبت نبيا من نبيا الله تعالى اليه ما هو بصلواتي حتى خرج الطير فشره
بالفاحشة ثم بالقتل فعيل يابن يسوع الله فيا كخطيئة فقال لحياتك داود عليه السلام انما قال ان ما خلق الله عز وجل خلقه
هو اعلم منه فبما الله عز وجل ابل الملك فيستورد الحراب فقال لا تخشاه في بعضنا على بعض فكم بدنا بالحق ولا نلفظ
واحدنا الى سواها فصراط هذا اخي له تسع وتسعون نجمة وفي نجمة واحدة فقال اكله بها وعز في الخطاب فقبل داود
عليه السلام على المدعى عليه فقد ظلمك بوال نعم ان لا تعاجبه ولم يشل المدعى البينة على ذلك لم يقبل على المدعى
عليه فيقول له ما تقول فكما هذا خطيئة رسم حكم لا ما ذهبت اليه لا نضع الله عز وجل يقول يا داود انا جعلناك خليفة
في الارض فاحكم بين الناس بالحق الى اخره لا ينفصل يابن سول الله فاقصة مع اوريا قال الرضا عليه السلام ان الاله ايام
داود عليه السلام اذ مات بعلمه او قل لا يتوحيج بعد ابدافوق من باح الله عز وجل ان يترجع امرأة قتل بعلمه داود
عليه السلام فترجع بامرأة اوريا لما قتل وانقصت عدل هذا ذلك كذا شق على اوريا في رواية ابى الجارود عن ابي جعفر عليه السلام
في قوله وفي طريق اوريا يعطى علم واناب الى ثابت ذكر ان داود عليه السلام كتب الى صاحبه لا يقدم اوريا بين يدي التابوت
فقد اوريا الى اهل فمكت غائبة ايام ثم مات اقول لعل المراد من قوله عليه السلام فكان هذا خطيئة رسم حكم الله ترك
الاول لا لانه ربما علم صدق الدعوى بقدر حصل له بها العلم الا ان دبل الشروع يقضي سؤال المدعى عليه ان كان
يجوز للمحك بدون السؤال كاهو المنة هو الصحيح في المسئلة فكانت هذه الفتنة من ترك الاول فاستفتى الرضا عليه السلام
بقوله لعل يا داود انا جعلناك خليفة في الارض لا ينفصل الا ينفصل على ان لا ينفصل في المسئلة معصوم عن الخطا فيها الا خلا
الله له ارضه على عباده وقول الله تعالى ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ليس لك عتابة له لتعجب في قعره
بما هو بيان له وارشاد له لما الله سبحانه عند اقل جعله خليفة وبؤبؤك ترفعه عارون خشوة ما رواه الطبرسي في الجمع
عن ابي القاسم عليه السلام لا اوتي رجل يزعم ان داود عليه السلام ترفع امرأة اوريا الا جعلته من حدين هذا النبوة وهذا الانسلاط
وروي انه قال من حدس بحدس داود عليه السلام على ما روي القصاص كذا ما روي ستين في الحاصل ان كل ما ورد
في اثبات عصمة الانبياء عليهم السلام غير ما ذكره في الكتابات الستة والجواب عن مع قوة معارضه عليه السلام من نحو ما ذكرنا في جوا
ما ذكرنا سابقا فكل ما ذكره الحاقون من وقوع العامة قبل البقية نوقها منهم ان العصمة لا تنسخ ولا تنقض

نقل

وقف

بالوحي نتابعه غلطاً لهم فترد أن الملكة نفسها قبل أن تكون راسخة في حكامها فإن رخصت قهر ملكة والعصمة هي الملكة لأنها تنوِّق على العلم بما في البطاعيات لأننا إذا علمنا أن البطاعيات ومثالها المعاصي رغبنا في طاعتها ورغبنا عن المعاصي وتباعد الوحي عن موكلها لتباعد العلم عن ذلك العلم وهذا مبني على أنها مكسبة بعد توفير التكليف بالإنسان الظاهرة من غير حصول أصل مقتض لها فاصل بينة الشخص وتخلقه من وحده وطبعت ولذا قالوا جعلها أفعالاً كون الشخص بحيث يمنع من الذنب بما فيه في نفسه لا بد من منع ذلك العقل والنقل كما يأتي في دليلهم وهو غلطاً استناب إليه سابقاً مرات روح المعصية نورانية لقرها من الفيض كما قرها بالاشعة من الشرح التي فارتد رافقاً لضعف الملمة وأنت دان طينة طيبة صافية نورانية بعد هلع تصادم العناصر ونعادهما أفعالاً من عناصر نورانية مخزنة مكنونة تحت العرش وقد اشار إليها شيخنا بقوله يكاد يذهب ما يفيض ولو لم تستل رأياً بكاد تلك الطينة أن تخرج ولو تخالها روح ولاجل ثنها وفراها وأفعالها لتلك الروح الربانية ظهرت نقلاً وهو حمل في بطن مدعوين ولائهم وحال طفوليتهم حتى ظهرت له معاجز ولائهم وكل ذلك قبل التكليف قبل العلم الذي بدعونه وقبل الوحي بل لا يوضع الوحي في الموضوع الصالح لا يكونه فلا بد لاحتلال الحقيقة ما هو أصل عباد الوحي قال الله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وهذا في وطبعت ومع ذلك يكون مصطنعاً الله سبحانه بعنايت به محفوفاً بالالطف مغوساً في التوجه كما تقدم في قوله في الزيادة التي رواها محمد بن عثمان بن سعد العسري قال في ذلك القول الذي نقله الله بآياته إلى وهو تركيب اللطف الاختصاص كما تقدم عن خطبة علي عليه السلام يوم الغدير وللمعجزة بقوله ينبغي في القد على سائر الأمم لعلم من لا يفر عن التشاكل والتماثل والوكل هذا وأما البرغمات في نفس بدنه قبل الوحي بل قبل التكليف بل قبل الولادة ومقتضى هذا البينة لتطابق تلك الملكة فيبنيها مهذباً مطهرها كما هي في نورها في النور ويخفى في النور وينظر في النور فينفض الحرك وضع الوحي في موضع صالح لم يوضع فيه موبداً روح القدس مسدداً في الأفكار والأقوال والأفعال على استحسان منه لذلك في الاستحقاق هو استعداد وقبول لتلك المراتب العالية على اختياره مع قدرته على خلاف ذلك يعني أن قوله واستعداده بما لا يلهي الظاهر على اختياره من غير اضطرار ولا جبر ولو وجد فيه ما يقتضي شيئا من الذنوب من غلبة أو كد ولاجل ولوجواز الجلب بمحض اقتضائه لأصل فيه ما لا ناله عهد الله الذي هو الأمانة والنبوة لأنه تعالى يقول لا ينال عهدك والظالمين وكما تقدم في كلام علي عليه السلام المنقول من خطبة يوم الغدير في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وآله وهو أصل ذلك بخاصته وحلته لا يختص من يشوبه التغيير ولا بما لا من لحقة التنظيم ولا ريب أن هذا كله قبل الوحي فلا يجوز عليه شيء مما جوزه الخصم قبل الوحي إلا الاختصاص بشيء من ذنوبه التغيير لأن عدم التوبة سابق على الاستحقاق الذي أريد بالوحي فهم أن كنت تفهم والعقل والنقل الذين منع بها الخصم كون الشخص بحيث يمنع عند الذنب بما فيه في نفسه لا بد منه هو قولهم ما العقل فلا بد لو كان كذلك لما استحق ما جاء المدح على عصمته ولا امتنع تكليفه بطل الأمر والتميز في الثواب والعقوبات جواباً أنه إنما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله صنعه من غير اعتبار شيء من الشخص على بليته واستعداده للذين هاجروا الصنع ولا مكسب لتلك الأوصاف والتكاليف كما هو من هذا المعنى فانه مع قولهم أن كل شيء من الأوامر والنواهي وما يرتبط بها من الله تعالى ولو لا بد من إثبات المكسب للعبد ولا بطل المدح والذم والنواحي لتفقا إذا كان نوع اعتقادهم أن كل شيء من الله تعالى من التكليف الأمر النهي والخير الشر وجميع القدر والأدوات وجميع الأسباب نحو الاستحقاق المدح والذم والنواحي والتفقا والتكاليف بالثبات معناه موهوم لا أصل له وهو المكسب فكيف يمكن بعد الاستحقاق شيء من ذلك فاقبل بيوت العصمة أو ردوا عما قدوا بها أو بقتضائها بما فيها من نفسه لا بد منه مع ما سمعت من الله سبحانه يقول الله أعلم بحجج رسالته وبجهوم قوله تعالى لا ينال عهدك الظالمين أن عهد تعاقبنا للمؤمنين السابقين بالصديقين فانه شعر بأن العهد إنما ينال من كان طيب العشرة ذاك الأصل بل الذليل من قبله فانه لو لم يكن أصل المنع من الله تعالى في الحشر والعصمة في الحقيقة إنما هي في ذلك الأصل لكانت العصمة على خلاف مقتضى ذاته وأصله فانا قال الخصم أن العصمة لا يخلق الله في المعصية ذواتها فكانت ذاتة مقتضية للذنب لزم الاستحقاق مدحاً على عصمته لا مدحاً لغيرها ولا نوابها ولا عقاباً لأننا استحقاق ذلك عند الخلف إنما يكسب ولا كسب لهم لأن الكسب إنما يكون لأمر فاني وأما كما كانت

وقف

ولا يسلب اليه مباشرة التي بدعوى انما ثبت النوع ملائمة مناسبة فخرته ولا مطلق القول وان كانت فائدة
على خلاف ذلك او غير ذلك من حيث مناسبة ملائمة كانت منافرة لذلك فيكونا جدينا بما يسلبنا المعنى اليه
من كسب مباشرة فيكون مباشرة لذلك العمل غير مباشرة ولا كسب بل كسب مباشرة فساير شابه خلاف والواجب
القائمة بالآية فانه ثبت هذا كسب مباشرة الذين توقف عليها صحة التكليف بالدم والدم والنوا والحقا
هذا على سلا ما على ما هو الحق والواقع ان مقتضى الاستحسان العصمة سابق على التكليف على الامة لا يرويه
للعصمة مبالاة التي تسمى الله عليه والذين يزدل الملائكة حتى ضاقت بهم الارض والفضاء وطرد الشياطين
عن سواها النعم من السماء بالتمها انشاق ابوان كسر وهو دبران فارص وهو بحيرة ساءه وغير ذلك ليس
هذا وما شبهها الا بانها مخرج من الظهور الحقيقة التي بانتهى برود النحل الاعظم هذه الحقيقة تنقو بها القوة
وقاليتها مقتضى نكران الوحي بقضية الاستحسان في الاله لذلك قبل التكليف قبل الوحي لوما زعلها
صدور الذنب لئلا تها ما زعلها الا لكونها مقتضية لذلك لئلا تها وان كانت كذلك لم تنقص لصحة
لذا هاد لو انقضت الصلة لوجب غير انما لم تنسخ مقتضى عدم كونه سابقا لهم يحلون كلامنا اذا قلنا
بمنع صدور الذنب عنهم على الاستماع العقلية بغير عدم كونه ممكنا معا لظنة منهم او عدم معرفتهم بالكلية
ويثبت ان المرد بكلامنا عدم وقوع شيء من الذنوب مع القدرة عليه وجود دواعي التفكير من الذنب لكن
الخلق الاله لا يستعد بالربا في وصفه الروح وطيب الطينة وتولى الا لطاف الالهية والتأبيل العدمية
من ولبه على دواعي الذنوب والتفكير منها ما لم يبل اليها استبلاء مانعا لا نقض المتعلقاتها غير مستهلكها
بل الشخص ياتي على حكم الاخبار وما روي في قوله تعالى انما لم يستحق الدخ على عصمته لو كان كونه كذلك الله
تعالى ومنع من غير اعتبار شيء من الشخص الخ الالهية الخلق لا يكون بسيطا كما قال الرضا عليه السلام ان الله خلق
شيئا فورا فاما ما كان الله ارا من الدلالة عليه بل لا يكون الا مكرها من وجود ما هيته من ميل كل شيء الى
استعداد من نوعه وعن مقتضى التصديق في الاخبار لانه التردد بين مقتضى الملبس والتكليف في مقدار الاختيار
نفيا وانما لا مناص عن هذا لاحد فانكلا ينكره الا منكر لو وجدانه مكار بعقله وعيانه فمن عرف هذا كيف
يمنع ان العصمة كون الشخص بمتنع عند الذنب بخاصيته في نفسه لا بد منه مع ما يدتاس من الامارات النوع
لخلق المعصومات ان العصمة غير تلك البينة الطاهرة لان تلك البينة مقتضية لظهور العصمة فيها ولا هذا الا
شارفة قوله تعالى وانك لعل خلق عظيم فانهم لهذا الكلام المكرر المرد المبطل المذكور في مذكر واما انفسك
فلقولته تعالى قل انما اشر مثلك بوحى اليه وقوله تعالى ولا ان ثبنتا انه لقد صدقك تركن اليهم شيئا قليلا فان
الاية الا وند على ان النبي صلى الله عليه واله مثل الامة في حق جوار صدور العصمة منه والاية الثانية بذلك
على ان الله تعالى ثبت على عدم الركوب اليهم ولا تركن اليهم فيكون الركوب اليهم الذي هو ذنب غير بمنع انتهى
وجعل به ما قوله قل انما انا بشر مثلكم فالمراد انتم سبحانه اظهر لهم في صورة المماثلة اليهم لهم الانقاع بما هو مشاهير
ولو خرج لهم على ما هو عليه لم يقدر احد من البشر ان ينظر اليه فضلا ان يكلمه او ان يتنفع به وذلك كما قالوا لولا
ملكنا لمعلمنا وجملا لليسا عليهم ما لبسوا بغيره انما ارسلنا اليهم ما هو مشاهير حتى اذا اتهم بمجرى بشهده فخرج
لاهم مثله لا يقدر ان ياتوا بمثل ما اتي به وحق يتفعلوا بها الحب لانه من حيثهم وبلساهم ولو جعل الله ملكا كما
عليه لكان اذا اتهم بمجرى عن الملكة قالوا الملكة لا يقدر ان على مثل هذا فلا يكون الله نظام مصدق لكناظهم وهذا
المجرى ليس ايضا بمجرى عن الملكة وانما هو مجرى بالنسبة الى نوعنا ولما قدر ايضا ان ينلقوا من لان لسانه غير لسانهم
وجنس غير جنسهم فلو جعل الله ملكا لا يقتضى اللطف بالعباد وتلك جعله جلايته فائدة البعثة بالمماثلة والانتبا بالخير
الباهرة بنافي المماثلة كما هو الواقع فان ثبت لهم العبودية بالافراد ما يعملون اخرجهم باقى لا ادعى الاتيان بما انتمكم بغيره
وانما هو من الله وحى الى ما وحى وليس المراد من الامة اتي مثلكم بغيره مساو يا لكم الحقيقة وانما الفرق بيننا بالوحي
وانما المراد منها الاعتراف بالعبودية لدفع توهم المشركين المناقضين عليه دعوى الربوبية وانما قوله تعالى فانهم
رسلهم من ان لا بشر مثلكم ولكن الله يبين على من يشاء من عباده هو على ما ذكرنا قوله ولكن الله يبين على من يشاء

بوحى الى الانا فقلنا ان العبد المعصوب حتى التائب والوحى والتقريب العصمة وغير ذلك لا يزيدان ذلك بل
 الكون والامكان بل يزيد ان الله سبحانه لا يخلق شيئا من خلقه بمقتضى عجزه فخاصته والاشياء والحوادث
 لان نسبتها اليه على السواء بل لا يخلو الخلق ولم يحصل التقدير لانا لا تعدد ايماننا من القوابل المختلفة والاشياء
 المتكثرة المتغايرة وانما يزيدان كل خير فهو من فضل الله وفعل على جهة الابتداء والتفضل الا ان يضع الانسان
 على مقتضى الحكمة لا على الاهمال والعيب كما نرى التورم والالزوم لو كان التصنع بمقتضى عجزه فعله وعلى جهة
 الاهمال والانتفاء والعيب ان يبعد الشقة ويشقى السعيد ويبعد القريب يفرق البعيد ويظلم العبد يظلم
 ويظلم العبيد بمحض امتكان من ذلك ويكون لا بمقتضى تمكين له ويقدّر عليه فانما فعله ونقصنا اننا على كل
 شئ قد بركنا بغير شئ ولكن يزيد ان فعل ذلك وبفعل وتعالى عن ذلك علوا كبيرا قال عليه السلام وانما يعمل امره
 القوي لا يحتاج الى العظم الضعيف فانما ثبت في اللطف الحكمة ان يضع الاشياء المستحقا مواضعها على قدر
 الاستحقاق كما هو شأن المدبر الحكيم الخبير العليم وكما اشار اليه من قوله تعالى ولو بط الله الرزق لصار لبعولته في الآخرة
 ولكن ينزل بقدر ما يشاء ان يعبدوا به غير بصيرة كان الشخص مخلوقا لو لم يكن اهلا لما اعطاه الله من العصمة والوحى
 وغير ذلك ليعفى الارض داعي ما ليس من الرتبة وهذا هو الشرف كتمان الاسم الاعظم الاكبر غير اهمل العصمة
 لان الاسم لو وقع عند غيره لصل لفساد النظام واهلك الانام فلو كانت الملائكة الحقيقية وفي اصل الخلق لكانت
 ولا يتاني ما قلنا ان كل خير في الله ابتداء فانهم الاثر من الوحي لا ينزل على الشياطين ولا المفسدين وانما ينزل
 على من هو اهل لذلك لا على من لا يشر الله عليه علم حيث يجعل رسالته وانما قوله تعالى ولو ان ثبنتك لقد كدت تركن
 اليهم شيئا خفيا لافرى لما كان بوالفتح لخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اصناما من المصنوعين وكان ههنا من على
 المدة وطلب اليه فريش ان يتركه وكان جميعا فتم بتركه ثم امر بكسر فزرت وكانت عادته عز وجل مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعل ما يرفع التورم فيه عنده ويحب القتل في طريقته وحسن سيرته وكان صلى الله عليه وسلم
 لا ينطق الا امر الله ولا يقول شيئا قليلا او كثيرا على الله تعالى لا يسبق فكره وقلة ارادة الله وانما هو
 لا مراه في قوله وعلمه وسره وعلمه ونهيه ولم يراه الله تعالى بكسر ذلك القسم ولا اخرجه وقد اعل الله حقائق الاشياء
 واطلعه على اسرار الخلق وما اراده الله نعم ان الاشياء موهونة باوقافها فلم يراه الله بكسر ولا بالخارجة لتطهر
 منقذ ما اراده الله فيه فتم بتركه حتى ينزل امر الله تعالى فيه ثم امر بكسر فكسر وقوله ولو ان ثبنتك الاية برادته
 ان تركه القسم لانتظار الله ان لا يكون قبل سؤال فريش ليعلم الناس ان تركه لانتظار الامر الله وانما كان سؤاها قبل
 الترتك فان تركه بعد سؤال علم الناس ان الله عليه السلام اطاعهم في الجملة وحصل منه يكون ما اليهم فبادر بشيئا
 بامر نبوته صلى الله عليه وسلم قبل ان يحصل على الناس ان يحصل منه ميل لان الناس لا يعلمون ما في قلبه وانما
 يعرفون ما ظهر من فعله فليس همة بتركه كما جاتهم وانما لا انتظار امر الله وهو صلى الله عليه وسلم لا يسبقه القول
 وهو بامرهم يعمل ولو اظهر هذا المعنى قبله الناس فما طبع بخطاب غيره لان هذه الاية نزلت من قبيل بان الله
 واسع باجاده فقول ولو ان ثبنتك ليعرف بان امره بكسر لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا يعني ولو لا ثبنتنا
 ما يظهر من فعلك على ظاهر الصواب لقد كان يظهر بسبب كل ذلك كنت اليهم شيئا قليلا ولو فعلت ذلك مع
 ما قرنتك وعلمنا انك ان تكون اليهم شر لم تشر قوله لئن اشرت ليجعلن عملك وايدناك حتى لا تحسن احد الا الله
 وقوتناك علم من عاداك لاذنك ضعف الحيوة وضعف الماتى وضعف عذاب الحيوة في الدنيا وضعف عذاب
 المات في الآخرة ولما كان الخطا مقصودا غير ما قال لما نزلت هذه الاية تنبيهها للغير وتعليمها بالانقطاع الى الله
 سبحانه والبركة من الخلق والقوة فاللهم لا تجعل لنفسك طرفه غير ان يدق في الكفاية في تفسير هذه الاية ولو
 ان ثبنتك الاية قال وهذا جميع من الله له فضل وتثبت في ذلك لطف المؤمنين وقال بعد قوله لاذنك
 الاية في ذكر الكيد وقيل على ان الفتح عظم فتم بمقدار عظم شأنه فاعل وادفع عن نفسه ومن ثم اعظم شأنه
 في العدل والتوحيد نسبة الجبر الى الله تعالى في الاعلو اكبر واخبره دليل على ان ادنى مداهم للغلبيتنا
 قد خرج من كلابته وسبب موجب لتعظيمه تعالى الى الخ انتهى قول الامراء قال وهو يدل على تفرع مقام النبوة

المسئلة الثانية

فوما

عن قطب غوث هو على نظر الله من العالم والاخبار المتواترة فعني بذلك وانما مستند بعينه فان نور وجوده في
شيعته ولقد ورد في الآثار المعتمدة انهم ينفقون في غيبته بوجوده كما ينفع الناس بوضو الشمس لان غيبها انما
يعني انه في غيبته كالشمس لان غيبتها الشمس فانها لو لم تكن موجودة لم يوجد شيئا انما
عادة في هذا يستخرج عن عصمة ما بعينها وضياها كالمسحوظ والماضيها كما في العلم الا ان
عنه ولو لم يكن هذا الاذراك المجرى لعدم التوراد صلوات من لم يجعل الله له نورا فاما من نور وكسب المعامل السكين
احمد بن زبيل الدين والحمد لله رب العالمين هذا اخر ما حضر انباء من كتابه المسئلة الاولى ما امر بكتابتها بستان الحضرة
العالية الجواب خلافا لله بسلاما وانار به الله وادعى فذره وشانه ورفع مكانه ومكانه ان الله على شئ قدير وبالامانة
جدير بالحج شديدا لعالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين المسئلة الثانية في ذكر رجعة محمد
واهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم وشيعتهم واعاد انهم الى الدنيا وذكر ما يرتبط بذلك وما يتعلق به جملة
الاخصا والاختصاص مقدمة اعلم ان الرجعة من الله والاقول بها ثم في الايمان بالقبض المادي به رجوع الائمة عليهم السلام
وشيعتهم واعاد انهم ممن خرج من الفريقين الايمان الكفر محض او لم يكن ممن اهلك الله الدنيا بالعباد فان اهلك الله
في الدنيا بالعباد لا يرجع الى الدنيا قال الله تعالى وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون وقال الله تعالى فاما
فالاكل في قرية اهلكنا الله اهلها بالعباد لا يرجعون الرجعة وذكر الطبرسي في مجمع البيان عن الباقر عليه السلام قال كل فرقة
اهلكها الله بعد انما لم يرجعوا الا اذا كان لهم قصاص لو قتلوا ظلموا لم يكونوا محضين للايمان والكفر فانهم
مع قابليهم فيقتلوا فانهم ويعيشون بعد ان يقتلوا منهم ثلثين شهرا ثم يموتون في ليلة واحدة وهو الحسن الاول والكاظم
اشاد الله سبحانه بقوله يوم نحشمهم من كل امة فوما يترتب كذب بائنا انهم يوم يذوقون وهو قول الصادق عليه السلام والكاظم
عليه السلام في الرجعة قوله تعالى يوم نحشمهم من كل امة لانه قال الايات امير المؤمنين والائمة عليه السلام فقال قيل
انا لامة نزعنا ان قوله تعالى يوم نحشمهم من كل امة فوما عني يوم القيمة فقال عليه السلام فنجس الله عز وجل يوم القيمة من كل امة
فوما وبيع الباب في لاكتة في الرجعة واما ائمة القيمة في حشرناهم فلم يغادروهم احد واعني عليه السلام ليس احد من المؤمنين
قتل الا ويرجع حتى يموت ولا يرجع الا من محض الايمان محض الكفر محض وقال الكاظم عليه السلام في قوله تعالى بعثنا
عليكم عبادا اولي باس شديد انهم يوم بعثهم الله قبل خروج القائم عليه السلام فلا يدعون وزوال محمد صلى الله عليه
واله الا قتلوا والديت ويقولون تعالوا نقاتي السماء يدخان مابين بغضنا الناس هذا عذابا لهم في عذابنا شرط الساعة
عليه السلام اول الايات الدخان ونزل عيسى وادخل من فرعون بن ابي نوح والاسلم في قوله تعالى وما الرهان فتلا
رسول الله صلى الله عليه واله هذه الآية وقال عمار ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليل اما المؤمن فيصيبه
كهينة الزكام اما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخزبه واذنيه ودره وفي تفسير علي بن ابراهيم قال ذلك في الرجعة
من القبر الى ان قال ثم قال انما كاشفوا العذاب قليلا انكم عائدون يعني الى القيمة ولو كان قوله يوم نقاتي السماء بعثنا
مبين في القيمة لم يكن انكم عائدون لانه ليس بعد الاخرة والقيمة حاله يعودون اليها ثم قال يوم نبطل البطشة
الكبرى يعني في القيمة انما منتقمين انتهى اقول قوله من قعدنا بين يكون الياء الموحدة ونحو المشاة الحاشية
اسم رجل وهو الثاني من الاعرابيين وعدنا اسم موضع يعني ان النار التي تشرق من تحتها اصغر من فنن باطن
ذلك الاعراب والبالج فالرجعة قول للأكثرين من الامامية للاخبار المتكثرة المتواترة بمعنى والايات المتكثرة
وقد انكرها بعض الامامية ولم يثبت لا خروج القائم لانه من الجمع عليه بين المسلمين وان اختلفوا في القائم على ثلاثة
اقوال فانه من قال هو علي بن مريم عليه السلام ومنهم من قال هو المهدي من بني عباس كما روي عن جعفر بن الصادق
ومنهم من قال محمد بن الحسن العسكري وهو قول جميع الشيعة وقليل من الجهمي ومن ينفي وجودها انما ينفي
وحمل ما دل عليه على خصوص قيام القائم عليه السلام وطرح اكثر الروايات بالتضعيف مما نرى في ذلك قوله في
كتابه الارشاد وليس بعد ذلك القائم عليه السلام الا ما جاء به الرواية ولم يزد على القطع والثبت واكثر الروايات
انهم يمضي بعد هذه الائمة عليه السلام الا قبل القيمة اربعين يوما يكون فيها الفرج والمج وعلا مخرج الاموات وقيام
الساعة للحساب والاعمال يكون انتهى واما الجهمي فانهم يكرهون الرجعة اسند الانكار ويشنعون على الشيعة في ذلك

وقف

في القول بذلك الا بئذ في النهاية والرجعة مذهب قوم من العرب في الجاهلية معروف عندهم
ومذهب طائفة من المسلمين من ادله البع والاهواء يقولون ان الميت يرجع الى الدنيا ويكون فيها نجسا
كالكافور ومن علمتهم طائفة من الترافضة يقولون ان علي بن ابي طالب يستخرج من القاب فلا يخرج مع من يخرج من ولده
حتى ينال مسادا من السماء اخرج مع فلان وبنيهم لهذا المذهب المتوفى قوله تعالى فانما هو الموت قال
ابن جعفر لعل اعل سالنا فيما نركت بريد الكفار بعد الله على الهداية والايمان انهم قالوا لعلنا الفهر كل نوازلهم
الاول كثير ما ينافون على ان علي بن ابي طالب عليه السلام ليس هو فواجهوا الناس عنه اليهم فكانوا يبطلون على حكماء واعتقادا
فيقولون بطلانها وينكفون الادلة على بدعتهم ويقولون ما يوافقوا المذهب الحق وبورود الشبهة التي تخفى على العامة
في صورة الحق دليل لا لهم على من لا يفهم وعند المفسرين منهم من مضى واثمة اهل الحق الموصول الى طريق
الرشاد والثانية في اهل الخلاف والعداوين في مجالات قواعد ومفاهيم وشواهد في المجالات والقواعد ما
امر ابر وجعلوه اسكرا ينفخ بها الفلانة هو قولهم صلى الله عليهم خذ ما خالف القوم فان الرشد في خلافهم والعلامة
في ذلك ان خلافهم هو قولهم صلى الله عليهم واعتقادهم والرجعة من ذلك لما اخبر بها صوابا واهل بيته انكروها غاية
الانكار واوردوا عليها اثبتة عموها على الحق بالباطل فرج ذلك قالوا ان القول بالرجعة ينافي بنوا التكليف فيكون
يرجع النبي فهو رابع الى ان التكليف ان قلتم بتكليف ثانيا بعد انقطاع التكليف عنه فلنا الاصل بان الرجعة من اصل
التكليف انما ثبت قبل الموت باخبار من شهدته له المعجز الظاهر في التصديق من الله تعالى لا يثبت بعد ان فاعه
بالايمان لا بمنزل ذلك وقد اجمع المسلمون على ان محمد صلى الله عليه وآله خاتم النبيين فلا يبعث بعد وان قلتم ان النبي
بمكلف فقد نفستم قولكم بان يرجع لقائمة الدين والجهاد في سبيل الله حتى عملا الارض فسطار عدلا كما ملكت حورا
وعلموا ان قلتم الرجوع للجهاد فهو خلاف الاجماع لان الجهاد انما هو في يوم القيمة يوم الدين اجماعا على ان الرجوع بالحق
ومن ذلك قولهم ان يبعث من القوم بالاشياخ والقول بالاشياخ كفر وذلك لانهم يرجعون على هذه الآية التي في الدنيا
واجب انهم قد نفيت في قبورهم ولم يبق منها الا الطينة الاصلية وهي طبقة مثل عالم الائمة فان رجوعهم في الدنيا هو
في غيرها وهو قول بالاشياخ وان قلتم يرجعون فيها لولائهم يكونون على غير حالهم في الدنيا فلا يكون بينهم وبين المؤمنين
في ذلك الزمان بمجانسة ولا موافقة ولا يقيم ما دعوا اليه بالاشياخ والموانسة ويولى منها الشياخ ومن ذلك انهم لما
في الدنيا الا بعد فناء اجالهم وازالهم لانهم قبل فناء اجالهم وازالهم لا يموتون بل كالفان قال تعالى انك انما تكلمت بنبأهم
من الكتاب فيستعمل رجوعهم بغير اجال لا اذفاق ومن ذلك قالوا ليرجعوا الى الدنيا اجازا ينوب بريد والشرع بعد
المرتين يبعثهم واصلهم فانما باو اوجب قبول توحيهم فيصير الى طاعة الامام فيجب عليهم ان تتولاهم فاذا اجاز ذلك لم يحزن
لكم الا ان في هذه الدنيا عنهم والبراهة منهم لم يولان بصير والاهل ولا يتكلم فان قلتم انهم قد بشوا من قول النبي
فلا يحزن لهم فلنا ان راعي معاصيهم قد ارتفعت ولا سيما مع علمهم بما سلف من تعذيبهم الى وقت الرجعة ومن
ذلك ان الرجعة لو كانت حقا لوجبته كرها في شرط الاسلام مع ان المذكورة في شرط الاسلام انما هو الايمان بالله
ورسوله وكتبه واليوم الآخر وهو يوم القيمة ومن ذلك قولهم ان قولكم بالرجعة من غير دليل يعتمد عليه كان ما يستدل
به اخبار واحد ضعيفة في اسانيدها وفي دلائلها انما في اسانيدها فظاهر ليردوه احد من الصحابة المعتمدين والاول
لروية العلماء في صحاحهم واما في دلائلها فاعلم ان قولهم من جهة الورد فليس بجبر في الدلالة بل هو محتمل
وانما الملام يرجع الدلالة عند قيام القائم عليهم الموعود به في اخر الزمان ونحن نقول به كما ورد في الصحيح انهم
من الدنيا الا بوع واحد لطول الله في ذلك حتى يخرج رجل من ولد اسمعيل واسم ابية واسم ابية فيملاؤه الا في شرطه
وعدا كما ملكت حورا وعلما ومن ذلك ان قال صلى الله عليه وآله من مات فقد قامت قيامته فهو يرجع الى الدنيا
لنقم قيامته والا لما رجع الى الدنيا ومن ذلك ان يوم موت من الانسان اول يوم من الآخرة واخر يوم من الدنيا
فلو رجع كان يوم موته ليس اقل يوم من الآخرة واخر يوم من الدنيا بل هو وسط الدنيا وامثال ذلك ومن ذلك
انهم انما في التكليف لان التكليف شرط الاختيار كما يقولون وانما كان القام عليهم بعلامات فطاعه وعلما كان لهم
الفصل الطاعات والامتناع من المعاصي وذلك بنا في التكليف والواجب عن الاول ان لعل الرجعة التكليف في الدنيا

وقف

نك

ان الله يصبر العباد فليس اعلم ان الرجعة في الامم يرد بها رجوع الامم الى الدنيا كما تم خروجهما ورجوعها اليها
 وقد فعل فيهم ما كان آتيا فانه خرج من اهلها ورجع اليهم واهل الرجعة التي قال بها الامامية وانكرها الخالفون
 ظهور الخلفاء عليهم السلام في الدنيا لا يتبع بدعوا الاسلام سبحانه ظهور الامم عليهم السلام مع امير المؤمنين عليه السلام
 ورسول الله صلى الله عليه وآله ورجوعهم الى الدنيا مع من شاء الله تعالى وانما هم واعدائهم لغاياتهم في الدنيا
 من اختلاف ظهور الاخبار من اطلاق الرجعة على ظهور صاحب الزمان عليه السلام مع من يظهر معه من سوا القبور
 وعلو رجوع الامم عليهم السلام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وانما اذا نظرت في التشبيه في المعنى وجدته صادقا على
 الاخوة الذين قصدوا الرجعة فحق صاحب الزمان عليه السلام لا يفرق بين الناس واستحقاق تخلف امره وقبل ما اولئك
 وفيه انما كان بان شاء الله فانما ظهر امره وقد رجع الى الدنيا لا يرد له وانما نظرت في التشبيه في الخصوص رجوعهم
 صلى الله عليه وآله واهل المؤمنين عليهم السلام والائمة عليهم السلام وانما من الجبر والقدر في التشبيه من الجاهلين وانكارهم على من
 يدعي الرجعة ويدعي ان الله يحيي امواتا يرجعون الى الدنيا بما يجدون في قبيل الله لم يصدق على ظهور الخلفاء عليهم السلام
 لانهم قالوا انهم يقولون بان الله يبعث من يشاء القياس وهو ان الامم لم يولد ولا ماتا فانه ظهورهم بعد ولا يترتب
 قال بانهم يحسبون من مريم كذلك لا تتحق ويشدكون على حياته بقوله تعالى وما قلنوه وما صلبوه ولكن ثبتنهم والادب
 اختلافنا في نفس ذلك من عالمهم من علم الا اتباع الحق وما قلنوه ببقا بل بفعله تعالى وبقوله تعالى وان من اهل
 الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته وهم في الموت رجوع الى عيسى قبل موت عيسى واذا ثبت بكتاب الله انهم فلا
 مناصت في قيامهم فلا يردون من الرجعة ما يتناول قيامه لان ذلك لا ينكر ونفاهما يعنون بالرجعة ما ينكرونه
 من رجعة رسول الله صلى الله عليه وآله وامير المؤمنين عليه السلام والائمة عليهم السلام وبغلقوا في منعيهم بان تجوز القدر
 ورجوعهم الى العار والكليل في خلاف التكليف وتجوز على انكارهم ما سمعت في قوله والادب عليهم لان انكارهما لا يكون عليهم
 مع الاعتراف بهما من فساد ما كانوا عليه لان الرجعة هدم جميع ما استسوا فغطوا على ما يعرفون ان الله عز وجل
 بالشيء ما لمغا لظن ان الله عز وجل ان الله عز وجل بالرجعة ما انكره الخالفون لم ينادوا بالرجعة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وعلى الامم عليهم السلام ومن يرجع معهم ممن يحض الايمان ومن يحض الكفر فاصحاب الفضل ولا يخفى عليهم انهم اذا
 اعترفوا بقيام الرجعة عليهم وبعثوا في رجوعهم الى الدنيا بان المنفعة الدالة على ان كان في نبي اسرائيل يكون في هذا الله
 وقوا انما فرقا منه فلا يحصر لهم عن لان تحت قيام القائم عليهم السلام فيستل احباء اموات كادته عليه وآله الفاطمية هذا
 بالتشبيه لهم والى من نظر الى امرهم وكذلك ما دلت عليه حديث تقسيم ايام الله مثل ما دلت على الفصل عن خطبة المناط
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول يا ابا عبد الله يوم يقول آثم عليهم في يوم الكوفة ويوم القيمة فانه يصح بان الرجعة
 غير قيام القائم عليهم السلام واما بالتشبيه المطلق فيكون الرجوع والى العباد الاموات فلا يجب استعمال هذا اللفظ
 في اليومين وقد دلت اخبارهم بان اول ما يخرج هو الحسين عليه السلام وهو اول من ينفض الزاد عن رأسه وهو عليه السلام
 يخرج فخر دوله القائم عليهم السلام اذ انفض منها الخوارج وخمسين سنة كاشف اليه بعض الاخبار بسيفه صامنا حتى
 يتحقق عند الخلق ان الحسين بن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فانه اتفقوا على علم جاء بالرجعة عليهم الموت فتفكره
 سعيدة القيمة لغنا الله ربهم بكون محزون فوق سطح وهو تجاوز في الطريق كادى هذه المراه فالحال مثل
 لينة الرقبلة فاذا قتلت تولي في قبيل ودفع الحسين عليه السلام امام بالامر بعد ثمان سنين ثم يقوم على عاتقه فينصر
 ابن الحسين عليه السلام ثم يقتل علم ثم يرجع لغا الرجعة مع شيعته وبان تمام هذا الكلام وذلك يشهد بان الرجعة لينة
 وقع الكلام والاختلاف بينهما في الاخرة التي لولاها خرج الحسين عليه السلام واما قيام القائم عليهم السلام فليس من اهل الدنيا
 متصلي به وانما يصح بالرجعة باعتبار ما لحظه رجوع من يرجع معهم من اهل القبور ففضل من علامات الرجعة
 ما رواه المشيد في الامم من سنده الى الحديث بان انما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا ابا عبد الله
 واصفياؤه حتى يظهر في الارض من المناقين في الصلوات ابنا الصالحين حتى يلقوا الرجل يومئذ منسجون امر هذه
 نقول يا ابا عبد الله اشرف وهذه بقول باعبد الله اوف وفيها مع الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله عز وجل
 بعد ثمانين رجوع والقتل في الارض للامم واولاد في العشرين بعد ما يقع موت الامم لا يبعث في الرجعة بعد ذلك

نك

وقته

وفي الثلاثين ينقص الليل والفرات حتى لا يذرع الناس على شطها وفي الأربعين بعد هاتين الساعات كان
 البقيض يهلك اليها ثم فيها وفي الخمسين بعد هاتين الساعات عليهم السباع وفي الستين تكف الشمس فيوت نصف البحر
 والآن في السبعين بعد هاتين الساعات للمؤمنين وفي الثمانين بعد هاتين الساعات كالبهم وفي التسعين
 بعد هاتين الساعات في الأرض معها آدم وخاتم سليمان وفي السبع مائة تطلع الشمس سوداء وظلمة ولا تنلوا عا وراها
 وفي مائة وفي الثمانين سبع مائة تظهر امرأة يقال لها سبعة مع لجنة وسبال مع الرجال يأتي من القصير ما تاتي
 الفغان وتصل إلى العراق وهذه قصة طويلة عظيمة وفي سنة سبع وثمانين وسبع مائة يظهر من الزعم رجل يقال
 له الهذلي في سبعة مائة قطار تدهي على كل علم قطار تدهي صليحة كل صليحة ألف فارس فرج من نصرا في هذه قصة
 عظيمة طويلة وفي رواية يخرج رجل من مكة يقال له سفيان بن حرب في خبر آخر من قسرة وجهه إلى ظهور قائم الحمد لله
 الله عليه له ثمان أشهر لا تكون زيادة يوم ولا نقصا يوم وفي هذا الحديث مقطوع مرسل كتاب جامع الأخبار الذي
 نقل منه هذه الأخبار فلا يستثناه الشيخ محمد بن الحسن الحر حمد الله مع ما استثناه من الكتب فلم ينقل منها شيئا
 وقال هذه كتب غير معد عليها بعد ثبوتها عندنا عدم العلم بثبوتها وليس على الصدوق المأخر كلامه
 وقال الشيخ محمد باقر مجلسي أن جامع الأخبار من مصنفات الفقيه جعفر بن محمد الذي ليس قطري أنه تأليف بعض المتأخرين
 ولم اظفر بمؤلفه عن التعيين ونقل عنه الشيخ محمد بن محمد الشيعي وقال بعض الشايخ أن جامع الأخبار من مصنفات الفقيه
 جعفر بن محمد الذي ليس من بعض الشايخ وقفت على نسخة صحيحة عنيفة جلية دار السلطنة اصفهان وفيها ثم لكنا
 على يد مصنف الحسن بن محمد السمرقاني وعليه نقد رويتهما فأنكأه علم بما قال لأنه لا ينطق عن الهوى هو الآخر
 صلى الله عليه وسلم في رجل على غل ما ذكرنا وعل أنه بدله في الله سبحانه وتعالى وعل أنه بدله في الله سبحانه وتعالى
 كائنتا طلبت في أمية وفي العباس من الشرايط الساعنة وكذلك انفتاق الفرو وكذلك بعث الله عليه السلام
 قال بعثنا أنا والساعة كتمانين وأشار رب ابنة والوسطى ويحمل أن يراد بقوله صلى الله عليه وسلم علك الله في العنبر بعد ثمان
 إلى ما يكون بعد ألف الساعات كذا يشير إليه حديث أبي ليلى الحر في قوله قد بينه ما دل عليه هذا الخبر وقوله كان
 سفيان بن حرب هو السفيان بن حرب وفي رواية أن اسم عثمان بن عيسى وعلم له في الخبر الأول
 فكنته عنه ولا تراه من رتبة عنه وعل طريقتا وطبيعت وقوله من وقت خروج الشيع إلى الظهور قائم أن
 محمد صلى الله عليه وسلم عليه ثمان أشهر لا يخرج في الست التي يظهر فيها القائم عليه السلام يخرج في العاشرة من جدي
 الأول ويظهر القائم عليه السلام في العاشرة من الحمر يكون بينهما ثمان أشهر لا تكون من زيادة يوم ولا نقصا يوم
 أن الدجال لعنه الله أيضا يخرج من صفهان أو من سجستان على اختلاف الروايتين في يوم خروج السفيان ويحمل الجمع
 بين الروايتين أن سجستان محل ولا تراه واصله من محل خروج لا لأن محبوس بها في ذرية من جهة اصفهان يقال لها
 اليهودية وفي غيب التعان بسند الحديث بن بشر قال سمعت محمد بن الحنفية يقول أن قبلنا بيتان زايرة لآل
 جعفر لأن مرداس فاما رواية عتبة بن أبي سفيان فليدبني ولا إلى شيء فغضبت كنت قريبا أناس إليه فقلت
 جعلت فداك أن قبل بابانكم قال لا والله لا ليس مرداس ملكا موطأ ولا يجرهون في سلطانهم شيئا من الجز سلطانهم
 علس في بن يسري يدون في البعيد يقصون فيه القريب حتى إذا امنوا مكر الله وعقاب صيحه بهم صيحه لم يبق مهاد
 يسعهم ولا جماعة يجتمعون إليهم وقد ضرمهم الله مثالا في كتابه حتى إذا اعتد الأرض فخرها وأزيت الآفة ثم خلقت
 بن الحنفية بالله أن هذه الآية نزلت فيهم فقلت جعلت فداك لقد حدثني عن هؤلاء بامر عظيم فني هلكون فقال
 وبعثنا محمدًا أن الله خالف علم الموتين بأن موسى عليه السلام وعد ثلثين ليلة وكان علم الله عز وجل زيادة عشرين
 لم يخرجها موسى عليه السلام فكفر قوموا واخذوا العجل من بعد لما جازعهم الوقت أن يوسروا عدو قوم العذاب كان في علم
 أن يغفوعهم وكان في أمر ما قد علمت ولكن إذا رايت الحاجة قد ظهرت وقال الرجل لآل البيت بغير عشاء وحتى يلقا
 الرجل بوجه ثم يلقا بوجه آخر فله هذه الحاجة تدعوها والأخرى التي شغبي قال يلقاك بوجه طلق فإذا القيت فترض
 منه فترضا الفيت بغير ذلك الوجه فغضبت ذلك تقع القصير من جرب أقال قوله لأن مرداس يعني به العباس مرداس
 كذا يدعي به العباس لأجل المشاركة في الاسم وقوله يلقاك بوجه طلق الخ يريد أن إذا وقعت الحاجة بأحدكم حتى تبيت

عل
زكريا بن عيسى بن الحسين

المتن

والله أعلم الفكرة لا يعلمها غيري وعجبت على الله عليه السلام وانهم لم يقرئ منها ابدا في كتاب الله عز وجل واذا وقع القول
عليه لم يخرجنا له دابة من الارض بكل اناس كانوا باينانا لا يوقنون وعابدهم وهاحق يد بها الاخيركم باخر ملك بني فلان
فنا يد يا امير المؤمنين قال قتل ففسح له في يوم حرام في بلد حرام من قوم قريش والذين فلق الحية وبرء التمسك
ما لم يملك بعده غير خمسة عشر من اهل هذا شئ اربعة فقال صح في شهر رمضان تفرغ اليقضان
ونوخذ التائم ونخرج الفناء معهما وخذ ايضا قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يقوم القائم عليه السلام
نفاق عين الدنيا وتظهر الحجة في السماء وتلك موع حلة العرش على اهل الارض حتى يظهر منهم قوم لا خلاف لهم بين
ولذلك هم براؤ من ذلك عصا رديت لا خلاف لهم على الاشياء وسلطة للجباية معتنة للملوك مبررة بظهر سواد
الكوفة بقدمهم رجل اسود اللون والقلب اثار الدين لا خلاف له بين عجل بذانهم ابدى العواهر من الامم
من شئ لا سقاها الله المطر سنة اطهر راغب للمعجب وذلك صاحب الزانية الحمر او العلم الاخير ابي بلعجب
بين الانبار وهبت لك صيلم الاكراد والاشرا وخزابة الفراعنة ومسكن الجباية وماوى الولاة الظلمة
البلدان واخذت العار تلك باعرب بعد بزار الالعة الله على العصا من بني امية وبني العباس الخونة الذين
يقتلون اطيبين من ذلك ولا يرايون فيهم ذمقي ولا ينفون الله فيما يفعلون بحر من ان لبنه العباس هو ما كيو
الطبوح ولهم فيه صخرة كصخرة الجبل الويل لشيعة ولدا العباس من الحرب التي نتج بينها ونددوا بالدينونك
حرب صاعليك شيعة على عديم رجل من همدان اسمه على اسم النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه السلام منعوت موضوع
باعثد الحلق وحسن الحلق ونضارة اللون لمة صورته ضحك وفي اشقائه وطفه في عنقه سطح فوال شجرة
مفج الشيا على في سكره فحلى عن الغمام بصير صفائح عصا اوت وتقرت لله بدين تلك الابطال من العرب الذين
يلحقون حيا الكريمة والذرة يومئذ على الاعداء ان للعد يوم ذاك الصلح والاستبصار اقول المهج هو ابن
الامة ومن ابوه خير من صد الزعيم الحق يقوم لبس منهم والعقل بضم العين والياء مشددا للام الشد بدل الحاف
اللفظ الغليظ من الناس الانبار موضع بالعراق قديم وهبت بالكسر بالعرف معرفة والصيلم الالم الشديد
والداهية السيف الوجبة والطبوح جمع طيرة الامور نفرت بينهم وادفعتم في مضيقه وهما وند بلد من بلاد
الجبل جنوب همدان والدينون بكسر الدال بلد الصعاليك الفقراء والطبوح حركه كثرة شعر الحاجبين والعينين
والسطح الانبساط والتسوية والفرق الطريق في شعر الراس ومفج الشيا بامتناع الشيا والكريمة الشدة
والذرة الكريمة في القتال ونقيض الذرة وهذا الحديث وان كان راديه عن سعد الله لا انه صحيح بينهما
فيه كونه على خلاف راديه لصفته التعريفه والانتقام منه ولما ورد عنهم عليه السلام اننا اوعيت غلاها على
لبنها الى شيعتنا وصفوها بغيرها نقيته وايامكم والاوعيت فانها اوعيت سوء فكتبوها اركا قالوا عليهم
والاستمالة على الاخبار يقتل الذرية الطيبة وعلى الاخذ بالقيام الفاعل عيسى السلام للانتقام مرقا عليهم وعلى
ثبوت الوجبة في الجبل وعلى توطي الحالف الموالف على ذلك في كفاية الامم في النصوص على الامم الاثني عشر للشيخ
السعيد على محمد بن علي الحر الفقيه باسناده عن علقمة بن قيس قال خطبنا امير المؤمنين عليه السلام على منبر الكوفة
اللوثة قال فيما كان في اخرها الاواني طاع عن رب ومنطلق المعجب فادفعوا الفتنة الاممية والملوك الكفرة
واماتنا احياء الله واحياء ما امان الله فادعوا صوامعكم بونكم وعصوا على امر الغضا وادركوا كثيرا فذكره اكبر
لوكنه نعمان ثم قال وتبين بينه يقال لها الزوداء بين جلة وجبل والعراق فلو رايتوها مشيد بالبحر الاجر من حرفة
بالذهب الفضة والاروردد المر والوحام وابوا العلاج والانبوس والحج والفتا والستارات وقد علمت بالاسراج
والعز والصوب والشب شيد بالفضة ونوات عليها ملك شيبسبا اربعة وعشرون ملكا فيهم السفاح والقلا
والجرح والمزج والمظفر الموش والظهار والكش المهور والعشار والمصطلح والمستصعب العلم والرمع
والطبع والسيل والمترف والكبدية الاكثية المترف والاكمل لوسيم والصلام والعتق وتعل القبة العترة وذات
العلاء المراء في عقبها فائم الحق يسفر وجهه بين الاقاليم القرمضى بين الكواكب الذرية الاوقات الحرة عدا
عشر اولها طلوع الكوكب ذي الذنب يقابل ماوى ويقع فيه هرج مرج شعب تلك علامات الحصب

وربما

وقف

ومن العلامة له العلامة عجيب فاذا انقضت العلامة العشر اذا كان يظهر الفلأزهر تحت كلمة الا خلاص الله على التوفيق
اقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يات به امه البلاء باوخت الحار وهي ماوى عنى بنصبها من سبع
فغار لها من اشلط الاول وخرها من اثار الاول واشراط الاخرى ودر الله عليهم ولكافر من اهلها في اكمال الدين
عن النبي قال قلت لا اله الا الله عليه السلام انا باجعفر عليه السلام كان يقول ان يخرج الشقي من الارض فما قال لي نعم
واختلفت لدا العباس من الحق وقيل النفس الزكية من الحق وخرج القائم عليه السلام من الحق فقلت فكيف يكون ذلك
قال بناوى من السماء اول النهار الا ان الحق في علة وشيعة ثم ينادى ابليس لعنه الله في اخر النهار الا ان الحق في العيا
وشيعته فيرايهم في ذلك المظلمون وفيه عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول القائم منصوب بالربيع
موتيل بالنصر تطول الارض فيظهر له الكون ويبلغ سلطانه الشرق والمغرب ويظهر له عرقه جل بدينه ولو كوا الكفر
فلا يبق في الارض خراب الا عمر ينزل روح الله عليه بن مريم عليه السلام فيقتل له باب رسول الله متى يخرج قائمكم
قال اذا انتبه الرجال بالنساء والرجال بالرجال والرجال بالنساء والرجال بالنساء وركبوا في الفرج الرج
وقلت شهادة الزور ودر شهاده العدل واستخف الناس بالدماء وانكبا لوزا واكل الزوا واتي الاثر مخافة
السنهم وخرج الشقي من السماء واليها في اليمم وحفظ لبيداه وقتل غلام من ابي محمد صلى الله عليه وآله وسلم عليهما السلام ليركن
والمقام اسم محمد بن الحسن النفس الزكية وجاءت معجزة من السماء بان الحق فيه وفي شيعته فعند ذلك خرج قائمنا فالخرج
استظهر له الكعبة واجتمع اليه ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا واول ما ينطق به هذه الآية بيقين الله خير لكم ان كنتم مؤمنين
ثم يقول نابقية الله حرضه فاذا اجتمع اليه وهو عشرة الاف رجل خرج فلا يبقى في الارض معبود دون الله عز وجل
من جنم وغيره الا قد فحرق ذلك بعد غيبته يطول له ليعلم الله من يطيعه يا غيبه بو من به اقول قد ذكرنا ان
خرج الرجال من اصفهان وخرج الشقي من السماء في يوم واحد وهو العاشر من جمادى الاولى وفي السنة التي
خبرها قائم آل محمد في العاشر من المحرم فيكون بين خروجهما وبين قيامه ثمانية اشهر لا يزيد يوما ولا ينقص يوما وفي يوم
خروجهما يخرج اليها في المحرم ويخرج الخراساني وليس في الزايات احد من باقية اليماني هي بانية هكذا يدعيه الحق
والحق في مستقيم الحفظ لبيداه وخفف بصكر الشقي لا ينجو منهم الا رجلا من جهنم فلذلك جاء القول وعند
جهنم الخبر اليقين وذلك بعد ان ترد عساكره جيشين جيش له بابل وجيش له لدمشق ويخبرون من باقية الكوفة
وتكثفها سفك الدماء ويهدم حائط مسجد الكوفة ويقتل النفس الزكية بظهر الكوفة في سبعين من الصالحين ويظهر
في قمر الشمس في شهر رجب بعد بلا زاس وكف يطلع من السماء وهو من الحق وخرج الشقي من الحق وخسبكم
بالبيداه من الحق والحق من السماء من الحق ينادى بجبرئيل عليه السلام اول نحر اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان
بصوتهم جميع الخلايق كل بلغ الا ان الحق مع علة وشيعة وينادي ابليس في الارض عند غروب الشمس في ذلك اليوم
بصوتهم جميع الخلايق كل بلغ الا ان الحق مع الشقي وشيعة فعند ذلك يوتاب المظلمون ومكة ملكه شيعته
اشهر بقدر حمل المرأة لا يزيد ولا ينقص فيكون ملكه بعد خروج القائم عليه السلام شهر واحد لا تموت عليك قبل خروجه
اشهر قتل النفس الزكية من الحق وهو ايضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم عليهما السلام في غرة النفس الزكية التي يقتل بظهر الكوفة
وهذا يقتل بين الركن والمقام في الحرام وليس بينه وبين الحق والحق هو القائم عليه السلام الا حرك
عرقه ليدل لانه عليه السلام بظهره العاشر من المحرم يوم الجمعة وتكشف الشمس في شهر رمضان في السنة الخامسة
الفرقة لفرقة في الدليل الحامسة منه وعند ذلك يبطل تحت المحرم ويكون في جمادى الاولى في اخر جمادى
الثانية يتصل المطر المطر حلقا فيقع الكثر يموت اهل الدنيا وفي اول شهر رجب تبت لحم من بيده
رجوعه من الاموات فيجيون وهو قول امير المؤمنين عليه السلام في عجلين جمادى رجب فصل في ذكر
بعض احوال الشقي لعنه الله على ما نل من قطره من الزوايات على جهة الافتقار قبل الشقي بلاد الروم فينظر
في عنقه صليب هو صليب القوم فيملك قدر رجل امرأة تسعة اشهر يخرج بالشام فتقاتل اهل الاموات من
المقيم على الحق بعضهم الله من الحق معد وياق المدينة بجيش حرار حتى اذا انتهى الى بيده المدينة حصة الله
به وذلك قول الله عز وجل ولو تراسختم في غفوات وخذوا من مكان قريب قال امير المؤمنين عليه السلام اذا غلف

فصل

وقف

رجل منكم يقول بعضكم يقولكم بلبس الرقع فحوشكم فيعزكم ولا تعرفونه فيعزكم رجلا رجلا ما انك لا يكون الا في
ومن غيبة النعماني عن علي بن عبد الله عليه السلام قال السقيما من الجنوم وخروجه من اول خروجه الى اخره خمس عشرة شهرا
سنة اسهر يقا نال فيها فاذا ملك الكور ملك تسعد شهره لم يزد عليها يوما اقول ويكرجل هذا الحديث على اراء
انك لا تخرج من حين طلبه بنفسه هذا لثا قبل بعض الحساكر الى الكوفة والمدينة وانا السنة لانه لم يرحل مذ
تملكه للكور الحساكر هو منطوق خبر غيبة الطوسي اما ما دل ليس من خروجه بين قيام القائم عليه السلام الالمانية
اسمهم فالمداد لثا خروجه بالبعوث والشهر التاسع ما بعد قيام القائم عليه السلام قبل ان يقتل الحجة عليه السلام في سنة
سنة واهل الالمانية عن الحضر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف يضع اذخر السقيما قال يغيب الرجال
وجوههم من غير ان يلبس على العيال باس فاظهر على الاكوار الحجة كور الشام فانقرها الى صاحبكم في مال الطوسي
عن هشام بن سالم قال قال ابو عبد الله عليه السلام وذكر السقيما فقال اما الرجال فتؤارى وجوههم ما عندها واما
النساء فليس عليهم باس في غيبة النعماني عن الحجة بن بابويه قال قلت للرضا عليه السلام صلوات الله عليهم في
ان السقيما يقول قد ذهب سلطان الغيبة فقال كذبوا الله يقول وان سلطانهم القائم فزيه عن ابن ابي القاسم
قال كنا عند ابي جعفر محمد بن علي الرضا صلوات الله عليهم في ذكر السقيما واما جده الزاوية من انهم من الجنوم
فقلت لا يذهب عنهم غيبة الله فقلت نعم قال له في اذان بيد الله في القائم عليه السلام من الميقات اقول قال
في العلوم بيان تحقيق ذلك الجنوم مع ان يمكن البدء في بعضها وفي بعض الميقات اشارة الى انه لا يمكن البدء فيه لقوله
تعالى ان الله لا يخلف الوعد والحاصل ان هذا يشهد وعد الله برسوله واهل بيته لم يبقهم على الكارهة التي رسلت اليهم
من الخافين الله لا يخلف وعده ثم لا يمكن ان يكون له بالبدء في الجنوم البداء في خصوص شيئا في اصل وقوعه كخروج
السقيما قبل هاجت العتبات ونحو ذلك انتهى والظاهر ان مراده عليه السلام ان الجنوم ما لم يقع له يمكن تسجيله في غيبته
وقيام القائم عليه السلام كذلك لكن من اللطف الله سبحانه لا يمنع لطفه عباد الله لا يمكن تغيبه وكذلك في السقيما
الا انه ليس في الظاهر لطفنا فاما في ما يمكن في نفس الامر مع انه لا بد ان يكون له مثل اللطف ذلك كما قال الله
تعالى كجولك بالعذاب لي يخلف الله وعده لان الله وان لم يكن في نفسه لطف الكثرة لئلا يات على عدائه وشقا
لصددهم وكذلك في خروج السقيما كما قال امير المؤمنين صلوات الله عليهم رجفة تكون بالنام يهلك بها اكثر من مائة
الف يجعل الله رجفة للمؤمنين وعذابا للكافرين فضل في ذكر بعض احوال الكمال في غيبة النعماني عن الانجيل
عن عبد الله بن سليمان وكان قاريا في الكتاب قال ذات مرة في الانجيل وذكر اوصاف النبي صلى الله عليه واله الى ان قال
نظرا ارفعك الى ثم هبطك في اخر الزمان ترى من امة ذلك النبي صلى الله عليه واله العجايب في تعجبهم على اللعين
الذي حال اصطلاح وقد الصلوة فصل مع انهم امة مرحومة وفي الاكمال بسند عن ابي عن عمة فان رسول الله
صلى الله عليه واله في يوم باصحابه الفجر ثم قام مع اصحابه حتى اتي بابا بالمدينة فطرق الباب فخرجت اليه امرأة
فقال ما تريد يا ابا القاسم فقال رسول الله صلى الله عليه واله يا محمد الله استاذني على عبد الله فقال يا ابا القاسم
وما تضع بعد الله فوالله اني لم اجد في عقل احد في امة بعد اني لم اجد في عقل احد في امة الا ما العظيم فقال استاذني في طبعه
فقلت على منك قال نعم فاذ دخل فدخل فاذا هو في طيفه بهم في امة فقال ما تسكت واجلس هذا محمد فدايتك
فكنت جالس في النبي صلى الله عليه واله ما لها العناء الله لو تركته لا خبركم اهو هو ثم قال لاني صلى الله عليه
وال ما تراه قال ارحمنا واطهرنا وارضعنا على الماء فقال اشهد الا الا الله في رسول الله فقال بل تشهد الا
الا الله في رسول الله فاجلس الله بذلك الحق متى ظلم اكان في اليوم الثاني صلى الله عليه واله في امة
ثم خفض فنهضوا مع حجة في الباب فقال ما دخل فدخل فاذا هو في طيفه بهم في امة فقال ما تسكت ما نزل هذا
محمد فدايتك فقلت في النبي صلى الله عليه واله ما لها العناء الله لو تركته لا خبركم اهو هو فظلم في اليوم الثالث
صلى الله عليه واله في الفجر باصحابه ثم خفض فنهضوا مع حجة في ذلك المكان فاذا هو غنم في غنم فقال ما تراه
اسكت واجلس هذا محمد فدايتك فقلت في اليوم الثالث صلى الله عليه واله في امة
في صلوات الغداة ثم قال اشهد الا الا الله في رسول الله فقال بل تشهد الا الا الله في رسول الله وما

فصل

وقف

جعل الله بذلك حقيق فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما في قد خبات لك جنمنا فقال الله الخ فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لما خسرنا فأنك لن بعد واجلك من يبلغ ملكك ولت قال ألاما ذلك ثم قال لا تخاف به
 أله الناس ما بعث الله نبيا الا وقد اذ قد اذ جاء الله عز وجل فادركه بومكم هذا فمنا انساب عليكم
 من امره فان ذلك ليس باعد وان يخرج على ما عرض ما بين عبيد مبل يخرج ومعه جنة ونار وجبل من حجر ولهم من ما
 اكثر انباة اليهود والنساء والاعراب يدخل انا في الارض كلها الا مكة ولا ينهاها ولد بنت ولا ينهاها في العلى
 توضيح قولها ان النبي قد عقل اي صانع عقل هذا البلاء فهو خط بقاء لهذا المرض فلا تهازله وكان مراد ما
 لا تظهر دعوى الاوهية والنبوة وكذلك تأتي ان يراه النبي صلى الله عليه وسلم والهيبة الصوة الخفي في اخبار
 العامة فيهم ثم قوله هو هو اي اما يقولون بالوحيه الام لا وروى الحسين بن مسعود في الفراء في شرح السنه باسناد
 عليه سعيد الحداد في هذه القصة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تروى قال روى عن علي بن ابي طالب فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتهر ابلدس علي بن ابي طالب قال ما تروى عن شافان اري صافين وكاذبا وكاذبا وصافين
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتهر ابلدس علي بن ابي طالب وقال في هذا الخبر في غير ما تروى في غير ما تروى
 وطربه قوله قد جاز لك خبئا اي اخبرت لك شيئا النجيبه قال الجوزي في حديثه قال لا بن صبا للخبثا
 قال هو الخ الخ فيهم الدال ونفخا الدخان قال عند رواق البيت يغشى الدخان وفتر الحد بن لله اراد بذلك
 يوم باق السماء بدخان ميين وقيل ان الدخان يقتل عيسى بحبل الدخان فيجمل ان يكون او لا يعرف يقتل لان
 بن صبا كان يظن ان الدخان قوله احسا بقال حشاشا اكل على طرفه ما بعد ثم قوله فانك لن بعد واجلك
 قال في شرح السنه قال الخطابي فيهم احدهما انه لا يبلغ فده ان بطل العقيب من قبل الوجه الذي يوجه
 به الى الانبياء ولا من قبل الانعام الذي يطف في روح الانبياء وانما كان الذي جرى على لسانه شيئا الفاء الشيطان
 حين سمع النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام يرجع به اضربه قبل الدخول الخ والآخر انك لن تسبق قد والله فيك في ذلك
 وقال ابو سليمان والذي عن هذه القصة انما جرت ايام مهاده رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام وهو طهناهم
 وكان بنو النضير منهم او خبارا في جعلهم وكان يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام خبره وما يدعيه من الكهانة
 فاستخبره في ذلك فلما علم انه مطلق انهم من جمل السحر او الكهنة او من بابيه او تبعاه من سلطان فيلقه على شاة
 بعض ما ينكره فلما سمع منه قوله الخ ذره وقال اخشا فلما بعد وقد ركب يري انك لست الفاء الباطل الشيطان
 وليس لك من قبل الوجه انما كانت له ذات بصيرة في بعض ما يخطئ في بعض ما روى ذلك عنه قوله باق صافين
 وكاذب فقال له عند ذلك خلط عليك وبالجمل من امره انه كان فتنة قد احتج الله به عباد له هلك من هلك
 عن نبية فيهم من جحيم بينة وقد افتن قوم موسقى زمانا لعل فافتن به قوم فاهلكوا وحي من هذه الله
 وعصم انهم كلامه قول قد اختلف العامة في ابن صبا هل هو الدجال او غيره فذهب جماعة على انه غيره
 لما روى انه ثاب عن ذلك مات بالمدينة وكشفوا عن وجهه حتى واوه الناس ميتا وروى عن علي بن سعيد الحداد
 ايضا ما يدل على انه ليس به جاح وذهب جماعة الى انه هو الدجال وروى عن ابن عمر جاحا كاضا في
 اقوال في الصدوق بعد بلاد هذا الخبر انما هل العناد والحج بصدق فون بمثل هذا الخبر ويروون في الدجال
 وغيره وطول بقائه في الدنيا ويطول جنة اخر الزمان ولا يصح فون بالقيام عليه وادع بغيره مطول فيهم
 فيلما لا يرض طوا عد لا كما ملك جوارا فلما انقضت النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام ولائته بعد صلوات الله عليهم واهل بيته
 ونسبه باخبارهم بطول غيبه ارادة لطفاء نور الله وابطال امره على الله وبأبي الله الا ان يتم توره ولو كره المشركون لكان
 ما يحقون في دفعهم الا لمرحلة عليهم انهم يقولون لم ترو هذا الاخبار التي تروها في شاة لا تروها وكذا يقول من يفتنه
 نبينا صلى الله عليه وسلم من الملح من واليه واليه واليه وروى النفا ان ما فتح عندنا فيهم تروونه من مجزاة ولا تروها ولا تروها
 بطلان امر هذا الخبر ومضى لزمانا ما يقولون فيهم ما يقول هذه الطوائف فيهم الكفر عد ما منهم ويقولون ايضا ليس من جواب
 عقولنا ان يجز احد من زمانا هذا على زمانا فقد تجاوز صاحبكم على زعمكم اهل الزمان فتقول لهم انتم
 على الدجال في الغيب يجوز ان يجز عمر تجاوز اهل الزمان وكذلك ليس ولا تصدقون مثل ذلك لقيام الحق عليه

الفرق فلا يبعد أن يكون الذي فهمه ذكر القوم كما قال الله عز وجل في بعض نسخ الحديث كما أنه قد ورد في القرآن
أنما يقال خوف القوم كقول النصارى كون كسوفها الخوف جمع فجمع في ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
الخوف على القوم لو أن يكون قد ذكر النصارى نبيهم لأن الأنعام عليه السلام ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
وذلك أنهم من على أنهم فيه صورة وقد جاء في الحديث في ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
الزوى لفظ عشيق بعد ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
لحمه عز وجل قبل أن يجمع منه الآية في قوله الخوف في الحديث كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
بما قاله الخوف من غير من غير ما قاله في قوله الخوف في الحديث كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
صدده على خلاف العادة وتحقيق ذلك بخوف الخوف لئلا يؤيد هذا مضاداً إلى ما شرنا إليه من جهة ما لا يوافق
على القول العادة ما في بعض نسخ الحديث لفظ خوف القوم كان كسوفاً لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
يكون لفظ كون لا غير ثم يركب فيه عظيم من حيث أنهما قد يفسر عمل أحدهما مكان الآخر ويجعل من قبل أن لا يتأني حال
يتم فكأن بينهما القصة وإنه من التماثل والأرض فمثل النفس الزكية في تفسيره على بن إبراهيم بن جعفر عليه السلام
فقد تولى في ذلك في قوله الخوف في الحديث كقولهم لا يتأني حال ذكر النصارى كقولهم لا يتأني حال ذكر
أجلهم خففهم أقول هذه القصة صحيحة غير أن ما في بعض نسخ الحديث لفظ خوف القوم كان كسوفاً لا يتأني حال ذكر
أن يرد القصة في ذلك اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان عند الفجر باسمه عليه السلام ونسب فاتهم أن اسمه على ذلك
على ما اضطربوا وهذه القصة حسب الخففهم وأما ما في بعض نسخ الحديث لفظ خوف القوم كان كسوفاً لا يتأني حال ذكر
مواضعهم من كان قريباً لا تدعاهم إلى ما هو قريب من نحوهم فلذلك يكون إلى زيادة وشكوك في الداء الأول وأما
أداة هذا التماثل بل هو الأول هو الظاهر من تأويل الآية في أن كان الذين عن بيوتهم قال كنت عند أبي جعفر
عليه السلام في ذلك فطال ما فرغ جانب الفضاة فقال أنا ما لو كان كان بين من هذه الشمس ثم قال ينادي مناداً
ون بن فلان هو الأنعام باسمه وينادي بالبليس من الأرض كنادي برسول الله صلى الله عليه وآله في الليل الصبح وفي
من النما قال نادى عبد الله عليه السلام يا جعفر عليه السلام كان يقول لا يخرج السفين من البحر فوالله نعم ولعلنا
والعجاس فمثل النفس الزكية من الخوف وخروج القاتم عليه السلام من الخوف فقلت له فكيف يكون الداء قال ينادي
ينادي من السماء أوّل النهار أن لا تخف في علي وشعبه ثم ينادي بالبليس عند الله في آخر النهار أن لا تخف في السفين
فبذلك عند ذلك البطون وعلى عبد الله عليه السلام قال ينادي مناداً باسم القاتم عليه السلام خاسراً وعاء قال عام يجمع
كل ما لم تلت فتم في ذلك القاتم عليه السلام وقد نودي باسمه قال لا بد أنهم بالبليس حتى ينادي في آخر الليل فيبذل النار
أقول الظاهر أنه في آخر النهار كما هو في سائر الأخبار ولا يبعد أن يكون سهواً من النسخ لأن بعض نسخ أهل الدين ليس بها
ولو أن الليل أصلاً ولو كان في ذلك فثبت فلم يبق إلا أحد ما غلط في لفظه فخر الليل لأن آخر النهار هو الموافق للآية
والاعتبار وفيه على عبد الله عليه السلام قال صبحي من السماء وصوت البليس من الأرض فاستمعوا الصوت الأول وأما ما في
خير من غشيت في ذلك وفيه البتة على من يجلد أن يصلح قال سمعنا عبد الله عليه السلام يقول لا تحض الأنعام واللبائنة
ينادي مناداً من السماء يا أهل القري عزلوا يا أهل الباطل عزلوا فبعل من هو كاهن ولا يزال هو كاهن ولا قال قلت
أسلم الله بظاهراً هو كاهن وهو كاهن بعد ذلك الداء قال كذا أنه يقول في الكتاب ما كان الله يبدل المؤمنين على ما هم
عليه حتى يغير الجيث من الطيب في غيب التجان على عبد الله عليه السلام قال أنا ناديت نادياً من المشركين شب الخوف
العظيم فطلع ثلثة آباءهم أسبقه فوقوا فخرج الهمج سلوا الله عليك لهداها الله عز وجل أن الله عز وجل يكرمكم ثم ينادي
لا تكون إلا في شهر رمضان شهر الله وهو صبحي من قبل هذا الخاف ثم قال ينادي مناداً من السماء باسم القاتم فيسبح الله
والقرب لا يبعد أن استقبلنا فأنتم إلا قد دعا فاعداً أن قام على رجلين فزعاً من ذلك الصوت فرحم الله من عباده
بذلك الصوت فاجاب أن الصوت الأول هو صوت جبرئيل الروح الأمين وقال عليه السلام الصوت في شهر رمضان فبذلك
جمعة في العشرين فلا شك في ذلك باسمه هو وأما ما في آخر النهار صوت البليس المعين ينادي أن لا تلت فتم فطلوا
بذلك النسخ في يفتهم فكم من شاة في خبر ذلك اليوم قد هو في الداء وإذا سمعنا الصوت في شهر رمضان فبذلك

ما سنده وما لم تذكره وقد ذكرنا سابقا ان المعلومات المحفوظة في النفس الزكية بهيولى الروح المقام وان لم يبين فينا وفيما
 القائم عليه عليه السلام اخبره عن اهل البيت عليه السلام على ذلك ما رواه الاكمال عن صالح بن مولى صالح بن ابي ذر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 الصادق عليه السلام يقول ليس بيني وبين علي بن ابي طالب في النفس الزكية اخف عشر ليرة في غيبة
 الطوسي عن ثعلبة بن عبد الله بن عيسى بن عبيد الله بن ابي ربيعة الحارثي انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول النفس الزكية غلام من اهل بيت علي بن ابي طالب
 الحسن بن علي بن ابي طالب ولا ذنب فينا فقلوه لم يروهم في السماء عاذا ولا في الارض ناصه فعد ذلك بعينه الله قائم اهل البيت
 في غيبته لم اذق في اعيان الناس من الكمال فاذخر حواكي لهم الناس لا يرون الا اثمهم يحفظون بفتح الله لهم مشقة الاثر
 ومعارها الا وهم المؤمنون حقا الا ان خير الجهاد في اخر الزمان قول وهذا هو الذي ارسله عليه السلام من المدينة الى مكة
 فيهم يرون بين الزكن والمقام فصل في بعض ما يدعي على خروجه عليه السلام وهو قائم في الاخصاص للفيدل بسند عن
 حذيفة بن اليمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول اذا كان عند خروجه القائم عليه السلام ينادي من السماء ايتها الناس
 قطع فلكم من الدنيا والخرامة محمد صلى الله عليه وسلم عليه السلام فالحق بمكة يخرج الجباة بمصر والابدال من الشام وسما
 العراق رهبا بالليل ليوث بالتهارات قلوبهم في الحديد فيبايعونه بيلى الزكن المقام قال عمران بن الحصين في غيبة
 الرضا قال قال هو رجل من اهل الحسين كان من رجال شجرة علي بن ابي طالب فظن ان ابي طالب اسلمه في غيبة ذلك في الجبال
 في اركانها والحيث في جبالها وعمل اناها وبفضل الجون وتنبط الارض ضعف كلها ثم يبر مقدما متجريا في سماء
 اسرايل فيبدا الارض شطرا وعدلا كما ملئت جورا وظلما اقول في الجباة جمع الجبهم هم نصف من اولياءه قال في الرسالة
 الصوفية المسماة بالحقيقة المحمدية الجباة وهم الاربعون وقيل السبعون القائمون باصلاح اموال الناس وحل افعالهم
 المتصرفون في حقوق الخلق لا غيرهم اهل القلوب وتلقوا باخلاق الله وتجلي لهم الغيب انكشف لهم السر وظهر عندنا
 الاثر حقيقته وتحققوا بالانوار الالهية وتقبلوا في الاطوار الربوبية انتهى وقبل انهم تحت الابدال فوق الصالحين في تمام
 يقولون ان لا بد للنظام في تمام من طب وهو محل نظر الله من العالم واربع اركان وان يعين بدلا وسبعين مجيذا
 وثلاث مائة وستين سالما فلا يخل هذا العدد من العالم بطل النظام ونقل من الشيخ ابراهيم الكوفي في حاشيته كتابه
 المتخذ عنهم ولم نجد ذلك في اخبارنا الا ما اشار اليه علي بن الحسين عليهما السلام في حديث الخط الاصفري قوله
 معرفة التوحيد والاعرف للمعاني ثانيا ومعرفه الاثواب والثا معرفة الامام دايعا ومعرفه الاكرام خاما ومعرفه
 النقباء سادسا ومعرفه الجباة سابعا ولم يذكر في كتابه الا اركان ولا النقباء ولا الجباة ونعم روى في اخبارنا
 في ذكرها في الحجة عليه السلام في قوله عليه السلام نعم المنزل طيبة وما يشاءون ويخشعون ويمكن ارادة الابدال وانهم نالوا ما
 قول اهل التصوف ومن جملته من ان الابدال اربعة من فروع في اخبارنا في القاموس في الابدال فيهم بقية الله عز
 وجل في الارض وهم سبعون اربعون بالشام وثلاثون بغيرها لا يجوز اطلاقهم الا في اتمام مكانة اخرون سائر الناس هذا التفسير
 ايضا ما روته علي بن ابي طالب في الخبر في القاموس في غيبة النعمان عن عبد الله بن سنان قال كنت
 عند ابي عبد الله عليه السلام فسمعت رجلا من هؤلاء يقول ان هؤلاء العامة يتعبدوننا ويقولون لنا انكم نزعون ان مناديا
 ينادي من السماء باسم هذا الامر كان سكا فخصه وجلس ثم قال لا ترووه وعني ارووه عن ابي ولا خرج عليكم ذلك
 اسم هذا من علي عليه السلام يقول والله ان ذلك في كتاب الله عز وجل لا يثبت في قولنا ان لنا نزل علم من السماء
 اية فظنك عن ائمتهم لها خاصية في اربع يوم في الارض احد لا خضع وذلك ثبت لها في قوم اهل الارض اجمعوا
 الصوف من السماء الا ان الحق في علي بن ابي طالب عليه السلام وشيعته فاذا كان الغد بعد ايلس في الهوا حتى في اهل البيت
 ثم ينادي الا ان الحق في عثمان بن عفان وشيعته فانه قتل مظلوما فاطلبوا يد من قال في بيت الله الذين امنوا بالقول القيا
 على الحق وهو التداء الاكل ويرتاب يومئذ الذين في قلوبهم مرض من الممنون بالله عدل وناقض ذلك يتبرون منا وينا
 ولونا فيقولون ان لنا الاكل وسحر من سحر اهل هذا البيت ثم ينادي ابو عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل ان يرد اية
 بعرضوا يقولوا سحر مسترنا اكل الذين على الفضل عن الحق في ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول اياكم والشوق
 لعاد الله فيعبر ما مكن سنين من هرهم والنهي حتى يقال ما لنا وهلاكنا في ايدسنا مع علي بن ابي طالب
 ولشكنا في انكنا في امواج البحر فلا ينجوا الا من هذا الله ميثاقه وكنت في قلبه بالامان وايدسنا بروج منه ولتفرق

نفس

علم

وقف

الذين عن الحظارة وامر بحواسمه عن القدام والخطب الثاني خلغ الامير محمد بن زيد كان في رجب ايامه والنا انا اشار
 الى ظهور محمد بن ابراهيم بن ابي عبد الله بن الحسن المعروف بابن طباطبا بالكون فطس خلون سجدوا اخره في نحو
 من الحجرة متصلا بوجه لا بعد ان يكون المراد بقوله عليته هكذا ابو جعفر عليته تغش السائل على قوله في الرجب
 الرابع متصلا فيكون الرابع ويخول في الرضا عليته خراسان بعد خروج محمد بن ابراهيم بن زيد تغش ابو عبد الله بن ابراهيم
 خراسان فيذهب على الظاهر فان كان وجه من السنة التي يخرج فيها القائم عليته بعد الله من ماء الله تعالى ان بعث
 مع القائم عليته انصهرت وفيه القار والنجاسات كما تقدم واستكراه الشيعة على الكور للفسر من انقام وبعث عسكره
 الكوفة وعسكر الى المدينة فهدى رجب الخامس في كل واحد منها اية وابان الظهور ان القائم عليته في تلك السنة فحصل
 اعلم ان يخرج الحجرة عليته اولا لاستدارة الثانية للفلك على الاستقامة فيكون على الهيئة التي خلق عليها العالم
 ودار عليها الفلك على ان استقامه النظام فيجب ان يكون يوم خروجه يوم التوراة لانه اليوم الذي خلق الله فيه العالم
 فعل الميعاد رخص على عبد الله عليته قال يوم التوراة وهو اليوم الذي يظهر فيه قائمنا اهل البيت ولا كثر
 بظفره الله تعالى بالتقال فحصل على كسائه الكوفة وما من يوم نوروز الا ونحن نخرج فيه الفرج لانه من ايامنا
 حفظه القدس وصيته حموه وفيه الاكمال عن بصير قال قال ابو عبد الله عليته يخرج القائم عليته يوم السبت يوم
 عاشوراء النبوة فقل فيه الحسين عليته وفي غيبة الطوسي على بيت من ربابه قال قال ابو جعفر عليته
 كما ياتي بالقائم يوم عاشوراء يوم السبت قائما بين الركنين المقام بين يدي جبرئيل عليته بنادي ابي عبد الله بنامه
 على الاكمال فحصل وجوؤه في الفصال على عبد الله عليته يخرج قائما اهل البيت يوم الجمعة الطوسي
 عن ابن بصير قال قال ابو عبد الله عليته انا القائم عليته بنادي باسم ثلاث وعشرين ويقوم يوم عاشوراء يوم
 ثلث في الحسين بن علي عليهما وفي غيبة الشافعي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليته قال يوم القائم يوم عاشوراء
 وفي ارشاد القليبي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليته قال لا يخرج القائم عليته الا في يوم الاثنين سنة ذرية
 لولائه واذا خمس اشبع اقول قد دللنا الاخبار عنهم عليه السلام على انه يخرج في يوم الاثنين كما اشعر هذا
 الخبر ويكون في عاشوراء اليوم العاشر من المحرم ويكون يوم الحج ويكون يوم البقرة بعد ان يغيب كالمثل فخرج في يوم
 اما الورد من الاثنين فانه عدد مستأنف يخرج ان يبتدئ فيه بالورد في عاشوراء اليوم العاشر من المحرم لانه اليوم الذي
 تنزل فيه الحسين عليته وهو عليته وفي يوم فقل لطلب ثارته وفي يوم الجمعة الذي يجمع فيه الحظ في يوم
 التوراة لان خروج عليته ابتداء يوم جديد وفيه اخرى غير الشاة الدنيا بعد ان يغيب عيسى كالمثل فخرج
 في يومه ليعرف ما في اصله بعد ما ولد له لعله التي صابر نوح عليته فوسه لا جعلها للعلانية في اخره في يوم
 وهران اربعين سنة بعد ما جات بها وفي يوم السبت لا جعل قطع اير القوم الذين ظلموا فانما نوفرنا في عظمه بلا ملة
 لان ظهوره لطف لا يجوز في الحكمة منع الا لما منع لا يكون ذلك للطف مع اطفالنا فانظر في الاصلاب ودر العبد
 واصول دينه نزل في الفقار من غده واذا نزل في الفقار من غده وجعل الباعث في طلبه على الخروج والجمعة يحصل
 الباعث على الخروج بالاسباب انا الباعث هو المنة لا سبيل والباعث شئ يقدر ذرة في قلب عليته
 وفي غيبة الطوسي عن الفضل بن عمر قال سالت ابا عبد الله عليته عن تغيب جابر قال عليته لا تغيب في
 التسليم فيذيعونه ما نقره اكناب الله فانقر في التافور انما امانا مستأفدا اذا ارد الله اطار اماره وتك في قلبه كنه
 فظلمه نقام بل الله اقول وهذه النكتة هي التي هو الكنت في التافور هو الصواب وهو قلب الامام عليته وارجع هنا
 ما في الفصل في بعض كيفية خروجه اعلم ان الاخبار في ذلك كثيرة جدا مشتملة على معان متقدمة لا يكاد يجمعها غير نعم
 اغلب تلك المعاني فوجه تحديد الفضل بن عمر في بيان انشاء الله تعالى في ذكر شيئا من تلك المعاني فخص بذكر
 الترتيب في هذا الفصل وقد قدم من هذا حديث الاخصاص وفي غيبة الطوسي عن جابر في قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليته وذكر المهدي فقال انتم بايع بين الركنين طلقاء اسماء محمد وعبد الله والمهدي فهدى اسماء ثلثة اقول لما كان
 تحت مظلته عليته في خاتم التبيين في الحجرة عليته خاتم الوجبين انقضت الحكمة ان ياتي باسمه وكان مظلته الله عليته
 في اخر محمد وانه السماء احمد وهو عبد الله في القدي ابو القاسم في الكنية وكان خاتم الولاية سمي بالذي على الله

فصل

وقف

والله يزجرون ولا يقبل صاحب هذا الأمر الجزية كما قبلها رسول الله صلى الله عليه وآله وهو قول الله عز وجل فالتزم
حتى لا يكون فتنة ويكون الدين كله لله قال ابو جعفر عليه السلام يقاتلون والله حتى يؤخذ الله ولا يشرك به شيء حتى يخرج
العزنا الضعيفة من الشرف من يد المغرب ولا ينهها احد يخرج الله من الارضين وهما ينزل من السماء فطرهما ويخرج
الناس على قافهم الى المهدي عليه السلام ويوسع الله على شيعتنا ولو لا ما يدركهم من السعادة لبغوا بيننا صاحب هذا
الأمر قد حكم بعض الأحكام ونكح بعض البنات فخرجت خارجة من المسجد يريدون الخروج عليه فيقول لا تخافوا
فيلحقهم في القامين فيأتون بهم اسير فيأمرهم فيزجرون وهي اخو خارجة يخرج على قائم آل محمد صلى الله عليه وآله عليه السلام فيقول
قوله عليه السلام فيجب على بعض المشركين ان يقاتلوا هذا بعد خروجه من المدينة قبل دخوله المسجد الحرام بالغيرت يوم
الجمعة العاشر من المحرم قوله انتهى الحديث لا يكون بين يديه الى المظهر له اسم من الانبياء التي وقعت عليه ما والديك
في خاطره ان المسيح عليه السلام والله علم قوله فهو من ابوعين جلا فوله من النبأ من حيلة الثمانية من الف ليلة عشر
غير الثمانية الذين معه عليه السلام في طيبة قوله وجبرئيل على الميزاب من باب الكعبة لا تنزع ذكاه اسماعيل
الشام والمدينة ومن طيهم اثنته طغيانهم ويغيرهم على الامام عليه السلام لانهم حين السقاء كانت كود الشام الحرس ملك
الشقيط او طاعت فكان على الميزاب بما يلي حجر سمع عليه السلام لم يسمع له الدعوة ودخل وقوعه عند البيعة على الميزاب من
لهم فقال له عند البيعة لقائم آل محمد صلى الله عليه وآله وعاهم الله وساء لهم باسمه قوله فيكون ذلك خلق الله تعالى
جبرئيل عليه السلام يراهم من الميابة التي هو الطاعة والامتنال والانقياد للخلافة لا مطلق الميابة والامتنال عليه
الاذن فلا يكون جبرئيل عليه السلام اول خلق الله مبايعه للقائم عليه السلام بل اول من يبايعه محمد رسول الله صلى الله
عليه وآله ثم بعده علي صلوات الله وهي مبايعه لاذن بالقيام فعن ابي حمزة الثمال قال سمعت ابا جعفر محمد بن علي
عليه السلام يقول لو خرج قائم آل محمد عليه السلام نصر الله بالملك المسمى من المؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والكريمين يكون
يكون جبرئيل مامره فيسكن على عيسى واسرا فيل عن يساره والزعيم صيرة من امر مامره وخلقته عن عيسى وعن شانه
والملائكة المفرقون هذا ثامن من يبايع محمد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وعلى علي بن أبي طالب في ومعه سيف مخزله
يفتح الله به الرقيم والصور والترك والدليل والسند والهند وكابل شاه والخرنبا باحراه لا يقوم القائم عليه السلام الا على
شدة يذلول الخنة ويلاهب يصبب الناس وطعن قبل ذلك في سيف قاطع بين العرب لخلل شديد من الناس فاشتت
في بينهم وتغيرت فعالهم حتى يمتلئ الموت صباها وساء من عظيم ما يرى من كلب الناس اكل بعض بعضا وخرجوا فخرج عند
الايام في القنوط في طوي فيرد ركة وكان من اصاده والويل لكل اويل لمن اواده وعاقله وكان من اعدائه ثم قال يقوم به
جديد وكتاب جديد وستة جديد وفصاء جديد على العرب شديد ليس شأنه الا القتل لا يستدعي اعدا لا يأخذه في الله روق
لا ثم اقول ان اول من يبايعه محمد صلى الله عليه وآله وعلي صلوات الله عليهما في مبايعته التخصيص لا الاذن في الظهور
القيام بايادهم وهذا لا بد ان يكون سابقا لما مبايعه جبرئيل عليه السلام في مبايعته التخصيص لا الاذن في الظهور
السلام فمن اقبل في السيرة لا في النبوة لان النبوة عرفوا قيامها بالعلامات الحاتمة وهي الواقعة في سنة قيامهم من سائر الملائكة
وعاقبهم منها استعداد الملائكة عليه السلام فاذا خرج عليه السلام وافاءه عند اول خروجه على الله فخرجوه ومنهم من لم يدر ليس
لعدم الاستعداد بل لعلته للاستعداد والامانة بانه لا يبايعه الا اذا اعماد امان الارض نظوى لما ولا ان السجدة ذلك على
ايانهم وروى المفصل عن علي قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اوفى الامام عليه السلام وعاء الله عز وجل باسم الصبر افي فانتخب
اصحابه الثمانية والثلاثة عشر فخرج الخريف وهم اصحاب الاوتية منهم من يفتقد من غير شرا بل لا فيصحب بكمه ومنهم من ليس
المفقودون ومنهم من لا يبايعون فاني ابايعكم الله جميعا قوله عليه السلام والله المعروفة اي الفتنة كفاية المعروفة عن قتلها كفاية
الله يعالكم من فتنة قليلة غلبت فتنة كبيرة باذن الله عز وجل انتصارها على من عاهاها والظواهر ان المراء بالمعروفة الا ان الله قال
الله تعالى ولئن اخرجنا عنكم لعدا لامة معدودة فانهم اذا اصابوا القائم اوله مدة قيام القائم عليه السلام فخرجت فيهم على قلوبهم لم ينص
الاول عن علي عليه السلام في قوله ولئن اخرجنا عنكم لعدا لامة معدودة فيقولون ما يحسد قال الا لامة المعدودة اصحاب القائم عليه
السلام الثمانية والبضعة عشر من المؤمنين قال في الاية الشريفة من متنا في هذه الدنيا الى خروج القائم عليه السلام فانه

بالحق وبعد لون وسبعة من محال الكهف فوشع وصح موسى مؤمن ان فرعون وسلمان القاسمي اباد تاجنة الانصار
وما لك الاشراف قول والظاهر ان اصل الحديث سبعة وعشرين واما ما لهامشة من كتابة ثلثين وعليه من الظاهر فانه
غلط وان نسخة الحديث في الكتب الصحيحة عشرين فيقوم موسى الى وجه الغلط ان جعل النسخ لما وجد ان الذين هم قوم
خمس وعشرين كتب على سبعة وعشرين ان الظاهر سبعة وثلاثين فغلط الاثر الذي في الهامشة فذا من الغلط الثاني
لان الهامدين من قوم موسى خمسة وعشرين في قوله عليه السلام استخرج من ظهر الكعبة لعل المراتك هؤلاء السبعة الف
حين بعثوا عند اول شهر رجب من قبورهم ساودا الى الكعبة المشرفة انظارا للحج وجعلنا نأخرهم بعد بعثهم بثلث شهر
وعشر فابا ما فاضاهم الله في ظهر الكعبة فلما خرج على فرعون استخرجهم في غيبة الطور على عبد الله عليه السلام
عليه في حديث السورح م ح ويخرج في اخر الزمان على راسه غمامة بيضاء تظله من الشمس تاروا بالناضج بسم الله الثقلاني
هو المهدي من آل محمد بلاء الارض عدلا كما ملك جودا فضل من بعض سيرته صلوات الله عليه وآله السيد علي بن عبد
الحمد في كتاب الغيبة على الباقر عليه السلام قال ان اقام القائم عليه السلام ودخل الكوفة لم يسبق مؤمن الا هو لها وعنه عليه السلام
اذ بلغ السقيان ان القائم عليه السلام توجه اليه من ناحية الكوفة فيخرج له رجل حتى يلقى القائم عليه السلام فيخرج فيقول اخرجوا لان
عني فخرج ابله السقيان فيك القائم عليه السلام فيجيبه السقيان فيايبه ثم ينصرف الى اصحابه فيقولون له ما صنعت فيقول
اسلمت ما يبيت فيقولون فيجيب الله ربك بين ما تبغى ما انت خليفة متبوع فصرت تابعا تحت قبلي فيما تكتبون في ليلة
ثم يصعدون للقائم عليه السلام بالحرب فيقتلون يومهم ذلك ثم ان الله تعالى بلغ القائم عليه السلام واصحابه ان كانوا فيقتلواهم
حتى يذبحوه حتى ان الرجل يفتق في الشجرة والحجر فيفتق الشجرة والحجر با مؤمن هذا رجل كاذب فاقبل فيقتله قال فنتسج استعجل
من قومهم فيقيم بها القائم عليه السلام ماشاء الله قال ثم تبعها القائم ثلث ايات لو اء الى القسط فطير يفتح الله له ولو
الى الصين ولو الى الجبال الذي لا يمتنع له وباسناده وفعلى ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في خبر طويل ان قال ما بينه
قوم كثير من بني امية حتى يلحقوا بارض الروم فيطلبوا الى ملكها ان يدخلوا اليه فيقول لهم الملك لا دخلكم حتى تدخلوا في ديننا
وتسكنوا ونسكنكم كما ناكلون ثم لما ابرو وشرا الى الروم فعلقوا الصليبان في اعناقكم والزناير في اوسا حكم فيقبلون فيدخلونهم
فيبعثون اليهم القائم عليه السلام انا خرجوا هؤلاء الذين دخلتموهم فيقولون قوم رغبوا في ديننا وهذا في دينكم فيقول عليه
السلام انكم لم تخرجوهم وضعنا السيف فيكم فيقولون له هذا كتاب الله ديننا وبينكم فيقول فدا صنتهم فيخرجون اليه
عليهم واذا في شرط الذي شرط عليهم ان يدعوا اليه من خل اليهم من اهل الاسلام ولا يراهم من عندهم راغب الى الاسلام
فاذا فرغ عليهم الكتاب اذا هذا الشرط لازما لم يخرجوهم اليه فيقتل الرجال ويقرطون الجبال ويرفع الصليبان في الارواح في
والله لكان انظر اليه والى اصحابه بقتله والذين انابوا على الحجة ثم سلم الروم على يد يمينهم من مساجد وبسخط عليهم رجالا
اصحابا ثم ينصرف وباسناده عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال فيقتل القائم عليه السلام بقضايا ينكرها بعض اصحابه من
قد ضرب قدما بالسيف هو قضاة ادم عليه السلام فيقتلهم فيضرب عناقهم ثم يقضى الثاثة فينكرها قوم اخرون ثم يقضى
قدما بالسيف هو قضاة داود عليه السلام فيقتلهم فيضرب عناقهم ثم يقضى لثاثة فينكرها قوم اخرون ثم يقضى قدما
بالسيف هو قضاة ابراهيم عليه السلام فيقتلهم فيضرب عناقهم ثم يقضى الواحدة هو قضاة محمد صلى الله عليه وآله فلا ينكرها
احد عليه في الاكل بسناده عن ابيان بن تغلب قال قال ابو عبد الله عليه السلام دمان في الاسلام حلال من الله عز وجل لا يفسد
فيها احد يحكم الله عز وجل الله عز وجل القائم من اهل البيت فيحكم فيها حكم الله لا يريد على ذلك بيئته الثقلاني المحصن برجه
ومانع الزكوة يضرب رقبته وباسناده وفعلى ابي الجارود قال قلت لابي جعفر عليه السلام قال جعلت فداك اخبرني عن
هذا الامر ليرد فاره قال فيمنع من خوف الناس ويصيح من الناس يوحى اليه هذا الامر ليرد فاره قال قلت يوحى الله يا ابا
قال يا ابا الجارود ان ليس مني في قوله ولكن يوحى اليه كوحى اليه من ربك فقلت فاهل البيت عمن واهل البيت عمن واهل البيت عمن
التمن لاكرم عند الله من ربك بنت عمران واهل البيت عمن واهل البيت عمن واهل البيت عمن واهل البيت عمن واهل البيت عمن
ويصيح يوم السبت مع انصاره الثلاثة فيثارت الثلاثة فيثارت الثلاثة فاما انصاره فقال ابو عبد الله عليه السلام ما كان في اول
لقوم لوانا لي في يومه وادعى الى كن فيدل بالاثبات في القوة القائم عليه السلام ولا يكره الاشراف واصحابه فاهل البيت عمن
قوة اربعين من جلاوات قلبه لا تشد من نبر الحديد ولو قد ابا الى الحديد لقلعوا اياك ليقوم سيوفهم حتى يرضى الله

نفسه

وقف

الله عليا لما طاعت ما امر به لماسيت امر المؤمنين كاتيك وقد طلبت الا قالوا لك طلبها صاحبك لا قالت قال شيخنا
 طلبت لك الا قال قال والله انك تعلم ان صاحبك طلب حتى الا قاله ولم انقل وكذلك يظلمها انت والله لك فيك وجهك
 وقد خرجت اطرير حتى ضلها بالابية فقال له الثاني ما هذا التكهف فانكم بامسئ عبد المطلب تزلون في رتبكم
 بالكذب ما والله لا ذقت حلاوتها وانما اطاع قال انك تعلم اني لست بكاهن قال فمن يرمانا ما قلت قال من في رتبتي
 من عتصا فخذ الله ميتا فقال له يا ابا الحسن لا اعلم انك ما تقول الا حقنا فاسلك بالله ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله سئل عن سبي صاحب فقال له والله انك رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن سبي صاحبك قال والله انك
 تريد هذا ما اذنت لك في القتل ثم قام فخرج فقال يا ابا الفضل انك انما تفضل اسكت فوالله ما علم احد مما رايتهما حتى قتل
 الثاني وقيل امير المؤمنين عليه السلام وفيه بسند عن عروة بن سعيد قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام يقول لعمر بن
 عبد العزيز لما امره وما والله لو كنت بجبار كنت بما امرك به رسول الله صلى الله عليه وآله تاجر خير الركب العرفاء
 الغصب لما احببت ان تمثّل لظالم الرجال فيما ولما ظلمت عمر النبي صلى الله عليه وآله بغيره الفعل غيرك اراك في الدنيا
 قتيلا مع بداهة عمر حكّم علي حتى لا فيقتلوك توفيقا يدل عليه والله المجان على النعم منك والله لو كنت من رسول الله
 صلى الله عليه وآله لساؤلوا مطيعا لما وضعت سيفك على عاتقك لما خطبت على المنبر ولك فيك وقد دعيت فاجبت
 ونودي باسمك فاجبت وانت لك الهلك سيرة صاحبك الذي اخذك وقت قمامة من بعده فقال له عمر يا ابا
 الحسن اما تشي نفسك من هذا التكهف فقال له امير المؤمنين عليه السلام ما قلت الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وما نطقك الا بما علم قال في هذا امير المؤمنين قال اذا خرجت جيفا كما عن رسول الله صلى الله عليه وآله من ريك
 الذين لم تدفن فيهما احد الا انك اذ انبثتم اذ لو دفنت بين المسلمين لشك شاك وارتاب من راي صاحبنا
 على اقصان دوحات شجرة بابت فتوردت تلك الدوحات كما تفرج وتحتو فتكون فتنت لربكنا ودعوى فبعلك ابا الله
 الخبيث على الطب لك في نظر اليك والناظر يشكوك فيهم العافية فما تدبليها به قال فرى بفعل ذلك يا ابا الحسن قال عتصا
 قد فرقت بين السبوف والعمادها وارضاها الله انصرت دينه فاناخذهم من الله ولو لاكم ولكاني انظر اليك وقد اخرجت
 من بينك غصن طير حتى يصلها على الدخا فيكون ذلك فتنت لربكنا ثم توفي في النار التي اضرمت لا يبرهم عليه السلام
 ويحيى بن جبر وديان كل نبي صدق ومؤمن ثم يوم بالناظر وهي النار التي اضرمتها علي يا ابا الله في رتبتي وفاطمة
 بنت رسول الله صلى الله عليه وآله عليا له وانما الحزن الحزين ابنتي ندينك كل شوم حتى ترضوا بها ويرسل عليك رجا صا لنتك
 في اليم نسفا وابدان السيف من كان منك ويصير صيركا جميعا الى النار فخرجان الى البيداء الى موضع الخفا الذي قال الله
 عز وجل لو ترى ذفر عوفلا فوت فخذوا من مكان قريب يعني من تحت قدامكم قال يا ابا الحسن يفرق بيننا وبين رسول
 الله صلى الله عليه وآله عليا له قال نعم قال يا ابا الحسن انك سمعت هذا الحق قال خلف امير المؤمنين عليه السلام الله سمع الله
 صلى الله عليه وآله فيك عرو قال اغوذ بالله ما تقول فهل لذلك علامة قال نعم فقل فطبع وموت سريع وطاعون شنيع
 ولا يبقى من الناس من ذلك الوقت الا نهم وبنادي منا ومن السماء باسم رجل من ردي وتكون الايات حتى يمتي الاجابة
 الموت مما يرد من الاحوال فمن هلك استراح ومن كان عند الله خير فاجزى من رجلي على الارض على كما ملئت
 جودا طلبا يا ابا الله ببقا باق موسى ويحيى اصحاب الكهف يؤيد الله بالملائكة والمجن وشيعتنا المخلصين ويؤيد
 من السماء فطر ما يخرج الا رضى بها فقال لعلي اعلم انك لا خلف الا على حق فوالله لا تدق انك احد من تلك حلاوة
 الخلاف فقال له امير المؤمنين عليه السلام انكم لا تزدادون ان لو لولد الاخذة قال نعم احضرت عمرا لوفاء ارسل الى امير المؤمنين
 منير عليه السلام فقال له يا ابا الحسن اعلم ان صاحبك هو لا قد ملكون مما لو لم من امرهم فان رايتهان تعلق فقال امير المؤمنين
 عليه السلام ان رايتهان ملكتا تاهل لك خليل من قد ضي رسول الله صلى الله عليه وآله عليا له وابتدئتم ثم قال هو يقول لاسرا
 التامة لما راد العذبا فاحول سببا فصيل ما يفعل الحج عليه السلام بهما في حديثه المفضل عن عرو فيه ما روى به جعفر
 بن جبر الطبري في مسند فاطمة عليها السلام ابنة العبد الرحمن القصير قال قال لي ابو جعفر عليه السلام اما لو انما القاتم لقد رث
 اليه الحبيب حتى جعلها الحد بنفتم فاطمة عليها السلام انك جيتا فداك لم يلد هذا الحد قال لقد فعله امير المؤمنين
 فكيف حرم الله عز وجل للقاتم عليه السلام فقال لان الله تبارك وتعالى بعث محمدا صلى الله عليه وآله رحمة ورب العالمين

عنه

وقف

الخالدة لا تفرده في شيء من ماله ولا يرد كما قال تعالى لا يموت فيها شيخ ولا تهرى بها فاذا البسملة تضرعوا لها وجرادها
 والبلية يرد بعد حارها بالبسملة كما هو مقتضى الحق زمانها ويجوز ان يكون قوله تعالى فانا بانار كوفي يرد سلا على
 ابراهيم ان هذا الامر من عجل هو ان ابراهيم القيصري بقبض البر والاسلام بحقيقة ما خلق عليه فيكون القول للاب
 والوحى اليها هو ان ابراهيم القيصري لا يرد ذلك القول وجوده للاب القيصري والاسلام به وفيه شبهة عن عبد الله بن مسعود
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كانت عصي موسى قبضت من غير من الجنة ما به اجبرئيل عليه السلام فوجه تلقاء
 مدين وهو ما يوت ادم في الجنة طرية ولن يلبا ولين غير اخي فرجها القائم عليه السلام اذا قام فشكل ذكر بعض صفته
 بحل الله فيه وفي اسمه عليه السلام في غير الجنة في الجنة علي بن ابي طالب قال نظر امر المؤمنين على الله اليه الى الحبس عليه السلام فقال
 ابن هذا سيدك تارة رسول الله صلى الله عليه وآله سيدنا وسيدنا بوضوح الله من صلبه جللا باسمه يتكلم في الجنة في الحلق والخلق
 يخرج على من غفله من الدنيا واما في الحلق والخلق الجود والاسلام لم يخرج لصيرت عنقه فرج من جود اهل السموات وسكانها وهو
 رجل اهل الجبر انما لا تفترج البطن اذيل الفخذين الفخذ التي فوشاة اظلم الشيا على الارض عدلا كما كانت ظلالا وجوده في
 اقول قوله في الجنة في الحلق والخلق وهو الصورة والخلق في الحلق المعجزة الطبع وهو كيفية نفسانية يصنع عظمها
 الاكفان بهول وهو الذين والنجية واجل الجبرين طاهر واجل الجبهة الخفيفة الشعر ما بين القنصين من الصند غير الكف
 اعرض جبهة الشعر وقوله في الانف اذ ينقاع وسطه قبل طوله ودقة اذ يرتد مع حده في وسطه ومنه
 الجبر كان الله عليه السلام وقوله اذيل الفخذين كناية عن كونها عرضية كخبر ابراهيم في بعض النسخ بالباء التثنية
 من القول وهو بينا ما بان في ظاهره في بعض النسخ اذيل بالراء المهملة والياء الموحدة من قوله بل كثير الهم وهذا الظاهر قوله
 اظلم الشيا انما هو اجمع النصارى في الاكفان على الجارود على جعفر بن ابي عن جلاله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام على المنبر يخرج رجل من مكة فخر الزمان ابيض شرجه مبدح البطن عرض الفخذين عظيم مثل النكبر يظهر
 شامتان شامة على لون جلده وشامة على شبة شامة النبي صلى الله عليه وآله في السماء اسم يخفى واسم يعلن فاما الذي يخفى
 فاحمد واما الذي يعلن فيجل فاذا هربا زينا لها ما يبرق في الشرق والغرب ووضع يده على رؤس العباد فلا يبقى مؤمن الا صا طبه
 اشكرني بالجليل واعطاه الله قوة اربعين رجلا ولا يبقى مؤمن الا دخلت عليه تلك القوة في قبه وهم يترددون في قبه
 ويباشرين بقيام القائم عليه السلام اقول قوله مبدح البطن اي واسع وعرضه قال في القاموس لبدح كساح المشع
 من الارض الى البيت الواسعة والبدح بالكل الحذاء الواسع وامرة بادن والبدح الرجل الطويل العريض الجبين من الدابة
 وقوله عظيم مشاير النكبين في قوله المشاير بالضم واسر العظم الممكن الضم والجمع مشاير قوله شامتان الشامة علامة
 فاعلى البدر والشمس في غير ذلك ههنا اما ان تكون ارفع من ابراهيم الخليل او اخفض من ان كان فاعلى اللون واقول ما الثانية التي
 على شبة شامة النبي صلى الله عليه وآله في ان تكون مخالفة للون لان شامة النبي صلى الله عليه وآله كذلك فاتها سوله فيها
 شعر غلظ واما الالوة فلا يكون من غير من الجسد اما خصوصها ارفع واخضر من ارفع عليه الى الان ولعل القائل اخذ ذلك
 من قوله عليه السلام شامة على لون جلده يعني انها اذا كانت على لون جلده تميز بكونها شامة الالوة بالارتفاع والاختلاف في
 يظهر ان هاتين الشامتين شامة النبوة وشامة من الولاية اما الشامة التي من الولاية بمعنى انها علامة الشاهان الولاية فلا بد ان يكون
 على لون جلده اشارة الى انه في مقام الولاية على صفة اللون واما الثانية التي على شبة شامة النبي صلى الله عليه وآله فهي
 من النبوة بمعنى انها علامة شامة خلافة النبي صلى الله عليه وآله في الولاية خليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله فلا بد ان تكون مخالفة
 للون جلده لانه ليس بنبي وانما يكون مشابة لشامة النبي صلى الله عليه وآله في الولاية وشامة النبي صلى الله عليه وآله التي هي خاتم النبوة
 اسود نزع وفيه شعر غلظان قلنا انما علم الشامة الالوة في كونها بلون الجلدة لانه في مقام الولاية فيلون ان تكون شامة
 النبي صلى الله عليه وآله بلون جلده لانه علامة خاتم النبوة بلون في لون الحالبين ولا فرق بين الحالبين ذلك لان النبي صلى الله عليه وآله
 والذين وهو سيد الاولياء واما الالوة والابنهم بواسطة نصب جميع الخلق اجمعين وبعد كونهم وليا ثانيا بعد
 من كان نبيا فظهر في خاتم النبوة علامة ختمها على لون جلده ولولم يكن لعلنا نعلم ان الشامة على خلاف جلده لانه في
 ونجى على نبي صلى الله عليه وآله ولا ينجى النبوة بغير ولاية ولا ختمها صلى الله عليه وآله للنبوة وهو وان كان في الحقيقة ثلثا النبوة

فصل

في علمه

محمد بن عبد الله عليه السلام، فقال: هيما هيما يا زادة ما يسير يسيرة قلت: ولم جعل الله ذلك فقال: ان رسول الله
الله عليه السلام قد اتهم بالحق بينا في الناس القائم عليه السلام لا يستعيب احد ويلين ناواه اقول في
هيما هيما الخ براد من اتيه يسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله ولكن انما عاملهم رسول الله صلى الله عليه وآله
بيننا لهم لئلا يردنا عن الاسلام ولا يرغب الكفار والمشركون في الاسلام ويقرهم على الاسلام بالتدريج فانه امرهم
بالصلوة وكثير من زاد فيهم ولم يفرض عليهم الا الصلاة ثم فرضها مع اتقان الاسلام فزع عليها وغير ذلك ولما عرف عليه السلام
من زيادة ان اعتقادات ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله هو حقيقة الدين بين عليه السلام لان الدين لك انما
رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام انما بكل اذا قام القائم عليه السلام جعل الله فيه من قوله عز وجل ليظهره على الدين كله
عند القيام القائم عليه السلام لان رسول الله صلى الله عليه وآله ترك اشياء كثيرة من دينه لاجل وائمن واسباب من نفوس
المكلفين والقائم عليه السلام يقول بحقيقة ذلك لان الله انما كان في زمان دولة الحق بحيث لا يكون للباطل دولة ابدا
نفى تلك الموانع التي كانت معلولة وبخفي تلك الانبعاثات المتضمنة ذات التكليف فلم يسير يسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه السلام بالتدريج والتمسك باليسيرة والتدريج وانما يسير يسيرة بحقيقة حلاله وحرمة وفيه عن
المخدعة عن علي بن عبد الله عليه السلام انه قال: قال علي بن ابي طالب في المولى عليه السلام في المخرج والمخرج والمخرج والمخرج
للعامة من محبتي ان يخرجوا ليقبضوا القائم لان يقبض المولى على المخرج انول قوله ليجز على المخرج على المخرج على المخرج
كاذنوا فيه بسند عن الحسن بن هارون بن بايع الاناط قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام باثنا عشر ليلة فبينما
ابو القائم عليه السلام انما كان يخالط يسيرة على عليه السلام فقال نعم وذلك عليا سار بالمعنى والكف لا تعلم ان شيعة
سيظهر عليهم من بعد وان القائم عليه السلام اذا قام سار فيهم بالكسطة والسياسة وذلك لئلا يشيعت لربطهم عليهم
من بعد وفيه عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لو يعلم الناس ما يصنع القائم عليه السلام اذا خرج لاحب
اكثرهم الا يروى مما يقتل من الناس انما لا يبدل الا بقرش فلا يأخذ منها الا السيف لاقطع بها الا السيف حتى يقول
كثير من الناس ما هذا من ابي محمد صلى الله عليه وآله ولو كان يراد ل محمد لرحم اقول وهذا ورد انما كثر ما ورد على الحقيقة ولا
يكم للمعنى الذي اراه اياه عن علي بن ابي طالب انه قد اشتهر حتى قد انتحل الله فيه من ليعلم احد من الناس
انه ذنبا في رسول الله ويقتل في الدنيا والاخرة وطوبى لمن سلكه ودد الله في كل من في الدنيا
والاخرة اللهم اعنا على طاعة وارذنا وارذنا ورحمتك وفضلك كل شيء قد بر وفيه بسند عن علي بن بصير قال قال ابو
جعفر عليه السلام يقول القائم ما يرمي ويدركه حديد على العرب يندب ليس شاة الا السيف لا يستعيب احد ولا يأخذ
لونه لا ثم وفيه بسند عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما تستعملون في خروج القائم عليه السلام فوالله ما لباسه الا
الغليظ ولا طعام الا الجبجبا هو الا السيف الموت تحت ظل السيف وفيه بسند عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال اذا خرج القائم عليه السلام لم يكن بينه وبين العرب قرش الا السيف ما يأخذ منها الا السيف لا يعطيها الا السيف
وما يستعملون في خروج القائم عليه السلام والله ما لباسه الا الغليظ ولا طعام الا الشعير الجبجبا هو الا السيف الموت
تحت ظل السيف في الكاف بسند عن علي بن بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان القائم اذا قام رد البيت الحرام الى اساسه
ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله الى اساسه ومسجد الكوفة الى اساسه وقال ابو بصير في موضع الثمانين من المصحف
فان ما يلقاه القائم عليه السلام اشد ما لقيه رسول الله صلى الله عليه وآله من محال في يومه في غيبته الثمانين من المصحف
بسند عن الفضل بن زياد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان فاتنا مستقبل من محال الناس انما استقبل
رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام من محال الى اهلية قلت وكيف ذلك قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله انما سار فيهم بعد
الحجارة والتحقوا بالعباد والمخلفين المخوفين وان فاتنا اذا قام انما سار فيهم بتاول كتاب الله ويخرج عليه السلام في ما لا
يبدل من عليهم عدل جوف يومهم كاد يخل الحرة والفر وفيه عن ابي حمزة الثمالي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان صاحب
الامر يقول لو قد ظهر لخصم الناس مثل ما لقي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام في يومه في غيبته الثمانين من المصحف
عليه السلام قال سمعت يقول ان القائم عليه السلام يلقى في حربه ما لم يلق رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
والانام وهم يجردون بجارة منقودة وحشبا مخجروا القائم عليه السلام يخرجون عليه فيضربون عليه كتاب الله فيقا

عن

فصل

يوم القيمة والله كالفستق ما تعدون انقول رويته عليه السلام يوسع الطريق الا لعظم بان يجعله ستين ذراعاً وقوله
كيف يظول التسون جاب عليه السلام بما لا يمكنه لا تكاد له من جهة الا لزام واما الجوى الذوق فيقول ذكره ولكن له دليل
من ان ذلك في البشر البه على جهة الاجمال فنقول قد ثبت ان الانسان هو العالم الصغير وهو مخرج العالم الكبير
فكل ما في الكبير يوجد في الصغير ولا يوجد في الكبير قال عليه السلام الحساب للبحر صغير وفيه كل ما في
العالم الا الكبير وحركة الفلك في السعرة والبطون مثل حركة التنبض في الانسان فانه في الانسان تختلف عنده في الصفات
بالسرعة وعند عرض البالغ بالبطون وحركة النبض ساكنة وحركة الانسان تختلف عند الرضا وعند الغضب كذلك حركة
الفلك تتغير عند ظلم العباد لظهور اثر الغضب تنطوي عند العدل والقسط لظهور اثر الرضا عليهم ولست السرعة والبطون
في العالمين موجبة لنفسا الخلق الا اذا انقضت هذه البنية وفي الامم مخرج عن الحسن علي بن ابي طالب عليه السلام عن
صلوات الله عليه ما قال بعث الله رجلاً في اخر الزمان وكل من لا يهرج من الناس يؤتاه الله بركة ويعصم انصافه
وبصيرته وبياناً فيظهرهم على الارض حتى يبدى بواطنها وكرهاً بلاء الارض طارداً وعدلاً ونوراً وبهاً ما يبدى له عرض البلاد
وطولها الا يبق كما في الامم ولا طالع الا صلح وتصلح في ملكه التسابع وخرج الارض بينهما ونزل السماء بركها وظهر له
الكون بملك بابها ففهم اربعين عاماً فطوى عمل ادر ك ايامه وسمع كلامه انقول لكل الاربعين بعد تسع عشرة سنة
من خروجه وقبله خروج الحسين عليه السلام اثنتي عشرة سنة مشاركة في الملك من الحارثيين علي بن جعفر بظهر الارض منهم
في تسع عشرة سنة وبعد الاربعين في التسع عشرة خرج الحسين عليه السلام وان كان الحسين عليه السلام صامناً في اخر ملكه لظلم
نور عليه السلام في هذه التسع عشرة سنة الا ان الحسين عليه السلام معه خجرت فيكون محض الاختصاص اربعين عاماً من خروج الحسين
عليه السلام الى الخروج امير المؤمنين عليه السلام وهي تسع عشرة سنة لانها مائة ملكاً لظلمه في الجاهلية لان الحسين عليه السلام
انما في ملكه خروج ابيه والله اعلم وفي تفسير علي بن ابراهيم عن عبيد بن موسى الخشعي عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته
يقول عتق عدد ربي القائم عليه السلام وفاق جبل محيط بالديار من ممره اخضر نخضره السماء من في الجبل وعلم على كل شئ
اقول لكل المادبة اربعين سبعون وهي مائة ملكه المطلق السنين يعقون هي مائة ملكه وحدثت قبائلهم يخرج الحسين عليه السلام
لانهم يخرج على ما في بعض الروايات بعد مضي تسع وخمسين سنة من خروج الحجة عليه السلام وفي مضي مائة سنة من
الحجة عليه السلام الموت فيكون ملكه تسعين عدداً والعين وقبله خروج الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام في تسع
بعد المائة فترى معنى اخر واما قوله عليه السلام وعلم على كل شئ في عتق فظاهر ان الماد من ان العين اشارة الى عقله عليه السلام
اشارة الى نفسه عليه السلام والقاد ان اشارة الى جسده عليه السلام فالعقل في الصورة في النفس والحواس في الحس وهي مجموع علم
الشمس انما مجموع مدرك علومه وفي غيب الطيور عن الجارود قال قال ابو جعفر عليه السلام ان القائم عليه السلام يملك ثلثاً اربع
سنيين كالبيت اهل الكهف في كهفهم بلاء الارض عدلاً وفسطاً كملت جوار وظل وبقع الله له شرق الارض وغربها ويقبل انما
خروج ابي الادي محمد بن ابي سبرة سلمه ان ابن داود عليه السلام تمام الجزء في غيبة النعماني عن ابي بصير بن زيد الجعفي قال سمعت المجعفر
يحدث عن علي عليه السلام يقول والله ليذكرني بجلالنا اهل البيت ثلثمائة سنة يزاد دعائنا ان نقله له متى يكون ذلك قال
بعد موت القائم عليه السلام فلان له وكم يقول القائم عليه السلام في علمه حتى يموت قال تسع عشرة سنة من يوم قيامه الى يوم موته
قوله ان القائم عليه السلام يملك ثلثمائة وتسعين في الاول وقوله وليذكرني بجلالنا اهل البيت ثلثمائة سنة يزاد دعائنا في الشا
لعل الماد من هذه المدة هو مائة بقا مائة امير المؤمنين عليه السلام وقت خروجه الاول لضره ابن الحسين عليه السلام وبقائه
مع حتى يقتل فانه يخرج بعد موت القائم عليه السلام ثمان سنين في مخرج خروجه ابن الحسين تسع عشرة عاماً في بعض الروايات
ويذكر في الرواية الثمانية والثلاثين سنين على مائة خروجه في نصره ابنه حتى يقتل ولا اعلم كيفية قتله ولا من يقتله ولكن سمعت
من بعض الناس العارفين انه ضرب على طرف راسه موضع ضربته من الجمل لعله تعاد ويمكر الاسد لان على هذا ما رو
عن علي عليه السلام انه سأل ابن الكوا ماذا للقرنين ملكاً ثم نبي فقال عليه السلام ليس لي لاني ولكن عبد صالحاً حاضر على
قبره في طاعة الله فان لم يبعث الله نصره على قبره الا ليرى فاني فاني فبعث الله وسمي في القرنين وفيكم مثله فقول عليه السلام فيكم مثله
يعني نفس الشريعة عليه السلام ليسع ان في ثلثين سنين يصير على قبره ثم آتت عليه بكر بعد ان يقتل مع ابن الحسين عليه السلام
مرة ثمانية كايان يكره جمع شيعته ممن يحض الايمان محضاً والحسين عليه السلام باق الى ذلك الاشارة بقوله صلوات الله عليه

وقف

انا الله افترق بين ولجتي بين ولجتي بعد الكوفة والرجعة بعد الكوفة وروى عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا في الا
 كوة مع الحسين عليه السلام ان قال ثم كثر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وآله في ايام الله تعالى وارضاه الله تعالى
 روى عبد الكريم الخزاز قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كم بملك القام عليه السلام فقال سبع سنين يطول الايام والليل
 حتى تكون السنة من سنين مقدار عشرين من سنينكم فيكون سبعين سنة من سنينكم هذه تمام الخبر اقول قد مر ان عليا
 السبع كل سنة بقدر عشرين من سنينكم هو الاكثر في الروايات فيبني الجمل عليه السلام فما اشرنا اليه في هذا رساله المفيد
 ان مدة ولجتي القام عليه السلام تسعة عشر سنة يطول ايامها وشهورها على ما قد مرنا وهذا مرجعنا وانما الحق النجاة
 ما يفعله الله تعالى بشرط يعلم من المصالح المعلومه جل اسمنا انقطع على اعدائنا ان كانوا يرونه بد كسبع سنين
 اعلم ان اكثر اقول ومن اجل شهرتها وكثرة اخبارها قال في العوالم في هذا الموضوع خاتمة فيها تحقيق على ان الاخبار المختلفة
 الواردة في ايام ملكه عليه السلام محمول على جميع مدة ملكه عليه السلام بعضها محمول على جميع مدة ملكه وبعضها محمول على زمان
 استقرار دولته وبعضها محمول على اجزاء من السنين التي هو فيها وبعضها على سنين وشهور الطول والله يعلم
 بحقائق الامور ففضل في ذكر حديث الفضل بن عمر انما ذكره مع طوله وذكر كثير من معناه فيما ذكرت من الروايات في
 مشتمل على شيء من عل ما ان القام عليه السلام وسيرته وصفه وملكه هو في الغالب الجمل اكثر الروايات ومفضلها
 فذكره في كتاب الحسين بن محمد بن الحسين في كتابه المذكور في كتب الرجال وفيه هذا الحديث وجوه متعارضة
 الفاظه في الاحاديث المتعبر بسند الفضل بن عمر قال سألت سيدي جعفر بن محمد الصادق عليه السلام هل للمول
 المنتظر المهدي عليه السلام من وقت موته يعلم الناس فقال حاش لله ان بوقت ظهوره بوقت يعلم شيئا قلنا سيدي ولم
 ذاك قال لا انه هو الساعة التي قال الله تعالى وعلمونك عن الساعة ايان مري بها قال انما علمها عند ربك لا يعلمها الا الله
 هو غلظ في السما والارض الا انه هو الساعة التي قال الله تعالى وعلمونك عن الساعة ايان مري بها قال انما علمها عند ربك لا يعلمها الا الله
 ولم يقل لها عند احد وقال هل ينظرون الا الساعة ان ياتهم بغتة فقد جاء اشراطها الا انه وقال في وقت الساعة واشتق
 الفتر وقال وما يدريك لعل الساعة تكون فربما يستجلى بها الذين لا يؤمنون بها والذين امنوا مشفقون منها ويعلمون انها
 الحق الا ان الذين يمارون في الساعة لغير ضلال بعيد قلت فمعنى يمارون قال يقولون متى واذكره في اي ابن يكون في
 يظهر في كل ذلك سعي الامم والله وشكا في قصائد ودخول في قدرته اولئك الذين خسروا الدنيا والدار والآخرة
 قلت فلا بوقت له وقت فقال يا مفضل ما وقت له وقت ان مرقى في لهد بنا وقتنا فقد شارك الله تعالى في رادعنا
 على سره والله من لا يدركه وقع في هذا الحلق المتعسر الفضل عن الله لا يرغب عن اداء الله والله من خزانه على خسر
 لسره عندهم اكثر من جهلهم به واما التي لهم لتكون الحجة عليهم قال الفضل ما مولا بكيف ظهره عليه السلام قال يظهر سنة
 السنين امره ويجعل ذكره وبنادى باسمه وكنيته وشبهه ويكثر ذلك في افواه المحبين والمطيعين والمؤمنين لتلزمهم الحجة عندهم
 به على انقص هذا ذلك ولنا على منبهاه وسميانه وكنيتهاه وقلنا ستمجد رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وكنيته
 لنا يقول الناس ما عرفنا اسما ولا كنية ولا نبا فوالله لا يحق الا نضع به وباسم وكنيته على الستم حتى تليق ببعضهم
 لبعض كل ذلك للزوم الحجة لهم يظهر الله كما وعد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وآله في قول الله عز وجل هو الله الذي ارسل
 رسوله بالهدى ودين الحق ليظهرهم على الدين كله قال هو قوله عز وجل فانا نلهمهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فوالله
 يا مفضل لا يفقد المل والارباب والاولاء والاختلاف يكون للدين كله الله كما قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
 ومن ينزع غير الاسلام فدينه فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين قال الفضل فلما سجد قال الدين الذي يهتدى به آدم ونوح
 وابراهيم وموسى وعيسى وجميعهم صلى الله عليه وآله وآله وعليهم السلام قال نعم يا مفضل هو الاسلام لا غير قلت فخير في كتاب الله تعالى
 نعم من اهل الآخرة وهذه الآية من ان الدين عند الله الاسلام وقوله جل ثناؤه ملكه ابيهم هو سميكم السلام في قوله تعالى
 ابراهيم واسماعيل وابيعنا مسلمين لك من ذرية ادم مسلمة لك في قوله في قصة فرعون حتى اذا ركه الخزف قال امنتم لا
 الا الله امنتم به بنوا اسرائيل وانا مسلمين وقوله في قصة سليمان واذ قال عيسى الخواصين من نصارى الله قال
 الخواصين من انصا الله انما بالله شاهد باناسم وقوله في اسم من خاتم النبي والارض طوعا وكرها واديه ترجعون

نفس

وقف

منها فيقول بعضهم لبعض هذا الرجل هو صاحب الغيابة ثم يقول بعضهم لبعض انظر باهر نفوسنا حدثنا عن بعض
 لا نغف احد منهم الا اربعة من اهل المدينة وهم فلان وفلان وبعد ذلك يسمونهم باسمائهم ويكون هذا اول طلوع الشمس ذلك
 اليوم فاذا طلعت الشمس واصابت صاحب صباح بالخلاقين من عين الشمس لسان عرفت مابين جميع من في السموات والارضين
 يا معشر الخلاقين هذا عهد مني محمد وليي عليه السلام باسم جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكتبه وينسب اليه ابي الحسن الجادي
 عشر الحسين بن علي صلوات الله عليهم اجمعين يا معشر هتدوا ولا تظلموا واعز فضلوا واول من يلقي نداء الملائكة ثم يخرج
 ثم لقياء فيقولون سمعنا واطعنا ولا يفرحوا من الخلاقين الا سمع ذلك لثناء وتقبل الخلاقين من البدر والحضر البدر
 والجبريحت بعضهم بعضا ما سمعوا باذانهم فاذا نزلت الشمس للفرج وبصريح صباح من غرورها يا معشر الخلاقين قد علمتمكم بوادي
 الياس من ارض فلسطين هو عثمان بن عيسى الاموي من ولد يزيد بن معاوية لعنه الله فبايعوه هتدوا ولا تظلموا فاعلوا ففضل
 فتدبر على الملائكة والجن والقبائل قوله ويكذبون ويقولون له سمعنا وعصينا ولا يقولون ذلك ولا من انبأ به
 كافر الاضلال لثناء الاخير وسبها القائم على الكعبة ويقول يا معشر الخلاقين الا من ابدان ينظر الى
 آدم وشيث هما انا اذ ادم وشيث الا من ابدان ينظر الى نوح والى له سام هما انا اذ نوح وسام الا من ابدان ينظر الى ابراهيم
 واسماعيل هما انا اذ ابراهيم واسماعيل الا من ابدان ينظر الى موسى ويوشع هما انا اذ موسى ويوشع الا من ابدان ينظر الى عيسى
 وشعون هما انا اذ عيسى وشعون الا من ابدان ينظر الى محمد وامير المؤمنين هما انا اذ محمد وامير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم
 الا من ابدان ينظر الى الحسن والحسين عليهما السلام هما انا اذ الحسن والحسين عليهما السلام الا من ابدان ينظر الى ائمة من ولد الحسين عليهما
 هما انا اذ اجد بعد واحد الى الحسين عليهما السلام هما انا اذهم فليست في رواية نبي واما ما رواه في كتابي فيقولون يا معشر
 المسئلة فاني انبئتكم بما نعتكم به وما رواه الا من كان يقرأ الكتب الصالحة فليسمع متى ما تبتدى بالصحة فيقولون
 الله على ادم وشيث عليهما السلام يقولون انا اذهم وشيث هبنا الله هذه والله الصخرة فاقعدا انا ما لم يكن فعل فيها وما كان خفي علينا
 وما كان سقطنها لم يبدل وحرف ثم يقرصنا يا معشر نوح عليهما السلام والتوبة والابواب والارباب هذه والله صخرة وحرف
 ابراهيم عليهما السلام ما اسقط منها لم يبدل وحرف منها هذه والله التوبة والابواب والارباب هذه والله صخرة وحرف
 ما رواه نامة ما تم تلوا القرآن فيقولون المسلمون هذا والله القرآن حقا الذي انزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما اسقط منه حرف وبدل
 ثم تظهر الكتاب بين اركان المقام فتكتب في وجه المؤمنين مؤمن في وجه الكافر فيقبل على القائم عليه السلام رجل وجهه لوجه الله
 وقفا الى صدره ويقف بين يديه ويقول يا سيدي انا بشير امرت ملك من الملائكة ان الحق بك والبركة هلاك جيش التسبيح
 بالبيداء فيقول له القائم عليه السلام بين قصتنا قصته اخيك فيقول الرجل كنت واخي في جيش التسبيح وخرجنا الدنيا من شق
 الا اذ رواه وتركنا هاجرا وخرجنا الكوفة وخرجنا المدينة وكسرنا النبر وانت بغائنا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وخرجنا منها واعدنا نارا ثلثا ثلثا فجلت في باخر البيت قتل اهل بيته صراخا ابياء عرسنا لها انصاح بنا صالح يا ابياء
 بيك القوم الظالمين فانظر في الارض باسكت كل الجيش فوالله ما بقي على وجه الارض عقاب ناقة فاسواء غير وغير واخي فاذن
 بملك قد ضرب وجوهنا فاصوات الوداينا كارتى فقال لاخى بملك يانديز امض الى المعونات التسبيح بد شوقا فاذن وبظهر المنة
 من اهل محمد عليه السلام ردة ردة الله قد اهل الله به بالبيداء وقال في باخر الحق بالمكة بمكة وبشر هلاك الظالمين ونسج
 يد يد فاني قبل توكلت فيك القائم عليه السلام يد على وجهه فيرثه سوا كما كان وبيا بعد ويكون مع قال المفضل فيظهر الملائكة
 والجن للناس قال اي والله يا مفضل انما طهم يكونوا لو جمل مع حاشيتهم واهل قلت يا سيدي وبيرون مع قال اي والله يا
 وليزلي ارض الحجر ما بين الكوفة والنجف عدد اصحابه على ستمائة واربعون لقاص الملائكة وشنة لاف من الجن في ردة
 اخر ومنها من الجن بهم بنصره الله ويضع على يديه قال المفضل فايصنع باهل مكة قال يدعوه بالحكمة والموعظة الحسنة
 فيطعونه ويخلفون فيهم رجلا من اهل بيته ويخرج يريد المدينة قال المفضل يا سيدي فما يصنع بالبيت قال ينفضه فاذن
 من الا القواعد التي هي اول بيت وضع للناس بيكة في عهد ادم عليه السلام والذي رعد ابراهيم واسماعيل عليهما السلام بها
 ولله الذي يجرى بعد ما لم يبد نفوس ولا وصي ثم يبدية كايضا الله وليعفي انا اذ الظالمين بمكة والمدينة والعراق وسوا
 الا فاني لم يبد من مسجد الكوفة وليبدية على بيضاء الا في يوم من القصر العتيق ملعون ملعون من انا قال المفضل يا سيدي
 بقيتم بمكة قال يا مفضل بل استخلف فيها رجل من اهل اذ اسار منها وشيوخا عليا فيقتلونهم فيجمع اليهم فياوتهم مخطعين

رواها بالصحة في القل باليقال
 زهامة في عدد هات
 الا على القول بالانجيل
 ستر حكمة الناس

وقف

تأليف
الشيخ
الشيخ
الشيخ

تأليف
الشيخ
الشيخ
الشيخ

الساحر وكاهن ومجنون وناطق عن الغيب ومن عاربه وقائل حق يقض منهم بالحق وبجاذون بافعالهم منذ خلقهم
رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم المهدى مع امام ووقت وقت حتى تكامل هذه الامية وتزيد انتم على
الذين استضعفوا في الارض فجعلهم تحتكم وجعلهم الوارثين وتمكن لهم في الارض من غير دعوت وهامان وجنودها
ما كانوا يرون قال الفضل بن السبيك ومن فرعون وهامان قال ابو بكر بن قائل الفضل بن السبيك ورسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلوات الله عليهم اجمعين اياها يكونان معه فقال ولا بد ان يظاه الا عرضي والله حق وادرك الحيات اي فاشه با
في الظلمات وما في قعر البحار حتى لا يبقى موضع قدم الا وظناه واما ما في الدنيا الواجب لله تعالى ثم تكافى نظر بامير المؤمنين
سعد بن ابى وقاص يدعى رسول الله صلى الله عليه وآله في كواكب ما زل ينال الله بعدد واما لنا من التكاليف التي علينا
وسبنا ونحننا ونحننا بالقتل وقد طوعنا غيرهم (الولاية) لا مودهم من ونا الامية بقولنا عرجي مدلى في ملكهم وقد علم
اباها باسم الحبس في رسول الله صلى الله عليه وآله ويقولون يا بني عمار بن بكر الامان في كوكبك لم تكذب في فاطمة عليها السلام
وشكوا ما نالها من كبر وعز واخذوا منها اليه وشكوا لعلها في رسول الله صلى الله عليه وآله من غير ان يراها من المهاجرين والا نصار وخلفاء
لهم افرده وما وقع عليها من قولها ان الانبياء لا تورث واحقها بغيره ذكرها في كوكبك عليها السلام وقول عمار بن بكر
التي نكوتها انك كتيهها لك واخرها الضعيفة واخذها اياها منها وشكوا لعلها في رسول الله صلى الله عليه وآله من غير ان يراها من المهاجرين
والانصار واسان العرب ونقل فيها وغيره اياها ويكاهها ورجوعها الى ابيها رسول الله صلى الله عليه وآله في كوكبك عليها السلام
يا كتيه حزينه تشبه على الرضا وقد قلتم يا واستغاث بها بالله ويا بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وتتملها بقول
رفية بنت شعل قد كان بعدك ايساء وعبدته لو كنت شاهدا لم تكذب الخطب انما قد ناك فقد ارضى الجاهل
واختل قولك فاشه مدهم فقد لعبوا وكل قوم لهم من في منزلة عند الامية على الاذنين بقرب ابدت دعاء لنا في
صدورهم لما نالت دعاءك ونكاح الحب قد كان من قبل الايات يولنا فغاب عنا فكل الخبر محجب فخصنا ارباب
واستحقنا لما نصبتك حاشه ونكاح الكتب يا سبيك يا رسول الله لو نظرت عيننا ما فعلت في لك المحجب
يا ليت قبلك كان الموت حلينا امانا س فافدا بالذي طلبوا ونقص عليه قصته التي كوا وافدا خالد بن الوليد
وقد نذر دعونا الخطا ورجع الناس اخرج امير المؤمنين عليه السلام من بيت الى البيت في سقيفة بني ساعدة واشتغال
امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه بنساء رسول الله صلى الله عليه وآله في جمع القرآن وقضا دينه واجاز عذابه
وهي غاوت الف درهم باع فيها نلبه وطارفه ونصاها عن رسول الله صلى الله عليه وآله في قول عمر بن الخطاب يا لعلى الما اجمع
المسلمين والافضلناك وقول فضة جارية فاطمة عليها السلام ان امير المؤمنين عليه السلام مشغول والحق ان اناضفة من
انفسكم وانضفته وجمعهم الخطب الجبل على الباب لا حراق بيت امير المؤمنين عليه السلام وفاطمة والحسن والحسين
وام كلشوا وفضة واضلهم لنا على البيت خرج فاطمة عليها السلام اليهم وخطاها لهم من فدا والباب فوها وبعثت اليهم
ما هذا الجراة على الله وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله في فاطمة عليها السلام في فاطمة عليها السلام في فاطمة عليها السلام
وقوله كوفي فاطمة عليها السلام حاشه اول الملائكة انبه بالامر في التوجه الى عذابه ودا على الاكاه من المسلمين
ان شئت خروجه شيعه في بكر احوالكم جميعا فثابت وهي كتيه التي اتم اليك شكوا فقد نيك في رسولك سفتك
وارتدا وامتة علينا ونعمهم ايانا عقتنا الذي جعلته لنا في كتابك المنور على نيك في رسولك فقال عمر بن الخطاب
حقتا الدنيا فلم يكن الله يجمع لكم النبوة والخلافة واخذوا النار في خشب الباب ادخال فقتل يده فعذله بدم فخرج اليها
وقضى عرقها باسوط على عصفها حتى تصادك الى طبع الاسود وركل الباب برجله حتى ما يسطعها وهو جالس بالحق في شنة
اشهرها ساقطها اياه وهو عمر وقد نذر خالد بن وليد لعنهم الله وصفقة خذها حتى تبارقها هاتفي جها رها وهي
بجهر البكاء وتقول والاباء وارسول الله صلى الله عليه وآله في ابنتك فاطمة تكذب وتضرب ويقتل حين في نبطها في خرج
امير المؤمنين عليه السلام من داخل الدار محمرا العين حاشا حتى القى في الارض عليها وضربها في صدره وقولها يا بنت رسول
صلى الله عليه وآله قد علم ان ابائك بعث الله رجلا للعالمين قال الله ان تكشف جوارحه وتعرضي ناصبتك فواسه با فاطمة لعن
فعلت في لك لا يطع الله على الارض من يهدى محمد رسول الله ولا موسى ولا عيسى ولا ابراهيم ولا نوح ولا ادم ولا لاية
تخشى على الارض ولا طاعة في السماء الا الهلك الله ثم قال يا ابن الخطايا للث لويل من يوبك هذا وما بعد وما يليه الخ فحلب

وقف

الماشي سفي فاني غابرا لا مخرج عر خالد ففقد عبد الرحمن بن ابي بكر لعنه فصاروا من خارج الكوفة وصاح امرؤ منين
 عليه السلام بغضه وقال يا بخت مولايك فاقبل منها ما يقبل النساء فقد جاءها الهالك من ملأته ودره ابا باسط
 تحتنا عليه فقال امير المؤمنين عليه السلام فانه لا حق بينه ورسول الله صلى الله عليه وآله فبكوا اليه وحملوا امير المؤمنين
 عليه السلام لها في سواد الليل الحسن والحسين بن جهم طغوا في دور المهاجرين والامصاردين كرم الله ورسوله وعمل الله
 بابي الله ورسوله وبابيه عليه السلام فاجتهدوا في حجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم عليه السلام المنيبر
 في جميع ما فعلوا بعد بالنصرة يوم من القبل اذا اجمع قعد جميعهم عن ثم بكوا اليه امير المؤمنين عليه السلام الحن العظيم الذي
 ما بعد فوله لقد كانت قصته مثل قصته هرون مع بني اسرائيل وقوله كقول النابغة انما القوم استضعفون وكادوا
 يقتلونني فلا تثمت في الاعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين فصبرت محتسبا وسليما ضيا وكانت الحجة عليهم في خلافة
 ونقصهم هم عبد الله عاهدت عليه رسول الله واحتملوا رسول الله ما لم يحتملوا من سائر الاوصياء من سائر الامم
 حتى قتلوا بصره عبد الرحمن بن عيسى لعنه الله وكان الله الترتيب عليهم في نقصهم بيعة وخرج الطحطا والزبير بعائشة
 المكية يظهران الحج والعمرة وسيرهم بها الى البصرة وخرجوا نذكري لهم الله واياك وما جئت به يا رسول الله فلم يجا
 حتى حضر في الله عليهم ما حتى هرفت وما عشرين الفا من المسلمين فقطعت سبعون كفرا على زمام الجبل فاقبعت في غزواتك
 يا رسول الله وبعد لما صعد من يومنا هذا لقد كان من الصعب الحروب التي فيها واهوها واعظمها نصبت كما ترى الله
 بما اتيك به يا رسول الله في قوله عز وجل فاصبر كما صبروا للوعظ من المثل فوله واصر ما صبرك الا بالله وحق الله فيك
 الله نادى هذه الآية التي انزلها الله في الآية من بعدك في قوله وما حيي الا رسول فدخلت من قبل الرسل ان مات فقتل
 الغلبة على عقابكم ومن يقبل على عقبيه فليضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين ويقوم الحسن بن علي عليه السلام
 فيقول باجاء كنسح امير المؤمنين عليه السلام في دار هجرته بالكونة حتى استشهد بصره عبد الرحمن بن عيسى لعنه الله وقد
 بما وصيته باجاءه وبلغ اللعين معاوية قتل في نافذ العين الدعوى في زيادة الكوفة في ما تلهف فحسين الف مقاتل باصر
 بالقض على علي بن الحسين وساندوا خوفا واهل بيتي وشيعتنا ومواليانا وان باخذ علينا البيعة لمعوية لعنه الله فربنا
 مناضرب بعقود سيرة المعوية راسدا فلما علم ذلك من فعل معاوية خرجت من ارضي فدخلت مسجد الكوفة للصلاة ورثت
 المنبر والجمع الناس فحمد الله واثنيت عليه قلت معاشر الناس عفت الديار ومحبة الانار وقل الا صطبارا فلا تزل على هربت
 الشياطين وحكم الغاشين الساعة والله سبحانه ابراهيم ونقصه الا يات باننا لمشكلات ولقد كنا نتوقع تمام هذه الآية
 بنا ويلها قال الله تعالى وما حيي الا رسول فدخلت من قبل الرسل ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن قلب على عقبيه فلن
 يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فلقد مات محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخلت من قبل الرسل ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن قلب على عقبيه فلن
 الغناس في قلوب الناس فغونا على الفتنة وما لعنت الله فينا لها من فتنة صماء عمياء لا تسمع للعالمين ولا يجاب بانها
 يخالف اليها ظهرت كذبة الشقاق وسبوت ديات اهل الشقاق وكذا تبجوش اهل المراتق من الشام والفران هلموا رحمكم
 الا فتتاح والثوار الوضاح والعلم الحجاج والثوار الذي لا يطفأ والحق الذي لا يخفى انها الناس يتخطون من بعد الغفلة
 ومن كأيف الظلم الذي خلق الخير وبر التهمة ورتدى العظيمة لمن قام الا منكم عصب بقلوب صانعة ونيات خالصة
 فيها شوب نفاق ولا تية افتراق لا جاهدت بالسيف قد ما قد ما لا يصيغ من المستوفجوا بينهم ومن افرح اطرافها والويل
 سناكها انكم الله نكنا ما الجوا الجاهل الصمت عن جابة الدعوة الا عشرين رجلا فاتهم فاموالا وقالوا يا ابن رسول الله
 ما نكنا الا انفسنا وسبونا فها نحن بين يديك لا مكر طاعون وعين اليك صادرون فرما بما شئت فطهرت بمن
 ويسر فلم ارحا اعبرهم فقلت له اسوة بهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين عبد الله سارا وهو يومئذ في تسعة نزل
 ثوب رجلا فلما اكل الله لدايعين صاغة عدة واطهر امر الله فلو كان معي عدتهم ما جاهدت في الله حتى يهادت ثم رفعت
 راسي نحو السماء فقلت اللهم اني قد دعوت ونذرت امرت ونهيت وكانوا ياجبة الذي عاينين وعين بصره فاعادني عن
 طاعة ومقتدين ولا عداة ناصرين اللهم فانزل عليهم رجلك وبأسك وعذابك الذي لا يرتفع القوا الظالمين فزنت
 ثم خرجت من الكوفة راجلا الى المدينة فوافي يقولون ان معاوية اسره سراياه الى الانبار والكوفة وشرب غاداة على السيرة
 وقتل من بغاله وقتل النساء والاطفال فاعلمهم لم لا فاهم فافذت لهم رجلا وجوشا وعرفتهم انهم يشجبوا معاوية

وقف

وينقضون عهده ويبيعون فلم يكن الا ما قلت ولم يخبرهم ثم يقوم الحسين عليه السلام محضاً بدمه وهو جميع من قتل معه
راه رسول الله صلى الله عليه وآله علياً لم يكن ديكى اهل السما والا ارض من بكائه وتصرخ فاطمة عليها السلام فقولوا لا ارض
ومن عليه ما يقف سيرة المؤمنين عليه السلام والحسين عيسى بن مريم فاطمة عليها السلام هاتك من شاة وبقي الحسين عليه السلام
فيصير رسول الله صلى الله عليه وآله علياً لم يقبلوا يا حسين فديك تترت عيناك وعيناي فيك وعن علي بن الحسين
عليه السلام حمزة اسد الله في ارضه وعن عثمان الجعفي بن ابي طالب الطياري انا في محسن فجعل خديجة بنت خويلد وفاطمة
بذلك سداً امير المؤمنين وهو تصارخات في امة فاطمة يقول هذا يومكم الذي كنتم توعدون اليوم فجد كل فاعلمت
من خير محض او ما علمت من سوء تود لوان يبينها وبينها ما بعد قال فيكم الصادق عليه السلام حتى اخضعت لحيته بالابيض
ثم قال لا فرقت عنكم لانني عند هذا الذكر قال وبكى المفضل بكاء طويلاً ثم قال يا مولاي ما في الدروع يا مولاي فقال
ما لا يحصى ان كان من محق ثم قال المفضل يا مولاي ما تقول في قوله تعالى والموثود سئلت باغى نوب قتل قال يا مفضل
والموثود والله محسن لا تمنا لا غير فري قال غير هذا فذكر بوه قال المفضل يا مولاي ثم ما ذا قال الصادق عليه السلام
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله صلوات الله عليه ما تقول الكرم اخبرك عدك وموعداً في فم ظلي عجبني
وضرعتي جرحني كحل اولادك فيك ما لا ينك السما السبع وحمل العرش في سكاك الهوى ومن في الدنيا ومن تحت
الطباق اثرو صاخين صاخين الى الله تعالى يعني احد من قتلنا وظلنا ورضي بامرنا عجلنا الا قتل في ذلك اليوم
الف قتل يوم من قتل في سبيل الله فانه لا يذوق وهو كما قال عز وجل ولا تقبلوا الذين قتلوا في سبيل امواتنا الى
عند ربهم يوم يرفعون فريهنا انهم الله من فضل ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم الا خوف عليهم ولا هم
يخزنون قال المفضل يا مولاي فاني من شيعتكم مالا يصدق بوجهك فقال عليه السلام اسمعوا قول جدار رسول الله
صلى الله عليه وآله وعن سائر الامة يقولون ولئن يقم من العذاب لا ارض دون العذاب لا ارض عن الصادق عليه
السلام العذاب لا ارض عذاب الرجعة والعذاب لا ارض عذاب يوم القيمة الذي فيه تبدل الارض غير الارض والسموات
وبرزخاته الواحد القهار قال المفضل يا مولاي فاما نيك باطنة عند شيعتكم ونحن نعلم انكم اختار الله في قوله يرفع
ذرياتهم من شاء وقوله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله انا صطفى آدم ونوحاً وال ابراهيم قال عمران على العالمين ذرية
بعضهم من بعض والله سميع عليم قال الصادق عليه السلام يا مفضل فابحث عن هذه الامة قال المفضل قول الله ان الله
الناس ابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والذين آمنوا بالله والذين آمنوا بالله والذين آمنوا بالله
المسلمين وقوله عن ابراهيم واجبرني في ان عبد الاخصام وقد علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله امة امير المؤمنين
السلام ما عبد صنما ولا وثناً ولا اشرك بالله طرفة عين وقوله وانما ابتلى ابراهيم بن بكتات فامتهت قالوا انما جاعلك
للناس اماماً قال ومن ذيق قال لا ينال محمد الظالمين والعهد عهد الامامة لا ينال ظالم قال يا مفضل وما علمك
ما ان الظالم لا ينال بعهد الامامة قال المفضل يا مولاي لا تمنحني الا طاعة له ولا تخبة في ولا تبديل في من علمك علمت
ومن فضل الله عليكم اخذت قال الصادق عليه السلام صدقت يا مفضل ولو لا اعتراك بنعمة الله عليك لما كنت هكذا
فابن يا مفضل الايات من القرآن قال ان الكافر ظالم قال نعم يا مولاي قوله تعالى والكافرين هم الظالمون والكافرين هم الظالمون
سقوط ومن كفره فسق وظلم ليجعل الله للناس اماماً قال الصادق عليه السلام الحسن يا مفضل في ابن قلت برجعتنا ونفس
شيعتنا تقول معنى الرجعة ان الله يرد الينا ملكاً الذي بناهوا ليجعل الائمة عليه السلام يحيى متى سلطنا الملك حتى يرد علينا
قال المفضل لا والله ما سلمتوه ولا تسلمون لالة ملك النبوة والرسالة والوصية والامامة قال الصادق عليه السلام
ندبر القرآن شيعتنا لما شكوا في فضلنا ما سمعوا قوله عز وجل وزيدنا نحن على الذين استضعفوا في الارض فنعلم
امة ونجعلهم الوارثين ونعطيهم في الارض من نرى نزعون وهامان وجنودها منهم ما كانوا يجذون والله يا مفضل
ان نزيل هذه الامة في بني اسرائيل وناو بليها فينا وان ذرعون وهامان بنهم وعدت قال المفضل يا مولاي فامتهت قال
حلال طلق والشاهد يقول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطب النساء اوان كنتم في انفسكم علم الله انكم
ستذكرون ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفاً اي مشهوراً او القول المعروف هو المشهور بالولي
والشهود وانما الجناح الى الولي والشهود في النكاح لئلا يفتل في النكاح يستحق الميراث وقوله وانوا النكاحاً

وقف

هذه فخر فان طين لكم شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وجعل الطلاق في النساء المزدجات غير جائز الا بشأ
 ذو عدل من المسلمين وقال في سائر الشهادات على الماء والفرج والأموال والأملوك واستشهد به شاهدان
 من رجال كان لم يكونا رجلين فزجلوا من ثمن شهود من الشهادات وبقي الطلاق عن ذكره فقال يا أيها النبي اذا
 طلقتم النساء فطلقوهن بعد هذين ولحصوا العدة واقضوا الله دينكم الا قولك عد ودا لله ومن يعتد عد ودا لله
 فقد ظلم نفسه لا تدرك لعل الله يحدث بعد ذلك امرنا فان بلغن أجلهن فامسكوهن بمعرفه فافارقوهن عري
 واشهدوا ذوى عدل منكم وافيعلن الشهادات لله ذلكم بوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر وقوله لا تدري
 لعل الله يحدث بعد ذلك امرنا هو نكرة تقع بغير الترتيب وذو عدل فيطلق التظليقة الا في الشهاده ذوى عدل وعدل
 التظليقة هو آخر الفرو والفرو هو الحضيض الطلاق يجب عند اخر نقطة ببضاء تنزل بعد الصفرة والحرة والى التظليقة
 الثالثة ما يحدث الله بينهما عطا او ذوال ما كراهه وهو قوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة اشهر ولا يحل لهن
 ان يكفن ما حلن الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلمن انهن لم ينجسوا فلهن ان ارادوا اصلاحا
 ولهن مثل الذي علمن بالمعروف وللرجال عليهم من درجة والله عز يحكم هذا بقوله ان الله يقول لم يجز لهن ان
 من قبله في التظليقة ان ارادوا اصلاحا وللنساء مرجعة الرجال في مثل ذلك ثم تبارك وتعالى فقال الطلاق
 قرآن فامسكوهن بغير اذن مني بلحشا وفي الثالثة فان طلق الثالثة وثابت فهو قوله فان طلقها فاولا قبل له من بعد فحسب
 زوجها ثم يكون كسائر الخطابات لها والمتعة التي احلها الله في كتابه واطلقها الرسول عن الله سائر المسلمين فهو قوله عز وجل
 والمحصنات من النساء الا ما ملكن ايمانكم كتاب الله عليكم واهل الاكم ما اولئك منكم ان تتبوا باموالكم محصنين غير مسافحين يستغنى
 منهن فانوهن بجورهن فريضته ولا جناح عليكم فيما تراضيهن بعد الفريضة ان الله كان عليما حكما والفرق بين المراجعة
 والمتعة ان المراجعة صداق والمتعة اجرة فتمتع سائر المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في الحج وغيره في ايام بيده
 واربعة سنين في ايام عمر حتى دخل على اخيه عفا فوجد في حجرها طفلا يرضع من ثديها فظفر له درة اللين في فم الطفل فاعتصب
 واعدوا ليد اخذوا الطفل عليه وخرج حتى الى المسجد وروى المنبر قال نادى في الناس ان الصلوة جامعة وكان غير منسك
 فعمل الناس انهم لا يريدون عمر قال فحضره واتفق معاشر الناس من المهاجرين والانصار واولاد الخيطان ممن هم معي في المسجد
 علي بن النسيان ولها مثل هذا الطفل فخرج من احشائها وهو يرضع على ثديها وهي مرتبلة فقال بعض القوم ما فعلها
 فقال استعملت غلاما اخي عفا فوجدت في حجره خطا غير متبلة قالوا بل قال فاقبلت عليها في هذه الساعة فوجدت
 هذا الطفل في حجرها فاستدناها اذ ذلك هذا فقال تمتعت فاعلموا سائر الناس ان هذه المتعة كانت حلالا للمسلمين في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله في القدر ما رايتم في ضرب جنبها ما نرسو طم فم يكن في القوم منكرو له ولا داعية ولا
 قال لا يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله او كتاب بعد كتاب الله لا تقبل اخذ ذلك على الله وعلى رسوله وكتاب بل
 سلوا ورضوا فالفضل في امولاي فاستأبط المتعة قال يا مفضل لها سبعون شرط ما خالف منها شرط واحد ظلم نفسه
 قال قلت يا سيدي فله عتوان الا تمتع ببغيت ولا مشهور بفساد ولا بخنونة وان ندعوا المتعة الى الفاحشة فان اجابك
 فقد حرم الاستمتاع بها وان نسل افارعة ام مشغولة ببعل او حمل او جلة فان شغلت واحدة من الثلاث فلا تحل وان غلت
 فتقول لها متى تنجب نفسك على كتاب الله عز وجل وستة نبي صلى الله عليه وآله نكاحا غير سفاح اجلا معلوما باجرة معلومة
 وهي ساعة او يوم او ايام او شهر او سنة او ما دون ذلك واكثر ولا اجرة ما تراضيا عليه من حلقه فانم او يسرع بغل او شق
 مرة الا خوف لك من الداهم والذات او عارضه فخره فان وهبت له حل الا صداق الموهوب من النساء المزدجات اللين
 قال الله تعالى فمن طين لكم شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا تقول لها على الا ترضي ولا اترك وعلى الماء الى ان تضعه
 منك حيث شاء وعلبك الا تستأخره فاربعةين يوما او محض واحد فاذا قال نعم اعدت لقول ثانية وعقد النكاح
 فانما جبت في الحيت هي الاستمرادة في الامل زنا وفيه ما رويناه فان كانت تفعل ففعلها ما اولت من الانجاب عن نفسها ولا
 جناح عليك وقول ام المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه لعل الله يبرن الخطاب فلو كراه ما في الاشفة واشقية لا تدرك
 للمسلمين غناء في المتعة عن الزينة ثم تلا عليه ومما اناس من يعجبك قوله في الحيوة الدنيا وفيه هذا على ما في ذلك هو الاكسا
 وانما قول سعي في الارض ليعبد فيها اولئك الذين خرجوا من ديارهم وهم اليك لاقين ثم قال ان من غل بنطفه عن وجهه فانه

وقف

الشفقة عشرة دنانير كقادة وإن من شرط المعتدات ما أوجب الرجل بضعه حيث شاء من المتعجبها فأن وضعه في الرحم مخلوق
ولذلك كان لاحقاً بابيه ثم يقوم محمد علي بن الحسين عليهما السلام والي الباقين عليهما السلام فيشكون إلى جده رسول الله صلى الله عليه وآله
عليهما السلام ما فعل بهما ثم أقروا أنا ما شكوا إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ما فعل الله عليهما ما فعل المنصور فيهم يقوم النبي صلى الله عليه وآله
رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما ما فعل بالترشيد ثم يقوم علي بن موسى فيشكو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ما فعل الله عليهما ما فعل
به المأمون ثم يقوم محمد بن علي فيشكو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ما فعل الله عليهما ما فعل به المأمون ثم يقوم علي بن محمد
فيشكو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ما فعل الله عليهما ما فعل بالمتوكل ثم يقوم الحسين عليهما السلام فيشكو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله
عليهما السلام ما فعل بالمنعم ثم يقوم المهدي سمي حجة رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما السلام وعليهما السلام فيشكو إليه رسول الله صلى الله عليه وآله
والده مضر ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما السلام ما فعل به يوم شج جبينه وكسرت ربيعته والملائكة تحف حتى يقف بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله فيقول يا جده وصفته وذلك على نبتة سبتين وكنت في الأثر وتوترت وقالت
ما ولد ولا كان وابن هو ومقي كان وإني يكون وقد مات لم يعقبه لو كان صحيحاً ما خرف الله تعالى هذا الوقت المعلوم نصبت
محتباً وقد نادى الله تعالى بانه بعينه فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما السلام الذي صدقنا وعدنا وأورثنا الأمان نصوبه
منه ما حبت نشاء فخر العالمين ويقولون جاء نصر الله والفتح حتى قول الله سبحانه وتعالى هو الذي أرسل سوره بالهدى ودين الحق
ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون ويقروا أننا نأخذ لك مبيداً البغض لك الله ما تقدم من نيك وما تأخر من نيك ثم يغفر الله
صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً فقال المفضل يا مولاي أئمت زب كان رسول الله صلى الله عليه وآله فقال الصادق عليهما السلام فغفر
رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما السلام قال فمخلفي نوب شعبة حتى إذا ولد الأوصياء ما تقدم منها وما تأخر اليوم القيمة ولا تغضب النبيين
والمسلمين في شيعتنا فحمداً يا أباها وغفر جميعاً قال المفضل فبكت بكاء طويلاً وقالت يا سيدي هذا بفضل الله علينا فيكم قال
الصادق عليهما السلام يا مفضل ما هو إلا أنت وأما لك بل يا مفضل لا يحدث بهذا الحد بنا صاحب الزعفران شيعتنا بأكمل على هذا
الفضل ولا يكون العمل فلا تغني عنهم من الله شيئاً أنا قال الله تعالى لا يغفون إلا ما لا يغني عنهم من خيبه مشفقون قال
المفضل يا مولاي في قوله ليظهم على الذين كل ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يظهر على الذين كل ما قال يا مفضل لو كان رسول الله
صلى الله عليه وآله يظهر على الذين كل ما كانت مجوسية ولا هو دية ولا ما سبته ولا فخره ولا خلاف ولا شاك ولا شرك ولا
عبدة اصنام ولا أوثان ولا الآلات في العزة ولا عبدة الشمس والقمر ولا التيمم ولا النار ولا الحارة وأما قوله ليظهم على الذين كل
في هذا اليوم وهذا المهدي وهذه التبعة وهو قوله وقال لهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله قال المفضل أنكم من
علم الله عليهم وبسطنا طوقه قد قد رددتم فيكم نطقهم بل هم يعملون ثم قال الصادق عليهما السلام ثم يقولون له الكوفة ومطهرها
بهاجر إذا من أذهب كما مطر من بني إسرائيل على أبواب ويقسم على أصحاب كثر في الأرض من يبرها ولجنها وأجورها قال المفضل
يا مولاي من مات من شيعتك وعليه دين لا خزانة ولا ضداد كم كيف يكون قال الصادق عليهما السلام أول ما يبدي الله المهدي عليه السلام
أن يبداً في جميع العالم إلا من له عندنا حصن من شيعتنا دين فلنذكره حتى يرد الشؤمة والحد ذلك فضلاً عن القناطر المقطرة من
الذهب الفضة والأملاك في وقتها يا مولاي ثم ماذا يكون قال يا أبي القاسم عليهما السلام بعد أن يطأ شرق الأرض
وغربها الكوفة وسجدها في المسجد الذي بناه يزيد بن معاوية لعنه الله لما قتل الحسين عليهما السلام فيسجد الحسين عليهما السلام فيسجد
ملعون من بناء قال المفضل يا مولاي كم تكون مدة ملكه عليهما السلام فقال قال الله عز وجل فمنهم من شقي سعيد فاما الذين شغلوا في
النار لهم فيها زفير وشهيق فالذين فيها ما داموا في السموات والأرض إلا ما شاء ربك فقال لما يزيد وأما الذين سعدوا ففي
الجنة خالدين فيها ما داموا في السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير محذوف والجنة في المقطوع عاى عطاء غير مقطوع عنهم بل هو
دائم أبداً ملك لا ينفذ ومك لا ينقطع وأمر لا يبطل إلا بأختيار الله ومشيئته وأمره لا يلقى إلا بعلم الله هو ثم توم القيمة وما وصفه
عز وجل في كتابه والحمد لله رب العالمين صلى الله عليه وآله على غير خلق محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم قبلنا كثيراً في كتاب العوالم أني قد
الشيخ حسين سليمان في كتابه بخصر البصائر هذا الخبر هكذا قد في الأخ الصالح الشريف محمد بن إبراهيم بن مجلس من البطاركة وأما
محمد بن أبي الرجل الصالح إبراهيم بن محمد هذا الحديث أنه ذكره وأراد في خطه وكنت منه مصورة الحسين بن حمدان وشال الخ
كأمره قوله لك أني أنظر إليهم على البراهين الشهاب ما يلبسهم الحرب يتعادون شوقاً إلى الحرب كما يتعاضد الذئاب إلى الحرب بل من
يقال له شيعتنا صلح فيقبل الحسين فيهم وجهه كدائرة القمر يروى الناس حاشا فيقبض على الظل فيأخذ سيفه الصغير والكبير

وقف

عليه من بعض تلك الأمور في أيام خلافة أئمتنا لما استسما من الظلم والمجور ولما ما تقدم عليهم فأنزلها كانا راضين
من فعل مثل فعلها من دفع خلفه التي عن قيامهم وما يرتب على ذلك من الغش والوكار ما يمكن كذلك لم يفعلوا مثل فعلهم
وكل من رضي بفعل فهو كمن أتاه كادت على الأباطلة كثيرة حيث نسب الله فقال بأباه اليهود اليمهم وقد تم عليهم التضرع بها
ذلك واستغفرت من لعباد الخاصة والعامة على أنه لا يجد أن يكون لأرواحهم الخبيثة مدخل في سد تلك الأمور من الأرواح
شقية كما أن رداع الطبيب من أهل بيت النبوة كانت مؤيدة للأنبياء والرسل عليهم السلام معبته لهم في الحرات شفيعة
لهم في دفع الكربات كما في كتاب الأمانه مع مرض النظر عرج ذلك يمكن أن يؤمن بأن الملائكة التزام مشاغل هؤلاء الأنفيا
عليهم السلام في التفتاة مثل جميع الأصدد مثل فعل الجميع عنهما انتهى كلام صاحب العلم والذات نقل عن صاحب البحار وأقول
أنه على الملام من ذلك لوجه ظاهر وجوه باطن فالظاهر المذكور في الألبان وبموازاة معنى لأن الرضا على قلبه ويلزم
الجزء وهذا ظاهر ما أباها وهو ما أشار إليه ثانيا في العلوة إلا أن العبارة عندنا باللفظ الذي ذكره لاندل على حقيقة
الحال لأننا نأجرى على قلب مجاز العبارة التي يدل على حقيقة على جهة الإشارة في الأجلان فها في عالم الذرة في تكليف
الأرواح من قبلها الستة تكلم ويحك بديكم وعلى قلوبكم وإمامكم والخطأ لها بالنتيجة بعد العموم بالخصوص فقالوا ما قال
الستة بكم على اعتناء بخصوص المصنع وانكالمساواة من أحوال الرتبة وعندنا ما لم يكن على طاعة الولاية وعند
ما قال لها وعلى قلوبكم وإمامكم نحن جودوا واستكبارا وهما أول من فتح باب الانكار والمجور والاستكبار ودعيا لذلك كل من
سواهما في عالم الألفة إلا انكار الولاية التي هي جميع ما يريد الله من عباده من التكليف الاعتقادية والعبادة والقول بغيرها
لها كل عام ستخرجها بديعها إليه من كل ما حرم الله سبحانه وتعالى عن فعله عامرته فكل ما تبع لها بمعصية يجب لدفعها بغيره
وجبرته وجعلناهم ثمرة يد عدو الله النار وبوم القيمة لا ينصرون فها يدعون إلى الانكشاف لهما العاصون بمعاصيهم من
اعتقادهم الفاسدة وأعمالهم الخبيثة وأفعالهم المنكرة فها إمام هذا الخلق التسوس منه عموما لتكليف الخفاء العالم فعليه ما
وذكرها ودل عامرته سبحانه وتعالى فها في ذلك يوم القيمة كما كانوا يفترون فلما حضرها الحجة عليه السلام وذكرها ذلك
اعتزافا به رغبها استحقاقها العفوية على ذلك فعرفا ذاتا الوجه الثالث فليس ببيان لسبب الالتزام فهو مستغنى عنه لأنه
لا بأس به لأنه بيان لمقدار ما لا يرد وهو كاف في رسول الله صلى الله عليه وآله في بيان مقدار كل يوم الحجة التي
على عينه وقد تعدل أعمال الثقلين فأنهم وقوله الجيب المنادى من جوار الفصح القائل هو المحسن يدعوا إلى الإحسان المنادى من جوار
ضريح النبي صلى الله عليه وآله وهو القام عليه السلام لأنه بعد انتقاله من القصر بصار إلى الضريح محبة صلى الله عليه وآله فخرج بالقبول
الذين بعد كان بأنهم لم يلقوا نادى إلى الية وهو المحسن عز غرام المحسن والأربعين من شعرة لحيته كما تقدم وهو الملهوف وهو
المضطر إلى الله سبحانه لأنهم جميع المضطر أناداه وقوله الخاف إلى الجبل للطف بالذلة يعني الخوف لها والخاف اسم فاعل
من خوف ويحتمل أن يكون تعريفا للخاف وقوله ثم تظلم الحسين عليه السلام وهو أول من بفضل إلى أتباعه راس من الأئمة عليه السلام
ودعوا إليه بظلمهم بعد أن يمضوا من ملأ القام عليه السلام تسع وخمسون سنة كما ترى فيكون مع القام قيل أن يقتل أصله عشرين سنة
فأنا قل عليه السلام بجمرة الحسين عليه السلام وقام بالأمر وقوله ثم تخرج الصدوق الأكبر المومنين على عينه إلى طالب علم القاهر
أن هذا المخرج هو محمد الثالث لأنه عليه السلام يخرج بعد قيام الحسين عليه السلام بالأمر ثم ثمان سنين نصرة ابنه زين بن القام
عليه السلام وبين خروجه عليه السلام تسع وعشرين سنة كما ترى فيقول صلوات الله عليه ثم يحكم من شاء الله والذي فهمت من بعض
الأخبار أن بين قتله وبين خروجه الثاني المشار إليه أربعة وستة آلاف وعشرة آلاف على اختلاف
الروايات وهذا على قدر يكون من رداق وتخرج الصدوق الأكبر هو المخرج الثاني الذي هو في قيام
رسول الله صلى الله عليه وآله لهذا وهذا الحسين عليه السلام حتى الماخرجات لأن رفع الله سبحانه وأهل بيت صلوات الله عليه
والدوليس بين دفعهم ودفع أسير في الصور فخره الصق إلا أربعين يوما وقوله ثم تخرج السيد الأكبر محمد رسول الله
صلى الله عليه وآله في نواي خرج أمير المؤمنين عليه السلام بجميع أهل بيته وجميع شيعته في الخروج الثاني وهذا يكون
تأويل قوله تعالى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في لمح البصر لا يذوقون الموت إلا مرة واحدة فماتوا في لمح البصر
فصلته ليدن للمومنين في هذه الأعداء الذين وهلا ليا ليلس العرب وجنودنا على جميع بعل المؤمنين عليه السلام
وفضوا في رسول الله صلى الله عليه وآله في نواي من السحاب في يد من يترقى فيقتل ما يلحقه في نواي تمام هذا الشأن الله تعالى

وأنما لا يحسن

وقف

وقوله وكل الباب محل الركل الضرب بالركل والركل كذا قوله يا محمد تحمل خدي بذي خويلد فاطمة بنت
امير المؤمنين علي عليه السلام وهو عارضا ردا على ابن قنبر في قوله في كامل الزيادة عرجا ابن عثمان عن ابن عبد الله عليه السلام
قال لما سرت بالتي على الله عليا اليه والي يشطو ليل الحان قال واوّل من يحكم في محسن علي عليه السلام في فاكهته ثم في فخذ
ذوقه بان هو صاحب فيض من اسباطهم ان لو وقع سوط من ماء على الحمار لعلبت من شربها الى غيرها ولو وضع على
جبال الدنيا لذابت حتى يفسد ما د الحديث وقوله فمنهم من شق قسيه قبل لعل علي عليه السلام في قوله تعالى اما شاة رباب
بزمان الوحي بان يكون المراد بالبحر والناظر في الآية ما يكون منهما في عالم البرزخ قال علي بن ابي ربهيم في تفسير هذه الآية
يا بني والقي بعد هذا في دار الدنيا في يوم القيمة قال واما قوله واما الذين سعدا في الحجة خالدين فيها يعني في جنات
الدنيا التي تنقل اليها رسل المؤمنين ما دافع الشجر والارض اما شاة رباب عطا وغيره في دفعه غير مقطوع ومع
في الجنة يكون متصلا به وفيه وجوه اخرى في الآية في معنى اللذام وفي معنى الاستئناس او معنى الاستسماه من قوله علي عليه السلام
ان ملك القام علي عليه السلام لا انقطاع له لانه ملك الله سبحانه ولا نذر ولا يتهم وهي الحجة في الجنة لا انقطاع ولا مفاد وانما الاستئناس
جار على احد الوجوه المذكورة في الآية عند المفسرين كذا لك ملكه عليه السلام فانه اذا قل لعل الله فاقام الحسين عليه السلام يقول
الائمة در رسول الله صلى الله عليه واله عليهم والملك متصل بالان يرفعهم الله تعالى البديع اسرار في الصور والملك
متصل بوجوه كل ذي روح وينظر كل ذي والملك متصل بالان في قوله تعالى ان الله عز وجل لم يكن خلوا من ملكه في رتبة الملك بالكلية
فهو ملكهم لانهم علموا ملك الله عز وجل فيبقى الشجر والارض بين التفتين عاقلات من جميع الحركات والملك باق الله
وما كان الله فقد جعله ملكا لهم والملك لا يراه الله وهي لانهم وقد حققنا هذا المعنى في مواضع من هذا الكتاب الزيادة في
من طلبه جده وانما قال علي عليه السلام بدماء ملكه مع اننا نأقبح جرحه سبعين سنة ثم قل لا لانه لا بد من يرجع بعد ذلك
لا لانه لا بد لكل مؤمن من سنة وقيل من مات لا بد ان يرجع حي يموت والجنة علي عليه السلام لا بد ان يرجع حي يموت فارجع هو
ورسول الله صلى الله عليه واله والائمة وفاطمة عليا في اخر الرجعات كما قال الحسين عليه السلام لا صاحب يوم كبر لا ينشد
عن رسول الله صلى الله عليه واله الحجة هي موعده في خطبة الغدير في قوله عيت فصل في ذكر بعض ما ورد في القام
عليه السلام اذا قام استغنى العباد بصوته عن صوت الشمس والقمر في ذكر بعض ما يكون اذا قام روى محمد بن جرير الطبري في كتاب
مسند فاطمة عليها السلام عن الفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان قائما اذا قام استغنى الارض عن
رجاء واستغنى العباد عن صوت الشمس والقمر وصار الليل والنهار وذهب الظلم وعاش الرسل في زمانه الف سنة بولده
في كل سنة غلام لا يولد له جارية يكوه الثوب فيطول عليه كل طال ويكون عليه اثنتا عشرة لونا وفيه بسند عن الفضل
بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قام القائم استغنى المؤمنين الطير من الجو او نيزج في ريشه ولا ياكل لحم ولا ياكل عظمه
ثم يقول لا حي اذن الله تعالى في طير وكذا لك القضاة والفقهاء ويكون صوت الهللا ونودها ولا يجتمعون الا في شجرة
ولا يكون على وجه الارض مؤذى ولا شجر ولا سم ولا فاسد ولا على احد ولا شيء من القضاة ولا تنوك الارض ولا
الشجر وينفي الزرع قائم كل افة منها في شجرة نبت من قعر وعاد كاله واقا التوبل ليسكو ابنه الثوب فيطول معه كل
طال ويتلون عليه اثنتا عشرة لونا والاقا الرسل الكافر دخل حجر ضب وتوارى خلف مددة او حجرة او شجرة لا تظلم الله
ذلك الشيء الذي يتوارى فيه حتى يقول يا مؤمن خلق كافر فخذ فيؤخذ ويقتل ولا يكون لا بليس هيكلسن فير والهيكل
البدن ويصاغ المؤمنون الملائكة ويوحى اليهم ويحجبتون ويحجبتون المؤمنين باذن الله تعالى لو ايان على الناس ما لا يكون
المؤمن الا بالاكوفة او في رقة في قبر علي بن ابي ربهيم بسند عن الفضل بن عمر ع سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في قوله تعالى
الارض نور فجاء قال ربنا الارض يعني امام الارض فكذا خرج يكون اذا قام اذا استغنى الناس عن صوت الشمس والقمر
القمر ويجزى من نبوا الامام اتول مفاد هذه الاحاديث هي ما اسبها انما يحقوا واخلص الحق وذهب الباطل عن جميع
الكافرين وتخلوا باخلا لروما نبيين وكلت عقولهم واعلامهم ديانهم وهذا لا يتم على كل ما ينبغي حتى يحصل لهم
ما يشتهون الا بالتدريج واول شدة فيهم في الصلح والاصلاح لانفسهم عند قيام الحجة علي عليه السلام ولا يكون على القول الذي
يحصل ما يشتهون وتتفاد لهم الاشياء الا بعد قتل ابليس وجنوده ودواعي الشهوات ولا يكون ذلك الا في اخر الرجعات
لا بان لان القائم علي عليه السلام يقتل ابليس ويجوز وجوده وانما قال علي عليه السلام في الاخبار المتقدمة اذا قام القائم علي عليه السلام

فصل

اسرار الله وسائر
العبادة التي لا يكون لها
نهاية وسائر

الحسين عليه السلام اذا رجع الى الدنيا في اخر دولة القائم عليه السلام يطلب مدد مردم اصحاب يوم كربلا وما يدعي على هذا ما رواه
 القيد في الاختصاص عن جابر قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول والله ليتمكن من جعل ثلث اهل البيت بعد موت علي بن ابي
 سنبره ويزداد شعرا قال قلت متى يكون ذلك فقال بعد موت القائم عليه السلام قال قلت له لم يكون بعد موت الهج قال نعم خيس سنة
 يموت قال فقال تسعة عشر سنة ومن يوم قيامه الى يوم اموت قال قلت له فيكون بعد موت الهج قال نعم خيس سنة
 ثم يخرج المنتصر المنصور الى الدنيا فيطلب مدد اصحابه فيقتل ويحبس حتى يقال لو كان هذا من ذرية الانبياء ما قتل
 الناس كل هذا القتل فيبين على الناس ايضهم واسودهم فيكثرون عليه حتى يلجئوه الى الحرم الله فاذا اشتد عليه اركاه
 وقتل المنتصر خرج السفاح الى الدنيا غضبا فيقتل كل عدو له واولاده من المنتصر والسفاح يا جابر المنتصر الحسين
 على السفاح على بن ابي طالب عليه السلام اقول قد ذكر عليه السلام ان الملة بالمنتصر والسفاح الحسين وعلى بن ابي طالب
 عليه السلام اذ كانا قبل ان توتروا ومننا المنتصر ومننا السفاح بعد قوله وفيما القائم ان الملة بالمنتصر الحسين على بن ابي طالب
 امير المؤمنين عليه السلام الا ان في حديثنا الاختصاص الذي وددناه شاهد اشكالين احدهما انه ذكر المنتصر وان يخرج
 يطلب مدد اصحابه وهو الحسين عليه السلام وفخرنا بانه شاهد على المنتصر وان كان فيه نسخ بالمنتصر الا ان
 نسخ الاصل المنتصر وهو المتكرر في هذا الحديث انما افسرناه بالمنتصر كما في بعض نسخ الحديث للقرينة ولكن الاستفاد
 من الاخبار ان المنتصر قد يطلقون على القائم عليه السلام بلفظ حديثنا الاختصاص في القول في حديث غيبة التتمة
 عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال بلغني حديثنا الاختصاص في قوله تسعة عشر سنة وقال في حديثنا القصة ثم يخرج
 المنتصر فيطلب مدد الحسين عليه السلام ودماء اصحابه فيقتل ويحبس حتى يخرج السفاح الى الدنيا بالمنتصر والله العالم هو القائم
 عليه السلام بقرينة قوله فيطلب مدد الحسين عليه السلام ودماء اصحابه وقد يطلقون ويريدون بالحسين عليه السلام كما قد
 الاختصاص بقرينة قوله ثم يخرج المنتصر الى الدنيا فيطلب مدد اصحابه وكذلك المنتصر قد يطلق ويراد بالقائم
 عليه السلام كما في قوله تعالى فلا يبرهن في القتل انه كان منصوبا وورد عنه عليه السلام ان من اسما التهج عليه السلام منصوبا وقد
 يطلق ويراد بالحسين عليه السلام كما ذكر في الحديث السابق في قوله وفيما القائم ومننا السفاح والمنتصر فانه لما ذكر القائم
 فغير ان الملة بالمنتصر هو الحسين عليه السلام فظهر ان المنتصر في حديثنا الاختصاص هو الحسين عليه السلام وما وعد
 القياس الا في من قوله فان المنتصر يراد بالمنتصر هنا والله العالم هو القائم عليه السلام وخروج السفاح هو امير المؤمنين
 منين عليه السلام كما في هذا الحديث وقتل المنتصر خرج السفاح وباني في حديثنا الاختصاص الثاني مثل ما في غيبة
 التتمة واذ في اخره تفسير السفاح قال وهو امير المؤمنين عليه السلام وقد يطلق السفاح على الحسين عليه السلام كما
 رواه ان اول من يفيض الزاب عن دمه هو السفاح وهو الحسين عليه السلام وفي تاويل الايات الباهرة باسناد
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
 سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصوبا قال نزلت في الحسين عليه السلام وقتل ولية اهل الارض ما كان
 مسرورا ولية القائم عليه السلام فضل في ذكر بعض ما ورد في دعوى الحسين عليه السلام في الخارج والداخل للشيخ الفاضل
 الذين سعيده بن هبل الله الراوندك بسند عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الحسين عليه السلام لا اصحاب قبل
 ان يقتل ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا بني سالتك سلتا في العراق وهي قد اتت بها التبتون واوسيا
 التبتين وهي ارض تدعى عموذ وانك تستشهد بها ديستشهد معك جماعة من اصحابك لا يجدون الم من الحديث
 وتلا يا نار كوني برقا وسلنا ما على ابراهيم يكون الحبر فاوسلا ما عليك وعلميهم فانه رافوا الله لئن قتلونا فانا نرعى
 نبينا فان لم نمكث ما شاء الله ثم اكون اول من نشق الارض عنه فلخرج خرعة يوافق ذلك خرج امير المؤمنين وفيما
 قائما وجوه رسول الله صلى الله عليه وآله فانه لم يزل يقاتل على قدمه من السماء من عند الله ولم يزلوا الارض فيقولون ان جبريل
 ويكاتب اسرائيل واسرايل جنود من الملائكة وليتزلزلت محمد وعلي وانا واخي جميع من من الله عليه هولاء من هولاء التت
 خول ايق من نور لم يركبها مخلوق ثم لم يزل محمد ولده وليد فعلى قائما مع سيفه ثم انما تكلم من بعد ذلك ما شاء الله
 ان الله يخرج من مسجد الكوفة عينا من دهن وعينا من ماء وعينا من لبن ثم امير المؤمنين عليه السلام يدفع الى سيف رسول الله
 صلى الله عليه وآله ويبعثه الى المشرق والغرب فلا ادى على عدو الله الا اهرقت دمه ولا دعه من الا اهرقت دمه الا اهرقت دمه

فصل

وقف

فانفتحوا ابواب دانيال ويوشع فخرجان الى امير المؤمنين علي عليه السلام يقولان صدق الله ورسوله وبعثنا الله معهما الى
 سبعين جلا فيقتلون مقاتليهم ويبعث معهما الى الروم فيفتح الله لهم ثم لا تقتل كل امة حرم الله لهم باحق لا يكون على
 وجه الارض الا الطغيان عرض على اليهود والنصارى وسائر الملل ولا خير لهم بين الاسلام والتبذير من اسلام مننت
 علي من كره الاسلام اهر قبيحة ودمه ولا يبقى رجل من شعبتنا الا انزل الله عليه ملكا يسرع من وجهه القربى يعرف انزل الله
 ومنتهى الجنة ولا يبقى على وجه الارض اعرج ولا مقعد ولا مبتلى الا كشف الله بلاءه بناهل البيت فينزلن البركة
 من السماء الى الارض حتى اتى الفجر لتقصص بما يزيد الله فيها من البركة وتوكلت غرة النساء في الضيف غرة الصبي فاشتا
 وذلك قوله تعالى ولوات اهل الكتاب اسودوا لفقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا
 يكسبون ثم ان الله يهب شعبتنا كرامة لا يخفى عليهم شيء في الارض وما كان فيها حتى اتى الرجل منهم يريد ان يعلم علم اهل
 بيت فخيرهم يعلم ما يعلمون اقول قوله علي السلام فانا نزل على نبيتنا صلى الله عليه وسلم يعني بذلك ان افلوا ورد جسد الشريف
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم ووردت روحه الطاهرة وارواح المستشهدين معه عليه السلام لم يعود جسد الشريف
 قومه وما ورد من ان اجسادهم لا تبقى في الارض الا ثلثة ايام واكثر الاربعين يوما ثم ترفع الى السماء وروايات الحسين عليه السلام
 لو نبش في ايامه لو وجد في قبره واما الا ان فلا يوجد لا ترفع الى السماء ومن ان لا ترفع الى العرش وانه رآها في موضع قبره
 وزواره وليست غفر لهم ريشا لاه ان لا يغفر لهم وانه ليس الله وينتظر يوم يحل العرش من ان رآها في موضع قبره
 فقد كذبنا من ذلك في بعض اجوبتنا ميكنة مشروعا من اداه طلبه من اجوبة مسائل الملاحمة وتخصر الجواب بها لان
 اجساد المعصومين تبقى في قبريها ملازمة لها ثلاثة ايام الى اربعين يوما على اختلاف مراتب المعصومين في اللطافة وشدة
 الثبوتية والقوة تبقى ثلاثة ايام والضعيف تبقى اربعين يوما وما يدين بها بالنسبة فادامت البشرية موجودة في الوجود في الوجود
 في الارض لو نبشت رائيت واذا فارقت صورة البشرية التي الكفاية لم تر الا نبشا ولو نبشت لم توجد وان كانت في حالها
 للطاقة فلا تراها الا عين المعصومين وبغير عن هذه الثبوتية التي حصلت من خلصها الكفاية في الواقع الى السماء والارتقاء
 الى الارض بلبسها ككافة البشرية فانهم هذه القاعدة واعرف منها كمالا وروى عن هذا الحق واما ابصار المعصومين عليهم السلام
 فلو نبش المعصوم وجد هاهنا كل وقت الى يوم القيمة ولهذا نبش نوح عليه السلام ادم عليه السلام من مكة ومن سرديب حملة الجن
 الا شرف فان قلت تأمل عظامه قلت ان الروايات الواردة في رفعها الى السماء مصححة برفع الجوارح والعظام وغيرها وايضا
 المراد بالعظام جميع الجسد والعرب يعتبرون على الجسد بالعظام قال الشاعر يرفي طلحة الظلمات وهو طلحة بن عبد الله بن
 خلف قال رحم الله عظاما دفنوها بسجستان طلحة الظلمات سمي بذلك لان صفته نبش الحارث بن طلحة بن ابي طلحة بن عبد
 مناف فقال الشاعر رحم عظاما ويريد بالجسد ايضا لو كانت ترفع او تبلى لم يجد هانوح عليه السلام وكان بين موت ادم عليه السلام
 وحمل نوح عليه السلام بجسده على ما رواه المسكوك في مروج الذهب الف سنة وخمسة مائة سنة واربع عشرة سنة وذلك
 موسى عليه السلام حمل يوسف عليه السلام من القبر الى البيت المقدس بينهما قبرها اربع مائة سنة واما الحسن عليه السلام على
 بالعرش فلا ترفع ويراد بجسده الله هو الروح الشريفة ومع الجسد خلع البشرية فانه في رتبة العرش حينئذ ومخبر
 من يوم يحل العرش لا ينتظر متى كثر في طلبه لدمه ودماء اصحابه لان المراد به العرش هنا في مقام حل العرش الذي فانا
 كرامة الدين الذي من جلته الطلب يدعاهم وقوله علي عليه السلام ثم امكث ما شاء الله اشارة الى مدة ما بين قتل علي عليه السلام
 فاكون اول من ينشق عن الارض بعد ان يظهر القائم عليه السلام لان القائم عليه السلام لم يمت فاذا ظهر مضى ملكه فخرج
 سنة تقريبا كما مر في الاشارة اليه يخرج الحسين عليه السلام وقوله علي عليه السلام فخرج خزيمة فوات ذلك خرج امير المؤمنين وقيام
 قائما وحيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وادامته واستقامته عليهم السلام اعلم ان كرامة الحسين عليه السلام بعد ظهور
 القائم عليه السلام بنسب خمسين سنة كما روى بطول عمره وملكه على ما يظهر من ما روى عن علي بن الحسين الف سنة حتى سقط
 حاجباه على عتبة من الكبر ويربطهما بعضا حتى يتمكن من النظر ليس بين رفعه ابا ذر ابانة الطاهرين وبين فخره انزل
 علي عليه السلام الخ لتصق الاربعين يوما يكون فيها هاج ورج كما ذكرناه مكررا فيكون رفعه هذا موافقا لظهور القائم عليه السلام
 لا تبدل من مدة ملكه احدى عشرة سنة موافقا لخرج امير المؤمنين علي عليه السلام الاول لانه بعد موت القائم عليه السلام
 وخرج امير المؤمنين علي عليه السلام الثلاثة لانه علي عليه السلام يخرج الخرج الاول لتصر ابنه الحسين عليه السلام ويعيش معه على ما يظهر

وقف

عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَذَا الْاِخْتِلافُ الْثَانِي هُوَ الْوَجْهُ الْثَانِي فِي قَوْلِهِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهٌ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَنْفَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ
الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى مَا هُنَا مِنْ مَقَالِهِمْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ هُوَ مِنْ قِيَامِ بِالْأَمْرِ بِعَدْلِ قَتْلِ الْحِجَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخُرُوجِ
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخُرُوجِ الْثَانِي أَوْ الْخُرُوجِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ قَتْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخُرُوجِ
الْأَوَّلِ فِي الْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ أَيْ الْخُرُوجِ الْثَلَاثَةِ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ عَنْكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ أَطْلَعَهُمْ خَرَجَ مِنْ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ سُبْحًا
مِنْ هُنَا فِي الظَّاهِرِ تَرَكُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الثَّانِيَةَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِدَفْعٍ إِلَى بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظَّاهِرُ فِي الْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِاقِي الْحَدِيثِ مُنْعَلِقٌ بِالْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ
الَّتِي يَجْمَعُ فِيهَا مَقْدَرُ مَا هَلْ يَسْتَجْعِلُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَاقِبِ الْبَصَائِرِ الْحَسَنِ بْنِ سَلِيمٍ إِلَى بَيْتِهِ عَجْرَانِ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجِعُ لِمَا رَكِبَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نِيْلَكَ حَتَّى تَقَعَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ وَفِيهِ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ
قَالَ سَمِعْتُ مِنْ بَنِي عَمِينَ وَابَا الْخَطَّابِ يَكُونُ جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُتَ بِالْخَطَّابِ مَا أَصْدَقَ أَهْلًا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
يَقُولُ أَوَّلَ مَنْ يَنْشَقُّ الْأَرْضَ عَنْهُ وَيَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّ الرَّجْعَةَ لَيْسَتْ بِعَامَّةٍ وَهِيَ خَاصَّةٌ لَا يَرْجِعُ إِلَّا
مَنْ مَحْضُ الْأَيَّامِ مَحْضًا وَالمَحْضُ الشَّرْكَ مَحْضًا أَوَّلَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْ الْأَرْضِ إِلَى أَيْ الْأَيَّامَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَيَّامُ
كثِيرًا تَمُنُّ بِرَجْعِهِ مَعَ الْقَاتِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْرُجُونَ مِنْ بُيُوتِهِمْ بَيْنَ جَاهِدٍ وَجَاهِدٍ مِمَّا تَسْتَلْقِي يَخْرُجُ فِيهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا صَرَّحَ الزُّبَيْرُ
وَقَوْلُهُ وَهِيَ خَاصَّةٌ لَا يَرْجِعُ إِلَّا مَنْ مَحْضُ الْأَيَّامِ مَحْضًا وَفَقَوْلُهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا مَنْ مَحْضُ الْأَيَّامِ مَحْضًا هَذَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْأَخْبَارِ
الْمُتَكْرَرَةِ الْمَتَوَاتِرَةِ يَنْفَعُ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَّا مَنْ مَحْضُ الْأَيَّامِ مَحْضًا وَالمَحْضُ الشَّرْكَ فِي بَعْضِهَا الْكُفْرُ فِي بَعْضِهَا التَّفَاقُّ مَحْضًا وَلَا اشْكَالَ
فِيهِمْ وَرَدُّنَا سَائِرَ مَنْ لَمْ يَحْضُ الْأَيَّامِ مَحْضًا وَلَا الشَّرْكَ مَحْضًا وَلَيْدٍ وَأَمَّا هَلْ الرَّجْعَةُ وَلَا تَمُنُّ بِشَلُونِ فِي بُيُوتِهِمْ يَرْجِعُونَ
وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَفْصَلْهُ وَالبَعْضُ الْخُرُوجُ إِلَى الْقَصَاصِ فَيَرْجِعُ الْقَاتِلُونَ وَالْقَتْلُونَ حَتَّى يَسْتَوْفُوا قِصَاصَهُمْ مِنْ قَاتِلِهِمْ
وَيَعِيشُوا بَعْدَ ذَلِكَ نَهْمًا ثَلَاثِينَ شَهْرًا ثُمَّ يَمُوتُونَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مَا رَوَاهُ وَنَحْنُ الْبَصَائِرُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ مَوْسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ لَوْ تَرَكْتُمْ فَيُؤْخَرُ عَنْ هَبْتِ لَمْ يَفْصَلْ يَوْمَ يَوْمٍ مِنْ عَدَلٍ يَفْصَلُ عَنْ بَدَنِهِ وَمِنْ يَحْظُرُ بِغَيْرِ قِتْلٍ وَفِي قِتْلٍ وَتَرَكْتُمْ أَعْلَاهُمْ
مَعَهُمْ حَتَّى يَأْخُذُوا بِأَنَّهُمْ ثُمَّ يَعْرِقُونَ بَعْدَهُمْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا ثُمَّ يَمُوتُونَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَذَلِكَ رَوَاهُ وَشَفُّوا أَنْفُسَهُمْ وَيُسْعِرُ عَقْمُ
الْإِسْتِدْرَاجِ عَدَا بَائِثُ يَفُوتُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْبَصَائِرُ عَزَّ وَجَلَّ فَيُؤْخَذُ عَنْهُمْ حَقُّونَهُمْ وَنَحْنُ الْبَصَائِرُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنَّ اللَّهَ بَلَى حَسَابُ النَّاسِ فِي يَوْمِ الْقِيَمَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَمَّا هُوَ بَعَثَ الْحِجَّةَ وَبَعَثَ إِلَى النَّارِ أَوَّلَ
أَعْلَامِ النَّبَا بِالْمَجَازَاتِ عَلَى الْأَعْلَامِ ثَلَاثَةُ الدُّنْيَا وَالْبَرَزِخِ وَالْآخِرَةِ فَأَمَّا الْأَعْلَامُ الَّتِي لَا يَأْمَنُ مَعَهَا بَعْدُ إِلَّا أَهْلُ الْخُرُوجِ هِيَ الْأَعْلَامُ
بَدَفْعٍ بَعْضُ الْبَلَاءِ وَإِدَارَةُ الرِّزْقِ وَكُرَّةُ الْأَمْوَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَأَمَّا الْأَعْلَامُ الَّتِي لَا يَأْمَنُ مَعَهَا جَمْعُ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ خَطَاةٍ
وَعُغْلَةٍ فَخُرُوجُهَا مِنَ الْبَرَزِخِ بِدَفْعٍ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَفْخُ بَابِ الْجَنَّةِ إِلَى الْقَبْرِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الرِّزْقُ وَأَمَّا الْأَعْلَامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا مَخِيفَةٌ
فَخُرُوجُهَا مِنَ الْآخِرَةِ وَنَسْمَى الْأَعْلَامُ وَتُوصَفُ بِمَا لَهَا وَتَنْسَبُ إِلَى أَوَانِاتِ الْمَجَازَاتِ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ الْأَعْلَامَ الْبَرَزِيَّةَ الَّتِي يَكُونُ الْمَجَازَاتُ
عَلَيْهَا فِي الْبَرَزِخِ إِذَا كَانَ مَنْ أَهْلُ الرَّجْعَةِ وَقَعَتْ الْمَجَازَاتُ عَلَيْهِمَا فِي الرَّجْعَةِ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ مِنْ نَوْعِ الْبَرَزِخِ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ
الْحَقِيقُ يَرْجِعُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ مُشْرِكًا أَوْ مُنَافِقًا فَالْحَقِيقُ يَرْجِعُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَبَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا هَاتِمَانِ
وَهِيَ تَخْرُجُ فِي الرَّجْعَةِ كَمَا بَقِيَ عِنْدَ سِجْدِ الْكُوفَةِ فَذَاكَ كَانَ عَلَى الْكَلْفِ أَوَّلُ شَيْءٍ مِنَ الْمَجَازَاتِ الْبَرَزِيَّةِ كَانَ الْحَاسِبُ عَلَيْهِمَا هُوَ الْحَسَنِ
عَلَيْهِمَا وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِتِلْكَ الْأَعْلَامِ الْبَرَزِيَّةِ مِنَ الْأَعْلَامِ الْآخِرَةِ فَإِنَّهَا كَانَتْ حُوسِبَ الْكَلْفِ عَلَى الْأَعْلَامِ الْبَرَزِيَّةِ وَجُودُ
عَلَيْهَا فِي الْبَرَزِخِ وَحَضْرُ يَوْمِ الْقِيَمَةِ بِحَاسِبِ الْأَعْلَامِ الْآخِرَةِ فَإِذَا اسْتَحْيَى دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بِالْأَعْلَامِ الْآخِرَةِ يَدْخُلُهَا
عَلَيْهَا وَبَعَثَ فِي الْجَنَّةِ أَوَّلُ النَّارِ لَمْ يَسْتَوْفِ خَوْلَ مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَعْلَامِ الْبَرَزِيَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ حَاسِبَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهَا وَلَيْسَ بِمِثْلِ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ الْعَالِمُ أَتَمُّ شَيْءٍ حَسَا الْخَلْقِ يَقَعُ فِي الرَّجْعَةِ الْمُنْعَنُ الْحَاسِبُ عَلَى الْأَعْلَامِ الْبَرَزِيَّةِ نَفْعُ فِي الرَّجْعَةِ
وَلَا يَبْعَثُ الْحَاسِبَ عَلَيْهِمَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَانْفِخْ فِيهِمْ بِرُخَيْسٍ وَنَزِدَ الشَّامُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا سَمْعَاءَ يَقُولُ أَنَّ
مَنْ يَكُونُ فِي الرَّجْعَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَكُونُ فِي الْأَرْضِ يَبْعَثُ فِي سَنَةٍ حَتَّى يَنْقُطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ أَوَّلَ لَعَلِّ الرِّمْلَةِ
أَرْبَعِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَالِ سَفَرٍ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ إِلَّا فِي الْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَسْفَرْ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ إِلَّا فِي الْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَسْفَرْ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ إِلَّا فِي الْكُرَّةِ الثَّانِيَةِ
لَا يَكُونُ اللَّهُ وَعَلَى هَذَا فَاسْتَقَرَّ مَلَكُهُمْ مِنْ لَيْلَةٍ فِي نَفْسِهِ الْعَتَا شَيْءٌ عَنْ مَوْسَى قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَعْدَهُ بَنُو زَيْدٍ مِنْ مَعُونِهِ وَبَعْدَهُمْ هَذَا الْقَدْرُ بِالْقَدْرَةِ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وقف

البعث في الرجعة كابكر الكفا والبعث يوم القيمة لأن المنكرين للرجعة ولبعث الأموات لا يكونون البعث يوم القيمة
وسمى عليه الرجعة بالأخرة لأنها بعد الدنيا فهي الأخرة الصغرى ثم أتت بعث الأموات في البعث حجية الأموات في الرجعة
بان في المؤمنين عن ينولوا منكم البعث في الرجعة بل يتبرأ منهم وما ذكرناه هو التاويل المشا واليد وقوله عليه
فاذا اشتد القتل يعني بها القتل الذي قبل قيام القائم عليه فانه يشك كقولهم يقولون بدار الله بدار الله بالقول الثاني
ويقولون مات القائم عليه اوهلك واتى ناسك فاذا بلغ بهم الأمر إلى هذه الحال أقام الله الفرج فاذا الله وليه بالظهور
بجلى الله فبه وهو تاديل قوله تعالى ثم ردنا لكم الكرة عليهم الآية وهو واحد جوه التاويل فيها وعلى بعض ما يرويه من كونه
عليه وعلى بعض ما يرويه بنو أمية وهو يزيد بن معاوية لعنه الله على الحسين عليه وآله وما له به الأموال والنسب
والجور ولجنته حتى قتله عليه في كربلاء وفي رجال الكشي بسند عن جعفر بن فضال قال قلت للحديث فمات لعنت انت
الاصمغ قال نعم لعنت مع أبي فرات بن شجاع البجلي قال لم أجد هذا الحديث سمعت من أمير المؤمنين عليه السلام قال
يقول على المنبر ناسبدا الشيب في سنة من أيوب في الجنة في شمل كجعة أيوب قال سمعت هذا الحديث تاديل من أن يبيع
بن نبله قال فامضى بعد ذلك الأتلي أخفى في رجة الله عليه وفي منجى البصائر من كتاب الغارات لا يرويه من جند النخبة
روى عن أمير المؤمنين عليه السلام من قبل له فاذا الفريين قال رجل بعث الله القوم فكذبوه وضربوه على فرته فمات ثم
أحياء الله ثم بعث الله القوم فكذبوه وضربوا على فرته الأخر فمات ثم أحياء الله فهو ذو القرنين لا تضرب فرته وضرب
آخر فيكم مثل يربد نفسه اقول مضنون هذا الحديث موجود في أحاديث كثيرة وهو يدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام
يقول مرتين ويحيى مرتين كما صرح به عليه في ذكر من أماريته وخطبه وحديث النبي صلى الله عليه وآله في الحديث المرفوع
الفرحين بان كل ما كان في الأمم الماضية يكون في هذه الأمة هذا التعليل التعليل القدر بالقدرة حتى لو سلوكوا حجة
لسكنوه شاهد بأنهم المؤمنين عليه السلام يقتل مرتين ويحيى مرتين لأنه لم يدرع لأحد غيره ولم يكرهه سواه للأنفان على
أن ذا القرنين ضرب على فرته فمات وأحياء الله وضرب على فرته فمات فحياء الله فإنا قال عليه السلام وفيكم مثل يربد نفسه
انذو فرته ما قال عليه السلام أنا أنزل مرتين وأحيى مرتين في المكرة بعد المرة والرجوع مع الله معصوم مطهر من الذنوب
لؤمن وتوقف لا لعنا حجة بعد عارف بالمرويات وقوله عليه السلام في سنة من أيوب في الجنة كجعة أيوب في رجة الأمة
كلهم عليه السلام يصح الحديث المتفق عليه فانه في الأمم الماضية كان مثل لك كذا أيوب فان الله سبحانه قال وانياء اهله
ومسلمهم معهم فلا بد أن يكون في هذه الأمة من يرجع إليه اهله ومسلمهم معهم في الدنيا بعد الموت كما في أيوب وفيه عناية
قال سمعت عليا يقول أنا سيد الشيب في سنة من أيوب لأن أيوب بلى ثلث عاياه الله من بلواه وانه اهله ومسلمهم
كلهم الله سبحانه وقوله عليه السلام والله ليحجج الله في اهله كجعة يعقوب وذلك أن يعقوب فرق بينه وبين اهله برهة من
الزمان ثم يعود إلى أهله فمات رجاء بسند عن سليمان الفارسي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال أنا صاحب الميثاق أنا الفارسي
الأكبر وأنا صاحب الميثاق في دولة الأول الخبر اقول قوله عليه السلام أنا صاحب الميثاق يعني أنا ذابا الأرض التي نسلم المؤمنين
موسى وأخاه سليمان عليه السلام في قبض وجهه في سنة الكافر بعض موسى عليه السلام وأخاه سليمان عليه السلام في قبض وجهه
والله يد على اختلاف الروايات عن جابر بن عبد الله الجاهلي قال ضلت على علي بن أبي طالب عليه السلام يوما فقال أنا ذابا
الأرض فندروى عنه عليه السلام انه قال بعد ذكر قتل الرجال لأن ذلك الظامة الكبرى قلنا وماذا يا أمير المؤمنين
قال خرج ذابا الأرض عند الصفا مع أخاه سليمان وعص موسى يضع الحاتم على وجهه كل مؤمن فينبطع فيه هذا مؤمن
حقا ويضع على وجهه كل كافر فيكتب فيه هذا كافر حقا الحديث وانه قلنا على اختلاف الروايات لأن في بعض ما يوضع حاتم
سليمان على وجهه مؤمن وبسليم الكافر ويحطت انت الكافر بعض سليمان وفي بعض ما بسلم المؤمنين بعض موسى وبسليم الكافر
بهايم سليمان وكل في الاعتبار معنى في منجى البصائر من كتاب الواحد بسند عن عاصم بن حميد عن أبي جعفر عليه السلام
قال وقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله تبارك أحد واحد فمات في هذا نبته ثم تكلم بكلمة فصارت نولاً ثم خلفت من ذلك
النور محمد صلى الله عليه وآله وخلفني وندبني ثم تكلم بكلمة فصارت دفعا فاسكن الله في ذلك النور واسكن في ابداننا فخرج
وكلمنا فبنا الحق على خلقه فاننا في طاعة خلقه حيث لا شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار ولا عين تطرف فبعد وفد سنة بسنة
وذلك قبل أن يخلق الخلق فمات في الدنيا بالآيمان والشفقة لنا وذلك قوله عز وجل واذا الله وميثاق النبيين

لما انذركم من كتاب حكيم ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرته يعني تؤمنن بالله وحده
وصية وينصرون جميعا وان الله اخذ مني ما في سمواتي وارضتي الله باخذ علي ما عهد والميثاق والنصرة علي الله علي الله
ولم ينصروا احد من انبياء الله ورسوله وذلك لما قبض الله اليده وسوف ينصرونني ويكونون مني امة لا اله الا الله
ليبعثهم الله ان الله انزل انزل في القرآن ما لا يحصى الله على عظمته ولا كل شيء عنده الا حساب
والفقيرين جميعا في احوالهم وكيف لا يكون من عظمته ما لا يحصى الله على عظمته ولا كل شيء عنده الا حساب
سلطان الكوفة ودمهم في اسبوعهم علي عاقبتهم ليضربوا بها ما الكفرة وجبايرتهم وانما هم من جباير الاولين والآخرين
حتى يفرق الله ما ودهم في قوله عز وجل وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين
من قبلهم وليكن لهم دينهم الله انصرف لهم وليلد لهم من بعد خولهم من بعد ديني في شيئا اى بعد ديني
امين بل ما فاقوا احد في عباد الله ليس عندهم تقية ولان الكفرة بعد الكفرة والرجعة بعد الرجعة وانا صاحب الدنيا والآخرة
وصاحب القبولات والنفقات والذوات العجيبات وانا ذن من صمد وانا عبد الله واخو رسول الله صلى الله عليه واله
وانا امير الله وخازنه وعيبه سره ووجهه وصراره وميزانه وانا الحاشي لله وانا كل الله الحق بها المتفرق
ويفرق بها الجمع وانا اسماء الله الحسنى وامثالها العليا واياتها الكبرى وانا صاحب الجنة والناظرين اهل الجنة
واسكن اهل النار والناظرين اهل النار والناظرين اهل النار والناظرين اهل النار والناظرين اهل النار والناظرين اهل النار
كل شيء بعد القضاء والحقا الملق جميعا وانا صاحب الجنات وانا المؤمنون علي الاعراف وانا امير المؤمنين وبعثوا
المؤمنين وابدلوا سابقين ولساننا طهرين وخاتم الوصيين ووارث النبيين وخليفة رسول الله صلى الله عليه واله المستقيم
وقسطاسه والحق علي اهل السموات والارضين وما بينهما وانا الذي اجمع الله به عليكم في ابتداء خلقكم وانا الشاهد
الدين وانا الذي علم علم المنايا والابل والارواح والقضايا وفصل الخطايا والانساب استخففت ايات النبيين المستحقين
المستحقين وانا صاحب العصر واليه يومنا الذي يحشرنا لا اله الا الله والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم
والجوارح والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم
الذي ستره الي محمد صلى الله عليه واله واسره النبي صلى الله عليه واله وانا الذي اكلني بقاسم وكلمة وحكمة وعلم في
يامعشر الناس سلوني قبل ان تفقدوني اللهم اني اشدكم واستعد بك عليهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
لله بيت العالمين وشعبين امره اقول لا يمكنه بيان ما عرف من هذا الخبر الشريف لان بيانه علي ما عرف يكون من دينا كما كتبت
في هاتين المسئلةين المعصية والرجعة كل ما لا اعرف اكثر مما عرف بكثير غير مستاه واما ظاهر الفاظه فلا اشكال فيها والقرن بفتح القاف
الحصص والاسد علم في تفسيره القياس في صريح ما به يتم قال ثابث باجعفر عليه السلام عن قول الله ولا اسلم من السموات
والارض طوعا وكرها قال حين يقول علي عليه السلام انا اول الناس هذه الآية واسموا بالله جهدا بما هم لا يبعث الله من يموت
بله وعد علي حقا ولكن اكثر الناس لا يعلمون في قوله كاذبين اقول قوله علي حقا في الجواب حين يقول الاخر يريد علي حقا
ان تادب هذه الآية وهو قوله ولا اسلم من السموات والارض طوعا وكرها واسموا بالله جهدا بما هم في ذلك كما
تقدم ان تادب قوله واسموا بالله الح ان تنكرى الرجعة وبعث الامة اسموا بالله جهدا بما هم لا يبعث الله من يموت في الرجعة
وانما يبعث من يموت في القيمة لانهم من المسلمين الذين لا ينكرون البعث يوم القيمة والناظرين علي اهل القم من المسلمين قوله تعالى واسموا
بالله جهدا بما هم فان الكافرين لا ينكر البعث واسموا بالله جهدا بما هم وانما يسمون بالان والقرن في قوله الله علي منكم بالبعث في الآية
نقال بل وعد علي حقا الآية فاذا كانت الرجعة وكان البعث كما وعد الله حق تادب قوله ولا اسلم الاية وانا الذي هاتين المسئلةين
في السموات والارض طوعا وكرها والى ترجعون في كل شيء وفي منتهى الصراط قال جابر قال ابو جعفر عليه السلام قال امير المؤمنين علي
السلام في قوله عز وجل تادبوا الذين كفروا لو كانوا مسلمين في ان هو ان اذا خرجت انا وشيعتي وخرج عثمان بن عفان وشيعته في
بغداد فغنمها لولا الذين كفروا لو كانوا مسلمين في منافعهم شهرا وثوبوا لثبات علي حقا في شرح قول امير المؤمنين علي حقا
عليه السلام في الساعة قال يعني الرجعة قبل القيمة ينصل الله في بدنة المؤمنين وفي نفس علي بن ابراهيم قتل الانسان ما كفر
قال هو امير المؤمنين علي حقا قال ما كفر اى اذا فعلوا ذلك حتى قتلوه ثم قال من اعطيت خلقه من خلقه خلقه في الدنيا ثم التبت في سورة

وقف

بنتعلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله عن بلقين من قرين كل امية فقالوا يا رسول الله
صلى الله عليه وآله ان لو قد مضى هذا الامر بعبودية اهل بيت من بعده فاعلم رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله عليه السلام ذلك فخرج فجمع
قرينيهما كما كان يكبر فقال كيف انتم معاشر قرين قد كفرتم بعدكم ثم ابتموني في كتيبة من اصحابي ضرب وجوهكم وداكم بالسيوف
قال فاول جبريل عليه السلام فقال يا محمد قل انشاء الله ويكون ذلك على قريته طاب عليه انشاء الله تعالى فقال جبريل عليه السلام
واحدة لك واثنان لغيرك طاب عليه طاب عليه طاب عليه وموعدهم السلام قال بان جعلت هذا والى السلام فقال عليه السلام يا ابا القاسم
من ظلم الكوفة انقول قوله عن بلقين من قرينيهما طاب عليه طاب عليه طاب عليه فباس على اظهر ما كتمه والكتبته للعسكر قوله فقال جبريل
عليه السلام فاما انشاء الله انما امرع الله بذلك لان الاشياء متوقفة الوقوع على مشيئة الله وقوله واحدة واثنان لغيرك طاب
طاب عليه طاب عليه بل من ان الله عليه السلام ذكره واحدة لا تخر من ذكره في اخر الكرات في اليوم المعلوم وهو الذي يقتل
البليس اما على طاب عليه فذكر ان الاول مع الحسين ابن عليهما والآخر الذي يجمع هو جندوه وابليس في يوم الوقوف المعلوم
عند التوراة ويقتل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام بالبليس لعنه الله وهو في منتخب البصائر بسنده عن عبد الكريم بن عمر
الحنفى قال قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول ان بالبليس قال انظر في اليوم ويحئون فاني الله ذلك عليقتل ان الله عليه السلام
لليوم الوقوف المعلوم فاذا كان يوم الوقوف المعلوم ظلم بالبليس لعنه الله في جميع اشباعه منذ خلق الله ادم الى اليوم الوقوف المعلوم
وهي اخر كرهه امير المؤمنين عليه السلام فقال في الكرات وكرات ما من ايامه في فرت ويكرهه الله والقران الفاجر
في دهر حتى يدل الله المؤمنين من انما كفرنا فاذا كان يوم الوقوف المعلوم كرهه المؤمنين عليه السلام في اصحابه وجماعة البليس في اصحابه يكون
مبقاهم في ارض من ارض العرب فقال لها الزهراء ع من بين كوفتم فيقتلون فانا لا يقتل مثل من خلق الله عز وجل الملائكة
فقال انظر الى اصحاب على امير المؤمنين قد جعلوا في غلظهم القهقهرة ما قد قدم وكافى انظر اليهم وقد وقعت بعض جلهم في
الفرات فعند ذلك يبط الجبار عز وجل في ظل من الغمام والملائكة وقضوا الامر رسول الله صلى الله عليه وآله امام بيده مريه
من يورثه فانا انظر بالبليس جمع القهقهرة انكصاعا على عقبيه فيقولون لدا صاحب بل من يزيد وقد طهرت فيقول اني اري ما لا ترون
اي اخاف الله رب العالمين فيلحق النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام في طعن طعن بين كعبه فيكون هلاكه هلاك جميع اشباعه
فبعد ذلك بعبد الله عز وجل ولا يترك بشيئا وملك امير المؤمنين عليه السلام اربعا واربعين النفس حتى يلد فيقول شق
عليكم الله عليه ان لم يصب في كل سنة ذكر وعند ذلك ظلمه الجحش المدم هاتان عند مسجد الكوفة ومعلومه بما
شاء الله انقول فيل هو الجبار انتم كانه يرضى في ايات عذاب لقول ورد عن علي عليه السلام كما في كعبه على قبره في اتمام هذه
الاية هو امير المؤمنين عليه السلام فالمراد بان الله ظمور قهره وسطوته وادارة عاقبة لا تتحل ذلك كما ان الله رحمت فقول
رحمة الله وعفوه وفضله هو عليه السلام وعدله وقوله عليه السلام وعند ذلك ظلمه الجحش المدم هاتان الخ لان الجحش المدم
متان من جنات الدنيا وهو اول اهل المؤمنين ولهذا قال تطاهران ذكر حنان الخ في اخره فقال ولي خلق مقام ربي
فيا لآء ربك انك تبارك وانا اذنان قال ومرتد هاتان فباي الآء ربك انك تبارك وانا اذنان مدم هاتان فقول ومرتد هاتان في مروت
الجحش الاوتيس في المارد بالقرن الغزالي الضعفاء في من خان مقام رب جحش في الآخرة وصفه ما ذكره تعالى ومرتد هاتان
اخر من هاتان فلقنهم سلة الشرف فالذين يفيد القرب في جحش الجحش في البرزخ والقلوب في قل من جحش في الجحش وظهره ما في الجحش
القد سول ان تطايراد ولا يجزى بينك عالما مفقونا بالدينا او تلك قطع طريق عجايب المهديين لان ادنى ما انا صانع
بهم انا نزع حلاوة مناجاة من قلوبهم فانهم يفيد المعصية في انما انا صانع بهم انا صانع بهم وافر بفاقت
ان الله ليس بنصوا على الجحش المدم هاتين الا صبا بل يمين يوم فان الجحش في ذاتي افنان للمفكرين فلك كلامهم على الخرف
الظاهر من انما انا ابد لك ثابت من الدليل في القتل والعقوبة اما القتل فالكتاب في السنة فاما الكتاب فقولته تعالى ومرتد
الجحش جحش عدن التي وعد الرحمن عبادا بالغيبة كان وعد ما لا يسمعون فيها الغوا الا سلاما لهم رزق فيها ما يكون
وعيشا وهذه الجنة الدنيا قوله بكرة وعيشا فان الآخرة لا يكون فيها بكرة ولا عيشة ثم قال ملك الجنة التي يورثون
عبادنا من كان نعتيا فان باسنا انما الجنة التي فيها البكرة والعيشة وهي جنة الدنيا بعينها التي لا بكرة فيها ولا عيشة
بقوله في وصف النار وها في بال فرعون سؤا العذاب النار يرضون عليها غدا لا وعيشا في يوم يقوم الساعة فان سؤا
بان النار التي يرضون عليها غدا وعيشة الجنة في الدنيا هي التي يرضون عليها يوم يقوم الساعة وهذا ظاهر ان جسدك

وقف

قوله الله عز وجل جعلكم آياتاً وجعلكم ملوكاً فافعلوا ما أنيأه رسول الله صلى الله عليه وآله وبرهيم واسمعوا وندبته والملك
الائمة عليه السلام قال قلت داني ملوكاً عليهم قال ملك الجنة وملك الكوفة وفيه من اهل الكتاب الا يوتيهم من قبل نبي
القبية يكون عليهم شهيداً فاندوى ان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا رجع من بين الناس كلهم ودوى ما يد على ذللك
ما تقدم فيما ذكرنا في جعله للحسين امير المؤمنين وقيام القائم عليهم ومنه ما لم نذكره اخصاراً خصوصاً دعواه وارثه
مادون على كل مؤمن فله مائة وموتة وعلى جوع من محض الايمان محضاً وبكل محضه هو صلى الله عليه وآله بالرجوع من جميع
الخلق في جميع ما يرد من الكوفة ولها حاتمة تشمل على احدى مشقة على تاويل بعض الآيات فيخرج ويكر من الاية صلى الله عليه وآله
وفي بعض منهم وما يكون في قيامهم ودوى شرف الدين الحق في تاويل الآيات الباهرة بسند محمد بن يزيد عن ابي عبد الله
عليه السلام في قوله عز وجل والليل اذا بعثته قال ذلك ابليل لعن الله اليوم القيمة وهو يوم قيام القائم عليه السلام والتمها اذا فخر
القائم عليه السلام اذ اقام وقوله فاما من اعطى الحق اعطى نفسه الحق والحق الباطل ضد الله واليسر والجنة واما من جعل واستغنى
بنفسه عن الحق واشتغى بالباطل على الحق فكذب بالحق ولا يات على تال في طائفة الاثمة صلوات الله عليهم من بعده فسد العصى
يعني النار واما قولنا لعن الله كذا يعني علياً هو هكذا وان لنا الاخرة والاخرة فان ذلك انما نلظي في القائم عليه السلام اذ اقام
بالنصيب من جنوده واتباعه ذكر امير المؤمنين عليه السلام يقتل من كل الف سبع مائة وسبعة وسبعين لاجلها الا الشقة هو
عدن الله عليه السلام وسبها الا في ذلك امير المؤمنين وسبعة اقول قوله اليوم القيمة وهو قيام القائم عليه السلام
قد دل الدليل على العقد العظمى ان الله يقتل ابليل هو رسول الله صلى الله عليه وآله وما ورد بان الله يقتله هو القاتل
عليه السلام وغيره في ذلك ان كل من قام في ذلك ولعل احد منهم رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يستحق في ذل
بقتل القائم عليه السلام تناول كل من قام في ذل فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام في ذلنا وفي غيره وعلى هذا في ذلنا اليوم
القيمة وهو قيام القائم عليه السلام على ان ذلك انما نلظي في القائم عليه السلام اذ اقام وقوله فاما من اعطى الحق اعطى نفسه الحق
بوماني وما واما ما قلنا رسول الله صلى الله عليه وآله اعطى الحق اعطى نفسه الحق والحق الباطل ضد الله واليسر والجنة واما من جعل واستغنى
بالحق ولحقه من كل احد من الخلق وعلى هذا لا يكون ظلم ابليل من كشفه بالكتابة حتى يقتل كما اشار الى تمام انكشاف الظلمة
فيما رواه محمد بن جرير الطبري في مسند فاطمة عليها السلام في رواية المفضل بن عمر ان قال ولا يكون لا يلد حبل يسكن في الحبل
الهدى الحديث وقد تقدم والارادة ان كل من التفت عليه نصيب لم يجد من يغويها فاما من كان مع جميع شيعته ونزل رسول
الله صلى الله عليه وآله عليه السلام وقتل ابليل وقتل جميع جنوده واتباعه رفعت ظلمة بالكتب وفيه عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قوله
عز وجل ذوق من خلفت ذمها يعني هذه الاية ابليل العين خلقه جبار غريب وادعوه وجعل له مدد والبعث
هذه الدلالة اليوم الوقت المعلوم يوم يقوم القائم عليه السلام وبين شهوده اهل البيت عليهم السلام انما كان لا
ياتنا عن اهل البيت يقول معاندا الاثمة بدعوا الا غير سبيل اوبعد الناس عن عبادي ايات الله وقوله سارده صحوط قال
ابو عبد الله عليه السلام صعود جبل في النار من خاص من جبل خبز خبز بصعد كاره افاذا ضرب بيد على الجبل انا حتى يلقوا
بالركبتين فاذا دفعهما عاداتنا فلا يزال هكذا ما شاء الله لنحافوه نعال الله فذكر فقتل كيف فذكر فقتل كيف فذكر
ثم نظر ثم عزم ثم ابر واستكبر في نفسه وادعاه الحق لقتل من اهل ثم قال الله تعالى اسأله يسر ما ادرى
ما سأل لا يفي ولا نذ لواءه للبر قال براه اهل المشرك براه اهل المغرب انما كان في سقر براه اهل الشرق والغرب
يتبين حاله والخبر في هذه الآيات جميعها فذكر قوله تعالى عليه ما تسعة عشر في تسعة عشر رجلاً فيكونون من الناس كلهم
في الشرق والغرب قوله تعالى واصحاب النار اذ لم لا تذكروا ان الله تعالى في النار هو القائم الذي عليه السلام وادعاه وادعاه
الشرق والغرب والملك الذي يملك علم ان محمد صلوات الله عليه وسلم جميعين وقوله تعالى واصحاب النار اذ لم لا تذكروا ان الله تعالى في النار هو القائم الذي عليه السلام وادعاه وادعاه
كذلك قال يعني الجنة وقوله يستبق الذين ياتوا الكتاب قال هم الشيعة وهم اهل الكتاب هم الذين اوتوا الكتاب بالحكم والنبوة
وقوله تعالى ويزاد الذين امنوا ايماناً ولا يزالوا الا في شدة شدة وشدة الكافرين ما اراد الله بهذا
مثلاً فقال الله عز وجل ثم كذلك بعزل الله من يشاء في قوله من يشاء فاعلموا من يشاء في قوله وما يعلم جنود ربك
الا هو فخر ربك هم الشيعة وهم شهداء الله في الارض وقوله وما هي الا ذكركم للبشر من ان يفتقدوا في شدة شدة
وقوله كل نفس بما كسبت هيبت الا اصحاب اليمين هم اطفان المؤمنين قال الله تبارك وتعالى الحق انهم قد بانهم قال الله تبارك وتعالى

وقوله وكذا تكذب بيوم الدين قال يوم الدين يخرج القائم عليه السلام وقوله فالحق على التذكرة معرضون قال بغير التذكرة ولا ياتوا المؤمنين عليه السلام وقوله قالتم هم مستنقمون فرب من شدة قال كما هم وحش فرة من الاستعدادات وكذا كانت
الرجوة اذا سمعت بفضل الله عن الحق ثم قال تعالى بل يريد كل امرئ منهم ان يؤفد صحفا مشوة قال يريد كل رجل
من الناس ان ياتوا عليه السلام بكتاب من السماء ثم قال الله تعالى كل من لا يؤفد الا فافدون الاخرة قال هو في ذلك القائم عليه السلام ثم قال بعد
ان عرفتم التذكرة هي الولاية كذا في التذكرة فاشاء ذكره وما يدركون الا ان يشاء الله هو اهل التقوى واهل المغفرة قال
فالتقوى في هذا الموضع هي التمسك بالله والى الله والمغفرة من المؤمنين عليه السلام وفيه فسد فاطمة عليها السلام وعبد بن
جبر الطبري بسند عن هبة بن جميع مولى اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ابي اليسر قوله رب فانظر
اليوم بعثت قال فانك من المنظرين الى وقتنا المعلوم اي يوم هو قال وهب بحسب نيتهم يوم بعث الله تعالى الناس
ولكن الله عز وجل انظر اليوم بعث الله تعالى فانما فيناخذ بناصيته ويضرب بعنف فذلك اليوم المعلوم اقول قوله انظر
اليوم بعث الله تعالى فانما يريد من الله علم حين يخرج امير المؤمنين عليه السلام في ذكرنا الثانية فلما بال قائم هذا رسول الله صلى
الله عليه واله بعثنا بال الرمايات لان الله عز وجل قال في الحق بل لا قائم بالحق غير الا ببعثت له واداريد بال قائم بعثت
هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام فانما يدرك بعثت ان بعثت له لا قائم الا في اخره فاستقر ذلك خرج الحسين
عليه السلام فيقتل ويقوم بالامر الحسين عليه السلام ثم يرجع الحجة عليه السلام لان كل يوم من كل يوم من ودة قتله فكل مات ومات
قتله هو عليه السلام فيقتل ثم بعث الله عز وجل نبيوت اي يرفع مع ابائه عليه السلام نذركم ابو عبد الله عليه السلام ان الوقت المعلوم
الذي يقتل فيه ليس يوم بعث الله عز وجل القائم عليه السلام بعد الموت وهو يوم كرتة وذلك قال عليه السلام يوم بعث الله
قائما ولم يقتل يوم يخرج قائما لان الحجة والظهور يكون عن النجاسة والبعث يكون عن الموت فاهم ثمرة قد تقدم بعض
ما يدل على سببهم ونعم الناس في دولتهم عليهم السلام وظهور الجنتيين المداشيين المذكورين في القرآن فاهم من جنان
الدنيا التي ناول اليها ارباب المؤمنين في تفسير علي بن ابي طالب عن الصادق عليه السلام وقيل عن قوله فاستقر في
جنتنا قال حصل وان في الدنيا باكل المؤمنين منها حتى يفرغ من الحساب فقول في الدنيا يشربونها من جنتنا في الدنيا
وهذا يظهر ان في اخر الرجاء عند محمد الكوفة وعلوه ما شاء الله تعالى لا تقدم وقوله باكل المؤمنين منها حتى يفرغ من الحساب
يشربونها من جنتنا في الدنيا هو ان جسد المؤمنين في الدنيا هو ان جسد طائفة من المؤمنين هو جنتهم في البرزخ من اجاب
البرزخ وهو بعينه في الاخرة من اجاب الاخرة لم يغير ولم يغير ولا يتغير ولا يتبدل ولا زيادة ولا نقصان الا بالتصديق
بان بصحة علي بن ابي طالب وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وقد دللنا في الاحاديث وقد مضى بعضها ان الرجل من المؤمنين لا يوشق
حقه في الدنيا لانه لا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة ولا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة ولا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة
يتبدل لونه يتبدل مشيخته ويتغيره عن نفسه عن ضيق النفس والقرصان والليل واليوم والليل واليوم والليل واليوم والليل واليوم
في الارض مؤدلا مفتلا لا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة ولا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة ولا يوشق في الدنيا ولا يوشق في الاخرة
نبت مثله كانه في الحان بحيث لا يفقه المؤمن وصالح المؤمنين الملائكة ويحتوي معهم ويوحى اليهم وحى الهام حتى
لا يجهل احد منهم شيء يريد وغير ذلك مما تشتمل على النفس وتلك الاعين ولا يزال المؤمنون مع نبيهم واهل بيته لجمعهم
الله عز وجل لا كذلك حتى ينفخ في الصور ما اراد الله عز وجل من وقت بعثهم في الدنيا فاذا اراد الله سبحانه ان ينقل محمد واهل بيته من
عليه السلام وينقل شيعتهم الى الجبل ثوابه ويقيم جنته ورضوانه ونقل اعدائهم الى العظم عقابهم وادام خطه وعذابه ورفع محمد
واهل بيته الى مكرمين ولعل العود كالبدن من سبق في البدء كونه تاحرا في العود دفعه فادفعهم من الارض فاحمل الناس
فيهم جرح ومرض او يبعين يوما ثم ينفخ في الصور وروى محمد بن جبر الطبري بسند عن عبد الله بن سليمان العامري
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما زال الارض الاكلية حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله ولا ينقطع
من الارض الا رابعين يوما قبل القيمة فاذا دفعت الحجة اغلق باب التوبة ولم ينفع نفسا ابدا ما لم تكن امنت من قبل
ان ترفع الحجة واولئك من شدة خلق الله وهم الذين تقوم فيهم القيمة اقول وفيه عن اخبار اخوان مثل ما كشف الحجة
للاربعين وغيره ولكن هذا الحديث مما لا بد من الاحاديث الصعبة المستصعبة وليس كذا مثالا حجة في مثل وانما تسلم
على بعض انظاره لما من غير من غير من اخبار ولا يهادت الروايات عليه من ان الحجة قبل الحلق ومع الحلق

نفسه

علا الخ وقال الله تعالى اعلوا فسرى الله عليكم ورسوله والمؤمنون حتى لا تدري ما معناه عنهم عليهم السلام ان الله
الله جميع الخ قال الله تعالى اذ لم يكن من سائر انوار الجبارون ابن المنكرين ابن من كل ذنوب وعبد غيري الخ والملك
فلا يحب احد غيره على نفسه فيقول الله الواحد القهار وروى عنهم عليهم السلام عن الجبارين وروى عنهم عليهم السلام ايضا
عن اسألون عن الجبارين واما في الحديث الثاني من قول جبرئيل عليه السلام هم المثلثة من اسفلهم حواء العرش
فالظاهر ان الملائكة هم محمد واهل بيته صلوات الله عليهم فاصفهم وهم المثلثة من اسفلهم حواء العرش
فسر على النبي وروى عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما شاء الله جعل في جبرئيل بابن رسول الله صلى
الله عليه وآله كيف يشاء في نفسه فقال ما انت في النسخ الا في ان الله عز وجل ما من اسرافيل في هبط الى الدنيا ومعه الصور والصور
واسر احد طرفان وبين رأس كل طرفين منهما الا اخر مثل ما بين السماء فاذا راى الملك ان اسرافيل في هبط الى الدنيا
ومعه الصور قالوا ان الله في موت اهل الارض والسماء قال في هبط اسرافيل في هبط الى الدنيا ومعه الصور والصور
فاذا راى اهل الارض قالوا ان الله عز وجل في موت اهل الارض في هبط اسرافيل في هبط الى الدنيا ومعه الصور والصور
فلا يبقى في الارض الا اسرافيل فيقول الله لا اسرافيل يا اسرافيل مت فيمتو فيمتو في ذلك ما شاء الله ثم يا
السموات فتور يا اهل الجبار فتور وهو قوله تعالى يوم تموز السماء موتا وتسير الجبال سيرا يغيب بسط وتبدل الارض
غير الارض يعني بارض لم تكتسب عليها الذنوب بارضة ليس عليها جبال ولا نبات كما دهاها اول مرة وتعيد عرشه على
الماء كما كان اول مرة مستقلا بعظمته وقد رتبه قال فعند ذلك بناه الجبار بنار بارك وتما بصوت من قبل جهنم يسمع
اقتدارا كسبحوا والارضين اهل الملك اليوم فلا يحب عجب فعند ذلك يقول الجبار عز وجل يحيا لنفسه الله الواحد القهار
وانا هتفت الخ لا تذكروا انهم بعثت في واما احبهم بقدره قال فينفع الجبار نفع اخر في الصور فيخرج الصوت من
الطرفين الله على السموات فلا يبقى في السموات الا جبرئيل في قام كما كان وتعود حواء العرش ويحضر الجبار والارض
للحساب قال الرازي فارت على النبي الحسين عليه السلام في ذلك بكاء شديدا وانه غير فيل فاسبب بكاءك يا ابن
رسول الله صلى الله عليه وآله قال لشدة ذلك اليوم لان الخ لا تخرجون من قبورهم فجاءه عرابا جرد لحفاء من رايه
عند قبورهم ثلثا ثم تسنة من الدهشة وعرض الصادق عليه السلام اذا اراد الله ان يبعث الخلق امطر السماء على الارض
اربعين صباحا فاجتمع الارضان ونبئت الخ وقال عليه السلام اني جبرئيل عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فاذا بيده فاخرجه الى البقيع فانتهى الى قبر فصور بصاحب فقال ثم باذن الله خرج من دجل ابصر المشرق والجهة
يسمى الرب عيسى اسد وهو يقول الحمد لله والله اكبر فقال جبرئيل عبد الله ثم انتهي الى قبر فخر فقال ثم باذن الله
خرج رجلا مسود الوجه وهو يقول يا حسانه يا ثوراه ثم قال له جبرئيل عد الى ما كنت فيه باذن الله عز وجل فقال الحمد
هكذا يجسر من بوم الغنم فالمؤمنون يقولون هذا القول وهو لا يقولون ما ترى اقول الملائكة المظلمة يقع على اخر
فيحيى بالموتى هو ما يقر الله عز وجل من تحت العرش اهل من العسل والبر من الخ والطي من المسك يقال له صا
وهو الذي قال جبرئيل الحمد لله عليه السلام لبل الملعج لما اراد ان يتوسل اليه الملائكة قال ادن من صا وقد
فوضو واخذ ذلك الماء كرا الخ الخ وهو الذي خربت من طينة الخ في بطنهم وجرهم من فودهم ذلك بقدر
الغنى العلم جعل الله سبحانه عاقبتنا واماكم الى رحمته ومغفرته ورضوانه انتم على كل شيء قد يغفروا رجيم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر في الحمد لله رب العالمين كما كنز كثير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر في الحمد لله رب العالمين كما كنز كثير
قد ارسل الى السند الجليل والسند النبيل الا واما الحمد لله رب العالمين كما كنز كثير
ظاهر في السند الجليل والسند النبيل الا واما الحمد لله رب العالمين كما كنز كثير
وكلا لا يمكن غلها بانه وساعا في طلبه تركت ما طالع ونفس لا يسطع اليك وبالعكس والى
الله ترجع الامور قال صلى الله عليه وآله وسلم الحمد لله الذي لا يرد سائلا ولا يحجب باذنه من غير ان يرضى
مرفوعا عليه صلى الله عليه وآله وسلم على مفتاح كنوز اسرار محمد وال الظاهر في سادة اهل ارضه وسماواتها بعد فاول ما فتح

وقف

كذلك اسرار اهل العصمة مولينا و قبلتنا و قرة اعيننا و استادنا و محيي نفوسنا من حيرة الشكوك و الغموض و شمسنا
 الحق في الكشف الفضل في الجود الفيوضات اشرفنا لعلنا الاولين و الآخرين و ذليله قاطبة العرفاء السابقين و اللاحقين
 و نحن في الحقائق الالهية و المعارف الربانية و صاحب النسخ العنسية الالهية و تبارك في الزود و الخيرات البر الحليم الذي
 انكسر الانوار عن بلوغ حقيقة تبارك و جلاله كما يليق به مفقودا فقد فخرنا و افاض اهل العصمة شيخنا الجليل مولانا الجليل
 شيخنا الجليل في المعارف مشكاة اهل العلم و المعرفة و بار مولانا اهل العصمة الشيخ احمد بن زين الدين سمي الله
 من الايات و البليات و حشر الله مع ساداته في محبة الجنان انما عبدكم السائل بتاقي و اذناكم الامام بجانبكم ان لا تتحقق
 سؤالي ان تكشف لعمري الحقيقة مسئلة بحق الله تعالى الكريم لا يرد سائلا عليك و يحسن ذلك الاظهار بوجه حقيقة
 سورة التوحيد من اقلها الاخرها ان حقيقة سورة التوحيد لبياتها و جوه كثر لا يدل على حصرها تحت علمنا و انما ننكت عليها
 بما يحضرها من الخطا من غير ما اذن ببيانها فنقول قد قام الاجماع و ذلك ان خصوص بان اسم الله الحق في التسمية بها في كل
 المشوار عنها و يجب علم بان نص هذه السورة تنتمي نسبة الرب كما رواه في التوحيد عن الصادق عليه السلام انه يقول
 رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا انب لنا ربك فلبث ثلثا لا يجيبهم ثم نزلت فل هو الله احد و ذكرنا على ان البسطة
 على التسمية الا انها على جهة الباطن لا تدل بالاشارة الى ذلك على سبيل الاختصاص هو ان دعوى الصادق عليه السلام الباء
 الله و الحسين سمي الله و الميم محمد الله و ذواته ملك الله فنفسيه بانه ذواتها و هو الضياء و المراد به ما ابتدئ به
 الوجود بمشيئته و هو اشارة الى العقل الحكيم المشار اليه بقوله تعالى مثل نور كوكبة في ماصح الاية و عالم من النور و هو
 العقليته و هو عقول جميع الموجودات و هي اشعة ذاتة و انوار و السناء و هو نور و الضياء و المراد به ما سواه من العين و ارادته
 و هو اشارة الى النفس الكلية و هي المشار اليها بقوله و لا اعلم ما في نفسك و هي الروح المحفوظة مع الهام من الرزق و هو الوجودية
 و هي نفوس جميع الموجودات و هي اشعة ذاتها و انوار المجد و الكرم هذا الملك على الزاوية الاخرى يراد به ما يراد بالمراد
 به ما صدر من المفعولات بقدره و هو اشارة الى عالم الملك من الاجساد و الاعراض و النسب الاوضاع و غير ذلك فكانت
 العوالم الثلاثة نسبت لثلاثها ان فضل و المراد بالثبوت الصفة اي وصف نفسه لهم بصفة فعل و اثره و ذلك لا الفعل
 صفة الفاعل و الاثر صفة المفعول و الباء اشارة الى المفعول لا العقليته و السبب اشارة الى المفعولات النقيية و الملمس
 الى المفعولات الجسمانية و هذه الاربعة اقسام و اركان و اقسامها و الاقسام الثلاثة التي هي مشيئة اسم و هي
 الرقيم و هي مقوماتها و بواطنها و ذلك لانه اسم الله هو المراد من الباء و المشار بها اليه و اسم الرقيم هو المراد من السبب
 و المشار بها اليه و اسم الرقيم هو المراد من الميم و المشار بها اليه و بيان ان نقول الله سبحانه هو النسب و الاثر و هي مشيئة
 و الباء محملها و صورتها و الرقيم تعال هو النسب و الرمانية نسبت و هي الرجمة التي وسعت كل شيء و السبب محملها و صورها
 و الرقيم عرقل هو النسب و الرمانية نسبت و هي الرجمة المكتوبة و الميم محملها و صورها فالباء صورة الالهية التي
 هي صفة الله سبحانه و هي الجامعة لصفات القدس كالسبح و القدوس و العزيز و الخالق و ما اشبه ذلك و لصفات الامانة
 كالعليم و المتعبد و البصير و القادر و المدبر و ما اشبه ذلك و لصفات الخالق كالخالق و الرزق و المعطي و ما اشبه ذلك
 و السبب صورة الرمانية التي هي صفة الرقيم تعال و هي الجامعة لصفات الاضافه و صفات الخلق و الميم صورة الرمانية التي
 صفة الرقيم عرقل و هي الجامعة لصفات الخلق و هو سبحانه و وصف نفسه لعباده و تعرفت لهم ببيت في صفة كاشرا
 اليه فقال سبحانه الله الرقيم و الرقيم في الذم العلوي و الباء صورة لربيتها و محملها و الاثر الفاعل في الله
 صورة معناها و الرمانية مكتوب في الذم السفلي و السبب صورة لربيتها و محملها و الاثر المكتوب في الرقيم صورة محملها
 و الرمانية ملك في الزمان و الميم صورة لربيتها و محملها و الاثر المكتوب في الرقيم صورة معناها و الاثر الفاعل في الله
 في السبب ظاهرها و الميم مانتون بصفاته بجميع مخلوقاته فقد تضمنت البسطة نسبة سبحان لعباده بالكلية كاشرا
 اليه بالتصريح كما هو ظاهر الاسماء الثلاثة و هي اقل الرقيم و فيها اشارة الى ما مضى في السورة لان سرها في البسطة
 و ذلك ان قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو نفسه بالثبوتية و نفاها عن غيره الا بالامر الذي كيف جعل العوالم الثلاثة المتناهية
 بالجنات و الملكوت و الملائكة و اليها يرجع بسم الله اصفاته الثلاثة و الصفا ثمانية في ظهورها فكان هو
 الله احد الصمد الذي لم يلد و لم يولد لم يكن كفو احد ثم علم ان البسطة اسم الله الاعظم في الدعاء اسلك باسمك

بسم الله الرحمن الرحيم وانما قال الرضا عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم فربما في الاسم الاعظم من واد العين الى بابها
لفظ البسملة الاسم المطلق الذي هو سواد العين اقرب الى الاسم المعنوي الذي هو باطن العين والتمثيل مأخوذ من ظاهر
الظاهر فالتبايض عبارة عن البساطة والستوداع التركيب ولو اخذ من الباطن لعكسنا ثبوت السواد لا في البياض
ولما كان كل امر عليه السلام في اللفظ ناسبا يقول اقرب الى الاسم الاعظم الذي هو المعنوي الذي هو الصفة المستعارة
التي هي في التقدير والتوحيد والتجديد فمن لم كان كل من اللفظ والمعنى في المعنى ناسبا فنقول هو الاسم الاعظم
عظيم لان الاسم الاعظم لا بعد كان الاول التوحيد الحق والثاني القائم به والثالث الحافظ له والرابع التابع فيه والاول
الله والثاني الرحمن والثالث الرحيم والرابع بسم هذا باعتبار الصفا وباعتبار الذات ماردى على كمال علمه عليه السلام
لا اله الا الله والثاني محمد رسول الله والثالث محيى والرابع شيعتنا ولا اله الا الله هو التوحيد الحق وهو توحيد الله
ذاته وان نفا لا يخرجنا الهين اثنين انما هو له واحد وتوحيد صفاته ليس كمثله شئ وهو التسميع البصير وتوحيد
في فعله الله خلقه ثم رزقهم ثم يقيمهم ثم يحكمهم هل شركاءكم من يفعل منكم من شئ سبحان من لا يعلى شئ له وتوحيده
في عبادته ثم ان يرجوا لقاءه فبشركه عبادا ولا يشركه عبادا ولا يشركه عبادا ولا يشركه عبادا ولا يشركه عبادا
الظاهر الظهور والمظهر الاول الظاهر بالوهمية والثاني الظاهر بالرحمانية والثالث الظاهر بالرحمانية والرابع
الظاهر بسم واما الظاهر فمظهر الظاهر في ظهوره فيما لكل دكن فيه واما المظهر فهو مظهر الظاهر في المظهر في المظهر
الاعظم لان سر الكنه في القرآن وسر القرآن في الفاعلة وسر الفاعلة في البسملة ولا ينافي هذا سر البسملة في الباء
الباء في النقطه لدخول ذلك ولما كان شرف الاكوان كون الاسم الاعظم والوجود مبتدئا عليه وجب ان يكون اول
الوجودات لعلمية والكتاب لتدبر في حق الكتاب لتكويى فكان الاسم الاعظم اول التدبرين لتعليق وهو بسم الله
الرحمن الرحيم وذلك مقتضى المطابقة لما في بوجوده ونسب نفسه للمقدسين وخصوصا سائلين بما يغني عن التثنية
نسب نفسه لهم بما يظهر من العبادة وذلك لهم فامر نبيهم ان قل بال محمد هو الرب المستول عن نسبة الظاهر لهم بسم
لبيته هو او ثبت الثابت المتجسم في ذلك البصير والموسر او قل بال محمد هو الله امر الله هو الله احدى الذي دعوا
الى عبادته احدى القائم في واحد نبيه الكامل في احدية احد بسم الله واحدة فانه واحد في صفاته واحد في افعاله واحد
في عبادته فالواحد صفة الاحد فكان الواحد بعد بسم الله الرحمن الرحيم ولا يتم الا بالاحد فهو معنى بسم الله الرحمن
الرحيم واليه الاشارة بقوله تعالى اذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على ادبارهم نفورا وانما قال احد ولم يقل واحد
لان الواحد لا يستوعب مراتب التوحيد الاربعة التي ذكره الا يقال الواحد اكثر من مرتبة من مراتب الاحد لان الواحد
صفة الاحد كما تقول زيد قائم زيد فاعيد زيد ارباب فواحدة في الذات غير واحدة في الصفا وهي غير واحدة في الاعمال
وهي غير واحدة في العبادة فالاحد لا يتغير في صفاته والصفقا يتغير كوني فانه لا يتغير في صفاته وكما قائم والقاعد
والركب قائم انتغير في مراتبها بخلاف الاحد ولان الواحد يدخل في العدد ولو جزم اخراجه ولهذا قال امير المؤمنين عليه السلام
واحد لا يتاويل عدد لان الواحد قد يدخل في العدد في بعض الاحوال فاذا اردت استعماله في حقيقة تعلق الجبيل في قيد التثنية
كافعل عليه بخلاف الاحد لان الواحد لا يستوعب الكثرة في وحدته تقول ما في الدار واحد ويجوز ان يكون فيها اثنا عشرة
وجوه من جوه الاحد كما هو شأن الصفة بخلاف الاحد فانه يثبت بشئ من القليل والكثير فان قلت في الدار واحد وينبغي ان يقال
القليل والكثير اذ قلت ما في الدار واحد وفيه تنبيه واشارة الى القيومة في كل شئ ولذلك اجل ان الواحد تسعة عشر تمامه
احد يعني الاحد براد منه معناه لاحد فعدد فيكون عشرين وهي كذا في الكون المستدرة على نفسها التي هي كذا في الوجودات
وقولنا يثبت بشئ من القليل والكثير لان زيدان شئ من الكثرة بدنا هو لا ينسب معناه على الاخر المتعددة على سبيل
الشمول والبدلية ليصدق على كل واحد وانما نريد ان نقر بكمال البساطة وانما يتناول الكبير لوجوه له ومظاهر
مع وحدته شغرت عن عند الكثرة وقد علم عند الوحدة ولهذا الغرض صورة التوحيد ولذلك سميت هذه التسمية
التوحيد بخلاف واحدات حصول البساطة المطلقة انما هي في حقيقة ارادة لها غير اصل الوضع لاستعماله في انواع والا
جناس من المركبات واما قول بعضهم ان كان لفظ الله على او غير نبيك لزمان يكون لفظه احد في قل هو الله احد او في
ان جعل الاحد على الواحد وجب ان يشكك في شئ من التوحيد لان يقال سميتهم باعتبار اخرها على طريقة عمو

وقف

الاشترار لا يبراد بلفظ احد احد معنيه اول والاخر ثانيا انتهى فبيان جزئيا ان اريد باللفظ الاصطلاحى لا بلفظ
لكل بلفظ هو مع مشاركونه من الاخر الى موجوده ولو بالفرض تحت لى تحت الكل وان اريد به معنى الشخص لو يصح لاشترار
معنى التوحيد وان اريد به معنى الباطن والتفريق الحقيقي لم يكن حمل احد على لفظوا فلا حاجة الى التكاليف والامتناع
فلان يكون كلياً ارجوئياً او كلياً اوجوئياً او عاماً او خاصاً او مطلقاً او مقيداً او مبهماً او معيّنات اجتمع فاطلاق واحد
عليه الشخص الواحد ليكون موافقاً لمعنى احد فانه معنى احد الباطن والوحدة المتفرقة على الكل والجزء والكل والجزء
والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والالتزام والتعيين وغير ذلك في اصل الوضع وتناول له لشيء من الاشياء
بتخصيص اداة ما استعماله من عموم وخصوص وحكاية وغير ذلك ولهذا لا نقول في فصيح الكلام زيد احد على معنى كذا
او اداة اخرى ونقول في فصيح الكلام زيد واحد ونقول الله احد في فصيح الكلام باصل الوضع ولا نقول الله واحد الا
بتخصيص اداة التفريق بالبحث فانهم ولما كانت الوحدة المستفادة من الواحد لاثبات مطلق الاشارة من اللفظ
ولهذا قلنا ان الله هو الواحد فانه الواحد في صفاته الواحد في افعاله الواحد في عبادته فلا يعم المبدأ كما يعبرها بالحد
لم يحسن جعله سورة التوحيد لما يرد من نفى مطلق الاشارة وكما علم من قالوا هذه الالهة اشير لهما فاشترت
الالهة فانزل الله سورة التوحيد بالآلهة التي لا يجامع مطلق الاشارة ولو عقائدية ولو بعض المظاهر فلا يفتقر
شيء قال تعالى ولم يكفر بتلك اشياء كل شيء شهيد بعض موجود في غيبته في حق حضرتك وقال تعال ما كان على الحق
غافلين وذلك بعد ان قال بقوله قل هو الله احد لا تبت بالها والاثبات والتلخيص في جهة والاكثار مفصل للارشاد
بالوالتى شارها الان في التماثل والتدليل على استعمال على الذات الموصوف بجميع الكليات المتفرقة على
ما يستلزم التقصيص وقال الخليل بن احمد انه قيل بقوله تعال يعلم سبباً ولا تلوحيكنا بالاشفاق كل اسم لزم الذكر
والتمسك فلا بد ان تقول الاسماء الاجامد ولا يكون هو الاسم الكريم اوله والحقنة مشتق واختلف فيما اشتق منه
فقبل الله مشتق من لا الشبه اذا خفي وقبل من لا بمعنى تحيز لغير الحقول في عظمته وقبل من لا بمعنى غاب لا لانه لا يشاهد
وقبل من لا بمعنى بعد كنهه على الادراك وقبل من لا بالمقام اذا قام به بعد تغيره وتقلد وقبل من لا بلوه بمعنى
لارتفاعه عن جمل عن غير الوصف قبل من لا الفصل بانه اذا وقع لها آلات العباد وهو لهن اى وولعون بالتضرع اليه
وقبل من لا بمعنى خرج لان الحق يفرعون اليه وقبل من لا بمعنى سكن لان الحق يسكنون الاذكره وقبل من لا لاجبة وهي
القدرة على الاختراع وقبل من لا بمعنى عبد والاله هو المستحق للعبادة والماله اى المجرب والاخر هو الذى على اهل
العصمة عليهم السلام وكل كنهات الاشفاق انما تكون باعتراف غير الله بعد ما فاعلموا على هو الله لا لانه لا يشاهد
ما على الاثنان منه وهو اى هو نبى على ثابت بكناية هو تبه بالها وعاين على ادراك العقول والحواس لا يطلب به جهة
الجهل استت الظاهرة والباطنة خلفاً ظهوره بالواحد ومحجلاً عليه احد الله يدان باصل وضعه على الباطن المعرفه من
الكليات والجزئية والجزء والكل والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد وغير ذلك دعوى فصد الاشارة مطلقاً في كل
الوقت ولا في المكان ولا في الزمان ولا في الجهة ولا في الكم ولا في كيف ولا في غير ذلك كان اى الله ربنا منه وفلا يجوز لغير الله
ضوئية الله هو مقتضى محله التوسط مفيد الهم بالاطلاق التعليل الاستعمال بالذات وبالصفة للصفات بصفة القدس
وصفاً الاضافه وبصفة الحق والاعمال ذلك ناسب ان يكون هذه السورة سورة التوحيد وحسن في جميع من بعده قوله عليه السلام
ان الله يعلم ان سيكون انوام متعقبة فانزل سورة التوحيد والآيات من سورة الحديد اقل الملائكة الشيا ارا عاينها بما عاين
لا يلفظ المراد منها الا الملائكة فعلى عليها وقال ابا فراس عليه السلام الله معناه المتعبد لله الملقى عن يدك ما هيته
والاحاطة بكيفية فقال عليه السلام احد لفظ المتفرق والاحد والواحد بمعنى واحد قوله عليه السلام بمجده واحد فيما عاينه
بالوصف لا فيما يفترق فيه فان قدرت الاشارة الى ذلك وعنه عليه السلام عن ابي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام ان الله قال الصمد
الله لا يخوف لهما الصمد الله قد انتهى سود وهو الصمد الله لا يأكل ولا يشرب والصمد الله لا ينام والصمد الله لا ينام الله لا يزل
ولا يزل ولا يزل هو الله لا مدخل فيه غيره من هياكل او مماثل او مشابه او مشارك من ذات وصفاً وفعل واثر وجميع
المدخل والادراك ولو بالفرض والاعتبار او التوهم والنجوى فالثاني هو الله لا يفتقر عن سواه وبحاج اليه من سواه

وقف

ولا يمكن في المساوات بينه وبين من سواه لأن احتياج كل من سواه اليه صفة كان في المساواة تستلزم تفاوتها وعداها
نفرض لوجه على الوجوب والغنى المطلق والثبات هو الذي لا يحتاج الى مدح من غيره من طعام وشراب ظاهره نيا والباطن
كالعلم فان العلم طعام وشراب قال تعالى في نظر الانسان لا طعام له في علم من ين باخذ انما صيدنا الماء صيدا والاعلم
وكعبادة الغير منه قوله عليه السلام حق الملائكة طعامهم التسبيح والتفكير كالأجود والاباء قالوا الصكر عليه السلام
وروح القدس في الجنان الصفاة فاق من صدقنا انما كونه وكالاتعانة في الاستعانة والاستعانة في ذلك وبجسمها الحامض
من الأول والرابع هو الذي لا يجره عليه الفضلات ولا التبدل كالزخا والغضب والغضب والتوجع والنوم واليقظة وان كان ذلك
وما اشبه ذلك من صفات الأفعال والحامض هو الذي لا يتغير وأنه لا يتبدل صفاته ولا تختلف حاله قالوا الباطن عليه السلام
يحب الحفيرة وضوء الله عنه يقول الصمد القائم بنفسه الغني عن غيره يعني الله اعتمد وجوده و صفاته وقوامه بذاته وقال الصمد
التي لمطاع الله ليس قدومه وناهي يعني الله بدخل كل من سواه في قماره ولا يدخل تحت قماره امة احد وسئل عن غير
عليه السلام في الصمد الذي لا يشرك له ولا يؤده حفظ شيء ولا يغير عن شيء يعني الصمد هو الذي لا يتغير بالصفة والفعل والملك
والعبادة وبه قوام كل شيء لا يغفل عن شيء وعن يده بن علي بن الحسين عليه السلام الصمد هو الذي اذا اراد شيئا ان يقول كذا يكون
والصمد هو الذي ابدع الاشياء فخلقها اسنادا واشكالاً وارزاقاً وافرقة بالوحدانية ولا شكل ولا مثل ولا تدبير يعني هو
الصمد فليس عنده بعبادة شيء سهل بل بالآخر وهو الذي يخرج اصناف الدواب على ما يوافق الحكمة الباطنة من غير ان يخلق
فيها صمد وغيره وهو الفرد الاصل الغني فلا صمد له في الفاعل ذاته ولا شكل له غير الله هو ذاته ولا مثل له لا ملأه في
صفاته واطهر من اياته ولا تدل له مشاركة في صفاته الذاتية وعلا الصمد وجعفر بن محمد بن ابي الباقرة عن ابيه عليه السلام
ان اهل البصرة كتبوا الى الحسين بن علي عليه السلام يسألونه عن الصمد فكتب اليهم بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فخذوا وضوءاً
ولا تجادلوا فيه ولا تتكلموا فيه بغير علم فاني سمعت جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قال في القرآن بغير علم فليتبوء
مقعداً من النار وان الله سبحانه قد نشر الصمد فقال الله الله الله الصمد ثم فسره فقال لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً
لم يلد لم يخرج منه شيء كشيء كالولد وسائر الاشياء الكيفية التي يخرج من المخلوقين ولا يشبهه لطيف كالتفصيل
منه البدوات كالسنة والنوم والخطر والدم والحر والبرق والصفاء والبرق والخوف والرجاء والرحمة والسنة الموعود
والشع ثمان يخرج من شيطان يتولد منه شيء لطيف وكشيء لم يولد لم يتولد منه شيء لم يخرج من شيء كالحجج الا
الكيفية من عناصرها كالشيء من الشيئ والذاتية من الذاتيات والاثبات من الارض والماء من المينابيع والثمار من الاشجار والاحياء
خارج الاشياء اللطيفة من كذا كالبصر من العين والسمع من الاذن والشم من الانف والذوق من اللسان والكلام من اللسان والقدرة
والتميز والقلب كالنار من الحجر بل هو الصمد الذي لا يشبه ولا يشبهه مبدع الاشياء وخالقها ومشاء الاشياء
بقدرته بلا شيء مخلق للفناء بمشيئته ويقع مخلق للبقاء بعلمه فينم الله الصمد الله لم يلد ولم يولد عالم العيب والشمس
الكبير المتعان ولم يكن له كفواً احد وعنه جابون يزيد قال سئل باب جعفر عليه السلام عن شيء من التوحيد فقال ان الله تعالى
التي لها وتعالى علوهما واحد فوصفه في التوحيد علوهما واحد ثم اخرج على خلقه هو واحد محمد قدس بعبده على شيء وبصمته
كل شيء ودس كل شيء على فاما سائر الاقا الصمد هو الذي لا يشبهه من سواه وهو الذي يصعد اليه في الحج وهو الذي اعطى بكل شيء
عزواً والغنى المستقر قال ابن جعفر عليه السلام جعل فيك ما الصمد قال استبدت نفسي واليه في القليل والكثير يعني الله
بحتاج اليه في كل شيء من خلق ورزق وحياة وموت وما يشق عنها وبيرتب عليها بقوله واشاد لم يلد ولم يولد الى
وصف المعبود المشار اليه هو الباقين يقول الله تعالى الموصوف بل هو الصمد الذي لم يلد يعني لم يخرج من شيء ذات
او صفة او فعل ذلك اوضح من ذلك ما اشار اليه الجبر على نفسه مفضلاً فباكت لا اهل البصرة ومن كان كذلك كان
مختلفاً متغيراً آمناً فادام لم يولد يعني لم يخرج من شيء كما مر من ان اوصفه او فعل ذات او عرضي على نحو ما ذكره الجبر
ان لا زيادة على ما اشار اليه عليه السلام الا ما هو متفرع عليه فلا يفيد ولم يكن له كفواً احد يعني لم يكن له كفواً احد
ويعادل دسوا ويدوا في الفناء ايضا فادام في ذاته او في صفاته او في فعله او في عبادته او في غناه وفاقه ما سواه اليه
او في قوته او في قيامه على كل نفس كما كتبت في اعطيه ما سواه في تدبيره وقدره او في ملكه او في تصرفه او في امره
او في هويته او في هيبته او في احدية او في صفة او في استقلاله او في تفرد او في ثباته على حاله او في معرفته او في بقاءه

او في امثاله او في كل عا د في شئ ما وليس له صاحبه ولا ولد ولو فرضا او توهموا او اخلاوا واعتبارا في كل هذه من شأ
الفرق بين الخلق والتوهمات بالجزية في حال من الاحوال لا اللا هو الكبر في الخلق وقال بعض باب البيان وبعد التوهم
الكثرة في التوهم والقليل في الخلق والكثرة في العدد وكونه عكسا ومعلولا والاشكال في الاضداد فنفي الله سبحانه عن صفته
نوع الكثرة في العدد بقوله هو الله احد ونفي التقليل بالنقص بقوله الله الصمد ونفي العكس والمعلول بقوله لم يلد ولم يولد
ونفي الاشكال في الاضداد بقوله لم يكن له كفوا احد فحصلت الوحدة في الالهية بالحق التي هي علم اتاحده في اول السورة كما انشأ
لك بدل على محض البساطة والوحدة العارضة عن الكلية والجزئية والعموم والخصوص والتشكيك والتواطع والتكادف
وغير ذلك فلا يسمي معرفته بالاثبات غيره ولا ينفيه بامره وانما يقع معرفته بسعته في غير فلهذا يشهد احدية حقيقته بخلاف احد
في اخر السورة فانما احدية الالهية حقيقة لغوية على ما يعرفه اهل اللغة فصدى على القليل والكثير اشياء وانفيا انتهى
بتناول لفظ المطلق لاختلاف احد في اول السورة كما مر وروى ان النبي صلى الله عليه وآله بعث سيرة واستعمل عليها
علما على ما روي ان رجوعا سلم فقالوا كل خير غير ان في بنا في كل الصلوة بقل هو الله احد فقال له فقلت هذا قال النبي بقل
هو الله احد فقال النبي صلى الله عليه وآله ما احببت ما احببت حتى احببت الله وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من قرأ في هو
احد من بخله مضجعه غفر الله له ذنوبه سبعين سنة وعن جعفر بن محمد عن ابيه عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله
صلى على سعد بن معاذ فقال لقد وافي من الملائكة المصلوة عليك سعد بن معاذ عن الف ملك وفيه جبرئيل يصلون عليك
فقلت يا جبرئيل ما استحي صلواتكم فقال بقرقل هو الله احد فانما دعا واكبرا وما شيا واهما ويا جبرئيل وعلى بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال من قرأ قل هو الله احد مرة واحدة فكأنما قرأ ثلث الف مرة وثلث السورة بدلا من ثلث
الزبور وصلى الله على محمد وآله قال سلم الله ونفس راية التور من اقلها الاخرها اقول يريد نفس راية التور
وهو قوله قل الله نور السموات والارض مثل نوره في قوله بكل شئ عليم بغير ما ذكره المفتون وقد شافني بذلك
ولما كان من صعب الامور على النفس التفتنا الى قول الصادق عليه السلام ما كل ما يعلم يقال ولا كل ما يقال حان فيه
وما كل ما حان وقت حضر اهل ذنوبه عليه السلام حين يقول لا تحذرك بما شاع العقول لا اذكركه ولكن لا يسطع المي
بالصبر فانقول قال قل الله نور السموات والارض اى هادى من في السموات والارض من نورهم اى مومنينهم بانور
من التور ومنهم بالهادين من الانبياء والاوصياء والعلماء والمؤمنين ومعظمهم ما ينفعهم بالحسنى والهم والهم
والمصالح والهم على ان فيه نجاتهم والمخافة ان تقا نور السموات والارض بما ذكره ونحوه انما وجد فيهم شبهة
وافهم ما به وعرفهم نفسهم بنفسهم بانفسهم ونفع لهم ابواب رحمت بطاعتهم وخلق السموات والارض بالذكر
مع ارادة دخول الجنة والكرسي وما بر الا فلا الكلية والجزئية لانها المعرفان عند عاتة التور في خلق الكواكب
بالذكر دون الملائكة والانس والجن والاشيا طين وسائر الحيوانات لانها مطاوع الانوار وخلق الاشيا على الا
شياء ويجوز ان يكون المصنف قد سمع ان نور السموات والارض من فيهم من الخلائق بل جعل فيهم اى استبان انوارهم وما
يوجدون وان يكون المصنف قد سمع ان نور السموات والارض بالصلوات من خلقه انما يبدعون الاله او ما يبدعون الله
يبدعون بسا ما يبدعون فيه فانما البيوت التي يعبد فيها تهر لاهل السما كما تهر لجنوم لاهل الارض والاله سموا
العقول بما فيها من انوار معرفته فارعى القوس بما فيها من انوار طاعته وتحقيق انوار تلك هذه وانوارها وانوارها
بتلك وتلك بانفسها فان الله عز وجل نور السموات والارض بكل معنى والتور هو الظاهر في نفس المظهر لغيره اما انما
المظهر لغيره فكما ان الاله هو نور وانما الظاهر في نفس فلا تكل ما هو سواء فانما ظهر بفضل ظهوره وغيبه بامره
ظهوره فهو اظهر من كل ما سواه قال الحسين عليه السلام يكون لغيره من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك حتى
غيب حتى يحتاج الدليل بدل عليك ومنه بعدت حتى يكون الاشارة هي التي توصل اليك وذلك لان الظاهر يظهر
يكون اظهر من ظهوره وليس شيء من خلقه ادر هو ظهوره ويحون ان يكون معنى الظاهر في نفس انما يظهره عما يابى يقصد
باستانته وصفا من معرفته مثل نوره اى مثل هذه المساواة في الجاه او ما استبان الاله سابقا وانما يبراد هذا التور ما يبراد
من الاول ولما دلت على انما الوصف والذكر ان لا نورا نفس المضاف اليه مثل هو نوره او ان لا دليل على نوره اى كل
نوره والى من انوار الاله والوجود والوجود هو هذا او ظهوره او نور الانبياء به فلو بيا هو السموات والارض هو

العقل والروح من المبدأ الفياض الشجرة هي الشجرة الكلية والحقيقة المحمدية ومقام اوارق الشجرة والارادة والخلق
والاختراع سبب ينبت لك لشعوب جوه تعلقاتها بذات الوجود التي لا تنافي في مراتب الامكان شعوبا ومبائل
فيها شعب ومنها غصون كلية ومنها غصون جزئية وقنها ورق وقما ذكر اكون واعيان ومقدسات ومقننات
ومصنعات وامكانات وجواهر وعارضات واصناف ونسبها وصناع وكتب واجال واوقات وغير ذلك وهي بها ذكر لبركة
انارها قال لقمان بودك من في النار ومن حولها اي شجرة الا خلاصة واحدة لا شريك لها في مراتب التوحيد الأربع فانها
شجرة خضراء ناعمة طيبة مباركة توفى اكلها كل حين باذن ربها لا شرفية ولا غريبة لا يصفى عليها مثل شرف ولا غريب
بل هي على سواء الجبل تطلع الشمس عليها وتغرب والشمس تشرق في شرفية لا تضربها الشمس في غرب ولا تغرب ولا غريبة
لا تضربها الشمس ان تطلع اذ لا انا اطلع اذ ليست من شجر الشرف تغلب عليها حارة الجوهر فيضعف فيها ولا من
شجر الغرب فتستول عليه البرودة كل لكتها من شجر الشام الذي جهته غرب لا اعتدال الشجر اذ ان الشجرة الشامية
ابراهيم عليه السلام لان اكل انبياء عليهم السلام من ذلك فادركت قال تعالى وادكنا عليه وعلى اسحق ولا نبي بعده
الله عليه السلام من صلبه الذي هو اصل البركة وفرعها ومصدرها وموتها وذلك الشجرة لا شرفية اي نصرانية
صلى الله عليه وآله ولا غريبة اي يهودية فصل الى الغرب قال نظاما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن على سواء
الضراط كان حنيفا مسلما ولا شرفية من صلبه لخال الطلوع من شرف الصدق من نور التوحيد الروح المعجزة على انبياء
وتعلق الاخطاط ولا غريبة منكره لمبدأها لتغلب طبيعة ما غلظ مادتها كالاجساد بل هي على سواء الضراط جامعة
بين انكسار الاخطاط وقوة الانبساط او مطبقة لا اعادة بالسوء ولا ثباته تلقى على الحرا الشرب لم مطبقة ولا
شرفية غائبة ولا غريبة قانية ولا شرفية مسرفة ولا غريبة مقفلة ولا شرفية متفرقة على المؤمنين بل هي ذليلة
عليهم ولا غريبة متدلك الكافين بل هي عذبة عليهم ولا شرفية ناصبة للذين ولا غريبة باعثة على اعدائهم بل هي شاكفة
لنعمه رب العالمين ولا غريبة تلبث الا لوهية والمصوبية بشيء من الخلقين ولا غريبة تجدد ولاية امير المؤمنين
عليه السلام ولا مدعية باليس لها ولا منكورة لما لها اولا فانظر من جهة الله ولا امنه لكر الله بكاد زينة بها يصفى ولو
لم تمسكه نادى بكاد قابلية ما تظهر في الكون والتحقق لشدة تأملها الموجود فرجها من قوادة الفؤاد باطنها
زينة ما قبل الاجساد وبكاد زينة ما اصفى في نفسه وانكاس نور الزجاجة على بعون انكاسها في المشكوة بغير شبهة
ويظهر غيرة ولو لم تستلزم بفعل عنهما ذلك لقوة تضوي واعتدال هو وحسنيتها وانكاس النفس الامارة والموافقة
التي كانت فيه صلى الله عليه وآله لم يخلو لفظ وجوده ان تفي ظلمتها لفرجها من المبدأ لفتة ظلمتها لافها هي راس نقطة مخروط
الظلمة القدسية للعقل فتكون بذاتها مطبقة وان لم يستول عليها بنور العقل انكاد ارض الميت وارض الحى والحق
مفر من اعصان الحكمة منشاء هي اكل التوحيد وارض الامكان التي هي في تحت محمد صلى الله عليه وآله والاهل بيت عليه السلام
ان تنبت بتلك الانبياء والمباركات والاعضا الباسقات ولو لم يقع عليها ماء الوجود من بحاب المشية المنزلة
او نكاد لما هي ان تنوعد لغرب رتبتهما من المبدأ لان راس مخروطها مساوق لقاعدة الوجود بالمشية الى الاجساد
والاختراع قبل ان توجد بتبعية الوجود نور على نور يعني ان المشكوة المستنيرة بنور الزجاجة المنيرة بذاتها المستنيرة
بالمصباح المنير نور على نور وان صدر من محمد صلى الله عليه وآله اوصد على عبد الله والا انتم عليه السلام والمومنون المستنير
بنور القلب المنير بذاته المستنير بنور العقل والروح والعلم نور على نور اذ ان الامثال والادلة التوحيدي بنور الحكمة العقل
او العلم المستنيرة في القرآن المستنيرة بحكم ظاهرها وظاهر باطنها وباطن باطنها وباطن باطنها وباطن باطنها وباطن باطنها
نور اوان مشكوة ابراهيم عليه السلام وزجاجة اسماعيل ومصباح محمد نور على نور اوان مشكوة عبد المطلب وزجاجة
عبد الله ومصباح محمد صلى الله عليه وآله نور على نور وهو المؤمن المستنير في الله ان اعطى شكر وان باقى صبرا حكم
عدل وان قال صدق وان وعد وفي وان ظلم عني وان نظر اعتبر وان سمعت فكر وان تكلم ذكر فهو حق بين الاموال كلامه
نور وصمته نور وعلم نور ونظر نور ومدخل نور ومخرج نور ومصير الانور فهو نور على نور وحسنه نور ونكره
نور وخياله نور وعلم نور وقلبه نور وفؤاده نور وحده الله لنوره من يشاء يهدي الله لغيره ومعرفة معانيه
واجابه ورسوله والانبيا وشيوخهم من يشاء يهدي الله له بنو داهمان من يشاء والذين والايمان والمعرفة قد

وقف

يجمع بعضهم مع بعض قد يفتقر في كل شيء وكل شيء من جملة هذه الله لأجابه من ربنا أو الله تعالى
والإسلام والمعرفة نفس المستلزمة لمعرفة ربه أو هداية قال تعالى أولئك الذين هدانا الله فهم هم المقيمين
المعرفة القرآن والأهدى لهذا الهدى والبصيرة في الدين والمعرفة الأشياء كما هي المعرفة الوجود المستلزمة لمعرفة
المعجود والمعرفة تفوق اليقين والمعرفة التقفية في الدين والأحكام الشرعية والعلوم والعمل والتفكير بالتأويل
المستلزم للحجة الموجبة للعلم بالله والقيام بأمر الله وبضرب الله الأمثال للناس بخلقهم أنفسهم وخلق الأشياء
كانزال المظهر مثلاً للذات واللبث وكما الأيات والآيات على الأبواب الدالة على التوحيد والتأويل
الأنفس والآفاق وضرب الله الأمثال للخلق على أنفسهم وبآياتها الدالة على توحده ونبوة محمد صلى الله عليه وآله
الأنبياء وهما والآيات على أنفسهم قال تعالى وكأين من آية في السموات والأرض يمتثلون عليها وهم عنها معرضون وقال
سبحهم يا ابتداء الآفاق كما ضرب هذا النور نور محمد صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام بالمشكاة والزجاجة
والزيت والسراج وفي أنفسهم حتى يمتثل لهم الحق وقال تعالى وانفسكم اخلا تبصرون وغير ذلك والأمثال
جمع مثل محمداً كسبب استباده وجمع مثل كسبهم وسكون الثأويل والحال فالأول تشبيه لصفة المورث بإيجاد
الأثر والثاني تمثيل لصفة المورث بإيجاد الأثر والثاني تمثيل لصفة المورث بصفة الأثر وبضرب الله الأمثال
للحق لأن الحق بالمثل والباطل بالجدال والله بكل شيء عليم بما يوافق الطباع المتباينة والأذواق المختلفة في تعبيرهم
ودعائهم للمعجزات بالمثل والأمثال والحكمة والجدال والأشواق والأهوال والأفعال والأقوال والعلوم والأعمال
وذلك لطف بالمكشوفين ليدعواهم بالحق هي الحسن فامنه ليعلمهم ليعلم من هلك عن بينة ويحيى من عمن بينة
وعن الباقى عليهم السلام ان قوله كمشكاة فيها مصباح وهو نور العلم ضد النبي صلى الله عليه وآله والزجاجة ضد
علي عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وآله علم الله عليه السلام نصا صده يكاد زينة بضيء ولولم تسئل بكاد العالم من آل محمد صلى الله
عليه وآله يكمل بالعالم قبل ان يسان نور على نور مام مؤيد بنور العلم والحكمة في انضمام عليه السلام من آل محمد صلى الله
عليه وآله وذلك من لدن ادم الوقت قيام الساعة هم خلفاء الله في ارضه ونحى على خلقه لا فخلو الارض في كل
من واحد منهم وعن ابيهم عليهم السلام مامعناه مثل نوره هو محمد صلى الله عليه وآله كمشكاة هو صدر على عليه السلام
فيها مصباح نور العلم من محمد صلى الله عليه وآله في صدر على عليه السلام المصباح في زجاجة هو الحسن بن علي عليه السلام
الزجاجة هو الحسين بن علي عليه السلام كالحق كوكب دري فاطمة عليها السلام نوره اهل السماء كانه نور النجوم لاهل الارض
بونه من شجرة على آل الحسين بن علي بن محمد بن علي الباقى عليهم السلام زينة جعفر بن محمد عليه السلام لا شرفية
موسى بن جعفر عليه السلام ولا غيبة علي بن موسى عليه السلام بكاد زينة بضيء محمد بن علي الجواد عليه السلام وقولهم
علي بن محمد الهادي عليه السلام نور على نور الحسن بن علي كمشكاة لهدى الله نوره من ابتداء القائم المهدي
عليه السلام وروى حاديث كثيرة بتفسير هذه الآية الشريفة بالائمة عليهم السلام بغير هذه الرواية وبغير ترتيبها وهذا
الاختلاف مع اتفاق معانيها فيهم عليهم السلام وهذا لأنه اشرف الالهي في كتابه لا في الآيات في بيان هذه الآية
الشريفة والجدل شديد العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين قال وبين حقيقة الفرق بين الشيعة والوفاة
اقول الشيعة في ظاهر اللغة هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة بشر سواء كان له شريعة كالرسول صلى الله عليه
والرسل او الرسل صلوات الله عليهم ام لا كجبري عليه السلام ورساؤا الانبياء وهو مشتق من انباء الخبر عن الله تعالى
او من بناء بغيره لا يرفع ولا ترفع على غيره وديما في بين الشيعة والرسول بالانبياء من ليس له شريعة والرسول
له شريعة وبقا انبياء يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك الذي يوحى اليه في الانبياء والرسول يرى في المنام
ويسمع ويباين والرسول قد يكون من غير البشر بخلاف النبي وروى ان الانبياء مائة الف وعشرة الف في اعمارهم
نبى واربعه وعشرين الف في اختلاف الروايات من المرسلون منهم ثمانمائة وثلاثة عشر رسولا كهدى اصحابه
وكعدة اصحاب القائم عليه السلام واما الولاية فيفتح الواو وهي التوقيفية قال الله تعالى هذا لك لولاية الله وقد نكر الواو
وبالكنزة فتح ولاية السلطان والملك وقد فتح الواو فالولي هو المتولى للأمر وقد يبرها والولاية لها في النبوة فلهذا
وساكن من ايام الملك في ولاية النبي في حق سلطنة الملك وملكه وقد يبرها والنظر في هذا الباب كما كان جملنا

وقد

قال

وقد

قال

اقول

قال

اقول

لا للملك ذهنية الرعية لزم ان تكون له ولاية ليتصرف في تبليغ الرسالة وتقوم الرعية على حسب ما الملك
فكانت الولاية لازمة للنسبة ولا عكس كل شيء ولا عكس في الاصل في ذلك ان الظاهر ان ثبت دل على وجود
الباطن والباطن لا يدل على وجود الظاهر فالولاية روح النبوة ونفسها قال صلى الله عليه واله عليه وسلم
مضى بمنزلة الروح من الجسد وقال صلى الله عليه واله انت نفسي التي تجبني قال وما ادرى ان الولاية باطن النبوة
وما حقيقة معناها اقول قد تقدم في المسئلة التي قبل هذه جواب هذه المسئلة فراجع فان النبوة الوعده والقدر
او الاختيار عن طلب الغير ولا يكون حتى يستلظ ويطلع على وضع الاشياء من الشك كيف مواضعها ولا يكون
ذلك حتى يتولى من قبل الامر على المكلفين ليتصرف كما امر وهو الولاية فكانت الولاية باطن النبوة فانهم قال وما
معنى هذا ان الله داخل في الاشياء لا كدخول شيء في شيء وخارج عنها لا كخروج شيء عن شيء اقول اعلم ان
الامر داخل في الاشياء وخارج عنها بالحوال واحد فهو ليس داخل فيها ولا خارج عنها فاما ما دفعه وهذا الاشك فبما ان
داخل فلا بد ان يكون اخل بالحوال من غير ان يكون محصورا والمحصور حادث لا اختيارا له في المكان والجهة فانه يبق
هو في كل شيء اكل هذا الشيء ولو لم يكن خارجا لاشتملت عليه ولزم له الجواند والحوال في حادثة لا اختيارا له لحواله ولا لم يحو
فصل هذا كان داخل خارجا دفعة وهو معنى ليس خارج ولا داخل دفعة ويلزم من ذلك ان يخرج من غير ان يكون
دخوله بلا صفة والعكس في المثل محصور في ما قبل والملاصق مشابه بلا صفة وقوله داخل لا كدخول شيء في شيء
فيه لكان احداهما ان دخوله لو كان كدخول شيء لزم له الحولية والملاصقة ويلزم من ذلك الاجتماع والافتراق ومن كان
كل كان مشاهدا واحدا قلنا وانما بينهما ان شيء فاذا قلنا داخل فيها فلو كان ان شيئان متساويين اذ في ذلك من المحقق
فيجب ان يكون المراد من شئيتته غير ما يراد من معنى الشئيتية المفهوم من ان الشئيتية التي هي حقيقة الشئيتية لا بد
معناها من شئيتية غير ان هذه مشتقة من شئ او شئيتية شئ لانه شئ او صلا عن المنبئة الشئيتية حقيقة الشئيتية
بلا في ذلك وخلافه فلا مثل له ولا اصل ولا ند واما الشئ في الشئ فهو اخر وجا من مرحلة واحدة فالشئ
في الشئ يلزم للملاصقة والافتراق ولو معنى وخروج شيء من شيء يلزم للمفارقة والجهة والمحصور كانت شئيتية
ليست كشئيتية الاشياء كان دخوله فيها لا كدخول شيء في شيء بل دخوله عن خروج شيء من شيء بلا مفارقة ولا بل
صفة ودخوله بلا ملاصقة حلول ومشاهدة بل بلا صفة فتبينت ما طاعت فافهم قال وما معنى بان يعبر عنه ويلبثا
واخر في المناجات للسميعة اقول معنى كون الله غيبا رغبة ولذة متناهية ومشاهدة اني ارجو ان هذا العادة
غيب مقبل على الله في الوجود غيبا ولا لذة اعظم منه ما هو الاشارة بقوله تعالى في الدنيا القدر سوي حق الخصص من
المؤمنين قال تعالى فاذا قلنا هذا اهل الجنة بما اكلهم ومشاهد في الدنيا بما اكلهم وبكل شيء باق السؤال مع ملاحظة هذا
بسم الكلام ظاهر في تمام المسائل الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين اما بعد فيقول السيد المسكين احمد بن زين الدين الكاشغري ان
حضرة الجناب العالي الشان الوشيق له وكان السلطنة في سلطنة العقول والهم في سلطنة الملك والسلطان في سلطنة الزمان
وغر ملوك الريات والسلطان في حجر التوا اذا استبان حرم المؤمنين ببسطا كانت او مد كل قامة في قاتن خل الله على عباده
المؤمنين بالامان وحسن المنيع البيان الحاطة لوجه هذا الذين على سبيل ما اهل الايمان وعانظ الاسلام والاعمال
المحفوظ بعين الملك اللداني من غير كل جبار وشيطان من ردة الا ان الجارات السلطان ابن السلطان ابن السلطان لظان
ابن الحاقان ابن الحاقان السلطان في حبل الممدود بالتميم من يد الرحمن ادام الله دولته ودخل سلطنته وحقق في
والتي في قلوب العباد عجت ودفع على ملوك الارض ثبت الله فيكم واهب لكم الحكمة فيكم الفطنة وحكمة السلطنة فيكم
ومن فضلك في هذه الدنيا طول ابقاء ومكنة في ارضك كما يشاء واجعل عندك حسن اللقاء وتوجه بنال النعم من
قولك لقاها في الدار الباقية جعل عاقبة امره في نعم جنة الدنيا ونعيم جنة الآخرة فان ذلك عليك
سهل يسير وانت على كل شيء قدير وبالاجابة جدير امين رب العالمين قد القى الداعي الفقير الفقير بالحق والقصور والفقير
مسائل عظيمة تشمل على فرع كثيرة ومطالع فيقفة مشيرة فيهم لذل للجناب المحترم من قد انظر واستقامت الفكر
وقوة المعبر وتدل مرجع ونظر على صحة الشان الذي اشتهر كلام الملوك ملوك الكلام هذا العبد الذي اذ لك الجبر طلب

حوسد الله من الداع له بحسن الهداية والتوفيق الى سواء الطريق والسلامة من التعوق بياها على جهة التحقيق وشرا
 على طوار النعم والتدقيق فتمت عليه سائر الامتنان على سبيل الاستعجال مع ما في القلب من دواعي الشغل والاشتغال
 شغل بمعاونة الحال والارتحال بما يضيّق بالحال سائلاً من الله المبدء في الأقوال والأفعال ان يسمع الدعاء لطيف
 لما يشاء قال ادام الله دولته وخلد سلطنته اذا فارقت الانسان هذه الدار وقد كان من المؤمنين الاخبار المحفوظة
 بالجنة كاذل عليه ظواهر الاخبار ينتم فيهما انما الذي يطوق الجنة هل هو صورة الروح وحدها ام هي مع مثاليها ام مع
 جسمه ايضا فان كانت الروح وحدها كانت ارواحها معنوية كذا التصور وهذه الذة ناقصة ومثل ذلك لا يكون فيه
 ترغيب للمؤمنين وان كانت مع المثالي فكذلك لان المثالي صورة برزخية لا تقوّم الا بغيرها وتقوّمها بغيرها
 حال لا تتأخر رتبة الارواح فاذا لم تكن في جسم تغذي الروح زيادة احسن وان كان ذلك مع الجسم ثم النعم حسن
 به ترغيب المكلفين لكن المعرفة انما لا تستقيم في صورها هينة لان ينفع في الصور فينبعث من في القصور ثم لا تتم
 هل هو مشابه لثمن الدنيا ام طوارخر وهل فيها كمال ام لا وهل تناسخ اهل الجنة كتناسخ اهل الدنيا ام لا اقول ان المؤمن
 اذا حضره الموت حضره محمد وعلي والائمة عليهم السلام وملك الموت وجبرئيل فيقول لجبرئيل يا محمد ان هذا من محبيكم فارفق
 به فيقول محمد صلى الله عليه وآله يا علي ان هذا من محبيك فارفق به فيقول علي يا ابي طالب ان هذا من محبيك فارفق به
 فيقول ملك الموت اني لا شفق عليه من الالم الشقيقة ثم تاتي المؤمن من الجنة يقال لها المنية ونسب الدنيا واهله
 واهله ثم تاتي رجب من الجنة اخرى يقال لها السخية تخبره ببذل روحه وتسوقه الى لقاء الله ثم يكشف له ملك الموت
 عن جسمه فيقول له ملك الموت هذا نصيبك في الجنة فيصعد روحه واهله به فيقع عدد من دخل القصر فيقول له ملك
 الموت هؤلاء اولياؤك في ظل قصرك الخبز ان نقلوا اليهم فيقول محمد بن علي بذلك فيظهر له ملك الموت بصورة جميلة لا يراه
 مثلهما فيواه المؤمن فتخرج ابنة روحه تعشقا كاجناب المحل يدلفنا طيسر ودر على اهل العصمة عليهم السلام ان يرح
 المؤمن حال فيصير ملك الموت لها خمر ساجدة تحت العرش الله تعالى ثم باذن لها فتاتي الى الجسد فتعزّه عند التعجيل
 والتكفين والدفن في قبره عليه فاذا نقل الى قبره سارت امام حاملية في ذواته وترفع على المنارة ومعه لها
 خمر ساجدة لها حال قبض ملك الموت لها الخمر بنفسها ولا تشع ونظيره ان الانسان حال الدخول في النوم لا تحس
 ولا تشع في حال الخروج منه كذلك فكذلك الانسان حال الموت وحال البعث قال صلى الله عليه وآله انما كانتا متوحدتين
 وكانا متقبضتين متوحدتين فاذا وضع في قبره وشرح عليه اللبن والطين اناه رومان فتاتي القبور فيقعده وتردّه
 فيه الى صدره فيقول له اكتب اعمالك فيقول ليس عندك قسطا فيقول خذ قطعة من كفناك فيقول ليس عندك بقدر
 فيقول رقيقك فيقول ما عندك قلم فيقول اصبعك فيقول ما عندك على فيقول انا اذكرك بما فعلت كذا وفعلت
 كذا في اليوم الفلاني والساعة الفلانية فلا يترك صغيرة ولا كبيرة الا احصيه ما لم يترك ذلك الكتاب يضعه في عنقه فيكون عليه كحل احد وان كان مؤمناً
 ليس به لانه ملوئاً مستناراً وذلك قوله تعالى وكل انسان الزمان طائر في عنقه ويخرج له يوم القيمة كما با بقاءه مستناراً فاذا
 فرغ رومان فتاتي القبور والى منكر ونكير وهما العبدان الاسودان الازرقان واسمهما في السماء السابعة ودار جملهما في
 السابعة بطنان في شعورهما يطمان الا ارض خطا بيد كل واحد من ربه من ارفان كان الميت مؤمناً حضر عنده على ابن ابي
 طالب عليه السلام ويا لانه عن جميع ما اريد منه وعلى يلقنه فيقول ان لم نه نومة العريس نومة كمال فيها واعلم ان العبد
 منكر ونكير ابائنا الميت بهذه الصورة الهايلة فان كان مؤمناً كانت ودعته ونهما اخواته وكفارة لجميع ذنوبه وان
 كان منافقاً كان ذلك اول عذاب فاذا فرغ من الحساب الحقت روحه بالجنة الجنة الدنيا فاذا اتم اجتمع الارواح فيقولون
 لبعضهم بعضاً دعوه فبشرج فانه خرج من هول فاذا استراح سألوه عن اهل الدنيا ما حال فلان وما حال فلانة فقال
 قد خرج من الدنيا فيقولون هو هو هو لا نعلم له ابره وان قال تركته في الدنيا ترجوه فاذا كان يوم الجمعة ويوم العيد عند
 طلوع الفجر اتيهم الملائكة لكل واحد بناقة من فوق الجنة وعليها قنطرة من بصرها هاهنا وباطنها وباطنها من بصرها هاهنا
 فيصيح بهم جبرئيل عليه السلام فيطيرون في الهواء ما بين الارض والسماء حتى ياتوا الجنة الاشراف عند قبر اهل المؤمنين عليهما
 فيقولون هناك الازدال وعند الازدال يستاذنون جبرئيل عليه السلام في زيارة اهلهم ومواضع حفرهم معهم ملائكة

ج

ز

وقف

ينزلون عنهم من اهلهم واولادهم ولا يذكرون حق لا يرد الا ما يحبون ويبقون الا ان يصير ظل كل شيء مثلاً ثم يصححهم
 جبريل فيكون مطاياهم فيطرون الارضات الجنان يتنعون فيها ومنهم من رأت وادى السلام وينزويهم واهله
 كل يوم لقوة بانه ومنهم من لا يردهم الا في الاعيان ذلك على حسب ايمانهم من القوة والضعف وذلك يقول رنح
 الامم كتاب وامن على صلواتك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب
 ان كان وعد الله امثالا يستحقون فيها الغوا الا سلاما ولهم فيهما بكرة وعشيا وهذه الجنة الدنيا عند مكر
 الشمس وهذا قال بكرة وعشيا لان جنات الاخرة ليس فيها عشي ولا عذبة ولا بكرة وانما هي نور موجود وظل يمدد
 ولا يزالون كذلك يقولون ربنا عجل قيام الساعة لما ظهروا لهم ما اعد لهم من النعيم المقيم ولا يزالون كذلك الى رجعة
 محمد صلى الله عليه وآله فيكون معهم لانهم محضوا الايمان محضاً ومعناه انهم محضوا الايمان محضاً اتهم عرفوا الحق
 عليهما بالمعزة النورية وافرأ جميع فضائله عليهما ومعنى معرفة النورية انهم يعرفون ان الله الصراط المستقيم
 وسبيل الله ورحمته وعينه الناطقة واذنه الواعية فيعلمون ان ما عارفا بذلك ممثلاً لا اله الا الله
 انتموت شهيداً وان مات من مرض فلا مشقة وهو ما روى عن الباقر عليه السلام ان ما من مؤمن يومئذ بل في
 نقاد لكن سلمت في سبيل الله او تم لمغفرة من الله ودمعة خيرة ما يجعون ولهم ثم وقيل ان الله يحشرون في الجنة
 وقيل انهم مات قتل من قتل بعث حتى يموت وقد سئل عن ما يلها فقال ما معناه ان سبيل الله هو على عليهما
 والقتل في سبيل الله هو القتل في سبيل عليهما واصحاب الثمان وهم المنافقون على العكس من كل ما سمعت انك
 الموت يتصور للمنافق بالخوف صورة تكون بعد ان يحضره محمد واهل بيته صلى الله عليه وآله عليهم فيه صوت ملك
 الموت بان هذا عدو فانشد عليه فيظهر له ملك الموت باسمه صورة فاداره انما نبت بعد اليه كخزاف
 القريض في الاسد من ملحة الخوف وبعد الحساة يضربهم منكرو فكيف يجرى به من مديد قد هبت في النار سبعين سنة
 ثلاث مرات كل مرة بتطايير جده كالحباء فيعيد الله ثم يضربه ثانية وثالثة وتلقى بعد بنار الدنيا على طلع
 الشمس بعد بون عند طلوعها وعند غرب الشمس تاتي بهم ملائكة العذاب ليحبسهم بسلام من نار العذاب
 برهوت في حضرة موت من البر بعد بون وهذا راي في الطيف لبعض المنافقين ورتبهم انهم في عيون
 بعد فيه وكن سمعت ذلك الاسم ولا اعلم موضعه فكنت في البقعة فاعاد مع جماعة ومعادهم كبر العز
 فذكر شخص متاعبون بقر فقال الرجل هل تعرفون عيون بقر فلما لا تعرف ذلك فقال هو طاف في ناحية الشاؤك كذا
 منه من بعيد وهو شخص لا يمكن ان يظن اليه وله دوى ودخان يصعد منه فلا شك انهم اودع جحهم وان لكل
 منها مكاناً وانشأ عندنا ذلك مشهوراً فاما ما اغضبوا على شجر قد لا نعلم قول في سقر عيون بقر كذا
 تعرف ذلك الامر هذا الطيف انه يعذب فيه ذلك المنافق لعنه الله ومن هذا الرجل الذي وصفه ابتداء مني
 مدله القرآن الحانية على صدقه وكان ذلك الطيف في زمان المكاشفات والمبشرات التي تروى ولا يزالون
 يقولون ربنا عجل قيام الساعة لما ظهروا لهم ما اعد لهم في اهل العذاب الايم ولا يزالون كذلك الى رجعة
 الله عليهما فيرجعون معهم لانهم محضوا الكفر محضاً هذه صورة الموت وما بعد الموت قبل القيمة على سبيل التعا
 لينة عليه السلام بالهداية الى السبيل السداد فاقول قوله ادام سلطنته ورفع على جميع الملوك وتبته في الخلق
 بالجنة الى الاعمال التي يلحق بالجنة الجنة الدنيا هو الذي يقبض الملك وهو الانسان الحي في اصل وجوده مركب
 من خمسة اشياء عقل ونفس وطبيعة وعادة ومثال فالعقل في النفس النفس باقية في الطبيعة والكل في المادة والاشياء
 حافيا اذا تعلق بها المثال فيخلق الجسم الاصل وهو الغائب في العنصر في المركب من العناصر كاربعة النار والهواء
 والماء والتراب وهذا العنصر هو الذي يجمع في الارض فيظهر فيه ما هو بنوع من لطائف الاعدية واما
 قلت فيظهر في الارض ثلاث باطن يخلق هو الجسد الثاني وهو من عناصره هو عليا الاربعة وهي شرف من
 الدنيا سبعين مرة وهذا هو الذي يتنعم لان المؤمن بعد الحساب في قبره بخدمة خدام في الجنة التي في العرش
 عليه منها الروح والريحان وهو قوله تعالى فان كان من المقربين فرح ورجان وجنة تبغ والذى يتنعم بها الروح
 هو الجسد الثالث الذي هو العنصر في هو عليا وهو في الجسد الاول القاهر الذي هو من العناصر المعروفة

وأما الله يخرج مع الروح فهو الجسم الحقيقي المركب من الحيوى والمثال وهو الحامل للطبيعة المجردة والنفس والعقل
الإنسان الحقيقي وهذا الجسم من جنس جسم كل ورتبته في رتبة محال الجاهات وقوة لذته في الأكل والشرب
والملبس والكلام بعدد قوة لذته الجسد العنصر سبعين مرة وهذا الجسم الحقيقي لا يتأثر بالروح ولا يتأثر
بها إلا بغير التفتين فالتأثير لا يقع إلا في الصور نفع الصعق وهو نفع الجذب النجذب كل شئ إلى نفسه ما يشاء
وليسست مخازن فآلة دخولها تلقى في الحزن الأول مثالها وفي الثاني هيولاها وفي الثالث طبيعتها وفي الرابع
التنفس في الحياة من الروح وفي السادس العقل فإذا تفككت بطلت وبطلت فعلها فهي ليست بفاعلة إلا بغيره
ولا ممازجة لأن لمازجة إنما هي في النفس النباتية والحيوانية أما النباتية فلا لها من نار وهواء وماء وتراب فإذا
فارت عادت إلى ما من بدت عود ممازجة لا عود مجاوزه فتعود إلى أجزاء النباتية إلى النار ومازجة لها
للأهواء والمائبة إلى الماء والترابية إلى التراب وكل واحد ممازج ما من أخذ وكذلك النفس الحيوانية فالتأثير
أخذت من حركات الأفلاك فإذا فارت عادت إلى ما من بدت عود ممازجة لا عود مجاوزه لأنها آتية الفيت
من قوى الأفلاك بفقد حركاتها تعلقت بالطباع التي في الدم الأصفر تعلق بباطن الدم الأصفر في العلة
التي في مجايف القلب والدم في البدن تقوم بالعلقة والبدن تفتح بالدم ومعنى تعلقها بالطباع والطباع
البسائط إنما تعلق على هذا الترتيب حرارة وبسوسة وبرودة ورطوبة وكانت معدلة في الوزن الطبيعي
بان تكون الأربعة خمسة أجزاء لأن البرودة جران حصل منها نار معتدل ففكرت عليه الأفلاك فاعتدل في خمسة
فناسبها فكتب من خواص قوة الحيوة بواسطة حركاتها واشتد كواكبها فذلك النجذب المعتدل نضج بمنزلة الأجزاء
الداخلية من الأجزاء الدهنية في السراج إذا فارت في الاحتراق الدخان والروح الحيوانية بمنزلة استنارة ذلك
الأجزاء الدخانية عن النار فكذلك استنارة فاعلم من الكثافة المنفعل بالفتوة عن النار كذلك ذلك النجذب
المعتدل نضج بالفعل بالحركة والحيوة الحيوانية عن نفوس الأفلاك من طبائعها السارية بواسطة حركاتها واشتد
كواكبها فإذا فارت عادت إلى ما من بدت عود ممازجة لا عود مجاوزه لأنها في الحقيقة تعلقت من طبائعها التي
هي صفات نفوسها من المفارقة يرجع كل إلى أصله من مجاميع كالفطرة في الماء فافهم وهاتان النفس بعد الموت
تلقاها بأصلها هذا حكم ظاهرها وأما حكم باطن النباتية فأنها تنفتح في القبر وهي عناصرها وقلوبها وباطن الروح
والروحان من الجنة وأما باطن الروح الحيواني فأنها من طبائع نفوس الأفلاك هو قلوبها وهي تلحق بالجنة الجنة الدنيا
كأمر والحاصل أن الروح لا تنفك عن الجسم إلا على الآيتين التفتين نفع الصعق ونفع البعث فحسب قولهم ١٢٣
تأثيره ونسره الروح وحدها مع المثال أم مع الجسم وهوان الذي يحضه الجسد لأن الروح مع الجسم أصل لأن
الروح فيها العقل وهي في الطبيعة والجسم هو الحيوى والمثال وهذا كان لحاسه ولذته أقوه من الدنيا سبعين مرة
لأن لذته حسية معنوية وعلى هذا الجسم به ترغيب المكلفين وأما الله سبحانه في القبر فهو الجسد الثاني الذي هو من عناصر
هو قلوبها وأما الله من هذا العناصر فأنه يتنفتح في ذلك أمثلة كثيرة نذكر بعضها منها مثاله الزجاج فأنه من النجذب
والفطر وهما كيثان بمنزلة الجسد العنصرى المعروف عند الهوام فلو أذيب ذهب منه لكان له قوة وكان هو بنفسه حليما
شقا فإلى يرى ظاهره من الجند وباطنه من الظاهر وهو نظير الجسد الثاني الذي يبقى في القبر يدخل عليه صلب الجنة تسرح وريحان
والكثافة نظير الجسد العنصرى انظر كيف خرج من القبر والقلى الكثيفين جسلا شقا فإلى طباطا وهو ذلك القصر وهو غيره
وهذا الزجاج إذا أذيب والحق عليه ماء يجمع الجسم في الطبع كان بلوذا كما لو ألقي عليه دواء الحمامة الذي هو كبريتا
فيكون بلوذا يخرج في الشمس لا يخرج إلا شفاة التي تقع عليه من الشمس وهذا من الزجاج بل هو غيره بل هو هو دائما
بشيء ففهم حتى كان أعلى رتبة من الأول وهذا نظير الجسم الذي يخرج مع الروح ويدخل الجنة المغرب جنة الدنيا وهو الذي
إذا أذيب ألحق عليه كبريتا كبريتا أخرى كان الماسا هو بلوذا بل هو غيره بل هو هو وذلك كان حقا كيثان
فلما أذيب كان زجاجا شقا فإلى أذيب والحق عليه ماء كبريتا كبريتا أخرى كان الماسا هو بلوذا بل هو غيره بل هو هو دائما
فأما كان الماسا إذا وضع على السندان وضرب بالمطرقة عام في مساولم ينكسر إذا ضرب بالأسرب هو الرصاص
المنكسر كما ما مثله مكعبه وكل مكعب في كسر بالأسرب ينكسر مثله مكعبه وهذا علامة صحتها كونه الماسا وكونه الماسا

وقف

لأنه

دليل على انه كان غائباً عن الحقيقة الصخرة لا قد تركت من الاصلين المعروفين وهما الروح والكبريت على ما في الخبر
وهذا الامس المتخلص من الثبوت المتخلص من الرجاء المتخلص من النقص نظير جسم المؤمنين من جنس الآخرة ومثاله
ايضا القلي مثل اذ غابته من الجسد العنصر الاول المعروف في الدنيا واذا التقى عليه لا كبير لا يبيض كالفن
صافيه كان بمنزلة الجسد الثاني الذي يجمع في القبر ويدخل عليه من جنس الدنيا الروح والريحان واذا التقى عليه لا كبير
الآخر كان ذهباً خالصاً وكان بمنزلة الجسم الذي يخرج من الجسد مع الروح الذي يلقى بعد الموت بمجدة الدنيا يتبعها اذا
التقى عليه لا كبير الاخر مرة ثانية كان كبيراً وكان بمنزلة الجسم الذي يدخل جنة الآخرة وكونه كبيراً علامة ودليل على انه
كان غائباً في حقيقة القلي لا قد تركت من الاصلين المعروفين وهذا لا كبير المتخلص من الفضلة المتخلص من القلي
نظير جسم الآخرة ولذلك مثال كثيرة يعرفها اهل البصيرة وقوله عليه السلام انه شانه وشدة اركانه ثم لا تنعم هل هو
مشابه لشمس الدنيا ام طولها وجوابه ان نعيم جنة الدنيا مشابه لنعيم الدنيا بمعنى ان جميع ما في الدنيا من النعم والكرامات
والملايس والسلطنة والعزة مشابه لما في جنة الدنيا لان تلك هي الاصل وانما هذه مثال وذكره الله في القرآن
وكن لك ما في جنة الدنيا مثال وذكره لجنه الآخرة في ذلك الاشارة بقوله تعالى كل رزقوا منها مما عرّفتموه رزقاً
فالوا هذا الذي قد قنا من قبل انوابه متشابهاً وقوله صلى الله عليه وآله الدنيا من ردة الآخرة فلا يكون شيء هناك
الاوله مثل ان يستدل بها عليه في الدنيا ولهذا سئل الخضر النضراني محمد بن علي الباقر عليه السلام عن اهل الجنة كيف يكونون
ولا يتعطلون فاجاب عليه فقال له فانظروا في هذه الدنيا فقال الجنين في بطن امه يتعذّب ولا يتعطل حتى انه
لما ثبت ان في الجنة اشجاراً تنبت بنساء معلقات بشعورهن خلق الله لذلك مثلاً وهو ما في جزائر الواق واقفان
هناك اشجاراً تحمل بنساء اجمل ما وجد في الدنيا ولقد نقل الموتخون ان بعض المسافرين الى تلك النواحي نقل هذه
الجزيرة وقطف منها نساء واقفها ووجد لذة في لم يجد هاهنا نساء اهل الدنيا وذكر انهم اذا ارادوا ان يمشوا على
بيدها ان قبل يقول في كلامها واق واق ولهذا سميت جزيرتهم جزائر الواق واق وقوله دام الله بقاءه واما
بتايبه من بصره وعطائه وهل فيها نكاح ام لا جوابه ان تلك الجنة تظهر بمنزلة الآخرة والدنيا مثال فكما يوجد
في الدنيا يوجد في جنة الدنيا وما يوجد في جنة الدنيا يوجد في جنة الآخرة فكما في الدنيا والآخرة نكاح ففي جنة الدنيا
نكاح لكن بعض العلماء سئل عن ذلك فقال الادلة خالصة من ذلك وتوقف في الجواب ولكن يقول ان الادلة صغرة
بذلك منها ما اشار اليه صلى الله عليه وآله بقوله صلى الله عليه وآله الدنيا من ردة الآخرة وقوله تعالى كل رزقوا منها
من ثم رزقوا فالوا هذا الذي قد قنا من قبل انوابه متشابهاً وكن لك من الادلة ان دم وحوا غلظة الجنة وسكانها
ونعيمها وكن لك رواية لفضل بن عمر الطويل في الرجعة قال في اخره بعد ان ذكر ان المؤمنين يكونون في نعيم بعد
قتل ابليس وجنده ولا يموتوا الرجل حتى يرى من نسل الف ولد ذكر قال عليه السلام وعند ذلك يظهر الجنان المدحمة
عند سجد الكوفة وما داء ذلك بما شاء الله والجنات المدحمة ان هي جنة الدنيا لا جنة الآخرة وقوله عليه السلام
عند سجد الكوفة يريد به الخفاف الاشراف لانه هو الذي يارى اليه الارواح من جنة الدنيا فالخفاف قطع من تلك الجنة
في الظاهر اما في الباطن فالجنة التي في المغرب التي ناوى اليها الارواح قطع من الخفاف الاشراف منظم للجنة في اخر
الرجعات في الجنة الاشراف وهي الجنات المدحمة اللتان ذكرنا في القرآن وفيه من خيرات حسنات
الارواح كذا بان حور مقصورات في الخيام فباي الاوريج كذا بان لم يطمئنه من انفس فليهم ولا جان الخ والاف
الجنات المدحمة من جنات الدنيا الاشارة بقوله تعالى ومن جات مقام ربهم جنات ينعمون في الآخرة ثم عطف
على الكلام فقال ومن وهما من اي دون جنة الآخرة اي لمن خاف مقام ربهم جنات مدحمة من جنات المدحمة
من وجنة الخلد اي من قبلهم ما فعله دون قبل باعتبار اقل باعتبار ان جنة الدنيا اقل من جنة الآخرة
في الرتبة والشرف وغير ذلك وهذا الخبر وان لم يذكره المفسرون الا ان اهل العصمة عليهم السلام ينهون عن ذلك
من كان حيا وهو من الخي المتعم وهو شبه نعيم جنة الدنيا في ظاهر جنة الآخرة واما الدنيا في ظاهرها والآخرة في
ذلك اشار سبحانه في كتاب العزيز قال في حكم الجنة ان قال ولهم رزقهم فيها بكرة وعذبتا يعني جنة الدنيا فقال
تعالى ان الجنة التي يورث من عبادنا من كان تقياً يعني في الآخرة فذل على ان جنة الدنيا هي التي يورث في الآخرة

و ثقف

لعدم الحجاب والجواب لندى عنهم عليهم السلام اذا اراد المؤمن الجماع نزل عليه مع المودبة نور يضيئها ويجري عنها
كل ناظر الا انفسها حتى يغرقوا وهذا ظاهر فمنها الله قد ورد ان اهل الجنة اخوان على سرر متقابلين لا ينظر احد
في خلف صاحبه وظاهر ذلك انه في جميع الاحوال فحين وقت الجماع والجواب اما في الظاهر فان المراد بذلك المقابلة للزينة
غير ان الجماع لا يكون ذلك مستغنى واقامه المياهن فلا يكون المؤمن في الجنة احوال تجمع بين افعال الروح وافعال الجسم فكما
انتك تأكل في الدنيا وقلبك متوجه الى شيء اخر غير الاكل وكذلك في الجماع فلهذا الحال لا تحصل لروحه ولجده معا في
هذه الحالتين لرفع روح المودبة ومع لغوا لا تلتذا شاة طهر لم بصورتها وهو مع المودبة بحقيقة كان على الله
والائمة عليهم السلام يفعلون يكونون في المكنة متعذرة لا يفقد احد منهم الا انهم في الجنة ومنها اذا كان المؤمن في ذلك
فكيف الجمع بين هذا وبين ما ورد في تفسير قوله تعالى واذا رايت نعيمها وملكا كبيرا فانه ورد ما معناه اني
المقربين يا اوتى القصر الى الله يحيطون بديستار دون عليه بان الرب يدعو للملازمة فيضربون حلقه باب
القصر فتطرق ويقول يا رب يا رب فبقول البوابين ان الله فيقول للملائكة نحن بامر الرب الاله فاستأذنوا فأتوا
فيقول فتواحي استاذن علي فيضرب حلقه الباب فتطرق ويقول يا رب يا رب فيقول البواب الاخر من الباب فيقول
له البواب الاول ان الملائكة المقربين بالباب يستأذنون على الله للملازمة فيقول لهم بقوا هذه ذاتي بينوا
لا الاخير فيقول ان الله مع زوجة المودبة تنفق الملائكة ما شاء الله حتى تفرغ فيأذن لهم فيدخلون عليه
من ابواب مخفية يدخلون عليه ويقولون له ان ربك يدعوك للملازمة الخ وهو قوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليهم بما صبرتم نعم عقلي الدار فاذا كان المؤمن كذلك فكيف يشغل عن الملازمة بالمودبة كما يكون
معهم وهو مع ما نلت لوشاء الجمع بين ذلك لوشاء المكنة وهو سهل عليه ولكن في ذلك اظهرا السلطنة والكبر
والملازمة ليعظم بان الملائكة المقربين يقولون عليه يا رب يا رب من جماع زوجة وذلك قوله تعالى واذا رايت
نعمها وملكا كبيرا فانه ورد ما معناه ان الملائكة تأتي الى الله كل جمعة يركب من نور ويقول للمؤمن يا رب
ان ربك يدعوك للملازمة فيركب ونظيره تلك الركائب حتى ياتي به فيعطيه ضعف ما عه ولا يزال كذلك على
يركب للملازمة ويعطى ضعف ما عند الله حتى انه يقول يا رب يا رب لا ما جعلت بالملائكة فيقول بلى بضاعتي ولا يزال كل جمعة
يركب ويعطى ضعف ما عطي من الرضى عنه فلا انقطاع لذلك ولا نهاية وهو الذي في الجنة من النعيم والرب هو الغنى
والوحي والرجاء والمراد المحمدا وعلى عليه الصلوة والسلام ويحوزان المراد بالرب هو المعجود سبحانه ومعنى زيارته
محمد والصلوة الله عليه وآله فاتهم فانه قد زاد الله ومن اطاعهم فقد اطاع الله ومن عصاهم فقد عصاه الله فالرب
هذا المعنى ويقال ربنا الذي ادى صاحب الدار فاذا كان في كل جمعة يركب للمؤمن للملازمة فكيف يكون مع المودبة مرة
واحدة اربع عشرة سنة والجواب ان المراد بالجمعة مقدار ما بين الجمعة الى الجمعة من سبع ايام بقدر
الاثني عشر من سنة الدنيا كاد علي لفرقت ووردت به الروايات عنهم عليهم السلام لان اليوم كالف سنة من سنة
الدنيا والساعة منه قد ثلاث وثمانين سنة وخمسة اشهر والحالة التي يكون فيها من المودبة خمسة يوم من ايام
الاخرة وهو قدر اربع عشرة سنة من سنة الدنيا فاستمر في الاخرة ثلثا اثم وستون الف سنة من سنة الدنيا والتمسك
ثلاثون الف سنة وهكذا وليس في الجنة ليل ولا نهار قال الله تعالى لا يردون فيها شمس ولا قمر ولا يهتدون فيها
وظل بمدد من مراتب اهل الجنة الذين في الحسن والجمال والجد والشباب بعكس الدنيا كل وقت على سبيل التدريج
سيلا وهكذا فاما مضى عليهم قدر اثني عشر الف الف سنة من سنة الدنيا يصعدون الى الاعراف ويمكثون فيه وقد اثنى
الاخرة ويمكثون فيه قدر اثني عشر الف الف سنة من سنة الدنيا يصعدون الى الاعراف ويمكثون فيه وقد اثنى
عشر الف الف سنة من سنة الدنيا يصعدون الى مقام الوضوء فلا يزالون فيه يدا ابدان بلا غاية ولا نهاية فانه
مشابها وحده واما ملكا وهو اعمى وكل مقام يصعد اليه كان اعلى من الاول كمثل الفرق بين عظيم الدنيا والآخر
يطوف عليهم والذين يخلدون باكواب وداريق وكاس من معين لا يصعدون عنهم ولا يزلونون وفاكهة ما يتخفرون
ولحم غير ما يشبهون وجود عين كاشان للؤلؤ المكنون جزاء ما كانوا يعملون لا يصعدون فيها العباد وانما انخلوا
سلاسلهم لانهما في الجنة يركبون قال الله ولله عتقته ما اتى به من الاموال المختلفة التي يتعاقب

قال

على الانسان فمرة يسر ولا يعلم سبب السرور وفرة ولا يعلم السبب وفرة يقبل على الطاعات فمرة
يقبل على المعاصي وقد يقف فلا سر ولا خزن ولا انقبال على طاعة ومعصية وايضا هذه الطاعة تقبل
عليها ان كانت من ذاته فاما في بعض الاحوال يقبل على المعصية وكذلك المعصية وان كانت من غيره فلا تقبل
لله طاعة ولا عقاب عليه على معصيته لانه ليس بمعصية اقول اما السبب فان الانسان يحصل السرور ولا
يعلم السبب ويحصل الحزن ولا يعلم السبب فقد اشارت الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام الى ذلك
منها انه قد مضى ما معناه ان الامام عليه السلام يدخل عليه السرور ولا يعلم سببه فاذن يقبل عليه
ذلك يدخل على كثير من شيعة في مشرق الارض ومغربها وبيان ذلك ان الشيعة تسمى الشيعة لانهم من شيع
ائمه عليهم السلام او من شايبتهم لم فعل الاول يكون الامام عليه السلام بمنزلة المنبر ولا يرب كل ما يدخل على المنبر
من صفاة ذلك كقوة تورده او عرض كصفاء الهواء فانه يزيد في نور الاشعة وكذلك ما يدخل عليه من غلبة
او كدودة فانه تدخل على الاشعة وكذلك ذلك اقلنا ان من المشايخ فان ما يدخل على المتبوع من الانبساط والار
يدخل على الشايخ ولا يرب فيه فاما قلنا على كثير من شيعة لان بعض شيعة قد لا يحسون بذلك والا فانه يدخل
على الكل الاستنارة وعدمها ثم لهذا وجهان احدهما دخول السرور على الامام عليه السلام من عمل المؤمنين الطاعات
من عمل المعصية هل ذلك بواسطة ام بلا واسطة اما رجوع اثر الطاعة والمعصية فلا يتحقق الا من العمل بالعدل
مع العمل ويرجع السرور الى الامام حينئذ قبل العمل اذ فعل العامل قبله واما بواسطة فتم من يكون ذلك بالواسطة
ومهم بغير الواسطة والواسطة كالانبياء عليهم السلام فانهم وساطة بين الامة والامام عليه السلام فانه ما هل وما
استبنا السرور والسرور من الامام ومبدأ استبنا الحزن والحزن من تحريك الامام لا الظاهر ان ذلك منه عليه السلام
السرور ومبدأ سببه ومبدأ من جهة عقل الامام عليه السلام واما الحزن وسببه تحريك الامام عليه السلام للعبث المعصية
ولو كانت ذلك عند اعداؤه فانهم ومنها انه من مؤمن في مشرق الارض او مغربها الاول من مؤمن يعمل
ويفعل الكفر حتى لا يتخبر من عمل الدنيا ما يتخبره اخوه لشدة المشاهدة بينهم وان كان احد هاهنا هل الحزن كان
وانا دخل على احد هاهنا فخرج او حزن دخل على الاخر وان كان بينهما بعد المشركين لان المؤمنين كالجسد الواحد اذا اتى
تألم من العضو الذي يقرب منه وتقتل مائدة تبه وهو ظاهر منها ان تروى عنهم عليهم السلام ان الانسان اذا تحرك
حسنة في وجهه نفس دخل عليه السرور وهو لا يعلم واذا وقع جماع في سيئاته وجهه نفس دخل عليه الحزن وهو
يعلم والسرور في ذلك الحسنة اذا شاهدتها النفس انبسطت لان الحسنة نور وجود وحياة فتوقد بذلك النفس
وتبسط وهو السرور وعمله جلدة البطن واذا شاهدتها لسيئاته نقصت لان السيئات ظلمة وعدم وضعف
ومما تضعف به تلك النفس وتضعف فاما القلب فان كان لما مضى سعي غاي وهو ضغط القلب لاجتماع النفس الحيوانية
في القلب عن الامر ان تصورته فيما مضى ان كان لما يستقبل سعيها وهو عصر القلب هو اضر من العلم لانه ربما انزل
قتل لشدة اجتماع النفس الحيوانية في القلب بقوة عن الامر المتصور فيما يستقبل واشفاقها من العلم والامر هاهنا
الحزن وذلك للمعصية واما وجه القربا على الطاعات في بعض الاحيان فاعلم ان الانسان خلق من وجود ومأهبة
والوجود قبل اجتماع الماهية صورة صورة ملك وهو ملك من الملكة العلوية والمأهبة قبل اجتماعها بالوجود
صورتهما صورة شيطان وهو شيطان من سكان سجين فزيت تلك الصورة العالي وصعدت تلك الصورة
التاخر واجتمع مظهرهما لما بينهما من حاجته كل واحد منهما الى الاخر في الظهور ولتساير كل واحد منهما بالآخر
في تناكر الجاهات والاعوار والشؤون مثلا اذا وقع الوجود عشر درجات انحطت الماهية عشرة درجات واما ما في الوجود
لاكل الحلال مالت الماهية لكل الحرام وكل شيء من يقابل خلقه منها فاما اجتماعه كان الانسان من هاهنا اي من المظهرين
والوجود هو السلطان الحاكم على الخيرات والعقل دنيوه والماهية هو السلطان الحاكم على الشرور والامر انما
دنيوه ومعنى كون الوجود سلطان الخيرات ان الخيرات من حسن واستمدادها من وجودها من وجودها من الماهية
سلطان الشرور كذلك هاهنا من بشر الماهية واستمدادها من وجودها من هاهنا كان الانسان من كبر الوجود
التي هو النور والماهية التي هي الظلمة كان الميل الى الطاعات والخيرات من جهة الوجود والميل الى المعاصي والشر

وكل تكملة ما انتهى الى ذلك
العبث المعصية
معدة راجعة الى خلق
من الطبيعة التي خلق بها
الامر

وقف

من جهة الماهية واصل هذا الوجود في الملاء الاعلا على صورة ملك من الملائكة واصل هذه الماهية في الملائكة
 صورة شيطان مع الشياطين فاذا عرض له الفعل طلب العقل سلطان من جهة الطاعة ومعه لا يترك تعنيه
 وطلبه لتقش سلطانها من جهة العصية ومعه ما شياطين تعنيه فان مال الوجود واصل مع العقل فوق على
 التقش وجد هاد غلب فعل العبد الطاعة وان مالت الماهية واصلها مع التقش فثبت على العقل وجد هاد غلب
 فعل العبد العصية ففرض اقبال العبد على الطاعة ان يحمله يستعين بالوجود الذي هو السلطان ويغلب التقش
 الامارة وكذلك معنى اقبال العبد على العصية ان نفسه الامارة تستعين بسلطانها وتغلب العقل وقد قلنا
 ان الانسان مركب في اصل خلقه من الوجود والماهية فاذا قلنا السبب في ميل الانسان الى الطاعة ان صورته
 التي مع الملائكة تعمل ذلك العمل وهي موجودة مع الملائكة وتلك الصورة هي اصل الوجود الذي في الانسان بل هو
 هو زيد به صفات الوجود اعان العقل وجوده على فعل الطاعة فغلبه عندنا والسبب في ميل الانسان
 الى العصية ان صورته التي مع الشياطين يعمل ذلك العمل وهي موجودة مع الشياطين وهي اصل الماهية التي في
 الانسان بل هي هو زيد به صفات الماهية اعان التقش وجودها على فعل العصية ومعنى ان العقل والكود
 لذلك العمل في عالم الاسرار هو اعان العقل في عالم الانوار على الطاعة وفعلها في عالم الملك ان الوجود اذا لم يعمل
 لم يقدر العقل على العمل لان اتصال العقل بالعقل انما تقوم به وعمل هو امداره بالانطاف الرتبة للعقل ان كل
 على حجب ومعنى قولنا ان الوجود اذا لم يعمل فقد تزل الملائكة لا تله انية له الا بالعمل وكذلك الماهية في مقامها
 فانهم فقد رددت في العبارة كثير الاجمال لانهم فان صعب عليك ذلك فاعلم ان ليس تقشر في التقم ولا تضعف
 في فهم التأمل ولكن لصعوبة هذا المطلب فحليك بالتأمل في الرد فيه حتى يفهم الله عليك وهو خير القاصدين هذه
 الاشارة كافية لما يطلب لا سيما على كل معنى الاحرف واحد وهو الله ربكم فان وهو سر الخلق وحقيقة الكون
 لا مخرج وقول ادم الله بقائه واسبح عليه عطاءه ان كان الاقبال على الطاعة من فاته فما بال يقبل في بعض الامور
 على العصية وان كان من غيره فلا ثواب له ولا عقاب عليه جوابه ان ذلك الاقبال والميل من فاته في الحايث لا فاته
 مركبة من وجود ميل الى الطاعة بطبعه وهو ما من ماهية ميل الى العصية بطبعها وهو ما فاته في الميل الى الطاعة
 العصية من فاته لا من غيره فالثواب له والعقاب عليه لا من مقتض قال ابي الله بمجته وادام سلطنته في اهل
 الجنة الترتيب باكثر من اربع سنوا لم ليس لهم الا الاربع كما هو حال اهل الدنيا اقول ان الاربع انما هو هذه الامة
 بالعقد الدائم ولهم ما يشاؤون بالمنقطع وملك اليمين ولا يمكن هذا التقدير في الامة الماضية لشدة الاعتناء من الله بهم لانهم
 خير الامة فانهم على الاستقامة والعدل ففرض عليهم القسمة بين الزوجات بالعقد الدائم صحتهم بربهم اليسر في ذلك
 بهم العصر فقل عدو ملحق ضيق العدل لا تكل ما زاد صعب العدل فيه وانما حصر في الاربع لم اعادة الكمال بما بقا لظالم الدنيا
 والصفات والذوات وذلك لان ادوار الوجود واكواره اربعة ولا تميز رتبة من رتبة الا في اربعة فحصر الزيادة فيها تلك
 المطابقة تميل لا تشاؤهم لم يشا الكمال وهذا قال تعالى فان خفتهم لا تعدوا وواحدة تعد الجود فيها في القسمة او ما ملكت
 ايانكم لعدم القسمة فيهم ولهم كل ما شاؤوا اما المنقطع لعدم اشتراط القسمة والعدل في ذلك لا يثبت مستحبات
 واما الامة الماضية فلم يكونوا اهلا لشدة الاعتناء بهم لعدم قابلية ذواتهم واما الانبياء عليهم السلام فلا يخرج عليهم
 للامر من جودهم واما انبياء اخرهم الله على الدنيا فلا تدعى على ستة النبيين صلوات الله عليهم اجمعين قال الله تعالى
 في حق فلما كنت بد عامر الرسل وانظروا الى الله في الذين ظلموا من قبل وكان امر الله قد لا يفترون بل يقولون
 رسالتنا الله ونحشونه ولا يحشون لعل الله والله وللوفيق بعد لئلا يريد منه ولعدم اذاعة ذلك عنه قال تعالى
 من يشا ومنه في خلقكم وله امتير فما تحب فلو انما كانت هذه الذرادر التكليف
 لخصه الاخلال لا عوجاج وعدم الاستقامة جبر عليهم ما فيه صلاحهم لا حاشيتهم ومن والاخرة فرفها ما يشاؤن الله
 الاخلال المقتضية للأعوجاج بل جميع ما يشهون موافق للخلق الاستقامة طبا عزم فليمن ان يتكلموا ما شاؤا من
 الامة وعلى الامة الماضية واما رجال الامة الماضية غير الانبياء والاوصياء والاولياء فانهم لم يخلطوا بالانبياء
 لهم وانما هذه الامة من هذه الامة اشرف من الامة الماضية فان قيل ان كان انما نفعوا عن الزيادة على الاربع

قال
افعل

بالمنقطع

خاتمة

لمصلحة كل ذلك جازة الاخرة وان كان لهم ما يشاءون لكنهم لا يشاءون الا الاصل فلما ليس كل اصل في الدنيا اصل
 في الاخرة بل قد يعكس فان الاصل في الدنيا المنع من شر بل هو الخير وبالعكس للرجل في الاخرة والعكس بالعكس
 مع انه لا مانع من الزيادة على الاربع لا خوف عدم العدل ولهذا يأخذ اربعة الاف بالقطع والملك وهذه العشرة
 في الاخرة من جهة الرجل لعدم الجور هناك وعدم اداة المساواة من عدم العدل والحسد في الاخرة من جهة جميع الموانع
 الدنياوية منفية في الاخرة فيجوز لهم الزيادة لوجود المقتضى وعدم الممانع ولو سلمنا المنع بالذم فما سألنا الدنيا
 لغيره بالقطع وما روي ان اقل ما يعطى في المؤمنين من حوريتين غير ثنائيات من الاشجار فالمراد به اقل مرتبة المؤمنين
 ولعل ذلك لضعف ايمانهم لا يشترط اكثر من اثنين من عاتين وان شئت من ثنائيات كثر والى ذلك الاشارة بقوله
 عليه السلام ما انداد احد حبان ولا ينال الا انداد حبان في النساء والمفهوم ان من لم يزد حبان في الولاية لم يزد حبان في الدنيا
 والولاية هي الجنة ولهذا قال الصادق عليه السلام لمن سمع يقول اللهم ادخلنا الجنة قال عليه السلام لا تقل هكذا في الجنة
 ولكن اسئلك الله الا يخرجك منها ان الجنة هي لا يتنازع فيها جميع المعنى المفهوم ان لم يزد حبان في الجنة لم يزد حبان في الدنيا
 فتقع نفسه بالاقل بحيث لا تزيد الزيادة وليس له ان يزد بل ان ذلك غاية ميل فانه وقابلية وهذا ظاهر فان
 اختلاف الخلق انما كان لنقص القابلية لا لاختلاف المبدأ مثلاً الشمس انما اشرفت على الارض كان الشئاع المتعكبر
 عن المرأة اشدهم انعكاساً عن الجدار مع ان الشمس لم تخط المرأة اكثر مما اعطت الجدار ولكن اختلفت باختلاف القابلية
 والعلة في ذلك شئها ماء اخذ النساء كونهن انما لماء خلق من بقة طينة الرجل فيخلق من بقة طينة واحدة اهلها
 ون كان ثنتين اخذها وان كان اكثر فذهبت واما الثنائيات فان الاشجار التي تحمل النساء مخلوقة من بقة البقية
 اي من فاضل طينة النساء والنساء من فاضل طينة الرجل فتكثر الاشجار وان كانت من احد لان الصفات تكون كثيرة
 لذات واحدة وهذه الاشجار تحمل نساء متعلقات بشعورهن في تلك الاشجار فاذا مر من المؤمن كل واحدة تدعو الى نفسها
 فاذا اخذ واحدة نبت عليها اخرى سببها من لا ينفى خزانة ولا ينقص فضل ولا يقل عطاءه لا اله الا هو اليه المصير لهذا
 انتهى الجواب لخدمة الحضرة المحترمة السلطانية مد الله ذلك الظل الطليل على البلاد ودم بقاء العباد على هذا الدعاء
 للحضرة السلطانية بالذم اقل الانام العبد المسكين عبد بن زيد الدين بن ابراهيم حجة الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اعلم ان الحجر معمول وضبط الى اكبر كسبة النطفة من المني من الاثني فكل ان النطفة تتكون من كل طعام كذلك الحجر
 يتكون من كل مادة ولما كان الحلي في براسه في تكونه نطفة من سائر الطعام كان مثله شعر اهل الاثني اقربا ساع في
 تكونه حجر من سائر المواد ثم اعلم ان مجموع على المكنوم اربعة اعمال الاول على تفصيل المادة والثاني الترتيب وديته الحجر الثالث
 تفصيل الاركان والطابع والرابع تركيبه وكان في فيه يتم على الاكبر وبيان الطريق الاول ان تاخذ من الشعر من مائة مائة عشرة
 الى ثلاثين وستة الشعر الاسود احسن من الاشقر واعمل على الاوساخ واقضه بالمراغرة واعمل في القرع النصف وضع
 عليه الانبيق وقطره واجمع من ذلك ماء كثير اثم حقه كالحبيبة الاولى بنا واثني كحبة قاشم حرق واحدة وادم الزباد وخذ
 الفل وهو اللزج المتخالف في القرع والانبيق وضعه القرع وضع عليه من ذلك الماء ثلاثة امثاله او اربعة امثاله وضع عليه
 الا اذا العيا وضعه في نار الزبل وعلى نار ليته كحبة شمس القتا سبعة ايام ثم قطره ثم دعه عليه من ذلك الماء وكره هذا العمل
 حتى تخلط في الماء نصف البوستة التي هي الفل ثم اغسل بالماء ثم ضع على الفل البلة مثله من الماء وعقنه في الزبل سبعة ايام او اكثر
 ثم قطره واعزل هذا القطر وحده ثم كره عليه التعفير في القطر كما وصفنا لك حتى تخلط نصف الفل وتجمع الماء القاطر في ان
 وحده ثم تروى في الفل ثم تضع الماء الثاني على نار اقوى من نار النقط حتى يعقد ويكون غليظا فيقوام العسل ثم تضع على النار
 الاول قدر ما يغمره وتطبخه وتقطره وتكره العمل هكذا حتى يذهب لك ذلك مثل العسل وان ابيض لك على الفل فيقود هو الزج
 فاذا اردت الترتيب فضع على ذلك العسل مثله من الماء وضعه في النار العتيا وعقنه في الزبل اربعين يوما كل سبعة ايام تغتسل
 الزبل فيخرج بعد الاربعين اسود كما قيل ثم تاخذ من الماء الكافي سقيبا من العسل حرقه ونصف وضع عليه نصف وعقنه
 كالاول عشرين يوما فيخرج ابيض عينا كالاول وكره ثم عقنه بنصف عشرين يوما فيخرج ارق سما واثم عقنه بالنعف لثا
 عشرين يوما فيخرج غليظا ذابا كالورق وادركه هنا قطع نصف الفل حرقه وتم لك عمل الترتيب وهذا الله كالورق

بسم الله

بسم الله

وقف

هو الحج الذي يشرون فيه وكل ما سوى هذا فهو باطل وبقي عليك تفصيل الأركان في التركيب ثانياً تفصيل الأركان إنك
 لفطر الحجر ثم تأخذ من الماء مثل الأول واحد ونصفه فذا قطر الحجر والماء القاطر منه على ثقله وضع معدن واحد من الماء فذا
 قسم الواحد والنصف للثلاثة أخذته من الماء ستة أقسام واحد وقطر سبع مرات الأول تقطر الحجر واحد ثم تردي على القاطر
 مع دمع من الماء وهو سدس الواحد والنصف وتقفه سبعة أيام في الزبد تقطره تفعل ذلك ست مرات بعد الأولى ثم تقطر
 الجميع أربع مرات ثم تقطر بناوليته جداً كما وجناح الطير يقطرها يبصره ظاهره وباطنه أحمر وأزله ثم شدة النار يقدر
 سدسها يقطر ما يبصره فيظرباقي وهو الزبد الغري ثم شدة النار يقدر السدس يقطر ما اصفر كما لرغفران ثم كحلها في
 وهو الزبد الشتر ويبقى الثقل اسود كفضل بهن السراج ثم أعقده بناوكشيل الصيف ثم صنع عليه من الماء الأول قدراً
 يفهره ويغسله فيفهره على وجه الماصبغ أحمر كالباقون وقدره ثم تقطعه حتى يظهر الصبغ وتقره وهكذا إلى أن ينقطع الصبغ
 ثم تقطر الماء على الصبغ بحيث لا يبقى فيه ماء الا قليل يحفظه ثم يطبخ الثقل بالزبد الغري وتطبخه تقطر حتى يبيض الثقل و
 يكون كحما له الفضة الصافية وحي ثم الطبق الثالث وأعلم أن ذلك كله لا يتم الا بالتوشاد وهو يؤخذ من هذا الكبر
 لا التوشاد العاوي هو يخرج كالجملد في سقف الأنديق في أول العمل في تفصيل المادة فان لم يخرج هذا فخرج
 العمل الثالث عند تقطير الحجر وسقيه بالسدس في كل مرة كما تقدم وهذا من الموضوعات محل آخر فذا حصل في
 يشتر من الثقل لنا لا يطير ثم ضع في الاله العيشا واوله تحت النار اول يوم لطيفة كشمس الشمس ثانياً في كشمس الصيف ثالث
 يوم اقوى رابع يوم اقوى من الثالث وفي الخامس اقوى من الرابع وفي السادس اقوى من الخامس وفي السابع اقوى من
 تكون كالأرسل في ذاردين تركيب الكبر وضع في المياشينا من التوشاد وقطرها منه في كل عمل صنع في المياشينا
 واذا قطر الماء فخذ التوشاد وذا اردت تركيب اكبر البينا فخذ من الارض المقدسة التي بيضتها بالماء الأبيض
 المستعمل في التوشاد في وهو الماء الأصفر الآخر جزئين من الزبد الغري هو الماء الأبيض ونصف جزئ من التوشاد
 وضع الجميع في الاله العيشا حتى يخل ثم أعقده ثم خذ الاجزاء المعلومه وحل الجميع واعقده فاعمل مثل ذلك ثلاث مرات
 وقدم اكبر البياض اذا اردت عمل اكبر الحجر فخذ من اكبر البياض جزئاً ومن الصبغ جزئين من التوشاد ونصف
 جزئ من الماء الأول الذي ظاهره وباطنه أحمر جزئاً وضع الجميع في الاله العيشا وحله واعقده تفعل ذلك ست
 مرات وقدم اكبر الحمرة وياك ان تقطع النداءة من المركبة جميع الأحوال الا في موضعين أحدهما في العقد الأخير كبير
 البياض الثاني في العقد السادس من الأخير في اكبر الحجر فهذا تمام العمل على التركيب من اوله إلى آخره لا تجد شيء في كتاب
 ولا تسمع من خطبائنا أئمتنا وكن من الشياكرين وكتب العبد المسكين عبد بن زين الدين الأحمسي

الذي هو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين فاعلم يا عبد المسكين عبد بن زين الدين الأحمسي أن الله قد
 على من جناب على الجناب وسلاوة الألياب والباب المستطاب والباب المولى الأخرى على العقل الأنور الأسعد
 جعفر بن الخوازمي المسمى بالكتاب ففتح الله عليه بواب هداية واداه مبدءه وفتحها له وهدى به إلى الرضا وزوده
 بعد التوفيق لسعادة الغرة ودينه وذا في جزيل إحسانه واداه واداه واداه واداه وحفظه من كل صايلة بازية
 ورعا ومرت محمد وآله الهداة أمير رب العالمين مسأله في حقيقة خفية عميقة طلب من محبة الداعي لجوابها فشرعت في الجواب
 امتثالاً لأمر ذلك الجناب على سبيل الإشارة والاختصار واعمل على صفاة ذات الكوفاة وفكرة التقادة وجعلت كل منة
 مشا والمجواب في هذا المختصر كل شيء من السؤال بما يحتاج إليه من المقال على حسب مقتضى الحال فان الله لا يستعان قال الله
 الله يمدد ورضاه ان يفيد معنى الكشف وان المكشوف له من شرح على النفس من حاق حقيقة ذاتها وانها وانها من كتاب
 آخر اقول علم وقد علم الله ان معنى الكشف هو كشف المحل التي على الثقل في الحقيقة القدسية التي من عرفها فقد عرف الله في
 على انما منها جماع عقليته وهي المعاني المعقولة ومنه كونه باجها انك تعلم فيها كونه معنوية وفي شخص عقليته غير متمايزة

والله

على سبيل الاجتماع بحيث ان كل كلمة من المخلوق لا اتمها على سبيل الترتيب بخلافها اخذت من امدها وهنا وبها اصلها
من الولاية واما ادخل فيها لان شرها يخرج عما هي فيه في ذلك مفسدة اذ من ذلك لا يستوعق القدر الطاهر لان رتب
المطلوب بل هو ثابت في صدره والذين انوا العلم بالله عليهم وعلى شعبيهم وعبيدهم قال عليه السلام ان الله ان بعد
سائر دونه لا يد الله تعالى ولم شرعت على شرعت عليه فاعلم ان الوجود القاض عن الله تعالى كان على احوال مختلفة وهي
منعقدة وكل خير والله سبحانه يحب الخير يجازي على كل خير ما يليق به ويناسبه وليا كان الانسان جامعاً لصفات الله
من ملك وطيور وحش وهوت ونبات وجماد ومعدن وغير ذلك واعرضها وكان سبحانه يحب كل صفة حسنة من جميع خلقه
من حيوان ونبات وجماد لا تميز بين الجليل والحقير ولا يفاضل بين حسن وتاكد ان الانسان اقدر خلقه البر والحيث
عليه ولا يجل له خلق فاحب ان يوصل الى جميع افراد عجبته وتواضعهم وجليه واجل عبادته في الجرام على حسب الاعمال التي
لهذه الصلوة التي جمعت جميع الانشادات لجميع مائة الخلق كالم فلي الخلق مثلاً لا تكثر قيام الصلوة وفيهم ولا يكون
كروكعها وفيهم ساجدة كسجودها وفيهم قاعدة كقعودها وفيهم منتهدة كمنتهدةها وفيهم مكثرة كمنتهدةها
وفيهم قارئة كقراءتها وفيهم منقولون كاستقبال المصلين من مائة الاثر والجليل فيكون احد من الملائكة تسببها واما الاثر
الصلوة له مثال ولكن غير الملائكة فالخلق من غير كثرته وهو القوام ساكن كالطائفة ومنشأ كالنبتة الاولى
ومقتضى كارتفاع منها وميت كالشجرة الثانية ومبعوث كالرفع منها وقام كالراجع بعد الموت في التوجه وهكذا كالنبتة
والفرع من امره كالمسار وهكذا الغيبة كالتيه والاشهاد كصورها وبالجملة فهي مشتملة على كل هيئة فاعلم ان خلقها على
لبلغ لها كل مرتبة من الخلق والادب سبحانه وله الحمد بصل الانسان الى كل خير قال تعالى وقد كتبنا ابداً وعلماهم في التوراة
ورزقناهم من الطيبات ونفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً وكان من عظم ما كرمهم به وفضلهم ان كلهم بهذه الصلوة
يجزى بها اعمالهم واليه داعية بالدير وقوله صلى الله تعالى لم جعلت خير موضوع يعرف تارة كقوله صلى الله تعالى وان يغيب
سبق رحمة الله على غضبه اقول ان الله سبحانه لم يخلق شيئاً الا لا يخلقه بل خلقه ليدل به على ذلك على
صدقه قال تعالى ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تدركون هذا من جهة فعل الخلق سبحانه واما من جهة المخلوق
الممكن يستحيل العبادة لا صدقه وتخرج حقيقة عن ذلك وبين ان الله سبحانه انما خلق شيئاً لخلق فكان ذلك الشيء مركباً من
والانفعال وتخرج حقيقة بدون ذلك فانهم فلما خلقوا الرحمة تحبها اولاً ولا بد ان خلق الغضب في ذلك من عام قابلية
الرحمة لا ليجاد خلق الغضب ثانياً واما من جهة لا ان الرحمة من مفيض وجوده فهو يريد هالها والغضب من خلق الرحمة
يريد بذاته تداناً ويريد ان تمام الرحمة فكان وجود الرحمة قبل وجود الغضب اذ لا بد ان الغضب كان يصف نفسه بالرحمة
وبينها اليه فيقول الله هو الغفور الرحيم ولا ينف الغضب الا ما يصفه الغضب ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب
وتأنيق ان ربك لشيء لعقاب وانه لغفور رحيم فينبسب الغضب ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب
سبق رحمة غضبه ومغفرة عذره وانه لغفور رحيم فينبسب الغضب ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب لا ما يصفه الغضب
على العقاب بوجهين اوازيه ولا تبرز ان يغاقب فقال فوالعز وجل عنهم فانت على ثم رحمة فقال وذكر ان الله لا يهدي
المؤمنين فسبقت رحمة غضبه في الوقوع في مقام وقوع الغضب بالحق هذا الشيء لا يخفى والحمد لله قال صلى الله تعالى
وان يغيب ايضا ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اقول انما تغفر الله لك لا انما انكر الله
لا يعرف فيكون جاهلاً في انكاره والعدل بصفة الا يؤخذ من لا يعلم وقد قال الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى
حتى يتبين لهم ما يتقون وغير ذلك واما المشرقة فانه عرف الله واشركه مع غيره بعد المعرفة فلم يقبل منه ولم يشر المشرقة
فاربعة مواضع الاول ان يجعل مع الله الها مشركاً في وجوب وجوده الثاني ان يجعل لشرى كصفاته التي لا يشك في
ان يجعل لشرى كصفاته التي لا يشك في عبادته قال تعالى ولا تدعون مع الله اشياءاً الا لا تدعون مع الله اشياءاً الا لا تدعون
الثاني ليس كل شيء في الثالث ان يوفى ما خلقوا من الارض ثم لم يشركوا في الشؤن الرابع لا يشرك في عبادة ربه احد
قال صلى الله تعالى وان يغيب ايضا ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اقول انما تغفر الله لك لا انما انكر الله
اقول ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اقول انما تغفر الله لك لا انما انكر الله
عند الذين هم احب اليك من جميع خلقك واقرهم الذين لم يمنعهم نفسك واخصصهم لك كالكافك فمستحب على هو

۱۶
۱۷

زق

استلزام ایجادها

الحالة لا افراحو لا يفرط مشاككون شجاعا لا يجبان ولا متهورا وتكون كبريا لا يجيلا ولا مبذرا مسرفا وتكون بكلا
 بليدا ولا مجرما وهكذا في جميع احوالك فتشكك الحالة الوسطى المعدلة في جميع اشقوت فنه تقوى النفس فانك اذا ضلكت الناحية
 فقد انقبت الله فيها والناقد تقوى الدنيا فكل ما تكون معهم من احوالهم واعراضهم ودرامتهم وفنائهم ومسكنهم وجحشهم وغير
 ذلك يتحقق سلامك عند الله فان المسلم من سلم المسلمون من يديهم وانك والى هذه المراتب ثمانية سبحان من كان في تعليمه على المؤمنين
 طريق الزهد والتقوى على ان لا يترك على الذين امنوا وعلموا الصلوات اجناس فيها طمعوا اذا امنوا وعلموا الصلوات وهو يتقوى
 قتلهم امنوا وامنوا وهو تقوى النفس امنوا واحسنوا وهو تقوى الناس فالمراد بالتقوى التي يوصيكم عليها في هذه الناحية هذه
 المراتب الثلاثة والتقوى هي على طريقها وانكم تتقون ولا تية الغير وانماكم والميل اليها فانه عليك ان يوصيكم بذلك وانما حصر قول الاعمال
 فيها فله منيها احدها ان التقوى لا يقبل العمل الا بها هي هذه التقوى لباطنية وهوشق ولا تية الغير فان لم يتقها لم يقبل العمل
 وان اتوا بعمل الخلاق من الصلوات نعم قد يناقش ويحاسب على المعاصي ولكن اعماله تقبل لا يحيط منها شئ المعنى الثاني ان القبول
 للأعمال التي اوجب الله على نفسه الفضل والرحمة فانما هو معنى التقوى في المراتب الثلاثة المنقذة واما من يقص منها فاعمال الله
 اكرم من ان يرد على احكامها التي يجب على عبيده لما هو قعته ولكن لا يتم على الله سبحانه الا له الخلق والاسباب والاعمال والقدرة
 ولا حول ولا قوة الا

بسم الله الرحمن الرحيم

بالحق العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين انا بعد فيقول العبد المسكين احمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 الى السيد السند الولي الولي اصل امير احمد على ابن السيد محمد حسن الله احواله وبلغته فبديته وما له بعض المسائل وكيفية
 جوابها ومنها هذا الحديث فكيف كان في ثواب الاعمال الى هذه قال حدثنا سعد بن عبد الله عن عبد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن
 الحسن بن علي الكوفي عن الحسن بن يوسف عن ابي حازم المزي عن سهل بن سعد الانصاري قال سئلت سول الله صلى الله عليه وآله
 الله عز وجل وما كنت بجانب الغير الا نادى فقال يا الله عز وجل كما با قبل ان يخلق الخلق بالقرام في عام فورا قال انبتهم وضعا على
 ثم نادى طاعة محمد صلى الله عليه وآله ان تجتمع سنة غضبي اعطيتكم قبل ان تسئلوا وغفر لكم قبل ان تسئلوا ففرقتهم ثم نادى
 لا اله الا انا وان يحيا عبدك وسول او خلده الجنة برحمتي قال ايده الله بمراده ما المراد بكاتبه تعالى وقوله ما على الخلق بالقرام
 عام وبالسنة بدورة وانما نادى وضعا على العرش كيف تذكروني فيخلق بعد وكيف خسرهم اعطاه قبل السؤل قولا وقد مر به
 غيرهم فضلا ورفوع ارجال الجنة على الشهادة بجمعهم ولا النوع من الخطاب بها على كفاية الاول في ذلك النوع اخر على
 عدم كفايتها ما اقول المراد بكاتبه تعالى في كتابه بجل الشخص ورقة كونه وما يجري له عليه جميع الصدور التي فيها الهامشية
 الا بما يرد في جميع تلك الاسطر والكلمات الحروف والنقط والحركات على هيئة ورقة الاسر شال ذلك الهامشية نظر الهامش
 الهيمية وانما كان بهذه الهيئة لان اصل لك كله يدور على الروح الكلية فلما جمعت الكتابة اقصي المجموع الالتفات والتعلق بهم
 من اسفل تلك الكلمات الحروف والنقط والحركات وجوها متعلقة بالروح وجوها باقية على ما هي عليه قبل الانطلاق من البسطة
 الاضائية فترقى راس الورقة لتعلقها بالا على اسفلها لما ارتبط بالجم كفت غلط فترقى لعلها فلما كانت بين يدي جازيت عليها
 لطيفة وسفلى كهيئة امتد من جهة الاعلى اكثر للظافها وعرض من جهة الاسفل لكانها فاستار بين الظافة المقضية للظول
 للاضباب الصلوى الكفاية المقضية للعرض لا يجذب الى السفلى كهيئة ورقة الاسر كما صورنا لك في الهامشية وانما كانت
 خضراء كورقة الاسر لان تلك المكونة كثر في ذلك فوالله في سواد وهي بقوتها نور الروح الكلية وعليها اندود وهي النور الاصفر
 اصفر منه الصفر على امتزاج السواد بالصفرة كالليل بالزعفران حصل الخضرة وانما خضت الاسر لطول اغصانها
 اعتداله لان تلك النور انما هي متعلقة بتلك الاغصان التي اغصت اخضره الرقائق وهي البرزخ الحاصل بين المعاني
 الصور فكانت اغصان الرقائق تحت اغصان المعاني في الظافة والاعتدال هذا باعديا صدور تلك المكونة ونفعلها
 باعديا ذاتها وخلقها تلك في صورة الدعوة والاجابة فهو موجود في الدنيا وهذا حاله في اللوح المحفوظ وانا قربة
 الكتابة بالقرام فلا تية عالم الذرة هو قبل الماتة والطبيعة لانه في تية النفس هار يذبحا يعتبر عن كل منهما بالفسنة
 كاتبة على طواره فلا تية وتكثر ما هار في التربة في السنة عتيقار في ذلك الثلاثة والستين لاسم ثلاثمائة وستين
 وذلك تمام مظهر من مظاهر الوجود وذلك لان الوجود يدور على الخلق والروح والحيوة والمات ولكل واحد من هذه
 الاربعة ثلاثة اركان كمن الحيوة وهو العقول ركن المكون هو النفوس ركن الملك وهو الاجسام فكل شئ منها الثلاثة

انما كمال

قال

رفع

والله اعلم

اركان موكل بما هو في كان الوجود في العقول وفي النفوس وفي الأجسام وليكن مثل منها ثلاثة اركان موكل بما هو في الوجود
في العقول وفي النفوس وفي الأجسام والأمثلة من هذا ثلاثة اركان موكل بما هو في الوجود في العقول وفي النفوس وفي الأجسام
ولغزائيل عن هذا ثلاثة اركان موكل بما هو في الوجود في العقول وفي النفوس وفي الأجسام فليجرب مثل الجبل والاسد والقوس وليكن
مثل الشيطان والعقرب والحوت والاسد الجوز والميزان والذئب والذئب مثل الثور والسنبل والجدى ويحري كل ملائكة كل
برج ثلاثين اسماء كل اسم فعل لله يظهر بواسطه جبرئيل مثله في الملائكة الخاصة به وذلك لأن جبرئيل تحت من الملائكة يخرج
الاصغر عده الله وجبرئيل صاحب المهيمنة عليهم فهم باسم الله الخاص بهم عن جبرئيل عيسى بقلعون فليجرب مثل الشيطان
اسم الجري ثلاثين الجوز ثمانية الجوز وقد مضى جند الأعداء الجوزية على حسب القدر الذي يصل اليه من الملائكة الأعظم
التي هو ملائكة الجوز الاخر نصف قوته ومن الأصغر نصف قوته ويجري ثلاثين الملكوتية في الملكوت وتجاه
فيه الجنود الأعوان الملكوتية على حسب التقدير الواصل اليه الملك المذكور ومن الأصغر نصف قوته ومن الأصغر نصف
قوته ويجري ثلاثين الملكة في الملكة وقد مضى جند الأعوان الملكة على حسب التقدير الواصل اليه من الملك الاخر من الأصغر
والأصغر نصف قوته وكل اسم من هذه الثلاثين حكم خاص في عالم يوم واحد وله طوارق كثيرة لا تحصى قال تعالى وما عندنا
ذلك كالف حسنة فما تعدون الا ثمانية عشر ساعة كل ساعة ستون دقيقة كل دقيقة ستون ثانية كل ثانية ستون ثانية
ثلاثون وثلاثون وهكذا حتى طلعت الشمس ومن ههنا جميع سواد الليل وميكائيل له شعون اسماء في الجوز ثلاثون في الملك
ثلاثون وفي الملك ثلاثون والجنود الأعوان في ثلاثة اقسام كل قسم منهما موكل ثلاثين يجري ميكائيل التي هو صاحب الهيمنة
على الجميع من الأعوان في كل عالم بالخصه من الاسماء أعوان فيها على حسب التقدير الواصل اليه من الملك الذي هو من الملائكة
الأصغر بعينه الأصغر والأصغر نصف قوته في العالم الثلاثة كما اشار اليه في جبرئيل واسرئيل له شعون اسماء
في الجوز ثلاثون وفي الملكوت ثلاثون وفي الملك ثلاثون وأعوانه من الملائكة ثلاثة اقسام كل قسم ثلاثين وهو صاحب
الهيمنة على الجميع فيجرب في كل عالم بالثلاثين الاسم المخصصة به مع أعوانه في عالم على حسب التقدير الواصل اليه من الملك الذي
هو من الملائكة الأصغر بعينه الأصغر والأصغر نصف قوته وما عدا جبرئيل له شعون اسماء في الجوز ثلاثون وفي الملكوت
ثلاثون وفي الملك ثلاثون وأعوانه ثلاثون اقسام كل قسم ثلاثين وهو صاحب الهيمنة على الجميع فيجرب في كل عالم بالثلاثين
الاسم المخصصة به مع أعوانه في عالم على حسب التقدير الواصل اليه من الثور الأصغر وهو الملك الذي على ثلاثة الجوز بعينه الأصغر
الأصغر نصف قوته وما عدا حكم الآباء والذائق والثواني وما عدا ملك حكم ما اشير اليه في جبرئيل فيكون جبرئيل على
هذا التقدير الجوز في الجوز وعينه الثور الجوز نصف قوته وما عدا الملك الأصغر والسنبل والميزان بنصف قوته
وفي الملك القوس بعينه الجوز والذئب نصف قوته وما عدا مثل الشيطان في الجوز وعينه الثور الجوز نصف قوته
وفي الملكوت الحوت بعينه الجوز والذئب نصف قوته وما عدا مثل الشيطان في الجوز وعينه الثور الجوز نصف قوته
وفي الملكوت الميزان بعينه الاسد والعقرب نصف قوته وما عدا الملك الذئب وعينه القوس نصف قوته وما عدا جبرئيل
الثور في الجوز وعينه الشيطان نصف قوته وما عدا الملكوت السنبل بعينه الاسد والعقرب نصف قوته وما عدا الملك
الجوز بعينه القوس في الحوت بنصف قوته وما عدا مثل كره النار ذات الملك وفي تعلق الملكوت وفي ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور
الهواء والذئب بنصف قوته وما عدا مثل كره النار ذات الملك وفي تعلق الملكوت وفي ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور
قوته وما عدا مثل كره النار ذات الملك وفي تعلق الملكوت وفي ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور
في ذات الملك وفي تعلق الملكوت وفي ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور الجوز في ظهور
والأصغر بعينه الكبد والطحال وليكن مثل القسا وبعينه الشيطان والجوز والذئب بعينه الشيطان والكبد والطحال الجوز
وبعينه القسا والذئب والكبد بعينه القسا والطحال الجوز بعينه الشيطان والذئب بعينه الشيطان والطحال الجوز بعينه الشيطان
وبالجوز في الملك لا أربع يجري لنفسه واحدة فاذا دارت الاسماء الثلاثة ما تدرك ثلاثون وثلاثون سنة في كل اسم
دورة ما ذكر من الجنود والأعوان والأعانات على نحو ما اشار اليه سابقا تمت الشدة على العام ومعنى الف عام الف نوع من
النوع العليقة والف نوع من انواع المادة وكل نوع من هذه النصوص والامثلة في ذلك الانواع والملائكة في الباري عز وجل
خلق الف الف عالم والف آدم وانه في الف الف عالم وآخر الامم في الجوز وعينه الشيطان في الف الف عالم وآخر الامم في الجوز وعينه الشيطان

العتق بعينه التسليم والنبأ بنصف قوتهما

ملا كافر سيمنا

والحقيقة المحرقة بغيره الأفعال والمادة بالفعل جهة العلية وبالأفعال جهة المعلولة لا الشدة لأنه في غاية البساطة
 الأمكانية الروحانية وجوده ولأن ذلك لا يشاهد بقوله الحق تعالى لم يكن بحال منية الله والمنية التي هي الأصل في الشيء
 لأن عبد الله مطيع ليطيع الله عبد الطوع منه لله ولا اقرب إليه منه فكل شيء مما سوس الله فأنما هو شيء بالمشيئة
 التي شيئا لآلة شيئا هذا بحسب الظاهر ما بحسب الحقيقة فالله سبحانه هو المنشيء بشيء بالمشيئة ما شاء وهو الموفق
 يبدع بالأبداع ما شاء وأراد ذلك لأن المشيئة مرجئة ثم منشيء عباده عما اشتق منه وهو المنشيء وكذلك باقي
 الأفعال والمنشيء هو الصفة وما تقوت به وهو وجه الفاعل لا الفعل لا بد أن لا الفعل لا يتقوت بذات الفاعل حيث
 ذاته وإنما يقوم به من حيث فاعليته وذلك هو وجه الفعل من الفاعل لا الفعل وهو لا يتقوت بنفسه كالأفعال
 صلواته على ما يقول خلق الله المشيئة بنفسه وهذا هو معنى قولنا الله هو ينشيء بالمشيئة وكذلك الآراء والفكر
 وغيرها من أفعاله تعالى قال صلى الله تعالى المسئلة الثانية أن المعراج ليسنا على صلى الله تعالى الله الذي نقره لأن عندهم
 ونفك فيه هل كان في كل شيء بحسبه وما يناسبه بان يكون سيرة وجهه في الأشخاص بحسبه الشرف وفي المثال بماله في
 بآيته وفي الطبيعة بطبيعته وفي النفوس بنفسه وفي الأرواح برصده وفي العقول بعقله وفي مرتبة إرادته بالمشيئة التي
 هي الحقيقة المحرقة في اصطلاحهم كان عرجه وسيره في كل مراتب المذكورة بالجسم الشريف على شرف الفخامة وشأنه أن يقول
 أعلم أن نبينا صلى الله تعالى على عرجه جسمه في ما شاء الله فلم يبق ذرة في الوجود المقتد إلا وقعه الله عليه بحسبه من ذاته
 وعقله وغير ذلك فخر في عرجه مقام إرادته على جميع ماله الدنيا والجنة والبرخ والآخرة وقد اشار إلى ذلك بقوله
 الله تعالى في حق البركة عند عرجه عليه ما قال ولو اذن الله لها الجاث التي الدنيا والآخرة فجزية واحدة فاستأهل الإنسان
 أهملات الدنيا فجزية والآخرة فجزية أخرى وذلك لأنه لا يجمع من البشرية بالحسد البشر لم يحسن مهان يكون سيرة
 في الدنيا على نحو سيرة في الآخرة بل ينحى آخر وهو معنى الآية التي في الآخرة فجزية وبالمال فقد طوى في عرجه المكان
 والزمان والآخر جميع ما به لا يتجاوز ذلك وقف على كل ذرة من الوجود من الأجساد والمكان والزمان والمجرات والله
 عند صدورهما من الفعل الوجود في ذلك الحالى شهد الله خلق مخلوقاته ما خلقه على علمه وإليه الإشارة بمفهوم قوله
 تعالى ما أشهدهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم وما كنت متخذ المضلين عضدا فاستأهل ما أشهدهم خلقه
 اتخذ الهادين أعضاءا وأشهدهم خلق السموات والأرض خلق أنفسهم حتى تجاوزوا فروعهم فكان الجسم الشريف بين يدي
 مقام إرادته في اضطراب حتى كاد يفتي ما عاين في ذلك بحسبه الشرف لأن مرتبة جسمه من أعلى عليين وهو أعلى من رتب
 شيعته لم يبعين مرتبة فانهم قال صلى الله تعالى أن الله تعالى عالم المثال والأشباح وعالم النفوس هل هاهنا شيئا متعنا
 امرئ واحد يعبر عرك واحد منهما إلى آخره إلى الله وأخر وظاهره باطناً أعلم أن عالم النفوس هي صور الذات وهو هو
 الوجود حاصله من رتب من الطهارة والأكولة والمادة التوارثية من الصور التكليفية في الخلق الثاني وهي صور نوعية خلقت
 الطبيعة من عليين والجنة من عليين هذه الصور ذاتية للوجود بمعنى أن تدا له وجود ثان قد تركب من وجودها
 وذلك الوجود هو مادة وجوده الثاني وله صورة وهي صورة التكليف في الذات المعبر عنها بالطبيعة وهذه المادة والصور
 من تحت الوجه الخاص من فعل الله تعالى فقولنا الفاصول في تارة الفصح الله هو ذاته بلوح ذكوة على حسب ما يليها من الوتر
 والظلال والكبر والصغر والاستقامة والأعوجاج والظلال والغلظ والقرين والميل والبعيد وغير ذلك وأما عالم المثال والاشباح
 فهو على هذا النحو لأن تلك الصور تقوت بالذات تحت النوع المحفوظ وسقيت بماء العلم وهذه تقوت بالأشخاص فوجدت
 الجسم وسقيت بماء الحسن المشترك في غير هذا لأن صور النفوس في العبادات الظاهرة صور عليية وهذه صور جسمانية فانهم في ذلك
 بسند رب العالمين الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبشيء ولا تغتر

قال

انقل

قال
 في ذلك الصورة في رتب
 المتشعب من هذه المادة
 والصورة

قال

لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المسكين بعد زيارته من الأخصام اشهدوا رسول الله
 الخوفان المخلصين من العلم والعبادة الطالعين الحق واليقين بسنتين يطلب جوابهما على سبيل الاستعجال مع كل الالباب
 وتعتبر الأحوال فكنت حاضر من ذلك الشكوان أن لا يخط الجسد بالمعصية والله تخرج الأمور فان سلم الله تعالى
 للصالحين يقول يا أيك بعدنا يا أيك فستعين كيف يقصد الخاطب بخطابه ولا يوحى بعقد قلبه على هل يقصد الذات الغيبية
 بصفتها من صفات الجلالية ولا الجلالية تمام يقصد شيئا آخر وعلى التقديرين ربنا يصل الرتب من حيث التكلم تلك الكلمة لا يفسد

التي لا تحصى

قال

المبدء رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ما بعد فيقول العبد المسكين احمد بن زين الدين انما احسن
 ان يستند الى اجل لا كرم فذا رسل الى تسوال طلب حتى يبان ذلك فانه تفرد الاحوال وتشتت اذهان كتبت له ما سنع
 بالماطر على سبيل الاستبصار والاعانة المصير في سلك الله تعالى والاستدعاء من جناب الله لا بمجد والفاضل الا وحدان
 يشع ما حقيقة العقل النفس والروح وسمياتها الثلاثة هل هي متحدة كساها ام لا وان كانت عدة فما الفرق
 بينهما ما حقيقة كل واحد منهما اعلنا العقل جوهر نوري وذلك بذاته الاشياء قبل وجودها المتشخصة لمادة وصورة
 مادته الوجود الذي هو هيئة المنيعة وصورة الرضا والتصدق والتسليم والطاعة التي هي بعثة الله وهيئة
 هيئة الانوار القائمة بساطة قائم مع عاف نفس المحررة عن المادة الملكية والملكوتية عن المدة الزمانية والروح
 المتأثرة والفنية فهو النور المتشرف من صبح الازل والماء الذي به جوه كل شيء الذي نزل على الارض الجرد وهو ملك له بعد
 الخلق من خلق ذلك خلق وهو اسم الله الذي بدا شرفنا انتموا والارضون وهو الملك كونه سورة النور وهو العلم الذي
 في اللوح بما كان وما هو كائن اليوم القيمة وهو اول خلق من ارقعنا بين عن يمين العرش وهو دكن العرش الابيض هذه الحكا
 اشارة الى العقل الكلي في الجمل واما العقل الجزئي فهو داس من العقل الكلي ذلك لان الشخص له مائة عن يمين قلبه مكرها
 الدماغ لان وجهه المجهة العلوية اذا اعتدلت ارجعتهما صفت فانطبع فيهما نور وجه ذلك نور الشخص بذلك الشخص هيئة
 العقل الكلي في مائة المتسلسلة الدماغ لانه ينطبع ذلك النور في مائة الروح وذلك المائة والنطبع فيهما ينطبع في مائة
 النفس الجبر ينطبع في مائة الطبيعة والجميع في مائة الهيا والجميع في مائة المثال والجميع في مائة الدماغ من القلب فيعقل بدماغ
 الانسان على هذا النحو وهذا من ليس له ارتباط بالاجسام وانتهى مفارقاته وانتهى متعلقاته فانعلق التبدل في حقيقة فيك انك
 العقل الكلي في ظهوره كظهور الشمس بنور هالك ونور الاشياء هيئته وهو ذلك الانطباع المشاكلة وهيئة العقل
 هي مادة العقل الجزئي والانطباع تلك الهيئة في تلك المراتب على حسب كبرها وصغرها وصفاتها وكثرتها واستقامتها
 واعوجاجها وجهتها وارتبها وتوابعها بحيث يحصل من ذلك الانطباع للنطبع من تلك المراتب هيئة تشبه الهيئة المنطبعة
 او تقاربها في الشدة والخالفة في الجملة والوضع هي صورة العقل الجزئي وهذه الهيئة الحاصلة من المراتب تختلف العقول الجزئية كما
 ترى ما ينعكس عن المراتب المختلفة كما وكيفا وجهه من نور الشمس ان اشرف عليها لمختلفا مع ان نور الشمس لا يختلف فيه شرف
 على المراتب ايضا غير مختلف فاشابه الكلي منهما او فارب في التشبه هو عقل شرعي ما عباد بالزمن والكتب بل بجان وما
 خالفه هو الكواء والتشبيطة فذلك النور المتشرف من الكلي المنطبع في المراتب الجزئية هو جوهر نوري بسيط بذاته لا لافيا
 التي يسعها قبل وجودها المتشخصة وهو الالف قائم فيك والعلم المادي وهو العاقل المحررة عن المادة والمدة والصورة
 وهذا العقل لا يوطىء ويختلف في القوة والضعف بسبب كثرة التراب الذي يصير على الملك ويجوثر في النطفة الانشعاع التي
 تكون منها فان كان كثر النور المطبوع والاكل وبالمطبوع المكتسب يختلف المكتسب باختلاف جهة استرخا غوره فيقوى
 ويصلح اذا كان مسترخيا غوره بالحكمة ثم هما يكون المستفاد وبالفعل على اللان في الفها اورد عندك ان المستفاد اول وانظر
 هو النهاية والله سبحانه الموفق والمعطي واما النفس فاطلقت فلها اربع حقائق اولها التباينة وهي نفس لامية تكونت
 من العناصر الاربع حيث امتزجت معدلة ومعتزلة اجماعا ان الجبر والتأري استحال هو او تدرك هو دكر الجبر الهوائي فكانا
 مع بقاء كيفهما وجداهما مع الجبر المأني وهو جواز في الجبر الترابي واذاب الجبر الترابي معهما فكونت عليها عبيطان العنا
 حتى كانت الاربعة شيئا واعدا في دورين وهو معنى اعتدالها فكانت غذاء معدلة للجبر فيبدأ اشعر لشعور الاحساس
 والاختيار فخرجت وتفاضل تلك الصفات الجوانية وهذه مقرا لها من الكبد ونفس من لها ثلث الاغذية التي كانت كذا
 ان كانت في الجوان وانبعثا من الكبد لان ذلك الكيوس هو الحافظ لها وان كانت في الثبات من اللطائف التي كانت كيلوسا
 او كبدتها واما القوة الهوائية بمعنى عبيطان العنا من كيلوسا يكون غذاء تلك النفس التباينة فانه واما النفس
 التامة البرية التي هي بساطة بين التباينة وبين رتبة المعادن كات في المرحان فان فيها نوى معدنية قد باخر امسا
 بفاض صفات التباينة تنموها او كيلوسا لها واما نغوس جهتها منها الا على الذي هو جهة التباينة واما نغوس
 القوة من كرم بنفى الفاضل بين اجزاء الوجود فيهم الطفرة في الوجود وهذا قالوا المرحان واسطة بين المعادن والتباينة
 ولا يرب التباينة من الشعور والاحساس والاختيار بنسبة ما فيها من الوجود وقد نبهنا على ذلك في القوائم من ايراد الاطالع

عليه هناك الحقيقة الثابتة للنفس الحيوانية وهي نفس حسية تكونت من قوى الأفلاك وذلك لأن العلاقة القديمة
في جواريف القلب المستور التي هي غير قابلة للبراج من مهاد اصفر قد استجنت فيه الطبائع الأربع الحارة والرطوبة
والبرودة واليبوسة فتتألف منهن الدم الأصفر الذي هو عنصر الدهن للبراج يخرج في تلك الطبائع من كل طبيعة جزئين
البرودة جزآن فتضيق بهما من تلك الطبائع بحسنة قوى الفلكية تضيقا معتدلا حتى يحصل منها شيء واحد معتدل تضيقا
وضع عليه من الأفلاك من قواها واشتعة كواكبها متى لقبول تأثيرات تلك النفوس الفلكية وذلك في تلك الأوقات وهو عنصر
الدخان الذي قد استحال بالثبات من الدهن حيث نهى عن تعلق النار به وانفعاله بالأشعة عن تلك الأوقات لا يخرج إلا في
المقابلة التي حادثة بمجاورة النار كذلك ذلك الجوارح المعتدل تضيقا عن النار الدخان المنفعل بالأشعة والحافظة ما بينهما
من الأجزاء المضاعفة لتلك الطبائع التي تعلقت في القلب فانبعاثها من القلب هو مفرها المستمد دها من المحافظة ما بينهما
من تلك الأجزاء فينفعل هذا الجوارح النفوس الفلكية لأرباطها بردها تعلقها كارتباط النار بالدخان لا يخرج كذا الشعور
والأحاسيس الاختيار التي هي آثار تلك النفوس فتتعلق بهذا الزمان ما بينهما من المشاكسة والمقابلة ومخفى تهيؤ ذلك الجوارح
لقبول تلك القوى من تلك النفوس أن عدل تضيقا بقبض تهيؤ بهيئات تلك النفوس المستلزمة لتعلق آثارها به
بواسطة ذلك التهيؤ وذلك الآثار هي قواها الفعلية التي هي صفات ذواتها من الحركة والشعور والأحاسيس الأربعة
وأنقص ذلك النفع المعتدل لذلك التهيؤ لقرب منه ما وشاكلته لكان النفع والاعتدال كذلك الدخان في البراج كان
تضيقا بردها لتأثيرها في قلبها بهيئة ما حتى ظهرت آثارها أي قواها عليه فاشتعل بذلك النار واستضاء بتلك الشع
ومعها المحافظة عن التهاون التي هي من تلك الأجزاء المقابلة للدخانية كانت النفس الحيوانية تسهر من لطائف الأغذية
التي يصل إلى الدم الأصفر فيقول على الطبائع الأربع وتكون عليه الأفلاك بقواها كواكبها واشتعة ما حتى يعتدل تضيقا
بمجاورة النفوس الفلكية كما مر فلهذه هي النفس الحيوانية والتي فيها هي الثباتية دها إذا فادنا بسبب خلل انهما عاونا
إلى ما منه يدنا عاونا عما نجتلا عاونا عاونا لأن الثباتية تعود إلى الطبائع الأربع وما بينهما من آثار الشعور والاختيار
والاختيار تعود إلى النفوس الحيوانية وتلحقها الآثار كالمثل في نور الشمس المنبسط على الأرض لتشرق في أغرب الجوارح
تعود إلى نفوس الأفلاك لأنها آثارها كذلك الحقيقة الثلاثة النفس الباطنة القدسية وهي الشيء أي الإنسان حقيقة
مركب من تركيب في الخلق الأول من وجود ماهية وفي الخلق الثاني من مادة وصورة أي من وجود ثان وهو الخلق الأول كان
فأثر مركب من مادة وصورة نوعيتهما الصورة في الماهية الثابتة كالسهم المركب من الخشب والهيبة الشخصية والأشياء
كالشرب وهو النفس الباطنة وهو المعبر عنه بانوار المعنى بان ذلك هو الذي من عرفه فقد أدركه إلا أن وجه هذه المعرفة يختلف
فقد يلد بان يعرفها بالقبلة ظاهرها على أنظارهم فهم من يقول معناه أن ماسواها لها فكما تقول جسدي جسمي وحياتي
وعقلي ونفسي ونسب كل ماسواها إليها هي كذلك يقول الله عز وجل في رضى ودينى وعبدى في نسب كل شيء
إلى ملكه فإذ عرفها بهذه السبب عرف الله ومنهم من يقول معناه أنها ليست في مكان من الجسد لا يخلو من مكان مثلهما
تدبره بلا تعلق ولا حلول ولا اتحاد ولا مباينة ذات وانفصال كذلك الله تعالى بالسبب الخلقه ومنهم من قال معناه أنه
يعرف نفسه بالفتاوى يعرف ربه بالبقاء وإذ عرف نفسه بالحركة عرف ربه بالقدم وإذ عرف نفسه بالمجاورة عرف ربه بالافتان
وإذ عرف نفسه بالمثل والعجز عرف ربه بالعلم والقدر وهكذا منهم من عرف ربه من باب التعلق على الخلق فأن الخلق لا يعرف
نفسه عرف نفسه عرف ربه لكنه لا يعرف ربه بالكنة فلا يعرف كنه نفسه وهو كانه وقد يرايد بان يعرفها على ما عليه
والله لا يشاركه يقول أمير المؤمنين عليه السلام كمال بحول الموهوم وحول المعلوم حقيقة النفس الباطنة أنها مشاغل فعل الله
سبحا إلى المشية هي الصورة في نفسها والله لا يشاركه يقول على عيسى عليه السلام والحق في هويته ما مثله فاعلم عنها الأفعال والصفات
غير الهوائية كايوتهم من العبادة بل هو نفس الهوائية وهو معنى قولنا في الصورة في نفسها هي المشية كالنور والمزيد كالصورة
في المادة للأشخاص كالكمالات كالماتات الثلاثة تعرف أن الثلاثة واحدة المثل فليخفى عليك من شيء في أحدها
طلبته في الآخر والما ذكرنا من أن المثل نفس هويته الأشارة يقول على عيسى عليه السلام فليخفى عليك من شيء في أحدها
جوهر أصلها الألف المسطوح الكتاب المسطوح وبرزها مشية الله من كتاب المكون فظهرت باسمه الجديع من اسم الله
مشرق على يد عدد دها من الألف الفاتحة في مراتب تعيناتها ومختصاتها كابر ذاتها بركة القادر جات الزناد على البحر فظهر

بالعلاقة

٤

totfim

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربنا العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين (قابعده) فيقول العبد المسكين احمد بن زين الدين انه قد
بعث الى الأكرام المستقيمين الولاة الحليمين الكريمين الشيخ ومضارب ابراهيم آية الله بمدار مسان قد استشكلت من بعض
عقبات في الفوائد وغيرها يريد بيانها وأنا على حال لا يرجح حجة مثل ذلك ولكن لا بد من الجواب لأنه سأل الله نبيه على

الذات تعرف الاكثر انصابا والجميع وواقع لا عرض الشبه والوضع وانا انقل كلامه في
كل مسئلة بما يفتحها قال سلمه الله قال على الله مقامه في القناعة الثانية عشر قلنا هو سبحانه يعلم ما يكون بآيات
ان يتيه له ما شاء فكل طور يمكن ان يكون الممكن عليه فهو يعلمه الى اخر كلامه وحاصله ان العلم لا يغير شيعة المعلوم لا ادراك
ماده هل هو العلم الذي الذي هو ذاته تعالى ام العلم الحادث الذي هو نفس المعلومات فسيلا كلامه ظاهر من قوله الاخر عليه
على ارادة النقل فعلى هذا كيف يتصور التغير في المعلوم وعده في العلم الذي هو نفسه وليس هنا الا اجتماع المشافير
وان اراد الاول فبما به اخر كلامه حيث شبه هذا العلم بعلم الخاطب فقلت اذا علمت بداءة وقت وعلمت ان ينقل الى اخر
يغير علمك اذا انتقل الى اخر كلامه وذلك لانه ظاهر ان العلم بالعلم هو الحادث لا الدائم اقول اذا كان الحق عندنا ان
العلم على المعلوم كان له الدائم هو سبحانه وكيف يكون الله تعالى عين المعلومات واثباته به الحادث وهو متبادر
امكانه حادث كوقوعها علم اشرافه يسأل الله تعالى بحجة احداثه وتقومه بامر تقوم صدور وتقوم تحقق كما
ينسب اليك قائم وتصف نفسك به وهو صار بفعلك وليس هو اياك ولا من انك ولكنه متقوم بامر الله الفعلي
صدور بامر الله الفعلي تقوم تحقق فاذا سمعنا تعالى عالمها قبل كونها كعلمها بعد كونها فاما الاول
الاكثري يعني ان مكانها وامكان ما ينسب اليها وما هي عليه حاضريه في ملكه قبل كونها ومع كونها وبعد كونها واذا اردت
الكوني فهو معنى انما لا يتغير وانه لا يتغير وهو ان تغيرها لا يخرج شيئا منها عن ملكه فعله بالتغير قبل التغير وهو قبل
التغير وعده به بعد التغير هو هو بعد التغير فلم تختلف عليه ذواتها ولا احوالها ان كلا الحالتين حاضريه في ملكه وازاخر
له في ملكه تغيره لم يغير عن ملكه حاله الاول وهو عدم التغير قبل التغير وبالعكس فلم يتبدل عليه الاحوال فلا يقال ان
علمه تغير لان معنى كون علمه قد تغير انه تجدد له حال حاضر المرئي حاضر في ملكه وفقد الحال الاول من ملكه وهو تعالى لا يغير
منه الماضى لانه تحول من حضوره لديه ولا يصحبه المنفصل لانه تعالى لا ينظر ولا يفقد فليس عنده في ملكه بالتسبب ان الله
وملكه بصنع ما مضى لا استقبال بل تحولها وتغيرها عند انفسها واما ما هو غير قبل فليس عنده في ملكه منها التغير ولا تبدل
ولا تحول ولا تحول ولا تبدل واما هو تعالى يحولها ويبدلها ويغيرها من ملكه الى ملكه فكما لا يستطيع لنفسها ايجاد
كذلك لا يستطيع لنفسها بقاء ولا تحول ولا تبدل ولا اختار ولا تفعل ولا موت ولا حيو ولا نشور فاذا فهمت هذا حاله
التحارب لا غبار واما الذي فلا يعرفه ولا تنكلم فحقا بالبينين ونفى التشبيه لانه هو الله لا اله الا هو قال سلمه الله
تعالى ولما قلتم في هذا الكلام ان العلم انطبق وقع على المعلوم حين انقل علمنا ان جواره عليه في اصول الكفا في حقل
ليرزى الله ربنا والعلم ذاته ولا معلوم الى ان قال فلما احسب الاشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم ان يكون هو العلم
الحادث وهذا كيف يجمع مع قوله عليه السلام في ابتداء الحديث العلم ذاته ولا معلوم فان الذات لم تقع على المعلوم بغيره
بمعنى المظاہر اذ هي مرجفات الخلق تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اقول اعلم ان جوارا الامام عليه السلام وحارنا يعلم المراد
عليه السلام ان قوله ليرزى الله ربنا وعجل والعلم ذاته ولا معلوم ان هذا العلم هو الله سبحانه وان الله والعلم والقدرة و
السمع والبصر والحياة الفاظ مترادفة تدل على معنى واحد متغير في عتباته عنها وعن كمالها ولكن قال ابن القيم
عليه السلام صفنا اسدال عليه لاحسنه تكشفه انهم اتفقوا عليه وقع العلم منه على المعلوم فالمراد بهذا الوجود
هو الاشارة الى الحادث بنفس حدوث المعلوم وهو معنى فعل الجاء واخرى للشك لا والله المثل الا على ان الله سبحانه
والسمع ذلك لانك تقول انا السميع انا البصير فانك لذلك سمع قبل ان يتكلم زيد فلما تكلم سمع كلامه وانتم عليه
سميع لاصتم ولكن اراكم للكلام حدث بوجود الكلام وهو اشراف من سمعك وفضل حدث منك كاشرا في الله
لم يتحقق قبل وجود الكيفية بل ذهب بها بان هو عتباته عن الفاعل هو نفس حضوره ليعاقر في وجوده وهو المحضور
لان حضوره نفس وجوده وكونه الله هو هو المحضور والعلم الله هو هو ذاته وهذا هو سر قوله عليه السلام وقع العلم
منه ولم يقل وقع ذاته ولا علمه فانهم قالوا يا الله وايضا قد قسمتم العلم على الحادث والقديم وقلتم الثاني له
تعالى ولم اعلم من اين هذا التقسيم وبعد ما قسمتم له ذلك واهذه القسمة في القدرة والحياة بل خصتموها بالعلم مع ثباتها
فيها بل في غيرهما ايضا اقول هذا التقسيم من كلام الناطقين عن تعالى عليه السلام حيث جعلوا العلم ذاته وهذا هو القديم
وجعلوا علما اخر له وهو اللوح المحفوظ قال في كتابه البصير قال في باب القرآن الاول قال علما عند وفي كتاب

قال

رفعك

الحصن والبر

قال

رفعك

قال

رفعك

لا يضل ربه ولا يفتعل لك العبد هو الكتاب الذي فيه علي قال تعالى قد علمنا ما تنقص الاضمنهم وعندنا كتاب
حيظ وامثال ذلك في القرآن كثير ويتوان لك عليهم ومنه قول علي بن ابي طالب عليه السلام العرش الكرم باب من الملائكة
ان العرش هو العلم الباطن فيه علل الاشياء والكيفيات ومظهر البديع والكرام هو العلم الظاهر وهذا انشا الله تعالى
واتا بقصص الصفات الذات كحجوة والقدرة والسمع والبصر فاتها كالعلم هي عين ذاته وله باسماها صفات لا يمتنع العلم فافتر
فالتالي هي ذاته لم يتم نفسه بها بعد ولكنه وصف نفسه بالفعلانية لا تعما هي مبادئ البديع والتكاليف التعريف وهي المحو والخلق
فقولك الله عالم وقادر وحى وسميع وبصير مثل قولك زيد قائم وقاعد واكل وشارب هذه الصفات في جانب الحق تعالى
وصفات بذاته حق لا يمكن محوله عليه بالحمل الا قوله المعنى للاتحاد واتماهم محوله عليه بالحمل المعارف المعنى للاتحاد
في المفهوم والمفهوم من ذات الحق تعالى هو المقامات التي لا تعطيل لها في كل مكان هي العنوان على الاشياء هي الوجود الكسبي
البر الاولياد ولكن للتحول على زيد ليس هو ذات زيد والا لم يزل ذات زيد قائما وتكون القضية كاذبة بل المحو عليه
هو جهة فعلية زيد للقياس في ذاته قائم وللحق في ذاته قاعد فلما انجز الكلام بالناس الى ان سألوا هل كان تعالى له عالما
وقادرا اجابوا عليه نعم وصفاته عين ذاته اولوا الشيعتهم بالذات وقد كثر ان ذلك كثير من كتبنا كشرح المشاعر
العرشية وغيرها ولكن مفرق وليس كل المسائل مجموع في كتاب فيهم معنى ما هو جوابك قال سلمه الله وبتر لنا ما قد قبل
بمخاطبة العلم لذاته حيث استدل عليها بدلائل اربع على طريقه قياس الخلف فقول ان العلم غير تعالى لانه لو كان عينه لما
افاد حله عليه ولما امتاز الصفات ولما انفرد الاشياء والجزا انضما انضما الى ذات والى القول باطلا بالبدية
فالقدمات مثالا اقول هذا الكلام كله صحيح وانما بطلانه من جهة ظنهم ان هذه الصفات المحمولة هي التي قالوا انها
عين الذات ومن غير ذلك فقد اخطا لان المحمول هو المخاطبة الذات في مفاهيمها ومفاهيمها بل في وجوداتها وهي التي
في انفسها في مفاهيمها ومفاهيمها وهي التي يقال فيها بالعينية غير المحمول ولكن بينهما اشتراك معنوي لا لفظي انما اشتهر
في خصوص الالفاظ بل عند اهل العصمة عليهم السلام ان المحمول محذور والحقيقة هي المحمول فيها بالعينية قال سلمه الله
وبتر لنا اهل الجوزان بقا في الحديث السابق ان تقدير انضما اي سبب العلم والابا عث الى ايجاد نفسه هو ان يقول
هذا يكون المراد بالعلم في هذا الحديث العلم الحادث فيكون حينئذ للوقوع على المعلوم بمعنى المطابقة معنى محتمل وهل
يجوز ان يقال ان التسمية بالعلم الذات كذا عثان بعض الصفات كالعلم والقدرة منسوبة الى الذات فسميت بها اسما
منسوبة الى الفعل كالمشي فسميت به على قياس تسمية الاعراض الذاتية بالنسبة الى الذات وهذا يجوز ان يقال في المعنى
ان انضما باسرها منفية عن الذات كما قال بعض الحكماء واقا حذر في العينية فيرجع الى نفس الصفات وجعل الذات انما
منها في ترابا لا تارفع على هذا كان ذات البسيط تكا شانه قدرة وتلك الذات من ذات المشية ووصف الصفات من مقامها
اقول لا حاجة الى تقدير انضما بل الوجود او وقوع العلم ومطابقته للمعلوم فاقلنا ان العلم نفس المعلوم لم تكن
المطابقة احد ما من مطابقة الشيء لنفسه وهو معنى سبق على في اللغة العربية والحدسية وواعيتهم عليه في الحديث
ليس الفرق بين الصفات العينية والصفات الفعلية اعراضا يقال ان انشأ من انشأ الى الذات يعني تحديدا واما في
الفصل الثاني فليست بل الصفات العينية ذات الفعلية بل اسما متعلقة مترادفة لذلك على معنى واحد بمعنى واحدة غير
لانه المعنى لا في المفهوم كانه من لا يعرف في ذاتها ان كان هي ذاته من حيث الوجود والحدس وغير من حيث المفهوم
كانه والحدس في عين البسيط البحت فيكون حج البسيط مختلفا في حقيقة واحدة مختلفة في حادث وليس معنى عينية
الصفات فيها اصلا بل المراد بثبوتها وذلك الثابت هو الواحد الحق سبحانه ومنضما وجعل الذات نائبة عنها انما
دعاء الى ذلك مغايرة مفاهيمها الذات فيكون المعلوماتية مثلا اثر العلم لا للسمع وانما العلم بوجه بقية القديس
فينفيه ويجعل الذات نائبة من العلم لان المعلوماتية لا تصلح ان يكون اثر الذات وانما هي اثر العلم وانت خبر ان الله
ذا كانت فاعله بنفسها لا معنى الى نائبة عا الكسبي قال ايده الله تعالى وهل يصح ان يقال في دعاء العبد له ان اقبل
ايجاد العلم والسلم ان المراد بالعلم انما هو الاول هو المطلق بقرينة التنبيه والثاني المقيد بقرينة تعريف الذات على قوله
وانما يحل العلم على الحدس بقرينة ذكر الفصل فانه يدل على التناوب الموجودة في الحوادث لانه صفة الحوادث المتحركة
منه لا ستواته بالنسبة الى المخوقات طرا على ما ذكرتم في مواضع عديدة اقول قوله عليه السلام دعاء العبد له ان اقبل

قبل إيجاد العلم والعلو دليل ظاهر صريح على أن العلم الأول هو الأول لأنه هو الذي قبل إيجاد العلم المطلق والمقتل الحائز
وقبل إيجاد مطلق العلو والعلم الذي قع بالإنجاد هو الحادث فليكن له بالعلمين الحادثين بل الأول هو القديم والقاع
هو الحادث وقدرته الشكيرة لهم من الاطلاق وذكر القبل لا يدل على الحدوث الا اذا اريد بالقبل الاستدلال لكن يتعامل
بمعنى الابتداء والانتها مشهور خصوصاً مثل هذا المقام واستواءه بالنسبة لجميع الاشياء لا ينافي في نفسه بالقديم
الازلي لا تقاها عين البعدية بجملة واحدة وفي الدعاء يا سر هو قبل كل شيء يا سر هو بعد كل شيء قال سلمة الله تعالى ايضاً
قلتم ان المشية بالنسبة اليه تعالى لا وصل به ولا فصل عنه ولم نفرهم ملازم فبين اننا وجدنا هذا الكلام منكم في بعض تعليقاتكم
في جواب استاينين المصترعين ثانياً بكم وقد عرضنا الاستدلال على السيد استند السيد محمد بكاً سلمة الله عز وجل وانهم
المراد اقول نعم ذكر ذلك في معرض جواب دوره الحكماء على المتكلمين من المخلصه قال الحكماء المتكلمين قولكم انكم قلتم قبل كل
شيء وهذا لا يصح ان لا يخلو ان يكون سبق الاشياء بمدة او بدون مدة فعلى الثاني يلزم اما حدوث الواجب ودام العالم
واللازمان باطلان فالملزومان مثلها وعلى الاول اتان يكون المدة منها هي او غير منها هي فعلى الاول يلزم ما لم
في الشق الثاني من حدوث الواجب وقدم العالم لأنه لا يكون متصلاً بالعالم وعلى الثاني يلزم ان العالم الى الان لم يوجد
فخر الدين الرازي وهذه الشبهة بقيت متصعبة على الازدهان الى الان فاشترط في جواب تلك الشبهة بانها سهلة لا يصح فيها
بان هذه النسبة التي يلزم منها ما ذكره الحكماء لا تصح بين شيتين الا اذا كانا في وقع واحد وليكن بكون الاول والايمان في نسبة
من النسبة الاربعة وليكن موصوف بالثبوت لا الله سبحانه واسم وصفته والخلق اسماء وصفته وليس بينهما وبينهم صلة
ليصح ما فرضه الحكماء ولا ان الوصل يلزمه الاقران الموجب للحدوث ولا فصل ولا لا ما وجد عنه شيء وايد ذلك الى جعلها
سبحانه وليد في الافاق السراج فان اشعته لم تكن متصلة به لان طرغ المتصلين مما اثار في اقرب جرح من الشعاع الى السراج
لا يصلح ان يكون متصلاً بالسراج لانه لا يكون منير الابد وانما هو نور والجزء الذي يليه من السراج لا يكون نوراً ابداً وانما هو
منير فلا مماثلة ولا وصل ولا فصل ولا لا ما وجد الشعاع ولا ان الوصل والفصل من جهة الحوار لا يقع شيء منها
الا بين حاشيتين انهما من احوال الاربعة فالفصل يلزم منه الانفراق والوصل يلزم منه الاجتماع ولا يكونان الا بهجاً شيف
والمشية والازالة اذا نسب الى الاول لم تكن بينهما وبينها فاستمر الى اربع لباين الظرفين وتعارف العالمين واد
لمحظ انهما قائمان على بذاتهما اي اقامهما بذاتهما قيام صدور وفيما يتحقق فلا وصل ولا فصل لانه تعالى وحده لا يقرب
يحصل منه الوصل ولا يبعد منه بعيد يحصل منه الفصل لان هذين العالمين من احكام الوضع فانهم قال ايالة الله تعالى
بيننا ان الاول هل واسطه بين المقدس والمشيته فان قلتم بفراسع كلامكم لا فصل عن اد الاقدس حينئذ واسطه وبتر
لنا ما من الاقدس والمقدس هل هذا مثل التقدير والمقدرة والذاتين على التقديره حيث رد في بعض الاخبار بان الله خلق
الخلق اثنين تقدير او مقدرة الى اخره او غير ذلك بان يكونا شيئاً واحداً من القضاة وبثنا المحققه في ذلك على التقدير
واخرجنا من الظلمات الى النور والى الصواب من الزور والغرور - اقول انه كلامه الاول على الله مقامه واعلم ان المقدرة
والاقدس ليس بينهما كلامي ولا استعماله لافيه على ملازم من الفقه ولكن اتينك للبحث بالعلم ما يظهر في العلم انهم يربط
بالمقدس لاذن الحق تعالى والله سبحانه علم وبريدون بالاقدس الروح القدس اعني الروح القدس فبذنا روح القدس
يطلق على جبرئيل عليه السلام قل زله روح القدس من ربك بالحق ويطلق على الروح من امر الله وهو عقل الكل
وعلى روح القدس هو روح الكل وهما ركبان من انكرش الاول النور الابيض الملك النور الاصفر عندهم ان روح القدس
لا يدخل تحت كنه لانه هو كنه وليس هو متساوي لشيء من الماصد والذاتين يشترك في اخلاصه وفيه اذله قال ان العقل ما
فوق كل الاشياء من فهم بسيط الحقيقة كل الاشياء وقداشرا في مطلق كل ذلك وفي شرح المشاعر فلي ما يظهر من كلامهم
اذا كانوا يجامون الروح القدس ليس متساوي لشيء من الماصد والذاتين يشترك في اخلاصه وفيه اذله قال ان العقل ما
هو فضل المشية وهي واسطه بين المقدس وبين المشية هذا ما يظهر من هذا الكلام لانه ما سمعت الا من حاكم الان والبر
انرا باسطراح الصونية والله سبحانه اعلم وانما ما في حديث الرضا عليه السلام ان الله تخلق التقدير والمقدرة في امر الله
الابداع والمقدرة المبدع وهو عذنا النور الحكيم صلى الله عليه وآله والمجد لله رب العالمين صلى الله عليه وآله على محمد وآله
قال سلمة الله تعالى في اصول الكافي في جواب استاينين هذا الكلام هل الاسماء والصفات التي ذكر في القرآن هي وصفها

[illegible]

رف

جنگ

زوف

قل التبتونهما الا يعلم في الارض فاجبتا بان لا يعلم الا الله سبحانه والى
 السموات ولا في الارض ففي العلم لعدم العلوم وفي الحديث علمه بالاشياء قبل الاشياء اكلها بما بعد ما هذا هو العلم
 الاشارة الى الامكان لان الامكان قبل المكنون معدوم بعد وهذا العلم كغيره نفس العلم وهو ايضا موجود عنده فملكه
 لم يفقد من ملكه ابدا لان حصول صورة ولا حضور شيء حيث ان هذا العلم المتعلق بالعلوم لا فرق فيه بين حصول الشيء
 وعده بالان العلم بالحادث الموجود فملكه لان في ذاته فلا حضور في الصورة وغيرها لان قوله علمه بالاشياء دليل على العلم
 بالحادث لان القديم هو الله تعالى لا يقترن بشئ ولا يرتبط بشئ اذ لو كان حصول صورة واحضور شيء لثبت لقول
 بالاشياء الثابتة وهو قول القائلين بوحدة الوجود اذ اراد بالعلم العلم الذي هو الله تعالى وانا اريد به الامكان
 الاشياء بالحادث فلا حضور وقد اطلعت هذا المذهب بطريق عايد وقد اطلعه الله واوتياؤه عليهم وقلمت في حكمة
 الذين انما ضلوا اصل كثير من اهل اليقين بل اقول ان حاله اسوأ من ان يوصف ولقد هلك واهلك وان يهلكوا لانهم
 قالوا اصلوا اعتقدوا ان ذلك هلك كان له وجه حجة نعم هذا ريل الله ودين انبيائه ورسله واوتياؤه ولكن بالحدود التي
 في هذا الدنيا والله سبحانه هو المتكامل ينبغي ان يعتقد ان سبحانه متصف بأشرف طريق التقيض لم يخرجوه عنه
 هذا الحق لا يصح على القديم تعالى لا يوصف بما له جهة تعديا ومقابله او حيثية او غير ذلك فاشرف طريق التقيض
 ولو كان التقيض لفظا او اعتبارا لا يكون نقصا نشأ ذاته تعالى لان لا نقصا هنا اذ لا ينجب عنه اعني ما في النقص والذات
 فلو كان وصفه بأشرف طريق التقيض كان ذاته اشرف طريق التقيض فيكون ذلك شائبا للنقص تعالى عن ذلك ولم يخلو
 عنه لانه عين فيكون ذاته اشرف طريق التقيض وهو باطل فان قلتم بالآخر ما منتهى شانه اسلمه وانهم ولا يوصف
 يخرج قول بالآخر لا يستلزم ما سمعتم وكذا حدث في الصفات عنه وهو المذكور في فحج البلاغة لست اوصيكم على
 كاشف الظلمة عن المراءى وثبتنا على ما هو الحق وداو الغرور ولا نرضى الجملة في هذه الامور ان علم ان قول علي عليه السلام
 وقول الرضا عليه السلام وهو كالتوحيد في الصفات عنه ليس المراد من عدم الانقضاض احوال المراتب هذه الصفات كالموجود
 والعلم والسمع والبصر والقدرة عين ذاته في غير مغايرة ولا تعدل في الخارج ولا في نفس الامر ولا في ذاته لا في الوجود
 ولا في المفهوم ولا في الفرض والاعتبار انما هي القاطعة من رتبة ذلك على معنى بسيط وذات البحث فانه والعلم والقدرة وبات
 الصفات بعضها باو احد مفهومها واحد ومصداقها واحد وجودها واحد فكل واحد سبب وسبب وعرفه اسماء
 مترتبة منها ما الحيوان المفترس المعروف وليست هذه هي المجهولة عليه قولك الله عالم لان المجهولة اسمها الفعل صيغته
 الفعل واثره اسماء للفعل كما صيغ من حركة فعل القيا واثره الذي هو القيا اسم لفعل القيا وهو مثال زيد القيا
 بالقيام وليست هي العينية على مذهب الامم عليهم السلام فانها عين في الوجود وغيره في الوجود
 فانهم واشرضا فيا والمح لله رب العالمين قال سلمه الله تعالى وبين لنا ما السبب في اختلاف الاشياء حيث كان بعضها
 شغيتا وبعضها سعيها واقاد وجدنا اكثر رسالتكم ونظرنا في تلك الرسائل ولفهم المرام منها والله لو منعتنا
 حق نفس الامر لم نربطوا انما هو المكنون الخفون عنكم علم ما هي عليه في الواقع ونفس الامر لكنكم قد امتنوا وفي
 القية نقول ان الاعتقاد الذي صل اليه هو الذي صل منكم فبين ان الحق الحقيقي في حقيقة هذه الاشياء على ما
 عليه ما السبب في ذلك فان الوصل اليها ما هو الحق لكن من الجلاء انما شانه عن ذلك فنجتمع في التاويلا لاهلنا والله
 طالبون للحق اذ قد فكنا سواء فبين اننا حق البينا الذي ليس في سواء لكم بل بين ما هو الحق عنكم بحق الفهم الحكيم قال الله
 لا يسو امر وجه الله فانه قريب من الحسين فحسن اليها حق الاحكام بينا امركم الواقع في هذه الاشياء كما ان البيان
 انشا الله اقول هذا الخبر كما نقلته حرفا بحرف واريد منه كما يريد قوله الحكم عندا امامنا فاعلم انك وان لم تزد هذا
 التشديد لا يصح حجة حق الاما اعتدته ولكن كونه اشياء واحتماله وقبوله ما قد دفع ما التاخير من الخط والخاصل الله
 سبحانه خلق مادة نوعية فيهمونها الناس والوجود هو على جميع اولئك محمد واهل بيته عليه السلام وجعلنا الله
 عشرة حصة والبر كل حصة هيكل بوحيد على حسب جابده فبقوا يبدون الله تعالى ليس في الكون غيرهم الله هو
 وهو بائنا القسمة ثم خلق من شاع ذلك التوراة واربعة وعشرين الفقة فورا والبر كل متعورة من صور احوال الانبياء
 عليه السلام والانبيا والمرسلون وبعث اليهم محمدا صلى الله عليه واله مع اهل بيته شهداء على التليخ

قال

فقال

وقبوا يكبدون لله ثقتا الف درهم كل درهمائة الف ثم خلق من شعاع انوار الانبياء عليهم السلام انوار المؤمنين ثم خافوا
 من انظار هذه الانوار ذوات الكافرين والمنافقين واتباع الذين من من اصحاب اليمين واصحاب الشمال عند الكعبة
 داعي الله صلى الله عليه في عالم الدرد قبل خلق السموات والارضين اذ كانت مسنداً ظهر له الحجر الاسود
 من الزكن المراد بجلهم حصص كل حصته غير الاخرى بامر الله تعالى فجعل الله سبحانه بدا عيني كل حصته منها التي في الدنيا
 وبين لكل حصته منها في حق الخير والشر وهذه مثاله لو كان عندك خشفة خذت شيئا منه تريد ان تعمل منها شئت با
 وحصته اخرى للشر تريد ان تعمل ذلك ولكن الحصته صالحة لعمل ما تريد وليكن فكذلك لا تعطى كل حصته منها التمييز
 والفرق للخير والشر والحق والقيع وجعل فيها الاختيار ثم نادى الله صلى الله عليه الكشف المحصن بامر الله عليه
 كتاب الارزاق قال لهم هذه الصور صوطا عاز الله واجابته فمن اطاعه فيها امر به من اطاعه الله واجابته عونه الى الله
 الله صورة اجابت من هذه الصور التي هي صور طاعة الله واجابته ثم كشف عن سجين كتاب الفجار بامر الله وقال لهم هذه
 هذه الصور صوطا الله وعدم اجابته فمن عصا فيها امر به عن الله تعالى وانكر دعوه الى الله البسه الله سبحانه
 مكسيفه وانكاره ثم امر ان يهدوهم فخلق على الله تعالى وقال لهم معاشر الناس يقول الله وتكم الشيب بكم قالوا بل فينا
 لهم ومخيل بديكم فاجاب المؤمنون بالسنهم وقلوبهم فخلقهم الله من الثور وصيغهم في التوبة والمنافقون سكنوا عند
 قوله ومخيل بديكم بمعنى انهم قالوا بل مؤمنون منظر من المناسك يكون فخلقهم الله من الثور وصيغهم في التوبة والمنافقون سكنوا عند
 ان اعرض عنهم وانظر انهم منظر من المناسك يكون فخلقهم الله من الثور وصيغهم في التوبة والمنافقون سكنوا عند
 صلى الله عليه واله ان يقوم في كل لهم الذين ويجدد عليهم العهد لما خذ عليهم ثم فخلق على الله تعالى امر فقال يقول الله
 لكم يا معاشر الناس استبرئكم منكم ومنكم وعلى انما مكم وليكنم ولا تاتكم من حجج الله عليكم فقال المؤمنون يا ربنا
 والسنهم فكذب قلوبهم الايمان فادهم بروح منه وقال المنافقون والكافرون لا نعتن انهم قالوا بل فينا
 بقاوبهم فقالوا لا نعتن انهم اضروا الا نطبع هذا المتار فانه انما اراد بدين الملك ان يتولى علينا هو واهل بيته فخص
 الولاية والخلافة فيهم فخلق القرآن بما اضر واحكامه في سائرهم جعل الالهة لها واحد انما الله تعالى عباد انطلق الى
 ان امشوا واصبروا على الهكم ان هذا لشيء يراد واما شقي من شقي من اجل بعد الدنيا وابتين هذا الحق فيرفع الله
 عن وجه التهار اعلم ان الله سبحانه قال من هم يا ناس في الافاق وفي انفسهم حتى يقيت لهم ان الحق وقال الصادق عليه السلام
 العبودية جوهر كنهها التوبة فاقتلها العبودية وجودة التوبة وما خفي في التوبة اصبحت العبودية الحبيبة في التوبة
 هنا كما ينعى في التوبة والمسير العبودية كما ينعى في التوبة وقال الرضا عليه السلام اولو الابواب ان لا تستدل على ما
 لا يعلم الا بما هي عليه وانت اذا نظرت في الفلك لم تظهر لك ان تغتار لو شئت لم تعلم ان تغتار لو شئت فافقوا فخلقوا فخلقوا
 قلت كيف يتبين للعاقل الصنيع ويرتكبه قلت انظر الى اهل الدنيا تجد انك العاقل يعلم قيم الفعل ويرتكبه والادب المتحجج
 للقيع عند بعض الناس في الدنيا مثل حجت الحج ومحبت المأ والمحمد والعتاد وهذه بعينها في عالم الدرد فانها لا تسمع
 ما وجدته الدنيا من خير وشر حتى انك تتمايز في بعض السجود الى التوقير من طوبى فترى ما مامك من تكره ودية وتكره
 عليك وكل امدك وغير ذلك فترجع على الطريق لا تفترق فذلك لا يترك وتجارا جعلي يدك وترك عنك
 ذلك كراهة صحيحة من تكره فكذلك في عالم الدرد يكون بعض الناس اذ اتي شخص اضداد له سبقه الى الاجابة فيترك اجابته
 الذي كراهته او يكون تابعا لها ويكون سابقا عليه او يقال بان فلانا تابع لفلان في اجابته انك تعرفه وبصيرة او انكر
 معرفة وبصيرة فانه هذه الدنيا لا ينفذ عن حاله في عالم الدرد الا ان شاء الله فانه على كل شيء قدير وهو قول تعالى فاكوا
 يؤمنوا بما اكتموا من قبل ان ياتيهم الدرد وقال الصادق عليه السلام لا يكون هؤلاء من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء
 اجابته وانكر من غير بصيرة ولا علم فامر موقوف على النبي اليوم القيمة الصغرى والكبرى فيجعل في التكليفات
 بحسب علمه واما ان يكره علم واعلم وفق الله ان شقوق هذه المسائل وما يرد عليها وما يجاب به كثيرة لا يمكن
 جمعها في كتاب التليد والقبول ما يرد على الرسول والى الرسول عليه السلام من معاشر فيفتح بكل مقول ويحل بكل
 ويعالج بكل محصل في روي تمام هذا المنهل والا فلا علاج له الا بالمشاهدة لان المشاهدة تفرق بالعصافير قطع التوبة
 لا بالتقدير والله سبحانه وتعالى الذي يورثه واليه المصير وفرغ من جوابها مؤلفها العبد المسكين احمد بن هبة الدين الاحمدي

الحمد

طين او سنج وعشك ذهب لا يعود ولا نقول انك لا غير ان ذهب ان يثوب شي وانما عنه ما ليس فان كان ذلك
 في عالم البرزخ هي في الجسم الاصل ومحمد جسم من البرزخ ليس من هذا هو عرض اقل فاذا كان يوم القيمة عاد الا انك اكله وقطعه
 عند ما ليكن منه الاثر انك اذا كسرت خاتمك ذهبت صورته فاذا صغته عاد الخاتم الاول مصوره بعينه مع ان الصورة
 الاول لا تعود وهو عينه قوله تعالى كل ما اخفيت جلودهم بل كانهم جلودا غير هاليد وقوا العذاب ان الجلود المبلى هي الاول فانما
 سماها غير هاليد لان صورتها الاولى ذهبت بدل صورة اخرى لهذا قال الصادق عليه السلام في الآية هي هي غير هاليد
 بالثبته تكسر هاء وترتفع فاءها فهي هي هي غير هاليد فاما الجسد الاول والجسد الاول للذات لا يعود ان يزيد بها الاثر
 التي للخالق الا ان امر جراتية تزله وهذا الجسد الظاهر المحسوس المرئي لا يفيض ولا يذهب شي بل هو بالروح
 القيمة يتغير ويبدل ويحسب فيه الى الجنة او الى النار ومن لا يدرك كسر وصوغه ثانيا فاذا كسر وصق من كل شيء ليس ثم تصنع الاول
 يصق من الاعراض لم يصلح للبقاء لان من اجبر الاعراض في هذه الدار هو المانع من البقاء قال سلمة الله تعالى ومنها ما يبر
 بانجذاب الروح الى حقها من الصور بين التقنين في المراتب بخلاف السنة وما القبل على ذلك اقول اعلان الروح في عالم القليل
 على انها في الاذن الحاطب المكلف في هذه البنية الظاهرية لما حجب عنه لما خيف عليها لورثته في عالم الفناء في
 الروحانية كادك عليه الاخبار ولا يات ان الزاوية لانه الله تعالى توصل بتوسطه الى العلوم الظاهرة والباطنة المودعة فيها
 ولما اريد انزالها اقض طبيعة الكون توسط انفس الفلكية الحيوانية المحتبة لتلطف الطفرة في الوجود والفيض فلما احسن
 الرحيل الى عالمها الاول عارضا الواسطة اعطى انفس الحيوانية الفلكية الى القوس الفلكية عود من اجرة كودرة قطرة الماء
 الى البحر وبقيت الروح ساهرة لانها كمال الفناء على كل شيء وهي اذا عادت تعود الى ما من بدت عود مجاورة لانها باقية
 فاذا نفع في الصور الفلكية الاولى ففقد الصق طلع وعاد كل شيء الى اصله في جميع شياها انود عود مجاورة ولما كانت
 انزل من الخزانة ان تعود اليها وتضد كمال الانوار فالتفكك عاد مثالي الخزانة التي نزل منها وهبها في الخزانة التي
 نزل منها وطبعها في الخزانة التي نزل منها ونفسها في الخزانة التي نزل منها وعقلها في الخزانة التي نزل منها وهي الخزانة
 كافة الآية وان من شيء الا عندنا خزائنه المعبر عنها بالمخازن ومجموعها خزائن الروح المعبر عنها بثغنيها في الصور وانما
 ما ذكرنا في حديث واحد وعشرة بل في رواية متعددة وايضا مدد كمالها من طريق دليل الجواردة التي هي الحسن
 لا يمكن الا بدرك كثير منها بل هو من دليل الحكمة وهو لا يعرف كونه دليل الا بتوفيق من الله تعالى خاص بحسب الله سبحانه والقلوب
 المحبة من دون يوفى الحكمة فقد لا خير الاكثر قال الله تعالى وايضا ما ورد في الحول يوم القيمة واهواله
 خرج من جهنم كذا اوله لا منعه لاحرق السموات وظاهر الآية وريح الاخبيا ان الله تعالى انطقوا في نية فكيف التوفيق
 ذلك وهذه اقول ان الله سبحانه خلق الف الف عالم والاف الف عالم انتم فاعرفوا ان الله والواو انك لا تدرك من الخالق في مثل
 فاني عالمنا من السموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 الحسية وهذه السموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 نزل القوس السماء والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 فان كان جند لا يفيض ولا يعود فذلك ان الله تعالى انطقوا في نية فكيف التوفيق
 هكذا وقد قال تعالى حق اهل الجنة الذين همها ما داروا في السموات والارض قالوا قالوا قالوا قالوا قالوا قالوا قالوا
 الارض فاني واما الجنة حيث نشأ ولد اوردته يوم القيمة خرج من جهنم حتى والعقوظ انهم منها قال سلمة الله تعالى وايضا ما
 المراد بنورانية ان الله تعالى انطقوا في نية فكيف التوفيق
 اقول هذا الكلام على الله تعالى انطقوا في نية فكيف التوفيق
 هودج القدس في قوله تعالى نزل الملائكة والروح فيها وهودج القدس الذي يكون معهم في يوم القيمة وروى عن كمال
 يريون ويأمنون به وهودج القدس الذي نزل من السماء الى الارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 هذا الروح وهو القلم وهو ملك يوفى الى الروح وهو ملك يوفى الى الروح وهو ملك يوفى الى الروح وهو ملك يوفى الى الروح
 على علمه اقيم قديمهم ظهر ملك وهودج القدس هو نورنا ان الله تعالى انطقوا في نية فكيف التوفيق
 اوجبت اليك وسماها انما كانت كما لا اله الا الله انما كان جندنا وانه يدعى من في شام عبادنا وانك لست تعلم

ما
نزل

ما
نزل

ما
نزل

مقدمة

صراط مستقيم واتقوا الخط الاصفري الحديث المذكور له جابر بن زيد عن علي بن الحسين عليه السلام في هذا الخط الاصفري
 الذي قامنا الاثني عشر بياضاً من خلق وهو خط الاشراق اخذني صلى الله عليه واله عليه السلام الذي قام كل شيء واتما كان اصفرياً في نفسه
 اسم الرحمن الذي استكوبه الرحمن على عرشه فاعطى كل ذي حق حقه وساق الى كل مخلوق رزقه فانا وصل الجواب الى هنا
 ففقد الحديث الذي رواه علي بن محمد والدمياطيين من وقع الفراغ بقلم مؤلفه احد بن زين الدين الاصحاح في بيان
 النظم والعشيرة من جناري الاول مستنداً بحسن وثلاثين بعد المائة والالف من الهجرة على مهاجرة احواله السلام حامداً لنفله
 مصلياً آميناً

هذا هو الخط الاصفري الحديث المذكور له جابر بن زيد عن علي بن الحسين عليه السلام في هذا الخط الاصفري الذي قامنا الاثني عشر بياضاً من خلق وهو خط الاشراق اخذني صلى الله عليه واله عليه السلام الذي قام كل شيء واتما كان اصفرياً في نفسه اسم الرحمن الذي استكوبه الرحمن على عرشه فاعطى كل ذي حق حقه وساق الى كل مخلوق رزقه فانا وصل الجواب الى هنا ففقد الحديث الذي رواه علي بن محمد والدمياطيين من وقع الفراغ بقلم مؤلفه احد بن زين الدين الاصحاح في بيان النظم والعشيرة من جناري الاول مستنداً بحسن وثلاثين بعد المائة والالف من الهجرة على مهاجرة احواله السلام حامداً لنفله مصلياً آميناً

هذا هو الخط الاصفري الحديث المذكور له جابر بن زيد عن علي بن الحسين عليه السلام في هذا الخط الاصفري الذي قامنا الاثني عشر بياضاً من خلق وهو خط الاشراق اخذني صلى الله عليه واله عليه السلام الذي قام كل شيء واتما كان اصفرياً في نفسه اسم الرحمن الذي استكوبه الرحمن على عرشه فاعطى كل ذي حق حقه وساق الى كل مخلوق رزقه فانا وصل الجواب الى هنا ففقد الحديث الذي رواه علي بن محمد والدمياطيين من وقع الفراغ بقلم مؤلفه احد بن زين الدين الاصحاح في بيان النظم والعشيرة من جناري الاول مستنداً بحسن وثلاثين بعد المائة والالف من الهجرة على مهاجرة احواله السلام حامداً لنفله مصلياً آميناً

هذا هو الخط الاصفري الحديث المذكور له جابر بن زيد عن علي بن الحسين عليه السلام في هذا الخط الاصفري الذي قامنا الاثني عشر بياضاً من خلق وهو خط الاشراق اخذني صلى الله عليه واله عليه السلام الذي قام كل شيء واتما كان اصفرياً في نفسه اسم الرحمن الذي استكوبه الرحمن على عرشه فاعطى كل ذي حق حقه وساق الى كل مخلوق رزقه فانا وصل الجواب الى هنا ففقد الحديث الذي رواه علي بن محمد والدمياطيين من وقع الفراغ بقلم مؤلفه احد بن زين الدين الاصحاح في بيان النظم والعشيرة من جناري الاول مستنداً بحسن وثلاثين بعد المائة والالف من الهجرة على مهاجرة احواله السلام حامداً لنفله مصلياً آميناً

یقال قد نکر العیضوا التمس من مد و بنکر القطع الماء من سقم حقنا هتد الحان و صبح الذیک و فحق الغریب نکر الحنفی
 الطاووس انفق الفجر و لاح الصیبا بانحنیا شغاع صبحها الحکا قری الفقاہر اللہ ہل انک السیر یبزی بہ الفجر اللہ بالو اللہ
 فیہا فقلنا علی ان اسیر فیہا لیا فی اما اما فنجس خلا تلك الدبار فصدک لمن وک ناک التورس بقوتہ و بصر الذکر هو عینہ
 فاجنبہ بک حالہ الذکر هو اقوی من ک المقل عند ذک الکمال الجلال بالیہ متخذ خلیل الوستیلہ حیاء الموت لا جنت متخذہ
 نفس بان اطلب تحیلوا الخلالہ طبعہا قلیہ فاند ساعلا انک یف تحیل الموتی قال و لم تومر بل و لکن لبطن قلیہ فایخذ ربعة من
 الطیر فصر من الیہ ثم لعل علی کل عیلم منہ یومر ثم ادعہن بانیدل عیالہ یشرعی ماہدہ الطیر و الاربع و ماہدہ الجبال
 العشر فلما علن ان ہما لم یہند الیہ سبیل ازاد شجھا لہا انیک الدبار ونا سقلی ما مضی من الارض ونا الاعضاء فلما
 فظہر لہ منہ بعض الظہور یجب علیہ اللہ تعلقک تعلقک بالکھاخو و النقص و فاما ان فی ذلک قول المعنی ویشتر الذکر فقلنا
 شمس التہار و غاب عنک کذا و اغتموا الفرض فہا تمز التھاجر سہط لیت قد تم سہی عن و هو دای الفراق فقل
 اللہ ساعات الاجتماع و التلاقی فقلت تزدہ منہم جرح یجدر فاما بعد العتیرہ عزرا و خا طیل مکنہ الوصال فی
 الدیالہ و البکور و الاصل ابرس کناک لی یومر اجماز اہموتھا ام شتا ما قوصو ابعد الدیالہ و عکظ ظلمۃ اللیلہ نا عا
 فعاما و یجری کل شئ فی لہم یسل الجندل عنہم و الرغاما انقصہ العور و لم بالغہ حاجہ فلفع ضررا و اما و قد جلفہ
 فی فلیہ التارما سمعت من تلك الاحبا و قد خفی علی الامور و قد رجو کشفہا من رب القابلیۃ العظیہ و الدرة المکونۃ الیہ
 الزما الفیض الکبریٰ مشید عام الاسلام و الذکر النجیہ علیہا من الحجۃ علی الغالبین الشیخ احمد بن المقدس الشیخ زین الدین و
 اللہ ظللہ و اسبل علیہ نوالہ و عکظہ فحرفاضالہ فلما عویج حیل یف و یر عرجی عکظ ان لمدہ غیر الیہ عکظ کل کالوینا
 منصر عا منصر خامس نصیر و سائل ہذا الخرا ما قدم امام من ائمتہ من کلامہ زید فی قضاہ بلعد رتبہ علی امرہ و اعلم انہا
 الاصح المتأخر فی ہذا الکمال ان فی علی انابہ من القصور عن تلك المسائل لا یمکن ان یخاء عکظ العکظ فی ہذا المیدان لما یستأثر
 ذلک من کشفنا لا یجوز کشفہ و لکن فی ما علمین خالہ و مقالہ بلعد اللہ علی منالہ انہ یبذل الامور و الاختصاص و لا یحب
 الیہ من لا طال و الاظہار فکشفنا فیہم و مرارہ المؤمن و مدہ من لہدک اللہ الحفیۃ بالمعونۃ فاکان لہ منہ ما جاز
 الوجود لستہ اجرتہ ان الظاہر من اللہ و الباطن من لا یفک البتہ لہم کل اهل قری من لا یطیلہم و لہ علم کل ما یشرعہم
 و لان ارید ان تبہ علی بعض ما قدم من الکما و بعض النکویہ یقوم لہ لہ ذلک المقام القہریج ادق ان یجی الہیاتی بلعدہ فاقول
 درجہ من المجاز و لہ یسل الذرجا و اقل الذل لا فی قولہ تعالٰ اصع الی سبیل باننا یحکم و الموغظۃ الحسنۃ و جادلہم بالحق
 فی احسن علم ان اللہ علم خلقہ کل خلقہم لہم لہ لایطیقنا مرلہ لقا نبت صلی اللہ علیہ لہ انہ یعدو الی سبیلہ اهل کل اقسیم باجمہد
 مما اناہم اللہ و یم و لولہ الافئدہ و ارباب القلوب و اصحاب العلوم و التبییل المدعو الی سبیل اللہ العکظ حیث اعلمہم من کل ما سئل
 فی المداد الاول فی الدواہ الاولی و السائلون و الواقفون بنی و الفقراء الالاتون یجنا ہنا اللہم و لولہ الافئدہ الذکر یعدوہم بالحق
 و الذکر اعطام من کل ما سئل فی القلم الاول و دم السائلون و الواقفون بنی الفقراء الالاتون یجنا ہنا اللہم و لولہ الافئدہ الذکر یعدوہم
 بالموغظۃ الحسنۃ و السائلون و الواقفون بنی الفقراء الالاتون یجنا اللہم من کل ما سئل فی اللوح و ذکما الیاقوت فی الخیر
 اکوارہم و اشکالہم و اجسامہم و اصحاب العلوم و اهل الامار و الرسوم المدعون لہ الحارۃ بالحق احسن سبیل اللہ العباد
 هو الوجود فی تزلان و ہذا السبیل ہو سبیل العباد الذکر ہم ہما قد لہم من الشیخ منالہ و مقامانہ و اشاروا الی الاول التارث
 بقولہ علیہ من یجی اللہ و الخلو بعد ضحیٰ لنا و قول علی علیہ و سئل البصائر فی القیاس و سئل فی النقطۃ وانا النقطۃ فقلنا
 کا و امہ و مشاق الاوار و قل صلی اللہ علیہ لہ ظہرنا الوجود من ہما و یم اللہ الرحمن الرحیم کا و اما الی جمہورہ المجالی الی الثاني
 الصکاکہ فی خضرہ یضاک سعد الشیخ حسن سلیمان الخی عن جابر الی جعفر علیہ لہ قولہ تھاولہ فی قلنا سبیل اللہ و امم لا ی
 فقال بالجابر انک ما سبیل اللہ قلنا و اللہ لا دانہ منک ما سئل فقال قلنا سبیل علی علیہ و ذکریہ فقلنا و لا یبذل
 فی سبیل اللہ و لیس احد منہ الایہ الاولہ فکذلک و مینہ انہ قیل فیہ شحیح فی من یوفی حقہ یقل حقہ الفسل الاول لیس
 بالشیخ تھابہا لولا یومر کل ذلک لایبذل من الفسل بالشیخ من المونہ فمر تل فی القیاس بعض الصکاک علیہ و کان معہ حتی
 بموتہ یبشر بالضعف من عرہ الذنبا و من الخی الذنبا بعضہ حقہ یقل بہ و اما انج علیہ لہ امر لا تحض لایبذل
 و ما حضر لایبذل کان من اولہ الافئدہ فہو الحق قلب الامیان کما فی التروایط ان کان فی باب القاف و قد محض لایبذل فیہ

لم يشكرهم منهم من شبع الملاقي شبع الامحان المطرب مدعي ان النفس خلف من كان الافلاك ونفوسها فاذا
 سعت هذه الاضواء والملاقي طرب وتلك كن اوطانها واوطارها واوطارها فانصر في عن هذا العالم فخطا الملكة وصعد
 الملكون وادرك حقها وحملوا حقا في مثل هذا المقام هذه الملاقي تاحر لان النفس تنج وزعها بالثقل في كل
 الملاقي نغز الغشا ما بينهن وبين النفس من الناسب لان الغشا فضلا انفسيا عن النفس عن انزها في الفاظ اذ فخر جنبها
 المحان او كذلك الملاقي جميع اصنافها فاتها بحكي المحان الافلاك على ما قرنته الحق في انزال النفس شغلها بذلك الاضواء والفتا
 لتفصل معها وقسبها في كل مكان يتجوع في حق الحقيقة اشتمل الغشا ولهذا ساءه الشارب عليه ملاقي لان النفس غير نازلة
 لتفصل اوطانها فاشهد وقد تغفل وانما في هذه الحال في حقها حركة في الجبال بين من الناس فيقبل ان يوطن بالما
 مناسب عن قلبها عن الاول وهكذا فلا تزال اللعب بها التبع وتحققها الاطيان ليس لها نصرة في نفسها في حق الحقيقة لا يتبع
 مادام في تلك الحال قد غرير عن الاوطان شررها عن مساكنها الشيطان لهم كلام ما الشبه بالحق لانهم من جوا حقا باطل
 ويلبسوا عليهم بدنههم ولوثا وياك فعلوه فذمهم وما يفترون ومنهم من حصل الدلو لا الشربة على الامور والباطل في الاثنا
 وقالوا انما اراد الشارب هذا الذي عندنا وليس شيء سواء ولكل راي منهم مقاما شرح في الكتاب يطول ولا يتخصص الياء
 الجاعدة ومن الذين لم يحسن اتباعهم لان اقول لهم ما يخالف الشارب ومن عاينهم ورع علمهم ومن سئلهم فمتمهم وقمع فيهم فيه
 ولتقبض الغشا وانما قوله وكلام اهل الحق الامور باقتنائهم فهو يربونه اهل الحق من اهل الباطل اهل الظاهر لما يبرز
 الصورية وبينهم من اليونان البعيد فلا يلبس على اذن الناس الفرق وانما الالتباس اهل الحق من اهل الباطل في اهل الباطل
 من اهل الباطل في اعتباراتهم قد تشابهت كثيران اختلفوا في كثير من علم وقيل الله لا يميح ويرضى ان اهل الحق نظروا في الكتاب
 والسنة والعلم ولم انفسهم كما دل عليه الاثروا استعانوا عليه منشا و امر الشارب واجتبا نواهيهم بالزهد في كل من تجسس
 كالديار وما فيها وما فيها للاخرة نظر وفيها كان منه زان الطريقهم اخذوا منه قدما حاجته وما امكن الاستغناء عنه تركوه
 ومنهم من طلب فيها للاخرة لا الحاجز بل امشا الا لآخر في قوسه الامر الهية ومع هذا الايسر على ما في لا يفرج بما اوشى فخطوا
 اعتبار انفسهم واما اوقا بما عاكس هو ما حفظ في الاخلق بنظر الله فباشر روح اليقيني اسئلوا ما استوعب المشرفون لاد
 بما استوحش منه الجاهلون وصحوا الدنيا بادن راولها معلقة بالحل الاعلى في فجا هذا والله حق ما فهم سبيل الله
 الله مع المحسنين فكشف الله لهم عن الحقائق المحجوبة في سجا الجلال اقولوا الاكوان عظمهم والقوا انفسهم فجازوا حيث لم وكيف عرفوا
 مفصولهم ومقولهم واخلصوا الله العجوبة فيهم من كل ما سئلوا حتى العباد في التعليم الى امثالهم وفرطاهم ومن قد استغفوا
 بالله عن سواه فغرت اليهم في كل شيء حتى لم يحلوه في شيء فزاد في كذا في الافاق في انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق ثم صعدوا في
 شهادته في كل شيء ومن اصحاب محبة الله واولوا الافئدة الذين جوا الوهم ففصلهم المعلوم قال صلى الله عليه وسلم العلم نور
 الله في قلبه من حيث فيشرح فيشامدا الغيب فيفسح ويحتمل البلاء ويحفظ السنة في بعض الثقل فيقبل بارسول الله وهل
 لذلك من علته فقال الخيام في دار الفردوس التي عالم النور والاثابة الى دار الخلود والاسعاد لما بعد الموت قال اهل الحق
 الذين باطنهم لا يخالط ظلم الشريرة ولا باطنها وظاهرهم يطوبى عليهم وقولهم يصدق في علمهم فاذا زان في عن ذلك لا ياتي كلام
 غير معلوم عند سائر الناس وشهد لدعوية الكتاب استند المعلوم من ينهض اهل العصمة جميعهم عليها في معتقد ولا يرد
 عنهم ما ينافيه الا وقد وضع الله في ذلك موضعا حتى لا يكون السنة ولا في الكتاب اخلاق ولا في الدنيا ولا في الدنيا عيشة بل
 من العا لم ينزله الله لذلك الدعوية بان رها فانك ذلك الذي تحب الا قد امة وان استدلك بالكتاب السنة وبق فيهم ما شق ولو
 حرق يرضع موضعه ولم يات بشيء من الله فليس من محب الا قد امة به يجوز ان يكون الحق في ذلك الحرف الذي خالفه ولا ان
 المثل خالفه الله لذلك لا يكون له الا للحق وانما حجة التاويل والاستدلال بعض الايات بعض الروايات فليس لي الا على الله
 يجوز التاويل واللبس والغلب في الخطا في الاكل بدعي وصلا ليلي وليلى لا تقبل هذا كما وعلا من قوله الا يخالف قوله
 قولوا ومن الذين يملكون الباطل الذي هو بطون الظاهر وطابق بقوله الظاهر وعلا من حجة ويعلمون الظاهر الذي هو بطون الباطل
 مطابق للباطل وعلا من حجة والى المعنا انما الصادق عليه السلام كما رواه الحسين سليمان في من لامة الشهيد الاول
 وهو شريك ابن زيد في كذا بحضرة يحيى سعد بن عبد الله باستماع الحكم برعة التقي في قال ابو عبد الله عليه السلام
 يا هيثم القيني ان قوما امنوا بالظاهر فكذبوا بالباطل فلم ينفعهم من ذلك شيئا ولا ايمان ظاهر الا بباطل ولا باطن لا بظاهر

اولاد تھا اولاد اعین تیا و الفرضیتا من الابداع الثاني بالابداع خاصہ علی قد قادیہ من الوجود من الحاطون انشا
 الابداع و ذلك مادة وجوده و بانستغناءه عن كل اودیه بقدرها و البذل العتیہ یخرج تشا بان تبا و لا یخرج لانها
 و ذلك كون لانها یله و لا قادیہ فیه فیهما الله هذه و سلك به ضا و اما كان له و فاداعا لانها كانت منها و كان العا
 بالانما و المعروف ذات الام قطر من كل حرف قطره علی ارض القابلتیا و الجر الموانظف من ذلك الماء الحن و ذلك اول تولد لها
 حنا اذ اقلتها باثنا اولادها و الاستاء الوجودی بعد کتبا مروجها انما هو عتیہ عتیہ اکر سقتا لبلل عتیہ و ارض القابلتیا و الاثر
 الجر الموانظف ترلنا بلما و هو ما قطر من الجر فیه فی السحاب الجر موجد اجنعا لانی هو ان کما م حیل بر بعضها علی بعض فرج من الحلا
 تلك الاصل و زجل ان تلك التولد المتنا بجا معصر تولى تلك الاصله و المقارنات كما یحتمل لذلك الاسم بان كان شر من ذلك الماء المظلم فاجتبا
 من كل الثمران فی الحيا الموجوده بذلك الثما و الثبتا التابین لك الماء و الله انبک من الارض بنا انا ای انبک بماء من الارض حب یقول
 وجعلنا من الماء کثیرا حی افلا یؤمنون و لا یدر علیک ان الماء قبل الاطلاق عیبار انهم یفعلون قولنا ان الاسم قبل التسمیة فایس
 کلامهم علی الظاهر المعروف انا فی تحقیقه فالاطلاق قبل معانیها و ان علی التسمیة فیما خالف لادها فخذ و لا یلجئ الی التطویل ان التسمیة
 القلیل علی الله و احد و تحد بل مع غیره و اما برزعة الكلام الله هو الابداع و هو العبره بکفر لبار عنده کذا فی التولید الخ
 اذ لیس قبل هذه الکلمه معنی محد و اما کذا فی شیا کلها بعد الکلمه انخرجها العول الاکبر و لو کان المعنی قبل الکلمه لکان المعنی محد
 و کان مع الله غیر فوجیه بکون المعنی محدنا باللفظ و قلت لو سلمنا ان الله معناه انما خلقکم اتما خلقکم ایدله کذا فی وجه الیقین
 قال الصادق علیه العبودیة جوهر کتبا الروبیة فافقد فی العبودیة و جد فی الروبیة و ما خفی فی الروبیة اصبح فی العبودیة قال العباس
 ای انسانی الا فانی فی نفسه حق یتبره لیم ان الحق الحد و ذلك ان المعانی عندی قبل التعلق بما یدل علی معنی لیشی غیر ما قبل
 الصور الحاصل عندی فی التسمیة علیا غیر حصدک فاذا انجز فی فی الحیة الذی فیهما الحاطین لفظنا تاما حکما بعد لفظنا لفظنا
 ولم یسبق لذلك المعنی شی من الحیا غیر عقل انما العقل جمیع ذلک المعانی لیس العقل شیاً و هی شیء اخر لیس ذلک معنی و یکبر و یصغر
 یکبر و انظر الالتمار الکامنة فی البحر و احکما الزا و ظهر التفریق فی شری ما ذلهم هذا التفریق الخارج هو ذلک الکا من نفسه فینفکر
 الکام و هو منک الظاهر من الباطن لیس هذا الظاهر وجود قط قبل الحکما تاما هو بالحق شیء لا قبله و الا لکان المعجز علی هذه الصفة
 صافی و دوع عنک کذا و اقول ان الوضاع علی کما فی التوحید و الله نبیا و تعالی انما الابداع لیس قبله و یصل فی ذلک و لا یحتمل
 و الابداع یجا المعروف کما و ندل علی غیر نفسها قال الموقوف کذا ندل علی غیر نفسها قال الوضاع علی کما لان الله سبحانه و تعالی
 لا یجمع منها شیاً یحتمل فاذا التسمیة احواف اربعة و خمسة و اربعة و اکثر من ذلک و اما اقل ان یقول فی المعنی و ذلک لا یحتمل حکم بک
 قبل التسمیة الحدیث فیه علی کما المعروف و توقف المعنی لم یکن قبل التالی فی شیا و من کما کما ما سبقت لیه ان العلم لفظ
 کثرها لیس لکما علی علیه و کل فی معنی کل شیء قال وقف الله و فاسم الله المحسن قد یخرج الابداع الکلی بعض الاسما
 المحسن و ذلک ثمانية و عشرين اسما منها کل اسم بکون ایداعا ثانی الکما قد یخرج ذلک الاسم من جزئیة الکلیة بمعنی و فی البیع
 و الباعث بالباطن الاخر و الظاهر بالحکم و المحیط و الشکور و غنی الذهر و المقدرة و الربی العلم و القاها و التور و المصور و المحس
 و المبس و القا بضر و الحی و الممیت و الخیر و الزا و ذلک القوی و اللطیف الجامع و وقع الذی و لکل اسم من هذه الثمانية
 و العشرين یحتمل فی معنی شیء علی الله سبحانه ذلک الاسم و ذلک فی المعنی فی العقل الاول باسمه البیوع و فی ربه الالف کما تفرق نقل الکلیة
 باسمه الباعث من ربه الباء و فی الطبيعة الکلیة باسمه الباطن من ربه الیم و فی الحیا باسمه الاخر من ربه الذل و فی شکل الکلی باسمه
 الظاهر من ربه الظاهر و فی جسم الکلی باسمه حکم من ربه الواو و فی محد المجتبا المعبر عن طنه العشر باسمه المحیط من ربه الزا و فی ظل
 التوالی المعبر عن طنه الاکبر باسمه الشکور من ربه الخا و فی فلان الیوم باسمه الغنی غنی الذهر من ربه الظاهر و فی فلان المنار
 باسمه المقدرة من ربه الیا و فی فلان حل المستد من نور ذلک العقل الکلی باسمه الربیة من ربه الکاف و فی فلان الشکر المستد من نور ذلک
 النقل الکلیة باسمه العلم من ربه الیم و فی فلان المرجع المستد من نور ذلک الطبيعة الکلیة باسمه القام من ربه الیم و فی فلان الشکر
 المستد من الابداع کما یدل علی بعض الزا و فی المعنی و من الکلیة کذا یدل علی ربا حاصم باسمه التوفیر من ربه التوفیر و فی فلان الذهر
 المستد من ربه صفه الطبيعة الکلیة باسمه المصور من ربه الشیق و فی فلان عطار المستد من ربه صفه النقل الکلیة باسمه المحس من ربه
 العیون و فی فلان الشکر المستد من ربه صفه العقل الکلی باسمه المبس و فی ربه القاء و ذکره الایة من ربه الباء القاض من ربه الصادق و ذکره
 الهواء باسمه الصفح من ربه القاف و ذکره الماء باسمه الحی من ربه الزا و ذکره التراب باسمه المیس من ربه الشیق فی الخا و باسمه الخیر

۱۶

۱۷

والخامس القدوس من ذكره كل يوم في وقت الزوال فانه من حق الشفيع وسواس الشيطان ان يكتب المجمع على كبره في غير وقت
 ربه الملتكذ والروح والكل ان روح نفسه كما لو حقت الملتكذ ومن نفس من تعبده وفقد حمله ظهر في نفسه اثار الابطال والحقائق

الشفاء وهو في قدوس عدد مائة وسبعون والعلوي باعطر اشبل والتفلى نهوش

التاسع السلام من ايام ذكره في وقت الفتح والاسلام في ظاهره وباطنه ويندوا حواله وكذا لم يكن
 في قدوسه وهذا

وعدد واحد وثلاثون مائة والعلوي باهمر اشبل والتفلى
 نهوش

العاشر الهادي من ايام ذكره في وقت الفتح والاسلام في ظاهره وباطنه ويندوا حواله وكذا لم يكن
 بعد الفصل مائة مائة اشرق على باطنه في وقت الفتح يحصل له ما طلبه هو فوق

مهم من عدد مائة مائة وخمسة واربعون والعلوي بارياشيل والتفلى
 القاسم العز من ذكره كل يوم اربعين مرة وكان غناجا اعنا ما لله عن خلفه وكذا حامل وفقد وهو هذا

وعده اربعة وتسعون والعلوي النوباشيل والتفلى قوش
 العاشر الهادي من ايام ذكره له خضع الجبر من الجبر والاشرف من ذكره كل يوم

ومن ذكره كل يوم بعد وهو مائة وستة ووضعه في قدوس حمله في ذلك جميع العلوم
 سفلى نوبوش وهذا وفقد

وعلوبه بارياشيل وسفلى
 الثاني عشر الخالق من اكثر من

وعشرة ظهر له الاجابة في عين
 مائة واحد وثلاثون والعلوي باهمر اشبل والتفلى لاوش وحامل وفقد

الثالث عشر الهادي من ذكره كل يوم مائة مائة اشرق على باطنه في وقت الفتح يحصل له ما طلبه هو فوق
 يكون مظهر من صور اعداءه مائة مائة وثلاثة عشر وعلوبه بارياشيل وسفلى

الرابع عشر المصور اذ كان المصور لا يتحل وذكره سبعة ايام كل يوم
 وثلاثون حمله في قدوسه

الخامس عشر الفقار
 غريوش من ذكره بعد

بوزق السلاطين جميع
 وستة والعلوي باعطر اشبل والتفلى نهوش من ايام ذكره في وقت الفتح يحصل له ما طلبه هو فوق

وفرضها فيهم عده وصفا باطنه يحصل له ما طلبه هو فوق
 التفلى من اكثر من ذكره وهو مائة مائة اشرق على باطنه في وقت الفتح يحصل له ما طلبه هو فوق

من احد شيئا الا اعطاه لا يسئل الله تعالى حاجه الا انا لها وهو الكبر والاحمر وكل من نقشه في نفسه في وقت الفتح
 سبع وعشرين رجب من يجوز لا يسئل الله تعالى حاجه الا اعطاه اياه وهذا

السادس عشر
 عدد في اربعة عشر اشراقا بالشفيع في الاضائة

بالوتر الى واحد والعلوي بارياشيل والتفلى
 فعدده لفظا خمسة عشر ولفظا ثمانية

المبشور وهو من ذكره ان كان في كتابه في ذكره في الله عليه طاعة شهره ومقتضاه

على تيج والفرفشه وهو ثالث النبوة في الله عليه المصوم من الرزق وكذا من نقشه على خاتمه

واكثر من ذكره ليله الصف من شعبان وهذا صورته

الثاسع عشر الفتح عده اربع فاه وقعه وثمانون قاه وثمان فاه وتسعه وثمانون لفظا والعلو با حائل والسفل لفظين من مفسر
حاجه وذكره بعده بعد صلوة وكثيرين ويقرهم ما بعد الفاتحة يسر الملك فاسم كركو الاسم بعد تكبيرها التكبير فلا يسر

ح	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٨١	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	٦٩	٦٨
٦٧	٦٦	٦٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	٥٩	٥٨	٥٧	٥٦	٥٥

الله حاجه الاعطاء وتكسره وانما يوم الخميس عند طلوع الشمس فتنه هذا وقعه
مقاومون العلوي بالو امثال والسفل فيبوش من اكثر من كركو ما طلع الله على رفاق
ومر منعه على سحر من بنو معقود في شرف عطار وهو الحامش عشر من السبل انطقه
ويعني الثلث العيسو ومن ينشع فتنه

٢	٩	١٠	١١	١٢
٤	٥	٦	٧	٨
٩	١٠	١١	١٢	١٣

المعارف من صورته
عشر من السطران المشر
ونقه
ع ل ي م
١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

في يده وهو الحون القوس رقة الله الفهم في علوم القم يعي بصلح ذكر الملك اربعه على هذا
الحاجه والذين الباسط من نقشه على خاتمه في ساعة الزهره من هذا الجمعه ومن ما يطلع
الطلوع الشمس وتحمم بكثرة فحده وسره وزا الهه وتقه واجب كل زمانه وانما غلبه حيا
بسط الله عليه رقة القاهر والباطل احياء في نور العلم وهو من ذكرا واسر اقبل عده اثنا في سبيلوا العلوي
والسفل ايوثر له مرتع حليل فيه مثله على كذا كانت الزهره في شرفها فكل هذه صورته

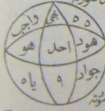
والثاني والفسل القابض عده تسعة وثلاثة والعلوي اعط اقبل والسفل فيبوش من اكثر من كركو غلبه حيا
والهيد ولا يطبق احد الجسد ومن ضعة فتنه صا اسود ورحل في شرفه وهو الحاي في العشر من الميزان في يده
الحج والودو ذكره بعده وقا اللهم اقض عني الدين واغنني من الفقر وهو من كركو اسر اقبل وهو سرف
الارواح وله مرتع شريف في فعله وصورة هذا
اصلي بكل فساد واسترجع بكل زاهي في وضع
والسفران الميزان والحج والعلوي في مهب يوم
خرج منة ان الله وهذه صورته
اسنان بالوحد ولا يطول
الثالث عشر في ثلثه وذلك
الحاجه والعشر من الميزان

ق	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

د	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

من الكثرة وهو بصلح لاصح الفتن السعفر في غير جميعها لكن في بحار القم قد انشئت
عده حروفه كالتسعة وثلاث فاذ اوضع في ثلثه حروفه من مزا ورحل في شرفه وهو
انما جله صورة المعاند وقوى على جميع عمل المالحا فله هذه صورته

ومن ضعة خاتم حديد والقرن احد البروج الثابتة وهو الثور والاسد والعقرب في الدوا عان على
لجام عان عظيمة عده بعد حروف سورة التوحيد كالمعنى الاحد وهو ثور لا تقف في السورة فيعني
عشر فخر عشر من ضعة في ثلثه التسعة من شعبا نانا الحاء والرقعة عند جميع الناس ولا يقف
بصر احد الاحبة منها فهو اسرار الاشياء والانوار القشتا والجمعة والجمعة الباقية وقبيل في البحر المكرم بموته
فدوره من اعظم الاذواق فله وائم الاذواق عانته ومن
وضعه في شرف المخرج وهو القام في العشر من البحر كان
منصوبا في جميع حركاته وسكانه القوت والفعلي يوضع
للرسا والفاصلين في شرفه صل وهو الحاء والعشر
من الميزان وله ايام يوم السبت في القشتا القانية القشتا
والعلماني شرف المخرج في الخامس عشر من السطران له من
الانام يوم الخميس في الساعة الرابعة والامر بالمجنحة
شرف المخرج وله ايام يوم الثلث والملك والملك
في شرف السفل التاسع عشر من المجلطام الايام يوم
الاحد اقل من الملك والعلوان في شرف الزهره السابع
والعشر من المخرج له من الايام يوم الجمعه التاسع
الاولى والورداء والعتا في شرف عطار الخامس عشر



١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وهذا الباب اربع وثلاثون المثل الفدير واتخذ كل المثل اسماعا تذكرا بنا سابقا لوضع الفدير وظهروا حاشيته لمع
من يشاء فله في شرف على لوح من قصده وضعه اعلا او المثل في تلكه يخلد عليه مدة حيا ولا يتغيره تقصصا وصورة ذلك

الحدود والثلثون المثل في اكثر من ذكره لا يخلد احد من الامور الا بعد ان يصلى عليه ويصلح في شرفه فاحسنه
وموضع مرتبة هو من رصنا وزحل في شرفه وفيه كالمركز ذكر الاسم بعده قهر بكل مقامه
من الامتة الجليل وهذه صفته ملك مني يا حي يا قاهر من رتب
ثلاثة وثمانية وتسعون يوما
لا يزال يذكره في مواضع الخوف غير هذا
ومن ينش في خاتم فضه وجعل فيه

٢	ل	ك	ق	د	ي
د	ي	ر	م	ن	ك
ل	ك	ق	د	ي	ر
ي	ر	م	ن	ك	ق
ك	ق	د	ي	ر	م
ر	م	ن	ك	ق	د
ق	د	ي	ر	م	ن

وحمله معلوم في سبعا الارض ما له ما يكره هو يكره بعد ما يحفظ

وله مرتبة موضع بستر الدخلة في شرف القبر ليكون منه محاملة الحفظ من كل ما يكره وهو هذا

الثلاثون القشور النور عدده ستون ومائتان من اكثر ذكره نور الله قلبه لم يترك حليل
القدر موضع في شرف القبر فيضه كذا اما اسم نافع ونور في مرتبة على هذه الصورة من الحروف

باطنا والملاظ امر وهذا
الحرف مرتبة العبد والزهر في

لحامس القشور الكبر عدده
اربع مائة بستر الدخلة في

خلقه ونفعه يسره ومتعبه بانوره اذا دام ذكره كل يوم بعدد وهو هذا

وقبل من ينش في الزهر من يوم الجمعة على قصر من رصنا وجعل في خاتمه بعد ذكره تسعة
وثمانين مائة قرو وتحت مائة ذكره مائة قرو وخرج من يده لا بد ان يجد من يعطيه شيئا

خرج التماس مائة قرو واعلم ان اعداد الحروف في شرفه من جمع بين الاعداد والحروف في مرتبة واحد كذا في

واسرع وهذه صورته
ما يورد ويدعم على ذكره

والحق بالمسبح العبد كبره
المسجودين وهذه صورة

من استدام على ذكره كثر

وسعد عليه اوزافا وكل ذلك مركبة وعلق في حجابته

الوقت والبرج كذا في شرف القبر

عدده احدى عشر مائة لم يترك حليل

او في شرف القبر التاسع عشر من

الاسم بعد عدده في شرفه قرو سورة

عقبة لك الله يتر على اليسر الذي يتر على كبر عبادته

اربعين يوما ارسل الله اليه من يعلم الحكمة اتفق مناه وقطعه من نفسه على خاتمة الزهر بالميزان فيختم به احبه من براه ومن ذكره

كل يوم احدى عشر مائة مرة واحد عشر وهو عدده مع حرف التاء اثنى عشر فقره وكشف خفيه لا يسل الله شيئا من الاستبانة

ما سئل في رطب على ذلك كان سنجابا بقوة وهذا صورته

الحبيب من وضع اسمه الورد واسم الحبيب في مثل حمر جوار

الحبيب الورد وهو السؤال لا يقع عليه بعد اذ لا يحب الورد

في الساعة الاولى من يوم الجمعة والزهر في شرفه في اتم باط على

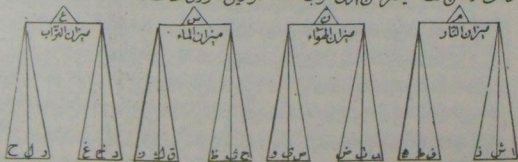
ك	د	ي	م
١٧	٩٤	٨٩	٥
ي	٢	٥	٨٩
٩٢	٩٠	٨٨	٢
٩١	٨٤	٩٢	٩٠
٢	٩١	٨٤	٩٢

ف	ر	ا	و
١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩
١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩
١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩

١٨	١٣	٥	٤٤	٣	٢٣	٤٤
١٠	٢٧	٣٧	٥	٥	١١	٣٧
١٢	١٩	٢٩	٢٩	٢٩	١٤	٢٩
٣٣	١١	٢٨	١٣	٨	١٦	٢٨
١٢	٣٧	٢٩	٢٩	٢٩	٨	٢٩
١٧	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٩	٢٦	٣٦	٤	٢١	٣١	١٤٨

محم

من غير استحقاق من الخلق شيء من سلكه وبعينه وانما وجههم ما سئلوه من غير ان يكونوا الجواد الوهاب بعد عشر الجواد بعشره بل بعبر عنها بالقدرة وبالتيقن وبالاعتدال في هذه الحروف التي قد كلفنا فيها القول بما بالملك الملكون بالبحر وسر امتقنا بالسر واللاهوت واعلم ان الحروف غايبات خلفها لم يكن لها معنى الا انفسها ولذلك تصدركل حرف في اسم الله الحرف لا اتحاد الاسم والسمي في الحسية والنوعية الا الحرف تصدق بالغا لفرعها منها والفرق بينها وبين الالف اللينة لان لها مجاز الالف المتحركة والتميز كخاتمة اللينة والمجاز الظاهر في تولد الحرف عند القرع والقلع والصعظ من النفس بفتح الفاء الذي هو مظهر النفس ويكون الفاء وهو ليس بقص المعبر عنه بالالف اللينة التي في الحرف بالقيومية هي الالف الاولى واما الالف اللينة الثانية التي في الحرف والسبعة والعين فلهما في مثل قال وقائل فلي على وجهه الاولى ومظاهرهما واتا الواو والياء اذا كانا ليسين محققا بعد عند الخلو من سر والخرج من خارجها وتميز هيتل معهما الا بعد ان تمتها حركة لا تحرك كثة وللاو والياء حالان فخرج الالف فيقول بينهما في هذه وتفوق مما ينبغي في الاول فافهم في المشاغل الله تعالى وتلك الامثال فاضربها للتاسع ما يعقلها الا العالمون واما معنا ما فعلنا فكثير منها اعلم ان الحرف على ثلاثة اقسام ملفوظا ومكتوب ومردف الاول منها ما كان اسمه ثلاثة احرف كان ثلثها هو اولها مثل يه ونون واو والثاني ما كان اسمه ثلثة مختلفة يعني ليس مقطوفة الاعجاز على الصدور والثالث ما كان اسمه حرفين في الاول ثم حرف في الاول سورة والثاني في اخر سورة اشياء الى الاول والاخر في سورة البقرة الصفراء والثانية سورة نون هيوت في شير بها الحامل العالم العنق وحامل العالم السفلي الغيب الشهادة مجموعها اشارة الى ان كل شيء من قبضه لا تنها حرف صا وهو البحر الذي تحت العرش حرق الى ان من صا وهو هذا العالم والكل في ذلك الخلق ليس من الخلق الا لثبته ومن كل شيء خلقنا زوجا لعلكم تذكرون والثاني الذي هو المكتوب سبعة الف صا وعين سبعون في شير السبعة الطواف الاسبوع لكل الصنع والمصنوع وهو احد وعشرون حرفا بعد حرف الفاتحة بعد حذف المنكر اشعار بالضمير والظهور صفة الكمال في القلعة العوالم لان كل واحد من هذه السبعة الاحرف جبروت ملكوت ملك فادرك الاصول عليها وانها هذه الحروف في كل واحد منها واحد من السبعون من الاسبوع والثالث هو المستقر منها خمسة اها يا حاشا لاشارة الالهة وهي اقل الاسماء وانظر الاشياء واخفاها ان ليس بعد هذا لاشارة الامتنان التي قلنا اقل الاسماء لان لها ثلثين الكتاب بعد مجموع الموهوم واخر مدلول الالهة من حيث وقوعها عليه المسند بها من حيث وقوعها منه في اها الى الغيب لثباتها وهذه الحروف كل منها متغير في غيبها لثباتها في الالهة والى اللبلة المباركة في ذا السبعين ظهرت مع السبعة والربعين بعد الاسم الاعظم فهي تخرج اول باطنها في الاول منها اخر مظهر فهو الاول والاخر والظاهر والباطن في الالهة في عالم الامر تشهد بالبقاء وانها بالسر مدونة في عالم البحر والملكوت تشهد بالثبات انما بالتميز في الملك تشهد به الامكان وانها بالزمان في الملفوظ تشهد بالاشقية والابداع والمكتوب تشهد بالكمال في الجمع والاخرى والمردف تشهد بوضع الدلائل في الالبان ثم اعلم ان الملفوظ حرف منه يوزن به التار والثاني يوزن به الجو والمكتوب منه سين يوزن في الماء والعين يوزن به التراب لباقة منها موزون في الالف في الاول من الكفة اليمنى ميزان التار والدم في الثانية من الكفة اليسرى ميزان التراب والحق في الكفة اليسرى ميزان الهواء والكاف في الثانية من الكفة اليسرى ميزان الماء والفاء في الثالثة من الكفة اليسرى ميزان النار واما السر ودفعه موزون في الالف في الثالثة من الكفة اليسرى ميزان التراب في الاول من الكفة اليسرى ميزان النار والياء في الثانية من الكفة اليسرى ميزان الهواء والظاء في الثانية من الكفة اليسرى ميزان النار والحاء في الاول من الكفة اليسرى ميزان التراب صفة الموازين والوزن هكذا



وانما مقدار كل حرف في الوزن من طبيعته التي ادوع اياها من الطبايع الاربع فهذا الشكل مضاعف في الالف من مطلقه فانك اذا عرفت المقدار تمكنت من التقدير في معاجيل الاعمال وتكميل التقاصر ومعاجلة مرضي الالف والباء والمعدن وكل عقار طبيعة على نظم حروفنا سمعنا رتبة كما قلنا وهو هذا

كفة الحسنة من الميراث الحق

دايرة العقل



وهذه دايرة الميراث وكفة الحسنة من الميراث الحق هي مكررة دايرة العقل في الوضع وفي الافقشياء والاسماء والصفات وفيها عكس القابل بصورة الاقبال فالقصور والقسبة في الظاهر لموجعيل احدهما ان تلك الاشياء معاج الاقبال دايرة الميراث لا يصعد فيها ولا تنزل لها بالذات فلم تذكر الاسماء القابلة لما فيها من الاعيان وثانيها دايرة الميراث ان تلك الاسماء التي لا يوجب فلا يجوز نسبها اليه هذه صورتها



استمع بمشيئة وادارة وفقد وقضا وادركا في اجل فزعم انه يقدر على نفس واحد فقد كفر وعي الي الحكيم مع من جعلوا
 قلا يكون شئ في السما ولا في الارض لا يصعب بقضا وقد وادارة ومشيئة كما في اجل ان فزعم غير هذا فقد كفر على الله وادارة
 على الله انه قد قال الصادق عليه السلام ومن عزم ان يخرج في مشيئة الله فقد اخرج الله من سلطانه ومن عزم ان يتغير قوة الله
 كبر على الله ومن كذب على الله ادخله الله النار وانتهى ولا يقال ان هذا يلزم منه الجبر لاننا قد بينا مرارا انه اجوبتنا في هذه المسائل
 المتقدمة وسببا ان هذا هو المنزلة بين المنزلتين فاما ان كان في طريق مظلما فلا تسلكه لا على علم يعلم ان الاصل طمس السجل
 من السيف اذ في الشجر ان امكان على سلوكه بحسبنا والا فلا تكتب بما لم يخط به علما ولما يالك تأويله وقوله عليه السلام
 تفرقكم في ذلك فتعاثكم في العلم انهم اهل الحق من القائلين بالجبر والتقويض لما كانوا اصحاب الدلالة والمملكة ويا سلكوا في
 لاهل الحق عليه السلام استكبروا وعنوا كبر التباسا في كل صورة خطا فخطوا في السخطا في انهم اهل الحق والعدل واخا
 في بعضهم صحتها فخطوا في العلم انهم استكبروا في القول بلحق بوجه بعضهم البعض خوف القول غرورا ولو شاء
 ربك ما فعلوه فاذم وما يفرون والتضييق اليه انهم لا يؤمنون بالآخر ولا يقرضونه ويقرضوا ما هم مقرضون لما كان في
 اهل الحق ضعفا يخافون ان يتخطوا في الناس عاشرهم وجلسوا معهم وتكلموا معهم في ذلك خلط بعضهم من الضعفاء والاشياء
 لقربا بينهم من ذلك الطبع الذي فيهم في الاظلمة فقال منهم بالجبر وقال منهم بالتقويض وذهبوا مشايهم كل من لا يقضي والحكم ظاهرا
 عليهم بلهم علاما عند شيتا الطرف في النظر في التقييم وجعلوا الملك العلم انهم موزونة المراد مطلوبة المقصود لا يطلع عليها
 الامر شيئا وكذا قالوا عليهم وجعلوا لها صورة ظاهره في تخفيض اقصى عليها انهم اهل القول انهم يرضون في قصده انما لم يقدر
 على الغنى المسروق في الامور بل لا تخرج هو المقدور وانما ناسبت في المشايهم انهم واسبغ عليهم لان في الحق يوحى العقل
 المر في العقل في شهود الوجود ان احدها ياذن وطالبه ما له واحدا مركب ويرى المر في العقل في ذلك الشهود الذي يطلبه
 داعي الباطل يوسوس في نفس المر في الامارة في العقل في شهود الهيته الاحدها ما لها وطالبها ما لها واحدا مركبها ويرى
 المر في نفسه في ذلك الشهود الذي يطلبه اكل الكافي الاول هو الملك الثاني هو الشيطان لا تلهي شيئا من خارج فيطبع الملك
 وبعض الشيطان انما يكون مبله في احد طولي في الملك ان في العقل في شهودها المبل في شهودها المطول في العقل
 وكل من المظلوب في خلق الله منه كفاية في شهودها المبل في العقل في شهودها المبل في العقل في شهودها المطول في العقل في شهودها
 لا ينجده الا في العقل في الملك ان يكون مكنافا لا يكون مكنافا او كان ايضا الا لا وصحة صاحبها لا في شهودها العقل في مطالبه و
 النفس ما بها فاما كما كانت شهودها في الملك في المر ولا يعلم انهم ادعى العقل في شهودها ادعى النفس في شهودها في كل الله عليه
 في شهودها ما زوى في النبوة والاصحابا عليهم الاقوياء الذين لا يلين عليهم ادعى الرحمن ادعى الشيطان الذين عزمهم بنبوة
 وايهم بنابيه واخذوا من الملك في الله تعالى الله يعلم حيث يحل سالك فوضوا عليهم على كل شئ دليل ما يطابقوا ما
 ناطقوا الا ايضا ما في انهم اذعن عنهم هلك من حيث يعلم والهم في الاشارة بقول الصادق عليه السلام هيئت قوم وانا قبل ان يخلدوا
 وظنوا انهم امنوا واشكروا ما لم يعلموا في انهم اذعن عنهم هلك من حيث يعلم والهم في الاشارة بقول الصادق عليه السلام هيئت قوم وانا قبل ان يخلدوا
 واخذوا ضعفاء الشيعة فيها يوم الذين لم يملح قلوبهم يقولون ما فهمد على كل ضعفاء شيعة ولما علم انهم دليل الزائغين
 الظاهر على طريق الجاهل بالحق من احسن ليشبه قلوب المؤمنين في يدفع به شبه المشايخ فقال عليه السلام اعلموا حكم الله تعالى
 اننا نظرا في الاثار وكثرة ما جازته الاخياف وجدنا لها عندنا مع من نخل الاسلام من عقل عاقل الله عز وجل لا تتطو من معينين
 اما حق فيع وانا باطل فيجد في قد اجتمع في متدا طلبة لا اختلاف بينهم ان العقل لا يشبه عندنا مع اهل الفرق وفيما بين
 مقر في تصديق الكافي في تحطيفه مصيبي في شهوده ولا يقول رسول الله صلى الله عليه واله لا يجمع الله على شئ الا في حق
 جميع ما اجتمع عليه الا في كل ما حق هذا انما في الحق بعضها بعضا والفرق لا اختلاف بينهم في نزله وتصديقه واشهد
 القرآن بصديق جبر في حقيقة وانكر الخرافة في انهم الا في بعضهم وفيما بينهم في الاصل على تصديق الكافي
 هي محمد في انكر انهم الخرج من الملك اقول لما كانت الخرافة في اختلاف من الشيعة والمجتهب انما هو بالاصح في الاقوال
 العا ما وخصهم في ذلك لا في الاقوال الا في الخرافة في الاقوال والفرق لا يشبه عندنا مع اهل الفرق وفيما بين
 لا يظفر فيهم بخود انه الا في شهود الله خلق السما والارض خلق نفسه في ذلك على حكم الاستواء والمنزلة في المرتبة في علم
 اياها العالم اذ على علم انهم في عدة من مقدما في شيئا من العلم انهم اهل الحق والتقويض الذي في الاقوال والتقويض

هو اذا اردوا بطلان ذلك الشيء انكروا ذلك الالوهة والاول الكتاب غير واما اذا اقربا الالوهة فلا سواء كانت تلك الالهة اواعلما او اعتقدا واو
 دجها اذا لم يبلغ النقص النسيان لغيره المصير عليه التلك الالهة ويتحول الاعتراف والالتزام علما بعد العلم بالاقتناع فلا ينظر
 قوله عليه السلام في جوابه مع ما اجتمع عليه الا انه كمالها حق هذا اذا لم يخالف بعضها بعضا يريد ان يرد رسول الله صلى الله عليه وآله
 اخبرنا ان كمالها حق قوله صلى الله عليه وآله عليه السلام لا يجتمع حق على ضد له ونسبة بقوله هذا اذا لم يخالف بعضها بعضا على جواب غير ان
 يستظهر الخصم للالوهة باما ما الاول لا يجمع الصلابة الذين هم اهل العمل والعقد من عند صلى الله عليه وآله يعني الالهة الذين هم
 اهل العمل والعقد من قبلهم لا يجمعون على ان يربطوا على كل واحد من المبدأ والمقدار وعادوا رايهم الذين هم حائل الصلابة والحق
 على ان يربطوا على كل واحد من المبدأ والمقدار والحق على كل واحد من المبدأ والمقدار والحق على كل واحد من المبدأ والمقدار
 الحق يدور جها دارا ومثلا كبر في داخلها كان الحق به بخلافه فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله الحق على الالهة الملقون عليه فيقطع الحق
 وبطلان الاستدلال في قوله عليه السلام في شاهد القرآن تصديق خبره في حقيقته الخ يريد ان يرد ان على ما دل عليه الخبر ان لا يكون الحق
 الخبيرة فانه كانوا اقربا بذكر الله على ما دل عليه الخبر ان لا يكون الحق بذكر الله على ما دل عليه الخبر ان لا يكون الحق بذكر الله
 في الاصل على تصديق الكتاب ثم فرغ على كل من الشك منكره لا يبعد ذلك اليقظة على كل من هو جندنا نكره ان يهاجمنا
 من الملة اي هذه الاسلام حيا نكره ما علم من الذين يرون في ذلك هذا واغلبا ما ورد على ان الله عليه السلام يدرك على ان الله عليه السلام
 انما يصح ما بالعرض على الكتاب في شاهد الكتاب بتصديقه وجوب قوله والاكروا ويرد عليكم شيئا اهداهم ان حاجتنا انتمكم على كل من
 الورد على انهم في ترك القول بالحق لله عليه السلام وقولهم كنا نكفر بالله وتعالى التكليف لانه جميع ما ينحصر اليه الخلق وانه يقيم
 ودينام في ان كل شيء احصينا امام مبين هو الكتاب ان الالهة ما في علمهم بوجوب القول بالحق هو ان الكتاب صانعنا في كل
 ناطق به الله تعالى لانه لا يتحمل وجوده كذا في لا تنسب طهارة النقيض يستدل به والهدى والمجمل وغير ذلك الحق المطلق سوا
 فردوا ما كان هذا حاله لا يجوز ان يكون حجة الله على خلقه لانه ينفسه دون ناطق لا يقبحه ولا يدفع شبهة فلا بد من اتمام ناطق
 يبين حكمه من مثله في محله من مثله وناسخه من منسوخه وينقطع الخصم بهذا الان الكتاب الناطق هو هو المبدأ للكتاب الصانع في كل
 الناطق الاول الكتاب يصرف في مواضع عظماء الالهة ما يخالف الظاهر بل الالهة لا يجوز في اللغة ولا في العقول ان يجرى في خبره فيقول
 ان لا ينسخ في اولها ومجيبا بقوله ان ذلك كله لانه معصوم عن الخطا والجهل باحكام الله وقدره فلا ريب ان الفاطمة على ذلك تشهد له
 المحزان ان حادقا فيكون على ما لا يتوقف على معرفة حجة الالهة الكتاب الصانع على قوله لانه هو الدليل على ما لا يتوقف على معرفة حجة الالهة
 الكتاب كبر واداءها وثانيهما ان الاختصاص على النقيض والائمة صلوات الله عليهم متطابقة متوازنة المعنى على ان من قال في القرن بوليه
 فليتبون مقدمه من التارفا ذاك المعنى المستفاد من القرآن لا بد ان يكون مسموعا من الاختصاص فيكون حجة الاختصاص انما تحصل بشهادة
 الكتاب وهو قد قلنا ان شهادته مستفادها هفت وهو كالاول في دون ذلك فليجيب بذلك ما جوب بطلان الكلام بابرارها والخبر
 بعضها ان القرآن منه ما يعرف من اللغة بجملي لا يحتاج في فهمه الى سماع مثله لا يقتضوا النقص في الحكم الله ومثله علم ان الله الهام
 الله فلو ورد ما يدل على اباحة قتل النفس الحرة بغير حق علم ان باطل ما يدل على المبرر كذلك من اجل احتياج الى التبيين تفصيل
 مثل قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة يحتاج الى اربعة اعداد الزكاة في احكامها ومقدار الصلوة وقدره وغير ذلك فهذا لا
 يعرض عليه الخبر ولا يشهد اجمالا بتصديق الخبر في الامر بالصلوة وجوبها وقبول الزكاة مثلا من حيث الغرض عن عرض عن غيره
 بالتصديق في غير ذلك من الظاهر وهو شاهد وهو اعجب الا ان لا يكون له في الاصل الاستدلال بالالهة الا في القرآن وهو ان القرآن حجة
 ليست صورة الاحكام والظواهر على ما لا يكون دينا في من لا يفرق بين من حيث جرت بينهما من اللغة بجملي لا يجعلها احدا على قوله تعالى
 انما هو اله واحد ومثله علم الله اله الله وهذا قال صلى الله عليه وآله ويل لذي الكها لم يجز ان يرد ما فلو كانت ما يتقو
 فهمها على التماس لما قدم من لم يرد بها في كل من عرف اللغة العربية اذ في معرفة عرفانها انما هي الابدان الوحدة وفي ذلك لا ريب
 نكاهم في من حيث كليتها في انما في انظر فيها اولئك الاقلون هم الذين لهم النظر في الغرض فان من عوام رعاياها وانما هم
 كايها فانهم ودر خبره لا ريب في انهم في الكلام بمفهومه غير حجة ولا مصنوع وعرض اولئك الاقلون عرفوا انهم لم يرد بها في اللغة بجملي لا
 وتعد ذلك الالهة وكذلك لو ورد خبره في المبدأ كذلك وتطابقا في هذا المعنى في القرآن كثير وهو لما رايتم علمهم بالعرض
 على التمسك مثل النقص اليقين في التمسك بذكر الله ودر خبره يدل على نقص اليقين في التمسك في غير ما استبين
 التمسك السبيل البطلان في السبيل لا يتصور ان يكون غير الحق وان ورد خبره في التمسك احدا ما يطابق الا في مقامات في التمسك مثل

الباية ثم انما يصادق الولايتكم ما غفر الله حتى تقر بولايتكم يا محمد اريدوا تحتها وتقيم قلنا نعم يا رسول الله انك انت خير مني
فاذا انما بعلي وفاطمة والحسن والحسين علي بن الحسين علي بن جعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى بن جعفر بن علي بن
محمد والحسين علي بن محمد الهادي صلوات الله عليهم في شخص واحد من نور قيام يصيرون في سبطهم بيننا المهدي بضمي كما ذكره كوكب
فقال يا محمد هؤلاء اجمع وهذا القاسم من ربك وعزله وجلالته الوحي الواجب لا يباله والمنعم من عذابه ثم يسأله التتواتر
تقع على الارض لا يارانه وهو بسند عن ابي جعفر اساق ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما مدته الحكمة واناب على بابها وهو في
المدينة الا من قبل الباب كدب من نعم الله يتجنى وبغضك لا تلتصق وانا منك لمحك من محو من ملك من محو من وحك من محو من سرك
من سرك ولا وعلا نيك من علا نيك والاطام امته وخليفته عليها م يعك سعد لم طاعك شقي من عشتا وديج من نولا ولا وحسن ماله
وفزير امرك خسرت رفاه شاك وعش الاثمة من ولدك مثل سيفه نوح من كبحا نجي ومن خلفه عنها غرق من شلكم التجوم كلما غاب
نجم طلع نجم اخر اليوم القيمة وروى بسند عن ابي جعفر ايضا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا محمد يا علي
من يدخل من النار ومن الفزع الاكبر فقام اليه ابو سعيد محمد فقال يا رسول الله هذا الى هذا الباطي نفعه قال هو علي بن ابي طالب
سيد الوصية وامين المؤمنين واخو رسول رب العالمين وخليفته الله على الناس اجمعين وعاشر الناس اجمعين يا علي بن ابي طالب
لا انفصا لها فانية من بولايتك علي بن ابي طالب العلي بن ابي طالب لا ينفك ولا ينفك طاعته ولا ينفك طاعته وعاشر الناس اجمعين يعرف المحرر
فليعرف علي بن ابي طالب بعاشر الناس ستران يفتك في فعله ان بولايتك علي بن ابي طالب عني بلك والائمة من رتبة فافق ان
علي فقام الجابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله وما علة الائمة فقال يا جابر سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الاسلام يا جابر علة
القيوم وهو عند الله اثني عشر شهرا فذكر الله يوم خلق السموات والارض وعلم علم علة القيوم التي انفجر لموسى بن عمران حين ربه بعضا
فانفجر من اثني عشر شهرا عينا وعلم علة نقبا بن اسرائيل الله فله ولقد اخذنا ميثاقا من اهل بيته وعاشر الناس اجمعين اثني عشر شهرا
يا جابر اثني عشر شهرا ما اقم علي بن ابي طالب الجابر من القائم عليهم السلام وروى ايضا عن سلمان الفارسي قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله فقلت
علي بن ابي طالب هو يقبل عني بلته فاه وهو يقول ان سيد بن سيد ابواسحاق والاطام ابا امام ابو الائمة التي اجمع اجمع
تعت من سلبك منهم قائمهم في الغر للفتنة وردت فقمهم عليهم بطريقهم حيث كان هذا الامر من شهرته لا اشكال في قصص
علي بن ابي طالب من طريق الضرورة في حقهم على علي بن ابي طالب في قوله عند الكا والما فرج من قهيد ما يدعي تهدي لا ينجح والاشيا
شرع في المقصود من اهل البيت اجمعين سئل بكذا انما اقصا علي بن ابي طالب لجمعة لكل شرط التله ولا تاعبد عن التوه المحاصل الخمس
ومن يوم قدمهم بان يكون كلامهم من عند الله يكون وقع في نفوسهم وليعلموا ان هذا شأنه ان عليه السلف الحقون اقتفاهم خلفه
ذلك وستر علي بن ابي طالب بهمة المحنة الاشيا التي بازم من وجوها وتحققها الملهة بول بن اسرائيل في هي حنة خلقه لا اقل الكاد
على الفعل فلا يتمك منة اذا عوزته الاله اتا بعدهها اوفيتها اوبعد صلوحها اقصته لك الفعل لا تال انما تصلي الاله الفقد
لم تكن صلح الفعل ان وجود المقتد القصة قيام بولاية منه للوجود كما اشرا اليها بقا وقسم في رسالتنا الموضوع في السلة
والنقطة فطرية السيرة وهو يفتح السيرة في كبرها القبرق والمراد بخليته القبرق لا يكون له صانعها يشهد الفعل يكون غير خالها
المهلة الوقت بان يكون في الفعل الكة بميل اليه سبع كل ما ينجي اليه افعاله الفعل من الحركات التسكات في الاسباب الغير لك بها
يتوقف الفعل على اربع الزوايا احوال اما الزوايا المقوت المستلزم عدم ملحم البك تحلل القوت والافعال في الارض في الغر في الافة
للفعل مدة الفعل ما يتوقف على اربعة احوال فطر وقطع المشا التي يتوقف عليها الفعل انما هي سبب الصحيح للفاعل على الفعل
وحقيقته ميل فطر الشهوة التي تتركب في الافشاء بغير ميل وجوده في بعض كلالا وسيل ما هيته في بعض كلالا فانظر في القديا
الافشاء لما في الامكان كل تبة يحسبها او الفطر التي لا يحسب من محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال
يقدم على ما هو مستقار على محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال
السيرة في القبرق واصلت نفس فطرية واصلت المعرفه في فؤاده من المعرفه فزاد الصداق العلم واصلت فطرية واصلت
وزاد في القبرق واصلت نفس فطرية واصلت المعرفه في فؤاده من المعرفه فزاد الصداق العلم واصلت فطرية واصلت
كان هذه الشروط موجودة بالحق لانها سبيل الله الى ايجادها فاعلم ان محال محال محال محال محال محال محال محال محال محال
حق لا يمتنع الا للحق والطاعة ولما كان الحق لا يكون في حق طاعة الا اذا فعلها وترك صدقا مع القادة عليه لا
قدرة لا يجد ما شرط المحس فوجب المحس لا يكون هذه الشروط فمنه تحت المعصية لا يمكن منها وان لم تكن محلوها لانها

فخرجوا قهرا بالعرض لكون صلوحها المعصية من تمام صلوحها للطاعة من حيث هو طاعة والاصل في ذلك ان الوجود نور الله فهو حش
 كونه حقا بالله لا شئية له وهو من حيث مهيته لاها انفعال لا يتحقق الفعل بدون الوجود شئ بالله والمهيته شئ بالوجود فهو
 ثم راجع الوجود دائما كما ينبغي الوجود لا يتحقق بدونها لا تصنع ولا يمكن ان يقوم شئ في الخلق الا مع قدرته بصدقه
 قوله تعالى ومن كل شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون قال الرضا عليه السلام لم يجعل شيئا فرقا عما بنفسه وغيره الا ان اراد من ذلك ان يخلق
 نفسه اثبات وجوده والله تعالى فرد واحد لا ثاني معه بقية لا يعصده ولا يمسه ولا خلق بها بعضه بعضا باذن الله ومشيته لا شئية له
 ظل الوجود وما لها خل لما له ولذلك قلنا ان الشرط للوجود بالذات للمهيته بالعرض لصحة الوجود بالذات هو قوله عليه السلام
 الاشياء باطلها فكل شئ من الخلق شرط للفعل من طاعة او معصية ولذلك قال عليه السلام هذه خمسة شئيات جميعها الصانع عليه السلام
 مواقع الفعل فان نقص العبد منها خلة كان العمل عندها مطروحا محسبته ولو كان الامر كما قاله الاشاعر لما سقط عنه ما بارادته
 لم يحصل هذه الشروط فيلزم نكسها لا يطاق او كما قاله المعتزلة لم توقف الفعل على شئ منه فليزمن الشق في شئها لا كما يظن
 ونفي ما ظنه الجرجاني حيث قيل تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما فتشوا الا ان يشاء الله رب العالمين قوله عليه السلام فان شئنا
 عليه السلام با صلحنا على الناس من طلب معرفته بربوبية الله عليه السلام دهم على معرفته بربوبية الله عليه السلام بان شرط الفعل من
 الخلة لا ينفك عن توقف الفعل عليها لبيط القبول في حاجتهم اليها وعدم استقلالهم في صفاته وعبد بالخير والتقوى
 يعرفون وانما وصف عبد شيطانا وانانا عاجزا وقوله عليه السلام ونطق القرآن بصدقه فشهد ان لا اله الا الله وان رسوله انزل
 صلى الله عليه واله لا يعدو شئ من قوله صلى الله عليه واله واقول عليه السلام حدود القرآن يعني به مثل قوله تعالى وعلى الله قصد
 السبيل ومنها جاز قوله تعالى وما دميك وميتك لكن الله ربي ما فتشوا الا ان يشاء الله حيث جعل الحاصل بين رب وشئ
 الفعل اليهم لا مطلقا بل يكون موافقا على فعله ومشيته فبقوله وعلى الله قصد السبيل يترتب ان قصد السبيل هو الحق والحق هو الله
 يعود بالكمال ان كان العبد القاصد المعتبر وان السبيل المجاورة من نفسها الامر لله ولا اله الا الله ان تكون كما بالله وقال تعالى وما يفتن
 حقيقة ما اسند اليه بقوله لا زمين لكل الله في يكون الرحمن لله بالعبد ان تراه عنه لا واخر اسنده اليه ظاهر اقول تعالى وما فتشوا
 نفخ عنهم حقيقة ما اسند اليهم واخرج عنهم بقوله فتشوا في المتوقف على مشيته يعني ان شاء الله فتشوا ولو استكملوا شئ او ما شاءوا وان
 يشاءوا ولو لم يكن لهم اعتبار الفعل اصلا كما يقوله الاشعري لما صح ان يقال ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى
 كما في علو لا تلو لا ذلك لما اخص زيد بفعله دون غيره لان الفعل على قولهم مخلوق لله فليس احدهما له من الاخر ولما صح قولنا
 سبحانه وصفهم ولا وصفهم نعم اذا قلنا انه مخلوق لله بالفاصل صح وصفه بالعدل لان الفعل الذي كان سوا كان منه بالله لا معصية
 او كان من الله بالعبد كما ان طاعة مشيته العبد للطاعة بالذات من مشيته الله بالذات مشيته العبد للمعصية بالذات من مشيته الله
 بالعرض لكونها غير مشاة لذاتها بل للطاعة لا تها من تمام قابلية الطاعة للوجود فهم وقد تركزوا في ارجع وهذا هو المراد من
 التي هي اوسع متاهل التما والارض وذلك ان الاشعري قال ان الافعال لا لله ليس العباد فيها اعتبا وانما اجزائة سبحانه لا يخلق عند
 استباها هو المراد بالعدل سببا حقيقة ولا مدخل لها في الفعل قال المعتزلة ان العبد متعلق بفعله على قولنا انه موطوع خليف لا وكر
 جبر لا شئ والقول تعويضا لا يرب بينهما ما قلنا وهو ان الطاعة من الله والية تعود اليه يصعد الكلم الطيب الى العبد لاها صفته لا نظير
 بل ان وجوده متوقف على وجود العبد وهو ظاهر المعصية من العبد اليه تعود اليها الا ان كان كدح ان يترك حافلا في الاثبات
 صفته كلها لا تكون الا بالله وما فتشوا الا ان يشاء الله وهذه هي المشيئة التي هي المشيئة التي هي المشيئة التي هي المشيئة
 الكبار بقوله كما بينا سابقا وقوله صلى الله عليه واله وحى الفصل في نبين بشرط صحة فتقول ان شاء الله على حال الفعل ان شاء
 عليه صلوات الله وسلامه عليه من قال عليه السلام وخبرنا ايضا ما فتشوا ان الصانع عليه السلام سئل ما جبر الله العباد على الاتعا
 فقال الصانع عليه السلام هو اعدل من ان يقبل له فعل فوض اليهم فقال هو اعز واتهم من ذلك اقول استشهد عليه السلام بانهم في امة
 الطاعة عليه السلام تما شهدا الكتاب صدقة ووافقه وينصح ولا يبطا الا ان يفي فقال عليه السلام فبما الجبر هو اعدل من ذلك ان لا يضل
 الظلم لمعبد وقيما عليه دليل للعبد فيما اجر عليه مدخل ويحيى يكون اجر انما هو بلزوم ايضا ان يكون مجنا لانه ضعيف انما يمتح الى
 الظلم الضعيف فينبط لا ان منزلة الجبر دليل عقل في شهدا القرآن صدقة قال تعالى وما ظالمنا ولا لكن انما نأمر الظالمين ان ما تابنظام
 للعبيد وان فعلوا فاحش قالوا وحدها عليها ابائنا والله احقرنا بما قل ان الله لا ياترنا فالحقا الا اله الا الله لا ياترنا ولا ياترنا
 العباد الذين لا يقبلون الحق حتى يرضى الله عليهم بارادته بشده وقال عليه السلام فبما الجبر هو اعز واتهم من ذلك ان لا يضل

قال
فعل

١٤

شأنها عليهم وفيه تعظيم وشأنها كما لا يخلو لاجل العلم المعاني لا قوة لهم على الطاعة ان شاء الله ثم ان علمنا
 انشراح كابر من هذا الانوار بشا لا يقرب من العلم الى سهل البعث عن حرمته من محكمات الكتاب فيحقق بصدقته عندنا
 والله التوفيق والصحة فاما الجبر الذي يلزم من ذلك الخطأ فهو قول من علم ان الله عز وجل البشاع على العاصي وعاقبهم عليها ومن قبل هذا
 القول فقد علم الله حكمه وكذلك ورد عليه قوله ولا يظلم مبتلياً واحداً وقوله ولا يظلم مبتلياً واحداً وان الله لا يظلم الام العبيد وقوله لا يظلم
 الناس شيئاً ولكن انما الناس انفسهم يظلمون طاع كبر في ذلك هذا فمن علم ان الله سبحانه على العاصي فقد احل ان ينه على التوفيق فلا يظلمه عقوبته
 ويظلم الله فقد كذبوا بمصر كذبوا بغيره لا يظلموا لاجل الجبر الا ان الله عز وجل لا يظلم الام العبيد وقوله لا يظلم الناس شيئاً
 الملة عقلاً ونقلاً بعد ان يبين التاميل على بطلانها وحق القول بالمتنزهين بها بالذليل القطوع كرفق بين خطاء القول بالاجبر لا لما فيه من
 الوجدان في الاخذ في الفاعل من كل محتمل بالادارة من جميع الحيوانات لا يتجمل الا نزل عند كل احد عند العار في ان الجبر
 متحقق في الخلق في الشريعة لا في التكوين في كونه لا يكون عن شبهة بل عن عار لا يخفى فلذا كره اولاً احكاماً ما بطله بخلاف القول بغير
 الاوهام سبق على دعوى الانية في حاله القولية الى ان ثبت على ان لا شأنا في غير عقل وان اعتقد ان الله ربنا وانما على يقين
 ولكن لم يعرف ولم يصغ بصفته بل اعتقد الفصل بينه وبين خلقه وانما الله باثر منه يدنو من العاصي وما اشار الى ليس بالحق
 ونشأ الى فهو دونه وضمره ابعاده المادية والقوة فهو ميتة لم يبعث من طبعه فهو الظالم لا يتجمل من جهة ان الظالم لا يتجمل
 يتبرع عليها فانما يتكفل له حال فلهذا الحال انكشاف الجبر وهذا اكثر الطائفة المحقة انشبه عليهم مذهب المعتزلة في هذه المسئلة التي
 حتم اولاً التوفيق على غير حقيقته استحساناً منهم لمدحهم فقالوا ليس هذا قد وانما هو الزلل الوسطي المشايخ انهم اذ قالوا العلة
 عنوانها الامانية والمعتزلة زعمانهم انهم اتفقوا على القول بالعداها وليكن ذلك لعل طغوا في اكثر المتكلمين بالتوفيق وهو لا يظلم
 انه يقول لاجل التوفيق هو المذهب الحق ويريد ان يثبت ان الله خلق الاله والقدر في الحق يكون العبد بما تمسك استطاع الفصل والامر
 ونها عن عرقه التقييد في عظامه من كل ما يتوقف عليه الفعل على فهمهم ثم حمله وما عنده فهو يتجمل بها عنده على سبيل الاستقلال وقد
 ذكر الشيخ محمد بن ابي محمود الاصفهاني في شرحه على المسافر في العداية بعد ان ذكر مذهب المشايخ ان ذهاب المعتزلة والاشاعرة في الزيادة
 المتوقف هذا الجبر العلة الى انفعال الوافق من الكفر بحج مقصودهم ودعا عليهم من انهم وهم الفاعل على ان لا يثبت بها
 انهم لا يخفى على العاقل البصير انهم ان لم يقولوا بالاستقلال ولكن بمعنى كلامهم ذلك فلا يلحقون الاية انظر الى ما في هذا الشيخ وقومهم
 ويحكم ليس لاحد منهم فوقي من الحرية الا القائلون بخلق الله وقوله في النجلى في هذه المسئلة والافعال العداية عندهم واعبهم هو وجوب
 بالاختيار على سبيل الاستقلال بل انما عداية خلق الله لا استقلال بعينه ليس ذلك لخلق الاله وقوله بعد ان لا يخلو فعل
 الاستقلال والفعل ما يقع جابر غير فاعلها ضرورة ان جدار السيف غير قابل للتح وهو طاهر كذا فلما تم في الكتاب المشايخ المسلمين
 بالجمل وهو احسن ما صنعت في الحقائق لم يفته متعاقب في هذا الموضوع ان بعض المعتزلة معنا الذين ينفقون في الاختيار ليكون
 غير فاعل الاله هو من جبر ولا مقصور اليه بحيث يكون مقبلاً باضال افعاله في الوجود من العناية الالهية والتبعية لكل على الاعطاء
 الله شرابطاً يتمكن من الفعل فقد جعل مام الاختيار ابيد فصيح ان يكون فاعلاً بالحققة ولكن غير مقبلاً للكتابة بل بواسطة خلق الاولاد
 وهو جبر الجبر انهم لا يخفى ان هذا واما ما صرح في الاستقلال انما هو ان لا يثبت ان غير مقبلاً بذلك الجبر بعد تصريحه وهذا العلة
 لبعض افاننا فقال بعد قوله وهذا في الجبر المتوقف ان لا يكتب انما ان يصدق عليه عطاء هذه الشرابط ان يصدق عليه عطاء لا في الاولاد
 التوفيق من الثاني يلزم الجبر واسطة لزم ان بعد ذلك بعض الفضلاء وجعل له وهذا الفصل متخذ التفسير على الحقيقة
 لان وقوع الفعل في المباشرة التي هو باعتبارها فيض الشرابط والتوفيقا ورفع الموانع الا انما هو العلة الغير متجمل استا
 التأثير الحقيقية ولو اسند الى العلة المقضية لكان الشرابط والاستا انما هو لاها ولو لا التوفيق والامدادان الالهية ليعبها
 لما حصل في الوجود متجمل ايضا حقيقة لان العلة العلة بالحققة فلا يجرى مجوز الاستا الى المباشرة القرب بطريق الحقيقة لا التوفيق
 مجوز الاستا الى العلة الثانية وهذا بالتصحيح انما هو الا ان الواسطة بين الامر في تيقن هذا القدر من الاختيار
 الاستا الى الطرفين فكان في الشرعة في الفعل غير الفاعل بل في الحق في اشياء هذه الواسطة ما صنع لها القدر في قدرته
 توحيد الافعال الالهية لان في الوجود لا الله لا يمتنع في هذا المقام لا ينظر الى الحق وفاضه في الكل ادوية متساوية في
 التوحيد الوجود لا هو كشيء هالك لا وجوده في الامفعول لا اثر ولا مؤثر وفي هذا المقام نلتقي في حق غير له الخلق كماله
 الية ترجع الامور ثم انزل الحق عن درجة التوحيد في لاحت الكثرة الوجودية القهورة من سبها وانوارها المتعددة

وقف

فلا يخفى وثانيهما ان المعاقبة بدون الموجب ضع الف في غير موضعه هو الظلم كما قلنا وقال علي بن ابي طالب وكتبه ورد عليه قوله يعني بقوله
ان الله جبر الدنيا على المعاصي لم تكن له في قوله وما انا بظلام للعبيد بان هذا كلام مخالف للواقع وهو التكليف في ذلك لقوله كتابه
المجيد الذي لا ياتيه الا باطل من بين يديه ولا مخلص في نيل منكم عيدا مثل ولا يظلمونك احدا نقلا او ابر ظلمت كل احد ومثل قوله ذلك
بما قدمت يدك فقالوا بل بعد ذلك قضائك قوله تعالى وما نزلنا ظلام للعبيد فقالوا ابر ظلمهم وقال تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا
فقالوا ابر ظلمهم كل شيء وقال تعالى ولكن اناس انفسهم يظلمون فقالوا ابر ظلمهم ربهم مع اي كثير من القرآن فمن نعم ان الله يجبر على البشاعة فقد
احاط به على الله ولا ليس تلزم ان لا يعاقب ذاعاقبه فقد ظلمه وهو البته متعاقله فقد ظلمه بتشديد اللام في عقوبته وظهر ذلك
فقد كتب كتابه فقد لزمه الكفر باجماع الامة واما اسناد الكفر في تكذيب الكتاب دون قوله وهو سواء لو جمع احدهما ان تكذيب كتابه
اشنع عند الناس من الاول وهام لشهر فلا يمكن الشك لاحد في تكفير المكذب بالكتاب ثانيا ان الكتاب مجمع عليه مقطوع به فاذا كان
قطعي الدلالة وهو قطعي المنزلة لم يكن النكر ما يعتق اليه ويتعلل به بخلافه اقول فانه وان وجد قطعي الدلالة لم يكن يوجب قطعي المنزلة
الا اذا كان كتابا فان منكره قد لا يكفر بتقصيده او احتمال المنع فلا جمل ذلك اسناد الكفر في تكذيب الكتاب في قوله قال علي بن ابي طالب
دلالة على جمل ملك عبد مملوك لا يملك نفسه اي لا يقدر على شيء ولا يملك عرضا من الدنيا ويعلم مولاه ذلك لانه
لا يملك نفسه اقربا سامر قوله تعالى عبد مملوك لا يقدر على شيء واما قال لا يقدر على شيء للتاكيد في يجوز ان يكون لرفع الحجاب بان
يخطو في الملك ملك الا حث والجميل وذلك يكون بين الاحرار ولا يلزم منه حصة المثل يجوز ان اسقطنا ولا جمل ملاحظة عدم جواز التملك
في ان الشان على استلزام لا يقدر على شيء ثم اكد بقوله ولا يملك عرضا يعني لو تملك جواز تملكه بالتركيب قوله يعلم ان الله ربها ان
علم المولد والصحح ترتب على ذلك هو الحكم بالظلم لانه اذا لم يعلم لم يكن فعله المثل على عدم العلم ظلم الكون انهم من لفظ العبدية على
اجاهل اهل العالم ثم قال علي بن ابي طالب فامر على علمه من اى الولي بانه لا يملك نفسه لا يملك الا ان يشترط شيئا بالمصير الى التسوق حاجة
يا يبرها ولو يملكه ثم ما ياتيه من حاجته وقوله علي بن ابي طالب ليس المراد به الحكم بجواز التركيب لانه بعد بل ليشا شرط التمكن
من الفعل المرتبة عليه حصة المثل ثم قال علي بن ابي طالب وعلم المالك ان على حاجته وقبلا لا يطعم احدها من الايام ارضى من الترخي
انه لو امكن اخذها من ايجاء العبد للولي في عقاب عبده الذي يقدر على اخذها فاجانا ولو لم يكن للولي ظالم ذلك كثير من الصور ثم قال
علي بن ابي طالب من ان العبد لا يملك نفسه وهذا لا يثبت له عدم الاستقلال ثم قال علي بن ابي طالب وقد وصف المالك العبد نفسه بالعبد والضعف
واظهار احكامه ونفى الجور في لانه لو لم يصف نفسه ولو يعلم ذلك لانه كان يظلمه ليس شانه عظيم من وصفه كل ثم كان من خلافها
وصف ثم قال علي بن ابي طالب واودع عبده عليه ان يراة نجا جده ان يتنا على علمه من الرقيب الذي على حاجته انه يمنة علم ان المملوك لا يملك
ولو يملك ذلك لانه اتماما على ذلك هكذا لا يتصور عدم الجمل ولا يتصور ذلك النوع عند المالك في نفسه من ذلك ثم قال علي بن ابي طالب
التسوق وجا لانه حاجته التي يشه الولي لها وجد عليها ما تمنع منها الا بشر لا يبر ملك العبد ثمنها في وكل ذلك من علم من الولي في
جميع الشان ذلك هو شرط استطاعة العبد المبرح لا يكون مقصر اجمعه رتبة فاضر في مولاه خائبا بغير قسنا حاجته فاعتنا
مولاه عليه عاقبة عليه ليس يجنبه عله وحكما لا يعاقبه هو يعلم ان عبدا لا يملك عرضا من عرض الدنيا ولو يملكه حاجته فاعاد عليه
ظالمنا عبدا عليه بظلم الموصف عله وحكمه نفسه في هذا كما لا يلاحظ الما في مثل عبدا في امر يفرض عنه عدم تمكنه
من الرقيب لا يحد في على نزع هذا القائل بالبركة في بعد التجمع افعال العبد من الله هو الفاعل لاجل امدخل اللعب اوجد ما ياتين
يشا ويشب من يشا ولا يشا على فعل هذا المبلغ من قوة الجور وانكم تتعاضد ذلك علوا كبيرا ثم قال علي بن ابي طالب ومن عرق الله برفع من
اهل المنفعة لانه قد كذب الله في عيه حيث يقول بل من كنت بيتية واحاطة بخطيئة فوالله انك احب احباب النار هم فيها خالدون و
قوله ان الذين ياكلون اموال ايتيم علما انما ياكلون بظنهم نار او يصلون صبر او قوله ان الذين ياكلون اموال ايتيم نار او يصلون صبر
كلما فضحت جلوههم بذلك هم جلودا غير هائيد ووالله ان الله كان عزيزا محكما مع اي كثير هذا الفصل في هذا الكلام من مناجاة
يجوز ان يكون المراد من ان القول بالبركة يلزم منه على مقتضى قياسه في امل القول بظلم الله ان الله لا يشا اهل المعاصي ان لا يكونوا
قد كذبوا الله في عيه كما ان الله لا يبرهم من ذلك الكفر لتكذيبهم كما في يجوز ان يكون اسطر رحمة الرحمن الذي يقولون لا تفتنهم
معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ولا استقام بالبركة لا اعتقادهم ان الله اوجع فيهم على الله امة عنهم ان لا يشركوا فيهم ايام
القائلين بالبركة ان الرضا الجبري بالتكليف من الكفر لاكارم انهم من الكتاب هل يجوز ان لا يكون رجالا شيعتهم قال يقولهم كما
قالوا بالبركة القويض كما ذكر من قبل هذا الرسا انه تهر على علي بن ابي طالب على انما لا ينكرهم بل يبرهم فقال علي بن ابي طالب وعبد الله

قال

بكر

قال

قال

قال

فقال

[illegible]

وخلق الانسان فانظرنا خلقه ان كبريا بالعلم والعلم فقد شابهت واتلوا حوله علمها فاذن انما لا تضاد فقد شاركها بالشيء
 المتدافعا فاذن هذا تبين عن غير ان العلم لا يمكن له نظر الا في ما لا يتكلم ولا يصف عنه ولا يفكره وان علم شيئا فهو
 مدرك ومثبت كما ذكرنا سابقا ان العلم لا يتكلم ولا يفكره بل هو يصفه ويثبت له ويدركه
 مثبتا وانما كيفية تكليفه في خلقه بابل المدد والقابلية شرط في حصول المدد واليد لا كونه بالهول فتعلم بل انما هو مدركهم فهم عن
 دكهم معصون قال سبحانه تعالى وعلى الناس لا اله الا الله يلزمونه ويعتبرون عنه بالفتنة الشيع بالاسير كثير الاما يتروون
 قول الشيخ حجا بالمدد وقطعه ايضا ان لم ينعكس الاستهلاك في وجهه وعلى الاخير وقد كان قاله الاول يلزم شهودا لمطويع الف حجابا
 اذا كان الوساطة بهذا المدد وحصل الاستهلاك والفتنة بمنزلة المدد والاراد وان كان لا يلزم اذا كان نظرا للعلم في الاخير
 المراد تحقيقه بوساطة او بوساطة فهو في الجملة شهودا للوحدة في اكثر من فلا يلزم فيه ما يتوهم وروى في الاول مع عجب العجول والوجه الجليل
 حيث كان المنظور هو المراد لا غير اقول اشترنا ان الله يوافق مدركهم هو الثاني لا يمتنع دعونه في كل شئ وانما حجابا لال سل هذا
 المذهب منع لمقابلة اهل المصنعة عليهم ولقد وقع فيهم على عاكس عظمة من بعضنا ان شخصنا ككتب في كتابه في شدة لوشة في ظهر
 من القرآن الفالف علم كل ادتها من القرآن لكن غرضنا في اظهره شيئا من تلك الادلة لما قبلها عقول الناس لمجملهم بانها اوقا
 شخص لوشة في قرن من عشرين بغير علم في غير الفصحى الله وكل هذا في مقابلة ما ذكره امير المؤمنين عليه السلام في ما قسم الله وادواتك
 الانكروا ذلك العلوم اشياء يحرمها الشارع عليها وينهى عنها وليقولوا انما نحن في تلك العلوم على حق من جواز انكسار المراد ان الله
 واسئلنا عليه الترويح حقيقة شريفة في العقد والصدق وتلك حقا في حكم كتابه ويزوجهم نكرانا وانا فلو قلنا ان ليس في كتاب الله
 لقائلنا لا نقول لك ان هذه الاشياء في العلوم وادتها لانها في العلوم ونكرناها وانما هي في العلوم وتلك في العلوم لانها في العلوم
 استوعبها لاجل عارضا انما الله على علمه ويدعو على فضائل الائمة عليهم السلام في امره عند هذه الحال وان كان هذا هو ذلك ما قال الله
 سبحانه ان الذين يحدون اسماء الابية واما الاستهلاك والفتنة المذكورة في الشيخ خراساني يقول ان حق المريد بالثبوت في الشيخ اع
 وجوده لا يتقدمه اثره ودرع يهدى بطور او يهتدى فيه بامر كثير فضلا عن ذلك لان هذا الشيخ اذا كان المريد علم ان الله معصوم
 يجوز عليه الخطأ فلو اوجب الحكم ان يتبيل المريد بكل الاما في الفقه وروى في المذهب ذاب عن من شجعه دليله ويرتكب ما خالفه في اكثر
 من الدين والمذهب فاذن الاصول اذ في الفرع اذا كان الشيخ من اهل الاستنباط واهل الاستفتاء بشرطها وان كان عندنا حكم الله
 لا يخالف اجماع اهل المذهب غير دليل وانا اذا كان المريد بل في شجعه فلا يجوز له الاعتراض على غير دليل لئلا نأقول انما المعصوم عليه السلام
 فلا اشكال في اجابته الحق في كل قوله او فعله او حاله وذلك لعلومه واما غير فاما انما اشترطنا في جواز اخذنا عننا المعتقدات
 التذليل انما يكفى المريد بالاجابة في الفقه الظاهر المذهب الحنفية من اسلام والايما ان الشخص في عالم التدبر خاضعة باجابه في اجابه
 بمقتضى الايمان رادة والاجابة بصورة والتحفة بطل الصورة التي لا في فصل المائة الكهولاد في هذا على علم الله عليه السلام
 في بطرته والشخص من شق في بطرته في الشقاوة والفتنة في الصورة لاف المائة اما في السير والصف في امرهما واحدة وهو مختار
 طيبه يرضى صورته ومصورته وخبر الصف في صورته ومصورته وكذلك المدافة صالح لان كسبا لاسم التقرب والاسم الوضع فينا
 يتحقق في الصورة ونظير ذلك ما قال القضا ادى لاحك عند تحدينا وعند التدبر نفسه وقتا كقطر الماء في الاستعداد وفي
 بطر الا في محاسنا فلما خاطب الله الشخص باجابه بقوله الله ربكم كاننا اجابه للتساؤل صورة حقيقة وما هيته من تلك الاشياء
 فان اجابا لظاهره والادلتيا كانت السادة والاجابا لانكاره وبحجوه كانت الشقاوة مع ان المائة التي في الاجابة واحدة وعلى ما ذكرنا
 بالانكاره في خلق الله طيبه من ذلك هو صورة الحيوانات الشياطين وهي طينة خبثا من متنجس كل ان كتاب العجا ربنا في حقنا علم
 ان الشجر عثر عن هذه المائة وهذه الصورة وليس فيها شيء منها قبل الاخر لا في الوجود ولا في الظهور وانما هي امثلة في الوجود كما ذكرنا
 الانكسار وجميع خلقنا اجابا بوقوعهم بل في صورة الاجابة في فرقها بلشا وقلبه خلقنا ظاهره في صورته وباطنه في حقيقة خلقنا
 بلشا وانكر قلب خلقنا ظاهره في صورته وحيوانا في شيطانا في حقيقة فلما رجعهم الى العلي خلقهم في هذه الفتنة على ما علم عليه
 في عالم الاخرة والذرة في ذلك التذليل وطلب العلوم واستعمل الزمان في كشفه عن حقيقة اجابته في عالم التدبر فكشف الله دعونه اهل
 التدبر انما يكشف الشخص عن حقيقة اجابه لا عن حقيقة الامر الواقع وهذا ذكره في القليل من ربه في فوضنا المكية في كراواتنا انهم
 مره في الخلافة الظاهرة والباطنة مثل الذي بكرهنا الله وعلى علمه ومعونته ليرزقهم معاوية وعمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد العزيز
 العباس في اننا في هذا الكشف الذي ظهر على هذه الامثلة التي توقف على خلافه في زبد من معاوية بن الباطنة لعل المراد منها شيا من محمور وكتاب الخاء

قال

نقل

التعجب فهذا الاشياء التي اجتناب الحق وان اريد خلاف الله بان صفاها وجلاها على ما هي عليه من التقدير فذلك لا نأفلت الله بل اعظم من هذا
فلشد عليه العلة لان كان ينكر الحق من جعله لان ينكر الحق عن علم فلا يكون سبب الخطاء مقابل بل هو من انفسه بعد التصديق والحقانية
ولا من جهة تصرف المراتب لانه لا تصرف له الا في القابلية كما قلنا فان كان تغير خلق المراتب من المراتب احد الله سبحانه وفيه مقتضى ذلك التعجب
من جانبكم الوضع كما يدرك اهل الاصول وهذا التعجب لا يكون قسرا من المراتب وان كان سبب بل هو اختيار من المراتب في اتيانها ما هو متخالف
الحق وان المراتب قبل لا محققا فحق المراتب بما يتخالفه وان كان المراتب مبدلا لم يكن مقتضايا وما هو مقتضى الله على تصرفه الباطن فلا يكون
التعجب من جهة تصرف المراتب بان افاض عليه الكثرة والاكثار والايما في الاقرار لا تسحب سببا فلا لا يتغير فطر الله فيه وليس ذلك المراتب
علما في ايجاد المراتب في مقتضىه انما لا ما يشاء فيهم الا في انما واما الجواب الباطن فلا في الاقرار ولا في الخلق الا في التكاليف والادب
في المعاني والرفق في حين يشاء كونهم واداء عيانتهم وفي المخلوق الثاني في الصور صونا للثبات والثبات في حين قد هتد ستمهم وذلك حين يسلمهم
بما استلوه من انفسهم بل في القام السبب فيكم ومحمد فيكم وعلى اماكنكم وليكم فقالوا بل فيهم من رفق على قلبه فينا معقدا ومنهم من رفق على
و قلبه منك ومنهم من رفق على بل فينا وقلبه قد لا يقر لم يجد خلقهم على صور اجابته من الاقرار والاكثار والوقوف بالحق وتكليفه وما
وبل في كلام العبيد في خلفوا ولا يرون في التفسير الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وعلى ما هم عليه في الاقرار والاكثار والاختيار والبرهان
الايجاد بصورة السؤال لو جبرهم لكان فيكم ومحمد فيكم وعلى اماكنكم وعلى سبيل الحمد والحكم ولكن فيهم من خادوا ما تسبق على علمهم فكانت
هذه المنة في صلاته الصلوات في اختيارهم وقد كرت في خطبة لاشتهر فيها في عيال الاضيح كما ما يناسبه هنا وهو بل في المخلوق
على سقمهم في خلقهم بدعوة سترهم في عطاء ما استلوه من حكمهم وفطرهم انشأ الخلق واختيارا من امرهم ولو كان موجبا لغيره في خلقه
بفسهم ففعلنا في ناله وعرة افعاله وصفاته عن غيرهم وشترهم بل ايدناهم بذكرهم في غيرهم معوضون فاذا عرف هذا ظهر لك ان فيكم
من المخلوقات انما يعمل ويعتقد بما هو عليه مما اخاره في الدار الاول والدار الثاني وهذا معنى قولنا ان الشئ ليس له دخل في المنة والاشياء
وانما يكون له دخل في القابلية وفي الحديث النبوي في رواية جابر انه جالس اذ من مالك فقال يا رسول الله يرينا ان لنا خلقنا ان
ففيهم العمل اليوم فيما جلت اقدارهم وجرنا لمقاديرهم فيما يستقبل قال صلى الله عليه واله بل فيما جلت اقدارهم وجرنا بالمقايير قال فيهم
العمل قال صلى الله عليه واله املوا فكل ليس له اخلق له وكل ما عمل به لم يمتهم ثم اعلان انما خلق له هو ما اجاب به باختياره كما مر في اخبره
في نظره هذه الدنيا الى ما طاع ومن عصى فيه وطيع ويعصيا باختيارا بعد الدنيا وما كان في الدار الاول والثاني هو عين ما ترى هنا بل انتم
ولا مغفرة في ذلك يحصل لاصحاب الكسوف فيهم ما في حقابهم وعلى كل فذل فلا يلزم من طالع الحق فيهم قبل المجاهدة عن كل اعطاء
لا يثبت في هذا الزوم بغيره في تفصيل اعتقاده ولا لا لاجل التسليم بل لاجل فيهم الحق ابتداء كما ذكرنا في المراتب من قوله تعالى والذين
يهديتهم سبلنا لان التقرير عن المعادة وتما اعادته النفس على الاعناد على التواضع والاصول انهم محقون انهم في احوال الدنيا وتدل
بفهم ذلك خاصة وقد تقدم قال صلى الله عليه واله وعلى هذا لا يجوز التعلق بذي شئ من الشئ لقصوره في الشئ من احوال الكمال والاشياء
والاحتمال سيما وقد عبروا من شرائط المراتب فيكون مكملا ولا الكمال ان ليس كل ما كمالا ولا الاصل ان لا يمكن التثبت بذي شئ
من شئ من المصنوعة من ارباب التقرير المعرفة لعدم استنادهم الى حجة الوقت بل الاعتقاد بغيركم كماله والذلة واتحاله عليه من في الدار
بأنه من اعطاء يوجب الحق والبراهين والصور الحامدة وعدة الاعضاء بغيره المناجعة الحق النبوة والولاية الاثنى عشرية لعبور
الاشياء في معارج ما في شياطين الهوى المسنولة ونظر العقل والاشهد بغيره عارلة ولا مبدلة في الااعداد بالكنز في
الشيء المجند فقطع عن الزوائد والتعجب في الوصية التي على ذلك في المقاطع بالقطع للطريق والمكمل يصير بنور اليقين اقول الاشياء
في عدم جواز التعلق بذي شئ من شئ من الاشياء المعرفة الا بالتقريب الذي سلكوا في تلك المعارج بظواهرها بل اهل العصمة عليهم السلام لا يباطن
طريقهم من روافد ظاهرهم بل كل يظهر لك من باطنه انما في الظاهر فان الباطن عند الخالف للظاهر بل في كل مضجع لا يجوز التعويل
عليه كما قال الصادق عليه السلام ان قوما انما يابوا في الظاهر وكفروا بالباطن فمربك فيهم ما يمانهم من الاشياء ولا الجواهر الا بالاطراف
بل في الاظهار في فادرا في الشئ لا يخالف في جميع تحقيقه واساره ظاهر الشئ في اعلان ذلك من في عبود التمسك بذكره لان التمسك
غير التمسك بآئمة عليهم السلام ولا نقول ان كل واحد يدعي ذلك لان القول ككذب الامامة في الفعل والعمل كما قال الشاعر وكل يدعي
وصلا بليل وليل لا تقم بذاكا اذا انجبت موع في خدود تبهين من يكتمن بكا واما مشايخ الصوفية اصحاب البحر في القبول
صحتها برباياتهم الباطنة عن سلمان عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله عن جبريل عليه السلام وعلم الله تعالى فكلمهم ودموعهم فلو
زحف القول عن ذمهم وما يفرق انما دعوى بعضهم عدم وجود حجة محمد صلى الله عليه واله وسهل محضه في هذا مذهبا للكل في حج

ما

مرفوع

ميت لما خلقه وكل ما له من علم واذا اردت ان تعرف كيف ذلك فتنظر في هذا العالم تجد المرفوق برزق يطلبه لكل من يملك جسد ويمر به طبعه
ولا كل من يطلب جرمه هذا في الدنيا واحوالها واتاة احوال الآخرة فانه لا يتيقن ان اجرة سعيه عند الله لا على ما يريد ان يتقن ان يري ان يتقن
عجلاته فيها ما تشاء من زبدته تجعلها له جسمه يصلو بها من مودودا ومن اباد الآخرة وسعها ليعمل بها مؤمرا في تلك ان يسعيهم
مشكورا فقال له من هذا الدنيا عجلاته فيها ما تشاء من زبدته لا كل ما يشاء ولا لكل من اباد روقا من غير ما الآخرة وسعها ليعمل بها مؤمرا في تلك ان يسعيهم
في تحصيله السواد والامان ولكن ليعمل على ما يحب به وهو تفصيل على ما يبدل من الثمن من مودودا ومن اباد الآخرة وسعها ليعمل بها مؤمرا في تلك ان يسعيهم
الآخرة واهلها قال فقال انظر كيف فعلنا بعضهم على بعض والآخرة اكبر درجاتا واكبر فضيلا واعلموا ان هذا العالم عار لا يشاء يظهر لنا لحواله
عالم الغيب قد جعفر نوحا على العالم العبودية جوهره كنهها الزبونية فافقه العبودية وعبدة الزبونية وما خفي في الزبونية اصبحت العبودية
تستأجر يا نانا في الافق وفي انفسهم حتى يثبت لهم انه الحق ولو بكفرتك ان على كل شيء يعين موجود في غيبك في حضرتك في حكم الامر
في القيامة فتتحقق الزرق كذلك الامر بالحق في الغيب لتفصيل ذلك الزرق ثم اعلم ان التباين في الشرح هو العلم بجميع ما امر الله به وهو المكنون
في هذه السبعة الفكرة امر الله به من الاصلاح من التزام حدوده تعالى واما الشيخ الميرزا والشيخ الميرزا في مقتضى الحق ان الشيخ الميرزا من اسرار
القبالة كبريتك كبريتك ونبيهم وعداؤه وعلمه وشدته وكل هذه وامثالها من مميزات القابلية واتحادها بالحق فهو موقوف في العلم يحصل
قبل التحقيق بغير وتعلق في الشرح على ما يحسب عليه السلام ان القدر والعلم كالزرق والجسد في ان الجسد احرازه بدون الزرق والروح
لا تحس بدون الجسد فكذلك القدر والعلم فلو لم يكن القدر موجودا ففقد العمل في بعض الحقائق الخلق وكان القدر شيئا لا يحس ولو لم يكن العلم ففقد
القدر فلو لم يكن العلم ففقد العمل فلو لم يكن القدر موجودا ففقد العمل في بعض الحقائق الخلق وكان القدر شيئا لا يحس ولو لم يكن العلم ففقد
وجهه ففقد يكون في بعض الشئوخ من هو صحيح المذهب صحيح العلم شاق التماسا في الشرع ولكن كذا لك ان اذ لم يكن العلم والواسطة والنتيجة
لوجودك والوجود الشرع كالامام عليه السلام لم يكن مفضيا واما هو بكل القابلية كذا ذكرنا من اباد الامام عليه السلام فيكون مفضيا لكونه
الله الذي جيع خلقه فلا يصل شيء اليه الا احد من خلقه لا فرق في صلحها وهذا معنى ما في عبارة الشيخ عليه السلام في قوله عفا واشهاد عفا
ازداد وحفظه ووقاد واما قولك اوجه المطلب لو فاعلم ان الوجه المطلب ظاهر في كل شيء بل هو ظاهر في كل شيء كان سدا لشدته اعين في كل
يوم عرفه قال يكون لغيره من الظهور بالليل فيكون هو المظهر للشيء غيب في الحقيقة الدليل يدرك عليك فتنقضي عن كون الظاهر والظهور
اليك فلا يختصن لك الشئ لانه لا يبع مظهر لما لا يتبادر له والصلى الله عليه واهل بيته ما سعيه ارضى لا تملك في وسعته في
عبدك المومنين لا يكون شأنا في العلم بالهدى لا وسع من نفسه بالنسبة اليه فاذ انفق عنها جميع النسب من رعا على كل شيء سواها حتى لا تقو
بها فما يكون تلك الوجه له خاصة قال عليه السلام في نفسه فقد عرفت بآيات الوصول الى حضرة الامام والحق والحق والحق
فظهر بقية الاثر في ان عن ابد الغرور والتميز في الحاله والصور والقدرة كذا في الذكر في ان الله لا يرفع المؤمنين لاجل الاقوال الا بالله العلي
العظيم وصى الله على محمد والها الطاهرين وكما احمد بن محمد بن الحسين ما دام مستغفرا قال عليه السلام في راجع من جليل الكفاية في كل شيء
والقول عمن بعض ما ورد مما استعجب على ذهني بل على الان زمان لا موقوف الا على الامتنان والجموع الزمان اقول اعلم ان الاشياء
جزئية جعل الله على اكل الوجود ومن ذلك ان لا يظهر الله تعالى شيئا منكم الا ما كان له الوجود في الاكوار والاعتناء الا هو يدل على شئ وبه
عليه شئ ومبتلى ومبتلى وعلمه شئ ومعلوم شئ وعرض شئ وجوه شئ ومنتم شئ وكما شئ ومكون شئ
ومنسوب الى شئ ومنسوب الى شئ ومنسوب الى شئ ومنسوب الى شئ ومفقر الى شئ ومفقر الى شئ والحاصل ان كل شئ انما يظهر مشروعا
مستبين العمل فاظهر في ذلك ظنه شيا وما خفي في ذاته يعنى به ان لا يبدى به الباطن الا على ما يبدى به الباطن الا على ما يبدى به الباطن الا على ما يبدى به الباطن
بل قد يوجد ما لا يدرك بالاشارة كما المثل الاعلى لكل شئ فانه بالنسبة اليه ليس كمثل شئ فاذ وجد شيئا المستعجب في ذهنك
فليس بسببه للوجود هناك بل الاستبانتها قد يكون العجب عن غير ما نوسه عندك ومنها قد يكون ما سمعت ناصرا للشيء عا
براز من العين ومنها ما استعمل الكلام في فاحصة التصريح وبالعكس ومنها ما لا يدرك العقل وانما يدرك بالفتور ومنها ما يكون من راي
الحكم وانك تريد من راي الموعظة المحسنة واول الجارحة بالحقى حسن ومنها ما هو قبل كذا الا ان كل احد لا يدرك كذا اميد
ومنها ما لا يدركه وتطابق اليك ومنها ما لا صورته وتطابق بالصوره ومنها ما يتوقف فينا عن علم مقدما كذا ومثال ذلك الشئ
لا يمكن من شئ كل مسئلة ان في بعض المسائل ما هي عرشا او مثل الاسباب المتقدمة وخوف التطويل ووقفا لما خذوا عسر وقد شئت
امير المؤمنين عليه السلام فقال له كم قد مر من شئ فقال عليه السلام لو ان برهان بصير لا يجدك في وسئل امير المؤمنين عليه السلام عن شئ
وسئل عن شئ فاجاب وسئل عن شئ فقال عليه السلام ليس كل العلم بقدر العلم ان في شئ لان العلم ما يحتمل ومنها ما لا يحتمل في شئ

قال
مرفوع

الصورة العلمية والادكان الأربعة الخيرة عليها الإسلام سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والأربعة الخيرة هي الأربعة
 التوحيد والنبوة والامامة والشيعة والادكان عليها الوجود والخلق والرزق والحيوة والمات الحروف الكونية الحقيقية
 والعشرون حرف العقل والنفس والطبيعة والمادة والاشا جسم الكل والعرش والكرسي وفلك البروج وفلك الدنانير وفلك الحلال
 فلك المشرك وفلك المنيخ وفلك الشمس وفلك الزهرة وفلك عطارد وفلك القمر وكرة النار وكرة الهواء وكرة الماء وكرة الزوارق العائمة
 والنبات والحيوان والملك والجمرك الاشرف قطب العالم وهو العصور على انوارها الثمانية والعشرين الاسم البديع السباعي طالع
 الظاهر فيكم المحيط الشكور غنى الدهر المقنن والرب العالم القاهر التور المعبود المحلل المبين القاضى الحق المجبى الى العزة والارزاق لذلك
 القوى اللطيف الجامع ورفع الدنيا كل من منتهى الارباب رب حرف من تلك الحروف الكونية وهي على ترتيب المذكور في اربع مرتب للقطر
 الاوقال السباعية رب للتفلسف الكائنة وهكذا واما الحروف الكونية الغير الحقيقية وادباها فلا حاجة لذكرها هنا وانما ذكر في هذا الكلام
 وان لم يكن مستوعبا لاجل الحاجة اليه بما لا قال سلم الله فقلنا عن ابوفى هانا انا صفتك على وجه الاشارة والتلويح دون الانبياء
 والتصريح وذلك ان السالك يعتقد على قولى عن قولى محمد بن ابي شامس الى الحرف نفسه ذلك ان السالك لا يظن انهم قولى بغير
 وعن قولى محمد بن شوق واصل ما بين القولى هو ان الجواهر العلمية المفارقة عن المواد الخسرية مبادى الوجود واصل المكونات من الدقائق
 السبع مع افلاكها لكل منها حاشا ان الاله بالكتابة الى ما فوقه وحالة بالكتابة الى ما تحته الى ما قبله بالنسبة الى ما فوقه هو الشقي
 والمحبة والعشوة لاجل ما يشق على السافل من العلم والكون الى الاله اصلا لا فله وبه انه هو فبادى ما قبله مقبل على شئ من الاله
 مستحيل بواصل الاله وبما بالكتابة الى ما تحته فهو الفهم والفطنة والاستيعاد لان ما تحته يحتاج الى فهم منه فضا لاجل المنطق
 ما بين الحاشية في جميع الوجودات علوها وسفلها وانظم العالم كله عن قولى من جزر وجنر فلا يوجد شيء من الاشياء الا وله مقابل يقابلها بالآخر
 والشر والحق والباطل والتور والظلم والذكر والانثى والليل والنهار وجميع الاشياء اذا عاينها وجدتها من وجه كل واحد وجهها معقولا
 ومحسوسا وان خرج عليك بالتفصيل في الاشياء الموجودة في العالم فتمت ذلك التصديق وهو معنى قوله تعالى ومن كل شيء خلقنا ذكورا
 اقول انما ذكره من غير الوجود لان انفصال العلم والشيء العلم الغيب على علم الانسان في المراسع وقبلا نوع من الاله الى الربا حاشا لتفلسف
 عليه علم الاشياء بتفصيل الملائكة الفاتحة شمعون وذهنون وسيمون واثانهم في انهم والصور والخيالات الى الامثال والاشياء القانية
 اودع في غير تلك العطار من القوى الفكرية وما اشتمل عليه علم الالهي من الجاهل بالوجود في خواص العقائير من الرض والوضع والقوى الفاعلة
 والحق والذبح والصور والخيالات وانما الكرامات على التور والاشياء والاشياء من تلك الخصال على علم التور من رجا الباطل والحق
 وسرعة الحركة ان ظاهرا ما يشابه المعجزات مما اودع في ذنبه الاذن من احوال الامكان وما اشتمل عليه الالهيات كما اشار اليه البور في كلامه
 المذكور من امر الحروف في حقايقها الفكرية وقوامها العينية وصفاتها اللغوية واشكالها التورية لا شك في انها تأثير العجيبة فيها
 برادتها لكنها لا توفى في العلم الى شئ من رتبة الله ولهذا كان الشرح حرا بابل هو مقرون بالشرع واعظم من الكفر كما ذكره عن النبي صلى الله
 عليه واله ووجه التورال عنها انما هو تفصيل ما رخص الله من الحاف والعلوم وقد ذكرنا سابقا بان الكفر في طاعة الله انما يكشف عن
 حقيقة الطوى عليه من الاجابة في الرد والاعمال التي يطلب منها مطالبهم بحجة شرع كالاعمال بالعلوم الاوربية المكنونة الخسرة
 التسمية والالتباس والترتيب والمهيم والرتابة والاحتياج الى الحجة كجملات الجوكي وي عندهم اربعة عشر نون جلسة لاربعة عشر نون
 مجمع ما يريدون من الاخبار بالمتن والاطلاع على القمار وما يشق قبل من الجوارح والاولو والعلماء الى ان يلقاها من حاشا
 ان يجمع قف جو عا مفا في شغل في موضوعات ملوثة بحيث لا يراهم في حجة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويضعف البدن لو
 فادبها من ذلك في شغل لا قدر زمان المجاهدة كالصيف في الشتاء واخرها كالخريف في الربيع وتعمل لذلك واما مفرضة على نفسه
 كل يوم وليله الجلسة الاولى لقوة الكليتين في تنقية الطعام والباطل من هضم الطعام وتجان البرودة الكثيرة في الاعضاء والمفاصل والى
 يمسح رتبة بطوى جلده فيمنع ذلك عن فساد الاور ويجلد الذي يورثه الامم فيمنعها بالرفق والمداومة حتى يقد على المشي
 عادته من غير كلفة في المشكل في الهادي وادق در على السلك على الجميع بالقدر والقدرة في التور فيقوم ظهره ويضع يده منضبا
 متسا على كبش وينظر الى السهم دائما ولا يقر ولا يلف حتى يظهر كانه شجرة نابتة على الارض فيقول هذه الكلمة اربابا
 لا باللك الله ومنعها الله عن جعل في كل كلمة في كل جلسة في اوصول هذا المقام يحصل له ثلث خصال في الطعام واما الكلام
 في التور فيجلسه الثاني يمسح كذا في اولا يحصل له اليقظة على قيام الكلف الاور وكذلك اليسر على الامم فيقوم ظهره
 فيجلسه الرابع من غير ان يتحرك وجهه فاذا اقبل على الكلمة المنقذة فاذا اراد ان يسكن يوضع يده على كبش ويقوم عصية متسا

نحو

رفع

رحم ليو من رافعا في جبل عنده وقد كان خلق الوهم فيقضي محل بالنطفة وخلق النطفة فيقضي محل في الرحم فوجب الحكمة ان يفعلها بالحق
والا لكان ما فيها لمطية لانه اعطى الرحم والنطفة ذلك المقتضى وان كان انما اعطاها لما يجب له جعل المقتضى صاحبها لما يجب له ان يكون
ليست التوارث النطفة بالاختيار ويرفع عن جميع المكلفين الاضطرار لخلق ذلك المقتضى لئلا يتركوا لخلق ما لا يجب لافق بينهما الا انهم
التي هي على ما نحن بصدده فاما بعد هذا في القوة من هذا التهييل وان كان هذا الفعل من النور وفصل النور لكنه اذا حل بقا بلاية لظلمة
مظلمة والى ذلك الاشياء بقوله تعالى ولينزلن منكم ما انزل اليك من تلك طغيا ناكهز وقيل تعالى ونزل من القرآن ما هو شفا
ورحمه للمؤمنين في لا يزيد الظالمين الا خطا ومثل قول الشاعر ارى الاحسان عند المحرمينا وعند اللذات نقصت وودنا
كقطر الماء في الاصداف ونه بطر الافاع عصارهما فكان ما نزل من القرآن رحمة للمؤمنين بعينه كان خشا على الظالمين
قطر لظلمتهم وقع في الصدق كان لؤلؤا وان وقع في الخبيث كان يما قوله وان كان تلك القوة للتحبذ فيه ان التحبذ كان تقدم حمدة عليه
فكيف تكون حمدة عليه لان تلك الجحود ان كانت قوبت فيه لزم ان يكون هو ينجذب بسره لما ينجذب اليه فيجب ان يكون له ما كان يقدر عليه
لما قلنا من ظهور اثر علته عليه كظهور اثر النار على الحديد كما مر سابقا وتمكنه من الضرب فبايتا هذه القوة اذا حصلت لا بد
على حلها وجودها فقد نقل لنا عن كثير من العتائين انهم ينصرون فيما يشاؤن فيهمز الصا كرو ويقع التجزيع لظلمهم ومما نقلت
رجلا في سفينة في البحر فيوم قوم قطع طريقه مركب عظيم ليس لهم قدرة على مقابلته فاسوا من التجار فقال ذلك الرجل لخالقنا
فقالوا كيف لا تخاف فقال انا غرق في البحر فابصر فيهم مركبهم بالحل الغلظ فاقبل المركب غرق فيهم ومن شخص شجرة
عظيمة فغلقوا من غصن من اغصانها فقال لبركة عنك شئ اعطيتك فاقبلت الشجرة في الحال وقصص العتائين في كثير من الكتب
لنور اصل بنفوسهم ولكن بنفوسهم عودوها على الانبعاث عند اول نظر فصيب فظلم من على نفوسهم قوة الفهم من يقود نفوسهم
الانبعاث الى المراتب بعين الجسد والرد والنبذة فكانت لهم ملكة ينصرون بها فيما شاؤوا ولقد اشارت في ص من افعالهم فيهم
قلوا الحيوانات والادوية بالقياس والقصد والعدد بعين ذلك وليس هذا من النور ولا من الانبعاث الالهية وانما هي من الشياطين ما
ذكره هنا من هذا التهييل فذكرهم وما يقرون ويدل على ذلك قوله واستنطق على ذلك بالدوران على مركزه فقد ورد في
تفسير قوله تعالى ففهم ظم النفس على الصارق على انما يحوم حول نفسه ولو كان محققا ليجوم حول ربه واتما قوله والنفس في خلال
ذلك منطلعة على عالمها ففهم ان النفس ان ريد بها الصورة المجردة عن المادة العنصرية والمادة الزمانية فصالحها وسط الملكوت
والدهر في ذلك ليس منشا للفيض لانه هو الارض والارض برعليها المديان التي انما الله هو العقل والاختيار والايان تشير الى
النفس ما فيها من الصور العلمية في الارض في تلك الايام يرون اننا لا الارض تنقصها من اطرافها قال عليه السلام يعزى الموت العالم فطر
الارض يا ايها وهي الصور العلمية وان ريد بالنفس المراد منها الذات المشا ايها بقوله عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه فلا غش
للفيض ولكن لا عالمها وانما هي الوصف للوصف واتما قوله في رعليها واراد يشبه البرق فهذا هو كبر رعلي النفس انما طرفة النور
الوصف للوصف لو ارد من الوصف واريد بها الصورة المذكورة فالوارد عليها من الوجود بواسطة العقل لانه باهوت ذلك الله
يشبه البرق يجمع على النفس فيطوى لانه كان في صفحة من الخزانة التي اشار سبحانه بقوله وان من شئ الاعن انما نحن الله وما نزاله الا بعد
معلوم فاذ جاء اجل لعنه على تلك النفس ارم الله الملك الموكل بذلك الخزانة وفتح منها بقدر ما افضنا استعداد ذلك النفس
مقتضى وبعد ما يطوبه الملك فان قرعت تلك النفس في الخزانة ففتح الملك فان كان ذلك الشخص شاعها ذلك القيس من ابا ان
الملك فكما قرع ففتح ولا يزال كل حتى يعطيه الملك مفتحا ذلك فلا يمنع عن كل اراد وهو المراد من قوله لم يكون شفا والوافر
على القولين قال ولا يزال يستدعي تلك الحالة التي سلكتها حتى يصير ملكا ليجعل يحتاج الى استعدادها ويشغف في فكره وذلك
الوارد وهو يشغف راعه ويعدم التفان الى العالم المحض ويصير هذا المقام عقله المشغف عقلا لا يدري انه كان كذا في الالبسة
الرائحة اقول اننا نال ذلك ما قلنا من التعلق باخلاق الرضا بتدبيره على شريع خاتمة التدبير واتبع طريقه سيد الوصيين حتى
الله عليهم اجمعين في جميع قواله وفعاله وحواله بما استطاع لا يرد عن شئ منها الا القصور والتقصير في ذلك الله اشار الى
امير المؤمنين عليه السلام بقوله خلق الاشياء فانفسن اعطيت ان كنها بالعلم والعمل فقد شابهت وابل جواهر علمها ومثل هذا
لاشأن ان له تصرفا كثيرا في العالم الا في كل شئ اذا كان كذا فانه كما اشار الله الى على عليه السلام بقوله فاذا اعتدك من جهاد
فادرك الاضداد وقد اشار اليها السبع الشداد وهذا المقام لم يصل اليه من عشرين شخصا ولا يصل اليه واما اول
اربعة عشرين شخصا صلى الله عليهم اجمعين فاذا اراد يكون عقله عقلا لانه لا يقتضيان بقية قوله ويرى كل ذلك كذا

نكتة
روى

ن

ن

ن

ن

فالموصوف كالفلان يكثر بحقه لاشل وأنتك المثلون في قديمهم من خواصهم القيا طير في أولئك يقول السمع واكثرهم الكادون فلا
 ولا تغفل قال واعلم يا اخي هذا الفصل ناتله بعقلك ومنه هناك لا تراسل هذا الكتاب فانه محمود في عدة القصر في عالم
 الكون لانه في هذا الفصل عظيم لا يقوم فيها مقامه غيرها والعارف بأشراها اذا توحيه بكل حرف منها فالتفسير في سبيل
 ينفع في فكره شكل الحرف في صورته ويتبدل صورته في روحانيته فيظهر له خاصيته لان الحرف في ذاته المراد بقاها في
 المراد الكثرة فاحد في التفسير قوة وعرفه في وسط وجذب والله المتكلم في كلامه ومواضع الاشكال على امثاله في خطه على الكلام
 القول اما تعريف الحروف في عالمها لكونه بمقتضى طبيعتها وقواها فاما في سبيل الاشارة الى التوضيف امورا غير شرعا لا يجوز استعمالها
 كالشرط في الزمان الحرة والاعمال المسلمة للكفر مثل ما وقفت عليه على من اعمالهم انهم ياخذون عند ذلك وقت ويعصرها بها
 ويكتبها في مخصوصه من كتاب الله تعالى بل لك الماء لهدا لك من يربدها كذا في نظر ما زار في كذا ما كان وتوقفنا على استنزال الملائكة
 واستحضار الارواح ولو على انك اطفال في سبلع وامر في حامل يصورها في شخصه فيقل تعطيف المنة لزوجهها وامثال ذلك مما
 منع التصرع منه ومن التوضيف اشياء جتن اذا استعملت في سبيلها كالحرف في الطب يعمى استعمال الحروف منها للتبديد والعكس
 ذكرها بعد فواها ورفع باسها المثل من اربها واربها الرطبها ويطبها الحارها واخراج حروف القوي والواسع
 حروفها حاصل المتحصل واستنطاقها بعد التفسير او الجمع واخذنا النظار وامثال ذلك واما مثل ان ذكره اليون في مثل الحروف
 وهذا الكتاب يكثر عنك ولا يرايد واما سمعت بوضع دالة موضوع على الاشكال في المثلث والمربع وغيره فان كان فعل ذلك
 مجربا في ليل الطبع في ليل من اسم المظهر من واسم الفاعل في بناء على ان الاسم من المستحق في الجسد من الروح كما كانت الابرار في الميزان
 عليه جودا لروح في الجسد كالمعنى في اللفظ وعلى ان تمام بنية الجسد يستلزم في الملائكة ان يجب اليك من جنان وحاشا لك في الملائكة
 لانها لا تمت كما ينبغي فقد سلك عن جنانك احالها الضائق وامثال الامور ان جنانها وهو يجرها بكرمها بها الله
 انشائها ما اول مرة وهو بكل خلق عليم فاذا المنزج انما القائل ان الله المتكلم في فصل المظهر في ذلك لا يوقوف على بعض القدر
 الحرف مما اشترى الاربعة فلا ضرر فيه ولا فساد واما قولا كذا في مرفق قوله لا في اصل هذا الكتاب فيمنع بانه المشرط بالزبان واما في الملائكة
 وغير ذلك فهو غير واما ما يخرج من الحروف في الاشكال الملائكة ففعلك في توقف من جنان هذه الملائكة انما والها برزنها القوي
 خاصة لان الملائكة عدم ليسوا نفوسا مشرقة تحت مدركه مفارقة فعلا بالاختيار واما في قولي في اشياء فان كان ذلك فلا
 محذور في استخراج قوى النفس لا في استخراج المعدن من التراب ليس في استخراج الارواح واما عندنا فانك حيوان جنان تحت امانك
 وكلية في ذنوبك في فعله مقارنا له وان كانت الملائكة من الحروف في الملائكة عندنا وانما الملائكة كانت الحروف وجودا ما على ان كان تمام
 كل ذمة من ذنات الوجود موكلا بها ملك جنان في جنان تلك الذمة في تركيب من تركيب الحروف في سبيل طومرك في جنانها من الملك
 كما هو شأنه في مقتضى الوجودية فانك لا عدو باسم المشرع للقيام بطريقه فهذا لا يجوز واما ما ذكره في جوابي سائل الشيخ
 عبد على التوبيل في الجواب لعمدة الله برحمة فاما قوله في تبيين الجواب على سبيل التبيين في لرا قصدي من مقتضى الوجود ثلثة الاطراف في غير البراءة
 القائل ان الله استقر في فعله وظنا بعد كذا عندهم ولم اعلربكها الثالث توقف من جنانهم وعينه لا سلفا من استنزال الملائكة في ذلك
 وانا متوقف هل المقصود منها القول بكل فرض من القوى فيجوز ان الملائكة الارواح الثورية عندنا هل التبرع واما قوله بتبدله صورته
 الروحانية في ربهها الصورة الفكرية او هي من العدد في لانهما بمنزلة الروح في جنان الفكرية كصورة الصورة الفكرية واحدة في كل الاطراف
 الشفائية كالجسد عن ان اللفظية كالجسم والرقية كالجسد هو في المنة وهوانك اذا اردت علاكك في كل الاسم على نحو ما ذكرنا
 وذكره بعد قوامه وذكره في صورته الفكرية في ليل على سبيلك لفظه على نظر في رقة ومثل او شدة وغير ذلك في التفسير
 وجدنا في الصورة الفكرية في ليل سنك الحرف فينا طبع هذا معرف الا في الجاهل وفي المنوع والحمد لله رب العالمين في
 حوالا قولة الا باننا لمعل المقدم وصلى الله على محمد والها كما هو في الطب في المعصوم واجلنا معهم وهم ولم يفرق بينهما
 وبينهم طرفه عين في الدنيا والاخرة برحمتك يا ارحم الراحمين قال ايها الله قد سؤل ان الله في الدين يتعقن سلكه فعمل الحرف
 فعمله في كل ما لم يأت في ليل على سبيل الفناء في علمه في رقة عند الله هذا المثلث العظيم في ان الله لا يعلم في رقة
 الله تعالى بالاطلاع على اسرار الحرف في داينه بكل ما وصل اليه ما اودع في رقة في ٧٧ وهذا المثلث

١٩٩	٥٩	٣٣٥
٣٥٩	٢٣١	٣
٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩

اول الاشكال في اولها
 وكان السطح اقل ما يتركب من ثلث نقطة واما قيل ان شكل ادم عليه السلام كان جاسا بطرفه

وقف

٨	١	٦	ثلاثة ضلع كل ضلع حكمة عشر مجموعها حكمة واربعون مجموع ادم عليه السلام وبني الحشيت عليه السلام اربعة ارباب حكمة
٣	٥	٧	واسم حواشي عشر وثلث الضلع واحد المثلث لك مجموع ادم عليه السلام مجموع ادم عليه السلام اربعة ارباب حكمة
٤	٩	٢	المائة لا يطبع الذكر حواشي اربعة ارباب حكمة
٤	٣	٨	وتراجه هكذا
١	٥	٩	انظامها
٦	٧	٢	المرسوم ليكن
٢	٧	٦	وما نكها
١	٥	٩	وقوله ٧٧
٦	٧	٢	وهذا الشكل

بصحيح اذا وضع فيه اسهيت على القاعدة كان فيه كسرة في ذمها بعد فاذن ان
 زاد احد طرفي كل حال لا يمكن على ما ذكره بعضهم ان يصحح الا بنقصه وانما يصحح ذلك واتد قوتها فلا انما الكتاب الفلسفي على كونه
 التفكير على ان ذوات قوته وذاته فعله وانما لم يكن لها اطلاع على هذا العلم ولربما كان من كتب ولا شافها هله ولم يصبه لم اعد
 على التصرف في مكنوماته واساره ولو كان الشكل المنقول صحيح الوضع فيما يمكن من تحريجه واجاز من جهة الشرع فقد تقدم الكلام في ذلك
 قال قد تدكر اننا بدعية واسرار فيعني الان ان لا امام على علي عليه السلام ووث علم يعرف من سيدنا علي عليه السلام الله عز وجل له واليه الاشارة بقوله
 مدني العالم وعلى ثابها وراي من اجتمعنا علم منتهى قال بعد الاطوار لهدج علي عليه السلام ومدح الشافعي عليه السلام بالعالم ومدح مولانا العالم
 عمل الله فخره علي عليه السلام على ابناء صلوات المصلين بقوله ان الجعفر يظهر في اخر الزمان مع الامام محمد المهدي عليه السلام ولا يعرف على الحقيقة الا
 هو وموضع الاشكال المشو له عند حمله اعظم ما مضته المثلث الابانة في الجمل عن كون اجتماع الكرام في عالم المشافعي عند العرج وعند
 الرجوع عن المقام وكيف اشرف عليه في اواخر علومه عليه السلام وسبيل وليته علي عليه السلام حتى جعله اخر خلقا وان له معنى اخر اقول انما هذا
 البديع فهو ما يصرفون فيهم من عالمهم من كتابه ووجهه في التمجيد والثناء ليعرف مفردا للتفريق ولا لاله الجمع ما يناسبه من التما والابانة
 ليكنه الاطفا لك ولله انما اعاده وهو المبحوث في الطيور واغلاها والكوز وابطال الارضات وحل البروط والارتباط والتمسك في كمال النجاة
 وامثال ذلك مما يصلح حقا من الاعمال ان لها شروطا عند مقدم مقوتات الحروف منها اشياء مناشا واشياء مقوتات الكل معلوم عند
 اهله وقوله ان عليا عليه السلام ووث علم يعرف عن محمد صلى الله عليه واله لا شافني في العرفه الخاف الخاف المواقف هو الجعفر في
 ذلك ان تتجمل عليا عليه السلام على جيل فار في جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه واله بجمرة وهي تفرق وحسن ان يكره بالبعث
 على علي عليه السلام وسلمها فانما جلد ما يدور في كنفه على علي عليه السلام ما رآه رسول الله صلى الله عليه واله عن جبرئيل عليه السلام علم الجعفر في
 المكتوب في جلد الجعفر الا ربعة عشر المصوم عليه السلام على التواء في جملة بهم علمه في حصر علم الجعفر بعلي عليه السلام وجعفر الصفاق
 وبالقائم عليه السلام لا ينبغي ان يكون علي جعفر اخاه عن جده علي والقائم عليه السلام واثم وهذا ما نال عليه وايا العامة وقوله هو
 كره الله وجهه يريد به ما كرهوا لعلونه عندهم من ان الصفا بعد عبد الامتناق لكل واحد منهم وضل الله عنه وعلى الجعفر لضممت في
 لكره الله وجهه عباد الامتناق وقوله اخر خلقا يشعر بان ابراهيم لا يمتد لكونه حيا قائما وان يقربا خاتمه الا ولا يولد وهذا هو
 الباطل وقوله ولا يعرف على الحقيقة الا هو يشعر بان غير الصفاق وجده علي عليه السلام لا يسله على الحقيقة الا القائم وهو يتنا على ما يعرف
 من احاده واستكافه وقوله سلم الله وموضع الاشكال انما تجوابا اما لضعف المثلث فقد قبل هذا الا عر هذا بخصوصه
 على ما ينبغي الصورة المنقولة في السؤال لا يصحح لانه لو جبر على التزم الطبيعي لك هو شرط في صحة ثابته في جميع الاعمال ليس عندك
 شيء من كتب القوم لاجماع الاعمال المطلوبة منه لتفصيل المطالبات العظيمة منها المتنوع ومنها الجاهل بالالتفات بين المراد والواقع
 وحل المربوط وابطال التبع والتاخر واجتماعا بشك في علي عليه السلام وفيها من الانبياء والصلوات فيضه ان تلك على الحقيقة يتنا على
 مذهبه من هائل القيوم من ان الخيال اصل وجود العالم كله كلية وجنبة وجود الواجب هو طبيعة حق الجبر في كل افعولها
 فهو صورة منتزعة من اصل خارجي في خياله الا كما في الملام من القابل قد حققنا في كثير من اجوبتنا في كتبنا خصوصنا في
 وفي مباحثنا انما انما في المرام فيكون على هيئة المقابل وانما يكون على هيئة المرام فان كانت شافها سوداء كانت صورة الفاي
 على هيئة المقابل سوداء وانما في جبرك انما في بعض اركاننا متوجبة كانت الصورة معوجة وانما كانا كانه في الان لا في الحرات
 الا على هيئتها وانما في الخيال في نظرنا الظاهر ان الكوار والمناقص لا يروى الا امام علي عليه السلام كما نراهم وهذا هو هذا القول
 دال الكوار والمناقص في انهم مثل خسر فهو بصورة خيالي على ابطال علي عليه السلام وما وقف عليه من كونه علومه عليه السلام
 عقله فيصفه بما يعرف من علومه ويؤمن عن التما بها ظهروا له من تفهيمهم عليه وذلك لانه يتصوروا انهم افضل منهم وان يعلمهم

ختم بالفتح على الألف على الألف تشبها باسم العلو وادعوت كبرج الزعيم والمعلوم انترسقي وان دته على البحر الكيفية المكنونة
قال سوان وحيد في الكتب الموافقة فلم يعرف اطلاق الحروف في الملك الموكل بالالف اسرافيل بالثا جتا نيل وبالجمجمة كاتيل بالالف
دودا نيل هكذا في الحروف ما الصا بطر اذ ادراك الاملاك الموكل بالحرف على الوجه المذكور اقول ان ملكة الحروف بناتها على
ترتيب الحروف من حيث طبائرها وطبائرها من حيث ترتيبها فلهذا الحنود والشارقة واليونانية والفلكية ومن ثمة بهم والحروف المفردة
حروف باج د والمزدوج مثل حروف اب ث ث على الطريقة المعروفة على ترتيب الفنا صر هكذا وبعض الحنود والشارقة وقوا
المفردة والمزدوج هكذا بطريق الخافية التفسير من ترتيب بعض الحروف تبديل مزاجها

في المزدوج				في المفردة			
أ	ب	ج	د	أ	ب	ج	د
هـ	و	ز	ح	هـ	و	ز	ح
ط	ي	ك	ل	ط	ي	ك	ل
م	ن	س	ع	م	ن	س	ع
ف	ص	ق	ش	ف	ص	ق	ش
ص	ض	ط	ظ	ص	ض	ط	ظ

في المزدوج				في المفردة			
أ	ب	ج	د	أ	ب	ج	د
هـ	و	ز	ح	هـ	و	ز	ح
ط	ي	ك	ل	ط	ي	ك	ل
م	ن	س	ع	م	ن	س	ع
ف	ص	ق	ش	ف	ص	ق	ش
ص	ض	ط	ظ	ص	ض	ط	ظ

في المزدوج				في المفردة			
أ	ب	ج	د	أ	ب	ج	د
هـ	و	ز	ح	هـ	و	ز	ح
ط	ي	ك	ل	ط	ي	ك	ل
م	ن	س	ع	م	ن	س	ع
ف	ص	ق	ش	ف	ص	ق	ش
ص	ض	ط	ظ	ص	ض	ط	ظ

فهذا ما ترتبنا اليه وقف على هل هذا الكنا غير ما ذكرنا في الدوا ونظا برو ما ذكره غيرهم كهل الحناجر والحاصل ان ملكة
الحروف وضعها على ترتيب الحروف من حيث طبائرها وطبائرها من حيث ترتيبها فلهذا الحنود والشارقة واليونانية والفلكية ومن ثمة بهم
والفنا صر والصلوة والتشقية والمعروف الايام والاسبوع واللبا والارض والاعراب جمعا ذلك تهيدا لفظا لغيره
التأثير المجل والاسد والقوس فطبعة الثاني اسرافيل حروف الفلكية لغيره وهو الما بطريق حروفها وشارجل للحل حروفها
بمعنى ذلك التكاله فلما كان الحرف لا يتقدم وجب تكريره بين وبين التبع المثل فيه وعقبا نيل للترج ومسا نيل يوم الثالث وليلة التبع
والاحر التعليل معدة الحديد ونجوزة الصندل الاحمر وجهه الشرق فلكا وكره اعراب الحروف التبعة وما تكرر منها في البروج الثمانية الثلاثة
الترج ورد زيان للجمجمة حروف الفلك وهو مكررا في ذلك الملك المنزلة والحرف للحل وثلاث الجمع للاسد واسماعيل للزبرة حروف الما بطريق
للصفر حروف الفلكا وشطيل للاسد حروف طمف والقلم والقلم متكرران للاشارة كما قلنا وكلما نيل للشمس وديانيل يوم
الاحد وليلة التبع من ذهب معدة الذهب بنجوزة عنبر خرام والاعراب والترج والجمجمة الشرق وسراجا كمال للتعام حروفه
الثمن ومن اكل البلدة حروفها لال وشطيل نيل للقوس حروفه ث د فالفاء متكررة كذلك وانما في الشرق حروفها نيل ليو
الحديد وليلة الاثنين والتعليل شهر وش معدة التعليل بنجوزة العود والاعراب والترج والجمجمة الشرق فهذه البروج الثمانية
ملكها ومنافها حروفها واياما بنجوزاتها ومعانها وكواكبها الثلاثة البروج الهوائية الجوزا والميزان الدلو فقطر الثلاثة
حروفها واياما وشطيل الحنود حروفها واسرافيل للجوزا حروفه ب وى والياء متكررا واسماعيل ليطار وميسا كاتيل ليو
الاقرباء وليلة الاسد والتعليل برقان المعدن ليريق والبنجوزة ولبا اعراب الحروف التبعة ليجل نيل للزراع حروفها ليو
لوحا للعدن حروفه ليو والليان نا حروفه الضما وهو نيل للليان حروفه ص وى والياء متكرران واسماعيل للزراع
وعن سائل اليوم الجمجمة وليلة الثلاثاء والتعليل د بعة والمعدن مخاسن البنجوزة ولبا اعراب التبعة بنجوزة للاكيل

شبه
رفع

كان في دافعه نظراً ما ينقسم على الأربع سواء كان كل حاصل المكتبة هو الترتيب أو بعض الحاصل الباقية قسم على الحذف فلهذه
الاستقامة المقسم بها على المكتبة ليس هو الاعوان بقصداً المطلوباً ما ذكرتهم من أن يظهر قولنا حصول المطلوب بل مرة واحدة فارتأنا
فيما فعله من شدة الدعاة لهذا العمل لا لافضل هذا الشئ وإنما العمل فشرطه عندنا هله كما ذكره وكما نقله عن صاحب الكافي في
نظمه ما ذكرنا فلا حظ قال ايده الله تعالى وكذلك بقية ما ذكرناه في المرتبة مثلاً أو دونه في المعراج تبعه بوضع حرف ضل فذكره
الشمس من جملة وذكر الاسم بعد حرف فتم سورة والحق في حقيقة ذلك اللهم تعالى في اليسر للكتابة تدر على كثر من عبادك واطاعك في ذلك
أدبرين يوماً وأرسل الله اليه من بينكم الحكمة انهم عباد تكرر الشريعة وانهم لم ينهوا بها المطلب فلهذا ذكرناه فيه وإفادته يحتاج إلى التوضيح بما
الاستقامة والاتباع المنجوبة عليهم وهل مع ذلك يحتاج إلى رسم استقامت تلك الاملاء كلاً وبعضاً أو غيرهم حول المربع كما يسطر القول في
التشكيل الموعود به فموصوفة العمل بالحرف المطالب بالاطلاق في الرتبة المتضمنة لاسم الله في استخراج اسم الملائكة ~~وغيره~~ فنفذوا
واظنهم الكلام حتى قلتم ان كركب كل الزيادة ونموذ وتكليس وتكرير الزيادة وجوده وفلا وهذا العمل كل الزيادة تكبير وان تكسباً بينه
تذكر الاعوان والقول في دأبهم للفعل فلهذا الامور لا ثم كل ما ذكرته فزيادة التشكيل الموعود به المذكورة طالع الطالع في ذلك
أو في الجملة وان لم يكن في الشكامل اقول ما ذكرناه في المرتبة حاله الذي المعرفة من اشتراط الزيادة في ذلك الاعوان لا يجوز وفي ذلك
ومنا ذلك والحالة الثانية ان يشمل المرتبة في الوقت الخاص من ذكر اسم الملائكة كما جند بالبعد المحض من حصول المطالب في ذلك
ولكن لا بد من الشطر المذكور سابقاً بقاء كل التوجه حال الذكر والفتا بانه وحاجته في ظهور الحق له بدونه كما يكون في الحال التي
من كل على الا ان يصح على ملك نعم لو لم يحصل هذا الشطر ولا ما ذكره من اشتراط حصول الشطر غير كونه التوقع فقد توافق الاوضاع
الفلكية فيحصل فلهذا خلاف فلا يحصل الا في هذه الحالة التي يحصل الاوضاع الخافضة مقتضى قوى منها بخلاف ما ذكرناه في استخراج
وفي الغيرة في الاوضاع الخافضة ولهذا منع الشقاع عليه منها بخلاف ما ذكرناه من التوجه لما ذكرناه في الاوضاع يظهر في ذلك الوقت
بانياله على عده من حيث جارية تعافها ما يقابل الله تعالى عليه تكون بل في الله تعالى فيكون بكل شخص موصداً كما يقبل على
وكله يقطع موصداً ولهذا جعله الشارع افضل الاعوان واحكامه الاحوال ما ذكرنا من قوله سورة والحق والحق في ذلك
لا تماثل بواتا ما ذكرناه في الرتبة التي فهو طر في عندنا هل قطعي الصحة بشرطه من العزيمة باستقامته ويجوز وغير ذلك وذلك
الحرف في المحصلة بالموازين المذكورة في الرتبة المشابهة في ما يوافق طبيعة الحروف الغالبة فيها فان الغالب في الثانية
كتب على شئ قلب عليه حمرة والبيوسه وطرح في النار وان الغالب الجوية فاعلمها في الهواء وان الغالب المائية فطرح في الماء
وان كان الغالب الشرايط فتن في القربا ما يعني كلما الزيادة تكبير الخ فلان الاسم اذا كثر فواء وتكثرت ملائكتها واعوانهم وكثرت
استقامت كقوى فعله لا تفرح في التكرير والترديد لعل هذا عندنا هله كما لا اشكال فيه في قوله سلمه الله ثم شبهت بواتا التشكيل المذكور
انما العلم المذكور به يتحصل العلم بعلمه هذا ما يفعل بالمكتوب في شئ ما في المحتوى ويعمل على ان يورث على الحقيقة هذا التشكيل في
في التفرع منكم الى المطلوب ان ليس نافع قليل فلو طرقة وربة مثال فيهم بالذات والعطاء ولا عنة الطالب المتغير في الاوضاع اقول
يفعل المكتوب في ينسب على طبيعة حرة بعدد ذنوبها بالموازين المذكورة في الرتبة والعلل كما تقدم قبل هذا الكلام باسطر فلا حظ وانما
الطالب المتغير في الاعوان ما لم يورث عقل استلزم هذا الطالب يحتاج بطا حجة من غير مطلق غير يحتاج او في غير شئ محتجاً
فان كان مطلوبه من غير الله وازا كان المطلوب من الله لا من غيره فلا يطلب ما عنده الا برضا وقد دلل الطالب على الطريق
الاقرب الصحيح الذي يحصل له من كل ما يطلب من كل ما يريد بواب الدنيا فعند الله ثواب الدنيا والاخرة وان كان يطلب من غير الله فهو
دفعوا عليه في غيرهم كما ليس من الله ولا الله في ذلك انما نقولهم انما نقولهم عن الانبياء في شئ غير مقرر على الدنيا على عدا وعلى قراط
وسقراط عن شئ يخص النحل ادريس عليه السلام من باخوس وذلك ما نؤخر عن التفسير في علمه فالحكم ترجع في استناده الى
الله قلت ما ذكرته من كثر حق ولكن ليس كل الحكم الا فيهم فقلوا الحكم على انبياء ونحوها عليها مسائل وقد وقع الغلط في التفرع فاني
كانت عليهم باللقنة اليونانية والشيء ما يتدفع على عتق قع الغلط في التعبير في بعض من زعموا الكلام كما في بانها بأكمل من اللقنة
المنقول اليها فيقع الاختلاف بخلاف ما في النقل اللفظ بالمعنى المنقول اليه لا كل كلمة بانها بأكملها لكثرة الغلط فانك لو عرفت
بمعنى الكلام كان العرب اختلفت لوعت في كل لفظ بمعناها لكان الحجة كل ما لا يكتفي بلفظ التوكيد في الاقرار ومع هذا في انبياء
يعلمون انما من العلم بحقائق الاشياء وينهونهم عن الاشياء المنوعة منها على قوله نعم وما يعلمان في حديثي بقوله انما افقنته
فلا تكرر فلا حظ قال سلمه الله ما لم يبدى في هذا الادوية فكيف يتبين في الوجود الفاسد بعد التفسير ونصفي الغطر وقد قلناه

قال

رفع

قال

رفع

قال

رفع

قال

رفع

قال

رفع

رفع

رفع

قال

رفع

قال

امثال الثقل من الماء عليه وهكذا ان يثقل نصف الجبوس ثم يثقل نصف البوسن الا فيه وروما لم يثقل عند الماء المثل خيرا وعنده تحكي
 كالصا اياها عظم الشربة اقول هذا كلام لا شك فيه ولا ريب بل على ظاهره وهو ان الكعبة المذكورة في القصة توضع على كنانها بان
 ناخذ من المادة ماء كثير انما لاخذ من الثقل ثلث قمره ونظير ونظير حتى يثقل نصف الجبوس ثم يثقل الماء القاطر ثم يؤخذ من مثل الماء
 من الثقل ويطنج ويهرق في القبة حتى يثقل نصف ثقله ثم يرمي ببق من الثقل ويعقد الماء الثاني حتى يكون كالصل ثم يهبط الى ذكره
 بان يوضع عليه ويطنج ويهبط بالقرع فاذا بهبط فقلدتم ربع العمل قال ثم تخذ من الماء ووزن اربع مرات وضع عليه اول مرة مثله
 فيبعضها بارسال الماء واستباحه وموضع السؤال ان الماء والمرسل المنط هل هو المثل والجميع اقول المراد انك ناخذ من المثل
 اربع مرات وخمس مرات على الغلاف الاول والعن بعض من الماء انك ادعرت بعد ان يهبط به الصل ولا تغلونه في المرسل المنط اول مرة
 الا في المرة القليلة قال ثم تقولكم بعد التقصير في الاربعين في سق نصف الثلثة الاشال الباقية من الماء مثلث مرات مع التقصير في العشرين كل مرة اول
 تاخذوا احد من الاربع الاشال الى الماء فضعه على الصل وقمقه على الصل ايده ثم تضعه تمام ما دبر في الاله العينا اربعين يوما على نار وشر
 القصة فاذا انقضى انقضى خرج سودا كالغرافة اول القاص وعلا من الفحاح ثم ناخذ نصف الباقية من الماء فتقسية ثلث مرات كالاولى كل
 مرة في مدة عشرين يوما وهو قول جابر وزوجه ثلثا بعد هذا من البصل الكرميات المخذون في قمرتها يخرج اربعة الشدبة في الزرق واما الثاني فيخرج
 بزر قد ساد وانه الثاني فيخرج اشبه بخللا كالزنج فاذا وصل الى هنا تمك نصف العمل وحصل لك الحجر الكرم واستف من الاخطار قال
 ثم تسق النصف الاخر ست مرات بما هو في القصة فيظهر التوشان في القصر اما هنا اول اول تضعه مع الثقل اقول المراد انك ناخذ الباقية من
 وهذا في عمل الثبات بعد تمام المعدن فقس الماء على ستة اقسام فاذا قطر الحجر الى في ورد على الثقل الماء القاطر وسد حائل الماء اليه
 والطنج السفل بالجميع وقطره واردا في قاطر من سدرين هكذا وهو المراد من قوله جابر وقطع فضله في الوسخ العديدة على تمام واذا كان ذلك
 بغية التمشي لم يدر فيظهر التوشان ذهنا انه يخرج اول اول تحصيل المائة قبل ان يحصل الصل فيصعد له قبة الفرج فوضع مع شئ قليل
 واما في مثل يهرق في الورد فيجعله مضعة الاله العينا واوقد تحته بنا وكنس الشدبا يوما وليد حتى يجف ثم تخذ من اربعة ساد في اليوم ثلث
 وكذا في الثالث الى بعد ايام فيكون الثاني في اليوم البقية اكا والتسك قال في القول المذكور ان الشدبا لها اربعة ساد فقله قال
 ان قلتم بعد نظير الميا الثلثة ثم اعقد الثقل والطنج بالماء الا ذكر واخرج القصب منه ثم تطهر اليه بالماء الثاني الا يضر حتى يظهر ويكره
 القصد وفي كل مرة تضع في المركب من التوشان اذ انك عندك وهو يخرج من موضع السؤال ان ما ذكرتم في الاول تضعه مع الثقل اقول
 هو الثقل الاول والمراد من الثقل المذكور اول هو الثاني اقول المراد بالثقل هنا بعد ان يعقد اول بالسق المجوزات المقدم ذكرها فتم
 بالمناخل الاكسبة سبع مرات ليخلص من جميع الاثقال فاذا اردت تفصيله ففطره بنار وكاد جناح الطائر عند حصانه للبيض فيفطره ماء
 كما ما الشرا فيقوى الا اذا حررت طبعه لا في لونه وفي قبة الوحمين لا تدا يضر منظر اخر في حجره وهذا لا يدخل في عمل البياض واما في
 في عمل الحرة ثم تخذ من اربعة السدر فيفطره ماء بعض غليظ كثير اللعان اذا وضع في القبة فيثقل اليها ان في القصة فقه في وقته وفي
 الزريق الغري وبهذا يظهر الجسد الجسد المسمى بعد التظهر في الارض المقدسة والمثبة في حال القصة ثم تخذ من التوشان اربعة ساد فيفطر
 ماء اصفر كالزعفران ثم تماء امركا لياقوت وهذا الزريق الشرط انك يشبه البرق فيثقل فيثقل سودا كما لا يهرق فيقصد فيوضع عليه
 الماء الا ذكر وهو والوحمين يظهر فيه الصبغ ويكره عليه الطنج حتى يخرج جميع الصبغ ويثقل فيثقل سودا وظلما ويطنج بالماء الا يضر
 بالزريق الغري حتى يثقل هو الجسد الجديد والارض المقدسة فيثقل انك هو يؤخذ من التوشان وقل المجوزات في المرة الثانية
 المسمى بان يغرس تلام الثقل انك ان يثقل ان الارض المقدسة هو ما بعد التفصيل اذا خرجت عند الياء المذكورة في التوشان انك
 يوضع في الميا عند قشبيها وانك يوضع في كل عام في واحد لا يخلط لانهم قالوا هو موضعنا يخرج واحد اخر ان يخرج في كل عام
 عند تفصيل المادة وان لم يخرج هنا خرج فعل المجوزات كما الجوابه قال فقولكم من التوشان انك عند ثقل التوشان في نفسه وكونها
 المذكور الا اخر من الاول لا لا ينجس اية الى موضع ثانيا في لونه وصفاته وايضا ان صنع واخطا التوشان انك لا يرضا كيف
 يؤخذ بعد الاخطا من من الارض المقدسة وجن من القاصه ثم هل الارض الجسد المذكورة في عباراتهم في الارض المقدسة كما صرح فيه
 فاجوبكم اذ غيرها اقول قولكم في التوشان ان صنع واخطا جوا بالثقل التوشان اذا وضع في الماء فثقل في الماء مع الارض
 فتلا يفرج الكريما بما يوق في متاد يانها ويصلح به في ثانيا في لونه ويخرج منه ويصعد قبة الاناء فهو يثقل في نفسه ويؤخذ
 بصعد ثانيا كالاول على ثانيا وهكذا فهو لا يخطا غير من الارض الجسد المذكورة هو الارض المقدسة قال هل انك الماء من
 يخرج للارض الى الكثير من يوجب كل اكثر ما يفرج الثقل ان الثقل يجده يضل في عمل في ثانيا كالآخر هو الظاهر كلام الجسد

على الاكبر من الاحراق ويوضع عليه قماش فيشبه الزجاج المحلول والبورق لمجبر الطير ان هذا القماش كبر في ان يحركه حتى ينجح واصطبر
 قليلا فان ذلك الاكبر ينفخ القمح فانه يتفكك كبر الحرة ان كان الملقى عليه الامر والميل ان كان الملقى عليه لا يبرح لا يكون مع ذلك
 منفسا ان الاكبر بل يتفكك ايضا منظره ولا سيما ان القيت عليه من الماء المتبر عند ذلك قبل القاء الاكبر ومع كونه ليسا كما اعتد يفكر
 فعل الاكبر فواحد على الف منظره الزجاج محلول انه يحمل الماء الحارة كالماء المتبر في الماء من ماء سوسن كالماء المتبر بالمعشوقه
 الراس عطفه والبرق والبورق في شدة هو الذي انما اتهم اعتبار الاكبر من سهل التدبير من عند التوسط ومنه البطيء فان الاكبر
 سريع التدبير فلا يحتاج الى وقاية للبرق لانه باقوا الفتح يحصل لها اقل شدة فيلوب الاكبر من ماء سوسن فان بطيء التدبير فلا يفتنهما
 وان كان يتوسطا في ما يعرف بالحكم من الحال التي تحصلها الممازجة والاصل في ذلك الاكبر قد يكون قد تكمل ونحوه وقد يكون حصل
 قبل تمام وقته فهو قدير وقد يكون الفاعل عليه الروح فيبرع زديا وقد يكون الفاعل عليه الجسد فيبطيء وقد يكون الفاعل عليه النفس في
 صبغ فلا بد ان تتجبر اكبر ان بان نجيحة من الفضة الاحمر ومن النحاس لا يبيض تلقى عليها شيئا من الاكبر وتبقى حاله من سرعة التدبير
 وبطوئه وبلغا من صبغ وتغير فيفضله الحكمة فلو دابسه سريع التدبير انما لقدم كالنسخة والذكر وروحه خشيت عليه الاخران
 ان كان الجسد الملقى عليه بطيء التدبير ان كان احرار اوردنا القاءه على الفضة فانه على شدة من الاسر والوقد ان عليه كالبرق ان اورد
 القاءه على النحاسين فانه على شدة من الاسر والفضة والحاصل انك تعرف مقتضى الحكمة من صلاح نظام التدبير فانهم اتما البورق في
 بورق الحكمة قال سؤال هل الاسر بكافوا كالزئبق في صيرورة المطروح عليه اكبر الاما اقول ان ذلك يكون اكبر الالهة البديعة
 والذهب الصناعات في الفضة المعدنية والفضة الصناعات في الزئبق والذهب والبرق يكون انما طرح عليها الاكبر الصناعات والفضة والبرق
 انما طرح عليها اكبر اشياء تكون اكبر الاشياء واما الاسر فلا يكون كذلك لكنه يقبل المحرقة فيكون ذهبها بدون جملته والفضة
 والنحاس لا يكون ذهبها وتكون فضته قال هل الزئبق المطروح عليه الاكبر الصناعات كبر وهكذا انما لثا واما كبر الاكبر
 في القوة كاهو الحال في الاكبر المتولد من الاكبر ولا انما لثا من الاكبر في الاكبر وهو منقول من الفضة من تدبير الحكمة في الاكبر
 اكبر الالهة ولا فضته مشددا على هذا لا ينبغي ان يحمل متاع الجسد والقدر انما لمزيد القوة ولا التخصيص انما على عظم الذي
 واحد على الفضة قال اجاب بطريق اخر اذ لا للصعوبة الواحد يطرح على الف من الجسد الواحد من هذا الاكبر طرح على الف
 من الجسد الاخر لان هذا المعنى يتحقق بالطرح في الباب لا صغرنا كان المطروح عليه كل مرتبة زيقا مشددا وشا الاول بل ينقص كل شيء
 عن الثاني في القوة لان الفضة في الحقيقة هو الاصل لنقص قوته في التزول كاهو الحال في كل قوى فان كل شيء من قوى الشمس اقول
 ان الزئبق في الذهب الفضة انما القى عليها الاكبر تكون اكبر الاشياء انما تحمل الاكبر الاول الى الجسد القاءه فهو يفعل في ذلك وقوته
 اصغر في الرتبة الثانية بل الاكبر جديد فلو طرح مثقال على الفضة واحد من هذا الاكبر على الفضة اخر هكذا بانها تارة في ذلك
 قوته والملكة فيه ما قلنا انك انما بالمتقال يكون اكبر الاكبر جسد ميت والاكبر حي يجمع فانه يفتح فيه من روحه في الثاني في الفضة
 القدسيه انما الامون اطعمه جملته مثل حيال اتمت وفيها اقول ان الشيء يكون اطعمه جملته مثل نقول للشيء ان يكون ليس كذلك انما
 بل الفضة هو الثاني لان الفضة انما كان من الفضة لانه ميت فلما كان ميتا لا واما شرق الشمس فانما انما شعاعا لا انما شعاعا
 لثانها ذلك يمتد شعاعا له فهو شعاع الشمس فلا يذوب ولو اذ شعاع شعاعا مثل لثا ابدوا واذ ذكره جبالا انما
 فيه واما تذكروهم في القدر مواظبتهم عليهم فانهم لم يلاحظوا انما يريدون بذلك التور والاطلاع على امر الله الصناعات في جميع الحكمة ما لفظ
 بجميع اسرارها الا انما عليها لم يلبس حال كل منهم والى هذا المعنى اشار امير المؤمنين عليه السلام بقوله المتقدم من اجل القوة وعظمة
 ان الشمس يعلمون ظاهرها والى الله لا علم ظاهرها واولها قال سؤال هل فرق بين الزئبق والشمس الملقى عليها الداء والقوة
 لان الاعشاب يزوال المرض من هذا فلا فرق بينهما وبين الزئبق في الفضة انما يطرح اكبر الاصل في الكواحل والاول اقوى لكونه في
 وكذا الكلام في الاخير لكونه من كبر الروح والشمس اقول ان الاصل في جميع المتان واحد هو الزئبق والذكر انما اتهم اعتبار
 بتفاوت الاصلين في الصناعات والكثرة واعتدال الودن وعدمه واعتدال الفضة وعدمه فكذلك انما لثا ان احد في صبغ الاكبر
 روح الجسد فاذ القيت الروح على الجسد كان الروح من روح واحد خلة في الجسد فاعمالها على جسد اجسادا ومنه لان
 التفاوت بين الاكبر انما من جهة تفاوت الودن والى الله لا علم ظاهرها واولها قال سؤال هل فرق بين الزئبق والشمس الملقى عليها الداء والقوة
 القابلية انما القابلية من جهة الالف لانه واحد وذلك من الفاعل انما من جهة القابل فيخالفها ان لا شدة من الفضة وقطع
 على الارض المارة من جهة الالف هو قول التور من الفاعل فلو واحد ان لا شدة من الفاعل انما من جهة القابل فيخالفها ان لا شدة من الفضة

ما

ما

مرفوع

ما

مرفوع

وقف

قال

منه

قال

مر

قال

منه

الذي على تلك الاشياء وقدره بالماضي على شجرة الاسرة مرة في شجرة ملوكة وسدرة المنتهى ولا تعطينا ان في القضا
 الواسع وقول على بن الحسين عليه السلام انها بدون الجسد لا تحمل المراد به النعمان قال سلمة الله قطع مسئلة ان كل واحد من القوت
 مظهر عقل فذلك لا ينقض بقدر الافلاك الكلية تبعدها وان كان كل واحد مظهر واحد من جنس النعمان اقول علم ان القوت
 ليس مظهر عقول لان العقول لا تنما بزوايا الصور اذ اصلها وانما هي قن حجرة على المادة والمدة والصورة وانما هي مظهر عقول
 ولكنها نفوس رتبة لا كلية ولو لم تعد افلاكها الجزئية فلا محذور فقل ان بعض علماء الهيئة نعم هنا اعتبار ان ينفع الطبيعة
 احدها ان الكلية كليات حقيقتية واصافية وكل الجزئية الكلية الحقيقية ككليات الشجرة والاضافية ككليات العنصر الواحد وما
 الجزئية الحقيقية كجزئية الورق والاضافية كجزئية العنصر في تدرجها بالنسبة الى الشجرة وكل بالنسبة الى الورق هكذا باعتبار ان
 وباعتبار الشهادة فهو كل وجن ثانيهما ان الافلاك الجزئية للتوابل على اربعة عشر على اربعة عشر على اربعة عشر على اربعة عشر
 ولا يصغر داخل الدائرة بل من الكوكبين الى المقارب الى النيازك الى الشمس والنجوم الى المقارب الى النيازك ودعوا الصلابة باليات
 المانع من ان يدخل غير مسئلة او يثبت خواص مراكزها محيطها بالعلم فيكون قولنا جزئية ليس على معنى ما اصطحو عليه لانها على معنى
 ح كلية ولكن على معنى عدم اشتمال احدها على الكل اشخاص مثلا بل شخص مخصوصة والحسن والجود انهم ان بعد افلاكها على الجزئية
 قال سلمة الله نعم ان اولنا عدينا من سباق فلك البروج وفلك المنازل في خلال تعداد الاجساد كرها بعد فلك التوابل
 فاحقيقة الحال فيها وايضا فظهر قول سيدنا وصدربو اسطة فلك الشمس فلك القمر فلك النجوم فلك الكواكب فلك الكواكب فلك الكواكب
 الوجود هذا الترتيب اعلم ان المراد بفلك البروج وفلك المنازل المنابر من الكبر مع انهما من الكبر مع اعتبارا وكونه الكبر
 حكما خاصا مقابلا للحكم النوراني العاقل في فلك البروج حكما خاصا مقابلا للصخرة التي فوق النور والملك الحامل
 للأرض اعني سجين كما ان فلك البروج هو عليون وفلك المنازل حكما خاصا مقابلا للملك الحامل للأرض هذا هو المراد بذلك
 التعداد وما قولنا ان فلك حل صدر من الشمس المراد ان فلك الشمس اقل فلك ان لم يزل في فلكه من فوقه ومن تحت وقيل
 خلق الافلاك كان على نوار الاربعة التي اراد ان العرش هي العقل النوراني والبصر الروح الكلية النوراني والاصغر النوراني الكلية النوراني
 الاصغر والطبيعة الكلية النوراني الاخر ما النور الاصغر فهو برزخ بين الابن والاضغر محكوما والشمس ما ان في فلكه النور
 الثاني وجب ان يستند الافلاك منها فالشمس تمدخل من نورها في العقل تمدخل من نورها في العقل تمدخل من نورها في العقل
 الشمس الكلية وتمدعطار من نورها في العقل تمدخل من نورها في العقل تمدخل من نورها في العقل تمدخل من نورها في العقل
 قلنا ان الشمس مظهر الوجود الثاني ولكن استمداد من قبل استمداد القمر قال سلمة الله قطع ما يلزم من معاني سطر الارض في
 والهواء والريح والشارب والشمس والكبر والعرش ما يراد منها بحسب كل مقام اقول ان الحق في الواسعة هو الله تعالى
 من كلامه واما انما يطلق لفظ الارض يراد به هذه الارض المعروفة ويراد بنفوسها ايضا كما ذكر عن الرضا عليه السلام في
 نفس والسماء والارض والسماء في تفسير قوله تعالى ومن الارض مثقال من الارض من الارض من الارض من الارض من الارض من الارض
 عليها السماء المقابلة لها وان الارض الثانية فوق السماء الدنيا والارض الثالثة فوق السماء الثانية والارض الرابعة فوق السماء
 الخامسة والارض الخامسة فوق السماء الرابعة والارض السادسة فوق السماء الخامسة والارض السابعة فوق السماء السادسة فسم
 من جعل ذلك الاسم اسمها لكل ما بالسماء الارض المعروفة فسمها الارض السادسة والارض السابعة والارض الثامنة والارض التاسعة والارض العاشرة
 ان ذلك ليس في الزمان وانما هو في الدهر فانه الفوقية فوقية الرتبة لا الجبهة مثلا فالارض الاولى والارض الثانية والارض الثالثة والارض الرابعة
 قبة والارض الثانية الارض العارضة فوق سماء الحيوة التي هي سماء الدنيا رتبة السماء الثانية سماء الفكر فوقها قبة والارض الثالثة
 ارض الطبع فوق سماء الفكر رتبة وسماء الخيال فوقها قبة والارض الرابعة ارض الشهوة فوق سماء الخيال رتبة وسماء الوجود الثاني
 فوقها قبة والارض الخامسة ارض الحكمة فوق سماء الوجود الثاني رتبة وسماء اليوم فوقها قبة والارض السادسة ارض الشهادة
 فوق سماء اليوم رتبة وسماء العلم فوقها قبة والارض السابعة ارض الشفاة فوق سماء العلم رتبة وسماء العقل فوقها قبة وهذا
 اللفظ يطلق على هذه الارضين فيطلق ايضا على الصور العلمية لانها ارض العقل الى الملائكة قال الله سبحانه افلا يرون انما
 الارض نفسها من اطلالها قال عليه السلام ان الارض تنهل الصور العلمية ويطلق على كل سافل في رتبة
 العالية على سافل الكبرية قال الله تعالى والارض السادسة والارض السابعة والارض الثامنة والارض التاسعة والارض العاشرة والارض
 الارض عن اهل اللغة حقيقة في هذه المعروفة بالارضين مجازا وما عند غيرهم فليس كل ما يطلق هذا اللفظ على مجاز

اكثر حقيقة الا ان فيها ما يكون من ارباب التشكيك كالارض المذكورة في حديث الرضا عليه السلام فانها القوي من الارض المعروفة وقد يكون
من ارباب الحقيقة بعد الحقيقة كارض العلم في قولهم فلا بد ان انا انا الارض نقصها من طرافها فان تلك الارض حقيقة ثم من وهاهنا
الارض حقيقة وقد يكون من ارباب الجواز مثل الارض المقدسة عند اهل الصنعة عند الماء ويطبق على مكان منها يطلق على الماء ان كان
العرش عليه وهو الياس لله باطنه فيه التوجه وظاهر من قبل العذاب يطلق على المادة الجسدية التي خلق منها الجسد الاول والاولى ان كان
ماء لقبولها للتشكيك انما هي ارباب يطلق على العلم قل انما اصابت الماء حبنا الى العلم ويطبق على الماء المعروف في غير ذلك الهواء ويطبق
على هذا العنصر المعروف على النفس التي هي المرببة الثانية من ارباب البنية وعلى فضاها المكان على ما في الكفر على العبادات ومن ذلك
والتي يطلق على الهواء المتحرك وهو هذا المعروف على العبادات وعلى ما في المثال السفل وهو الوجه العظيم وما اشبه ذلك انما يطلق
على كثر الاثر على نار الكواكب على نار الاخرة وعلى نار البرق وعلى نار الحجر وعلى نار الشمس الاخرى على السجدة من الجواهر وعلى
نار العشق ونار الشبهة وما اشبه ذلك والكثير يطلق على تلك القواكب على العلم الظاهر على الصدور وعين ذلك العرش يطلق على علة
الجهان على العلم الباطن التي فيه علم الكيفون وعلى الاشياء والبدء وعلى الذكر على قلب المؤمن وعلى علم الاجساد وعلى خزنة الوحي
وعلى مجموع الانوار اربعة وعلى مظهر التمانية وعين ذلك كل هذه المذكورة وما يدرك منها على نحو ما ذكرنا في الارض من جهة
الاشترار والتشكيك والحقيقة بعد الحقيقة والجواز ونقصها هذه يطول به الكلام ويعرف اكثرها من هذا الكلام انما ياتي
قل الله وما الفرق بين الدنيا وما باطنها والظاهر والظاهر ما يراه بالانوار من بعض الكلام لا يغير
ما يدرك عليه ظاهرا ولا محضه في الكلام القوي على كل على علم في من ادرك القائم عليه وما ينالون العلم عند قيامه
بشيء من كل احد علم الاخر على علمي وذلك ما يراه قوله في غير الله كرام من عندنا ما يراه في تلك الاثارة في باطن ذلك
كافق الصادق عليه السلام في قوله تعالى انزلنا الذين قبلهم كفوا ايديكم واقبلوا الصلوة واتوا الزكوة قال عليه السلام ما معناه هو
يرى على علم الله امر بالفتن عن القتال واصلح معونة وحق في ماء المسلمين فلما اكد عليهم القتل قال هو الحسين بن علي عليه السلام عليه
القتل والله لو برز مع اهل الارض لقتلوا كما في قوله نعم ووصينا الا انك ابوالحسن انا له حسنات قال لها فتح صلى الله عليه واله وسلم
ابو هذه الاثارة وهما ابو العقل واجاهدك على ان تشر في ما ليس للرب علم فلا تضعهما وهما ابو النفس الاثارة بالسنن وما انتم
والفكر بعباد وصاحبها في الدنيا معروف وهما ابو الجسد وكما ورد في قوله نعم ووصينا الا انك ابوالحسن انا له حسنات قال الان
رسول الله صلى الله عليه واله والاهم الحسن الحسين عليهما السلام وهو كثر هذا ومثل هو نفس باطنها وبارها انما انفسها في باطن
فمعلوم مثل قوله تعالى هم ورسول الله صلى الله عليه واله والاهم الحسين هو على علمي انا انزلنا ذليلنا من امة وفي طبع علمي
انا انك من اهل فيها يفرق كل احكام اهل امام حكيم بعد امام حكيم والاحاديث مشحونة بذلك وهو ان يحكي على طبعه القدر
باطنه غير ظاهرها وانما انفسه باطن ارباب فيجب كتمان لانه اذا سمع الشكر كفر كما ذكرنا ان الحجة عليه السلام ليلة عاشوراء اذا خرج
نار اوصحابه نصف الليل فيصعدون اصحابه الثلاثة ثمانية والثلاثة عشر فلا يتم صوته الا وقد اجتمعوا عند من شرق الارض فبدا
منهم من يجمل السحاب منهم من ينطوي الى الارض هو تاول قوله ايها الكون يا بكم الله جميعا فيقولون له من يد لك لنا فقال
لهم يتابعون على كذا وكذا فينفرون من نور بشيعة الله الامام عليه السلام واحد عشر نفسا فيقولون الارض لم يجدوا ملجأ فيجرون
ويبايعون قال الصادق عليه السلام ما معناه ان لا يعرف الكثرة في الله قالها لهم فيكفرون فانظر كيف لم يحتل باطن الباطن الاخير العظم
الذين اخذهم الله من اهل الارض فسادا لولية عليه السلام قال الصادق عليه السلام في حديثه بلسان علي عليه السلام وانا لعلم في نفس من نصير
ما لو سمعوا وكفروا بالجملة القرن مشحون به ولكن لا يجوز شيئا لا يحتمل اصحاب العلوم ولا اصحاب القلوب انما يحتمل اصحاب الاثر
واخاف من ان اضع بالشر ولو لا ذلك لظهرت ومنه قوله تعالى فيم اقتدا التمر الرحيم قل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد قال الله تعالى فيسئل المراد اخبرك مشافهة والافلا يحكي فيك ما تعرف قد اشر لك في ذلك ابو تراب الشيع
على التولية وهذا هو الذي عناه عليه السلام في قوله ولويعلل ابو زرما في قوله سئل ان الله في رواية لكفر وقال عليه السلام ما قلته
سرا الا اذا قد علمت من صديقي وانما انفس الظاهر فهو الذي ذكره المفسرون على ظاهرها القدر ما ظاهرها الظاهر في اخذنا الكثرة
ولمصر فيها فيما تربد انك تعلم المراد كما ذكره الصادق عليه السلام ما معناه في قوله نعم وكيف لا خذون وقد افضت بكنكم الى بعض وانه
منكم ميثاقا على طاعة علي عليه السلام ميثاق هو العقد وغلظا هو الخنز ومثل قوله نعم وارضوا لوطا وها قال في التفسير وكهولهم نعم
خطيت انهم اغروا اى غروا في ما مضيا وهو ما اجاب وكهولهم نعم في ما هي جرة واحدة فاذم بالثبوت قال الصادق عليه السلام

تعالى
منه

قال

رفع

قال

رفع

قال

رفع

تبقى الارواح ساهرة لاننام والاشكال قال سلمة الله ثم ما الفرق بين جسم لكل شكل الكل وطبيعة الكل وهو لا لكل
اقول جسم الكل هو معرف عالم الاشكال مخلقه وهو مجموع عالم الاجسام وشكل الكل هو عالم الاشكال هو قوته وهو البرزخ بين النشوء والاشكال
وهو التخييل والخيال والصور في المراتب من ذوات وحدتها والاشكال في العالم وهو تليها بجميع ما ينمى من المقادير
وما يقع في الخلق المشترك من ذاتها وما في العيال فليس منه وانما هو من المكونة انا طبيعة الكل فهو الزكي لا يترك الا سفل من العرش
وهو التور والامر وهو الملك الذي على ما ذكره الجبر هو المكون لا يحد ويحد جبريل عليه السلام وانما هو في كل شيء مادة الاجساد
الكل الشاة وهو جوهر الحب وهو اخر الخيرات قال سلمة الله تعالى جميع بين ادل عبق خلق التثنية على الارض من كل ركة
بين قول تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسوتهن سبع سموات وما برح يدعه السماء وهذا الاستواء اقول المجمع
الكل في التثنية في السماء بعين الحسية فذات زيد وادفع رضاء وكان الزيد والذات فصدل الذات كان الزيد ان قد اخذت الصدور لطيف
قبل بدء الزيد وادفع الزيد عن انشاء الزيد خلق الارض اقواتها من الزيد اربعة ايام ثم توجبه وجه المشية الى التثنية انشاء عالج
وسطه فالتثنية في اللسان في اللطافة والفاخرة وخلق في ذلك القمر وفلك زحل وفلاصطار وفلك المشتري فلك الثور فلك
المرج فضاء الاستواء الى التثنية بعد الارض التثنية رضاء وجوده وهو قول تعالى انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى
وقد فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للتثنية ثم استوى الى التثنية رضاء فكل كواكب التثنية اهل كواكب الارض كان غير التثنية انما
لفلك علان آخر من سورته جسمانية ولدنا فلكا فلك القمر وفلك زحل هذه التثنية الى المعلومات واذا اردت التثنية الى المعلومات اريد
بالارض رضاء المراد اما الاستواء هنا فمراد به الاثنيان اي قوتيه وجه المشية والقدر قال سلمة الله ثم مسئلة ما معنى
الارض من تحت الكعبة والى كعبه هو ما معنى خزن الزياح في الاركان وما معنى القيام المحلل للهدى واليها وما حقيقة ذلك في الاشكال
اقول معنى دحو الارض من تحت الكعبة بسطها من تحت الكعبة في ثلثيها على ان اول ما خلق الله من التثنية الكعبة ثم بسط الارض من تحتها هذا
للتثنية انشاء هو الكعبة لما كانت متصل بالبدن المعنوي وهو متصل بالعرش في الارض تحت الكعبة لانها جعلت في الارض صورة البند
المعنوي والتاسع يطوفون بها قسبها بالمالاكة العاقبة في البدن وهو جمل لاهل التثنية صورة من العرش لانها كانت المقربين يطوفون بها
فكان البدن المعنوي التثنية الرابعة في التثنية الدنيا للملاكة كالعرش للمقربين وكان كعبه في الارض كالبند المعنوي ثم ان اريد الكعبة هذه
المعلومة فالارض هذه المعلومة وان اريد بالقلب المعنوي في الصدور فالارض المعنوي من تحت التثنية لانه خلق في رضاء من تحت التثنية
فكلون الارض في التثنية المعنوي من هذه الارض فريضة تحتها اي محله وان اريد بالقلب المعنوي الذي هو العرش فالارض المعنوي من
الى العرش من على العرش لانها مركبة واخر الزياح فاعلم انما كان القلب طبقا لباطن متقوما به وجبان قطره صورة وصورة اثره
في الظاهر هذا الظاهر وهو اثر القلب في الارض وقلد كونا في كثير من اجوبتنا وقد قد انشأ ديانا في انشاء الله ان العرش مركبة
اربعة انوار مجموعها هو العرش نور احمدر النور ونور اصف من اصفرة الصفر ونور اخضر من اخضر الخضرة ونور ابيض من
البياض من صفو النور والعرش هو القلب الحاصل الذي اشار اليه ثم في الحديث القدسي ما وسع الارض ولا سماه وسع قاعك
المؤمن هو ما قال ضم العرش على العرش لتسوي لما كانت الكعبة في القلب جبر ان يكون القلب مثلا على الانوار اربعة قوتية المرة الصغرى
وقوة الكبد في الدم وقوة الزبد في الياقوت وقوة الطحال في النور والامر هو الصغرى والنور الاصف هو الدم والنور
الابيض هو البياض والنور الاخضر هو النور ولما كانت الزياح الاربع بين هذه الطبابع الاربع فاجنوب هو الدم وهو النور الاصف
والقرب هو البياض وهو النور الابيض والشمس هو النور والامر هو النور والامر هو النور والامر هو النور والامر هو النور
التناسيب وفي تعليل ترتيب الكعبة انما كانت تليها بازاء البدن المعنوي وهو مرتب وانما كان مرتبا لانه بازاء العرش وهو
مرتب وانما كان العرش مرتبا لانه بازاء الكعبة التي في قلبها الاسلام وعلى مع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
ما اشار اليه وجب لطيف الحكمة ان يكون ينبوع الزياح الاربع من الكعبة والامر تكون مظهر للقلل الهية ينبوع الطبابع الاربع
وانما كانت من الزكي الهية لان الزكي الهية في القلب هو باب الوجود الذي تكون منه الانوار والطابع الاربع وهذه التثنية
في الجنوب القربا والشمس والذبول يتقدم الملائكة اربعة فليدبر ويحد جبريل بعينه الشمال والجنوب ينصف قوتيهما والجنوب
يحد من ارض بعينه الذبول والشمس ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما
يحد من ارض بعينه الشمال والجنوب ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما والشمس ينصف قوتيهما
الميثاق فهو انما كلف الله خلق في ذلك قال لم لا يسبحكم ويحمد بكم وعلى ايكم واما مكروا لانه انما كلف الله خلق في ذلك

وقف

انقر واخرها الجوز هو واسطها التي خلق الله فالحجر وسكنه السحاب ليس له عظم ولا مفصل بينه الهواء بين الارض والسماء
فلها كانهما لا يدخل الجنة وهذا توصلها بالبلبل اليادم لقبها منه من جهة الحيوة وبعد ما عن مقتضى العقل لذلك صلتها اسفل
ادم والبلبل الميتة نفس الحيوة واما البلبل فهو الجاهل المطلق لان الله سبحانه خلق العقل من النور وهو اول خلق من الروحانية
عن عين العرش لا الركن لا يمين لا شمال الا على هو انورا لا يبعث وهو العقل الاقلا سكنه جسد من الجاهل المطلق كان العقل جنود كناية بديع
ان الله تم خلق من خلف العقل من الظلمة الماء الاجاج الجاهل اسكنه جسد بلبل فهو الجاهل المطلق كان العقل جنود كناية بديع
ونفس وطبيعة وكان الجاهل جنود كناية عن الثرى الثرى الطعام ولما خلق الله ادم وامر جبرئيل فجعل نور ادم الاول بعد ان نزل من
الأكوان الستة الكون النوراني والكون الجوهري والكون الهوائي والكون المائي والكون الترابي والكون الماشي في صلبه من عليين المثلث
فجسد ادم فجميع الملائكة منهم جبرئيل ميكائيل اسرافيل عزرائيل نكرمة لان النور والاكوان الستة العالين الذين لا يمشون ولا يمشون ولا يمشون
اليهم في عناء بلبلها المنع من التجرد في استكبرنا من كنه من العالين الذين لا يمشون ولا يمشون ولا يمشون ولا يمشون ولا يمشون ولا يمشون
لاجلهم فلا يمشون الا في نكرمة من الروح التي هو من الله تعالى والروح التي هو على الملائكة المحبب هو اثنان لا على منها خافي في
عقل على عليين والثنائي من واحد وبعد الروح التي هو من الله ملائكة فلا على خلق من عقل جبرئيل على الله عليه اله والثنائي من
واما عن استنكار الملائكة المخلوق ادم عليه السلام في ذلك الشجرة في اكل ادم عليه السلام ثم تمها فلها واحد الى الله بها
واواطاعهم وعصيان الجبرئيل في ادم من العرش خمسة ائلا عام فلان والعرش والشار وبالاصابع فظفر اليد اليهم ثم
الروح فوضع لهم البيت المعمور وهو صورة العرش فقال طوفوا به ودعوا العرش في نذر رضا وكان اولها بعضا من الملائكة وسنة
لواذهم بالعرش اثم مدوا عينهم وايدى بهم بالرياء الى باب الكرم فرحمهم واتوا دخول بلبل الجنة فنادى ادم ادخل واسطية
كما اشتهر اليه وصعوده الى السماء اثم اناهوا بالملائكة فيصعد بالان الخاص بالان العام وهو الخلية كان قصة ادم في الابل
والا فكل شئ اذ نزل ومقتضى طبعه لا يجازي اصله والبلبل في مخلوق من العرش لان الجنة العليا واما خلق من الجاهل الاقلا في
الستة فليس في جملة الثرى الثرى الطعام وجميعهم والروح القيم والجبرئيل والنفوس ولكنة بالقاسر والاحمال والتمثيل
التي في غير موضع فيهم واما ظهوره قبل ادم فان ادي ادم الاخر ابو نوح فلان بلبل يتخوف من ادم فنادى ادم الجاهل الاقلا الذي
مقابل العقل الاقلا وان ادي ادم الاقلا فهو قبل وجود الا بلبل اما عشا بلبل في صورة عبادة لم يقصد بها وجه الله واما قصد
بها ان يشبه الله التكميل في الارض في حق الحقيقة اذ بار واستكبار ومعنى بلد العودة ان اهل الجنة لباسهم التقوى في غير الملائكة
لا يجمع مع المعصية لانها من باطن نعم الجنة واما حشر بوق التكميل في الوجود فظاهر التعم صورة التكم فظاهر بوقه في بيتنا والليل
ندم واما التنازل فهو في مقام مقامات التكميل على الله عليه السلام لا دليل في ربه ويطلب من الله ويدعي الهية لذلك ولا دخل
في قوله يوم القيمة ترى الذين يذكروا على الله وجوههم مسورة الا يذاتنا ذلك ذكر وخطو وهو لان التنازل اكل الظاهر هو
ذلك المخطو واما تاني على طيب شجارها لانها وان كانا طيبين لا شجارا لكن اهلها لا غيرهم الا ترى ان الرجل اذا راى وجهه القوي
اجل اهل ما فيها لا يجوز له النظر اليها فانه نظر في حق وانما يكون المخطو في الجنة لا يكون في الارض فانه في الجنة يجري حكم كرم الصفة للوقوف
وهو حكم اخر في بعد التكميل التام للطعام لا يرى في غير في خاطر وان اها احسن ما هو في هذه الجنة من حيث الدنيا فلها في
فيها التكليف الامور التي قال سلم الله تعالى ما عن قصة ادم في ما هذه السموات التي خلقها وصعد بها بلبل الجنة وقصته في
وكيف يسلط على الله اقول علم ان عند الله سنا في الجنة ورضا لاشا لا بالبلبل او كان علم ان ادم في بيتنا او من نصيب
من الملائكة ان تجري عليه خلق في يد شانه في علم الغيب كما هو مشهور واما هذه السموات التي اخبر فيها في هذه السموات المعروفة
لكن الصاعدين فيها يصعد ظاهريها بان يظهر لسكانها ولو لا استبطان لما راى الملائكة وقوته تحت العرش عند المكار الذي
تكميل الاعمال لهذا لما راى على النبي ادم عليه السلام واما سلم الله عليه السلام في بيتنا او كان علم ان ادم في بيتنا او من نصيب
في الجنة وهذا سلم الله تعالى في حق التكليف بالشرع بالاف من الجنة ما حقيقة الحق اقول اعلان الله كلفه ما على خلق
من الارض والجن والانس طين الملائكة وسائر الحيوانا من جميع ما خلق الله سبحانه والنباتات المعادن والجمادات خاضع لجنابها
فيهم وارسل في كل نوع نذيرا من نوعه ليعلمهم قال الله تعالى وما من امة الا نرسل فيها نذيرا ليعلمهم ما فيها من العاقبة
الكتاب شئ ثم اتيهم بمشركين وحيد الشبان في كل نوع ام كيف ادم عزم التكليف في ارسال التنازل لكل امة في كل نوع من الارض
فيها نذير وقال في بيان ان كل نوع من نوع من البهائم وما ارسلنا من رسول الا بهت اذ تولى اقوم بلبيس لهم ولما كان الخطا بان ينجح على

قال
زوق

قال
زوق

وقف

حلقه المكلفين كل واحدنا التكليف الخاص بخاصة بالان والحق لهذا العلم وتقام الطيور بالاحكام والتفصيل
 تميز منهم بلغة وكناسا للغايات الان جميع التذات والامور التي هي من غير بيان لانهم العلة في وجودها والحق
 فيها ان يكون التذات المرسل اليهم علمه لا ان التذات وهذا اما لا يربط واما حقيقة الحق فيهم مخلوقون من خارج من نار الى الحق
 الذعان لكرهه التذات التي ذكرها تم انهم التذات الاخضر في اجزاء خلقهم من نار التذات الاخضر والتذات الاخضر خلق من النار التي
 من فضله الفصل من الارض لهذا كان الارض افضل على تربة وكل الارض للتذات الاخضر خلق من خلق النار بالخلق من
 الارض اين بعد رضى الرب جميع رضى الله بعد كبر خلقه خلق من تلك التذات الاخضر قال سلمة الله تعالى
 ما سعة الشياطين التي تشرقون التمتع ويصعدون الى السماء وما سعة جميعهم بولادة التي خلق الله عليته وما سعة بهم والشياطين
 تلك التي وما سعة كون النجوم رجوعا واداء نجومهم اقول الشياطين من مظاهرهم العمل الاول كان ان الله مظاهر العقل الاول
 وقد ولد من بلبل كان اسمه قبل المعصية عزرايل فلما طرد من بلبل والابلاس هو القنوط من جن الله ونقل ان كان له ذوق
 صلبه كالحية واسمها طرطبة فكيف انما خلقه في المشرق وعشر المشرق وعشر المغرب وعشر في سطر الارض خرج من كل يده
 جنس من الشياطين كالغياض والافكار والاسما مختلفة ومنهم الشياطين وساجا وزوايا ومنهم وديهم وديهم
 زينة وصناعاتهم وصنعة وقراط وديا وسلاسل وصعق سلاسل منسوبهم والرقا وهططهم بطير
 وطايوس ومهبل وقابوس ومار وفرة وفرة وسباط وقاطرس ودهار وعافرو وعسج وعطيط ونفوسهم ونفوسهم
 مهلبت حيل والحق والحق من المهر من بهر من وغان لصيق عرش عوسر طهار وفطرس والسم والسم والسم
 الاقصر بهم والهام وعليص والاقصر هامة من الارض وبلدون وهو الموكل بالسوق وغلبل والندام الصبيات وغيرهم من المهر
 ذكره حال الشياطين هم اجناس كثيرة تفرعوا من التذات البيضاء ومنهم المشار في الحاقة ووصلته وضبطه ونظفته ومنهم
 روى في الخطا عن معادية بر عار الى عبد الله عليهما قال الالباء ثلثة ادم وله مؤمنات والحاج له مؤمنات وكافرا وبلبل ولدا
 وليس فيهم نتائج انما يهتضن بهنخ ولده ذكود ليس فيهم انما خلقه فيهم انما الصبيات التي وانما فيهم فيهم اسمها ويكر
 الجمع بان يقال المذكون في الحديث ان الله بلبل فيهم انما الصبيات البيضاء فليس من بلبل والاخرى تلك لدمي لاده ثم تقول ما كان
 بلبل من فاتهم اخيرا من لده غواية وسلاسل تضعف كيد وما كان منهم يشارك الحق فانه اقوى كيدا واشتد حرا واما
 منهم يشارك الارض فانه اقوى من الكل كيدا واشتد حرا على الاسلام ولله اقدرة الله تعالى في كتابه شعرا ابد للكل نعم وكان
 جعلنا لكل آية عدد اشياطين الارض والحق الاية في الشياطين الشياطين التي هي السموات والسموات والسموات والسموات
 ولا يصالحون الى سموات الشياطين الارض والحق الارض والسموات والسموات والسموات والسموات والسموات والسموات
 الشياطين التي هي سمواتها على سطحها المذكور والسموات والسموات والسموات والسموات والسموات والسموات
 التذات بنور اشياطين خلقوا من الظلمة والظلمة تعمل عند التوراة بقدر ان يصالحوا الى سموات الى جلال ذلك وانما يصالحون
 الى ما تحت كونه التذات ربيته عور الكرم يقول ولا سمع ومنهم من يسمع شيئا واصفا لغيره من نفسه شيئا فلما قال الله تعالى
 كادبون وانما ربيهم بالسموات فلا تله وكل ملكة النجوم بهم فاذ خطف الشيطان خطفه لاسر الى السمع ومنه الملكة شيئا فافترق
 لاند من نار التذات والحق الكواكب من التذات التي استجبت في زوالها من نار الهيعة والعظيمة هي قوى من النار التي من التذات والحق
 التذات فيهم انما الكواكب من التذات التي استجبت في زوالها من نار الهيعة والعظيمة هي قوى من النار التي من التذات والحق
 كوكب على موكل وهو وحده ذلك الكوكب جسد فيقع شعاع جسد على ما يليه من كره النار ابد فيشده هابا لانه فيجوز
 نازلا الى الارض فيقعد بجرة مائية فلقوة حرارة يطفئها ويجفف كثير من طوبيتها حتى تغلظ وتكون لينة بما فيها من الاجل لانه
 المضطربا فافترق من النار التي استجبت في زوالها من نار الهيعة والعظيمة هي قوى من النار التي من التذات والحق
 الكوكب فيهم من ذلك الذي فيهم من النار التي استجبت في زوالها من نار الهيعة والعظيمة هي قوى من النار التي من التذات والحق
 كان تلك الكواكب جودا للتذات فيهم قال سلمة الله تعالى وما معنى ظهور بلبل يوم التذكور والتذكور صورة الذئب والذئب
 اقول انما ظهور بلبل في صورة من ظهور اوليا من قال الله تعالى انما جعلنا الشياطين اوليا للذين لا يؤمنون ولا
 قال الله تعالى انما جعلنا الشياطين اوليا للذين لا يؤمنون ولا قال الله تعالى انما جعلنا الشياطين اوليا للذين لا يؤمنون ولا
 شيع لا التذات والحق فيهم من النار التي استجبت في زوالها من نار الهيعة والعظيمة هي قوى من النار التي من التذات والحق

قال
رفع

قال
رفع

وف

كالانتم كمن يحصل الاتحاد انما واقا البليس فهو المعلوم لان ووده عندهم فظهر لهم بكلمة ومعنى كون ووده عندهم ان البليس يكون
 بكمه فالحق وكل شخص فله مرة عشالة ذلك الراس يكون عليه اسم ذلك الشخص فله ذلك الراس على جميعه فله ذلك الراس فله ذلك
 القساع عن ذلك الوجه القبح شيئا فشيئا حتى يبلغ ويتم كشفها فتطبع في فمها ذلك الشخص فوده وحده ذلك الراس من الشيطان قد
 قبض الشيطان لا يزال مع تلك المرأة فهي النفس الامارة والشيطان يحاصرها يقو بها ويبرز لها العصبية فاذا كانت العصبية كية
 تدخل فيهما كل المعاصير لا يقدر الشيطان يخرج على الفيا يتشبه بها فيقوم الشيطان الكلي الذي ظهر فيه كل الجمل الكلي وهو البليس
 ويصور بصورة من يريد غوايته فيقوى بذلك على الخزع عنها السموات الارض والجبال ايهن ان يجلها واشفق منها وحملها
 الا ذلك انه كان فلو ما جملوا يعنه كان معه الجمل الكلي وهذه الحالة بعكس الطاعة الكلية وناسيها والقياس بها والعقل الكلي والشيء
 صورة وجه من وجوه وتايبه في عظيم الخطر والفتنة وهذا معناه روح القدس يكون مع الانبياء والرسل بعد اسم قال له الله
 ما تشي حقيقة معراج محمد صلى الله عليه واله يحمد مرغ لزم خرق والنيما وامعنه رؤيه صلى الله عليه واله الانبياء في كل انما شخص
 معين ما معنه صلا نبلا لا تاكل ما صلوة الروح وقوفه صلى الله عليه واله اقول ان حقيقة المعراج هو العروج على ظاهره ولاجل
 فيه انما الجمل في معرفته الجمل البلي صلى الله عليه واله وفي معرفته الا فاعيل الالهية وفي معرفته الحق والاشياء فقول علم ان الله سبحانه
 خلق قول المؤمنين من فاضل طينة جسم محمد صلى الله عليه واله اهل بيته عليه السلام والفاضل اذا اطلق في الاختيار وفي سائر العارفين بالاسرار
 براد به الشجاع وهو واحد من كبره مثل جسم النبي صلى الله عليه واله عليه الله قرص الشمس فلو شجعهم خلقه فاما الشجاع الواقع على الارض
 قرص الشمس فاذا عرف هذا عرف ان الله تعالى لا يصعد بجسم ولا يكون خرق ولا الاشياء وهو انما يقول الجسم هو كذا لكن لئلا يصور الصورة البشرية التي
 وعن شجرة وحكمها حكم سائر الاجسام الجارية والقصور بها يلزم منه الخرق والاشياء ويجب ان الصورة البشرية عند اذ
 صعوبة يجوز فيها احتلاله الواقع هواسا وفي الظاهر الاول بعد العقول والاخير قريبا الاول ان الصلابة كما صعد الفتي من عند
 رتبة ما منها فيها امثلا الاراد الجوار ذكره الهواء الفتي ما فيه من الجوار وفيها واذا اراد الجوار ذكره النار الفتي ما فيه منها فيها واذا رجع اخذنا
 من كره النار فداو صل الهواء اخذ ما له من الهواء لا يقال على هذا قول بعض الرواح خاصة لانه انما الفتي ما فيه عند كل شئ بل هو بل
 الا الروح انما تقول انما قولنا بل ذلك لم يدبها اعراض ذلك لانه وان ذلك هو الفتي ما فيها بطلان فيه بالكلية فحيث يكون ذلك فلا ت
 القائلين بروج الروح يقولون ان فيه باقية لا تتفكك وانما اراد ان الجسم بالتسبة الى العارفين انما يظا اذا صعد الى الكون
 والا فهو على ما هو عليه من التجسد والتخطيط والنقطة ان الصورة البشرية التي هي المقدار والتخطيط باعية للجسم فطنا فيكون كانه
 فان الملك الاعظم مثل جبرئيل اذا خرج في صورة البشر كصورة جبرئيل من خلفه الكلي يخرج بقدر راحة مع انه يملأ ما بين السماء
 والارض لو شئنا ج دخل في ثعلب الابه واصغر لان الاجسام اللطيفة النورية تكون بحكم الارواح لا تراهم فيها ولا تضاق بها
 يبلغ المعصوم عليه السلام من شرف الدنيا المعبر بها اقل من طرفه غير ولا يستغفره السامع وهذا هو الذي ينبغي فانه ما قاما فظهر
 الالهية فلا تامة انما توهم من يوم من جهات العالم على وضع واحد واخذ اخل اخل النظام فاذا خرق حصل حال مروه فخرجه بانحبال الكبرياء
 المختلفة فاذا وقع في جميع الفلك على انه لا فرجة فيه ولا يمكن تحلل اجزائه ولا للزها فانه لا يذهب جزءا من الفرجة المفروضة مع ما
 كله فيلزم من النظام والاشياء وانما يكون بانسباط الاجزاء الى الفرجة ولا يكون ذلك لانه لا يمكن في ذلك مثال ذلك
 وهذا جاز على حبس عيل العباد وانما عيل الهية على تقدير تسليم امتناع الخرق والاشياء فتقول على ظاهر الحديث ان المعراج يخرج
 للنبي صلى الله عليه واله والمعراج يخرج فيه ما لا يجري في العادة وفيما تعبر الشرف فيكون ان يكون الاجزاء التي لا ينفذ رجبها الشرف على ان
 فنيش بقا جسمه كافي الحبال العصبية جسم عصى موسى عليه السلام وكان جسمه الشرف بقا تمام مقامها في امداد العالم السفلي من اجسام
 الحيوانية سما الدنيا والفكر في الشانية والتخلي في الثالثة والوجود في الرابعة والوهم في الخامسة والعلم في السادسة والعقل في السابعة
 والصور في الثامنة والشيخ في التقدير في التاسعة فيلزم تفقد قوة منها لان جسمه هو علة هذه في هذه الاسباب فهو اقوى منها
 وكلما اعدى شيئا رجع ما فيه منه بحيث لا يحصل خرق ولا الشيام ويكون سيره في ذلك كله مواز للمخطوطات خارج من مركز العالم الى المحيط
 بها في كل فلا تبيد ومعها على التوالي وعلى خلاف التوالي ولو قلنا انه لا شيء على خط مستقيم جاز كان ما اعرض من اجزائه التي تكون
 اصطفاهما بالنسبة الى خط سيره المستقيم فوكا يكون سهلها في بقائه وعائدا بعد تجاوزه كما يمر على حد واحد ولما كان جسمه الشرف
 علة لوجود جميع الاجسام وجبه علة لجميع الاجسام كان محيطا بجميعها فلا يكون منها جاز الا وهو محيط به فكان صلى الله عليه واله
 عرجه محيطا بجميع الاجسام والارواح والنفوس والعقول لا يحفظه علة العقول وروحه علة الارواح ونفسه علة النفوس والاطا

في
 رزق

قال
رفع

قال
رفع

قال
رفع

بقضه الاجابة على الفعل في هذا القصة حال الدعاء اجابة بها من هو ما يستدعي حال الدعاء فيجب فيكون ذلك انفعلا ولا في
 لانه فعل استدعاء انفعال لما كان محضوعا ومشعور هو علة الاستجابة لانه اجمع لمشاعر الدعاء لربك لانه حصولا منه من هو متخذه
 المحسوس على كل حال ولا استجابة عامنه لان ذلك هو المدعى الاجابة ولما كان المحسوس على كل حال هو مظهر المشعور والمحضوع كان كل واحد منهما
 خاشعا كان تحقيق المحسوس على كل حال في مشرق الارض ومغربها وقد اشرك في ذلك في قصيدة وفيها على كل حال على رقة الزرقاء
 كل نكتا وخضوع به وكل صوت فهو نوح الهواء فانهم قال سلمة الله تعالى وكيف يقبل اكثر الناس التوحيد والنبوة وتبايون
 الولاية اقول ان التوحيد يشترط فيه النوع الانساني فلا يعمده حمله فيخفى على النفوس ان كانت متكررة الانبياء والافراد في
 اقر الذين نوع فيهم على النفس النبوة وان كانت تشبه النفس صلى الله عليه وآله لكنه يدعي ان من النفس النوع فهو على النفس الاله
 اقر بعبدية مطلقة فهو من النوع فبالا نفوس الخبيثة يقولون لانها انما ننظر الى نفسها في الاله ولا يكتفي على تجرد نفسها وهنائه
 الا تقيها من الاشياء في حال اختلاف الولاية فلذا لا تقبل الاله الا نفوس النقيين الذين لا يستكبرون عن الحق هذا في الظاهر وانما في الكمال
 فلان النفوس خلقت من ظل الربوبية فلها في الربوبية ولا تقبل الدخول تحت الطاعة الا بغير اختيار فحق التوحيد والنبوة لا يكون الا في
 بهما ما في الدنيا الالهية المدعية بخلاف الامامة لانها على الصلوات دعوى تلك الالهية فان مقتضى الامامة دخول الطاعة تحت حق
 الله هو صد دعوى النفس قال سلمة الله تعالى ما الوجه في دعاء اكثر النفوس لقبول المعصية وتفرقها من الطاعة اقول ان
 الامارة التي من وجه المعصية هي ملازمة الالهية فمن غلب الخوف ونفسه ظهر فيه الامارة شيئا فشيئا ومن شأها المعصية والقول شأها
 الطاعة لكنها لا تظهر الا عند البلوغ او غرضه فلا تظهر الا بعد تكميل النفس الامارة التي تطلب المعصية ولا ترضى الا بغير اختيار
 عرض الشخص معصية ما دعا النفس اليها لانها بها وبما فيها لها ولو كانت تطلبه نفرت منها لاستحسانها والعقل ان كان الطاعة
 في مطلوبه ولكنه حيث عهد بالشخص فلا تطيعه النفس غالبا الا اذا كان الشخص يحيا لنفسه في اكثر طابها فانها تضعف بقوى العقل
 فيطلب الطاعة فيفعلها العبد وبالجملة اذا اوضح نفسه في انفسها بالهيا بالمعصية وخالف هواه في غاش ذلك كان سارعا في التفرق
 والاعلى في نفسه لتكبتها وتقدها على العقل حتى اسافر الشخص بعبادها وهذا حال الاكثر لقلة من غلب هواه وخاف مقام مولاه
 فلهم هذا كان اكثر النفوس كرك قال سلمة الله تعالى وما الدليل على ان ثمننا لهم افضل من الاله العزم مع تلقى النبي صلى الله عليه وآله
 بنفسه وما يناله الملك دون الامام عير اقول قد دل الدليل العقل والنقل على ان نبينا صلى الله عليه وآله خير المخلوقين جميع خلقه
 الله من انثى شاهد ومحرر وساك في الدلائل ايضا على ان الانبياء عليهم السلام اذن له في جميع ما له من الفضائل والمزايا الخواتم
 التي اخبر بها اولئك من احد خلق الله في ذلك الملائكة لا يخرج من رسل ولا العزم وغيره من حق تعالى على كل حال ما معناه انما اذ موسى
 مما اوتيت اقل من جز من ماله الفجر من شقال العزم وما قال الملك موسى والحضرة قصه الطائر الاخر في نقل القرآن الاخبار بان
 ابراهيم خليل الرحمن من شيعته واعلى من الشيعين ان يكون احد من سبعين من احد من سبعين من جمل الجبل في قصه سؤال موسى للرب ورجل
 الكونيين من شيعتهم من خلق الاله وهو بمنزلة الخلق الاله والدم من نور العقدة الاله هودم من الفاعول لا ينجل ان يذكر المعاد في القصة
 وانما قولهم افضل من الاله العزم من خطا العولم انظر الى قوله تعالى حكاية عيسى عليه السلام ما في نفسه ولا علم ما في نفسه من ادم
 حابر من عبد الله الانصاح ان من ركبكم صعدته خلا في منبر رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام وخطوبه عليه السلام فخرج من القبر
 الشريف يد كل من حضر عرفانها يد رسول الله صلى الله عليه وآله مكتوب عليها يا عدا الله اكبر في الدنيا عاقل من جراد من ينفذ
 ثم سواك رجلا هو الله على نبي الله ابراهيم المؤمن عيسى عليه وسلم الوصيين ثم عقد يدها لثا وعشرين فماتت وان اكلت اكلت
 ليلة ثم ماتت في دعاء رجب فنجسهم معاد لكانك وادكانا التوحيد واياناك مقامنا الله لا تعطينا في كل مكان به فلك
 بهما مع فلك لا في بيوت بيوتهم الا انهم عاك وخلفاء خلفاء في الدنيا بدوها من عودها اليك اعضاها واشها ومنا وادها
 وحفظه وروا فيهم ملائكة سماء وارسلت حق ظهر الاله الا انك لم هذه الفقران العجيب وانظر الى الاله العزم والحق على كل حال
 وتقدموا التماثيل في الارض تامل تلك العظمة التي انزلها الحق الاكبر ليس مجال القول بحجج ولا في المسئلة عن جوابها ما تاملت
 للوحى بانفسهم فاما هو قليل من كثير ونبتنا صلى الله عليه وآله الحق بنفسه جميع ما يمكن من الوحى من قوله تعالى ما وعى رضى الله تعالى عنه
 قلب عبيد المؤمنين هو هو عيسى عليه وسلم صلى الله عليه وآله ومع هذا فلم يصل الى النبي صلى الله عليه وآله وحى لا خطاب بل في تلك الوحي
 الانبياء عيسى عليه السلام ما هم من اذن من الوجود ومعنى ان النبي صلى الله عليه وآله يرى الملك الامام في جميع المخلوقات لا يرى الشخص ان
 الملك ما يظهر بالوحى لا للنبوة والامام عيسى عليه السلام كلام الملك بالوحى النبي صلى الله عليه وآله وانما هو يظهر له انما جاء بالوحى

انما يكون عند انقضاء مدة الحكم واذ كان الشبهة المتأخضة احكام متحدة لم يكن فيها قبلها او غيرتها فهو لا خلافا للموضوع في نفسه زمانا
عوارضة فيختلف الحكم كما قيل انما امر الله سبحانه ان يرسا قبل فرض محوم اذا اصابها البول ان لا يكون يوم بالية كالاغتصاب اذا قطع بها شيء
لا يحصل منه ضرر ولا يخرج منه دماء لان هذه الامور جلوه لها طرية بحيث قطع حصول الضرر والعظم ومنه يخرج الدم الناجم من
بالقطعة بالاء والله دون بالها فكل على من انقلب الحكم لا خلافا للموضوع ولا ينافي ذلك الفاضلية والافضلية وعلى ما يجري
ناويل قوله تعالى ان قد خلت لهما ما كتب لكم ما كتبتم ولا تستأمنون عما كانوا تعلمون ان الله كيف يار في الفاضل بعد الافضل وانما
في هذا لا ان يقدم الافضل وانما هو وتوسط لينا طبع عظيم لان مراتب الوجود تحصل عند تمام قابليتها ولا ضابط لذلك ثم لا يلزم
يقض طر يقدر احد ان يكون الافضل او لا الفضل او الثاني ان يكون الافضل او لا اخر الاختلاف قوابل مراتب الوجود
سلك الله تعالى وما الوجه في عموم الطوفان لاهل الارض حتى الدواب ون استأمنوا انبياءا اقول ان الوجه في عموم الطوفان هو ان الله
نوح عليه السلام كانت نبوته عامة لجميع اهل الارض بخلاف سائر الانبياء فان افضلهم ابراهيم عليه السلام وكرسول الى اقربتهم فيها اربعون نبيا
وكان باقوا الى اخرهم موسى وعيسى عليهما وجميع الانبياء عليهم نبوتهم خاصة لا عملا صلى الله عليه وآله فان ارسل الله رسالا من الله
مما حواه الامكان من المفعول ان الدليل على ذلك قول الله تعالى في حق العسكروا علم الله روح القدس من جنات الصاقورة ذاق من جناننا الباكورة
وموسى عليه السلام انما ترك نبوته عامة كاطوفان نوحا صا بقوم فرعون القبط فقلت ان كان نوح نبوته عامة انما ارسل الى الاشرار خاصة
الدواب فكيف فهم لم يكرسوا لها قل قد ذكرنا في مواضع من جوبة بعض المسائل ان كل من تحرك بالادارة ارسل اليه من الله من سابعها
بريد منه من التكليف هو قوله نعم وامرنا بالبر في الارض لا طواف بطير نجنا حيلة ايام امثالكم ما ذكرنا في الكتاب من ثم في الردية تمهيد
فقد قصر على ان يكرام في الارض من كل حي وروح ام امثالنا وقل قلة وان مراتب الاخلاصها نذير خبير ان كل امة ارسل اليها نذير الا انهم
ان الكل يحشرون الى الله يوم القيمة وليس ذلك الا للفصل بينهم وقد دل الدليل العقلي على ان لا يفاضل بين رسل الله
وسولا في مقام ما كان معدي حتى يبعث رسولا وهو النذير المذكور في الآية انما انزل الى نوح عليه السلام في غرقه انما
غرق لصلب قبولها الدعوة فان قلت هل كان نوح عليه السلام رسولا اليها حتى يلقاها فنكرنا ان لا يلقى رسولا اليها فليكن الدليل
ان لا يدل عقلا لا نقل ان لم يرسل اليها فكيف يوم العذاب من لم يعص لم يهلك في ما لا يجري على بقية العدل قلت لم يكن نوح عليه
رسولا اليها ابتداء ولكن سلمها ثابته فيا مرها كما قال نعم عن بعض النذير في الارض اذ صفا اليك نفا من اخرج في تون القرآن فاختار
قالوا انصتوا فلما قضوا في قومهم من نذير قالوا يا قومنا اننا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى مصدقا لما بهن بهن بهن الحق الى
طريقهم فقيم يا قومنا احبوا اعدى الله واسنوا بالآية وكانوا من جن فذهب فوقفهم الله للمعصية وصرفهم الى الحق صلى الله عليه وآله وهو
في صلوة فسمعوا القرآن امنوا وتعلموا منه صلى الله عليه وآله دينهم وصرفهم الى الله تعالى فوقفهم من قومهم من نذير في الارض في ذلك لا يزل
الامة الا من يقم عليهم النجاة وذلك انما يكون اذا كان محاسنهم فون كلاما وهو قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بآية وقومه
ليبين لهم بكل نوع من الدواب آية وكل امة ارسل فيها نذير بلسانها لغيرهم ولكن في الارض لا نذير في سائر الارض في ذلك هو
الواسطة بين الله وبين سائر الحيوان انما هي غير محسوسة والاشيى سليمان براد ودميها غلبا بالزبد الطبعي شلا كان في نذير
الحيوان نذير في الارض يا خذ عند دابة نذير الحيوان انما في نذير المحرق يا خذ عند دابة نذير سليمان براد ودميها غلبا بالزبد الطبعي شلا كان في نذير
علم لغات الحيوان فلو بلغ نذيرهم بلا واسطة واما حجة اهل بيته الطيبين عليهم السلام فكذلك لا يجوز ان ينادي الطبعي معهم لانهم يعلمون سائر
اللغات فيبغون نذير الحيوان انما في حجب وجوده فلو ان شاة لعاطبوها بلغاتها وان شاة نزلوا الى نذيرهم فعاطبوهم بجملة الحيوان
وان شاة او فصول تلك النذير الى نذير فعاطبوها بجملة المحاسن لا انبياءا فوحى عليه السلام في زمان قد عرفت نبوته فجميع اهل
من الحيوان ان نذير الحيوان انما في حجب وجوده فلو ان شاة لعاطبوها بلغاتها وان شاة نزلوا الى نذيرهم فعاطبوهم بجملة الحيوان
فصل قول ما كان في نذير الحيوان انما في حجب وجوده فلو ان شاة لعاطبوها بلغاتها وان شاة نزلوا الى نذيرهم فعاطبوهم بجملة الحيوان
عن غير من تلك الانبياء استدلوا بالانبياء اللوح والوحى العذاب ما الفارق بين المحقرة والتحرر وكيف في ذلك الكاهن الخبا على الغاية
اقول انما كيفية استنزال الانبياء اللوح فيك اهل الظاهر انما لا يملح في الاستنزال ان يكون نبييا ورسول الله عليه ملكا كما مر في بيان
الى الرحمة واستنزال العذاب ان يشهد بان ذلك على عرشا من ملك العذاب ما بان اهل الناقول انما في ذلك انما في حجب وجوده
قلبية نفس انزال الوحي على مثل ملك فكل قد فانه تقضى انزال الواد على قلبي خيال به وجود قابلية ذلك واصل الغاية

نوع

نوع

فيها قلبك صدق ذلك ما روي في فضل موسى عليه السلام عظام يوسف عليه السلام واما الرجل الذي قال في زعم الربك عليه السلام وان كان يدبره الله
فبعض المطرحة اضطر بعض المسلمين في رسول المتوكل الى الهلكة عليه السلام ان ادركه دبر جمل فملا خصره قال الرجل ادع فلما ادع قرض عليها الارماح
واخذ منها عظم فقال ادع انك انصاعا فلم يركب في فقال لهم ان هذا عظم مني اني انبأ الله قهره وما كشف عظم نوح تحت السماء اودع المطر فملا
ان يكون الخشب قطع من جسد النبي عليه السلام وكشط ما بين القمم ولو قيل به لكان المعنى ان جسد لا يبل بالانكاس الارض الى ان يفض منه ثوان
لنكاس اختلافت به هذه باقية ازلا عر في هذا لا تدعي على صفا ما في الدنيا كما قال النصف في جسد كالهياكل الصلبة وان يفرق بالقطع الخشب
لا يضر منه شيء بل ان اجتمعت وذات به وجع بكما لا فافهموا قاتولكم ما معنيان المرء يدرك القولكم وفيهم من يخرق في مجاوبان من كل السبع اذا اعتك
بما يتما يتك باعاضه الى من خطبته من المناصر من الماكن المشرية ما طينته فاتها لا يفر ولا يطر عليها الا اضطر لانها من جسد الهالك
الاطلس فاذا اعتك بالاعراض خلصت الطينة الاصلية ورجع الى قبره الاصل الى طينته ان الشار اليها لم يمانع بقوله وما انجب من
القبور يمينهم المنكرين الا حيا ولا للمطبعة تظهر في طينة قبر المحسوس قبره موضع تربته انما هي الملائكة تطفه فخرج تلك الطينة الاصلية
الى موضع تلك التربة لا فرق بين يراكله حيوان يترادج او يخرق لان الطينة الاصلية لا تفسد عليها معدة ولا تار قال سلمة الله تعالى
وما المولود للغير الطنفة في الرحم او من اج الام الطنفة وما يفتك به الجنين في الرحم اقول المولود للغير الطنفة بالحق يجوز ولكن جاز على
لما كان متواليا عن باسرة المخلوقين في كل عليهم ولا تكتفوا يفعلون ما يامرهم لا يبقون به القول وهم بامرهم يعملون يعلم ما بين ايديهم ما هم على
وعازون عليه ما خلفهم مما فعلوا وادوا في فقد الملائكة بفعل الله وصيته التي بها اقوام الملائكة ووجودهم قيام صدورهم كهيما التور بالبر
يفعلون ما يشاء الله تعالى ولما كان الملائكة انما تفعل الشيء على فو الحكمة كما ان الله تعالى علمها بالحق وجعل ان يفعلوا بالطبيعة كما فعل هو بملكائه
لملائكة بمنزلة الاله وحي مقومة بالمرج الكائنات الطبيعية تطفه الا بطنفة الام والذرية المخلوقة بها اما ما يعتك به الجنين في فومهم دم حيض
امه لان امه كان طها ما قد تجر فيهم باسدة الا نلاك وقدا في الاملاك على الله سبحانه جميع ملك الطهر التي تكون من مشا ما يكون عليه الدار والديان
علم وعلم صناعة وورق وحرمان سعادة وشقاء وحر في ذلك فلو تدبر في الطعام دم محض فسر في تلك القوى العظيمة في عتك به مع ما في تبه
من سعة بطول الله والشي من شق في بطون تبه في ذلك لعن الله الطنفة يفتح المياه والشارية بوط الاوضع العلوية والقوالب السفلية فلذلك
الطعام الا في شفاء والتب والامساك بها يطول في شرحه المقام قال سلمة الله تعالى وما انالك التربة التي يرفعها الملك من موضع ما يفر
فيديهم بها الرحم وكيف يفر في جمل من اقص بلاد الغرب في اقص بلاد الشرق والسلام اقول معنى التربة هي البرودة واليبوسة ومعنى الخلق
موضعها بالملائكة كذا في الاله لكون هبنا ويصعدا ليحيا الطعام من جارة الشمس الى طبقة الزهر في فخل اليبوسة المشاكلة في التور بالحق
وتقع من السحاب مطر فيخطل به ريتا الارض بان يفتك بذلك التبا ومعنى تلك التربة هي البرودة واليبوسة سارية في ذلك لما تم في ذلك التبا
حتى اكلمه امه طعامها والتربة محفوفة حتى صعدت الى تربة اها فاختلطت فيها او العلة في ان مثل الرجل حاريا في كل النار ومعنى البرودة في رطب
كالماء والشار والماء لا يجمعا فوضع الحكيم بينهما تربة باردة توافق من المرق في البرد وتكسر فوم حارة من الرجل الشا في رطب تربة باردة
توافق من الرجل الشا في البرد وتكون في رطوبة من المرق في البرد وتكسر فوم حارة من الرجل الشا في رطب تربة باردة توافق من الرجل الشا في البرد
ومر به التربة على ارباب اطلعت على فقد هدم اطلعت عليه كما نذكر اظهره امنا لا نقوله تموز وناو بالقسطار المقيم لا ننحو اننا
اشياهم وهو ان الرجل انما ياله اهله ويقع من ملته ويجمع بينهما ولا يحصل الحمل والشر في ان شوط الحمل ان يكون نطفة الرجل مقدار مخصوص
نطفة المرأة كن ان لا يكون نطفته نثا ونطفته انثى في ما روي ان التربة في نسبة نطفة الرجل في ان شها حرجا الى الجنين في خلقة ذلك
اشار على تلح في جواب من سئل الله اكمل الرجل فيهم من ركوبه ان اتم الكلام وقد اكمل الرجل فلا يفر فيهم كما في اخر يقول عد على نطفته المعنى
قال اول من غير نطفته بعقله والثاني من اله عقاله عند الولادة والثالث من اله عقاله عند البلوغ هذا معنى الحديث في كل التربة بقدر نطفة
ابيه فهو من غير نطفته بعقله والشر في ان البرودة واليبوسة هي طبع العقل اذا كثرت قوى العقل لان من حل الله هو ان العقل اورد في قول
عليه السلام ما بين الله نبيا الا وهو جبرتم سوادا فمنا فيهم فهم وان كانت التربة مثل نصف نطفة ابيها ونثا فيهم ناه عقاله عند
وم كانت التربة في بقدر الشد ان الله هو الله باتب عقله عند البلوغ ويقول عد على قوله حسرة الله وكيف يفر في رجل قد فقد في
ذكر جوار كيف دم دفن في موضع ونقل في اخر في جسد الا اطل الخ الخضاب الما فيه من شغل البال بالحد والاحتمال قال سلمة الله تعالى وما
نقل العلم عنه سلم الله عليه اله في قوله تعالى لا تعلمهم فمنا فيهم اقول اعلم ان هذا الكلام يخرج في كل احد وهو قوله تعالى لا يعلمهم
السموات والارض القبر الا الله فهو النبي الاحد جوار الاول كل في لا يعلم من ذاة الا الله واما الله يعلم وطعم من شيا على ما يشاء عنه
كما في نكاح ما كان الله يعلم على النبي لكن الله يحب من سلمه من شيا فيقول الله انك تعلمه لان نكاح الشاة ان الخطاب يحاط

رفع

رفع

رفع

المراد به ذلك وان اردنا العلم بالشيء الفعلي صحيح لا يتصور ما مصلح من جهة المطابقة والافتراق والوقوع وغيرها وهو كما علم ان كان
 التامح الموجود لا لا في غير موجد فكذا هو العلم بالشيء قوله عليه السلام ان العلم بها بعد كونها وهذا العلم بالمراد به العلم
 فضل ما كانها وما كانها على علمه فلهذا لم يردده وهو سبحانه لم يردده من ملكه بل كان في حصوله في وقت وجوده
 وما كان وجوده والعلم بالشيء علمه لا في وقت وجوده وكان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 وعبر كونها وبذلك كونها وهذا قوله عليه السلام ان العلم بها بعد كونها بالمراد به العلم الذي هو قبل كونها العلم
 الا ما كان في ذاتها يمكنه قبل ان يكونها واما ما كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 وجودها وحال وجودها على حد سواء لم يخرج بالوجود عن كونها في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 حالها في نفسه بقوة اوضحه لا يخفى ان ظهوره لا بالنسبة الى خالفه ورتبه فكونه حاضر عند غيره فلهذا صرح الله في ملكه وكونه في ذاته
 وبذلك يمكن ان يرد بان ذلك الا ما كان في ذاته هو علمها ولا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 خالفه ورتبه وان خالفه في النسبة الى الاشياء انفسها عند انفسها من حيث هي في ذاتها فاشهد بان العلم بالوجود هو العلم بالوجود
 فان علمه ما ذكرنا فظهر ان العلم بالوجود لا معلوم كما علمنا ان العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 والافلا فبحث في ذلك فظهر ان العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 اننا نعلم ان العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 حيث ذكروا في العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 عند وجوده في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 عاروا في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 كالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 التمسك بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 للعلم بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 والافلا فبحث في ذلك فظهر ان العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 اننا نعلم ان العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 حيث ذكروا في العلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 عند وجوده في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 عاروا في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 كالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 التمسك بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 للعلم بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده

في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده

بيان ذلك في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده

بيان ذلك في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 العلم بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده
 العلم بالعلم بالوجود لا يمكنه في علمه بل كان في ذاته لا في وقت وجوده بل كان في ذاته لا في وقت وجوده

في الحد كحال الحادث اذا وجد كان معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان ما هو ممكن في الوجود
 بما هو ممكن في القدر بما هو مقدور في القدر ما هو مقصود يمكن ان يكون له وجودا ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود
 في ذاته من غير ان يكون له وجودا ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود
 هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود ما هو ممكن في الوجود
 لا يعلم بمكانه الا اذا لم يتبين له وجوده ولا يعلم بمكانه الا اذا لم يتبين له وجوده ولا يعلم بمكانه الا اذا لم يتبين له وجوده
 الا ان لم يتبين له وجوده ولا يعلم بمكانه الا اذا لم يتبين له وجوده ولا يعلم بمكانه الا اذا لم يتبين له وجوده
 المفهوم بمعنى ان لا بد له من وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته كما ان وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 من دون معنى فانه قد علم بان صفاته الذاتية غير ذاتية وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 كما يعلم فانه انما يتبين له وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته كما ان وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 واحد وهو التوحيد غير منقسم على علم بان صفاته الذاتية غير ذاتية وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 فانه قد علم بان صفاته الذاتية غير ذاتية وعلوه وقلته وادارته وحيوته كما ان وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 جميع بما يصير بصيرته على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 انهم قد اتفقوا على جميع ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 نظر الواسع الى الذات التي هي في ذاتها في التوحيد على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 قالوا انهم قد اتفقوا على جميع ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 شئ وانهم قد اتفقوا على جميع ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 التعبير عن صفته وليس معنى ذلك الا انهم قد اتفقوا على جميع ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 لقضاء الحق بمعنى فعله بصيرته وجميع ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 ان لو خلا في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته
 واما انما لم يرد به يعلم الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته
 على الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات
 اريد هذا معنى اختلاف الصفات في الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات
 الا شيئا من الصفات في الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات ما ينقسم على الصفات من الذات
 فعله بذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته
 في حق ذاته على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير على ما يصير
 وقوله يعلم بذاته ان لا بد له من وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته كما ان وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 يكون معلوما الا اذا وجد كان معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 وقع العلم على العلم انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 ذاته وقوله ان لا بد له من وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته كما ان وجوده وعلوه وقلته وادارته وحيوته
 فيحصلون على العلم انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 مدغم في علمه عينا في احد شيئا الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته لا يخلو في ذاته الا في ذاته
 من ان كان معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان ما هو ممكن في الوجود
 عليه يكون علمه على العلم انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 العلم من غير معلومه الا انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 لتوقفه على الفعل الحادث والمتوقف على الحادث لا يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 فكلاهما مطلقا وقوله علمه انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان
 بل انما علمه انما يكون معلوما ما هو موجودا ما هو لا شيء ثم انما كان معلوما في الامكان ما هو ممكن في الامكان

باب

العلم

بالشئ

فصل في العلم بالعلم

العلم

العلم

منه

قال
لو شاء الله تعالى

ولا فاعلمها

منه

وذلك لأحاطه عرّج في الأتمال الإبراز ما فيه كاحاطه بالآزلة ما فيه قد تحيط بجميع الأوزنة والأمكنة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 كما أنه يحيط بما خرج عنها أو جعل أحاطة بجميع الأوزنة والأمكنة وما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 بين المحيط والمحاط وبفكونها بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 القول بها ومع هذا فقد حكم قبل هذا بالآزلة في قدرها مرجح تكثيرها وواحد لها في أولها بحكم مرجح في كذا فاعلمها بالحكم لا في
 فكيف يحيط بجميع الأوزنة والأمكنة وما فيها كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 قبل لم يكن يحيط بجميع الأوزنة والأمكنة وما فيها كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 بها في الأول قبل أن تكون موجودة في الأول لأنفسها وبقيا بعضها البعض لا يكون الأول طرف لوجودها كالتأتمال ما موجودة فيه
 سبحانه وجودا جمعيا وحدا سائيا غير متغير يعني وجوداتها اللّازية لها رتبة ثابتة سبحانه في الأول كك
 هو ما ذكره لثباته عند أن كونها جادة أي مقابلة في حياصل في الأول في كونها غير جادة حاصل في الأول في مديانته قوله أنه يحيط بالآزلة
 والأمكنة بجميعها وما فيها كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 المعاني والحقائق في حال واختلافها في حال علامتها المتشككة قد يكون ذلك دالة ما لا شأن له غير ما هيتهما العقل طالمسقيم والآن
 اضرب ذلك مثلا ضربه الله مثلا لما نحن فيه وخلفه على أنه دالة على الحق وهو قوله قد سنهجم بأننا في الأفق في نفسه حقيقة بغيره لنفهم
 وهو أن الشرايح أية من الله قد يملك على الحق فإن التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 عنها بغير الشكلة المرتبة في نفسها هي اسم الفاعل والظاهر ثباتها في آثارها والفاعل هو التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 وتكثيره صا حجارة فعل التنازل ويوسهها دحان فافعل ذلك الدحان من التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 المتفعل عن فعل التنازل بالإنسان في الأضواء المنسوبة منها أي محدثاتها كل شيء في رتبة في التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 التي هي مثالها ولا لا شعاع المنشرة في كل البهت كل واحد منها إنما تقوم وجوده وكان شيئا بالتنازل ما فيها من محيطها بذاتها وفعلها يحجب
 ما حدث عن فعلها لا يغير عنها مثقال ذرة منها بل كل شيء منها وضعه في مقامها كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 زانها والآن لا لا لسيطة المحضة لم تتخلل فلا يصدر بعضها عن بعض كذا شأن التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 بنفسها بواسطة الشكلة لا بذاتها أي التنازل لا لا شعاع إنما الظاهر في الشكلة لا لا التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 فالتنازل ولا في مثالها الموضع مع أنها كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 مع الأشعة يظهرها بها بينة بظهورها أي منها للذهن المتفعل بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 فإن التنازل عن غير هذا الموضع وكما يحكم بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 وجد أن الضرر بالتنازل الغيب جماع لها ومقتضى معها من غير تقابلها بحكم الجمع بل ليس في من الأشعة في التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 وأتمناه وجد الأشعة وذكرها وأصلها وحقيقتها كلها من غير نظر على الشكلة الموضع وهو الدحان المتفعل عن التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 فلا شعاع بجميع ما لها ديب إليها واجدة الأوسمضاهة التي هي بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 الذي كان وهذا ليس من التنازل في شيء بل هو اجتنابها فكل يقبلها حتى جعله دحان فافعل ذلك الدحان من التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 ولو لم تكن التنازل والحرارة واليوسه غيبية هو الدحان والآن كاحاطه بالآزلة ما فيها كاحاطه بالآزلة وما فيها من الزمانات المكانيّة
 لكن في بعض الأقسام التنازل فكان مصنوع الدحان هو على أشعتها ومبدتها والآن في الأشعة وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام في التنازل
 الأمثل والجماع الطلبي شكله استبيل سدود القلبي ودانته في فقه المثل في قوله تعالى والله ذلك لأشياء ففهمها للناس وما
 يعقلها إلا أهلون فليس في الأول أن الله سبحانه لأن الأول هو ذاته وهو يعلم ذاته بالأشعة في نفسه ففهمها للناس وما
 واليوسه اللذان هما العرش والذاتان هما الجوهر لأن الذين هما الجوهر من التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 على شعاعه الموضع الذي هو الدحان فكان مصنوع الدحان هو على أشعتها ومبدتها والآن في الأشعة وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام في التنازل
 أي سائر الخلق في هذا كذا في المبادئ على كل شيء في رتبة في التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 سبحانه في الأول في فناءاتها حتى بغير تلك دحان فافعل ذلك الدحان من التنازل والحرارة واليوسه غيبية ومثال التنازل
 الله عليه السلام بهذا الله الحق والطريق مستقيم فإن هذا كان الموجودات الدخيلة موجودة في الخارج إذا قيل بقيتها بالله
 وإذا خلقت من هذا القيد فلا وجود لها في الدهن أقول أن الموجودات الدخيلة لا تخلو ولا شاع انزع عنها الدهن من غير

بأنه تحصل لكل شيء وقتا واجلا مقدرا لا يزيد ولا ينقص زمانه بحركة من عند مؤجل بعضه من المكلفين يكفون به مدة اما الى يوم القيمة كالسنة
واما الى مدة معينة كالكيفية بالثوب والبدن المقدرة في العصور والاشهر وسنة واربعة اشهر فليس يسمي نفسه تلك المدة ويكفون بالثوب
الى الكيفية وانقصا الحكم الاول حتى شاعوا وانقصا مدة الدوام مثلا فيسري بقاءه ولذا قيل البداء فخرج وجوه الفسخ بقاءه في بعض الاشياء
يكفي الله اجله يدع شاعرا من سنه ويكفي ان يقطع رحمه او زمانه كما يجرع عشر سنين ان يقطع رحمه او وصول رحمه كما يجرع وعشرين سنين
ان كان اذا رايت جدا رايت بالعين ان تقصر في خلقه ان يتبعه عشرين سنين ثم يهدم فانها ماء صبا وبنا بالبحر القصص وضبطه واحكامه بينه
ورايته بعد ذلك انهي ما كان في خلقه منقشا من ان يتبعه عشرين سنين والتقصر ما يتبعه من سنه ومشا له في ان الملكة الموكلة
لما راوا زيدا ونظروا الى بنية الانفس بعد ما زيدا وقطع رحمه انقشر في انفسهم ان يتبعه عشرين سنين ذلك ان زيدا فعل انما ضعف الله
الوجود لكونه بقاؤه فخلق لاول تلك الالوان قد تد بقاؤه بنسبه ما بقي من الالوان ان تقصر الواح نفوسها ان يتبعه عشرين
فلما تاب عقلا ووصل رحمه قوى الله بينه وبين فضل الوجود بقوت الالوان ان تقصر في انفسهم الملكة الى تلك الالوان قوتها ان تقدر بقاؤه بنسبه
قوة الالوان انهي ما كان في نفوسها من ان تقصر في انفسهم ان يتبعه عشرين سنين فلهذا يضعف الله ما يشاء ويثبت كتابه في بعضه وقوة الالوان
وما يقاؤه عشرين سنين في نفوس الملكة واثبت في تلك الالواح ما اضعفه الله من قوة الالوان فحين يد من بقاءه عشرين سنين
انقشر في تلك نفوس الملكة فالواح الحود والاشيان الالوان فحين يد وقوتها او ضعفها ونفوس الملكة وقوتها وقوتها عشرين سنين
وما اثبت باعماله يد من بقاءه الزيادة في انقضاء احوالها سبب التقصير كما يحاسبه فثم معنى البداء اما بالنسبة الى الله فانها الاشياء بها
لا يبدئها واما بالنسبة الى النفس الباقية في كل ما يحكمه او عليه وتعمل الاجل عاين ان انتهت المدة ارسلوا اليه قبل ان
جاء اجلهم لا يدعون ساعدا ولا يستدعون فان يد في المدة ارسلوا ان اخر كذا وكذا الزيادة بسبب البطالة عاين التقصير بسبب البطالة
فهذه الاشياء في كنهها لا ولا الالوان

قال ايده الله العاشر بين الاستجابة والثناء واعانة المملوك عند الاحكام والالتزام
اقول ان الله سبحانه قال ادعوني استجب لكم وهذا اجل وديته قوله والاسئلكم عني فريه احبب دعوة الدعاء ان دعا على شيء
له ينفذ دعوتهم الى ان يدعوني فيدعون ويؤمنوا به ويصدقون بانه اقرب اليهم من حبل الوريد وانه احبب الدعاء فان دعا على شيء وهو
شأنك في ان يجيب الدعاء لا يستجيب له واجد عاونه ويعين من عاونه لا يجيب له كما قال جعفر بن محمد عليه السلام لما بالنا دعوتهم ولا يستجيب
لنا قال علي بن النضر لا تدعون في الدعاء فاذ اردت استجابة الدعاء فعد وحده لانك ذا الرفعة فاما الدعاء وغيره وطريقه فموجب
للاستجابة ان تقرر عليك تقاضا لنتيجة الدير غير ناظر الى حاجتك لا الى نفسك على نحو ما كنت تريد ان تعذتك غير لاحظ للقدور وان
انت متوجه الى زيد فكل لك ان اذلت اللهم اغفر لي فلا تلطف في كونك لا الكونك سائلا ولا الى الغفرة وتوحيه تعالى لا احد
بلا كفة فانك اذا فعلت ذلك لا تسجد اليك في مكانك لقد جئتني لك خسر واستخرا فلا يقطع كلامي الا بالاجابة وطريق اخر ان تسجد
الله بان تظن به كل ما ازهد منك واذن لك في هواك منك داودا لم الفضل فاذا دعوتك الى الجاهل في كل ما ازهد وهو تقاضا لنتيجة
والاستجابة انما يقبل الله من المتقين قال ايده الله بنصره وعانته بوفيقه ولكن ذلك تريد بينا ان اتوا صاحبك على كل حال

المسحوق هل كان بالما بالتم لا اقول انه تعالى سلك ما كان بالما بالتم وله جوابان احدهما ان دعواته بالتم الى كل بل كل من علمه على ما بالتم
يلزم من ذلك انه يغفر في التملك في جميع احكامه لا لا يقدر على الامتناع من الاكل لا لا يمنع قبله اللين بالتم في التملك
من الاضمار بالتم في التملك ما كان مع القدرة على الامتناع واما مع عدم القدرة على الامتناع فلا والله انهم انما قد خسر اسلافهم
عز الله تعالى ان الله تعالى قد علم ذلك امره بالاكل فلا يكون امثاله في تلك القامات النفس الى التملك كما لو امره بالاكل على ما بالتم
واخره بان لا تفعل ان تدبر عليه ان امثال امره على بانك مقتول ولا يكون القامات النفس الى التملك وهذا ظاهره في الجوابين انه
عند التناول غار عن الملك المستد كما في رواية وهو معنى ما روي ان كان يعلم ذلك الى وقت التناول فلما انشأ في الجوع على
القتضائ في معنى ان التواجد واحدا في الاكل لم يكن ما ان الملكة لله في يد الامام عليه السلام غار عنه المراد بالملك عقوله لا شهده
ويضعف عنه ادراجا والله باكل النفس الموم قوته الله تعالى كما يزعم اقتضى الله والامثال امره وغفل عنه عرفه لكونه كنفه
الاف تسمى التملك بمعنى ان شمله بلذاته لا تدع نفسه لغيره عليه القدر دفعه بلذاته لا الحافضة عليها فلكي على الانبال على الله
وامثال امره ولاشغافه انهم من الجاهل والجهل للقاء وعز ترك الحافضة على نفسه فينبو الملك المستد عند الانزال ان اراد
الاكل من الغيب المسحوق حضر ما اقره العالم في صلى الله عليهم جميعا وقالوا لينا ان تاتنا من الموم اليك ما عاينته خير لك فخرجوا

في قوله تعالى ان الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين

انقول

عناك

انقول

الله تعالى والهم والى التميم القاتم ولم يلق في شوق بل ترك كل شيء من الدنيا حتى غلبت الاذات اذا اشتغل فيهم لم يحسن البصيرة والقدرة
ولهذا كان لا ذات اذا اشتغل قلبه بفرح شديد وخوف جبار دخل الشوك او العظم في رجله ولا يصح ولا بالملة ولا قد اجتمع مشاعر على ما هو
مهتم به ودفن في هذا الموضع وهو هذا البنيان منكشف على عيننا والحمد لله رب العالمين وكسب العبد المسكين احمد بن زيد الدين بن
ابراهيم عفا الله عنهم ودفن في جوف هذه المسألة الشريفة ليلة الرابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وثلاثين بعد المائة في اول من
الحجرت النبوية على صاحبها الوالد افضل الصلوة والسلام حامدا مصلتا مسلما سيف غفرانا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اقباعد فيقول العبد المسكين احمد بن زيد الدين الاحمدي التميمي
جواب لفاضل الاكرم المهدي اخونا الملائكة هكذا في سنة الثامن والاربعين من شعب الاسير باكر اخذ الله بهد وقد المصاحف في
لغته بمسئلة غيرة المثال قد كنتم بها العيون القائل لورنل مع تلك الحال يصعب على قول التبرال وقد غلبت بيها واذا له ما فيها من
الاشكال على وجه يحصل باليقين من غير احتمال قد صادف سؤاله اياه الله تعالى فاصحها الملائكة قد توشوا بالاشكال اشغال اكثر
الاعراض ملازمة الامر ارضي الا عندا تكون ههنا ذلك فليدعيه حضرة من المقدور ان لا يقطع الميسور بالمعسور والله نرجع الكون
وي قوله سلم الله تعالى نكر نكر نكر الحيد المشهور من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
الاشكال ويكفي في سالة المجر كنف المرام عن هذا الكلام من غير حواله اقول وي في هذا المعنى ان النبي صلى الله عليه وآله اقبل انكر
نفسه عنكم يترد على الملائكة من غير حواله اقبل انكر من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
والما تخرجت العبد الاجيد المكافاة لشدته واعقل شامدة بهذا المعنى انما اخلف العبد المصالح في المعنى المرام من تحت انهم من فوق
ان المرام بالنقل التبرع بجل ومنهم من جعلها من لوانجر الذي فرغ في نفسه الحق قد كنتم جعلها محلا له وقد ومنهم من جعلها محلا لها
ومنهم من جعلها صورة الحق قال الخ لا غفر لك من ان قالوا لبا غلة واعلم ان الاقوال الصحيحة او الفريضة من الصحة منها ظاهر في
اقناعي بانوارث منها حقيق في التحقيق مختلف في كثير من بعض ذلك على جهة التنبه فقبل ان قوله عليه السلام من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
على المعاني من معرفة النفس محال فكذلك معرفة كذا الحق عز وجل برز على هذا حال الانبياء والرسول الا ودينا عليه السلام انهم يعرفون انفسهم
وقد دل مفهوم الاية على ذلك في قوله تعالى ما شهدتهم خاف التهورات الارض والخلق انفسهم وما كنت تتخذه المضحك عضدا فقد انهم
الاية والصدق ان الله سبحانه اشهد الملائكة خلق السموات والارض خلقوا انفسهم وانما اعضاءهم بخلقهم كما ذكره الله تعالى
في دعاء شهر رجب في قوله اعضاءها وشهبا ومناه وادوار وحفظه وبقا فيهم ملئت من انوار وارضاه حتى ظهر ان الاله الا ان الله تعالى
وكلمه لكان سريما يا شانه الاقوال في انفسهم حتى ينبرهم انه الحق في اعرفوا انفسهم عرفوا انهم في ان العليق على الحال في ان نقل على الله
داود على محمد وآله وعليه السلام اقبل ان ما معنا من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
المعنى ظاهر في انهم الى الانعام وابطانها بطول فيه الكلام وحاصله يظهر في اياه ان الله تعالى وقيل من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
بأنه ليس في مكان من الجسد ولا يخلو منها مكان من غير انفسه على جهة المحلول ولا يابنه من بل في الاكام في الكون ولا في داخل في
كالما في العود الاخرة ولا في خارج عن كثر خارج كلاما زجدا لا مستحبال بل يدبره للبدن في غير باشره ولا شك كانه في شيء من جوار
الاجت افرغ في نفسه كانه في نفسه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
في صفه انفسهم معرفة اصحاب الاقوال في انفسهم في عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
وهذه معرفة اهل الآثار وقيل من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
اشبهها هو غير هذا ان في انفسهم في عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
اشبهه في عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
في الاوقات الصغيرة عزلة اللوح المحفوظ في الاوقات الكبرى حيث ان كل شيء له اية لذلك على واحد كانه انفسه على حد ذاته
عز وجل واعلم ان في الاقوال على المعنى الظاهر واما المعنى الحقيقي في معرفة انفسهم في عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
واو لو كان كانه حقيق من رتبة وحقيقة من عرفه فغلبت عرفته من غير احتمال على اقباط بقا الاطراف لوانجر الكلاب
بالنور كانه على تلك النور افراس المومنين في نور الله تعالى ان الله خالق المومنين من نوره وصيهم في رحمته فاعلم

يا ابا عبد

فعل
فعل

عرفان نفسه

انوكا

حي القيا الا دبا الشريعة والصبر على الاخلاق الزواجيات قال تعالى ما زال العبد يقر في باطنه اقل حجة فدا الحبيبة كرسية الله
 يسمع به العبد واما الزاد فمما قد رتب الله له من رزقه وانما خير الزاد التقوى حتى تهوى الله في عزه وتقوى نفسه في
 احواله وتقوى الناس مع ما لا يربو ما يربو ويهتدون به وهو معنى قوله لا اجنبنا عما بيننا وبيننا قضاهنا هذه المراتب الثلاثة
 وانتم في رضاها ودينها قضاه يعود على الجهد المعنوي والمنافض لها الجهد الخلقي ونفسها وجميع ما لها من الحكم الامكان في انفسها
 حيث يرتبها قال تعالى في حق موسى ووالله لا يبين لك ما يوجدك يا موسى قال عصى النوكا عليها يعني عليها في تحقيق الانبياء
 بها على غنى من عاياه وانما من جميع امتدوله فيها ما يربو على سبيل سبيل بقدرها على غنىك وبهجها على علمك بعجزها على ذلك
 ويجددتها على اولئك ويعدم حصنها على سبيل ذلك بعدم حلولها على فقرتك وغناك ويعدم معرفتها على علمك بمفارقة
 على يد نونك عن خلقك بصفك الى غير ذلك قال تعالى يا موسى واسئلي عما سواني لا تغفل على غيري لا تغفل على شئ من كل ما يربو
 فالتها بكل اعطافا واعي حجة شئ في شئ لا يبقا بالله قال هذا بعد ما حبيبتك لا تغفل عن سبيلها في قول ربنا في سبيلها الاول فتم
 فتملكه وياك واسم العاصم تلتك اخاف عليها من النكاح ولقد لو حثت الخثرة على خوف من ربك من ملهم من فقههم في العلم
 اخاف عليك من غيري متى ومنك من كانك الزمان ولو ان جعلت في عيوب اليوم القبة ما كانك ولا حول ولا قوة الا بالله
 المولى العظيم صلى الله على محمد واله الطاهرين المجلين رب العالمين فتملك من شئها ما كان ماصلا في غفران شهر رمضان الحبيب
 عشر عبد الماسين والاف من الهجرة ولله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الربيع

قال

زهدك

قال

زهدك

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين اقباعد فيقول العبد المسكين احديهم من الذين احبوا ان العالم
 والعلم الزاهر لا يؤخذ الا من الملائكة طاهر صلح الله احواله وبلغه اماله في مبدئه وماله قد ارجل في محبة داعية ان يربو جوارها
 وانما مع ما علم من الارض والشواغل في الاشياء على النوع ولديها يقول عليه السلام ان النفس كالماء في الارض اذا عرفت كفت القبح
 لكونها كالماء الحيوان تكفي له الاشارة ولا يحتاج الى التفصيل والظهور في تقديمه وقد تيسر جوابه واليه مخصص مقصود على ذلك
 نصيب في قوله وضعف طبعه وانهدام بنيى الله سبحانه عليه التكاليف قال ايده الله ما المراد من سهو التبع صلى الله عليه في
 الاحتيا الواردة فيه اقول التوسل بعمل بالمعنى الملائكة في العمل بعض الترتيب وبقا من بعضهم احدا المعنيين عن الاعتراف بالانتماء
 تركه عن غير علم وسها عن الشئ تركه عن علم ولذا قال في قوله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في الله الذي قال عن
 صلاتهم ويقل في صلاتهم وهو التبع والائمة صلى الله عليه عليهم من اللفظة قال في هذا ما سمعنا من النبي صلى الله عليه و
 الائمة صلى الله عليه فيهم فهو معنى تركهم التبع والمراد منهم تركه عن الشئ ويقبلون على شئ اخر ما ذكرنا من انهم ساهون في الله الذي
 التزم الذي وضع له في قوله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في الله الذي قال في هذا ما سمعنا من النبي صلى الله عليه و
 انه حيل امره بالكلية فويل الله سبحانه في قوله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في الله الذي قال في هذا ما سمعنا من النبي صلى الله عليه و
 فكنا شاقون اليك فويل الله سبحانه في قوله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في الله الذي قال في هذا ما سمعنا من النبي صلى الله عليه و
 في الفقه لا تذكر علم النعموم مع ذلك حيث بغافل عنه لانك لا تصيد له لانتهاج عنه لا عار عنده هو الترتيب المعبر عنه بالتمهيد
 تركهم عليه بغيره عن بالتمهيد واما تركه عن ثمة يقولون ان في تركه الله افا ومارق غاب عنه الملك الحديث ما اشبه ذلك كل ذلك
 يراد منه ما ذكرنا ونحوه واما التوسل بالمعنى المعروف فلا يصح منهم عليه السلام لا تلتصق بالعصية فلا يجتمع معها فعل فانهم قال صلى الله
 تعالى وما المراد من العلم في قوله عليه السلام وروى الانبياء وقوله صلى الله عليه واما الله الذي كان يبايضا سائلا ودمهم فلو كان
 المراد من العلم في امثال هذه الاحتيا غير المعصوم عليه السلام فالمراد من كونهم مشاهير وخير منهم اقول المراد من الحديث المذكور انهم
 اد معناه انما العلم العام الذي يمتد في علومهم على ثمار الوحي وهو الاشارة الى انهم لا يبتغي العلم الا بالانبياء اذ اجمع ما امر به بنينا
 اهمهم ونسجت العلم الجملة والعلم وحفظه على اهل الانبياء فاستدلوا بالعلوم التي فيها الوحي لتعليم الامم وارشادهم فخرقة معروفة
 عند اولئك العلم الا علام ما لم ينهها وسأخبر بها الاشارة الى العلوم والانبياء ما ذكرنا من انهم لا يبتغي العلم الا بالانبياء فاستدلوا بالعلوم التي
 استطاعوا الى انشأت العلم واما تركوا هاهنا فلما كانوا وروى واما علم تركهم في ثمار الانبياء والاصحيا عليهم السلام ترك العلم في ثمار
 الانبياء عليهم السلام في ذلك الميراث الشريف ما كان من العلوم بل الى تلك الاما وكان التبع على الاصول لئلا زلزال بالوحى الى

التراب ان المسؤل عنه الانبياء وانشاءهم وخلقهم
 ثم ان تكون عبادة من سواه لا يحتاجهم وعلى ما يلزمنا ان صلواتنا بالصلوات ان صلواتنا بالصلوات ان صلواتنا بالصلوات
 الربة كيف فشاها لهم منهم وكيف يستعان يقال الامام عليه السلام اشفع لعند الله في وديك ونحني لفضل الله واتقائه اللهم اقول و
 قد بينا بطلان هذا من اجل وعده وبيننا ان الله سبحانه وتعالى هو المعبود بجميع خلقه وان كل معبود سواه باطل وان لا يلدك ويسا ولا يورث
 الله ويعرض من لا يدركه وانما يعرضه جميع خلقه من الانبياء وغيرهم ومن الحيوانات وغيرهم وكل من عرفها بما يعرض به بالجهل قال سبحة الله
 وما المراء بما في الفوائد ذلك لا تنصيح ما يمكن في حق الممكن انما هو من شئ في علمه فكم قلتم في الشرح وما يمكن ان يصيد على المشية فهو
 في علم الامكان في الدنيا والآخرة والله عز وجل اتا الامكان في علمه فكم قلتم في الشرح وما يمكن ان يصيد على المشية فهو
 والوقوع الذي هو المعنى الفعلي قبل قبل المشية شئ في العلم والقدرة او غير ما في حق من اعلمنا اقول جميع ما يمكن في الشرح
 من المشية والافعال فهو من المشية يعني ان المشية تنفصل وتقتضي ايجادها في الممكن لان هيتا كل شئ من هيتا المشية بمعنى صدوره عنها
 وليس المراد انه يخرج منها بحيث تكون اذا خرج حاليتها من الجاهز وانما زيدا ان المشية تصلح لحدوث كل ما يمكن في حيزه في الممكن اذ له
 وانما شئ على علم ايجاد كل ما يريد الفاعل على حد ذاته وكل ما تقتضي من الكمال فهو في كمال علمه وانما امر كبري في الفوائد من قول لا يمكن
 ذاته اعني لا يمكن في ذات الممكن الا ما يمكن في المشية ولا يمكن في المشية الا ما يمكن في العلم وهو الذي هو الحق في اريد ان لا يمكن في شئ من
 الا انما هو من المشية في الممكن في المشية ولا يمكن في المشية من اريد ان لا يمكن في شئ من المشية في الممكن في المشية ولا يمكن في شئ من المشية في الممكن في المشية
 ما نزيد من قولنا ما يمكن في العلم يعني ان كل ما لا يكون متبعا على ما هو عليه فيمكن وجوده وازنه حدوده حاضرا اكما هو في الازمان
 يدعى الله اني نملكه لا يكون مكانا في المشية ولا في الشاهد وهذا هو معنى كون في علم الله الذي هو ذاته يعني انه معلوم لولا زيدا لظرفية
 فان العلم الذي لا هو الله والله سبحانه في شئ غير هو متعلق بحدوده لا يولد ولا يربك له كقول واحد دليل القطر بقية التفصيل هو ان كمال
 يقول العلم بتعلقه لان اذا اردت بالعلم الذي انتموكم كما لا يجوز كون شئ في كمال لا يجوز ان يقول بتعلقه لان الله لا ينبغي لها
 التعلق لاحقيقة ولا جواز وقوله فهل قبل المشية شئ في العلم والقدرة نعم المراد بالمشية الكونية وقبلها المشية الامكانية والامكانات
 لكل شئ ومعنى العلم الذي لا يحيطون بشئ منه وكذا القدرة واما الكونية فهي المستقاة الى الذي يحيطون به في قوله تعالى اما شئ فلا يحيطون
 من علم الامكان الا ما شئ من علم الكون قال ايده الله وعليه فهو اما مخلوق او قديم فان كان مخلوقا اتا بنفسه وهو فضل المشية لان
 ماله المشية واما بتغير فلا بد ان يكون شئ مخلوق بنفسه لعدم قولكم بالربط بين القديم والحادث ولما برز عليه ما برز على اهل الحكمة
 وان كان قديما فهو الذي انفسها فاما معنى ماله المشية فيها وان ماله المشية من الامكان لا شئ من الامكان في القديم تعالى لان لا زيدا
 اقول قد ذكرنا ان ما قبل المشية هو المشية الامكانية وامكانات الاشياء وكلها مخلوقة اما المشية فهي مخلوقة بنفسها وامكانات الاشياء
 اعني ان الاشياء حال كونها ممكنة قبل تكوينها ايضا مخلوقة بالمشية الامكانية لان تلك الممكنات هي متعلقة للمشية التي لا تقوم بها هي
 مخلوقة بالمشية لا مشية واما اخرها الخلق اعلا ولا شئ ان لا يربط بين القديم وربط والاك ان القديم مقر دائما ارتباطه بالقدرة
 حادث وما في المشية براد منه الحيتا الظاهرة على الممكن بها وان كان منها على نحو اشراف والتجمل ان الحيتا الظاهرة بها في الاعيان
 على نحو العوض لا تقع على الممكن وانما الواقع على الممكن اشراف تلك الاغلة ولما قضيتها بالاشراق ان المنفصلة ولا نقول بوجود
 من الامكان في الازل ولوبا لغيره في الاعيان ولا بوجود شئ من الازل في الامكان ولوبا لغيره في الاعيان قال ايده الله وما معنى التعلق
 والوقوع في هذا المقام فليس العلم الامكان هو نفس المشية وليس اذا اوجبت العلم والقدرة وغيرها وكل شئ من الامكان ما معنى قولكم
 بعد ما تقدمت او ايراد العنوان الذي هو المقامات فعل المقامات غير مخلوقه وقوله فعل وجد قبل المشية ومعها او نفس المشية
 مع ضلها اقول معنى التعلق والوقوع في هذا المقام هو الظهور بالتعلق بفتح اللام وبالوقوع على العلم الامكان في زمان احدا
 نفس المشية الامكانية وثانيهما ان الممكن قبل التكون سواء كان قبل وقوع التكون على علمه ام لا والمراد بالهوان الذي قبل المقامات
 والعلما ان هي الفعل مع المفعول حال تعلقه بكيفية الحما حين تعلق حرارة النار بها وهي منزلة في علمه من يد فانه في علمه
 القيام ومن القيام لقيامه في علمه من جاز في الفعل اذ هو في علمه من جاز في العلم والقدرة انما هي في علمه من جاز في العلم والقدرة
 نفس المشية مع علمها يعني انما المشية قال سبحة الله وما علمكم في صلواته الليل في مفرقة التوراة انها غير مذكورة في مختصر توحيدية
 اقول صلوة الليل معلومة الكيفية وليس فيها كبريا خلاقا ولكن على وجه الامكان في العلم كقولنا في الفناء قبل ان
 الليل اقترافه في ليله والنوحيه الثانية هي في الجهد في سبحة قرآن الدعاء اللهم من موقرة خلقت عن قبالها بنفسي الله

رفع

قال

رفع

قال

قال

رفع

قال

رفع

ثم أقوم وأصلي صلاة الليل ثمان ركعات والأفضل ان يقرأ في الأولى الحمد والتوحيد مرة وأفضل من ذلك الأولى الحمد والتوحيد ثلاثين مرة
 وفي الثانية الحمد والتوحيد مرة والأفضل من ذلك الأولى الحمد والتوحيد ثلاثين مرة وفي الثانية الحمد والتوحيد ثلاثين مرة فاما الثانية فقرأ الحمد
 والأفضل السور الطوال ونقرأ بعد كل ركعة من الدعاء المأثور ثم تسجد ونقوم ونصلي ركعتي الشفع نقرأ في كل ركعة التوحيد ثلاثاً أو نقرأها
 المعوذتين في كل ركعة واحدة ونقنت في الثانية قبل الركوع بما شئت وإلا دعاء الوارد اللهم هذا فيسر هديك ليح فإسلك فزيتك مبتا
 الدعاء الهنيئ من ذلك في هذا الليل المعترضون ليح ثم نصلي مرة أو نقرأ فيها التلاوات والعلق والتاسعة ونقنت بالدعاء والأفضل
 ان تسجد بعد الأربعة عشر من المؤمنين إلى المائدة ان شئت ولم يرد فيه فقرن بمخصوص إنما هو صلة الاستجابة الدعاء ثم تسجد سبعين مرة إلى
 المائدة وتسجد سبعين مرة من تسجد لله الذي لا اله الا هو الحق القيوم بديع السموات والأرض والجلال والأكرام لجميع خلقه من غير ان يخل
 على نفسه والتوبة اليه ثم نقرأ الدعاء المأثور رب اسألك ليح اوبد له وهو الله انا اسأله وهو اللهم اني اسألك لكل من رزقته علة
 في خلق الامر عكس جميع دنياه وأهلها وأمرها وخطاياها وقليلها وكثيرها ورقبها وجلبها وقدرها وحادثها وسرورها وعادتها
 وجميع ما انا مذنب وانور اليك واسألك ان تصلي على محمد وآل محمد وان تغفر لجميع ما احدثت من مظالم عبيك قبل ان يعاين ربي
 حقوقاً وانما قرنها فافغفرها لي كيف شئت والى تسجد طهرم الراحمين ثم قل اللهم دنوبه وان كانت غريبة فاني ما اردت بها قطيعة ولا اقول
 لك الضميمة الا اعوذنا اعلم من خلقي ولا اشتط استر او توبته لما اعلم من ضعفه وقد جئت طلبة عفوك ووسيلة اليك كرمك فصل على
 والحمد واكرمه مغفرتك يا ارحم الراحمين ثم قل العفو العفو العفو لئلا نؤثر في حق ما كان من العبادين عليه صلى يقول اللهم اني انك
 اياك وانا مصر على ما فيه عن قل حيا وترك الاستغفار مع علي سبعة وحيث تقبيل محي الرحمة اللهم انك دنوبي توفيتني ارجوك
 وان علي سبعة وحيث توفيتني ان احثك فصل على محمد وآل محمد وحقوق جاتي لك كذا في حقك منك وكله عند حسن ظني بك يا اكرم الاكرمين
 ثم اركع وادفع واسك وانصت قل هذا مقام من يحتاجه منك الدعاء واسجد واذا اسلك قرأنا انجيك ما موجود في كل مكان الدعاء
 ثم اسجد وقل ارحم من دنيي بديك الدعاء ثم صل ركعتي الفجر والأفضل ان يقرأ في الأولى بعد الحمد سورة الحمد وفي الثانية التوحيد وان في الجحد
 في الأولى وقراء التوحيد قرآن الحمد الثانية وارقان التوحيد في الأولى ناسيا ثم ذكرت قبل الركوع في قرآن الحمد ولو غلبت العكس
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين قد وقع الفراغ من توحيد هذه العجوبة ليلة الثلاثاء عشر من شهر ربيع
 سنة ست وثلاثين بعد المائتين الألف قبل موفاتها السيد المسكين احمد بن محمد بن ابراهيم الاحمدي المطهر في حاد مصلح طه
 مسنغراتم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اما بعد فيقول السيد المسكين احمد بن محمد بن ابراهيم الاحمدي
 على جناب المولى المؤتمر جناب سيدنا السيد حسن الخراساني بلغه الله خيرا اني انا في مسئلة يريد بي بعض ارباب على بعض غفوا
 فامثلك بعض ارباب من اهل العلم من الاشتغال بالامراض واعتشاش الاحوال فيجعل عبادته مواله منشا وعبادة جواني
 كاشح ليحصل الجواب على وجه لا يكون عليه حجاب على الله القوا اليك المصالح والمآب قال سلم الله قد سمعنا من شايخنا
 وقراءنا اكثر من الحق في علم الله سبحانه بالكنائس ان كان قبل وجودها فلا حاد في توفيق سبق علم الا انه لا بد لا يكون هذا المصالح
 اهل الاسلام اقوال هذا المعنى لا ينكره احد من اهل الملل من زمان ادم عليه السلام انقضت زمان التكليف الا من يبدع في الاسلام وشي
 هذا لا يعنى المسلمين نعم يكون المراد بهذا العلم العلم الا انه لا يكون من ذات الله واما العلوم الحادثة كالعلم والولوج والعشر والكسب
 وانفس الملائكة والخلق فان الكلام فيها مختلف تالا لا ينشأ الا ذلك قال سلم الله ولكن على قولك كل في زمانه ومكانه وهيئة فاعلموا
 الذي يتقوى العلم بالحادث وشي امو غير الذي سبق علم الا انه لا بد وابعينه
 احادث وفيه ثلاثة اقوال العلم الاسلام احداها وهو العلم بعين العلم والمعلوم شي واحد لان العلم هو حضور والمعلوم عندنا هو العلم
 وجوده مثل الصورة الذهنية في علمك بالشي وانما تعلمها في العلم والمعلوم لانك ان كنت تعلمها بنفسها ثاب المخلوق هو العلم
 عين المعلوم وان قلت انك تعلمها بصورة غير هائلة ايضا ان علمها بنفسها ثاب المخلوق وان علمها بغيرها ثم التسلسل فاعلم
 عين ان يكون العلم عين المعلوم والقول الثاني ان العلم غير المعلوم والقول الثالث ان بعض العلم عين المعلوم كالصورة التي مثلنا في شبه
 غيره والحاصل ان العلم يتعلق بالمعلوم كالحادث ولا يتعلق بالمعلوم القديم والعلم الحادث هو كالموجود في الحادثة قال تعالى انما بال العلم

انما بعد

قال

انما بعد

قال

انما بعد

في تفسير لا يذوق الله الموت في الدنيا والآخرة وهو محل المشية كالقدم فانهم قال سلم الله وكيف يقال الحقيقة المحيية على المشية
وكيف هم مقام الله التي تقع عليها الحق الوجود الحق كاللذات المحيية ومحجول الله وعين الكافور ذواتنا نجح وبلا غنا وبها
كانت الفوائد ان كانوا من الوجود المطلق لا يظهر لنا لمصلحة في التوفيق بينه وبين خلق الله الاشياء كلها بالمشية وهم من الاشياء علما
نفسية ان كانوا في مرتبة غير فاعبوا وادخلوا
اقول انما يقال الحقيقة المحيية هي المشية لاحتواءها على الاشياء الا ان الحقيقة المحيية
عبارة عن عالم الامور والادام الاول المحيية الحقيقية لا يبين بالمشية الا لان ذلك المقام يقتضي باسمه ان يكون منها القائل ان الحقيقة
المحيية بالمشية كسبب الا لكسرها انما انفعال الفعل غير فعله الفاعل بنفسه ثم يكون الاطلاق على سبيل الحقيقة بالمشية
الخلق بنفسها هي الحقيقة المحيية وذلك النفس المشية يكون قوله عليه السلام ثم خلق الخلق بالمشية معنا ان الله خلق الخلق وشاع الحقيقة
المحيية بنفسها باعتبار انما حصل المشية التي قلنا انها نفس الحقيقة كما قال سبحانه لا يسبقون بالقول وهم بما يعلمون يعلم ما بين ايديهم
وما خلفهم وما بين ايديهم ان تكون الحقيقة من نفس المشية فيكون المشية مخلوقة بها باعتبار انما القابل والقابل هو فاعل فعل الفاعل انما
قوله ان يكون انما يكون مقام الله الحق فكذلك معنا انه سبحانه كان كذا محققا فلما احب ان يعرفهم علمهم بهم ونظمهم لكل شيء
ذلك الشيء منهم من حيث هم المظاهر العليا يقال لهم الوجود المطلق كما مر فاما وقوع الاسماء المذكورة عليهم فلان تلك الاسماء مخلوقة
على معنى عنوان الحق سبحانه فحقا بهم من ذلك العنوان والاسماء اللطيفة اسمها لهذا العنوان وهذا العنوان اسم للذات الغيب الحق
وهذا الاسم هو الذات الالهية والاسماء اسم الله استغفر ظلك فلا يخرج منك الى غير معنى انما استغفر ظلك سبحانه وذلك الظل
وهو ذلك الاسم بمعنى انه اقدم بنفسه وبغيره ان الاسم هو المشية والظل هو الحقيقة المحيية وبالعكس على ما اشار اليه سابقا
واما كونهم من الاشياء فلا يلزم ان يكونوا اعدادا لاشياء تجمعهم صفه ونفهم صفه فالحقيقة الجامعة للاشياء هي الحقيقة المحيية
بنفسها واشيائية بغيرها والاول علمه والاشياء معلول وهم عليهم السلام من مراتب الوجود والمطلق لا ما تحت الترتيب في كل مرتبة علمه
من دونهم ويصدق عليهم انهم معلول بالثبوت الى ما فوق تلك المرتبة منهم والى ذلك ايضا الاشياء في الاحكام والادعية ان الله سبحانه
اشهدهم خلق انفسهم واشهدهم خلق جميع خلقه قال سلم الله ومتوا عليا ايضا بايصانهم عليهم السلام مقام الله وظاهر
واتمام الى الذات القاهرة بالصفقات فانها غير ظاهرة الا بحاجز الاكتفاء والاستسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اقول قد ذكرنا
في كثير من مسائلنا ومباحثنا وهذا قد تقدم انهم عليهم السلام مقام الله وظاهره وان معنى المقامات والمظاهر الى الجمل
واحكامه يفرق بينهم ما يقال انما يقال المقامات بملاحظة عدم تغير ذلك تبدل وهو المعبر عنه بالمراد في الدنيا سبحانه والآخر
معالمه واما المظاهر فملاحظة ظهوره سبحانه فيهم فظاهره فاما ظهورهم بهم فغير محقق الاشارة الى ان الله ظهر لهم به بدلا لغير
في ظهورهم بهم فانهم وظاهرهم انما هي الذات الظاهرة بالصفقات علمنا لان زيد بالذات القاهرة بالصفقات وانما هي الذات الجاهل مع صفه
فذلك ان قلت زيد قائم وقد عدا وذات جال كذا قائم غير عدا وكذا الباء وانما الذات التي ظهرت بالفتيا هو فعل الالهية موجودة
فيتملى الى الجاهل بالنفس الحركة الانجماوية ولا تكون ذات زيد بل حركة ذات الذات من حيث هي ليست حركة ذاتا وحده فعلا او حيزه
والحركة العارضة عنها التي هي صفه الذات خارجة عن حقيقة الذات ومعها الفعل لكن لما ظهر الذات بها ظهر بصفه الذات فان قلت
قامت كالمستند اليه اليها عين تلك الصفقة لان الذات لانها في الحقيقة مستندة الى الحركة والذات كالفناء لا يجرى
وانما توجد الحركة بنفسها كما ذكرنا في الامور ان النقاء يقولون وجاز زيد القام ان القام مرفوع بالبتعية وفاء لخلق زيدان
زيد مرفوع على البدلية فلان القام هو الذات وهو الذات مع الصفقة كان القام مرفوعا على البدلية لا مستندا الى الحقيقة
كانت في اخذ زيد لا يقال ان زيد ليس بصفه والا لكان مثل قائم لاننا نقول ان الاسم المميز له من بين اخوة تصف له وانما الفرق بينهما
ما قلنا من كون اسناد الالهية قائم ان النفس لا الذات بخلاف الاسم فبالله من مستند الى الذات لا الحركة كما لا والله انفسهم وهذه
الطريقة الشاذة هي المعروفة واثرا محبة الله واثرا محبة الله كذا في ماسون هدية على الحديث القدسي ما معنا قال الله تعالى يا موسى
كذب من فم اني محبته فاجابا لليل نام عنى ما يحسب ارباب محبة انما عن جبهه الله اعنا على عاتك واعف لنا ما من من نونا
بمنفردك واعصنا فيما يقرب من عيان ابروحتك يا ادم الراحمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد واله الطاهرين
وكتبه عبد المسكين احمد بن زين الدين عشرين يوم الخميس الثاني عشر من شعبان سنة خمس وعشرين ومائتين والالف من الهجرة النبوية
على ما هو في الفضل السلوة والسلام ما مستحقه

قال

مرفوع

ظله انما استغفر

قال

والرجاء

مرفوع

أعز سلم الله بقرينة الحق سبحانه بان الشريك لا يمكن الاشارة اليه في الذهن لانه خارج باجماع محال الذكر الوجودية او لا وجود
 ان لا يشترط من ذلك بخلوص الحق سبحانه سواء كان خارجا او ضمنيا او غير ذلك من اجل الشريك والمثل ولا قرينة له لما كان
 اكثر من التعدد يظهر منه من جهة الدعوى العينية الوهمية مع القطع عن الوحدة حال ساوئ تلك الدعوى بتجوز الشريك وبقوته
 او لقله الصغر في قول الله سبحانه ذلك وانه لا اله الا الله ولا شريك له فليس التفرع راعيا على الثبوت كما تقوم بل ان
 الاوهام لما عبرت في مقام الكثرة والتعدد في ما لا يتحقق كلفه لقب الاوهام ولهذا اعطى عليه لكي لا يحل محل الموهوم وهو المعلوم
 يعني كلام العلماء في كثير من عباداتهم حيث يقولون اشياء الصانع ان يحوموا في اوهامهم البهجة من القبا المذكور لخاصية الوحدة التي
 كما خلص له في نفس الاوهام قوله سلم الله لا تحيط بالاشياء بشيء الى ما قلنا من ان شئنا لا يبع منه مكان لا يتصور الا اتحادا في ما اتوا في قوله
 لانه خارج ولا في الاذهان لانه اعني بالقرينة لا يجوز شئ من ذلك لكذلك وقوله سلم الله والعقول خلقه في الشبهة التي يريد
 ان يتجلى وعلا حاق كل شئ اتما كان شئنا بالله كما لا يحل عليه في خطبة يوم القدر واد كان الشئ من شئنا في فرض الشريك بكل فرض شئ
 فيما هو بالله فيكون كما لا يفرض من مطلق فلا يكون شريك بل عبد باخر فيلحق ان تقا ان الذين يدعون من قول الله سبحانه انكم تفرقون محو
 مكان يفرض فيه الشريك وذكر لاجل من الاحوال ان الشئ على ما ذكرنا سابقا كما يقول لاشريك له ولا اله الا الله قال سلم الله
 فرض الشريك واعني المثل لا ينفك عن ذلك لانه لا يتحقق المثل الا بالاحاطة بالمثل في ذلك حال كان الشريك لا يمكن في منزهة الشريك
 علامه لكل شئ قولا يفرض الشريك الخ اسئل الاخر على اطلال الشريك وطلال من يتجوز اخر في الاول فيظهر ان الشريك انما يتاكد
 بتحقق الشاركة انما المساوية تلك الشاركة فيما شاركه ولو في جهة واحدة من جهة واحدة وكذا المثل كقولك زيدك لا تسد لوكا في
 الشجاعة ولو في جهة من جهاتها لم تغل هو لا تسد الشاركة او المشاهدة فادع من ان الشاركة في الذات بان يكون كل منهما قائما بذاته
 لا يدخل فيه ويكون مبدأ لكل ما سواه وكل ما سواه مستندا اليه وقائم به الثانية في الصفات بان يكون كل منهما في شئ واحد وقد تدبر
 وبصر لانها له ولا غاية ولا مغايرة به من تلك الصفقة وذلك الذات الا بالفرق من الاعجاب لاجل التعبير والتميز لاجل الشاركة وانما
 فعلتها بمتعلقاتها عند وجودها الشاركة في الاعمال بان يتجوز كل منهما الاشياء المختلفة والباينة والتماثل بفيض احد بسيط في جهة
 به تتجوز الاجناس من تنوع الانواع وتختص الاشخاص مع اختلاف الكلمة المتحدة فيكون بها كل شئ من شئنا على قسمة واحدة
 بلا تكلف ولا غروب قال سبحانه واما من الواحدة كلم بالبحر ما خلقكم ولا يستكمل الا كقوله واحدة الواحدة بان يكون كل شئ من
 العباد كما ينبغي على ما ينبغي الوفاء الا فلا ولا اقصاء ولا معقب حكم واليه ما له كل شئ مما دل على شئ علم من عبادته وتعرف ذلك في
 ولا يرب ان الشاركة في احد هذه المراتب لا يحيط بالاشارة الا في كل المراتب الا في شرط تحقيق كل مرتبة للصف بها الوحدة الذاتية
 كما هو صريح كلامنا في المراتب الاربعة والى ما ذكرنا في الاشارة بقوله تعالى ان الله يخلق ما يشاء الكاف للتشبيه والكل
 لمصلحة بعض فائدة فان بعضهم اتما حكم بكونها اذمة لتلا يلزم من ذلك ثبوت المثل والمراد من الاية نفى المثل وتلا يلزم نفى الشاركة
 والمراد من الاية ثبوتها بنفي ما سواه فنقول على ذلك ان الشاركة في الكاف للتشبيه ليست اذمة ولا يلزم من محذورنا ان لا يكون ثبوت المثل
 على المعنى الصحيح عند اهل العرفان هو التوحيد والمراد من ذلك المثل الصفقة في صفقة الشئ في الاية الشئ لا يصفقه الله وحده كما
 الاشارة الى ذلك في اذمة والاختصاص في اذمة الاظهار على اتم استلزام باسمه انما يحسن واما تلك العملية الا يقال ان المراد بالشاركة
 جمع مثل فيعلم الهم والاشارة للشئ وهذا غير الذي لا نقول ان المراد بالمثل كبر الهم وسكون المشاكسة عندنا هو المراد بالشاركة
 الاول معناه الثاني والثالث معناه الاول وشرح هذا البيان حتى يتحقق عند اهل العقاب مما ساج التطويل كلام وخرج عن مقتضى لغتنا
 واما بيان ذلك عندنا في الاذمة فظاهر لديهم واما من اربع هديهم فندليل ذلك قوله تعالى وما تكتب بيمينه مشلا وتودع المشلا
 الا على القنوت والارض هو العزير الحكيم والمراد بهذا بالشاركة كما هو من هذا التفسير في التشبيه الله هو معنى المثل كبر الهم
 سكون المثل وعمل كل تقليد في المراد به الصفقة ان الاشارة ان الصفقة فيها براد منها من جهة الموصوف مثل الموصوف في براد منه من
 جهة الصفقة والاول تكرر الصفقة وصفه والموصوف موصوفه فاصبح هذا المعنى ثبوت المثل وفتح نفى في ذلك المثل فلا تكون الكاف
 اذمة ولا يلزم من نفى المثل نفى الذات فيهما مثل شأها كما هو في القاصدين لان القوي لا يتبع ان يكون صفقة صفقة واما قلنا
 ان الصفقة فيها براد منها من جهة الموصوف مثل الموصوف فيها براد منه من جهة الصفقة لان ما مماثل للموصوف على ما مماثل في الصفقة
 ولا يصح العكس فلا يكون شئ من الموصوف في الحقيقة والذاتية صفقا في الشئ من الصفقة فقولك زيد القاصم صاحبك في القاصم هو

قال

قال
منه

في الظهور بمعنى تساوها وكلتا خبرها الله متساوي الأخيرين لأن في الظهور واما تقديم الله على تقديم المتقدم وتقديم الأخير على الثاني
 المتأخر بالذات وفي العلة فهو كما لا بد ان يطالع عليه الاوصياء انما انفسهم واما قوله اي الله قولنا علم ان الخطا بما يتما يخص من
 حصر جمل الخطا بهما هل المتأخر به وهم المقربون ولا غيرهم وان كان مرتبطا عنهم فمتماثل لهما كما ورد في ذلك القول هو الفصل في
 الواسطة وهو الفعل للفاعل على قولهم واما تفريع دخول الجنة على الملاقاة بالشفاعة الذين فيه نكته وهي انكم باعوا المطيعين
 ان لم تضافوه فزعمتكم ما اعطيتكم لا اقول ما اعطيتكم لا يخرج عن قبضي هذه من ساءود ما فقيدها بالخوف من التشايع على
 اجابته التي عاينها من غير ما حصر في ذلك السبب بربكم وحمل بديكم وعقل لبيكم وامامكم والاخذ من ذلك انتم فقلتم بل في ثبوتهم عليها حتى
 لا تقوى على ما دخلتم الجنة برحمتي انكته لانهم وهو باعوا اهل الذين حين دعوتهم لم يجوبوه لا لظنوا من رحمة ولا لاكمالها
 بالشفاعة بالتوحيد وعدمها فاعلم ان الاخبار بحسب ظاهرها مختلفة جدا ولكنها مشقة في القصد والمعنى فاورد من ذلك
 ما قال لا اله الا الله دخل الجنة اى يجمع شرطها وما يرا منها وورد ايضا ان يقال لا اله الا الله خلاصا ودخل الجنة يخلصه من
 لا اله الا الله عاينها من غير ما حصر في ذلك السبب بربكم وحمل بديكم وعقل لبيكم وامامكم والاخذ من ذلك انتم فقلتم بل في ثبوتهم عليها حتى
 لا تقوى على ما دخلتم الجنة برحمتي انكته لانهم وهو باعوا اهل الذين حين دعوتهم لم يجوبوه لا لظنوا من رحمة ولا لاكمالها
 بالشفاعة بالتوحيد وعدمها فاعلم ان الاخبار بحسب ظاهرها مختلفة جدا ولكنها مشقة في القصد والمعنى فاورد من ذلك
 ما قال لا اله الا الله دخل الجنة اى يجمع شرطها وما يرا منها وورد ايضا ان يقال لا اله الا الله خلاصا ودخل الجنة يخلصه من

قال
رفع

من اطلاق وتوحيب الملتزمة على الشياطين فقلوا الشياطين المرابط على شئ من ذلك الفصل الثاني عشر هكذا كان مال الى التبريق على ان يتجلى
 الخاصية من ذلك الفصل حتى قيل ان تلك الشياطين تتدلى الفصل الامارة فيكون قوامه اذا قلنا اكثر شياطينها واذا قلنا الصبيح كان مظهره
 فخرج من العقل تحت الصلابة عتقا كلفا لبعض العبيد وتأمر بالخير وتكره الشر وهو تأويل قوله تعالى فان تابوا واموا بالصلاة والذكر
 فانوا انكم في الدين لآية وان مال الاذن الجامع لهما الاشارة الى ان الله لا يترك وهو مد الفصل الامارة بالخذلان وتوحيب الشياطين على الخلق
 وطردوا الملك المرابط على شئ من ذلك الفصل الثالث عشر تمهيد كثره يبداه الله وهكذا كان مال الى الشياطين المرابط على شئ من ذلك الفصل
 الملك المسدود فليقبح مكره حتى تطرد تلك الملتزمة ويطلع على القابض تعظيها المعاصي فيدخل في قوله تعالى ان الله ان على قلوبهم ما كانوا
 يكسبون فهذا جواب ما سألنا عن ان الموجود ما هو بانه هو المركب من الوجود والماهية وما الراسل عنه من جهة تركيبه وما يتركبه
 ذلك من بيان المنزلة بين المنزلة في القدر بحيث لا يكون على مرع في خطأ ولا كد والحمد لله رب العالمين قال ايضا ثم ما العنوني
 كيفية اشراك الوجود حيث انهم اختلفوا فيه بين من قال باشراكه في بعضه وبين جميع الاشياء حتى الواجب قلنا بين المكنات فقط وانما
 للتركيب العنوني كما سألنا عن ان المعنوي قولنا ان وجوده موجودا غير من قولنا غير موجود
 اقول ان اللفظ قد بينناه ان كثير من الخلق
 انه يدل على المعنوي وانه هو هكذا وان لا لاله الا لفظية الوضعية من تلك وهذا المناسبة انما تكون بعد تصور المعنى وحصول هيئته
 التي هي حاصلها القاع الواضع حوفا من مادة مخصوصة توافق صفات تلك المسمى من الهمس والجمع والاشارة والرفاع والاعمال
 المتباين والاعماله وغير ذلك صفات المعنى الذاتية ويؤلفها على هيئة مخصوصة توافق هيئة المعنى الوضعية فيصعد على هيئة متناهية
 المعنوي في اللفظ الاول صالحا له من ذلك الصفات ويلجج حوفا من مناسبة فلو افق حوفا من اللفظ الاول فيؤلفها على هيئة المعنى الثاني فيؤلف
 هيئة الاول وهكذا فان كانت بين المعنيين جهة جامعة ذاتية كالعين الجارية والامر او صفة عرضية كالقمر المحيض والشمس الزاكية
 معنويان لم يكن بينهما صفة جامعة مناسبة لادائية ولا عرضية وانما اشراك في الهيئة صفة والمسيبة لا تخصص بالكون في الوجود
 في تخصص وضع اللفظ وانما كان معنوي لا يخصص بالعلية او المعلولية وما اشبه ذلك كان الوضع بازاء ذلك التخصص في تلك الحالة
 معنويان او اشراك في الهيئة المطلق للمجهة جامعة كاللفظ الثاني اذا كانت المسيبة من جهة الاشراك والاعمال على خلاف في الهيئة
 الاشراك في اللفظ في كان ذلك المعنى لا يحتاج اليه معرفته لانه كان الواجب بحد ذاته لان لا يحتاج الى جهة الامكان من جهة الخصاص والحاج اليه
 لا سلب الام والربط والافتراق فاذا انشكح الحاجة لمجرد جهة قسمية وان كان يحتاج الى المعرفة بصفاته افعاله اطلق الوجود على جهة معرفته
 نوع من الاشراك في اللفظ لان المفهوم والمقصود من اطلاق الوجود عليه ما يصدق به الهيئة المذكورة لغيره فيكون المقصود من الهيئة
 واطلاق الوجود جهة معرفته ومن شارة لغيره في الهيئة المسمى بهذا المعنى فما اصطلاح عليه لا كثر من كون المعنى واطلاق لفظ على كثير
 بوضع والمفقط على كثير من كل واحد بوضع جديد فاذا عرف هذا علم ان ما يصدق عليه التقييم اللفظي للوجود ثلاثة الاول الوجود
 سبحانه وهو الحق لا يحتاج الى خلق المعرفة لانه لا يحتاج الى جهة الحاجة فحقه لا يحتاج اليه وهو اضافته ووجوبه من الخصاص والشمس في
 الواجب من حيث هو في ذات الخلق ويطول اضافته بمجال وانما الوط بين الحق وبين خلقه ابداعا كما لا يقع الحاجة في الخلق كما سألنا
 كذلك يقع الحاجة الخلق الى معرفة ذاتها لكنه لا سلبها من الحاجة بل لادائها وانما اضافته والافتراق والربطوا اشبه بغير ذلك في الهيئة
 بمجال من جهة قسمية الثالثة الوجود المطلق وهو فصل الله وشيخه في هذا الحق يحتاج اليه الخلق فيحتاجون الى قسميه وما هو الذي تطلق
 عليه قسمية الوجود المطلق وهو جهة معرفته سبحانه فيكون اجابته لا يشر ان لا يفر من مطلق الهيئة تعرف جهة الوجود بل في
 الايمان معرفته اجابته لا يشر ان لا يفر من الوجود المتعدد واخره مختلف في ذاته وانما فرقته له وللعرفان يطلق على جهة الاشراك
 المعنوي بطريق خاص اما باعتبار افعالهم من افعالها وتباينها في الحق في لا يطلق عليها الاشراك في اللفظ اذا قلنا ان وجوده
 وعمره موجود وما اشبه ذلك كما هو كونه في احد الاشراك في العلية والعلولية المتشابهين في القرب والبعيد اعين الوجود لهما من
 حيث هو قبل اعتبار الشخص فهو وجود واحد فاضفنا اليها كان باعتبار نظامهما كلاهما من جهة واحدة وباعتبار الباطل هو كل واحد منهما
 باعتبارنا ومنه ما باعتبارنا على عشرة ترع مستحسنا فاطلق الوجود عليها بالاشراك المعنوي لان وجودها واحد والشمس على
 بتعبية الوجود في ذاته من جهة التسبب فيخلق عليها المعنوي انما ان الشخص ما شئت وانما الوجود وانما الوجود هو الشخص
 انما فظهر ان قلنا ان الشخص موجود بالذات كما نزع بعضهم فلا يحدونه اطلاق الاشراك في المعنوي في ذاته وشاركه في ذاته
 في الاطلاق احد من نفي الاشراك في الهيئة انما فصلنا

قال
وقال

قال
وقال
قال
قال

قال المراد بالكان المسندة على نفسها والمراد بالحق الاكبر اقول علم ان الكلف المسندة على نفسها على انية ولا يخلع في

الفضل الثاني
بجويد

[illegible]

مصلیٰ مِلما

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين صلى الله على محمد وآله الطاهرين اقا بعد يقول العبد المسكين عبد بن زيد الدين لأحسن الله
عرضه واراد ان في بعض الصلوات اتوا فلنفقح في فهم بعض ما قل هو الله احد وما يراد منه فادرك ان اثبت بعض ما ورد
على مضاجعة السورة الشريفة لينب لمحض التوحيد مكان له قلب من طلبة مر البعاليه من اخواننا المؤمنين في الفقه الجمع وهو شديد
ويبقى ان ذكر قبل ذلك بعض كلام اهل الفقه والعلماء وما اشاروا اليه من الشبهة والاجوبة من باب المقدمة منه لانه هو الله انشبه
افهم الاكبر من يكون سلبا برهون به الى ما اشير اليه قهولا للبيان والله سبحانه هو المبدأ والحق العرفان على ايدى اركان
الزمان عليه السلام الوحدانية خلق الانشا وعلية البيان من التوحيد الله هو من هياكل الايمان ونسب الامكان فاقول ان احده
اهل الفقه بمعنى الواحد وكذا في ظاهر بعض الاخبار قال في النهاية وفي حديث القداسة ان قال السعد كان يشبه وعاءه بالصباحين
احدا يشرب باصبع واحدة لان الذي تدعو اليه واحد وهو الله تعالى انتهى وفي القاموس لاحد بمعنى الواحد ويوم من الايام
جمع احاد واحدا وان ليس لجمع واحد لا يوصف الا الله سبحانه وتعالى كما هو صريح هذا الاسم الشيف له تعالى ويقال للامر المنفرد
احد الواحد وفلان احد الاثنين وواحد الاحدين وواحد الاحاد وواحد الاحد لا مثل له وهو باطل المدح في اقوال اظهري
ما ذكر من المبالغة والاشبهة في احادنا هو مستفاد من الاضافة لا من نفسه قال في النهاية في سماء الله تعالى وهو الفرد لا الثاني
وحده ولا يكون معه اخر وهو اسم نفي ما يذكر معه من العدد تقول ما جئني احد والجزء من بدل من الواو اصل واحد لا من الواو
وقال الانهري الفرق بين الواحد والاحد ان الواحد نفي ما يذكر معه من العدد تقول ما جئني احد والواحد اسم نفي ما ينفع الله
تقول جئتني واحدا من الناس لا تقول جئتني احدا والواحد هو المنفرد بالذات في عدم المثل والتقدير الاحد المنفرد بالذات في عدم
الاحد هو الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام ولا نظيره ولا مثل ولا يقبل مع هذين الوصفين ان الله تعالى في توحيد الصديق
الاحد معناه انه واحد في ذات الله تعالى لا في سائر الكلام هذا مبني على ترادف الواحد والاحد كما هو احد الصديقين
وقال الجوزي واحد من الدواب والواحد هو الواحد والواحد هو الواحد في الاشارة الى الله تعالى ان الواحد يطلق على الاثنان
وغيره بخلاف الاحد فانه لا يطلق الا على الاثنان يعني ان الواحد عام مورد لكونه يطلق على من يقبل وغيره ولا يطلق لاحد الا على
من يقبل وذكر المحققون جمعا اخر للفرق بينهما اذا وقع في شيئا مثل هذا التقى هو ان تقول ليس في الدواب احد لا يقضي
استغراق التقى مطلقا فيكون يكون منها اثنان بخلاف قولك ليس في الدواب احد فانه يقضي استغراق الاحاد وغيرها وذكر الترهيد
طاب ثراه ان الواحد يقضي نفى التثنية بالذات والاحد يقضي نفى التثنية بالذات الى ان يقضي الى ان يقضي انهم كلام السيد
نعم الله وعبادة الصلوات في التوحيد هكذا الواحد الاحد معناه انه واحد في ذاته ليس له باعوا ولا اجزاء ولا اعضاء
ولا يجوز عليه الاعداد والاختلاف لان اختلاف الاشياء من ايات حادثة مما دل به على نفسه يقال لم يرزل الله واحدا ومنه
ثان في واحد لا نظيره فلا يشركه في معنى الواحدانية غيره لان كل مركب له نظير واشبا لم يكن احدا بالحققة ويقال فلان
واحد التام لا نظيره فينا يوصف والله واحد لا مرعد لا مرعد لا يعبد الا كجاس ولكن واحد لا نظيره وقال في بعض
الحكاية الواحد الاحد اقول واحد لا متوحد والاول لا ثاني معه ثم استبعد الخلق كلهم مجتبا بعضهم الى بعض الواحد
العدد في نفس الوجود بله شئ ما هو قبل كل عدد والواحد كيف ما ادركته واجبة له من رتبة شئ لم ينقص من شئ تقول واحد
في واحد واحد من رتبة شئ لم يغير اللفظ عن الواحد فدل على انه لا شئ قبله ولا شئ على ان يحدث الفقه وان كان هو متعدي
الشئ ذكر على انه لا شئ بعده فاذا لم يكن قبله شئ لا بعده شئ فهو المتوحد بالذات فلا شئ احدا حدة الاحد خصوصية
ليست الواحد تقول ليس في الدواب واحد فمخصوص بالادمية دون آثارهم والاحد منع من الدواب الصبر والعدد والشيء
في شئ من الجحش وهو منفرد بالاحدية والواحد منتقلا للعدد والقسم وغيره داخل في الجحش تقول واحد واثنان في ثلثة
هذا العدد والقسم والواحد على العدد وهو خارج من العدد وليكن بعدة وتقول واحد اثنان في ثلثة فافهموا وتقول
في القسم واحد من اثنين اثنان لكل واحد من الاثنين واحد ويصف من الثلاثة ثلث هذه القسم والاحد منع في ذلك
لا يقال احدا ولا اثنان في احدا واحدا ولا يقال احدين اثنين في احدا والواحد وغيره من الافان
كلها مشقة من الوحدة انتهى كلامه كتاب التوحيد وفيه قال في الجاهل على الاحد الفرد المنفرد والاحد الواحد معنى

بسم الله

وقف

واحد وهو المفرد الذي لا نظير له والتوحيد الآخر بالوحدة وهو الاطلاق والواحد المتباين الذي لا يبعث من شيء ولا يتجلى
 ومن ثم قالوا ان بناء الصلوة من الواحد وليس العدد لان العدد لا يقع على الواحد بل يقع على الاثنين في معنى قوله الله يتو
 الذي عليه الخلق عبادك والاحاطة بكيفية خبر بالهتد متعال عرف صفا خلقه وباستطالة المقدار من شيء بحر هاتين
 ابيد قال ان عاريا قام يوم الجمل الامر المؤمنين عليه فقال يا امير المؤمنين يقول ان الله واحد من اجل الناس عاريا قالوا يا امير المؤمنين
 ما فيه امير المؤمنين من قسمة الله فقال يا امير المؤمنين عليه رعوه ان الذي يريد الاعداء هو الذي يريد من القوم ثم قال يا امير
 ان القول ان الله واحد على اربعة اقسام فوجها منها لا يجوز ان على الله عز وجل وجهان شيئا وفيه ما للذات لا يجوز ان على يقول
 القائل واحد يقصد به باب الاعداد فهذا ما لا يجوز لان لا ثالث له لا يدخل في باب الاعداد ولا يرى له ثلثه وقول
 القائل هو واحد من الناس يريد به النوع من جنس فهذا ما لا يجوز عليه لانه تشبيه جنس بنوع من ذلك وقطعا واما الوجه الثاني للذات
 فيه يقول القائل هو واحد ليس له الاكثيات تشبيه ذلك ربنا وقول القائل ان يتباين عز وجل احد الغنى يعني به انه لا ينقسم وجوده
 لا عقل ولا وهم كل ربنا عز وجل واحد ومثل معناه ما مر رواية الفقيه بن يزيد الجرجاني عن علي بن الحسن الرضا عليه السلام قال لا نقول ان الله
 في اعراب كلمة لا اله الا الله ما حاصله ان لفظة الله موضوع للذات المتشخصة للمفهوم الكل لو كانت موضوع للذات المتشخصة لترك كل هو الله صفة
 قبل عليه يمكن ان يستدل على ان لفظة الله موضوع للمفهوم الكل لو كانت موضوع للذات المتشخصة لترك كل هو الله صفة
 للتوحيد انما يستفاد منه لو ان هذا المفهوم الكل احد ولا يستفاد منه الا في هذا المفهوم سواء قيل فيه لا انما يستفاد من قوله
 يستفاد منه الا ان هذا المفهوم الكل احد ولا يستفاد منه الا في هذا المفهوم سواء قيل فيه لا انما يستفاد من قوله
 كون هو خير الله والجملة بعده مبتدأ وخبر عنه انا على تقدير كونه واجبا الى العبودية ورد في التفسير اتم قالوا هل الله
 عليه السلام اخبرنا عن الحكم ما هو قولك ان لا شيء في جواهرهم هو الله احد فيكون احد خبر بعد خبر فلا انجام له واما ان الله على
 ذلك فالتوحيد مستفاد من غيرها وهو قوله ولو يكن له كذا احد فاعلم ان الله اقول لا بأس بان يرد بعض الجواب على بعضه وانهما
 بعضهم وبيننا بعض ما قد يخفى من كلام ائمة الهدى عليهم السلام مما استفاد من كلامهم صلوات الله عليهم اجمعين فيقول اهل اللغة
 ان احد بمعنى واحد يعني على ظاهر اللغة العربية انما ماستعما لها سبعون بخوارى الشيخ المفيد ومحمد بن الحسن الصفار في
 بطنها الذي يجابا بسنادهما عن علي بن عبد الله عليه السلام انه قال تكلم على سبعين رجلا في كل واحد منكم ما خرج من جملتهم من
 في البصحة عن احمد بن محمد بن عن ابراهيم بن علي بن عبد الله عليه السلام قال انتم افقدتم الله ما عرفتم من كلامه وروى
 المفيد وروى حبيب البصحة عن علي بن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا شيء لا تكلم بالكلية الواحدة لها سبعون رجلا ان
 اخذت كذا واذا شئت اخذت كذا في وبالحكمة فالاشايش في هذا المعنى مستفيض واسفل الوجوه ما هو المعروف بالحجاز على
 السنة العربية لو كان مثل جعل الاحد والواحد بمعنى واحد ومن ثم نسب اهل العرفان شيئا اخر فعملوا الاحد في هذا الذي هو
 للاسماء والصفات فاذيل احده فانه دل على انفراد الذات عن كل ما سواها ودل على بياطها واذ قيل احده صفاته وشا
 دل على اختصاصها فقط ولو يدرك على بياطها ولا على اتحادها وكذا لو قلنا احده صفته واسفه فلا نشو من كمال الصفات
 والاسماء بالجمع ان المانع من افادة واحد البصحة والافتقار ذكرى لها بالجمع اذ لا فرق في الافادة بين الجمع والافتقار بخلاف ذلك
 احده صفاته واسمائه فانه لو فرض متعاهل في الصفات والاسماء كان ثانيا ان يكون جوبا على الظاهر من كون احد بمعنى واحد
 ان المعنى ان صفاته واسمائه ليس فيها شئ ارتباط بحيث يكون يتحد من الوصف والتمية اقران بالذات وارتباطا وفضيلة غير
 ما يراى منها لا نفسها فانهم فانه دقيق عوي ومعنى اخر للفرقان الاحدية هي جملة التوحيدية اربعة اقسام الاول انما احده فانه
 فليس له صفاته وانما الله لا تتخذ الميراثين لانه هو الله واحد والثاني ان صفاته صفاته فليس له صفاته فليس له صفاته
 شئ والثالث ان صفاته فعله فليس له صفاته هذا خلق الله فانه لما خلق الدين من وند وقال تعالى الله الله
 خلقكم ثم زدتكم ثم يميتهكم ثم يجهنكم كل من شركاكم من مبدى منكم من فعل من يشئ والرابع ان صفاته عبادته قال تعالى فمن كان
 لقام من فعله على حاله لا يفرق بين اربعة احاد فاعلم ان اربعة هو صفاته واحد فكل واحد ويجمعها صفاته فكل واحد
 في هذا اللفظ المحسوس لله المثل الا على واحد واحد واحد واحد اربعة فان اربعة الالية الاحدية واحد واحد
 واحد واحدية الواحدة وايضا واحد من نوع العدد فليخط عدد قوامه وهرق عدد عشر تقصر عن التمام بواحد وهو من
 نوع العدد فليخط عدد قوامه وهرق عدد عشر وهكذا الالهة من نوع الصفات المتفرقة في الوجود والتحقق والبقاء الى الابد

وقف

وهذا يكون المقام فاذا اردت تمام عدد قوى واحد فاضد الى احد فتم عدد الوجود اجمع اعني العشرين المستقطعة بالكانية
 لها على المشية التي اكبر ايات القاد ولابلط عدد قوى حد لانه ليس من نوع العدد فلا يتم عددا اثني عشر بواحد منه واما قول
 اهل اللغة ان احدا اول العدد يقول احدا واثنان واحد عشر واحك عشر فان المراد من احدها الواحد فلذا قيل في احدا صوابه
 فابدل الواو او هز وحذف الالف التي في احدا لعدم صلوحها للابتداء لعدم تحريكها لانها صوبة بالحركة وقيل احدا وحلا
 الهز من الواو المفتوحة كما ابدلت من المضمومة مثل جود في جود ومن المكسرة مثل اشاح في شاح ولم يبدل الواو من الواو المفتوحة
 الا في احدا في حد وامرأة اناة من الواو بمعنى القصور وهذا جار على ظاهر اللغة من ان الاحد بمعنى الواحد لما فيه من الخفة فانه احد
 عشر اخف من واحد عشر ولما فيه كما قيل انه بمعنى الأول ومنه يوم الاحد اي يوم الأول من الاسبوع وهذا من الفرق وايضا فانه
 واحد لا يكون بمعنى اقل وعلى قول صاحب القاموس جمع احاد انه يحتل ان يكون جمع واحدا وجمع احاد بمعنى واحد على استعمال اهل
 واما احدا من حيث هو باعتبار ما دره وهيشه فلا يصح ان يكون له جمع لان الجمع مثال له ج فاذا جمع كان ما جمع بمعنى الواحد فلذا
 قالوا ليس له جمع ثم رد فقالوا الواحد لا يوصف الا الله لان مقتضى ما دره وهيشه يحضر الوحدة والانفراد والبسط والافتقار
 ولذا قالوا بالاثني في النهاية وهو اسم بنى لغويا يذكر مع من العدد وكل قال غير وما مشكوا ببلغي ما بغله من انك تقول ما قبل
 احدا كما قاله الازهرى وغيره غلط لان الثني الذي استعاره انما هو من تاليف الكلام مع احدا فلم يكن احدا نفسه بنى لغويا يذكر
 معه من العدد وانما حصل لهم من ما التافية ومعنى انه بنى لغويا يذكر معه من الاعداد ان الالف والحاء والذال لفت على هذه الحية
 ثني سواء مطلقا ولما كان الممكن لا ينفك عن التوسى اخضر الموصوف على حد بالله عز وجل فالثني المشا الهية فانه ما دره ما دره
 هيشه ولهذا لا يستعمل الواحد بمعنى الأول وباتى ان الله تعالى بيا ما اردنا بيا وقول الازهرى والواحد هو المنفرد بالذات
 في عدم المثل والتقدير يدل على ما اشاروا اليه من ان الواحد ليس يعمل لفرد الصفات فانك اذا قلت زيد واحد فالتقدير ان
 انه منفرد بصفاته ولا يدل على انه بسيط او انه اول او انه لا يشابههم في الذات او في الخلقه وغير ذلك مما هو ذا في بل دل
 على انه منفرد بصفاته او بافضاله مما يدل في الكلام عليه بخلاف احدا فان قول الازهرى في الواحد المنفرد بالمعنى يدل على انه
 تاليف لثا ركة في نفس الذات فلا يشابه ذاته الغير لا في مادة الدلالة في صفاته التي في الذات كما تشير الى بيا ان الله تعالى وقبل
 الاحد هو الله لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام ولا نظير له فلا يقبل هذين الوصفين الا الله تعالى وهذا القول يطابق قول الازهرى
 في المعنات الانفراد الذي ذكره عليه حد ليس الصفات كما دل عليه الواحد بل الانفراد المنفرد من احد هو ما اختصر معنى الله
 لم يصدق عليه احدا لا يتجزأ ولا يشا ركة في مشاكل متجزئة لا يقبل الانقسام والاشا ركة كل قبل للانقسام ولا نظير لثا ركة
 في الكثرة والبسط والتجرد وقطع جميع الكسب والتعلقات والارتباطات جميع انواع المشاهدة وجماعتها ومن وجده معناه
 شئ من هذه الامور المثل الى فيها عرفت من صدق عليه حد لا يصدق عليه حد متجزئا بالمعنى بل شاركة في معناه في معناه
 شئ من هذه الامور المنفية عن معناه من صدق عليه حد هفت وقول السيد نعم الله في قول الصدوق الاحد معناه انه واحد في ذاته
 في شرح هذا الكلام هذا مبني على تراوفا الواحد والاحد كما هو احد القولين فيه انا قد قدمنا ان الاحد هو المنفرد في جمات
 اربع عن المشاركة في ذاته وصفاته واقاله وعبارته بمعنى انا باعتبار تعدد جمات التوحيد الذي لا يخاله من صف من صدق عليه
 احدا لبدان يكون واحدا في ذاته بمعنى انا واحد الاثنان واحد في صفاته معناه انه منفرد بها وواحد في افعاله بمعنى ان مساواة
 يقع منه فعل شيئا على مرافقه كما قال تعالى هل من شركا كنكم من يفعل منكم شئ واحد فعليه لا تجيبا لانه لا يشبهها او
 ليقبلا لانه يقطع العابد نظر عن الاثنان في مساواة في التوحيد اليه تعالى والدعا والرجاء والخوف والاعتقاد والتوكل الثقة
 والتقويض والمعول في كل شئ مما يرجع الى الخلق والرزق والمماث الحيوة من المقاصد والاعمال والادغال والاحوال والاولاد
 بحيث لا يحد وجوده ولا وجوده شيئا غير معبود عز وجل ومنه في هذه الجمات الاربع لانه اذا نواحد القدر كل واحدة
 منها فهو الواحد ولا يبقا في تثني التوحيد احده في ذاته احده صفاته احده في افعاله احده في عبادته لما بين المعنى المقصود وهو
 المنفرد من احدهم التادفع الا ان يراد من الاحد معنى الواحد بالجمان على ظاهر اللغة لان الواحد يعني الانفراد والاحد في
 الانفراد وما ورد على السيد نعم الله من جهة ما استقام من عباد الصدوق من التراوفا وورد على عباد الصدوق بالطريق الأول
 وقول الصدوق يجوز ان احدا من لغو التاليف او الحوش والافق وان عليه التوحيد نعم الله يحصل هذا الفرقان الواحد
 يطلق على الذات وغيره بخلاف الاحد فلا يطلق الا على الذات يعني ان الواحد يطلق على الذات وغيره بخلاف الاحد فانه

وقف

لا يطلق الا على الاثنان الواحد موددا لكونه يطلق على من يعقل وغيره ولا يطلق لاحد الا على من يعقل كما تقدم اتوا به
احدا الفروق وهو كذا في قوله الواحد لكونه يطلق على من يعقل وغيره فصار صدقه على من يعقل ليس كذا في قوله واحد على من يعقل
لان صدق واحد على من يعقل من حيث لا يفرض لا يغير بخلاف احداث صدقه عليه من حيث الاتحاد فلا يجهل ان من يعقل بخلاف
ليصح كون الواحد موددا فيهم وما ذكره المحققون وجهها اخر للفرق بين الواحد والاحداث وقاعنا شيئا مثل انما اتفق
وهو ان قولك ليس في الدار واحدا لا يقتضيه استغراق النفي مطلقا فيجوز ان يكون فيها اثنان بخلاف قولك ليس في الدار واحدة
يقتضيه استغراق الاحاد وغيرها القول هذا متجه الا انه لو لم يكن ذلك حاصلا من خصوص لفظ واحد والا لكان بنفس مفيدا للمعنى
اذا وقع في شيئا الثبوت فلا تنفيد سورة التوحيد ما اريد منها من محض التوحيد الذي لك عليه ما قيل من انما اتفقا انما اريد انما اريد
باخرها غلط فحش فان قوله ولم يكن كقولها احداثا وقع بها المادى عليه اقلها لان احداثا لثقت في شيئا التوكل مثلا وانما اريد
على استغراق الاحاد بمعونة النفي لانهم يريدون منه فهم كل فيهم اذا اجابوا به سؤال هل في الدار واحدة قولوا في الدار واحد
ولا يبدل على الوحدة فيما يفهمون منه بل يصلح على ان اذ انما في الدار ما نزل لو كان في شيئا بذكر معه من العدد لما صح قوله في
الدار واحد وان كان جوابا لان التعميم في السؤال انما استفيد من النفي والاستفهام نعم هذا يصح في واحد لا يصح في اثنان
انه في نفي ما يذكر معه من العدد ولهذا قلنا انقول هو ثمتا واحدة ذاته واحدة صفاته واحدة افعاله واحدة عتباته واحدة ولا نقول
احدة ذاته واحدة صفاته واحدة افعاله واحدة عتباته واحدة الخ لانه المتفضل الكريم المستكمل بالتعمق قبل استحقاقها غير قبل على
خاطري له لهدى الشكر ان احدا لواقع في الاثبات كما هو في اول سورة التوحيد هو المفيد بنية الكريم من باريته وصورة لا غير
ذلك المحض للتوحيد لانه استفاد الاشارة اليه بعض الاعلام في اراء عامه من حميد قال سئل على بن الحسين عليه السلام عن
التوحيد فقال علي ان الله عز وجل علم انه يكون في اخر الزمان اقوام ممنعون متعقون فزال الله قل هو الله احد والواحد
من سورة الحديد الى قوله علم بذات الصمد ومن زام وذاك فقد هلك هه بان المراد من هذا الكلام اعجاز الاقوام المتعقون
تقطع انهم لم يبالغ ادا كما هم على الوصول الى ما فيها من ايمانها على توحيد وانما فهم البعض الاخر من ان المراد من
الاقوام المتعقون عن التعمق والاقتضا على ظاهرها والاكتفاء عن فهمها بان يقولها كما نقلها الناس وتقول كتاب الله هو بقرى
كذلك الله دية ويكتبه هذا القول عن معرفة المراد منها مع انها الواجب على الاثنان على ان يا توابعها لمرادها توابعها ولو كان
بعضه لبعض ظاهرا ولا يرب ان البعض الاول اوفق بمقام القرآن لانه تضمنت الكلمة الواحدة من كل ما يحتاج الى التعلق كما ياتي في
تفسير الصمد في قوله قل هو الله احدا شملت على جميع احوال مدارك التوحيد بما لا يحيط به الا الله تعالى من اجلهم عليه من انبيائه
رسد ومحج صلى الله عليه وسلم اجمعين وانما اشير الى انما قسم من معرفته وتوحيده من قوله احدا بنسبة مقاييسه حال في قوله احدا
اذا وقع في الاثبات والكلام المبتدأ به كما في اول سورة التوحيد دل باريته وصورة على محض التوحيد والافتقار والتعبد عن
جميع الاعتبارات والتباعد عن الارتباطات والتعلقات والغايات وعن كل ما يصلح عليه اسم غير محض الذي لا يعتد الذي
لا يصدر منه شيء ولا يصدر من شيء ولا يصلح التبع ولا يصلح التعلق ولا فيه شيء ولا على شيء ولا على شيء ولا يرتبط بشيء
ولا يرتبط بشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء
شيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء ولا ينشأ الشيء
فمن ذلك حكم وجوده ووجدان ولا يصح شيء ولا ينشأ شيء ولا ينشأ شيء ولا ينشأ شيء ولا ينشأ شيء ولا ينشأ شيء
شيء لا يعرف بعموم ولا بخصوص ولا بكنية ولا بجنسية وكل ما يجوز حضوره معه يتحقق وتجويزه في كون وامكان وبفرضه وبذكر
او اشارة حسية واعقلية في وجوده خارجا وذهني او نفسا من كل ما يجري عليه اسم الامكان فليس باحد حقيقة اذ لا يرد
من كل ما ذكره او لم يذكره من جنس ما ذكره هو احد شيء اخر ولا يكون من جنس ما ذكره من غير الخارج او في النفس او في نفس الامر
بكل اعتناء ومن احدا على الحقيقة لان من هو احد لا يكون غير احد وكل ما اشترى الله به ما اشترى الله به مما دخل في الامكان لا يشترى
لفظ احدا لواقع في شيئا الثبوت ابتداء لا يشترى الا لاشياء فقط اها حراما ذكرنا واما اتفق فلان احدا وانما اعني العجز
عما ذكر ونحوه لا يصح ان ينسب ما يقع من واما انما يقع من منسوب الى نفس الخ في قال الرضا عليه السلام في قوله تعالى
وبين خلقه وعذره تحديدا لما سواه لحدث يفتنه انك اذا قلت انك ليس بحمير لم يكن بحمير وصفه فاسليا كما هو فيه
المتكلمون وانما هو تحديده للمجس في نفس الامر هو وصف الجسم لكونه مسلوبا من صفات عن رضا القديم لفعليه فضلا عن

وفهم

قبل عنك ومقصده توبيخه بكم قوله عليه السلام والصمد لا يشترط عدم غفلة عن خلقه من قولك وما كانا عن الخلق غافلين
 والقوم في الممكن اذا نصب النفس من معاناه لغير الغذاء ومعاناه الاعمال المحركة واجتماع القلب للشيء من غير قصد غير الخلق
 البدن وغدا وشؤنه المتعلق به وباحوال نفسه وشؤونها وهو جاهد وتعالى لا يشترط لغو في الحقيقة فكيف بل هو تعالى في حال
 الفصل وعدم الفعل حاله واحدة ولا يتغير شيء ولا يتغير شيء ولا يتخلف عليه الاحوال لا يغير فعله كفعل احد من خلقه وانما
 امرنا ان اراد شيئا ان يقول له ان يكون ولا يكون ولا يكون وانما هو فعال لما يشاء ومشيته وادارتة لا غير ذلك وما امرنا الا ان
 لو هو اقرب وما كان سبحانه عن الخلق بغافل اذ لا بد لك ان لا تسرع في تدبير غافل عن شيء من الاشياء ان لو غفل عن شيء لم يوجد
 لان من جاز عليه ان يفعل عن شيء جاز ان يفعل عن كل شيء كما هو لازم للممكن المحصور وايضا التوهم حال غير اللفظ ومن ينام فحواله
 مختلف والغد والصمد هو واحد وهو متصير في الواحد المطلقة وقوله عليه السلام والصمد القائم الذي لم يزل ولا يزال في صفة
 تعالى لم يزل بقربنا لا يزال اي لم يزل دائما ولا يزال اي هو القائم ازل ابادا ويجوز لم يزل في صفة التوحي هو القائم الذي
 لم يتغير دأما لم يزل وهو معنى عدم تغير حاله ازل ابادا لا يمتد وحده كما ذكره احد وقال الباقر عليه السلام كان محمد بن جعفر
 يقول الصمد القائم بنفسه الفقه عن غيره وهو معنى احدا ما هو قائم بغير مكره مجتهد وهو التوهم السابق بان الصمد
 الله لا يجوز له وهو من المحسنين الذين طعامهم من مطر الماء الذي جعل منه كل شيء حتى حيث امرنا بالنظر اليه كما في النظر اليه
 كما قال تعالى فليظن الاذنت اي المتعلم الاطعام والذين شربهم من اللبن كما في نظام من يفرش ودم لنا خالصا سافعا للشارب
 واطعمهم وسقاهم من قبلهم من الله بذلك ومن حقه قبل عنك ومقصده توبيخكم وقال غير الصمد المتعالي عن الكون القضا
 في لان الكون كثيرة وامتزاج الفلك الفرق واحتياج وقال الصمد الذي لا يوصف بالغاير لان الغاير كثر وانلاف وتنان
 واختلاف وقال الباقر عليه السلام الصمد السيد المطاع الذي ليس فوقه امر ولا ناهي ويشير به الى الله الذي قد انتهى سورة
 وجلالته فهو احدية عزته لا يشك ولا يذلل كما اشار السيد سابقا الى امر الله هو كانه غير المطاع الحق صمد بل هو على
 المأمورين وعلى خبيد المنهيين ولو كان مأمورا ومنهياتا لكان له غيره وكان كثر مجتهد لو لم يشأ ان ذلك انه صمد لا تلهه
 وسئل علي بن الحسين عن العابدين عليه السلام عن الصمد فقال الصمد الذي لا يشرك له ولا يؤد حفظ شيء ولا يغير عن شيء في
 من له شريك له ذاته بالصمدية كان في جهنم جهنم ذاتها بامرهم وجهته صفة بها يشرك وما كان كذلك كان بل هو على وجهه الاشياء
 فلا يكون احدا ولا يكون صمدا ومن له شريك في صفاته كان متصفا بجهة الاشياء المحتاج الى صفة غيره فلا يكون احدا ومن له
 في صفته لا تلهه قد اقتضت صفته في صفة غيره وما يصلح لغيره في صفة غيره كذا لا يتركها ولا يحتاجها واذا كانت جميع الاشياء لا تقوم لها الا
 بالمدد والامداد لا تها انما تقوم بموازتها فيام لمحق وموازتها من شعاع امر المفعول وهو المدد وبامداره وهو تقوم بها
 قيام صدور وتقومها بفعله في سبع مراتب تقوى كوانها بمشيته واعيانها بارادته وهما انها بقدره ونظامها بقدره
 وظهورها في مراتب الكوانها بارادته ووقت ظهورها في كل رتبة من مراتب الكوانها ابتداء وانها وبقا بتأجيل واسان وتوكل
 مراتبها بكتابها بكل من حفظ جميع الاشياء لا يؤد في ذلك ضرورة بل خلق التسلسل واشتد فان كل شيء منها قد تقوم به مراتب
 شعاع اشتد تقوم تحقق وبجراحة التاد الكما من غيبة تقوم صدور وايضا لا يؤد حفظ شيء منها لا يغير عن شيء منها
 لما ذكرنا من احتياج كل شيء في جميع امحاء وجوده ومختلفة ذاته في كل شيء من صفاته واحواله اذ لا يمد له واداره كما اشار اليه
 وكيف يؤد اي يشهد حفظ شيء او يغير عنه والقتل والغرب من جملة مصنوعات التي هار مقتضى ذاته كما ترى ان التسلسل لا يؤد
 حفظ شيء من شدة ولا يغير عنه شيء منها والسر اج واشتد اذ لا يكون جاز ان يؤد حفظ شيء او يغير عنه شيء لما كان احدا
 لان ذلك المتعلق لا يمازج صانع اخر قد لا يؤد حفظه ولا يغير عنه فلا يكون من له صمد وتدا احدا ولا صمدا كما ذكرنا في
 وفي التلو مع من ان لم يغيره ذكره في حاله ما لا يكون احدا ولا صمدا لا تتركه مجتهد بذلك الذي ذكرنا الاحد المفسر بل ذو صفاته
 افعاله وعيانه عن كل ما سواه وهو الصمد في الذين العابدون على بن الحسين عليه السلام الصمد الذي اذا اراد شيئا ان يقول له
 ان يكون والصمد الذي يبدع الاشياء فخلقها اعدادا واشكالا وازم واجا وتقرر بالوحدة بلا ضد ولا شكل ولا مثل ولا
 يمتنع ان الذي اذا اراد شيئا ان لم يكن فيكون من غير تكلف ولا احتياج ولا لغو بل لا منها هو الصمد لا يؤد حفظ شيء من
 كان متخولا عما لا لو كان فلا يكون صمدا فلا يكون احدا ومن يبدع الاشياء واخرها اعدادا واشكالا لا يخلو ولا يزل ولا
 متشابهة بانها من شبهه يعلم ان لا ضالة ولا شكل ولا شبه ولا تله ذاته ولا في افعاله ولا في ملكه ولا في صفاته فيكون له

التمدد لو اشف بشئ مما خلقها عليه عرف بك عرفت المصنوع به فلم يكن احدا صيدا لا كبريا لم يكن المصنوع احدا صيدا وعن الله
 جعفر بن محمد عن ابيه الباقر عن ابيه عليه السلام ان اهل البصرة كتبوا الى الحسين بن علي عليه السلام يسئلونه عن التمدد فقال لهم
 بسم الله الرحمن الرحيم اتابعوا فلا تنحوضوا في القرن ولا تجدوا في القرن لا تتكلموا فيه بغير علم فقد سمعت جبرئيل رسول الله
 الله عليه السلام يقول من قرأ القرآن بغير علم لم يلق مؤمدا من انوار الله سبحانه قد فسر التمدد فقال الله احدا الله التمدد
 ثم فسر فقال لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد لم يلد لم يخرج منه شئ كيف كان ولدا وسائر الاشياء الكيفية التي لم يخرج
 من المخلوقين ولا شئ لطيف كالنفس ولا تشعشع البدن كالسند والنوم والحظوة والحزن والبهجة والفتك والكمال ونحو
 والرحمة والوعدة والسامة والجوع والشبع فقال لم يخرج منه شئ وان تولد منه شئ كيف والطيف ولم يولد لم يولد منه شئ
 ولم يخرج منه شئ كما يخرج الاشياء الكيفية من عناصرها كالشئ من الشئ والذات من الذات والنبات من الارض والماء من النبات
 والثمار من الاشجار ولا كما يخرج الاشياء اللطيفة من اركانها كالصبر من الصبر والسمع من السمع والادب من الادب والنفق من النفق
 القوم والكلام من الملك والمعرفة والتمييز من القلوب كالنار من الحجر بل هو الله التمدد الذي لا من شئ ولا شئ ولا على شئ بفتح
 الاشياء وخالقها ومنشئ الاشياء بلا شئ مما خلق القضا بمشيئته وبقي ما خلق بالبقاء بعبارة الله التمدد الذي لم يلد ولم
 يولد عالم الغيب شهادة الكبرياء المتعال ولم يكن له كفوا احد في قوله عليه السلام وان الله سبحانه قد فسر التمدد اي بيته واوضحه
 وهذا المعنى يتبين في الاية في قوله ثم فسر فقال لم يلد ولم يولد الخ واما الاولي اي قوله ان الله سبحانه قد فسر التمدد فقال
 الله احدا الله التمدد فان التمدد هو التفسير لا حد وهو اي حد تفسير المعنى المراد كما اشارنا اليه في التلويح والاشارة من ان
 المراد من الاسم الكريم على غير كون هو ضمير الشأن وضمير المعبود باحق سبحانه هو المعنى الذي لم يلد عليه احد بظاهره ومبنا
 الا ان احد لما كان من جهة لفظه ادك على التوحيد والتجريد والتفريد من الاسم الكريم وان كان في نفس الامر هو اخضر من الواحد
 والاختصاص على التوحيد والتفريد من حيث المعنى وما بالمعنى اخضر اذ كان باللفظ الا ان اللفظ اذ كان اظهر من اللفظ
 حمل على الاسم الكريم والاسم الكريم لما قرئ عن سائر الاسماء بسبعة متوهمه لعلها لا تاتي حتى اعني باسمها للمشركين في العلم
 حمل على التمدد الدال بلفظه على الوحدة وعدم بقوله للقيمة والاخلاب في عدم احتياج الشئ وعدم استغناء شئ عنه في شئ في حال
 من الاحوال وقيامه بنفسه وعدم قيامه بغيره بدون في حال امثال هذه المعاني فهو دلاله ما دة عليها من جهة المعنى في القول الاول
 لا يكون التمدد مفترضا بل هو تفسير وتبيين لما خفي في الاسم الكريم وفي احد ما بهم من المعاني التي لو حانها واشترنا اليها ثم انتم
 الثاني هو مفترضا بقوله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد واما جملته فمفسر في القول الاول مع ان ظاهره حقيقة باطنية
 تفسير لما قبله لانه في نفس الامر مفترضا بقوله كما هو مفسر بما بعده ان لو لا انه يراد منه ما يراد مما قبله لفرض ما لا يصلح ان يكون
 به القديم عز وجل كالمصمت المقصود صحة وبذاته وامثال هذه مما لا يجوز على المعبود عز وجل قطع بمثل هذا الخطاب فيكون
 مفترضا بما قبله كما فسر بما بعده وان المراد من قوله قد فسر التمدد اي قد ذكره ليضرب بقوله ثم فسر الخ وقوله عليه السلام ولا تشعشع
 من البدن واني ما يبدو منه يعني ما يظهر ويبرهن من كائنة بكرة التبريد هي التماس هو الفتوى الذي يتقدم النور وقوله والبهجة
 فيه تصريح بالرد على من قال انه عز وجل شك الاشياء بحد وسر وبكل اذ لم تعلم نهاي وضما ما يجب لذاته من ذاتك انشا اليه
 ملاصد واشتير في كتاب الاسفار وغيره ومن شارك في هذا الزمان الباطل من تقدم عليه من تأخر منه ان لو جاز عليه شئ من هذه
 الستة عشر من هذه البدوات وامثالها لما جاز ان يقول انه تعالى لم يلد اصدق الولادة على من يخرج منه شئ من هذه الستة عشر
 وامثالها كما تصدق الولادة على من يخرج منه شئ كيف كان ولدا وكسائر الاشياء الكيفية التي لم يخرج من المخلوقين وقوله ولم يولد لم
 يلد عليه معنى ما واد من لم يلد يعني على لا يكون منه شئ كذلك هو تعالى لم يكن من شئ اي لم يخرج منه شئ كما يخرج الاشياء الكيفية
 عناصرها لان الشئ الكيفي اذا خرج من كيفية انما يخرج منه لا خلق منه ولهذا الخبر عليه السلام انها عناصر اصول الخارجة
 ومثلها فينا فيهم منها كل الفرع كالصو لها كالشئ من الشئ كالنبات من الارض والخاص من الفضل والذات من الذات ان الولد يتكون
 نقطة يخرج من ربة اشياء العظم والحم والعصب والعروق من ربة من ربة اشياء العظم والدم والجهد والشرع من شئ من
 الله النفس والحواس الخمسة لا مورا ثمانية خرجت من عناصرها الاربعة التي في الاربعة الامم وكما ان النبات من الارض فكذا ذواتها من
 المخلوقين من مخرج من اثارها جزء من اثارها في الارض ولها ذواتها ككيفية لذكورها من ثمانية العناصر فكانت
 الاجزاء الخمسة من العناصر التي تولد منها في الارض كما ذكرنا وكما الماء النافع من ايثا سبع فان ايثا سبع من سائر هذا السبع

نحو

نحو

وقف

ان الملامن الدنيا بجمع الماء السلوك في الارض لا تداصله والعصر هو الاصل كما قال تعالفك سابع في الارض وكان كما
من الاشجار فان اصل النمرة الشجرة لا الغذاء الذي تجذب به العروق لان الذي تجذب به العروق شيء واحد وهو فاش كما لا بد
بالمثل كله وانما اجزائهم في اللون بالقدرة التي يحصل بها الاعتدال في الطبايع وهو واحد في النحل والزمان العنق شجرة قلبية
اذا وصل اليها الغذاء كانا من اصل العنق شجرة الرمان اذا وصل اليها ذلك الغذاء كانا من اصل الرمان والنحلة اذا وصل اليها
الغذاء كانت اصل الرطب لعصر القريب للثمرة هو الشجرة وقوله ولا يخرج الاشياء اللطيفة من مركزها يعني انه لا يخرج
من شيء كما يخرج الاشياء اللطيفة من مركزها كالبحر من العين فان البحر سواء قلنا انه يخرج الشعاع ام بالانطباع ام بالحكايا بان
تكون رطوبة العين تحكي صورة المرقى ام بان تدرك النفس صورة ملكوتية تشابه الصورة المحسوسة خارج من العين في مركز الشئ
من الان فان الشئ الذي هو اذنك المتوهم من الاصوات انما هو قوة من الروح الباطنة الذي هو النفس تدرك الصورة الذي يقع
الجلد التيقن المنشور على عرق الاذن فيختلف القرع باختلاف المحرك فان من المحرك ما يخرج عند القرع وهو الذي يقطع النفس
خارجا اذا قطع سلكا مثل الميم واللام تقول ام والى ومنها ما يخرج عند القاع اذا جريت النفس بعد قطع كحرف القاع
مثل القاف والطاء تقول ان واذا يخرج المحرك من غير عند آراء النفس بعد قطع منها ما يخرج عند ضغط النفس كقشر
والشئ في ما يخرج عند تضيق النفس تقول ان في قشر الروح الحاسة المحرك باختلاف القرع والقلم والضغط في مادة الصوت
وهي في الارض يخرج من الدماغ الى حرفي الاذن ليميز الصوت اذا ضربت الحروف قبل الاذن بتميز بينها باصطفاها الواقعة على ذلك
الجلد الذي تشبهه بالجلد فيخرج من الدماغ الى الجلد المضروب على ذلك الحرف فكانت تلك الاذن مركزا لذلك الحاسة فتدرك عليه
ولا كما يخرج الاشياء اللطيفة من مركزها بل على ان الحاسة والقوة البخارية لان الميزان في الارض كقوة الماء سبعة
الراء هو قوة ملكوتية تشابه هذه الصور المحسوسة فلذلك النفس المحسوسة بادل في نظائرها الملكوتية كما توهه الماء سبعة
ان لو كان الميزان كسر الراء هو النفس ليجوز ان يقال ان الاذن هو مركز للنفس لان الاذن كما يخرج من الاذن لان الماء لا يكون
للمركز وكذلك الشئ من الانفاس اللدوق من الفم الكلام من اللسان او المعرفة والتبشير من القلب كلها مثل الشئ من الاذن من كونها لها
وقوى نشأتها وتخرج من مركزها الظاهرة وقوله عليه السلام وانما من الحجج ان يخرج النيران من الحجج كخروج الشئ من الاذن كخروج
مركز النار من حيث يخرج كان لا ينفذ مركز الشئ من حيث يخرج وما لم يكن النار مصدر غير الحجج من الميزان كالتدوير والكلام
لها مصادر غير مركزها كقوة الشئ من حيث يخرج والمركز كقوة الشئ في الفرق بينها وبين التاوة والمصدر والمركز وانما جعلت
مخارجها مراكز للدوران واذا كانت على وجهها من هذه المواضع فلذلك كانت تدور على هذه المواضع فيحققها وقوله لا يلد
من شيء بل هو الله الصمد يعني الذي لا من شيء ولا منه شيء بل في شيء لا على شيء بل مبدع الاشياء من كل من سواء بقدرته
ما خلق للفتا والناس في شئ من ذلك ولا يتوقف خلقه على شيء من افعالهم او ادراكهم او اعتدافهم في توجيهه فان الله
يرى هياكلهم في سمعهم اصدارهم على كل يقول قدم وقدم في فلسطين على الباق عري على فستلوه عواقل فاجابهم ثم سئلون
الصمد فقال تفسيره في الصمد خمسة احرف فالالف ليل على انية وهو قول عري جعل شهادته لا اله الا هو ذلك نبيه
اشارة الى الغائب عن ذلك الحواسن اللام دليل على المهيمنة بانه هو الله والالف مدحان لا يظهران على اللسان ولا يقبلان في التمع
ويظهران في الكتاب بدليل على ان الهيمنة بلفظه خافية لا تدرك بالحواس ولا تقع في الشئ واصف ولا اذن سامع لان تفسير الراء هو
الذي لا يخلق عري ذلك ما يميزه كقوته بجسدي بوسم بل هو مبدع الاوهام وخالق الحواس وانما يظهر للعين في الكتاب دليل على
ان الله سبحانه اظهر بربوبيته في ابداع الخلق وتركيب رواسمهم اللطيفة واجسامهم الكثيفة فانظر عبد الى نفسه لم ير فصلا
ان لام الصمد لا يبتغي ولا يدخل في حاسة من الحواسن انفسه فانظر الى الكتاب تظهر له ما في خفيه لم يفتكر العبد في خلقه
وكيفيته له منه وتحميد في لم يفتكر في تصوره لا تدرك في خلق الصور فانظر الى خلقه لم يفتكر العبد في خلقه لم يفتكر
ارواحهم واجسامهم واما الصفا فليل على ان عري جعل صادق وقوله صدق وكلامه صدق ودعا عباده الى اتباع الصديق
بالصدق ووعده بالصدق ودار الصديق فاما الميم فليل على دوام ملكه وانه الملك الحق الميزان لا يزول ولا يزل ملكه ولما
الكل فليل على دوام ملكه وان عري جعل اتم تعال على الكون الذي لا يل هو عري جعل يكون الكائنات التي كان يتكون به كل كائن
ثم قال عليه السلام ووجدت على الذي اتاه الصمد عري جعل في التوحيد والاسلام والايمان الذي في التبرع من الصمد
وكيفيته بل لا يولد في حجة امير المؤمنين عليه السلام حلة الصمد حتى كان ينص الصمد ويقول على المنبر سلون في تنقله

الافتاء الخبر عن الله بغير واسطة فهو الرسول الا ان الله بغير واسطة بشر ولا شئ من فكل رسول نبي ولا عكس
نعم على عباد الله ان لا ينشأ تكون بهم عليهم نظام من دنيا لهم وحفظ نفوسهم وحقق دعاتهم وقوام امر دينهم وبلوغهم الى
النعمة المأمنة انما هي بالانبياء عليهم السلام فلا نعمة اكبر من ذلك وان قلنا نعمة الله لا تنحصر في الرزق الذي بدوا نعمة الله كراهي
الفتح صلى الله عليه وآله المفلول عليهم بالانكشاف المودعي الحسن جزاء النطق بالفضل التكليف لغدا ما خوذ من الكفد وحي
الشقة وعرفيت من جيل عده على ما فيه شقة على حمدا لا ابتداء بشرط الاعلام اي هو سبحانه المنفصل عنهم بالانكشاف الموصول
الاحسن لانه على الطاعة لا تنهم لا يتحقق جزاء الا بفضل ولا يؤتى فضله الا بالتاهل له والتاهل لانها اكلها واظهارها
والزما الجزاء القريب بالانكشاف صلى الله عليه وآله على سيد سلة في العالمين قالوا الصلوة من الله الرحمة ومن الله الملازمة
ومن اناس الذين يقولون ان معناها الفقه حقيفة مختلفة باختلاف مراتب من نسبت اليه بالوضع الاول من غير محار و لا غير
ويجب التشكيك اشبه بالاشارة اوجه كوضع اليد الموقوفة حقيفة ومن دون تلك الحقيفة وضعت اليد على الفقه حقيفة فانهم
واما ما عرفت في حق الله تعالى فهو ما سأل مشهور وهو ان الصلوة انما هي بمعنى الصلوة والاصح ان يكون
تعبا بعلين وانما هي بمعنى الصلوة فاعلم ان الله تعالى بها على كونه المصطفى لا للنعمة والجواب ان معنى الصلوة انما يكون بمعنى الصلوة ولا يكون
على سيد سلة صلى الله عليه وآله وعن بعض الاصناف ان على التعليل بخلاف المال على جواز معنى الصلوة وهو ان
لا يمتدح لاجله صلى الله عليه وآله قال تعالى وفيه يغفر لمنه والذين امنوا الاية وعن بعض الاصناف ان الصلوة انما يكون بمعنى الصلوة ولا يكون
بلفظ الدعاء لا بمعنى هذا القول حرام وانما هو تمامه والحمد لله رب العالمين ان الصلوة متضمنة معنى الدعاء فيجب فيها ان
بما يتعدى به الدعاء مثل سماع الله لمحمد اي استجاب لسماع ليس موضوعا لغيره بمعنى استجاب بل صحت بمعنى انما يتعدى بها
الصلوة فانها وضعت لغيره بمعنى الدعاء بالاداء فانهم والصلوة واجبه عليه عند ذكر اسمه وكيفية الصلوة في غير
الاصح لا الخبايا المتكثرة ولا يمتدح لاجله صلى الله عليه وآله في بعض الادلة في جعلها في وجوب الصلوة عليه في التمهيد ان الله تعالى لا يستد
الجبل الكبير في قومه المطاع في عشرين وان لم يكن لها شئ مما كانت عمله العرب اما سبانه فهي بكل معنى صلى الله عليه وآله الكفا
صلى الله عليه وآله انما سيد ولد آدم ولا فخر والعالمين جمع عار وهو امرها ارفع من الموجودات فجميع لا يستغنى في العوالم
والالف واللام لا تستغنى في قوله ما يدعي عليه ما رواه في العلم عن الرضا عليه السلام عن جده امير المؤمنين عليه السلام حين سئل عن
العالمين فقال رب العالمين هم الجماع من كل مخلوق من الجبار والحيوان والحديث وقيل هو ما سأل الله ففرده اعم من جليل
لجواب الاخر وقيل كل شيء عقل وقيل كل شيء روح رب ودرج واحسنها واقربها الى الصواب الاول ولا يجمع هذا الجمع بالواد
والنون مما هو على وزن غير والمحق ان له اطلاقا مختلفة من باب المجاز والظاهر محمد المصطفى وعنه الطاهر بن محمد
من جملته وادوم كثر خصاله المحمودة وانه اشق له اسما من اسمه تعالى فقال تعالى انا المحمود وانه محمد والمصطفى المختار
والعز الاول كما هو الحق فيهم اشرف الاهدال والمراجم عند الاطلاق اصحاب العبا عليهم السلام والاثني عشر عليهم السلام وادوم خيرة
شيعةهم بالثبوت كالنبي اليه بعض الاخبار وازاد صفا بالطاهر بن خصال الاثني عشر عليهم السلام ان المراد بالطاهر العشرة
الطاهر من الرحمن هو الذب الصغير والكبير قال تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهير
اتابعه فهذا كتاب موسوم ببصرة المتعلمين في احكام الدين اما بعد كل فضل يؤتى بها للفضل بين الخطبة والمقصود
قبل ان يسميها ذلك داود عليه السلام يقول بعد اتيك الحكمة وفضل الخطاب قبل في فضل الخطاب لكونه داود عليه السلام
اقوال وقيل محمد صلى الله عليه وآله وقيل علي عليه السلام وقيل في سعة الايام وقد انشد فيها لقد علم الحق اليك اني
اذا قيل اتابعني خطيبها وقيل سبنا والذي اخبره معلى ان الاقوال كلها قديمة من الصواب فيهم من نوارد والخطب فكل كتابها
ابتداء والفاء بعدها للضم اي انما هي الاشارة الى ما هو الموجود في القرآن بعد ظهوره في الوجود النقش على كل
الخطبة بعد الاول في مقام المستف من الكتاب باق وموسوم اي معلم ببصرة المتعلمين في ان هذا الكتاب اربع لاد
مسئلة على ما ذكره بعض العلماء المعنيين بهذا الكتاب في احكام الدين متعلق بوضعنا نحن فافهمه ونظيره في المسئلة
في الحق الواجب المحرم والمندوب والمكروه والمباح والحكم طلب الشارع من المكلف الفعل او الترك لذاته والمغني هو
الترخصة فيما الاطلاق في الغالب لان الفعل هو الواجب فيكون هو المندوب ولذلك ترك الفعل هو المحرم والغير هو المكروه
والترخصة فيما الاطلاق في المباح حتى يتوجه في الغالب فيلحق باحد الادبعتا وانما كان الغالب لان الفعل الاستلزام الفعل الثاني

التي هي متعلق الطلب بحله وجسه لان الطلب وح الفعل والترك ما رتبوه بتشكيل بالفعل والفعل صوته ولكن الترك
والغاية هي الثواب العقاب فهو فعل الفعل ذي الغاية هو الواجب الموجب للثواب في الترك فك الغاية هو المحرم الموجب للعقاب
فالطلب المتعلق بذلك هو الحكم مثله كما قال الشاعر كقطر الماء في الاصداف دتر وفي ثم الافاق عجمي ساسما هذا الواجب
والمحرم واما في المندوب والمكروه فالطلب لذاته من الطلب لذلك الواجب المحرم كمثل كونهما هو واحد من سبعين
الشدة والضعف في المكان والعلو لان المكان العقل فافهم ولا تكثر المقارنات العلم غير التكاليف فان العقل نقطة كثرها الجهال
وهذا هو معنى قولنا لغيرها هذا بيان في الحقيقة والاشارة واما بيان في الظاهر والعبارة فهو انما قلنا ان الواجب المحرم
لذاته والمندوب والمكروه لغيرها لان المفعول ان يتحقق الغاية التي لا حلاها كان الامر الذي في جميع خبرته انه لا ينفك
عن ذكر منها فالطلب لذاته ان يتحقق العلم الغاية فيها وهو الواجب المحرم وان لم يتحقق لا يلزم في كل خبر من خبرها المفعول
الغاية لما هو واحد منها والمندوب والمكروه لغيرها لان الطلب لذاته هو المندوب والمكروه
بل لغيرها وهو الواجب المحرم لانها ما بقا مثلاً قد يقع ويعرض للمكروه المحرم اذا حكم بكونها اليقين في ثوب الحيوان انما
يخرج منها ما يتقيد به او يتجسد له نوع من ذلك في ثوب محرم البول في ثوبها لانهما بل المحرم ولكن لما لم يستلزم كل خبر منها
ذلك لرعيه وكذا المندوب والواجب لغيرها لانهما قد يتحقق في محله وقال شيخنا البهائي في زبدة الحكم طلب الشارع من
المكلف الفعل او تركه مع استحسان الذم بخالفه ويدور في وتوسيته بينهما الوصف مقتضى ذلك يزيد ان طلب الشارع في كل
الفعل مع استحسان الذم بخالفه هو الواجب بدون استحسان الذم هو المندوب وان طلب ترك الفعل مع الاستحسان بخالفه
هو المحرم وبدون الاستحسان هو المكروه وان شقوة الشارع بهي الفعل والترك هو المباح وادار بالوصف مقتضى ذلك في
فعل المكلف وهو قيد الخمسة يعني ان كل واحد منها انما يكون ويتحقق لوصف في فعل المكلف يقتضيه بيان ذلك لا يقتضي طلب
في موضع وهذا الشريف في الظاهر ملج مع قطع النظر عن الاعتراضات الجارية لكنه قد يشترط ان المفهوم منه ان طلب الشارع
واحد لذاته وانما عرف اقتساما متعلق بان هو طلب توجب بخالفه الذم وهو الواجب المحرم وطلب توجب بخالفه ذلك
هو المندوب والمكروه ويتقيدان بصفة المظلوبين وهذا يوجب اختلاف الظاهرين لذاته انما لا سيما على ما يخارجه من ان المندوب
غير ما مور به حقيقة فحصل الاختلاف الموجب للتعذر وقال فعلك الاحكام يحددها والمفهوم من اطلاقه ارادة الحد والمقتضى
والمعروف من عبادة الحد والرومية لاخذ الخاصة فيها وليك قوله لوصف مقتضى ذلك واما ما اشار اليه من التعريف من
المكون وما اسعدك بان في نفسه ودفعه والدين لغة الجراء والطاعة وهو المراد هنا وضعنا الارشاد المبدي في اشارة
الطالبين الوضع لغة الخط يقال وضعه حله بالمهملين والارشاد الهداية والمراد بالمبدي في طلب العلم واداء في اعطاء الفاء
والطالبين هنا طلب علم الشريعة يقولون مطروا الا كما طلب العلم حقيقة من افتقر زادوا الا في طلب العلم بل طال به الجهل لان العلم
حقيقة خشية الله تعالى لقلنا انما يخشى الله من عباده العلماء وفي الدعاء عنهم عليهم السلام اعلم الاخشيته ولا حكم الايمان به
ليس لم يتحسب علم ولا لم يؤمن به حكم ان الطالبين على ستة اشكال طالب الاخرة وطالب الاخرة وطالب الدنيا والآخرة
وطالب الدنيا وطالب الدنيا والآخرة وطالب الاخرة لا طالب العلم الاول ومن دونه الثاني ثم الثالث وشرها واضعها على
الدين سادسها مستملين من الله المعونة والتوفيق اكرم المعطين اجدوا المتولين الاستعداد هنا طلب المبدء البسط
من الله تعالى ذكره بالمعونة الالهية والتوفيق استبانة الحق اي طلب البسط من الله بالاصالة وبنسب بالافهم فالعلم اعلم ان الشريعة
على اربعة اشكال عبادات وعقود وایقاعات واحكام لانها امان تتعلق بالامور والاخرية والدنيا والاول العبادات والثالثة
امان بفقر العبد اول الثاني الاحكام والاول امان بفقر من الطرفين والاول العقود والثالثة الايقاعات واهمها التبتا
وامم العبادات الصلوة وهي الامة المراد فان قلت لو كان كذلك لوجب تقديرهما على الظهارة لا يجاب بعبادة ذلك قلت انما انما
الظهارة لانها من شرط الامة فقدم الشرط على الظهارة لانهما علم ان خطبة رضوان الله عليه غلب الفاظها اشتمل على برائة
واما لروية على كل ركعة الا طاعة والملا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد والما الطاهرين كتاب الظهارة
اي هذا كتاب الظهارة وهو احد مصداق كذا الثلاثة كتب كتابا وكذا باو كتابه وجمعه كتب فيهم انما وسكونها وهو فعل بمعنى المفعول
استعمل في كذا فاعني الخلق قال تعالى هذا خلق الله وهو لغة الجمع بالخبر قال الشاعر لا مامر في دنيا خلوت به على قلوبك
فاكتبها باسما وهو بينهما الجامع للسان المتفرقة باسم شامل قيل هو الجامع لسان متفرقة جبا متخلفة نوعا والظاهرة

لقد انظرنا في التزاهد مصلد طهر بضم الهاء وقتها واصطلاحا استعمال ظهور يرتفع الحدث ومنعه والكره او يزيد فضلا
 فقول استعمال ظهور اي الماء والتراب ويرفع الحدث يدفع الكسب ومنعه اي منع الحدث ليدخل ما حطه استباحا لقتل
 من الطهارة لوضعه منع الحدث من الدخول فيها وقوله والكره ليدخل وضوء الجنب ليقوم والحائض لذكرها في طهارة بمعنى ان
 شرع وحظر رفع الكراهة لا رفع الحدث كما ذواته محمد بن مسلم عن علي بن عبد الله عليه السلام اما الظاهر فلا ولكن تؤخا وقد كل ساق
 ثم قل قبل القبلة وتذكر الله فنفق عليه كونه طهارة بمعنى رفع الحدث وسماء عليه وضوء بمعنى شرعيته وكل وضوء
 بهذا المعنى وقوله او يزيد فضلا ليدخل الوضوء التجدد بكونه وضوءا عليه طهارة على قول قلصت قوله في
 الحدث ومنع جميع شرائط الطهارة من النية والقربة والوجوب والالتزام والاستحباب والرفع لمن اشترط ذلك ولم يشترطه
 الاضافه هنا بمعنى فيكون الكتاب بمعنى المعاني او الالفاظ والنقوش جميعها كما يظهر لك خلال ذلك وفي ابواب
 جمع باب هو عرف الجامع لسائل متحفة جنسا مختلفا نوعا باعتبار اول وقيل هو الجامع لسائل متحفة نوعا مختلفة صنفا
 فيكون تعريف الفصل على الاول انه الجامع لسائل متحفة جنسا مختلفا نوعا لا باعتبار الاول وعلى الثاني الفصل هو الجامع
 متحفة صنفا مختلفا شخصيا الباب الاول في الميا جمع ميا واما ما جاء جمع اسم الجنس لاختلاف انواعه مقام التقسيم باختلاف
 الاحكام كما في حياهم ونباتهم ومعادهم وطهاراتهم وغيرها فلما لم يفسر الميا وان كان لها عدة كل ودلالة مائة حياهم
 لم ينفك عن شيء يمتثلون اليها ما ظاهره او ما كامن او مما يحتاجون اليها ليعطيه فنزل سبحانه اليها الماء ظاهر حقيقة
 وكما فيها يحتاجون اليه فيه كذلك الله تعالى هو الذي نزل من السماء ماء لكم منه شراب ومن شجرة فيه ثمرات لكم بهت لكم به الرفع
 واليتون والتحليل والاعتناء من كل الثمرات في ذلك لاية تقوم بتفكيرهم ومما يحتاجون اليه الطهارة من الحدث والخبث اعلم
 انه سبحانه خلق من طوبى البكة وقوة الدفع والازالة ومن برودة الثلج فكان بذلك غائضا ورافعا ولهذا جعل الله تعالى
 الانسان القوة الدافعة ثم علم ان كل شيء كان قد جعل الله فيه لطيفة ربانية هي حقيقة اصل حقيقة ذلك الشيء فعمل ما
 ادفع فيه اللطيفة على فهمين فاما لا يزيد لطيفته عن حقيقة وقيل في لطيفته فضل عن حقيقة فاذا بارها في فضل ما دفع
 لما رخص له فعمله في تكبيله بقدر فضله والماء من القسم الثاني فهو الماء واللطيفة الطهارة ويطبق على ما فضل عن حقيقة
 الطهارة ويزاؤه الظاهر الدليل على المطيعة التماسا انهما عموم قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ومن ذلك الماء والخمس
 النفع لا يكون الا بظاهره قال الصادق عليه السلام كل ماء ظاهر لا غلظ انه قد روي على الطهارة قوله تعالى وانزلنا
 من السماء ماء طهورا والطهور من صيغ المباعدة تنبيه على زيادة المعنى بزيادة الجنب بمعنى المطهر وقال لا يترك عليكم من الماء
 ما يطهركم به وقال عليه السلام الماء يطهر ولا يطهر على ضربين اي على نوعين باعتبار حقيقة الصبيطة والامتزاج واعتبار
 التسمية مطلق ومضافا فاطلاق ما يتحقق اطلاق اسم الماء عليه عند اهل العرف بدون نصب فيزده بمقتضى باصل الوضع
 كما هو اهل ومستحق لا يخرج عن ذلك فيقيد به باسم محله او صفته في بعض الاحيان كما يقال ماء البر وماء البحر وما المظان
 استحقات لتلك ثابت يقال التقييد في الاطلاق لا نقول الاطلاق خاصة الحقيقة ولا في الاسم الذي ينفق مع غيره
 بدونه والتقييد هنا انما هو التقييد في تفرق من الاسم المعين باطلاقه لانها لازم ابداء ذلك المنصا لان حقيقة
 ولازم اسمه هو معنى ما اضيف اليه فلا يخرج من الاطلاق واما ما يخرج عن ذلك حقيقة اضافة الى المعاني في الحقيقة
 اللازم كما ياتي في البر محل للطلق والبحر اسم للحلق فليس مافرا مما زجاء ولا ملازم ما المطر هو الماء كذلك وانما التسمية
 بالصفة باعتبار الصفة لاطلاق ثابت له وسمها بصفة الثبوتية والتسمية كما قل ولا يمكن سلبه اي سلب اسم الله
 عرف والماء المشابه لا يمكن اطلاق اسم الماء به دون اضافة عليه فيصح سلبه لان حقيقة اطلاق اسم الماء من خواص
 المطلق المطلق للكم تره فيه طاهر حقيقة ولا مشابها على عينا به ومظهر للفضل لطيفته عن حقيقة وقيل في الكتاب
 والسنة ففي الصحيح عن علي بن عبد الله عليه السلام انه جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وعنه عليه السلام جعل لكم
 الماء طهورا فانظروا كيف تكونون ولا جماع المسلمين لم يتقبل فيه خلافا كما ما نقل عن سعد بن المسيب عبد الله بن
 عمر بن العاص انه لا يجوز التوضي بماء البحر مع وجود غيره وبطله الإجماع وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن التوضي بماء البحر فقال صلى الله عليه وآله هو الطهور وماؤه الحامية باعتبار وقوع شيء من الحامية فيه ياتي بذلك

ب

انما النجاسة اثنتا عشرة طائفة جعلها ينقسم قسمها اربعة جارية واقفة وثابتة واسماء الاول النجاسة وهو المتابع للارض
 المنبعث على ظهرها حقيقة كذا انها رجع فغير يكون الماء ونقصها وهو مجرى الماء وحكما وهو ما كان قد انخفض من وجه
 الارض التي فيها انبوبة الخارج بحيث لو شق فغير يتحرك ما ظهر من مائها يخرج بجمع الامرين من العرف بالان لا يمتد شيئا بل ينطق بغير
 لا ينجم ما يقع فيه من النجاسة بجميع اسماها المربوطة لو ندى لو ان الماء النجاس يكون النجاسة التي وقص فيه او طعمه الى طعم الماء
 او انخذ اي رائحة الماء هي اي النجاسة فالتغير للنجاسة وطها لكون طعمه وانخفض فيه فهو الماء بكثرة او ابتداء ندى صغارا على
 ظهره الماء وقد ظهر كما هي عليه فانك اعلم ان لو ان الماء البياض لا يكل طبل يد فلو ان نديا خيرا كثر في حمله وطعمه الماء طعم
 كادى عنهم على طبل وكذا رائحة النجاسة في غير احد هذه الاوصاف تغير اقطعا بالنجاسة الواقعة به نجس للغير بقوله
 عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجس الا ما ينجس الا ما غير لونه او طعمه او ريحه او بخره او يعلل الماء تقع فيه البياض كان قد تغير ريحه وطعمه
 فلا تشرب ولا تؤمنوه منه فان طوبوا بالشئ بها فلا كلام في النجاسة والاعان استون سطوح المنقوعة ما لم يغيره او كان احدهما
 اخفض من ماله لم يغيره كذا ما يبرأ خلاف وكذا ما فوق المنقوعة اذا كان لم يكن ما تحت المنقوعة كذا فهو نجس ايضا على الاتح
 وان شئت استطوح او كان المنقوع اخفض من هذا اذا كان استوعبت النجاسة عرض الماء وعمقه والظاهر ان ما فوق المنقوعة ينجس
 مما يلي المادة اذا قصر عن الكثرة او كان اخفض من المنقوعة ظاهر وكذا ما بعد المنقوعة اذا روي طوبوا النجاسة العرض العرق اذا اتصل
 بما فوق المنقوعة ظاهر وان قصر عن الكثرة لعله لا ينجس الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ولا النجاسة بقوله مطلقا بغيره
 ملاقات النجاسة للاتصال بالمادة التابعة كما هو المعنى هنا وهذا الجار لم يغيره انما لا في المنقوعة والنجاسة لا ينجس بالماقات فهو
 على حكم الطهارة للأصل وعموم الروايات حتى ثبت خلافها كقوله ليس الا ان يغير لونه او طعمه او ريحه ولا النجاسة المستفاد ان ذلك مغلطنا
 بقوله خاصة دون ما قبله وما بعده ولم يمتد شيئا مما ذكره بتوجه على ظاهر إطلاقه ما لو استوعبت النجاسة عرض شئ
 وكان ما تحت اقل من كثرته على الاتح ينجس لان بعينه لانه هذه الصورة وكل استثنائها الحكم بنجاسة ما قصر عن الكثرة كذا
 لانها من دبر ما سواها على العموم وحكم ما الغيث حال نزوله وما التحام اذا كانت مائة حكمة اما ما الغيث حال لغائه
 فحكم الحكم النجاسة وانما ينقطع التقاطع غير ما يمتد في الواقع عند ملاقات النجاسة وهل يشترط في الحكم بالنجاسة ان يكون
 لانه المتيقن من معناه اتصال الغطر بما يقع عليه مائة في النجاسة كذا في النجاسة ولا يشترط في صحيحه على بن جعفر عليه السلام
 عن البيهقي ببال على ظهره يغتسل من نجاسة ثم تصيبه المطر يؤخذ من مائة ويؤمنوه للصلاة فقال اذا رجع الى كاس لم ادرى في
 لص من شئ من الحكم عن ابن عبد الله عليه السلام في مائة من سلا احدهما بول والاخر ماء مطر فخلطهما فاشاؤن بجل ربيعت
 دل الشاء بكفى النجاسة لم تكن الفطرة الواحدة لمحصل الاسم الله هو مناط الحكم بها اقول قال الشيخ في المبسوط والتهذيب في الاول
 والشهود الثلاثة وهو ظاهر لعموم الاحتياط والصدق الاسم ولا نذكره عليه السلام في الحديث الاول لم يحتل ان يكون اشترط في النجاسة
 فيغلب بكثرة النجاسة لاحتمال ان يكون ظهر البيهقي الله ببال فيه قدان من كثرة البول عليه فلو لم يجل المطر لكان ما يؤخذ منه
 متغيرا لمجوز ان يكون قوله اذا جرى خلا لاس الكمال وضع نفرة النفوس ليقال ان شئ على بن جعفر لا يلحقا طلب لا ينجس الحكم
 لمجالاته قد روي عنه لا نقول ان الاخبار يلقونها عليه السلام في الرواية ليس يحكم خاتمه بل لم يغيره الى يوم القيمة هذا اذا كانا
 بحجة مفهوم الشرط وادام الاحتمال بطل الاستدلال وحل العلامة في المتن في الجواب في الجمع على النزول من التمسك بالثبوت
 جريان المطر من النجاسة ما حست ههنا فلا دلالة فيها لانه ثبت ان نفق الضربة هذه الحاد اثبات النجاسة لا يفي ما عداها
 ذكرنا في صحيحه على بن جعفر اتمام القول لئلا تكلفه فذهب اليه متأخرين في ذلك لان الفطرة لا يثبت بها النجاسة
 عرفا ولا يدل عليها الاصل لا نقل فان قلت قول ابن عبد الله عليه السلام في رواية ابن جعفر بول برام المطر قد ظهر صحيحه
 انما الفطرة تكفي في ذلك قلنا اذ ارد على ما يقول به ابي بصير وخطا فيها فيك على شيئا بل لا يكف من شئ فطرة
 مما يؤيد ما اخترناه ما رواه ههنا عن ابن جعفر الله عليه السلام عن السطح ببال فيه فيصيب السماء فيكف فيصيب النجاسة
 فقال لا بأس بما احتجب من الماء اكثر من لزوم المخرج والمشق ان اشترطنا الجريان لولا التخصيف واما ما الحامد
 المراد به بيضا الصغار اذا كان لها مائة فحكم حكم النجاسة لقول ابن جعفر عليه السلام ما الحام لا بأس به اذا كانت له مائة
 وفي الصحيح عن ابن عبد الله عليه السلام هو بمنزلة النجاسة وللضرورة انما لا في النجاسة عن المخرج انما لا يد وهو منقوع لانه
 وهل يشترط في المادة الكثرة ام لا الا حوطه ذلك اذا كان سطح المادة اعلى من سطح الجوز ان كان اخفض قبل بعينه فم

ذلك قوة دفع الماء لظهورها في استهلاك النجاسة وان كان مشابها متصلا به قبل ملاقة النجاسة وكان معاكرا للنجس
المحوسر المتغير والقول بعدم الاشتراط اقرب ذابح الجبل الكبر مطلقا لان الأصل عدم ما زاد وطهره بالماء نظيره
الاتصال اذا كان الجميع كواثره في قوتج ونقش على سطوحهما او ترك قوة دفع الماء والالتصاف ما نقص عن الكثرة لان
لا تدر قطرة بول وضوح كان ظاهر لا تدر قوتى من الكثرة على استهلاك البول الكثير لو كان الحكم بالطهارة بالقوتج والاستهلاك
الظاهرين ولما في التفصاح وغيره اذا كان الماء قد ذكر في نجاسة شيء واذا بلغ المأكل المأكول شيئا ونحوه قول الباقر عليه السلام
المقدم ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة حيث لم يذكر الكثرة في البنية والحاجة وللزوم القدر ولا لا لا خيطا قد يكون في
عدم التحرز عند كذا قد يكون في نجاسة ثم علم ان الكلام فيها اذا كان بين الماء والحوض اتصالا في حال وقوع القياس اذا انقضت
الكثرة في الماء فلو وقعت القياس في المحوض قبل اتصاله بالماء فان كان كذا فكذلك وان انقضت فهل يطهره الاتصال
بلنا كرا ملا المشهور في الثاني والاخبار تؤول الى الاول وهو الاصح وبذلك الكلام فيه الثالث من اقسام المياه الاربعة الواقعة
وهو ما عند الجبال وما في حكمه وما البئر والاسار والمردا الواقعة كذا في الحياة والادوية الواقف من المطبق في نفسه طهره
اذا لم يطر عليه ما ينقل عن حكمه لان الاصل ينقل الكتاب والاخبار والاجماع من الملبس والاعطيات والمراد من الحياة ما يتركه
والمحوض المصنع وهو المحوض الذي اصطنع لجمع فيه المطر والاولى انما هو ما يشاهد من ثقل وكلها بالذات كرا كان حكمها حكم الجارية
اذا وقعت فيها النجاسة وذهب المفيد وسأله الى ان الاول تجوز ان ينفك الكثرة لعموم صحيحه في النص عن الرضا عليه السلام
يدخل فيه في اناء وسوقه قال يكفي الاناء وامثالها والعمل على خلاف ذلك محلها على ما لم يبلغ كرا وعموم الاخبار اما ان
لم يتبع كرا فاشبهه بغيره على ان شاء الله عليهم الحكم بالنجاسة لم ينقل خلافا من المتقدمين الا من حسن من على ان لا يعقل
فانه استدرك على طهارة قليل الماء مع النجاسة برواية محمد بن الميسر قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في
الماء القليل في الطريق ويريد ان يغسل منه وليس معه ماء يعترف به ويأخذ قدرا قال يضع يده ويتوضوء ثم يغسل يدها
قال الله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج ورواية عثمان بن بارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كونه السفر في التيمم
يدي فارة فاعتمها في الماء لا بأس به او غيرها وبأخبارها وحملها على الاستحسان واختلاف تقديرها على اختلاف
مراتبه ولاصل الطهارة الثابت بالكتاب والسننة والاجماع وعموم الانتماع من قوله تعالى خلقكم من ماء ارض للزعم الصحيح
لولا الطهارة في كثير من المواد ولان اجد والثواب ان ينقل الى البذل المشروط جواز بقدره من بدلهما فاذا قد ثبت
مبدلهما لم يترك ثبت ما ينفى مما يقابل ما اثبت ان ينقل الى غير الارض المحرم به وترك الاحتياط لان ما في الاخبار من التيقن
استعماله فهو للكرامة والالتفات ورفع القدر وهذا اختلفت الاخبار في ازالته ذلك بحسب الخوض والاشخاص ومع
حجية مفهوم الشرح فيما تضمنته منها وتبعه على مذهبه بعض متأخرى المتأخرين والعمل على المشهور وهو من هذه جهة
العلماء من المسلمين غير ابن عقيل ومالك من الجمهور للاخبار الصريحة منها موثقة منها عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اصحاب الرجل جنبات في دخل يده في الاناء فلا بأس به ان لم يكن اجنب يده شيء من الخبيث الصحيح لئلا ينجس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الجنب يجعل الركوة او اللوز فيجعل اصبعه فيه قال ان كان يده قد قدرة فاهرقه وان كان يده في يده فليقل
منه هذا ما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج فجعل الشرح موضع يد الجنب الخائفة من القدر في الاناء لا النجاسة
بأمر في الاناء والركوة انا الصغير من اجل يشرب فيه الماء والتوب بالمشقة الفوقانية انا يشرب فيه وفيه موثقة ما قاله
عن رجل يمس ليطس او الركوة ثم يدخل يده في الاناء قبل ان يفرغ على كفيه قال يفرغ من الماء تلك خفاف وان لم يفرغ لولا
وان كان اصابعه جنبات في دخل يده في الماء فلا بأس به ان لم يكن اجنب يده شيء من الخبيث وان كان اجنب يده في الماء قبل ان
يفرغ على كفيه فليفرغ الماء كله وصحبه ابن نصر قال سئل ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الاناء الى كفيه
وغيره من الاجنبات وان اصحاب الاناء عليه السلام يسلوهم عن القدر ذلك لا ينجس في قلوبهم فيقبل التفسير للاحد والآخر
النجاسة ومكروا بالطهارة مطلقا ولا في الرواية الاولى مع ضعفها باشارة محمد بن الميسر وطرح اصحابها من
ديوان العمل المقابلة للصالح الصالح المصالح يمكن حمل القدر فيها على قدرا الذي عند الملاحظة قبل الانزال في
عليه السلام هذا ما قال الله تعالى الاية لا يجزيها ما قلناه لاستعمال تلك كذا في صحيحه لئلا ينجس في قلوبهم فيقبل التفسير للاحد والآخر
قد فليقل منه هذا ما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج وقدرة ما قدرة النجاسة قد نفي الصريح فيه بمسألة في

وذلك ان ما في الخبر

وقف

فلا يتحقق فيه قبل ان يكمل كذا تحقيقه بعد كذا كذا فان قيل ينفع بالملاقاة والكر بالغير والكر بغيره
 الكفر قبل اجتماعها فكذا بعد مردوبان تجاستها بالملاقاة والكر بالغير لا بالملاقاة واجتماعها لا يوجب التغير وهذا
 كثر من ما يطلق ولم يبعد من الشارع انفعاله بغير التغير وعهد من الشارع انه اذا كان قد ذكر بالغير في الايام غير حالها
 التغير على ان يتوعد في فضل الطهارة فالتغير وشأنها اذا كانت بحصول الكثرة فالتغير لا يغيرها فبطلت على
 ذلك سبيل اكل الاختيار ولا دليل على التجاست ج بوجه ذلك ظاهر اعلم ان القائلين بالطهارة اختلفوا فيها بتميز كذا
 هل يشترط كون طاهر ام لا قال ابن ابراهيم الثاني لعدم الفرق وذهب الى ان حزمة الاشتراط وعدم الاشتراط اقل بل
 يمكن انصافا تاما به القول ان التغير جبري حلة في الاوصاف الثلاثة وقوى في البسوط الطهارة فيها بمرطبات في تنجس الغيب
 وجبري بعد الطهارة اذا تم تنجس فروع الاول لو تغير بالمتنجس كالتغير عن المتنجس وهو كثير في كونهما عند التغير
 ما لم يخرج عن الاطلاق فاذا خرج نجس ولو بعد وقت الملاقاة كما لو غيرهما لم يخرج عن ذاب فاخرج عن تنجس ان لم يمت لكما
 من التنجس قبل ان يخرج عن الاطلاق لان المصنف اقله وكثير سواء ولو شك في اصابته التجاست او شك في نجاسة الواقع
 فيلزم ان التجاست بعد التطهير منه او اخبره بخبره بوقوعها وان كان عدلا فلا يصلح في ذلك كله الطهارة الثاني
 لو جاز في كمالها مدان تنجس موضع الملاقاة خاصة وقيل الظاهر كغيره ويقشر موضع الملاقاة بقاشر الثالث لو
 جدد التنجس في طهر لا يبعث في الكثير واما امكن التخلل الذي فيه التغير في غير مكان الملاقاة فيطهر به الثالث
 من اقسامها ايضا الاربع مائة البئر وقد عرفت فيها التثنية في شرح الاشارة بانها تجمع ما تابع من الارض لا يتبعها ما غلب ولا
 يخرج عن سمتها عرفا ولا فريضة في المناقشة وقد سبق تقريرها وهو ما سواه بماله نوع مادة نابغة ان يقع بوقوع
 التجاست فيمداد بوقوع التجاست التجاست الواقعة فيه في صفات الصفات الى الموصوف تنجس ولا واحد للماء من الارض ولو
 يطهر بزال التغير بالترشح الطير في الظاهر ان التغير بالتجاست من وجوه منها التخرج في نزول التغير وهو الذي لا يعقل
 والمصنف في المختلف وفي هذا الكتاب فيطهر لزال الموجب لقول الصافي عليه السلام فان غلب التخرج نزلت في تطهير
 محسنه الى مشاعره عليه عبد الله عليه السلام في قوله تعالى لا بارئ الا ان يغير فيخرج في تطهير جميعه ان يغير على عاتق
 عليه السلام البئر واسع لا يغيره شيء الا ان يغير فيخرج في تذهب التخرج وطبيعته لان مادة غيره هان من الاختيار قال ابي بويه
 وسيد وسلاوي بنوع ما اجمع لقلبة التجاست بقهرها على قوة التطهير فلا يطهر باخراج البصر فان فقد تراوح عليه رابعة
 يوم الموقنة السابغ عليه عبد الله عليه السلام قال ينزل كلها فان غلب عليها الماء فليزق يوما الى الليل لمجد وشوق فيخرج
 في التكملة ما فيها شئ من الجوانات فيقولون اوطعوا واتخذوا حجب جميع ما فيها من الماء فان بعد ذلك نزع منها ان ترجع
 الحال الطهارة وقال الخليل بن ابي نعيم في قوله لا ينزل التغير ويستوفى المقدور لوجوبه مع عدم التغير فكذا معه وقال ابن ابراهيم
 ان كانت منصوبة القدر نزع فان في التغير ولا نزع في ينزل وان لم يكن منصوبة القدر نزع اجمع واخوى الاقوال الاول لما
 الاول نزع واضع مركبا بنا هذا في هذا الموضع ولرواية جميل وسما عا الموجهين للنزع حتى يذهب التخرج من الماء ولا يجرى
 ان ما بعدها غايته ونهايتها قبلا والامستلال بهما برواية ابن بزيح على تقدير النزع غير متجوز وقوله عليه السلام لان لها مادة لا يكر
 تسليلا لتغير النزع كما ظن بل الاقتصار على نزول التغير لان له مادة فهو كالحجر وموقنة السابغ في المقدرة في التراجع بغيره
 في انه لا يكتفي بنزول التغير ولا على البصر الا بعد التغير لا شاف ما ذهبنا اليه في اجزائها على الاستحباب وزيارة الطيبين
 انها لا تقابل الصحاح الصراح ولا معنى لا سيقا المقدرة لان المقدرة بالتب بالان التغير على القول بالتجاست بدون التغير تجاست
 صفري لا يخلل محمدا ولا ينافي في نزول التغير قبل المقدرة لاحتمال غلبة الماء عليه بالحركة والنوع فيزول قبل المقدرة فاذا زال
 التغير التغير هو التجاست الكبري عتقا مطلقا بل لو اوردت الادلة فتوجه له الادلة المطرقة ومن الوجوه غورفة اذا غلب
 طهر لا في هذا الماء غير ذلك المتغير ومنها انصاف التغير في قوة الجواز وهيت على تهلاك التجاست وبان التخلل
 هنا ومنها وقوع الغيب عليه كذلك ومنها الفاكه عليه فذكر في نزول التغير ليس من انما فيها ما اخبرنا من ان الكفاية بالتغير
 كذا واما زوال التغير من نفسه فقد مضى الكلام في نظيره بل الاحتمال هنا اقوى لوجود المادة والله اعلم والا فهو على اصل
 الطهارة لانه ناكثه مطلق ولا يخرجها عن طهره ولا يختصه من العموم الا دليل مشاهدا ولا دليل كذلك واعلم ان
 الاحتياط الخلفوا في البئر واقوع فيها نجاسة ولم تغيرها على اربعة احوال اربعة احوال وعند عدم التجاست وجوب التخرج المشكوك

فان قيل تجاست البئر هو الذي يخرج من البئر فيكون في البئر

من الشارع الثالثة الطهارة واستحبنا التزج جمعاً بين ما دل على الطهارة والأصل من ما دل على التزج والنجاسة وقر
 قل بآين في عقيل ومنهم المصنف هنا القول ولا فهو على أصل الطهارة الثالثة الطهارة وجوب التزج تعديلاً
 جمعاً بين الأصل وأدركه وبين الأصل وجوب التزج بحكمه على التعديل على النجاسة صرح به الشيخ في التهذيب والمصنف
 في المنهاج الرابع الطهارة أن يبلغ كراهية أو النجاسة أن لا تبلغ وهو المصنف في بعض كتبه كما نقل عنه الأصح الثاني وهو
 استحباب التزج والطهارة للأصل والروايات المتكثرة كرواية ابن زييد المقتدرة وحسنه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام
 قال سئلت عن بئر وقع فيها زنبيل من عذرة وطينة وأبسة أو زنبيل من سرقين أو يصح اللوضه منها قال لا بأس وكراهية على بن
 حديد عن بعض أصحابنا قال كنت مع أبي عبد الله في طريق مكة فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبو عبد الله عليه السلام وهو فرجهم
 فارتان فقال أبو عبد الله عليه السلام أو قد استقى آخر فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام أو قد استقى آخر فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام
 يخرج فيشبه فقال صبيته الأنا وكوثره عار على إصداق عليه السلام وكهينه معوية عن أبي عبد الله قال سمعته يقول لا ينزل
 التوب ولا قاء أو الصلوة مما وقع في البئر إلا أن ينزل في ذلك التوب وغسل التوب ونزحت البئر وأما لها وترجها بما لا يعطيه
 اللقط مملووظ لأن الأفعال إنما يبطل الاستدلال إذا كان مشايخنا لا يخلو إذا طابق الأصل لا حيلة في صرح عن غيره
 الأصل ذلك كله والأصل في الاستعمال الحقيقي ولا تها لوجبت ما طهرها لا ينزع الجميع كما في التغيير لأن الأفعال قد
 شمل كل المما للزوم الحجج المنفي لا خلاف في تقدير التزج الدال على النجاسة الدال على الاستحباب الدال على الطهارة والنجس
 ما استنابا بقاسم لا خلاف ما يقول وجماعة من أصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها وإن لم يتغير ماؤها
 أعلم أن الفقهاء ينجسونه بغيره كوايطهارها إذا نزع منها المقتدرة في الروايات المتكثرة مقدرة وقد ذكر المصنف طائفة
 هنا ما اختاره من الروايات وإن لم يحكم به ونحن نتج منها ما لو قلنا بالنجاسة قلنا بطلان وجوب نزع الجميع لوقوعه في
 أو الفقهاء والمصنف أودم الحيز ولا استحاضة والنقاس فيها أو موت بعير أو ثور وفيها أعلم أن أصحابنا ينجسونه بغيره كوايطهارها إذا نزع منها المقتدرة في الروايات المتكثرة مقدرة وقد ذكر المصنف طائفة
 منها شعراً وأما النجاسة لغيره ففيها فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام أو قد استقى آخر فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام
 بنزع البعض وقال ابن حجر في النجاسة لغيره ففيها فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام أو قد استقى آخر فصرنا إلى بئر فقال أبو عبد الله عليه السلام
 والمصنف في المذكورة قال السادس ما لم يقدر له من نزع قبيل يخرجون ويعون وقيل الجميع واختاره الأربعة في الشارح وفي
 المختلف محتجاً لم يقولهم عليه السلام بنزع منها الأربعة ولو كان مستأخراً لم ينجسها ولم ينجسها في الرواية التي في هذا الاحتجاج بها عند
 ويحتمل أن تكون من رواية كروية ولا خلاف في النسخة الأصل من الرواية وبغيرها غير ذلك على ما نقل المصنف
 المنهاج بعضهم أوجب أربعين رواية كروية وهي أيضاً الدال على ثلثين انتهى وجه الاستدلال لا تفعل حجة المستدل على التزج
 برواية كروية ثم توفى أنها الرواية الموجودة ولها رواية أخرى غير هذه ولم تصل إليها وقيل بنزع ثلثون رواية كروية
 في المنهاج موضع منه موضع لغو منه موضع نزع الجميع قال في رواية في المنهاج لا يقع فيها النجاسة لم يقدر لها الشارع
 ولم يتغير الماء فعدنا لا يتعلق بها حكم والثالثون بالتجسس اختلافوا فقال بعضهم لا بجميعه لأنه ما حكموا بنجاسته فلا بد
 من التزج والتخصيص ببعض المقادير ترجيح من ترجيح فوجب نزع الجميع بعضهم أوجب أربعين رواية كروية وهي
 إنما دل على نزع ثلثين ومع ذلك لا استدلال بها لا يخلو من تعسف وتزج في النسخة المبسوط والأشهر عندنا في هذا
 التجسس الأول المنهاج في رواية هذه المسئلة مضطرب جداً في المتن حكى فيها بمحكمين مختلفين وكذلك المختلف
 بمحكمين غيرهما كما رأيت سمعت تروى شمع وقال بدياً في المختلف فيها إذا وقع في البئر كافر ومات في الرواية على ابن زييد
 كأيان إلى الرواية وأما النقل فقد اتفاه الشيخ فلم يصل إليها وأما الله بلفظ في هذا الباب حديث واحد كرواية في مدارك الحديث
 وهو ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن كروية قال سئلت أبا الحسن عليه السلام عن بئر فيها الماء المطر فيه البول أو الدماء
 وأبول أو التواب أو روثها أو غيرها الكلاب قال بنزع منها ثلثون ولو كان كانت متخمة وهو يدل على وجوب التزج والنجاسة
 كما اتفاه الشيخ فلا ومع ذلك فكر كروية ولا أعرف حاله فإن كان ثمة فمحدث صحيح انتهى كلامه في المختلف ودار ما في هذه
 التجسس في المختلف وإن كان لكل واحد حكم بانفرادها فمما انفصلت بعضها البعض ذابت في الماء خرج بذلك إلى الأكثر
 فيه فصار عليه السلام بالثلاثين أضاعاً أصلاً في النسخة فيروى كروية نفسها ولم يترك جملة يجعل في كل واحد ما يخصه مما لا
 عنهم كروية لا نزع تأخير إلى ما عرفت الحاجة قبل أن يروى في ما ما يوجد في بعض الكتب لبعض أصحابنا وهو قوله متى وقع في

وقف

فما خالطه شئ من النجاسات مثل ماء المطر والبالوعة وغير ذلك ينزع منها الربوعون ولو الخبز فانه قول غير واضح ولا يحكى بل تعبيرة
 انجاسة الخالطة لما اوقعه ما لا ينفك ركا من موصولة عليها اخرج المنصور عليه وان كانت غير موصولة عليها فبذلك يتم
 ما لا يرد به نص معتبر بالتحقيق في المذهب الاقوال التي يصدر الاجماع والنظر في الاعجاب والاحتياط للبداهات عند الاصل
 عليهم ينزع جميعها بشرط ان لا يترشحوا عن النجاسة ثم استشهد بكلام الشيخ وذكره كلاما في رواية اربعين شئ من اشتراط بعضها بعد
 تمام بعضها من بعض الا لو لم يترشحوا عن النجاسة فيمكن ان يقال في وجوب ثالث وهو ان يترك ما لم يقدر له من زرع لا ينجس بز
 عملا برواية معلومة في المصنعة قول ابي عبد الله عليه السلام لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة مما يقع في البئر الا ان ينبت في رواية اربعين
 ان ماء البئر واسع لا يفسد شئ الا ان يتغير ريح او طعم فهذا يدل بالعموم فيخرج منه ما رواه عليه السلام في خصوص مخطوئها او نحوها
 بقي البقية في خلاصة العموم وهذا يترشح لوقولنا ان الترخس للتعبد لا للتطهير اذ اذا اقل من ذلك فالأول ينزع ما فيها اجمع ان ينجس
 هذا الا مكان جها ثالثا واما في المذاهب المختلفة والبشرى والظاهر الاول لاننا اذا قلنا بانفعال البشر فلا يظهر مما لم يقدر له
 شئ الا بترشح الجميع لان ترجيح البعض من غير ترجيح شرعي مع حكم الشرع بالنجاسة في الجملة على الكل على القول بدساقط من غير
 الاعجاب والرواية لا دلالة فيها على ما ادعينا باصير محتمل لاهل المطر فيه ذلك حتى ان بعضهم قال ان يترشح به كثير مما قد تارة قبل
 هذه النجاسات على وبنائها في المطر فلو تمايزت لزمت احكامها المختلفة وايضا الرواية ضعيفة لا تقابل عموم ان لو اياها بالانجاس
 مع انها لا تخصص فيها عام ولو افادت ذلك لم يكن ما لا ينصرف بل فيه نص في خلافه والى ما اخترنا من نزع الجميع لما لا ينصرف
 ذهب المصنف في موضع من المتن فقال في الاقوى عندك فترجعا على التخصيص الاول وقد ذكر المصنف المسكر كونه لغيره بصفة النجاسة
 الخاصة وغيره او انما يخرج كذا لك بالمعنى العام قال صلى الله عليه واله كل مسكر خمر وفي الصحيح عن الكاظم عليه السلام ما يترشح به
 خمر العاقبة هي الاسكار وقال الصادق عليه السلام في الفقاع ان يخرج مجهول وهو بصره او له وشبهه ثانيا قال السيد المصنف في الاستسقاء
 هو اسكار المتخذ من الشعير وهذا تعريف مشهور عن غيرنا ايضا وفي الفقاوس الفقاوس كرتان هذا الذي يشرب به حتى يمازج
 في رأسه من الزبد في التبيد وهو المتخذ من التمر ورواية الكلب النجاسة قال سيدنا ابا عبد الله عليه السلام عن النبي فقال جلا لقلبك
 فانما يذهب فطرح فيه الفكاك وسوى للفوق قال عليه السلام شرب تلك الخمر الممنوعة الحديث والمسكر فترك الدرك وهو الفضل
 من كل شئ والمداير بهما فضل التبيد والمسكر المانع بالاصالة فلا يتجمل الجاهل كالحديث وان محتمل الميتا والمشهور ان يترك
 وكثير في الحكم سواء وقيل بل لفطر الخمر عشرون ولو اكل اياي وحيث ثبت ان الخمر والفقاوس والتبيد سواء في العاقبة في الاصل
 وان لم يلزم منه الاسكار لضعف الخمر كالفقاع او قلنا غير ذلك لا يبلغ به الاسكار بل له غلبان خاضر ولهذا قال عليه السلام ان يخرج
 وان اخلطنا صله فقد انفق حلاله مسكروا لا يخرج ومثل ذلك في نزع الجميع موت البعير والتور بصحبه الجبل عن الصادق
 عليه السلام فان ما في فيها بغير اوصاف فيها خمر فتنزع وتصحبه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام فان ما في فيها ثوب
 او نحوه او صبغ فيها خمر نزع الماء كله والبعير بفتح الباء قد تكرر الجمل البارز في فعله لا في شئ ايضا ويشملها النص وكذا الصغير
 منها ما كبر ومثلها صحيح معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في البعير يبول فيها الصبي او يصب فيها بول او نحوها فيخرج
 الماء كله واما الخنزيرة مشهورة في نصه وقيل في الجوارح اما قدما لا تنصرف في ذلك وهو في مثل هذا فيك وغيره مما لا ينفسد
 على الاصح واما الدماء الثلاثة فلا تنفس فيها ايضا وحكم النجس ومن يدين لك لغلظ نجاسة دم الجحش لعدم الغفوة قليلة
 والمقوب بالدين لا استحاضة والنفاس والضعف دلالة المعتبر وجعل الاصل ان حكمه حكم بقية الدماء على الاصح حديث
 المظلة وهو كما ترى المحاقب البراس عرق الحنجر من الحرام وعرق الابل الحلاله وابو الصلاح يول وودود غير هذا كقولنا
 والصبي للنفس فيها والمقوب بعضهم اهيل لعدم النص وبعض خرج الكلب الخنزيريتين ويدفع هذا في الكلب صحيحا الى غير
 جنس من جملة عليهما كان ابو جعفر عليه السلام يقول اذا مات الكلب في البئر نزع ما في البئر نزع ما في البئر نزع ما في البئر نزع ما في البئر
 خرج منها جثا نزع منها سبع ولا يخرج الكلب جثا من المقبرة فلا ينزع الماء وابن ابي ربيعة على صله من عدم جواز
 نجس الاحاد اطر ح الصحيح وجعل ما لا ينصرف جثا وجثا خرج جثا اربعين كاي لا في الخنزير وروى النص بالشبهة الكلب
 المستنزه حكمه جثا وميتا وكل الاعشاب وما ترشح الموت وما في غير هذا كالموت الخنزير والقارة وغيره ما في غير هذه فحول
 على غير الملة بجمعها واقاروا به عن سعيد بن ابيان قال حتى يلبس الحمار والجمل فقال كثر ما به والجمل والبعير سواء فاضنف في
 بالنسبة الى ما فيها البعير فلا تقابل الصحيح العمول عليها ومجوز عود الكلب على حكم الحمار لا الجمل فان حكمه كذا في غير هذا وقيل

هذا في رواية الشيخ في كتاب الاصل في النجاسة

على هذه المسئلة وقال القتيبي مقلد الصبي في شرح الوجوه لم يجد قائلها من هذا المذهب المتألف لا ما نقله التمهيد عن رجال الدين اياها فلهذا
احمد بن طاووس في الحديث اذ اخبرنا القتيبي لرواية كرويه هذه انهم اظهروا التفصيل في ذلك وهو الشيء العقلي الثاني في الشيء على شرح
القول اعد ان كان وقع بينه وبين غيره في قول كرويه قال سئل للملك بعد ان نقل التفصيل عن الشيخ علي بن عبيد بن جعفر النخعي ان كان
قال انما التفصيل فلا وجه له القول بل الوجه كما استبين في وقوعه بيننا لا لعدم ولا كراهية بين لخاصة الموت لانها ليست الميت حيث لم
تبق لخاصة الميت بخاتمة الموت الى الماء فكان الحكم للمتن لا لمجد ولولا ان اعلمنا انما الحقيقة الميت اذ في الوجود والثاني ان
يرغب في بيان هذه الاحكام على الحقيقة المتقدمة مضافا الى ما ذهب اليه من عدم الانفصال لقائلها هذا ايضا ينزع الجميع واخرجهما
كانه ليسوا بامر من امرنا من الجميع في وقوعه جواهر الحكم بالخاصة وتحققها الوجه في نزع الجميع قبل الموت بعد تعلقها بها وتوقعه
لخطاب تمام فاعلمت الموت وانما مدين ورجاف شرع كيف تنحو بخاصة اخرى قل من انما ان يزيد غلظا الى الماء يعني الاول على
حال الوجود الاصغر حتى لا يكون امانا لخاصة الصغرى تزيد لخاصة الكبرى حقيقة وطهارة فغيره مقبول فروع الاول لانها ليست
الظاهر ويجب التحسين في قيم الثبات اذا غسله كافران لم نقل بجمعة نزع لوان قلنا بجمعة فلا نزع هذا حكم الميت نفسه اما حكم بخاصة
من حيث مباشرة الكافر في ظاهره على الاكبر من ينزع لها الماء ولا يكون تجوز الشائع على كل حال لا غمره بالفصل قبل التفصيل للماء
فلا يكون لخاصة اثر بل امره بالفصل تخفيف لخاصة نفسه اى باطنه وقسمه المسألة لثمة الميت وان اكبره خشا فانه لا يقطع
المعذور بالمعذور بيان حصول التيقن والقرينة منه بحكمة يات في موضعها ان شاء الله تعالى الثالث الشهادة اذ ما لم يحكم لم ينزع له
والانزع لهذا ان كان باطلا امام علي بن ابي طالب وانما لا يحسن الا كما يحكم بغيره من القول سقوط الفصل وعدمه الرابع التقطع لمن ربيعة
اشهر لانزع للمقتدر لعدم حصول الموت الحقيقي بالجمعة والاحوط الاحتياط بالانصراف الخامس لو انكشف عورته لم يجره لخاصة
في انما الفصل فاشهر عدم النزع له فصح غسله لان التمسك اوجه الى فعل الحق القائم فبالا الفصل القائم بالميت وقيل ينزع له
غسله وديونة السادس لو باسرها عضو قد تم غسله قبل الفراغ من اداء الاغتصاف اظاهر عدم النزع له فصح غسله ولا يرد
على مباشرة شئ السابع لو قد تم غسله فخرجت لفصا صرحا فقل بكذا انك تترك ان لا ينزع في عني احداهما واقصر لآخره لا ينزع
على الاصح لرواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بميت بعد الفسل ولا في الاغتصاف ولا في الفصل ولا في
غسله بعد الموت والواقع محذور الموت ولهذا قالوا يقدم غسله قبل وجوب النزع والفصل لانه الحق الاول وان كان استبلا في غير
لواحد عن قولنا انما استبان غسل اذ ما مضى بالقدن قبل نزع له الثامن اذا غسل قبل بريد او برئت انما ترزع له
التاسع اذا نخل عليه حدثا صغيرا فهو عدم النزع وهو الاقوى قيل ينزع له لانه في الجنب في ذلك قلنا حكم الجنب وامن اب
عقيل بالاعادة العاشر لو غسل المشتبه قبل الاستبراء فظهر له علامات المقررة لم يعلم ذلك لم يستعمله فانما هو ميت
نزع له لانه غسله بالامر بالانظار والاستحباب المستلزم للتمتع والقد اعلم وحسن للعذر فادانته والدم لكثير غير انما
الثلاثة انما الحسنة العذرة فهو قول شهرويه روايتي النخعي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام ان قال سئل على فقه
نفع لما ينفرد ينزع منها عشر دلاء فان ثبت فاربعون وخمسون ولو اظهرها او التحير فلا ينعين الحسنة نعم يمكن الاخذ بها اخذ
بالتيسير ويمكن جعل اعلى الاصلين كما في قوله تعالى اذ اسلما الى امانه الصادق يزيدين والفاخرة الذي ينجي المراد باسرها لرواية
الرواية العذرة لفرقها بين انها كالأوبعضا لما يجمع على تسبيل في وهو من شيعتها عندهم الله فستر العذرة ان لا ينفرد
الحقيقي الذي هو انما هو التحقيق فيعلم بهذا من الجسادة واليا بية في موضع حيث يطلق انما الدم الكثرة في الوجود والروايات
صحيحة على جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل نزع شاة فاضطربت فوقعته بثرها وادوا بها فتجب ما هل ينفرد
من ذلك ليقول ينزع منها ما بين التكمين المراد بعين ولو اتم يتوضونها واعلم ان الاحتياط لا يخلو في حكم الدم فقال ابن ابي
لما لعم الكثير ما في الرواية او في القليل من نزع حياصة او صامت او دم ونداء كراهية وقال الفقيه القليل من نزع الكثرة عشر
في النهاية القليل عشر في الكثير خسون في المذهب المصنف في القواعد واختار ابن ابي عمير من المذهب في علم الفقه المصنف
في الدم ما بين القلوة واحدة العشر لرواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدم والخمر واليعة كالحم ينزع من ذلك كل واحد من نزعها
عشر ولو اكل من النخس في الكثير لم ينزعها فصار في شئ من مذهب الصبي في شرح موجز ابن فهد بعد نقل الاقوال والاحوط
انما يندرية لبراديس سلوا ابن التاج ودخل الجميع الروايات انما في هذا عجب من عدم التصق اكثر هذه الغيرة كثر الله في ذلك
هو نفع في القليل للميت والرواية هو صحيح الخبر في الغرض انما في الزارة والحق ما ذهب اليه ابن ابي عمير في الصحيحين المتقدمة لان الاصل عدم وجوب

الرواية لا يقال ان اصل المعنى السيد لاننا قد ثبت لنا قل عن ذلك لاصل وهو ينفع على مسلة الرواية وفي ما بين القلتين لا يبرهن
 والقاهر من هذا اللفظ ان التقديم من احد وثلاثين في خمسة وثلاثين فلا يكون ثلاثون ولا يجلب بعون من غير ان يثبت بين الثلاثين والاربعة
 فاخذ الاربعين علما باليقين ظاهرين بابو يعنى الاول وقد يفيد كلاما لم يعنى الثاني على التخيير ولا بأس وان كان الحكم بالاربعة
 احوط لتبني ظاهر عبارات اكثر اصحابنا الذين اطلاقوا لم يعنى ولا يكره من اجل انهم يقولون او غير جاهد الجحيف في قوله
 اما لفظنا فمستندة وبهم من محقق القطب الواحد ولكن ابراهيم قد اقدم على غير ما لا يثبت في القلتين الثاني فانها جعلت قليلة وكثير في
 الصغرى سواء ذلك ما روي عن جعفر العمود وفيه قوة فان قلنا به فهو مما لا ينسب فيه وان قلنا كذلك لنا حمل لرواية نزع الجميع مطلقا واحتمل
 ان يكون القطر فيها عشرين وثلاثون كما ياتي واربعون يكون الكلب المستود الخبز والتعبد الاونث بول الرجل الى الهنات
 الشحانج واقفها السيد الكلب مع ابن بابويه البول ومن المستند رواية سامة عن جعفر العمود عليه السلام وان كانت ستون
 ادا كبر منها نزلت منها ثلاثون او اربعين دلوا ورواية على بن ابي جعفر البطاني عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الستون عشرين وثلاثون
 ادا يبعون دلوا والكلب شهيد وقال ابن بابويه فيم يركب بخصه الفقير ان وقع فيها كلب نزع منها ثلاثون الى اربعين دلوا وان وقع ستون
 نزع منها سبعون الى اربعين دلوا ورواية عن جعفر العمود في الستون في كل ذلك يقول سبع دلاء والاشع ما ذكره المصنف في
 وبقية البراءة وكما سبغ وكذا في رواية عن جعفر العمود على الفارة خاصة اذا نضجت لانها مذكورة فيها وخص دلاء في حصة الى ما سئل عنها
 على من مضى الى ذوق التجاجة وهي في قولها ما لم يفتح يحمل على الفارة المذكورة فانها في الحديث في ذوق التجاجة في حديث جعفر العمود
 على التبعثون الطير والفارة المذكورين بهادرون وثلاثون في رواية اسحق بن عمار على التجاجة كقلنا فيها والوال والعطف يعني خمسة
 ونزع البئر لما فيها الكلب ورواية ذواته وصحبه يرمي للكلب الفارة او الخبز وعلى الزمان وان نزلت ونزعها لما فيه نزع كذا او
 قطب كذا على ما ذكره في ستم او الملقاة بقية الاختيار والاعجاب ولا يصح ان تضعف الرواية لثلاثين او اربعين وساعة وان كانا ضعيفين
 في معتقدهما فهما ثقتان في خبريهما الصديق الثقل عن علي بن ابي طالب ثم كذا في الحديث الفارة وسئلها او قد روي جابر بن زيد
 قال سمعت جعفر عليه السلام يقول ان لنا اوعية فملاها على وجع داء على باهل وما نزلنا الا لتقلها الشبيبة وانما كذا في رواية فانها
 وعاصو فشكلوها على انها تميتان بالشعر وقد يدخل في عموم الرواية كل المذكورات وما شابهها في الجملة كذا في الحديث على الاحوط وقار
 ابن فضال في رواية اسحق بن عمار قال ابن بابويه فيهما نزع العشرة هو مخطوطة هذه الرواية فانما كانت في حديثها
 فسمعا وعشرة وللشهود دلاء ورواية سامة وان كانت ستون ادا كبر منها نزلت منها ثلاثون او اربعين دلوا ورواية البطاني عن الكلب
 فيدخل في عموم كبر منها دلاء شبيه الكلب الشكوك والاربعة عن الكلب الشكوك والاربعة عن الكلب الشكوك والاربعة عن الكلب الشكوك
 المتقدمة ويضلع في شبيه الكلب الذي ابن ابي الدب والقر والفهد وما اشبه ذلك في الجملة واما الزيد فلهما احد متين والاحوط
 نزع الجميع لدوائه شبيه الكلب للسمع لفظ النجاسة والكلام في اوائها الاضربا وادارة اخذ اكثر المقدرة للاختصاص وتخصيلا
 للبراءة قد مر تبني هذا يدخل في اسم الكلب لما هنا في مطلق النجاسة قولنا في رواية الذكرى كلب لما طاهره الاشع وقد
 فهم من لفظ الكلب حقيقة فلو ما كان في الفارة هرايعون محدثا الشبه وهو كلام قوي واما بول الرجل فيمنع دلاء ورواية على جعفر
 عليه السلام عليه السلام قلت بول الرجل قال ينع من اربعين دلوا لتبني قال ابن ابي عمير بول الرجل فيمنع دلاء ورواية على جعفر
 وهي كذلك وتعلق الحكم بما هيته الاثبات وكذا البنية لا صح انها مما لا ينسب فيه فيجب فيها نزع الجميع لان بول الرجل لا يطلق على المرأة ولا
 تطلق عليه ولو اريد شغل الحكم على الماهية لقل بول الاثبات كما قيل في موته ويدخل فيه السلم والكاف لان بول الرجل هو الذكر لانه لا ينع
 بولاً نعم اوراد الحجة في هداية الآلة ورواية بول الاثبات كذا في نزع اربعين في هذه الرواية في نزع كلام ابن ابي عمير لان الاثبات في
 الرجل والمرأة والبتة والخشنة المشكل يمكن فيه بول الاثبات في هذه الرواية بول الرجل جعاً فانما يعرف به لان الكلام يخصه ولا عكس قال التمهيد
 في الذكر في لفظ الاثبات غير موجودة الرواية فهو مما لا ينسب فيه في نزع المصنف في الشبهة في هذا واما ما دلنا لا ينسب فيه العلم بول الرجل
 في نزعها لثلاثين دلوا فظاهر نزع الجميع بول الخشنة المشكل على الظاهر مما لا ينسب فيه ويمكن الاستدلال على نزع الجميع بصحة نزع
 المصنف لنزع المأكل من البول والخصاء بولاً فيمنع من نزع الجميع في الحقيقة المذكورة خرج من بول الرجل القبيح والقيح والقيح
 الباطن فانه اعلم الله هذا الوضع وهو ما بين اربعين والعشر مقامين لم يرض عنها لانه لا يردا المقام الاول نزع ثلاثين
 لما المضرب ببول والعنقر ببول الذوق او اشخاص الكلام هو المذكورة ورواية كبريه في ذكر كثير من العلماء هذا الحكم وجعلنا العلم
 وفي ذلك اخطا في ما خلفنا لاصل على مورد النزع في ذكر الشهادة الذكرى عدم اشتراط اجتماع هذه في المطلب بل يكفي بعضها الظاهر

قوله

وقالوا انتم اليها غيصة اخرى امكرا لساواة اللبالب لفرقنا العلف لفرقة قوله وان كان مخزوم قال ايضا في البيت بعد ان ذكر ما فيها
قال واحد هاتوا لي بر فهد في موضعنا التين السكونى كما در نظر له مافروا به كرويدى قال سئل بالبحس عليه السلام على الشرفع فيها
قطر دم او ينزح مسكوبا او لا ونحوه قال ينزح منها ثلثون دلو ولا يخفى ان قوله والتين السكونى مخالف لما في الرواية ان فيها قطرة
والجزء كالحل الا كما اخرج الدليل قطرة التين السكونى لم يمتد في الاخرى اكثر الاصحاب على جعل الحكم فيها في الرواية الاولى
وهو ما المظن في تلك المذاهب وانما هو من الرواية الاولى ما ذكره في الذكرى في قوله وان كان مخزوم قال الشهيد وجدك في شجرة بيت
الشيخ في الاستنباط بضم الميم وسكون الباء وكسر الخاء معناه المشنة ويروى بفتح الميم والهاء ومعناه موضع التين ومنهم من جعل قوله
الاول مستندا للحكم فيما لا يفتقر به بالثاني وان لم يكن مع ما الميركا المصنف على قوله بل يها في الفرق في القليل والزيادة في مكره زاده الله
اعلم المقام الثالث نزح عشرين قطرة دم وقطره خمر وقطعه من الميت ومح المحرقة بوقاية ابرايو بوقاية المقنع وابن فهد والموجز
والمستند رواية زاده قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يفر قطرها قطرة دم او خمر في الدم والحرق الميت المحرقة في ذلك كله ولعله
ينزح منها عشرين دلو المحدث وجب الاستدلال انه سئل عن قطر من دم او خمر فهو يوشى على لا يعرفه جاب عليه السلام ان الدم
المحر والميت ومح المحرقة في ذلك اى حكم الابعاض احدلان جواب المعصوم لا يكون الا طبق السؤال فيجب ان اذا كان الدم القليل
اكثر من كره طهره فاقله القطر فكيف يحكم على القطر بعشرين ولا تأمل به فلو قيل ان القطر من الدم الثلثة بقرينة ذكر المحرقة وروى
بجمل العين بقرينة مح المحرقة وكان حسنا او يقال ان ذلكما الثلثة في المقام الاول وقطر دم بجمل العين الثالثة لا بما فيه انما الثلثة
فينقص عنها وانظر ما عرفت من هذا الثنا فافهم الدال على الظهارة وعدم الانفعال بحيث يخرجنا عن التعلق بكل ما رواه ابن عباس
جرح الثناء الفرق بين قليل المحر وكثيره لخصا والصدق والمقنع والاكثر على عدم الفرق والذي يظهر من الرواية وقوله
والميت ومح المحرقة وان قطعه الميت وان كان ذات عظم وقطعه مح المحرقة الخالية من العظم كفى لاجد من يفرق بين المحر والكل يتا
على ذلك ومن اتى بضمونها ابر فهد في موضع مع انه من لا يفرق بين المحر والكل الا في قليل الدم والمحر حيث يقول والقليل والكثير
غير الدم والمحر والمحر والكل الا ان قال واحد علم ايهما وايضا الفرق ان لا يمتنع غير هذا لتجنب الظاهرات المراد من الميت كل
شئ نفس سائلة والقائلون بذلك يظنون الميتة وبهم من كلامهم ان الكلى فيه المقدرة والمحز فيه العشر ويشكل على خلافه قطرة
العصفور وما شبهه الذي لا يبلغ كل ذلك وقد صرح كثير من العلماء ان المحر من الكل المقدرة لا من عدد عليه وانما الكلام في مسألة
له وانقصه عنه فليعلمه التقييد بالذي يزيد كذا على العشرين والثلاثين ليس كل ما هم من الثنا فافهم الدال على الظهارة
هاتين الروايتين صريح في ان المحر ليس كل الكلى ودور دسب المحر في نزح الجميع يدل على غير القطر لان الصبغ يمتد على ما يمتد
في الهواء من الماشات والقطر تسليد في الهواء فذكر الصبغ ليدل على انه قليل الذي ليس فيه ذلك فكيف التشرخص في الفرق
هنا اطلق ومن منع منع واطلق ولكنه مقيده بالحق بالحق لعل بهذين المقامين لا بأس به ولا سيما على الظاهر من عدم التقييد
ونزح عشرة للعددة الواجبة والدم القليل قد ذكر قبل للعددة الثمانية خمسين وذكر هنا ان لليا بة عشرة قروا يثبت لمر
قال وسئل عن العذرة تقع في البئر قال ينزح منها عشرة دلاء فان زادت ريعون واحسون لواء لا معارضها وعلى هذا الاختاب
وان كان ضيقه بعد الله في مح مح محرقة بالعلم اما الدم فعند جماعه صحيح محرقة بالعلم على من يرفع قال كذا في جلال سند ان
لما بالبحس عليه السلام على ان يكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطر من بول ودم او يسقط فيها شئ من عذرة كالصبر او نحوها
يقله ما حقه يحل للوضوء منها للستوة فوقع عليه في ثوبا به بطة عليه السلام ينزح منها دلاء وقال الشيخ في باب كذا اكثر عدد يشا
ايها عشرة فيجب ان يأخذ به وفيها ذكر الدم والحق من العذرة والمراد بها اليابسة جمعا لقوله كالصبر فقد تقدم معنى الثانية
فيكون الدم القليل والعذرة اليابسة عشرة لان النص على تقدير حكم في شئ مع النص على شارة كذا في ذلك الحكم بعينه في قوله
نشارة كذا في النص على العشرة على الدم وعلى كذا فانه يوجب تفسيرها بالعضن فيهما ومثلهما موقوفة على الاستصحاب
مسئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل فطر فوقع به في البئر فقال ينزح منها دلاء هذا اذا كان في كذا الحديث والكلام في
عن قريب قال المصنف في الدم القليل عشر لمر اجد له نصا ويمكن الاستدلال به بصححه الصحيح على عبد الله عليه السلام في الفارة
والسند والواجبة والعين والكل في الماء يتغير طعم الماء فيكفيك خمسين دلاء وجب الاستدلال في هذه الدلالة
كل حكم معروف وان لم يكن عندنا لست اقل فغنى عن ذلك الوجبة والظن في طبع دلاء فيعمل هنا على حذف
مضافا لدم الوجبة والظن في الفارة وهو دم قليل فغنى عن دلاء كذا صححه على بر جعفر عن ابي جعفر عليه السلام في دمج النجاسة

في الخبر ذلك

اثره في سبب هذه الالتهاب الحقيقة ذوات كميته فلا تختلف سببها لان الالتهاب من الاخراج الى المفاصل احكاما مثالا وانما
تختلف وانما في المفاصل فيخرج لها الماء في تطلب كانه في حمة او في حمة المشا ايها قال عليه السلام واذا نضج في ذلك فخرج الماء
وقوله في تطلب من غير هذه وتقدر في الحظ والفتحة في التفتيح في سبع دلاء واذا فتحت في حمة مغوية بن عمار قال يقول شيخنا نجم الدين
ان لا تنفاس ليس مذكورا فام نثر على حمة لا تأتوا نقول قد فسرت التفتيح بالقطع وهذه حالنا الثانية من ذلك وبين ما اذا ما كنت
اخرجت قبله والانتفاخ في رواية ابو حنيفة مقرر بالثبوت فاحكم شيخنا هل يلحق بالثبوت وهو غير حقيق فيخرج له الكحل بالفتحة
سبع دلاء وما قبل ذلك وقد قرن بالثبوت في رواية ثانيا في غلظ نجاسة من ماله الوقوع في فيها ثلاث دلاء وقد ظهر مما اشارنا
من الروايات اسناد لال من تقدم ذكرهم الا بن بابويه الدلو الواحدة فدل على احد له رواية ولو قيل ان كاهي عاربه من باب المعونة والانه
ما اشار اليه المصنف من الثلاث للحالات ويمكن ان يكون اربع حالات فيخرج له الماء والتفتيح والانتفاخ في سبع دلاء وما حالنا
اذا وقعت ومانت وفيها ثلاث دلاء واذا تفتحت في هذا التفتيح في سبع دلاء وهو مقطوعا وتقر في اجزاها بل تعطف شهر ما قبل
التفتيح فانه في ذلك تفتيح ايضا لاهل اللغة فتفتيح شهر بعد اذا زال وهو بعد الوقوع وقبل القطع وفيها خمس للصححة
اذا لم تنضج او يغير طعم الماء فيمكنك خمس دلاء ودكر سيد المداوي بعد افسر التفتيح في ثلث الاجزاء وحصل فيه التسع قال في المحرر
بلونه في حمة الشحام دلاء ما من مضاف الى سهولة الامر عندنا الثالث في قول الصحبة والمداوي دلاء في الكوكب المستكن بالطعام قبل البلوغ
وفي سبع دلاء وهو المشهور لرواية منصور بن عازم عن عيسى بن مكي عن ابي عبد الله عليه السلام في ثلثين دلاء اذا زال
فيها التفتيح قال ابن بابويه في نسخة ثلاث دلاء في المصنف لم يصل لينا حديث يعتمد عليه يدل على ما ذهب اليه الدكر في التفتيح
هنا دلاء ويذكر ما في حمة ابن بزيغ من الدلاء في ثلثين دلاء ودم عليها لان الدلاء كما يتبادر بالجملة في حمة التفتيح وتفسيرها
فتم بقدره كما هنا وفيما لم يذكره قد واثقنا اكثر ما يصفنا اليه خذا بالمعقور كانه في اتم القليل فيها ولا يلزم الجمع بل في
الحقيقة والجماد كافي بل هو انما يفتتح في كل حمة كاهوشان المجموع الميز كياتها بالاعداد وما في حمة ابن عمار ينزع المذلة
لصبايول والحمر فيعمل على التفتيح اذ في قول غير الصحبة الرجل كما قرأنا في موضع الباطن من رواية ابو حنيفة في قول الصحبة فيعمل
على من يرضه باطعام جمعا اربع غلظ انما يفتتح ليا يله من النجاسة وينزع في سبع دلاء في ثلثها الاول هل يشترط في ذلك
امر في كياتها في ذلك قال ابن ادریس ينزع لا غلظ الجنب لانه بدنه من نجاسة عينية المحكوم بطهارة قبل جناية سبع دلاء وحدار قماش
ان يغسل في ثلثها ثمان ينزل فيها ويطهر راسه ماؤها فلا نجس ماؤها وادعى على ذلك لاجماع قال المصنف في حصول له هذا الخيال
بعبارة الشيخ ان اردت ان تواس الجنب بوجع سبع دلاء والاداس انما يتحقق ما ذكره وكذا في الظن ان التبراج وسلافة في المرام في ذلك
الجنب بن حمزة والشيخان او دره بالفظ الا وتماسر في ذلك وفي هذه المسئلة اربع روايات وكل واحدة بالفظ غير الاخر الوقوع والتزول
الافعال والادخول الا في حمة الجبل عاربه عبد الله عليه السلام قال اذا وقع فيها جثث نزع منها سبع دلاء الثانية حمة عبد
الله بن شاعر عاربه عبد الله عليه السلام انزل فيها جنب نزع منها سبع دلاء الثالثة رواية لث النخري قال سئل يا عبد الله
عن جنب يدخل البئر فينقل منها قال سبع دلاء الرابعة حمة محمد بن مسلم عاربه عليهما السلام قال اذا دخل الجنب البئر نزع منها
سبع دلاء اذا نظرت اليها ما تلاما رايا لا يور في الرابعة قشر البئر في الماء ولا يغسل غير ذلك والثالث في قشر بعد المداوي
انوارا يد الا تماسر فيقل فينقل فيها لاسنها وان كان في ثلث لكر الجواب طبق لسوا والاقالات وان اشعر بالثبوت الا اذا عر في
مجاذا الترتيب على ان كان المانع هو الماء المستعمل فانه حاصلة وان هذا والله فينبذك التماسر ما هو اعم والتفتيح يحتاج الى قشر
ولو وجد الالتهاب في موضع غير ما ذكرنا لا وجه عدم الاشتراط وهو اخذ المصنف والشهيد والمحقق وغيرهم الثالثة هل يجوز
النزع من المستعمل في دفع الحدث الاكبر غير مطهر في نزع يكون مله واد ان اشدت الطهورة فيجب له النجاسة لا تفصل بالحدث في ذلك
بابه شرع خلاف قال سيد المداوي صرح بذكره في الشرح بالثبوت في التفتيح في ثلثين دلاء في حمة نجاسة حكية لا عينية ولما في
الالتهاب من الماء لا ينجب فيلحقه بالنزع هو كونه مستعلا في الكبر في المصنف وهذا انما يقتضيه عند الشيخين انما يخرج فلا في
ومن العبدان بن ادریس ذهب الى ما اخبرنا من ثبوت الطهورة في المستعمل ووجب الترتيب ومثل من يقول العلامة قال فيهم الذين قالوا ان الا
سلافة قال في الترتيب والبرقع الطهورة والله يعوق عندك لو قلت بانفعال البثرة فيجب ان يترك الطهورة المستعمل كما نهى سيدنا
ادريس عليه السلام في قولهم الذين اذا كان جنب طهر الجسد ما غسل غير ممنوع من فاجل الجنب الترتيب غير لازم لانه جازي الجنب ان يشاء
تقديرك لك ولا يسل على يفعل الثالثة هل يشترط في ثبوت هذا الحكم اعتكافا في المداوي في مائة في مائة ظاهر في العبادات في ذلك

الروايات انما يتقدم وقال الحق في المصنف بالاول لان الملاقات بدونها لا ينزل حكم الطهورة عنه بالاجماع وهو الاظهر لان الاختصاص
 قسريد لان فيها يدخل البر فيقتل منها ويقتل اطلاق غيرها باذلة المنجاري عند الاطلاق الرابع هل يرفع حمله ام لا
 قال الشيخان لا يرفع للمتن عن الاغتسال في صحة البر اليه يعفور عن علي بن عبد الله عليه السلام قال اذا نيت البتة وان جئت لم يجز لي ان اولا
 شيئا تغتفر به يتيم بالصعيد فان دبا الماء والصعيد واحد لا تقطع في البتة لا تصد على القوم ما فهموا الترخي العجايب مستلزم انفسا
 فدللت على غير الوقوع وعلى خاصة البتة بدليل لا تصد على القوم ما فهموا من ذلك لان الاصل لا يوجب الترخي سلب الطهورة ولا
 يكون الا بارفاع الحدث وشيئونه حكمه في الماء فيزال بالتزنج والختا برنجد وهو الاصح لا ذكره ولا في الترخي التزنجية من غير انفسا
 او انه يكون ارشاديا كما في كثير من صحة الترخي على ان الاشكال انما يتوجه الى التخيير حيث هب الالف غسل وحكما بالتحسين مع التمسك لا يكون
 بذلك لان الترخي عندها انما هو بالظهور ولا ينفك في انفسا اتفاق الخامس هل يلحق بالخائض المتخاضة وانفسا هذا
 الحكم ام لا استدل ان لا يوجد اصله المتزامن وجود المعلول ومن الاصل على مورد انفسا فيما خالف الاصل الظاهر والذكر يقوى عند الثاني
 فلا يرتب عليه حكم الاصل الظاهر لعدم الاختصاص الدال على الاباحة في كل شيء قبل وقته الخطاب بها نعم من يرى الترخي لعمود الطهورة
 فلا يربطه عند الاحتجاج لكن يتم هذا في انفسا ويشكل في المتخاضة لانها لم يكن انقطاع عن بر لعدم ارتفاع الحدث والاستصحاب لا يترتب
 بالبتة في قرآن الاول لا يلحق بالجنب كما في التزنج في نزع الجميع على الاصح كما في الثاني بشرط طهارة من نزع عصبية كما ذكر
 فلما كان عليه خاصة من نزع كلهما الخامس خروج الكلب منها جتا ينزع سبع دلاء على المشهور للصحة من يرى عن جعفر بن محمد عليه السلام
 قال اذا وقع فيها ثم خرج منها جتا ينزع منه طبع دلاء وان براد من ينزع من جتا ادبوعون الحما بما لا ينقص من دلاء من يدينه من نزع
 بناء على ما ذهب من عدم جواز العمل بخبر الاحاد انما ادبوعون لا يدينه لما قرره من ان كل نجس من نجاسة فميتة غلاظ من جنة والكلب نجاسة
 الادبوعون يخرج منه جتا بطريق اوله والاصح الاول للصحة المذكورة وصحة عليه لاسيما مع اعتناها بما جعل الاصحاب لم ينقل من غيرهم
 الا منه على ان كلامه يعطى في نزع جتا قبل من يدينه ولا يخاف من زيادة النجاسة بل ما قبله او ينزع له الكلب ان يدينه من نزع على ان لا
 اوله ولا يلحق بخبر اذا خرج جتا لعدم التصرف بل ينزع له الجميع تذهب قال ابن فهد في موجهه وينزع ست لوزغ وعقرب ولينجده
 رواية ولا تقول فيه غير ذلك لان قول الفقهاء فيها ادبوعون الاول وجوب ثلاث دلاء وهو قول الشيخين وابن جرير وابن الترمذي وابن
 بابويه الشهيد ولهم في لوزغ صحيح ابن عمار عن علي بن عبد الله عليه السلام قال ينزع منها ثلاث دلاء وفي هذا رواية لآخره ودوى في اعقاب ثلاث
 الثالثة دلو واحد وهو قول سلا وادب الصلاح ولها ظاهر من سلا عبد الله بن المغيرة عن علي بن عبد الله عليه السلام في جلود الونع قال
 يكفيك دلو من ماء الثالث استحبنا ثلاث دلاء وهو قول المحقق في المعبر المصنف في النهاية والقواعد الفخري وروى في كراهية
 الشرايع والارشاد الرابع عدم التزنج اصلا وهو قول ابن ادريس لانهم لا يمتثلون لغير انفسا سلا ولا يصححون البتة لا يمتثلون لغير عبد الله
 عليه السلام قال وكل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرش الخنافس واشبات ذلك فلا بأس بملوئها باطلي عند علي بن ابي طالب قال لا يبرئ
 دم فلا ينزع جعل ما فيه بهما عن التزنج لرواية شاذة مخالفة لاصول المذهب بل المصنف في المختلف يجوز ان يكون الامر بالتزنج
 عليه السلام بمجصول الصفة في الماء باسئام لا من جهة النجاسة ولا شك ان تسلا من من الصفة امر مطلوب للشارع فلا يستباح الاحتياط
 التزنج لهذا الغرض وهو توجيه حسن لبعض الحشيين على الموجه ذكره قوله وينزع ست لوزغ وعقرب وان مراده لكل منهما ثلاث وهو
 توجيه للعباءة والله اعلم وحسن لذلك الدجاج كما ذكر الشيخ في النهاية والمبسوط وقيد سلا في المرام وابن ادريس في السير والاحتياط
 وعلاوه بان ما كوال اللحم لا يكون لذوقه حكم لا يظهر له نجاسة على التقيد ولا الاطلاق مستندا لظاهره او استحلال البر من الغير
 لا يبرئ لجلال ظاهره لا دليل على حكمه في الصلاة لا يحتمل احتمال الحادثة العذرة اذ هي عدة لغذاء فلو باس عشرة ذائب ادبوعون وانفسا
 كما مر واحتمل لاثني لرواية كردويه والظاهر في بعد الحادثة بعدة الاذنة اذ اذالة مدلول رواية كردويه با بعد الاذنة في حكمها
 اذ المقدرات معروفة في هذا الباب فتح صبح خمس الدنيا جنة فيها سبع كرامة ورتها لا يشا بها مطلقا لانها اغاظ نجاسة
 واكثر جنة واوسع شوعا وقد ورد في هذا الخمس فلا يعدل السبع عليها والخمس على الدوق على حد وضعا في انفسا
 كما في صحة النجاسات ولا يضر في تقديره ههنا كعدمه ههنا بدق لما قرره سابقا من ان كلامهم براد عن الكلمة احد سبعة في جها
 وان لا يبرئ ولا في اقل بالنجس في الدم القليل ولو قلنا قلنا ان باب التخيير واسع والفاضة في عدم ذكر المقتضى يجمع بين
 ضبته في المقتضى اليد في ذلك المقام ما يحتمل لا بالذكر لعدم التصرف في المذكور وثلاث لغاظة ونجاسة اذ لا ثلاث
 الدلاء في الغارة اذ ما لا يبرئ من النجس ولو لم يبرئ من النجس في الغارة فيجوز معونة من غير انفسا سلا با عبد الله عليه السلام عن انفسا دلو

الاصولية فظهر ينزع اليه والمنع والكافر مع عدم المباشرة وشكل علمهم بانفعال ما فيها فانه انما يظهر ينزع الجميع وانما يستبين
ولولا استعمال نفخ النية وقد لا ينفذ التراجع لا يكون مقدارا اليوم من الدليل ولا المتفق بينهما وان بعضه لا يكفي الا التراجع
سلوهم التماسا والسياسة في القوة وكل يد في الشرط قوي في النوع عينا ولا ينافي هذا واية في عينه على المتفق على علمهم فيهم قوتها في
ثم وجد بغيرها فانما اعاد على علمهم قد استعملوا في احوالها وشوا لان هذا دليلنا على عدم الانفعال لا على علمهم انما ايدى ذلك
دعا اشترى نفسا لتقدم من ان مثل هذا الاعادة على ان لم ينزع طائفي القليل اجماعا متباينها فليس ذلك مستلزما لاختلاف الاصطلاح
من من يرى اشهره فالتنوع في القوس يكفي كيف ما اتفقوا اما الاستحسان الشرع فذلك لا يتم بدونهما لكونه احدية في هذا دليل
على ان الماء وتطيق القوس خاصته الخامسة اذ اوجبنا البشيرة حكم بها من الوجوه انما سالنا الطهارة واسا لعدم جنو
وقوعها ولو اية في بصير في ذلك في عبد الله عليه السلام يترى مني منها ويتوشاه ويفسر منه الشيا من غيرهم يعلم ان كان في غايته قال
فقال لا بأس لا يضل منه الثوب ولما قدمنا الصلوة ومثلا صحيحه موسى بن عمار في الغيرة وتعدت ورواية ابن ابي عمير كذلك
للإيجاع مثلا لا علم فيه فافادوا خلافا بوجوه من لاهاته فقال ان جدي من شجرة ومن شجرة اعاد عينا ثلاثة ايام والاضطراب يوم وليلة قال
في المنع من مستند خيال ضعيف السادس اذ تذكرنا القياس فاما ان يكون الواقعان من غيرنا ومن غيرنا واما ان يكونا
متفقين نوعا او جنسا او مختلفين كذلك وكل منهما اما ينزع لكل منهما الكل او البعض لاحداهما البعض والآخر الكل فلهذا ست وثلاثون
منها ما تذكرنا واما منع اثنا عشر من صوة بقر اربعة عشر فقه منيها ينزع الجميع اتفاقا وهي الاول بغيرنا الثالث بغير
الثالث بغيرنا الرابع بغيرنا الخامس بغيرنا السادس خزان التابع خرو حتى المثلن خروا في التاسع خروا في العاشر
ودم وخمس منها في الكلام وهي الاول اثنا عشر الثاني اثنا عشر الثالث اثنا عشر الرابع اثنا عشر الخامس بغيرنا
مختلفة الحقيقة مطلقا لمحتوى في المعبر والشرع على عدم التداخل لاختلاف المقصود ان كانت متفقة مطلقا في المعبر فغير متفقة
التداخل ان القياس من الجس والاحدا لا يزيد القياس الكلية او البولية موجودة في كل جنس فلا يتحقق زيادة توجب التراجع وهو
عدم التداخل ان كثر الواقع توتر كثر في مقدار القياس فتوتر شيئا على الماء وانما الخج انتهى عدم فرق بين اسم الجس الا فرادى
وبين الجس في غيرنا انخص مناط الحكم بالتوسع او الكثرة انفسها وهو ان سلم في النوع ممنوع في الكثرة الا صابط غير العرف كالدم في العلة
ثم كثر في غيرنا اربعون حتى يغتفر دها في التمهيد في الدرس في البنية لعدم التداخل مطلقا وهو ظاهر الجرح حيث لا يندخل
لواحيته مما لا ذهب لاحتفاء في التداخل مطلقا حتى ينفذ القواعد وغيره لعدم الدليل على التقدرد والاصل بعد ينزع القياس
والاخر بالاسكون بما سكت الله عنه ولا يشهد دواعي انفسكم وعين لك وذهب في المتن الى التفصيل فقال وان كان من نوع
واحدا في اقرب سقوط التكرير في التراجع لان الحكم معلق على الاسم المشاؤل للقياس والكثرة اما اذا تعاقبت فلا يشهد بعينها
انما هو ان لم ينزع ههنا الوجهين لان ظاهر كلامه في المتفق الواحيته في التداخل على الخلفان وان وجهه على التعدد بان نسبة
الوثب واستدل عليه واحتمل بعضهم القدر المشترك او الاكثر مقتررا جاعبا بل لا اعتبار بهذا اذا لم يكن فيها ما يوجب جميع
واما اذا كانا يوجبان ينزع الجميع سواء كانا مختلفين او متفقين جويتين او جويتين او كان احدهما يوجب شرح الكل مطلقا في ينزع
لها جميع وهي التسعة المتقدمة ولا يكلف للمعدوم يتداخل قول واحد او جاتا فبعد فلا يتعلق بشئ مطلقا بالاجماع وباعدا
ما فيه موجب لجميع وهي الخمسة الباقية فلا يظهر ان يقال ان كانا جويتين مختلفين او متفقين لم يتداخل التعدد السبب في التراجع
في النسبية وكذا الجس في الجرح وان كانا اسمي جويتين متفقان يتداخل لعدم التمييز على التعدد شرعا واعتبارا او نقصا في
بالوحدة والاختلاف لعدم المغايرة شرعا وعرفا وان كانا اسمي جويتين مختلفين فان مقامها في الوقوع او تمايزا وان قسوا في الوقوع
لم يتداخل تحقق التعدد بالتعاقب والتمايز في العلة لان لكل من تمايز الحق بما لا يفرق فيه عندنا فنخرج الجميع ان لم يكونا في ذات
المطرق وقول سيد المداير في نفق بعد عن التداخل مطلقا على ما يقابل في التداخل لا على ما افعلنا انفسا فليقتصر
فيما خلا لاصل على مورد الحق الحق ان عمل الشرع اسبابا وان عوب بها الحكم على علم بعض الاحكام لا يبعد المعرف عن
العلة الحقيقية الا في الافتقار الى الالهيته بها او عجز عن التمييز عنهما بما يناسب المقام او التقييم وهذه كلها منفية عن العالم
الحكيم نعم قال لا يعرف العرف لاهله لا يراها في مقام الدين والظهور ويجوز يتساهاها ولا ينقلها على حكم المعلول جملته
بها يكون الحكم بذلك قد جوع بين علمه وانه لا يستمر ان يكون لله حجة فينا فيقول لا ارى لانه عالم وحجة وقطع العلة بغير علم
ظلم الحكم ان يبرزها لغيرها فانهم على حجة فينا فيقول لا يرونك عن الوقوع ملو رية حيث قالوا ان اجابنا عن الوقوع فليست

الاصولية فظهر ينزع اليه والمنع والكافر مع عدم المباشرة وشكل علمهم بانفعال ما فيها فانه انما يظهر ينزع الجميع وانما يستبين
ولولا استعمال نفخ النية وقد لا ينفذ التراجع لا يكون مقدارا اليوم من الدليل ولا المتفق بينهما وان بعضه لا يكفي الا التراجع
سلوهم التماسا والسياسة في القوة وكل يد في الشرط قوي في النوع عينا ولا ينافي هذا واية في عينه على المتفق على علمهم فيهم قوتها في
ثم وجد بغيرها فانما اعاد على علمهم قد استعملوا في احوالها وشوا لان هذا دليلنا على عدم الانفعال لا على علمهم انما ايدى ذلك
دعا اشترى نفسا لتقدم من ان مثل هذا الاعادة على ان لم ينزع طائفي القليل اجماعا متباينها فليس ذلك مستلزما لاختلاف الاصطلاح
من من يرى اشهره فالتنوع في القوس يكفي كيف ما اتفقوا اما الاستحسان الشرع فذلك لا يتم بدونهما لكونه احدية في هذا دليل
على ان الماء وتطيق القوس خاصته الخامسة اذ اوجبنا البشيرة حكم بها من الوجوه انما سالنا الطهارة واسا لعدم جنو
وقوعها ولو اية في بصير في ذلك في عبد الله عليه السلام يترى مني منها ويتوشاه ويفسر منه الشيا من غيرهم يعلم ان كان في غايته قال
فقال لا بأس لا يضل منه الثوب ولما قدمنا الصلوة ومثلا صحيحه موسى بن عمار في الغيرة وتعدت ورواية ابن ابي عمير كذلك
للإيجاع مثلا لا علم فيه فافادوا خلافا بوجوه من لاهاته فقال ان جدي من شجرة ومن شجرة اعاد عينا ثلاثة ايام والاضطراب يوم وليلة قال
في المنع من مستند خيال ضعيف السادس اذ تذكرنا القياس فاما ان يكون الواقعان من غيرنا ومن غيرنا واما ان يكونا
متفقين نوعا او جنسا او مختلفين كذلك وكل منهما اما ينزع لكل منهما الكل او البعض لاحداهما البعض والآخر الكل فلهذا ست وثلاثون
منها ما تذكرنا واما منع اثنا عشر من صوة بقر اربعة عشر فقه منيها ينزع الجميع اتفاقا وهي الاول بغيرنا الثالث بغير
الثالث بغيرنا الرابع بغيرنا الخامس بغيرنا السادس خزان التابع خرو حتى المثلن خروا في التاسع خروا في العاشر
ودم وخمس منها في الكلام وهي الاول اثنا عشر الثاني اثنا عشر الثالث اثنا عشر الرابع اثنا عشر الخامس بغيرنا
مختلفة الحقيقة مطلقا لمحتوى في المعبر والشرع على عدم التداخل لاختلاف المقصود ان كانت متفقة مطلقا في المعبر فغير متفقة
التداخل ان القياس من الجس والاحدا لا يزيد القياس الكلية او البولية موجودة في كل جنس فلا يتحقق زيادة توجب التراجع وهو
عدم التداخل ان كثر الواقع توتر كثر في مقدار القياس فتوتر شيئا على الماء وانما الخج انتهى عدم فرق بين اسم الجس الا فرادى
وبين الجس في غيرنا انخص مناط الحكم بالتوسع او الكثرة انفسها وهو ان سلم في النوع ممنوع في الكثرة الا صابط غير العرف كالدم في العلة
ثم كثر في غيرنا اربعون حتى يغتفر دها في التمهيد في الدرس في البنية لعدم التداخل مطلقا وهو ظاهر الجرح حيث لا يندخل
لواحيته مما لا ذهب لاحتفاء في التداخل مطلقا حتى ينفذ القواعد وغيره لعدم الدليل على التقدرد والاصل بعد ينزع القياس
والاخر بالاسكون بما سكت الله عنه ولا يشهد دواعي انفسكم وعين لك وذهب في المتن الى التفصيل فقال وان كان من نوع
واحدا في اقرب سقوط التكرير في التراجع لان الحكم معلق على الاسم المشاؤل للقياس والكثرة اما اذا تعاقبت فلا يشهد بعينها
انما هو ان لم ينزع ههنا الوجهين لان ظاهر كلامه في المتفق الواحيته في التداخل على الخلفان وان وجهه على التعدد بان نسبة
الوثب واستدل عليه واحتمل بعضهم القدر المشترك او الاكثر مقتررا جاعبا بل لا اعتبار بهذا اذا لم يكن فيها ما يوجب جميع
واما اذا كانا يوجبان ينزع الجميع سواء كانا مختلفين او متفقين جويتين او جويتين او كان احدهما يوجب شرح الكل مطلقا في ينزع
لها جميع وهي التسعة المتقدمة ولا يكلف للمعدوم يتداخل قول واحد او جاتا فبعد فلا يتعلق بشئ مطلقا بالاجماع وباعدا
ما فيه موجب لجميع وهي الخمسة الباقية فلا يظهر ان يقال ان كانا جويتين مختلفين او متفقين لم يتداخل التعدد السبب في التراجع
في النسبية وكذا الجس في الجرح وان كانا اسمي جويتين متفقان يتداخل لعدم التمييز على التعدد شرعا واعتبارا او نقصا في
بالوحدة والاختلاف لعدم المغايرة شرعا وعرفا وان كانا اسمي جويتين مختلفين فان مقامها في الوقوع او تمايزا وان قسوا في الوقوع
لم يتداخل تحقق التعدد بالتعاقب والتمايز في العلة لان لكل من تمايز الحق بما لا يفرق فيه عندنا فنخرج الجميع ان لم يكونا في ذات
المطرق وقول سيد المداير في نفق بعد عن التداخل مطلقا على ما يقابل في التداخل لا على ما افعلنا انفسا فليقتصر
فيما خلا لاصل على مورد الحق الحق ان عمل الشرع اسبابا وان عوب بها الحكم على علم بعض الاحكام لا يبعد المعرف عن
العلة الحقيقية الا في الافتقار الى الالهيته بها او عجز عن التمييز عنهما بما يناسب المقام او التقييم وهذه كلها منفية عن العالم
الحكيم نعم قال لا يعرف العرف لاهله لا يراها في مقام الدين والظهور ويجوز يتساهاها ولا ينقلها على حكم المعلول جملته
بها يكون الحكم بذلك قد جوع بين علمه وانه لا يستمر ان يكون لله حجة فينا فيقول لا ارى لانه عالم وحجة وقطع العلة بغير علم
ظلم الحكم ان يبرزها لغيرها فانهم على حجة فينا فيقول لا يرونك عن الوقوع ملو رية حيث قالوا ان اجابنا عن الوقوع فليست

احد جمیع الشافعیات والاخر تخریج فیصل لواء ید تطہیر ہا ولینجد للصبر وعدم امکان التطہیر لکن انما البشر اذا نزل کلہا طاهر بالمرئۃ
وسکون الشارع علیہ **القائمتی** یحکم بالطہارۃ اذا قد اذلو الاخر وجہ الماء والمقام من الذکو عنہ کما لشدہ
المرج المنہر دقا ابو حنیفہ لا یحکم بالطہارۃ الا بعد ان یحیی الدلو عن اقل بشر لانه هو الانفصال الحقیقی للبشر فی تحقیق الامثال
بافصالہا عن وجہ الماء ودعوی ان فصالہا عنہا من کما صبحہا ففصلنا الخ لیس بالمایل المسام للبشر یحکم بالملف الیہ **القائمتی**
لوجہ ما وہا قبل نزہاتہم عارکہ فی العین فی الطہارۃ ترد اشہد انہا تطہر لانہا رہا بباب ما وہا وهو حاصل باحضان
کما هو حاصل بالنزح فانہ یبع بعد الذلایع طاهر لا ینزع عنہ عمل طاهر انہی وجہ التردد عندہ انہ یعود بعد غورہ امارة علی الکمال
هو الغافل لا ینجوز ان یکون ہود لکافی المتہکک مجوز ذلک مجوز ان یکون العادۃ نصب لیہا من مواضعہا لہا اذا جاز انہ ان
جواز امتثالہا یکنف یحصل الاعادة امارة علی احدیہما تیز دون الاخر وایضا وجہ التردد ان الترح تعلو بہا فالتطہیر وند الحق
الطہارۃ لانہذا العادۃ ما اخر قطعا وانما الاختمال انہو الاقل من مجوزہ للتطہیر البینۃ بذلک ولا ینزع انما تعلو بہا وتشد
مع متعلقہ وهذا غیر فلا یعلق بہ شیء فی قولہ تعالیٰ معاذ اللہ اننا خذ لکم وجہا متاعنا عندہ اننا اذا نظر المورث فی اللہ علی
یحد الذلایع من دعوتک ان ذلک کلہ مستحب انما قولہ کاف شیخنا وعینک ان ذلک کلہ مستحب لعموم ما دل علی عدم اشغال الذلایع
بدون التفسیر ویس کثیر عامۃ وخاصة کعبیہ محمد بن اسمعیل بن زبیع عن الرضا علیہ السلام قال ما البشر واسع لا یصلہ شیء الا بغير
الحیث وکعبیہ زادہ عن علی بن عبد اللہ علیہ السلام عن الجبل یقول من شرب الخمر یستقی من الماء من البئر هل یوشا من ذلک المائۃ الا کما
وشاها موثقہ وغیرہا من الاختبا وقد مضی طرف منها واما مضی من الاغتبا فلا حظ واللہ اعلم بالصواب **الرباع** البشر یحکم
البشر بمجاورة البالوعة وان قرب ما لم یتغیر احدا واصلها بالنجاسة لاصل الطہارۃ ولا ین حکم بالنجاسة منوطا بعلم بمصوب
لا یعدم العلم بالطہارۃ وقولہ لا یتغیر بنی القاسم عن ابی الحسن علیہ السلام فی البئر یقول بینہا وبين کیف خمسة اذرع او اقل او اکثر
منہا قال لیس بکرم مرقب ولا یعد یوشا منہا ویفصل ما لم یتغیر الماء فم یتحد بالبالوعة عنہا بخمسة اذرع ان کان
الأرض صلبة او کان البئر علی فراغ منہا والا فخمسة اذرع والمراد بالبالوعة هنا البئر الیہ یجتمع فیہا النجاسات وما قال الذلایع
من النجاسة لا ما یعد بالمطر وغیرہ اذا خلا من النجاسة فانہا طاهر وهذا هو المشہور وعملہ العمل مسندہ وروایۃ الحسن بن یزید باط
عن ابی عبد اللہ علیہ السلام عن ابی البالوعة تكون فوق البئر ان کان فوق البئر فخمسة اذرع وان کان اسفل من البئر فخمسة اذرع من کل
ناحیۃ ولم یسل قدما من ابی زید الحارثی عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال سلکہ کما رد ما یکون من البئر والبالوعة فقال ان کان سہلا
فخمسة اذرع وان کان جبلا فخمسة اذرع وظاہر قولہ علیہ السلام انہ لا یمن کل ناحیۃ ان القید المقدار بنی بالجمع بین مدلولی الروایۃ
حکم المشہور ذکرہ قال ابن الجبید ان کان الأرض خوة والظیفہ تحتہا فاشاعشر ذراعا والا فخمسة اذرع ولروایۃ شہید
سلمیٰ المدینی عن ابیہ قال سلکنا با عبد اللہ علیہ السلام عن البئر یقول الی جنبہا الکینف فقال ان یجر علی لیس کلہا منہا یجب
الشمال ان کان فی الظیفہ فوق الشمال والکینف اسفل منہا لم یضربہا الا کان بینہما اذرع وان کان الکینف فوق الظیفہ فلا اقل من
اشاعشر ذراعا وان کان تحتہا عند القبلة او ہما متوایا من جهة بہا الشمال فخمسة اذرع وقیل وہی مع منفعہ لا لذلک
فیہا صریحہ علی فصلہ وهذا القول لا ثمرہ فیہا روايات الباب عند القائل کلہا ضعیفہ وكذلك لیس المشہور بیدن الجمع بین الروایۃ
فیہا ولا لاصحیۃ فیہا لیس بالجمع فذلک ہذا مع المسافر من غیرہا من التقيید وخط بعض من المتأخرین فی فوقیۃ القر فوقیۃ
بجہت من ذلک الروایۃ فحکموا مع الاستواء والوقاۃ بخمسة اذرع اذا کان الظیفہ شمالا ولا یجل فی المقام فاما احتیاجہ الا فرہ سہلا
بشر یقول المد والعلیۃ انما تقسمت الصور فی السبل الاربعة وعشرین بالحصر الصلی لہما اما ان یکون فی جهة الشمال والجنوب یلہما
بین المشرق والمغرب علی کل منہما اما ان یکون فی أرض صلبة او خوة وعلی کل بقدر اما ان یتسوق قراہا او یکون قراہا الظیفۃ اعلی المثل
فہما اربع وعشرون صورة فحکموا فی سبع منہا بسبعة فی سبعة عشر بجمہ والذلایع مستفدہ من الجمع بین الروایۃ ان کلہا النجاسة لا ینزع
والعشرین تقسم علی ثانیۃ اقسام **الکلی** فیہ صورة وہی ان کان البالوعة شالا وعلی فی خوة فخمسة اذرع بخمسة اذرع وتحت
مسلم وابو بصیر الحارثی قال ان کان البئر فی سفلی الوادی والماء علیہا وکان من البئر وبنہ سبعة اذرع لم یجبہا شیء ولا مستلک البالوعة
لا یجوز عن الاستحباب ولا یصل انہا من البعدان فیہما وہا ولا من غیر المعصوم علیہا وفضل من ذلک النبی عشرین ذراعا
الا قال فقال ان کان الکینف فوق الظیفہ فلا اقل من اشعشر ذراعا فاما فی فوقیۃ علی العینین معانی الرخوة جمعا علی هذا فیہما
استفدہ **الکلی** صورتان ان کان غریبا وجنوبا وعلی فی خوة فخمسة اذرع وان کان باط النجاسة قال ان کان فوق البئر فخمسة اذرع وبنو

وان كانت قوته بل كما اننا اذا الكراهة فظاهرة في الكراهة والمفهوم بنفيه المنطوق باثبات الشيء لانهم ما علموا ونفى الباس في الانعام والكره
واهراته ان وجد غيره دليل على جواز استعالة ويجعل في مشالها لاسم لا يقتضيه دليل الجواز في الحقيقة والعادة والحق للصحة كما قال ابن القيم
في الحق انهم انما يتبعوا المحكوم بطهارة سورها لغير ما ينفرد ذلك وطرح ما شهد الفاعل والكل من باب عيب الجواز فنفي الكل على الوجوه
الخاصة على الاستحباب والتقييد بحاصل مطلبه استثنى الطيور الثلاثة باطل بالكتابة في الرواية المتقدمة لا مستثناة وهو كما ينبغي من التقييد وبما
ما يشرب منه الحديث فمن دعي غير ما اخترنا من فضل الكليل كما لنا نم بكرة سور بعثنا ذكر كراهة بل كلالا لا يترك الجرح من الجوارح والحديث
المتمود والجلال بل ما يجوز ان ياكل العدة كما ذكره سلافة المراسم وقال المفسر بسور الدجاجة على كمال انما منه على انها مغلظة لا
كل العذرات غالباً وهو قوتي يكره سور الدجاجة لا اصل للصوم ولا نه مسلم فيكون ظاهر الحديث لو ورد الاختصاص بان اصله فيكون موثوق
الحديث في السنة وعنايتهم في الاخر جنة من دون حجة المؤمنين قال ابن بابويه في اسرار الدين السيد في نسخة بخطه سورة لا يكره في سورة
الوشاح عليه السلام عليه السلام انكره سور ولدا لرواية وسور اليهود واليهود واليهود واليهود وكل ما خالفه الاسلام الحديث فانه جعل حكم العدة
بشيء من العطف فيكون منهم ولو رواية ابن عوفور عليه السلام عليه السلام قال لا يغسل من التبرئة يتجمع فيها غلة الحرام في ريقها عسالة
والدراية وهو لا يظهر له سبعة ايام الحديث على ان الظاهر ان هذه ليست ضعيفة لانها من كتاب ابن بابويه وهو كذا في الاظهر الكراهة
ولما ذكره الآحاد عطف عليه اليهودي بل عايننا الذي هو سور اشعار بالاختلاف ولا اختلاف بين السور في الكراهة
والفتحة ولا يلزم من التثنية في الذكر النجاسة وحمل الثانية على الكراهة لقربة التعليل لا في بطلانها لا لزم نجاسة سورة
سبعة ايام لا يوقل بل لا معناه مفسر من الرواية فان ثبت ما قلناه من بطلان التعليل في الكراهة ويكره سور الكلاب في الاصل
المادة من ان النجاسة والوسخ كما ذكره الشيخ فلا ينقص قوله في الكراهة ولا نقاسخ التعليل للمعنى كما حققناه عليه في التكملة في ذلك
مشرع في الوشا الصريحة في ذلك والجمع بين الاختصاص في ادل على التهم والنفس عريضة بعضها كراهة كافي جميعاً على بن جعفر
موسى عليه السلام في سلسلة العادة الرتبة وقت في المائة تمتع على الشيا بصل في اكلها في اكلها ما رايته وما رايته في نصه بالماء وهو محمول
الاستحباب اجماعاً كما ذكره اوراق الماء ونزهة بعضكم بعضه في تكملة على الظهارة الا اظهر فلا كراهة في سورها الاختصاص والادلة على ذلك
من اهل البيت قوله صلى الله عليه وآله انهم انما يطوفون عليكم ونفى الباس لا نقاسم صحيح في زارة عليه السلام عليه السلام في ذلك
عليه السلام انكره سبع ولا يكره سور ولا نه من الله ان اربع طعاماً لا يكره كراهته وعز ذلك ولكن لا يكره سور المحافل الغير
المأمونة على الاصح واغلاق الشيخ والسيد المقتضى في المصداق كراهة سورها باياه فلو اظهر الروايات الصحيحة العيص في تمام
عليه السلام عليه السلام في سلسلة عن سور الحاضر في ذلك لا يكره لا شؤنا منه وقوتاً من سور الحجاب اذا كانا مؤنثين فيهما
ان يعظما الاناء جمعاً بينهما وتنازل على الجواز كراهة عنده بن صعب عليه السلام عليه السلام في الشرب من سور الحاضر لا يكره
من ان لا يجوز شرب يجوز الوضوء بدور اية الحسين بن ابي العلاء الخفاف في سلسلة اياه عليه السلام عليه السلام عن سور الحاضر شرب من ثوبها
قال نعم ولا يتوضأ وهو ما يختص من مثل موقوف على بن يعقوب بن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل وضوء الحاضر فقال اذا
ما مونة فلا بأس بالقول كراهة سور الحاضر مطلقاً لقول الشيخ في الاخر المطلق وشك الكراهة في غير المأمونة كالتغذية بالاختصاص
من اخيرها لا يخلو من قوة الاكل في القرنين والكراهة في النجاسة الكلاب في غير سعة من سعة الاجماع صحيحة الفضل عليه
الملك قال سئل ابا عبد الله عليه السلام في ان لم اترك شيئاً الا سئل عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب قال فيجب
لا يتوضأ بفضل واصببت لك واغسل بالتراب وذرعة ثم بالماء بئس الحسن والكسر القدر ويجوز وقطع الزاء فكذلك الجرح
والماء ثم وكلما استقدر من العمل كذا في القاموس وحكي فيه الصلاح على القرآن التعلل اذ يتبع التبرك بركس النون وسكون الجيم
وجب تحريم التبرك في القدر لا في الظاهر في الباطن لغة فذاك به لاخر بعد الاثم تأكيداً في سدة ومثلاً في رواية معاوية بن شريح قال
سئل عن ابا عبد الله عليه السلام في انك الكلب في انك الكلب ليس هو سعي قال لا والله انك لا تجزى والله انك تجزى اقول حيث لم يكن
نفس تبع وجرح فهو يفتح النون وسكون الجيم وكسرها وتحتها ومعناضاً في الظاهر ويطبق فيفتح النون الجيم على الجيم وهو محتمل
الكتابة وان كان في الاخير اظهر فأن قال وقوته صحيحة محمد بن مسلم عليه السلام عليه السلام في سلسلة عن الكلب شرب من لاءه قال اغسل
الاءة ومرة مرة من عريضة عليه السلام في انك الكلب في الاناء فمضى في رواية ابو بصير عليه السلام عليه السلام في سلسلة عن الكلب شرب
سور الكلب لان يكون حوصاً كبيراً فيمنعه من بصره ان لا يغسل عن الكربة اذا كان كرا او زيد فلا بأس في ادل النجاسة كما ذكرنا
الغنية في سلسلة في سورة ظاهر رواية نعم الرواية على عتبة في سورة وهو يغسل موضع الملاصق عنه النجاسة منظاراً في صحة على بن جعفر

اندهم عليه ودم بامرهم يعلمون فاذ لك هو الايمان حقاً والحقاً لله هو الذي عوده شفا المظالم الصدور ارجع القول لهم الحق انما هو الحق
 وحق الحق وهو الظاهر وظن الظاهر باطل هو الباطن هو السر والسر مستتر وسر مستتر بالسر فلو كان على ذلك رد راجب
 لا فرق بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقتك فحقها ودقةها بيلك بذاتها منك وعودها اليك اعضاها واشهادها وادوارها
 وحفظه واداءه فيهم مثلت سمانك وارضك حتى ظهر الآلة اكانت اقول ان كبر عليك ما لا لك انما قال في قوله تعالى فيهم مثلت
 سمانك وارضك وقولهم عليه السلام لصلواتهم وبيروهم وقولوا فينا ما شئتم ولو تبغوا وبالحيلة فربما واصلح وهو العبودية ورضيها
 فهو الغنى الملعون الغير لكن حقهم عليه السلام ان يكون العارفين بغيرهم سواهم من الخلق لا العبودية بل رجا غير سمانه بغيره عارفين
 في الخلق فغفوق كل مقام مقام فقد يقولوا عارفين فيهم بمقام عال يوقه الجاهل انزوي بنية لعدم احاطته ومعرفة ما يتم وان فوق ذلك المقام
 مقام العبودية اعلو من فوقه كثير من اصحاب الانبياء عليه السلام بالخلق لو حجب عن قلوبهم ذلك فيهم من ربح عن انهم عليه السلام
 وقولوا فينا ما شئتم ولو تبغوا ورضيهم عنهم عليه السلام ان لا يخرج الينا من علمهم عليهم السلام الف غير مبطون والخالص ان الغالب فيهم
 منهم من كانوا اليه يعودون وعنه يقولون بامرهم يعلمون وانما ثبت لهم ما قلنا في اعينهم يقولون لله والله سبحانه يقول قل لو كان
 مدارا لكان في ذلك لغيره ان ينفذ كل ما ربه ولو جئنا بمثل ما نكلمك سواهم من جمل ما قلنا لله مقصود عاجز عن اقل قليل ونفذا
 على علمك الى هذا المعنى في قوله قد كان عرشه على الماء فقال امير المؤمنين عليه السلام من علم ذلك افرقت اوصيت على الارض خذ في
 سدا لواءه وما بين الارض والسماء ان ينقله من المشرق الى المغرب ثم ذلك العرش في نقل واحد حقيقته كان ذلك
 الامر من احصاء ما ثبت العرش على الماء قبل خلق الارض والسماء انما وصفه للعشر عشر من مائة الف فجاء واستغفر الله من اقول في
 التحديق في بعض نسخ الحديث من القليل في التحديق في نظر واعتبر فيهم ما اراد هذا العبد لولم الامام على صلوات الله عليه السلام
 وعلى بنه وشيعته وهو اليد ونقبض الدنيا فليطمان اذ ان وتبعها اذ ان واعية ومنهم المجتهد بالحقيقة في شجاعة الشهادة في الدنيا
 وفيهم نظرا في المنع بعض المنع من تسليم الامام عليهم السلام والمراد بهم من يعتقد ان العبودية على شكل كان سواء على صورة حيوان
 او غيره ثم قال اما المجتهد في التسمية المجتهد فلا يمنع ذكر ذلك في غسل الاموات ولا ينفو في الشقين اما اذا قلنا في ذلك انما يتجوز
 من يقول بذلك ويصفه او يصفه وهو يعلم ان في الوجود بالذات والواجب انما اعتقاد التسمية بالخالق في غير ذلك الا ان كان ذلك الخلق مجتهدا في
 لان الذي يوقه سواء كان جبارا او غير جبار في غير اعراف ان الاجسام البدائية يكون اعتقاد غير العبودية لكل اهل الامم والسموات والجحور
 عرصفان لاجسام لان الاجسام محصورة في الزمان فاصد ويجعل كل الاجسام وصفاتها وما يحل بها وحدتها اجتهاد اهل القدر من تعين
 عندنا بآل المملوك وعالم الجبروت واهل السموات عالم الامر والابداع الى البرزخية الكبرى لا السر بل ذلك يطلق على الارض والسموات
 ما قد ذلك ليس من صفات الاجسام فيكون مشبهها وهذا مجرعي وبان سابع فلا يشتر اكثر الخلق فيه على ارجاعه ليس في شبيهه اوصاف
 منصفها بالاجسام العارضة التسمية بمعنى قولهم عليهم السلام انما خلقوا من طين فخلقوا من طين فخلقوا من طين فخلقوا من طين فخلقوا من طين
 الحقيقة في هودا اكثر التكميل من حصن ماسو الله في الجواهر الاعراض وهذا عرفت عن التسمية بالتشبيه لعدم الفرق في الما والار
 بالحقيقة الاضافية اي كل واحد ما يحققه على قدم الوجود كادعيتهم عليه السلام ما معناه ان الدرة لا ترفع ان الله زبانيه في القلعة
 الصغيرة تثبت في قنين ان شئها في نوعها تامل النكاح اقصه بما تجده لا في حقها وقد اشار بعض العارفين الى هذا المقام بقوله تعالى
 سبحانه تلك رب العزة اعرفوا انما يصفون بغيرهم بكل الخلق فلو اصابني هو عندهم هو اعرف منه بغيرهم مسلم واتقاننا فخلق الجسم لفظا
 كان في التسمية المجتهد يعني عن الاعراض ان كان من يعلم ان ذلك ينال في الوجود لذات وامتداد ذلك استدارات تشبيهية ومجازان تشبيهية
 فلا سمع ان مثل هذا مسلم وان كان هذا فله حرجا ان لا ينفذ الا القول الفاضل وسو الا رد في قول بكفرهم من صنف جدا وان كان ذلك لفظا
 لم يعلم ان ذلك ينال في الوجود لذات وافر من جمل على هذا بالاسلام وقوله الكفر ان اريد ان يعجز في التعبير عن البسيط الا بالتركيب فها
 بعيد لان لفظا معرف عند المسلمين لا يعدل عن لفظها مسلم وانما افتادوا في الخطوط في بلوغ المعنى المراد منها او بعد من ذلك عوهم
 وجود شخص من صفات المسلمين تحتم باللفظ ونثره بالقلب الذي جدها في العكس في الالوان ان يقال ان اعتبار التسمية لفظا ومعنى
 بالتشبيه كما سبق من بعد ان يتبين الحق كافر مطلقا معناه لفظا فقد ورد التكفير على اللفظ والمعنى في لفظا فلهذا الذي قالوا ان استدلوا
 لا ثلثوا في غلظ ايديهم ولعنوا اباها كواو غير ذلك في حقيقة انها متلا في كل المعنى بدون اللفظ لا يبلغ بظاهر الشرح هذا البليغ
 كاهوشان المنافقين الذين يحكم الشهادتهم بظاهر الاسلام ومنهم الخواص الذين هو على علمه في حلاله وحالهم ومنهم من خرج
 على امام غارن بالقدوم منهم انوا صعبهم الذين تصبو العدة لانهم عليه السلام بان عارودهم اوعادوا جميعهم بغيرهم بامطلقا او قبح ولانته

لا ينجز الموت وانما في القليل من الماشاة فلا اشر له كالمجرى من الماء في القليل من وقت عا والسا باطى عليه عبد الله عليه السلام
حدث طويل ان سئل عن الخفقان والذباب المبرود ما اخرج لك يموت في البرد والوقت القليل من وقت عا والسا باطى عليه عبد الله عليه السلام
الماء في القرب قانف المبسو ويكره في النهاية واذا ما ضيف ما ليس بنفسه فلا يارب تعالى ذلك الماء الا الموضع والحق به خاصة
فانه يجهل بمرق موقوع في غسل الماء حيا قلة ناه والذوق قد مر هو قوله قبل ذلك كله ناه وقعه فيها نجاسة وجعلها في ما فيها الماء
عليها ثلاث مرات لعلها استند المثل موثقة به بصير عن ابي جعفر عليه السلام ان اقله القليل من الماء قد مثل دابة الفوق على عبد الله
عليه السلام في الموضع فان لا ينفق مع ما يقع فيه ودابة سماعه على عبد الله عليه السلام ان كان عبقيا فادق الماء وقوضا ما تله
عزوه كذا قال ابن بابويه في المقتنع اذا وقع الغضاية في الماء جرحه ولو اية عا والسا باطى عليه عبد الله عليه السلام عن العظاية تقع في الكبريت
يخرج اللبن العظاية دابة من خشت الودع وحكم الحق في المعبر بنجاسته ما ارضي حية وعلها بان بها نفسا سائل وديته بانجر
الوضوح الظاهرة للاجماع على ان ما لا ينفسه سائله لا ينجز بالموت والاختيار بذلك مستكره في جملة ومفصل وقد تعرضنا في كتابنا في اية
حل ما ورد فيها باراة الماء وعدم الانتفاع به على الكراهة جمعا على التوقي في سببها لانها سببه الغاشق اذنا في القليل من
ما لا ينفسه تفرج عليه الاطلاق في السنة الطهورة لما مر ان الاطلاق خاصة الحقيقة وادارة فاضل اللطيفة التي هي الطهورة وتبقى على
حكم الطهارة بحيث يكون يحكم الماء ان كان كذا اعداد الحال هذه بنجر بالمالا في دولوزال تغمر بالماء نفسا تله ولو لم يكن النجاسة
قاهرة على احد وصفنا في الخنار عود الطهورة وعدم تحمله للنجاسة لما مر في الاول في نظير الحاشية ما يمشي في الماء اذ كان له
نفس سائل في الماء بموته في غدا بالانفاق وعند غير حفيته وما ليس بنفسه فلا يارب تعالى ذلك الماء اذ كان له
ما تولد من الفاهر كدود الحلق والحق من مواد التور ودود اللحم الكثر في غير ذلك طاهرة بخلاف ما تولد من النجاسة وما تولد من النجاسة
كدود الحفلة فكذلك النجاسة وخالف ابن جليل في قياسه على ما تولد من الكلب بالناس وهو قياس مع الفارق على ان الحكم منوط
بالاسم لا بالتولد كما لا بد للمعوم في النوعين وترد الاعتبار لمصلحة لا لانه لا ينفك فلا يحسن لفظا وان كان المعارض لا بد له عند فلا فاضل
لا في الاختيار في الاغتيا الثالث عشر قانف المعبر لوضب صيد يحل وقوعه في الماء فان كان الحرج قانف فاداء على اصل الفقه
والصيد على الحل وان لم يكن قانف فلا واسم ان يكون موته بالماء او الجرح فالتصيد على الخط لعدم يقين السبب في الحل وفي تعجيل الماء وتردد
الاحوط في تعجيل القول هذا بناء على قطع النظر عن الدم والاذا نجس بالدم واتما الصيد كما ذكرنا الاصل في الميتة حتى يحصل اليقين بانها
فوجبه التردد قد اضل اصلين اصل الماء فانه يقينا طاهرة بنجاسته مشكوك فيها او اما حكم على الصيد بالاصول بالعلم بموته واصل
الميتة فاذ ان ثبت نجاسته وان كان حيا لا يربى في الفعل به ان كان مما يقبل الانفعال ولا يظهر النجاسة في ذلك الاصل طر على غيره
وان حكم بالطهارة مع الحكم بوزن الصيد ناقض وهو انما في المصنف في المنه في ان هو حيا لا في كذا في تعجيل اجتماع الشيء مع نقصه في كذا
اجتماع مع نقصه لا في كذا هو ظاهر الرابع عشر قال المصنف في المنه في الاصل في الحيوان الميتة او غيره من النجاسة ما زاد على الكبر الماء
اجامد الاقرب عدم التقييد ما لم يغيره وقال في التناول صلى الله عليه واله ان اذ بلغ الماء كرا او نجاسة شيء وبالتجديد يخرج عن حقيقة ان لا تار
الصادرة عن الحقيقة كما قوت كانا اكد البرودة من معلوما طبيعة الماء وهي تقتضي الجود ما لو كان اتصاعا على كبره يكون حكمه حكم
الجمادات حيث يلقى النجاسة وما يشكها م لا يعلل بعموم النجس القليل الاقرب لا دل لا يجمود يمنع من شوب النجاسة فيه فلا يتعد
موضع الملاءة في خلا الماء القليل الذي هي النجاسة في جميع اجزائه انما في قوله مني كذا بان الجماد حكمه بان جمادات الكبر بالانفس
قليلا مع المصنف في قوله لا يربى عدم التقييد في الكثرة فيغيران حتى يلكي بالموتة التحية لا بالمشكاة واستلاله بالحدث الكثر
يمنع وجوده في القليل النجس اذا تم حتى يلقه كذا وانما يجهلها فرصة لا يشتمل الماء الجماد ان النجاسة من الماء المائع على ان قوله في الصغيرة
بجموده يمنع من شوب النجاسة فيمنع من فرق بينهما فان كان الجمود يمنع من شوب النجاسة يمنع من استهلاكها طر في واستلاله بالهامة
فالكثرة يمنع من شوب النجاسة في موضع الملاءة خاصة على التواء وانما قوله يدخل تحت عموم النجس القليل انما يدخل تحت عموم النجس لا تحت عموم
الماء وقوله ان لا تار الصادرة عن غيره لفظا في ان لا تار الصادرة عن كبره ان البرودة التحية بها ليست من الماهية وانما هي في خارج ان
دخلت مع برودة الماء اسم واحد لو كانت هي برودة الماء لكان باجماد لا تار الصادرة والاولى جود هو ان جود ما هيية ولا زملة لا تار جود
كان اشقل لان النجس من البرودة لاسي الزطوبه كتحقق تحلل وقد اشارنا اليه سابقا فالحظ سلبنا انك على هذا اذا زاد دغلا بالبرودة
زاد طهورة بديه حتى يبلغ به الجمود فيكون جامدا اظهر منه ما هو والاصل الاول ان النجاسة على ما قل بدل وهو ان يحكم بالجمادات
يظهر من موضع الملاءة بالماء نعم لولا ان جامدا انما في قبل الظاهر ان لم يكن كذا النجس على الاصح لاشهور مطلقا وان كان كراهة لانها عندنا

ابن البراج يمنع هذا بالاصل والاحتياط وقال سيد المدرك وعمل ابن البراج المنع من الاستعمال المساوئ وظاهره ان المذكور منع
 وقال المدرك في التقييد وقال القاضي بالمنع مطلقا انسداد بالاصل والاحتياط لعل التقييد لا يختص مع النظام من نقل الذكرى حيث نقل
 عن الشيخ المانع في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 كذا قال المدرك صرحا في كتابه المذكور في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 في القطع من النقل ولا في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 الماء وكثيره انتهى وقال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 قوي جدا وان كانا قد اقبلت على انهم لم يزلوا في الاصل لا لفظا فان الاسم هو على الحكم لان اعتبار صفات الماء كانه الذكرى في تقدير
 الخافه كذا هو المفعول عن المصنف اما هو لتخصيص الاطلاق كما انه هذا في ابن البراج وهو غير صحيح لانه اذا جاز في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 الاصل الذي فيه المصنف لان اضاف الاصل في المطلق والتام عن النقل حتى في غير الاطلاق فان اوتيه الاطلاق الذي هو عاينه
 المحققه التي هي الاصل من المصنف المذكور عارضه غير مضمرة في الاحتياط اما هو لم يزل في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 انما يوجد المطلق كما هو ظاهر هذا في معدود الاوصاف واما وجود الاوصاف فالحكم باعتبار الاسم باجماع الاصحاب على ما نقلناه
 الثاني لو اشبه المصنف بالمطلق لم يكن غير الاشبه وجب الظاهر بكل واحد منهما لان ذلك مقدمه للواجب لان يحصل بواحد فقط
 الشك في المظهر من نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 نعم يشترط في غيرهما لا غير ولو وجد غير الاشبه وجب اعتبارهما واما استعماله خاصة للغير في التقييد فكذلك ما كان فيهما ولا يخرج المصنف
 عن الاطلاق يجب ولا يتعمل كل منهما في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 وبعضهم منع استعمالهما كما ذكرنا في المصنفه الثاني وقال الشهيد في الذكرى لومية العدل في هذه المواضع ممكن الاكفاء لاصلا للتحقق
 وفي ان مفاده انظر ولا يصح اليع مع امكان التوصل الى العلم به استعمال المطلق بل استعمالها ومثله الفخرى لو اخبر المدرك في كتابه اجاز
 بانخباره الوجوب في نقل خبره ما شرعوا ولا في ما ذكرنا ولو انقلب حديثا فظاهره وجوب الوضوء والتيمم فيتحقق حصول براءة التيمم
 من جهة التكليف لاحتمال ان القلب هو المصنف في وقتنا بالاطلاق لا قبل الاكفاء بل انقطعوا بوجوبه واحتمال ان الباقي
 او المشتبه بما قبل التيمم ولكن التيمم غير التيمم عند ويمثل التيمم خاصة لان التكليف بالوضوء اتم اتم وجوب المطلق ولم يتحقق والاعتين
 فلان الاصل البراءة من وجوب طهارته وان المصنف لا يرفع الحديث سواء كان عالما بكونه مضاف او لا وعالم بالحكم او لا فان المصنف
 فكما لا يجوز رفع الحديث بالمشنا فكذلك لا يجوز بالمشبه خبر الواحد لا في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 والمصنف فرق بين المشن وبين المشبه وهو كما ترى نعم لو اخبر المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 ولا ينقل الى البديل مع ظن وجود البديل للغير اذ اتم العدل لا يغير في اوله الثالث لو نقص المطلق عن الطهارة وامكن تيمم بالمشنا
 بحيث يبقى علم اطلاقه فالوجه وجوب المخرج لو وقف حصول الواجب على ممكن التفصيل ويحصله بالخرج فيجوز في الميسر لا في الميسر لا في الميسر
 بل يكون فرضه التيمم والاحوط والاحتياط الا ان المصنف لا يفتي على صحة الطهارة بل لا يفتي على تقييدها بغير المخرج وعدم جواز التيمم
 بعد حصول هذا الماء ولو وجد مطلقا خرجت يدين وبين تيمم هذا واجبا فتجوز اتمام التيمم ولو وقع في احد الاثنين او
 اكثر فبأنه واشبهها لا يخرج استعمال احدهما في دفع حوائضه ولا يثبت في لا في شربها مع الضرورة وادعى اكثر اصحابنا عليه الاجماع ويكون في
 الحديث الذي لا يجد فيها التيمم ما رواه عمار عن علي بن عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل ساء له ان فيها ماء فوقع في احداهما قال لا يتركها
 وليس بقدر على غيره قال عليه السلام يهرقها جميعا وتيمم ومثله رواية سماعة ورواها ابن ابي ناسر المذهبي كما تيممها في التيمم
 وسامع في رواية التيمم التي سئل عنها عليه السلام في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 بمعنى انهما من غيرهما والعلل والقبول على ما علم على المتعين احدهما في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 ذكرنا ولا يبعد التحريم شيئا من المصنف في النهاية ولا في المصنفه بالما التيمم من اتمام الاقدام على ما يؤمن به من كونها اتمام على الا
 يؤمن به من فعل الحرام ويكون حراما ولا تلويا الاجتهاد هنا كما بين المداويون في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز الاستعمال في نقل الخبر عن المدرك في كتابه اجاز
 في الماء والبول وقد اجتمعوا على طرح الفخرى هناك ولا يصح صحة التيمم هذا وان لم يبق الا انما في خلاصته انما في الاقدام على الاقدام في التيمم
 كايه عن النجاسة لا يمكن ان تنفع بها التيمم للضرورة وامكن قطعها على حالها ولو وضعها في طرطرون او نقلها لحدتها لم ينجس التيمم
 ولو نقل من تحتها وليس الاصل الطهارة بل الاصل الحكم بالشرع في النجاسة خلافا لبعض المشافعة في وقتنا والاحوط ما نقلناه

نقل

نقل

العدل ثم كيف دان الخبر بالثبوت الدليل على الحق كالأخبار التي تقول منه لو أخبر بالنجاسة ولو من غير العدل وأخبر بالنجاسة قبل النجاسة
لوجوب قبولها شرعا وتسلط ابن التبراج بأصل الطهارة فما النجاسة معارضها لا يحل التعرض بغير قول له أن هذا نقض لادعاء من لا يحكم
الشرع على ذلك وهذا أحدهما ولو شهد بالنجاسة أحدا لا ينافي في آخره بنجاسة الآخر فإن ربنا إنما يخبرنا بما نحتاجه من أخبارنا فقال لا ينافي
أن ذلك لا ينافي بالقرعة وبنجاسة ما وطرح شهادته بغيره فيمنع وقال الشيخ في الخلاف فسطح شهادتهما وأطلق قوله المبتدئ لا ينافي
على وجه يمكن إلا يمكن لا ينافي لا يجوز قول شهادتهما على أصل الطهارة والنجاسة فانهما كانا معلوما على شيء قالوا قلنا إذا أمكن الجمع بينهما
قبل شهادتهما وسكن بنجاسة إلا نأثير كما لا ينافي لأن جوب قول شهادتهما في معلوم من التبراج وليس متنافيا بل ينافي لا ينافي ما ذكرناه في ذلك
من أن لا يشتبه بالأنه مقتضى قبول الشهادة والنجاسة من التبراج فيحكم بنجاستهما للرواية التي يحكم بها النجاسة ههنا بالبينتين ويجب فيها
وطرحهما من مذهب الشافعي عندعارض البينتين من مذهب أصحابنا إذا شك أحدهما في الجمع إلى القرعة لكونها لكل أمر مثل دليل من المنه
من مواضعها أن موضوعها لا يمتنع عند هذه المواضع من المانع عنها إلا لا يقيم فيها (القول) لو نظره بأحد الأنايين أو بهما اليمين صلوة
ولو رتبه حدث لا فرق بين أن يصلي بعد الوضوء بين بعد أحدهما للنع من حيث إنها لا ينافي ما لو كان الاشتباه بين المطلق الظاهر والضماني
في الطهر لا أكبر على النع من استعماله ثانيا (الثاني) لو احتاج إلى أحداهما خوف العطش من أحداهما لا ينافي ولا يمتنع لعدم القناعة ولو كان
متيقن الطهارة وأحد المشتبهين في شهادتهما وجب لأجل اجتماع اللزوم أخذ أحدهما للفرق وعرض شرب المتيقن في تركه ولو أرادوا لأجل التبر
أو الطهارة أسكن الظاهر وكذلك في إزالة الخشب لو احتاج إلى الشرب ولا رة شرب الظاهر بخلاف الخشب والمصلحة في تركه لا يمتنع
الطهارة أو بالمطلق المطر وإن إزالة الخشب ولو مع الضمان لا مع المتعلق انتهى ويحتل وجوب غسل أحداهما في غسل
النجاسة عن الثوب البدن مع عدم إزالتها ولو تارة واحدة مع شرب النجاسة عليها مع شهادتهما مع الاشتباه في الشك أن أحدهما حال
أحداهما إذا لا النجاسة فعلى وجه لا يجزئ أن يستعمل إحداهما في شرب النجاسة على وجه لا يمتنع لعدم وجوب إحداهما
لما رواه الله أعلم فلا يجب أن يفتقر إلى المدارك فاصل هذه المسئلة بأن اجتماع التبر لا يقطع بوجوب الإيماع يتحقق بعينه لا مع التبر
وفيد أن المشتبهين وأحداهما بول لا يتحقق التبر بعينه بهو مشكوك فيه كما نقول من أنهم اتفقوا على اجتماعهما قول واحد لا فرق بين التبر
على أن القطع بوجوب اجتماع التبر ثابت بهما في الرواية بل المتضمنين بالعمل الذي عليه الإجماع على دفعه في اجتماعهما قول واحد لا يمتنع
شرعا كما ذكرنا ملتصقا بعين التحقيق والتقليد كما يجب أن لا يفتقر إلى التبر المشترك قياس مع الفارق الفارق القوي في شاطئ الحكم في أحد
الغني عن كل منهما كلف بوصف اقتضايا لأحداهما في الغرض أن قضى الاشتراك في وثوب أحد حصصهما في كل واحد كلف
بنفسه بأحداهما الآخر فلا يمكن المقتضى مورد التكليف ضعفه في اجتماع التبر لا يقطع بنسبتهما إليها الأمر جهة الاشتراك إلى كلف
لا يصح أن يخص عقلا ولا نقلا بما لا يتحقق بقوله تعالى ولا تزرزرة وزر أخرى فسطر لزم الحكم لكل منهما وهذا إذا قويت الوطء بينهما
حتى كأنهما شيء واحد ظهر أثر الاختصاص كما لو اتحداهما الآخر فإن المأموم على الآخر لا ينافي بطلان صلواته إذا لم يفرق بينهما في آخره
الرابطة وقوى الاشتغال لأن الاحتمال فيهم من فهم ثم لما زال الاختصاص المقتضى للوجوب قضى الاشتراك والعموم لا يستلزم لغير
لها مثلا وغيره وأما الأنايين المشتبهين فإن مناط الاشتباه المشتمل على المنوع منه يكلف أحدهما كثر المستحبات ولو لم يكن
واحد منها فكلف بما اختص به لا يمكن فرض الاشتراك وأن كثر المكلفون كما هناك فالمصلحة في الحقيقة على العكس فيناظرهما
قياس مع الفارق وقول السيد واعرف الأحكام في غير المحصور أيضا والفرق بينهما في المحصور غير واضح عند الاستدلال في قوله
المحصور غير أن غير المحصور لو وجب اجتماع التبرين المحرر وهو متفق لا ينافي يلزم من اجتماع التبرين جميع ما في التبرين من التبرين
إليها للتبرين كما تترتب بل وجب استعمالها وقوله في تفاقمها عدل أصحابنا في توافق الشك بوقوع النجاسة في حالة وضاعفه
ينبغي للماء بذلك ولزم من استعماله وهو مؤيد لما ذكرنا من دخول لأن شدة النجاسة لا يمازير أصل الطهارة وأنها تنافي الأصل
النجاسة من كل ما حكم حتى يرد منه الظاهر في رد ولا يقال أن الأصل هنا الطهارة لأن ذلك الأصل محله الأصل الطاهر في الأصل
الأصل والافتقار من معلوم المعلوم وقوله العلاق التبرين كلام الاحتياط يقتضيه عدم الفرق في ذلك بين ما لو كان الاشتباه أحدا من
العلم بوقوع النجاسة وبين ما لو كان الاشتباه بعد تعين التبرين فتنه قال ما الفرق بينهما ما احتمل تحقق النع من استعمال ذلك التبرين
الذي يثبت الظاهر عند تعينه من احتمال لأن تعين التبرين يقتضي أن لا يمازير من أجل ما بعده كما هو المذهب في تمام المقهور فيه
بدا لا اشتباه في التأثير قد ثبت انتقال عن الاستصحاب وهو التبرين في حكم النع منها مطلقا وقوله لو استأيد أحد الأنايين في علم
بموجب من الملاقاة لو كان الملاقاة معلوم النجاسة فعلى وجه لا يجزئ أن يستعمل أحدهما في غسل الظاهر في غسل المحصور

عرجه ويكون في الغلظة واتما هو بخاسه عنوة وبخس حكمه لهذا يقال ان الرفع لا يقع الا على معنى اتفعو بالعكس مع ان معنى الانتقال
 مصادره كما ارجى المعتز والماء بهذا الماء من المقاطع من لوجه اليمين كما اشار عليه في الخبر وادع بداهته برسائه في نطقها
 ان المراد بقوله عليه السلام لا روايت عبد الله بن شافع قال الذي يتوضأ به الرجل في غسل وجهه في شئ نطقها
 الاخبار على ان السؤل عند انما هو لوضوء لوجهه انما لا يثبت على مراتبه في دفع حدث فيجب صلى الله عليه وآله لهم ذلك واقرهم عليه وهو
 المتبادر من ذلك وصحت برودة ذواته وقوله في غسل وجهه في شئ نطقها وادع بداهته برسائه في نطقها
 فطيف بقوله حكم طهارتها وان كان في غسل وجهه على ان الرفع لا يقع الا على معنى اتفعو بالعكس مع ان معنى الانتقال
 ليس لنا منهم كلام وقول شعبة استقصا اعني في شرح الاستصفا فاعلم ان المراد بغسل الوجه واليمين لا الوضوء الشرعي و
 احتمال ارادة الوضوء الشرعي لا يصح بحال الاممجة القصيص لو ضوغير الغاسل وجهه ودمه ومقنعه الاول وجواز استعماله لظفا
 الآن لا يجاع قد ادعى المنهني المعبر على ان السؤل في دفع الاضغاط مطهر غير فرق بين التوضؤ ورفع به الحدث وغيره الخ لا ينعى له في دفع
 الوضوء القلوي من الزيادة ولا في نقله ما ادعى عليه الاجماع لتعبد كلامه بعد عدمه بداهته في ذلك لا في نطقها في دفع الحدث
 الا كبره كجناية فهو طاهر داخل جسد الجنب من النجاسة اجماعا متا الاصل في التفسير انما يثبت من التوضؤ ولم يدع عليه بداهته
 بن سنان عن عبد الله عليه السلام قال الماء الذي يغسل به الرجل من الجنب لا يجوز ان يتوضأ منه وشعبة اجماع على
 مع الفسالة التي قيل فيها بالنجاسة المقصدة للتوبة المستلزمة للنجاسة لان ذلك على ذلك لا لشاركة في المنع من الوضوء كانه وانما
 الجامة في ذلك لا يفتضا للتوبة من كل وجه على ان السؤل فيها المحمول على استعماله من على بداهته نجاسة بقرينة التشريك فيكون نطقها كالماء
 بعض اصحاب العلوم الساملة وهل هو مطهر ام لا فذهب الشنجان والصدوقان وكثير من المتأخرين الى عدم طهوريته ولو اراد عبد الله
 بن سنان المتقدمة في روايته بكونه كقول سئلنا باعدها عليه السلام عن الرجل يغسل من الجنب فيغسل عليه بعد الغسل فقال ان
 كان يغسل في مكان فسيل الماء على بجليه فلا عليه ان يغسلها وان كان يغسل في مكان فستقع بجله في الماء فليغسلها وما رواه
 اسمعيل قال سمعت رجلا يقول لا يغسل عليه الا يدخل الحمام في التيمم فيه فيغسل في ذلك فاغسل وينضح على عبا فارجع عظم
 قال ليس هو جازل بل قال لا بأس في ذلك كذا في صحيحه عن مسلم عن عبد الله عليه السلام في رجل اغتسل في الماء الذي اغتسل فيه
 الجنب قال اذا كان الماء قد ذكر له نجاسة وجبر مجتهد على رجوعه الى المحل الوضوء عليه قال من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه
 الجنب فلا يلزم ان يغسل عليه في المحل عليه ان اهل المدينة يقولون ان في شق من العيون فقال لا يغسل فيه الجنب في المحل
 الزاني والناسب الذي هو شترهم وصحبه اربع سكان فثقت الى غير ذلك وقال في المني وبه اربع من العلامة ومن تبعهم
 بطهوريته لا تمنع التيمم مع وجوده فيجب استعماله وهو الاصح لانه ما يطلق طاهر في الاصل مطهر في دفع طهوريته مشكوك فيه بل
 يثبت ما يدل على ذلك شيئا الاحتمال المستوفى وقول الشيخين ان يغسل الله عليه السلام في الماء الذي اغتسل فيه الجنب في المحل
 اوله في الطهارة واما ما كان في المني حاصلا لان الفحاة اذا اعوزهم الماء لم يجمعوا المستعمل لطهارة اخرى لما مر من الاخبار في ذلك
 انتهى عن الاغتسل في الماء الذي اغتسل فيه الجنب في المحل عليه ان اهل المدينة يقولون ان في شق من العيون فقال لا يغسل فيه الجنب في المحل
 قلنا في عبد الله عليه السلام في الحمام يغسل فيه الجنب في المحل عليه ان اهل المدينة يقولون ان في شق من العيون فقال لا يغسل فيه الجنب في المحل
 هل يغسل الرجل المني من ماء واحد فقال نعم بشرط ان يغسل يديه قبل ان يتوضأ بها الا اناء قال وسئل عن ثوبه اذا اغتسل قال لا
 منه وتوضأ من ثوبه الجنب اذا كان مأمونا ثم تغسل يديه قبل ان يتوضأ بها الا اناء وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يغسل يديه
 عايشة في اناء واحد فغسلت جميعا انتهى ليقال ان هذا لا يلزم ان يكون مستعلا لانا نقول انه لا يكاد يغسل من القدر المنفصلة حالة
 الاغتسل ان يقع في الاناء وبذلك يتحقق الاستعمال وهو ظاهر وقد صرح بذلك في صحيحه الفصل برسائه على عبد الله عليه السلام
 قال في الجنب يغسل في موضع من موضعين فقال عليه السلام لا بأس بهذا ما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الصحيح على الفضيل بن يسار
 قال غسلوا بعد عبد الله عليه السلام عن الرجل يغسل في موضع من موضعين فقال عليه السلام لا بأس بهذا ما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج
 ولو لم يجر استعمال الماء في الباسر عن ذلك الاستعمال اجماعا في التيمم كما جرت فيكون دافعا للحد مع فقد من الماء في صحيحه
 بن جعفر عن ابي الحسن الاول عليه السلام في رجل اغتسل في الماء في موضعين فغسل يديه في موضعين فغسل يديه في موضعين فغسل يديه في موضعين
 لا يجزئ غير الماء لا يسلع صاعا لجنبه ولا ماء للوضوء وهو ملحق فيكون موضعين وهو ملحق فيكون موضعين وهو ملحق فيكون موضعين

وقف

ولا مانع لنا بالمتن العرفي لأن حكمه في حكمه وأما صحة استنباطه منه فلهذا في قوله فيه بالمعنى الإجماع أو بالأحرى لأننا أخذنا الصدوق في ذلك وقد اتفق الحق في المعنى والعلة في المتن في الأجماع على عدم جواز دفع كسب ما يراى به التماس مطلقا ولذا قال في المدرك في دفعه في ذلك الخلاف في جواز إزاله التماس به ثانيا وأما صحة الجواز فتسلك بالعموم وهذا قد لا يمتثل باستعماله في المتن الذي نص عليه في ذلك الحكم بطهارة الحكم بطهورة وثمة ما أطلق ويندخل تحت عموم قوله عليه السلام ما يطهروا ليس بإدخاله المستعمل في الحديث الأكبر عند المانع من طهورة وثمة ما ذكر في الحكم بقاء الظن عنه فلهذا في متنها ما لا يستلزم إخراجا عليه على من حكم الفلن بالآمر بالفصل منها ونفى الجاس عنه دليل على إخراج جلد من الآدمي ولو كان على تقدير ثبوت الإجماع المدعى من هذين الفاضلين على أنزال بر التماس لا يرفع الحكم لا يقتضيه ولا دعوى شموله يحتاج إلى دليل لا إلى دليل مقتضى لأجل جود قد قال المولى الأردبيلي في شرح الأثرين والظاهر هو بقاء الظهور والظاهر لا يستلزم عدم الإخراج بل لا يستلزم موجب للتماس بآلة التماس القليل في الخبر بالإجماع فيبقى على حاله لأن التماس إذا لم يخرج عن الظهور لا ينافي ذلك لأن الظهورية طريق أولى لنقل ما قيل عليه من خبر عبد الله بن عثمان المانع من الاستعمال مما يراى به التماس لخصية بما يشمل الاستنتاج لبعض الأثرين الإجماع من ذلك ودعوى الإجماع على عدم دفع الحديث بما الفلن إنما يقوى حكما بخاصة إن مبنا على ثبوت التماس لا على ثبوت الظهور مع ذلك لما علمت متأخر فلا يشمل الإجماع فيبقى حكم الأصل معتقدا بالعموم فالحكم بالظهورية أقوى في الثالث غسال الحكم بغير ما لم يستلزم من التماس اعلم أن الظن الحكم بجمع غساله المتعلية في إذا لا لا وساخ والأخبار والأحداث وقد اختلفت في نجاستها فقال الشيخ في النهاية وغسال الحكم لا يجوز استعمالها على حال العقل والصدق في التقيد لا يجوز الظاهر بغير التماس لا يجمع في غسال اليهود والمجوز في التماس والمجوز لا يجمع على الله عليه السلام وهو شهرهم وقال البرادير في التماس أثر وغسال الحكم وهو المنع الذي يقتضي كسبه لا يجوز استعمالها وهذا إجماع وقد وردت بهر أنما عليه السلام أنا معتقده قد جمع الأصحاب عليها لا أحدا خلف فيها ولا يخفى أن هذه العبادات منهم من ثبوت الله عليهم وإن لم يكن فيها تفريق بين التماس وأن الظاهر من عباراتهم هذه ذلك نعم صرح المصنف في هذا الكتاب في الأثرين بالتماس والتفريق المعتبر ولا يغفل بغير التماس الحكم أن يعلم خلوها من التماس ثم صرح بالتماس بعد فقال لا يستلزم ولا ثمة لا يجمع من ميثاق التماس فتجوز على نجاستها ما يثبتنا فيما سلف قال قبل هذا الكلام لنا ملاوي على في حسن ذلك عليه السلام قال لا يغفل من التماس لا يجمع فيها التماس فانه قيل فيها ما يغفل بغيره ولذا الزيادة فاصحابنا أهل البيت مثل العبادات الأولى عبارة القواعد والبيان وظاهر التماس الثاني في مسألة ما يرفع من ذلك حيث قال لا يغفل اليقين بالثبات لأنه لا يشترط في غيبة الجوان والبلال الشبهة على التماس وقد التزم في التماس بغير غسال الحكم لا يجوز استعمالها ورواية عن الكاظم عليه السلام لا بأس به وإننا نأظر في عباراتهم رواية أكثرها مننا قضية في التماس بعد كلامه المتقدم بل فاصلة في رسولنا أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن مجتمع الماء في التماس من غسال التماس سيد الثوب منه فقال لا بأس به ورواية أبي بصير الواسطي عن بعض أصحابنا حتى أن بعض العاصمين قال أن ظاهر رواية أبي بصير في القول بطهارة التماس لا ينافي ذلك لأننا نأظر في الباب إذا امتن الثوب والظاهر منه بناء على أن ما يورده في كتابه حجة بغيره وبين الله عدم دفع الحديث لأنه لا يجوز الظاهر بغير التماس وفيقول الظاهر فيبقى نفى الجاس عنه الذي هو أمر من الظهور والعقود يبقى حكم الطهارة المسكوت عنه المتلزم من رفع الحديث على غير الاحتمال كما لا يخفى في خبر صاحبنا المعتبر بعد أن عنوان المسئلة بغير التماس المخصص لتساقط التماس فيها أن يعلم خلوها من التماس في قوله أن يعلم خلوها من التماس لأن الحديث المانع من استعمالها على المنع اجتماعا عن التماس فينبغي التماس عند انقضاء التماس في الأصل في الماء الطهارة فلا يقتضي بالتماس الأمع اليقين بوجود المقتضى ثم استشهد برواية الواسطي ثم قال وهو أن كان مسئلة أو أن الأصل يؤيدها ثم أو ذلكم ابن ادریس المتقدم ثم قال وهو خلاف الرواية وخلاف ما ذكره ابن بابويه ويقف على رواية بهل الحكم سوى تلك الرواية ورواية من سلفه ذكرها الكبير قال بعض أصحابنا على بن جهمور وهذه مسئلة وابن جهمور ضعيف جدا ذكر ذلك التماس في كتاب الرجال في الإجماع وابن الأخبار المعتمدة ونحو نظامها بما ادعاه ونظر في دعواها انتهى فاقض كلامه الخمر أولين من مجموع الأول ثم لا يغفل عما التماس أن يعلم خلوها من التماس فلهذا كلامه على المنع من استعمال التماس بغيره ذكره في المتن على البرادير في حكمه حكمه ما يظهر من كلامه في الطهارة كاد أن يترك كلامه على احتياط التماس والثبات أنه لا أن يعلم خلوها من التماس فيحصل الأصل في التماس فيقتضي على أن يعلم عدمها في شرط في طهارة العلم بالعدم لا عدم العلم في بعده ذلك لأن الأصل في الماء الطهارة فلا يقتضي التماس الأمع العلم بوجود المقتضى واستشهد على الطهارة برواية أبي بصير الواسطي ثم قال وهو أن كان مسئلة لأن الأصل يؤيدها ثم في التماس العلم بصحة التماس وكذا في الاستصحاب لأن الأصل هو الطهارة حتى يثبت ثباتا في العلم بصحتها وبإبطاله فيبطل عنها بعض خلافه بعد أن قدم في ذلك الطهارة وحمل ما ذكر من احتياط على التماس في التماس على الكراهة جمع بينهما من مذهب على بن ادریس

غير مورد ذلك فانه البلل يتحقق فيها انما هو بالحاق ما يزيل من ماء من ماء من ذلك فيكون من ان يمسح بها يمسح بالخر لا يزيل عليه بل يمسح به
العلوم ان يلصق فلتاها من هذا الماء انما لا يصدق في الجملة من جناسه لو كانت اقل من ان يكون للجمعة بكثرتها الطهارة كما ان
فاستدل بالاريد بولي من جهة قولوا بالطهارة اعطوا الاحتمال لا يخفى الظاهر الماء القليل لا يجوز له انما الطهارة ولا انما انما
ولا الشرب لا مع الصفة حكم هذه المسئلة ثابت بالنقض والاجماع سواء كان له التلذذ انجسا بالغير بالنجاس او باقتناء الماء بالملوث
للنجاسة لكونه اقل من كذا اذا حكمنا بالانفعال وسواء كانت تلك الملاقاة بمقتضى انعكاسه وقوة فاحدا للشبه يمكن له والجملة في نجاستهم
بالنجاسة حكم الاحتكام مطلقا الا اذا اريد ترك الاحتكام للهدم البك فيقتصر على ما ينفذ من الصفة فيرفع من القليل بالملاقاة من
وقد خيف ان يجوز الاحتكام عنده لكونه طاهرا وكذا ما في المتن من استعمال الاناء في الطهارة مع كونها شرعية حكم نجاسته مما هو واجب
توابعه كما من احد ما لا يرجع بسببه لعدم العلم بما فيها التحليل واعتنا الطهارة بل فرط حبنا المدرك فجزا الطهارة باحد ما هو الصواب
غسل ما بالشر الماء الاول من الاناء انما يمسح تلك الصلوة مرة ثانية ولا يخفى قد مضى الكلام على ما لا يخلو فاما الماء القليل لا يجوز انما
فحدث ولا زاد في حقه فاصفا وسواء وجد الصلوة او لا ولا الشرب لا في الاكل الا للضرورة بالضرورة والاجماع والله اعلم بالظن
الثاني في الوضوء وفيه فضول قد تقدم في تعريفه لابل الاول تعريفه في الفصل في الاصطلاح وقد مر عليه المدخل والخروج من الوضوء
بالقطع والحاجبين الشين والوضوء بضم الواو اسم مذكور في الوضوء في التهنيت قال الشيخ والوضوء ضم الواو للتدبير ذلك التوضي
ومثل ذلك الوقود بفتح الواو اسم لما يوقد به النار والوقود بالضم الصلوة مثله التوقد الاول انه مأخوذ من الوقاية في الوقاية يقال
فلان في وضوءه قال الشاعر مسامح افعال زدوا ناله من جميع وادهم وضوا سمي هذا الصلوة بذلك لانه ينجي الجسد من الضيق
الذي يحثها بالملية وينظف منها ويحس وجه القلب به فيضغى واد الذنوب بطيعة فيضغى عن نيت الخطايا واد الصدوق زوال الضيق
والصلوات يستعمل الماء الفضل من شأنه على الوضوء على الاراق فان قيل قلتم ان الماء الوضوء ويد في قيل لا يكون الصلوة طاهرة الزايم
بذلك الجمل من مانعة اياه مطيحا فيما امره بغيره من الاواني في النجاسة مع ما مر في الكس والانتفاء في الحديث الفصل الاول في موضوعنا
استعمل لفظ الوجبة للتواضع من شأنها تكون سببا لان وجه السبب المتكسب في وجوبه يشترطه بكونه محل على صفة
يستباح للمعصاة الذوات الصلوة لا تجز عليه طهارة ثانية وذلك لوجه صفة الطهارة فاذا حصل تلك الطهارة الزايم له بالذوات الثانية
ناقص من الوقايع الا ان ينجس الطهارة فيصير موجبا نظرا الى ترتيب الوجوب عليها مع وجوب الثانية وبعض الاحبار عجزوا بها فافتر
باعثها انها طهرت على الطهارة فقصص حكمها وبعضهم عجزوا بالانسيا باعثها انها طهرت على طهارة فقصص حكمها وبعضهم عجزوا بالانسيا
هو شرط بذلك الفعل والاسباب هو التلذذ من وجوبه والوجود من عدمه وهو السبب المخصوص هو ما اشتمل عليه باعثها
شرعية الحكم المتبني السبب لوقته وهو كون الوقت فنعني ان يكون حكم شرعي فاصطلاح اكثر الاساليب التي صفت بكونها طاهرة تدرك
القبيل الشرعي على كون معرف حكم شرعي لا اكثر على ارادة هذا من لاسباب واعل الشرعية حيث من الشارع والحق انها باسباب
كما هو اذنه عند علي عليه السلام لا لاسباب بل لكونه ناسا وقد يكون ناقصة فاذا كان السبب العاشر على شرعية الحكم كما ان سببا وذكر
الشارع عليه السلام ثمانية اربع الحكم المعلن اربعة عشر بعض من وقف عليه حكم بكونه معرف بالجنس الثاني هو كونه ناسا الحكم
اذا عثر عليه من يريه ويدين به وهو الفقيه المحدث الذي يميز الشرع فيهم فالحاصل الكلام عرف بنوا الله كون سببا معنويا ورتبا شرعيا فاعلم
بالحكم البان الذي عليه بشيا الكل مستبعد لهم اعتنا له من كسائل اقال على علي عليه السلام واداه الصدوق في التوحيد في علي عليه السلام
يعتد اهل الزمان بغيره لان من العلم ما يعتدل منه ولا يمتدح من الناس في محمل ومنهم من لا يحمله ولا يجله فاما ما في الباب وانما عاينه
الازمان في ذلك فبان لكل حقيقة وكل حوالا في الدور ما احسن ما قال الشاعر فله في اقول الصبح جليل ايملا في انظاره في الدنيا
وقد تقدم كلامه في هذا المقام والحاصل ان الوجبة والاسباب في مسئلة الوضوء على هذا الضمير باعثها ما يترتب عليها
مجازة ذلك فيها بالاناقص على طهارة بها على الطهارة لا مطلقا للثاني فيجب ان تكون طهارة كذا في الحقيقة لا في الظاهر لكون النجاسة بالاناقص
الاسباب اقال في الشيخ المقدار في التبع اذا التبع بالاعتد بالكل اعتدافا للغير عنها انما يجب في وجوب البول والغائط والقيح من البول
هو فضله من ماء سواء غطل من القبر من مطلق الماء وتمامه ان العلم في خلقة البول والمزج والغائط هو فضله الطهارة من النجاسة
لكن ان فضلي الكيلوس من الطبع الاول لا فضله الكيلوس من فضله الكيلوس في الكيلوس فانه هو الذي يخلق الطبيعة الى الطهارة فيكون
منه الشرع اقطاعا لجسمه الطيف منه في عالم الكيلوس واما في كونه في الكيلوس فانه هو الذي يخلق الطبيعة الى الطهارة فيكون
الليبي في من قدر الطهارة مطلقا في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية على مقتضى ما مر من العلم به من انما اذ اقطاعه في

الوضوء من الشائعات

محلات من غير الوضع المثلث

اقبال المدة التي هو غا الفضل التي تحصل منها ربح الفضل التي تجزئ ما خلت المدة عن حاله لا الذكر يستعملها بواسطة المناد
 ليست سبيل الترخيص لتسهيل الماء وسبيل الترخيص سبيل الفاضل وانما الفرج في الكبد والكبد لا يصل اليها الا الكيل والكيل هو ما يتبعها
 طاهر بمعنى ان كلا منهما صافي عن الاحداث الفاضلة والبونية والتجربة فالترجح الخارجة من احداهما انما تكون بقدر دخله في الخرج عندنا
 في الخارج والامتنع لا يفرغ في ذلك غيبته ثم خرجنا وتكون محملة من تلك السبل محركة او تقدر فاجتمع فخرج وامثال ذلك وليس يفرغ
 ذلك بمسئل بالمدة ولا خارج عنها ولهذا لا يتجمل تلك الزاوية المبررة للتاخذ عن غيرها ويحتمل التقصير بالعموم والاولى ان لا يتج
 انما خرج من الذكر والفرج لا لتبدا واما انهما عند اطلاق الخطاب لا كثير الوقوع حتى يفرغ من الحكم اغفال العموم السابق للخطاب
 جرى على ما يحضر انهما المكلفين حال الشؤ والتمثيل فلا يشملها العموم والثوم القابل على التمتع والجرع مما في مفا والاشجار
 القليلة والدم لا يجزى غير ذلك واعلم ان الحكم يكون التوم القابل على التمتع والجرع انما هو علمنا انما الجمع ما عدا القصة
 وقد انقضت الامور بعد ما على ذلك وهو من باب كل مجهود وهو قد صلى الله عليه وسلم كذا ما عدا القصة من نام فليتوضا وانما حلقه
 الذر وبصحة زادة عن احداهما عليه السلام قال لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك والتوم قد قول ابن ابي برة انما لا رجل اذا قعد لموضو
 ما لم يفرغ ومثل قول الشافعي اذا اشترط ان يفيض بفرجله الارض لا يشي لا مكان جل مائل على ذلك على التوم الذي لا يند الفقل
 بينه وبين مائل على ان القابل على الفقل لا يخرج من جهة بصحة زادة الاية وغيرها استمالا انما قد يند على ذلك ان القابل
 في التام المستغرق السقوط كان القابل في الحقيقة وانما من القاعدة لثلاثة اشياء فيكون ذلك ما عدا على عدم تحقق التوم انما انقضت القصة
 المذكورة فذا تحقق ذلك كان انما ناقضا على حال اطلاق ما سبق من الاجل وخصوصا من جهة عبد الحميد بن عاصم على ما عدا
 عليه السلام ما سمعت يقول في يوم وهو دكع واسجد وما شى على انما حاله ان فليوضو ورواية اهل ان اصحاب رسول الله صلى الله
 واله كانوا ينامون ثم يقومون ولا يوضون لا يصلح دليل العلم اسنادها البتة ولا حال السنة ولغتها التي فلا تجزئها ورواية
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام في يومه فيصلى ثم يقوم فيصلى ثم ينام ثم يقوم فيصلى ثم ينام فقال انما الوضوء
 على انما مضطجعا فانما ما فيها ان ابن ابي برة قال ذكر ابن ابي برة ان هذا الحديث لا يثبت لانه من روى عنه ابن ابي برة قال شعيب بن ربيعة
 الا اربعة احاديث وهذا ليس حدها وانما انما لا ينفذ ولا ينفذها على تقدير بطلانها الاحتمال في يوم ابن عباس رضي الله عنهما وسلم انما
 بما يؤمن صدق بقسم المادة التراجع والدليل على ذلك انما يعرف من سنة ان التوم اذا تحقق به اربع احاديث حتى ينقض الوضوء وثبت ذلك
 انما هو عليه السلام الذين حفظوا حديثه كما هو على ما رواه اركانه فيهم ذلك وما ورد عنهم ما يباطوا به في الزاوية التجارية التي لا ينفذ
 ومذهبنا جهاهم الذين عليه يعملون هو ان التوم اذا غلب على الحاشية ينقض الوضوء وانما بقية بالاقول واذا قام الاحتمال بطل الاستدلال
 والاصل في ذلك ان التوم في نفسه حلال الا انما ينقض استلزام ذلك في المصدرة في بة فيقليل كونه ناقضا لكونه حلالا لا ينفذ
 قال ولان التوم انما الزاوية مظنة الخروج عن غرضه وهذا المخرج لا يخلو في الفضل وغيره والتكرار والاعطاء ويجوز شبهة التوم فانه
 قد يخرج الخارج من غير محمود بل المظنة عند هذه الاسباب البتة وكما لا يجازي في كل واحد من المعصوم عليه السلام يعلم المخرج انقض
 ومنوارة في المظنة مقام استبكال المظنة مع السفر وعلى قول من جعل المظنة باقرض تكون طهارته باقية انما كل ما لا يخفى في كل الزاوية
 انما انقضت في الزاوية مظنة الخروج وكذا قولنا ان المظنة مقام التبين في كونه حلالا في نفسه بل من عدم التقصير عند
 المخرج باخبار المعصوم عليه السلام وهو بطلان كونه غير ناقض بنفسه بخلاف ما ذكره الحق في حديث حقيقة بنفسه الدليل على ذلك
 صحة استحقاق عبد الله الاشعري عن عبد الله عليه السلام لا ينقض الوضوء الا الحدث والتوم جعله عليه السلام حلالا فهو حلال كسائر
 الاستحالة في الحقيقة ما شرعنا في انما حقيقة في الاية بانه واورد على هذا الاشكال في الاية في الاشكال في شرطه لاختلاف المقتدين
 كما دلالة كبريه والاولى على ما يظهر من انها كبر من سائرته لا ينقض الوضوء غير الحدث وهو متوجبه ومن ينقض الوضوء حدث في التمتع
 السفر في المقتدين المذكورين تعدد على انهم انما على الاول لعدم تكرار الوضوء في الحدث لا يوجب حدثا وانما في الثاني في الحدث
 الشتر وهو الاخذ لا كيفا والجواب في دليل المراد باحداث حدث معينة لاحداثا تامل المراد بحدث كاهوطا هو كونه قوة كحدث
 ناقض للوضوء فيصير من الفعل الرابع فحصل شرط لاجاب المقتدين في كلية السفر فيمكن ان يكون في الزاوية في على انما انما انما انما
 العموم كما هو المراد من كلامه عليه السلام كما يجوز الكبري احد افراده ويكون الوضوء متكررا في الاحداث واما في الرابع الاول لان التوم حدث في
 الحقيقة يحكم الكاية لا تستلزم انما في التوم في الحقيقة حدث كذا ذكره على سبيل وثبت ان التوم عتبا على كونه احداثا في الحقيقة
 انقضت المحو والتمسك للمعلقة بالاجتزاع المقتضية بها الحركة الغير تفرقة القلب من جهة الجملة والجملة العليا من جهة ما عدا الجملة كذا

الحال على انما

للموضوع لأن الكثير والمتوسط لا توجد له موضوع لا غير بل توجد الفصل أيضا على بعض الأحوال وفي بعض أحوالها كالقضية في العشاء في
 وكما صرحه في الكثير مع يكثر في بعض الأقسام حكم القليل لأن الغالبية فيها في هذه الأحوال المخصوصة مساوية لقلية
 الخارج وإنما كانت موجبة للموضوع خاصة لأن الغالبية فيها أنه يخرج من الحق المقتر بالعدا لا صفر لكونه غالباً بل في فصل الكيلوس
 يكون منها البول والفاصل فلا يكون قليلاً وصفر بل القول انقضاء عليه في حقه من بعض من التخصيص ثم لا يستحقه صفر بل في
 لقوة جذب المعدة والمثانة لما تم فقد يصعب من فصل الكيلوس من القسمين الصالحين من منابله من نوع ضعفت بعض القوى بكونها
 ذئب الكرف في الفصل لأن من الأحداث الكبرى لكونه من الكيلوس ومن قبيل الكيلوس وهذا حكم الكرمي والإحكام تناط بها وحدها
 هذه الأمور التي هي سبب الحكم لغوام الناس بل الأكثر خواصهم جعلها الشارع على تناط هذه الأقسام في الفصل فمما أحدثت إلى من
 ويرفعه الموضوع إلى الكبرى يرفع الفصل وأما يرفع ذلك إذا انقطع الموضوع إما إذا لم ينقطع وأما الشارع على تناطها مع ما شأنه الترفع
 يكون ذلك سيما لأن قوله للشرط بتلك الفقرة وتأييدها أن الله تعالى في هذا الكلام في حكم الأمر متحاشية ثم أن يكون الاستحاشية
 القليلة الدم المذكورة ناقصة للموضوع موجب لما يشترط الموضوع فيجب علمنا أن النقل عنهم فيه خلاف لإبراهيم عقيل في قوله قال
 ما يظهر على القصة فلا غسل ولا وضوء وخالفه في ذلك من الجمهور والمناضلة نقل إلى على التخاصة ضوع الحق مذهب المشرك هو
 الشيخ صلى الله عليه وسلم السمتا من موضوعات الكل صالحة وقول الصادق عليه السلام في معوية بن قار وأما كان الدم لا يتقبل الكرف وتبين
 وصلت كل صلوة بوضوء ظاهر المصنف في التذكير وعوى الاتفاق على ذلك لأن التخصيص لا يتركه ولا يغير مع ذلك إلا أن ذكره
 القليلة أنه مذهب الكرمي علمنا أنه لا يحد كونه من أمهات من التذكير حقيقة وذهب إليه علمنا أن الأبراهيم عقيل المحقق في المعقول
 ومذهب علمنا أن جمع إلحاق الموضوع على البر في عقيل فصرح بالإجماع لأنه معلوم التمسك بقدح فيه الجدل في القول بمتعين لصالح الجدل
 ولما تقدم من الاعتناء به من أصغر موضوع موجب وضوء وقول المصنف أنه لا يجوز فيه ذلك بل يجب الوضوء فيه إذا كان كرسياً
 لا تحصر موجب الموضوع بعد ما تأمّنتم ذلك الحصر بقوله ولا يجب فيه ذلك يعني فربما في هذا إشارة إلى ما رويتم بعض كوفها
 نافضة منها المذكور في الفصل التذكير ما يخرج عن ذلك التفسير وقال ابن الأثير في النهاية أن البطلان للفرج الذي يخرج من التذكير
 ملاعبة النساء وهو من قد مران الشهوة والودعي بالمجته فأخرج من التذكير بعد الجماع وهو من مقتضى الشهوة والتذكير المذكور
 القول المجته قد يدل أيضاً على من سكن الفأل والودع بالمهلة وهو ما ذكرنا في بعض فخرج بعد البول لأن ابن الأثير في النهاية وفي حديث
 ما ينقض الوضوء ذكر الودع هو سكن الفأل وبكره ما قد يدل أيضاً البطلان للفرج الذي يخرج من التذكير بعد البول وقال في التذكير
 اصح وأصح من التسكون انتهى في بعض الزباط على عبد الله عليه السلام قال يخرج من التحليل المنى المذكور في الودع في تالفة في
 يستخرج العظام وفيه من بعد وفيه الفصل وأما التذكير يخرج من الشهوة ولا يخرج فيه الودع فهو التذكير يخرج بعد البول وأما الودع
 يخرج من الأرواء ولا يخرج في الفتحاح وقال المنى في الودع والذوق مشكوك في الصفعة التذكير المذكور في الودع وهو ما يخرج بعد البول
 ثم قد لا ينقض الوضوء ذهب إليه علمنا أن الجمع للأصل والقول الصفاق عليه السلام إجمالياً عليه السلام في استحقاقه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ذلك ما روي في القدا في شغل فقال في بعضه انتهى فقال ابن الجنيان ما يخرج من التذكير عقب الشهوة يكون أنما
 وقال الشيخ في النهاية: يبكي من الذوق عن شهوة ناقضا إذا خرج بكثرة عن المجهود والعشا واستدل عليه برواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام
 وصحبه على بن يقطين: فربما كان الكاهل فربما لأن المجهود والعشا لا يخرج عن شهوة أو غير شهوة وليكون المراد بها
 ضمه إلى استحقاقه في ذلك بالاستحباب في الاستحباب أيضاً فقال في الصفعة التذكير هنا ذهب إليه علمنا أن الجمع محتمل أن يكون ذلك الإجماع
 منعقداً بعد ما لا يترتب فيه معلومتهما أو أنه إجماع مشهور كما في مقوله عمر بن الخطاب رداً في رواية وبالحكمة كما يكثر ما في رواية
 مما لا يخفى ولا يشترط فيه الإجماع المذكور المصريح بهود غمر والصحاح الصراح كما روي في رواية وعمل في سلمه الصحيح عليه السلام
 عليه السلام قال إن سأل عن ذكر شيء من ذلك فلا تنسل ولا تطلع ولا تقبل ولا تقبل الوضوء وإنما هو من التخاصة كل شيء من منابله
 الموضوع فربما لم يأت في حقه شيء من سلم مع ذلك لأن التذكير يخرج مما يخرج من المنى تأهونه في التخاصة وفي حقه من معوية تأهونه
 بمنزلة الخطا والبراق في حقه رواية في ذكره مما نقل أبو اسيد في الحديث وقول الشيخ في النهاية في حقه التخاصة على ابن عباس عليه السلام
 عليه السلام في قوله عليه السلام والودع فند الموضوع لا يخرج من ذرية البول في مدحود على أن ذكره قد استدل به في قول مفسرنا في بعضه
 التذكير في الوضوء لا يتوقف من ذرية البول بل يتوقف الودع بالجماع كما رواه في حديثه عليه السلام في قوله عليه السلام في قوله
 حاشيت لا يخرج التوضوء من البول أو التوضوء عليه لا يخرج من ذرية البول بل يتوقف على أن يكون معد البول لذلك لما وجبت إعادة

في بيان معنى قوله لا يخرج الوضوء
 من البول إذا كان من غير الشهوة
 مجمع

الله عليه السلام اذا جلس احكم على حاجته فلا يقبل القبلة ولا يستدبرها وعنه صلى الله عليه وآله انما انما كنتم مثل النوازل فانما احكمكم
 هذا فلا يقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ومن طرقتا ماروا بالشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام وغيره فقلوا
 الحسن بن علي عليه السلام ما حدثنا فقلنا لا يقبل القبلة ولا يستدبرها وعن عيسى بن عبد الله الهاشمي عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال النبي صلى الله عليه وآله انما دخلت الفرج فلا تقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن بشرقها او غربتها او في الغيبه النجاسه عن النبي صلى
 الله عليه وآله في مناهيه قال اذا دخلت الغائط فاجتنبوا القبلة وما دفعه على ابن ابراهيم كلفه الكافيه في حديثه وسؤاله للكاظم عليه السلام
 عن هذا الغائط ما جاء في الكافيه ودوامه في الغيبه في الاحتجاب بنحو اخر وانما اشرت بالذكر كشولها للغيبه قال وكذا دخل ابو خنيفة
 المدينة ومع عبد الله بن مسلم فقال يا ابا خنيفة اني ههنا جعفر بن محمد بن علي بن ابي حمزة سلام الله عليه عليهم فذهبنا فقلنا
 من علي فلما اتينا فداها بها عمة من شيعة ينظرون خروجه ودخوله على فبينما هم كذلك اذا خرج غلام حدث بعثته فداها فقلنا بوخني فقلنا
 يا بن مسلم مر هذا لك هذا ابنه قال والله لا وجهه بهن من شيعة قال من قد روى عنك قال لا فقلنا ثم ائمتنا الى موسى بن علي بن رستم فقال
 ابنه يبيع القريب ببلدكم هذه قال لا يري خلفا لمجدار يتوقى عين المار وسقطوا الانهار ومسطوا القمار ولا يقبل القبلة ولا يستدبرها
 ثم يبيع حيث يشاء الخبر غير ذلك من الاخبار المطابقة للمعنى صحيح الا عندنا وما يقال فيها من التفتيح فنجبر بالعلل المشهورة في
 هذا الخبر ويمكن ذلك الادامر للوجوب في الاصل في الاستعمال الحقيقية في الخبر والوجوب كما مر عليه في حديثه فقلنا
 ذلك منهما ولما في ذلك من تعظيم ثقل القبلة التي هي عظم شعائر الله ولتنبيهها عن استقبالها في حاله الفلج وعن الاستدبار
 بالاربعة المستلزم من استقبال بيت المقدس فيكون كراهة الاستدبار خاصة بالمدينة كما احتمل الصنف الثاني حيث يقول
 يعقل لاختصاصه بالاستدبار بالمدينة وما سادها لان من استدبر بالكتابة بالمدينة استقبل بيت المقدس فقلنا بيت المقدس لا يرد
 الاستدبار واستقبال بالقبور ومن نظر الى الاخبار التي هي عند هذا الحكم اعطتنا الاستدبار لا يراها الا ان استقبالها بالذبح حقيقة
 لا لاجل بيت المقدس في قبلة منسوخة فلا يتعلق بها حكم لا يوجبها وخبر يعقل من عقل الاستسكان التي هي على الله عليه السلام في استقبالها
 القبلي بنى الكعبة وبيت المقدس خبر مما لا يلتزم اليه ولا يقول عليه السلام في مقابلته اصل الابواب حدة والبرائة ثم لو قصد ما استقباله
 في الغائط والبول جهة بيت المقدس واستدبارها فلا بأس بالحكم بالكرهية لشبهة خلاف بعض متأخري المتأخرين في الترخيم لا في كراهية
 وان ضحك حكمه الصلوة فلم يمتنع في غير هذا ولا فسخ حرمته ولا بأس بقوله تعالى ويحظر شعائر الله فمن تعمد فاقبلها فانها
 لا تستجيبا للتعجب مع الفصل كما هو ظاهر اما استقبال الفرج واستدبارها فاشهر لا يمتنع كراهية هذا لاجل الصلاة على الكراهية
 الاستعمال ثم من الحقيقة ولا يمتنع في الفرج على الترخيم ان الاصل في الاستعمال الحقيقية لان قوله في الغائط والبول لا يقع
 الفرج مطلقا ولا عليه الاختصاص والظاهر الاول ما قلنا لان الفرج لا يلزم من مقابلته البول وان كان قد يفتق لانا انما حكمنا بالكرهية
 لاحتمال الرد وعدمه فلما لم يلزم الحكم بالتخيم لم يكن الملك معها الا يلزم من ذلك كراهية البول في المنة وهذا هو الاول
 فقلنا في صحيحه معوية بن عمار ان ما بين المشرق والمغرب قبله فهل يكون حكمه حكم القبلة في غير الاستدبار ولا في القبلة
 بعض المحققين نعم لان ذلك متمسك به في ظاهر الامر في رواية عيسى بن عبد الله الهاشمي في اللغة عام لا يحرم لانا انما يكون قبله ولا كراهية في
 اختياره ولو كان كل ما يجوز التوجه اليه الصلوة مع الاضطرار قبله حرم استقباله والتخيم واستقبال جميع الجهات انما تكون قبله على
 بعض الاحوال وهذا هو الحق فلا يحرم الاستقبال الا للاستدبار ولا في الفرج استدبارا على ما تقوموا ذكرنا ولا في قوله عليه السلام
 لكن بشرقها او غربتها الى المراء منه نقطتي المشرق والمغرب خاصة ببقية مساوئها خلافا لفتوى المراء به الاضطرار على القبلة في موضع
 العمل لا يجوز كون الكعبة في كل حين منقطع بعدم خروجهما عنه وليس ذلك بحاصل مطلقا ما بين المشرق والمغرب لانه في ذلك جواز
 الصلوة كما لا يمتنع الاضطرار في الكراهية المراء بالواستقبال والاستدبار المتعارفين في ذلك يكون بمقادير البدن لا بالعروة خاصة
 قلنا لعلنا في التفتيح ان المقابلة المحترمة بالفرج لا بالوجه لا بالبدن فلو قيل في جرد الجوارح في علاها ما يمكن الاستدبار لانه في نوازل
 المراء في ذلك جعفر بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام ان يقول في القبلة كما قلنا في المراء في ذلك
 من قبله من المفهوم من انما هو الاستقبال بمقادير البدن ولا يفهم من عندنا الاطلاق في غير ذلك ولا في الترخيم على المعنى
 ان المراء في ذلك الفرج بشيا فاضاعة الفعل الثاني هو المستلزم كهيئة المحض من عليه مع اسكان الصلوة على هذه الحالة البول
 والاضطرار في جهة الصليبات قبله ولا في الغائط اليها استقبال بلغة قبله لان ذلك في قبلة الاخبار ولا يتعلق حكم الاخبار
 على حاله الاضطرار في ذلك لانه الحالة التي هي في اليها فظاهر الترخيم لا يمتنع قبله مستعينة (الرابع) المراء في ذلك الاخبار

في حاله الصلوة والاضطرار
 في حاله الحقيقة

الأخباران تجري بالاستقبال والاستعداد معا والبول والفاط ودون حالة الاستقبال واحتمال قبوله له رواية في قوله عليه السلام
 قال لا بد من البول بعد الاستعداد والبول والفاط ودون حالة الاستقبال واحتمال قبوله له رواية في قوله عليه السلام
 على الاستقبال انما يقع من المتنجس بعضه لا محالة ذلك استحقاق الاستقبال والاستعداد بالبول والفاط ودون حالة الاستقبال واحتمال قبوله له رواية في قوله عليه السلام
 لو اضطر المحل للاستقبال والاستعداد بالبول والفاط ودون حالة الاستقبال واحتمال قبوله له رواية في قوله عليه السلام
 بقية الاستعداد على الاستقبال كافتاء الفقهاء ولو تعلم المحل في الاستقبال والاستعداد بالبول والفاط ودون حالة الاستقبال واحتمال قبوله له رواية في قوله عليه السلام
 الواجب يعود على الامارات الاثنية اعلم بعضهم عدم الشك في المقضي والمحل الاول لوجود المقضي وهو توقف الواجب عليه
 فيجب لو قدر الاجتهاد سقط الوجوب حينئذ لم يبق فيجب تقديم الرجل اليسرى عند الدخول الى الصلاة واليمين عند الخروج لا
 الشك في حكم الاستقبال وضمان الله عليه بان يتجنب تعليم الرجل اليسرى عند الدخول الى الصلاة. والحق على ذلك انما هو ان لا يتجنب ما بين يديه
 في الصلوات بالمكان الذي تستقر فيه الرجل عند الجلوس للحاجة واما القليل الخاص لم نعلم عليه ما ذكرنا من ان لا يترك ما بين يديه من خول المسجد
 في وجع منقاة المقبر لأجل هذا حجة غيرنا ذكر المصنف مواضع من المصنف في التهديد لبالرأس من الذكر في البهانة في رجل المني يخرج
 الرجوع عند عوز القليل الى ثوبه على رجل الحسين بن زياد وبود واما الرجل المتقدم من علم حاله انه لا ينبغي له ان يترك الذكر الصلة وفيه
 كتاب المروية قال من السنة في دخول الصلاة ان يقيم الرجل اليسرى ويوتر اليمنى وذلك يدل على وجود دليل لم يبلغنا واشاروا المعنى في السنة
 الوجوب ذلك ومنهم من يفتقر الصلوات لعدم تخصيص مكان بالتهديد كالتي يتوجه فيه عندنا التقديم والمعتبر الاول للمكان في تخصيص
 بارادة الجلوس فيجب التقديم قاله وتقطيعه الزاوية الشمالية والاستقبال والدماء عند الدخول والظن عند الخروج والاستقبال
 وعند الفراع جمع بين الامجاد والماء. اقول قوله وتقطيعه الزاوية الشمالية على اطلاقه بل كان كشوة لنا لتصل الزاوية الكريمة الى الثا
 يحدث عند الصلوة لان ذلك من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الاستحباب التسمية عليه اتفاق الا حثا كما اتفقوا على استحباب تقطيعه
 الزاوية من يمينه على التقطيع والتسمية بلو التفتيح فوق العامة ما رواه علي بن مطيع عن ابي عبد الله عليه السلام ان اذ دخل الكعبة ففتح
 رأسه ليرى نفسه بسم الله والله في مجال التفتيح ومكارم الاحكام الفصل من الحسين بن مفضل الطبري عن جده التسمية وصية
 النبي صلى الله عليه وسلم في رواية اذ استمع من الله في الذي نفس به لا تظلم حين ذهب الى الصلاة متفتحا ثوبا يستره من الملك الذي
 معه في نواردها وتذكر غير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان اذ دخل الصلاة تفتح وتغطي رأسه وصحبه التفتيح فيكون ذلك يظهر من
 اخبا التفتيح غير تقطيعه الزاوية الشمالية العامة مطلق الزاوية الشمالية فيكون مستحبا اخره اكثرهم يطلعون واما استحباب التسمية
 فثابت في كل حال كان ذلك التفتيح منها في خصوص هذه الحال مثل محبة معاوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا دخلت
 الفرج فقل بسم الله واذا خرج فقل بسم الله وفي حديث اخر عن جعفر بن محمد عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عليك هذا اذا انكسر احدكم
 ببول او غير ذلك فليقل بسم الله فان الشيطان يغضب بصره وفي مرسل ابي عبد الله عليه السلام ان كان اذ دخل الصلاة تفتح وتغطي رأسه
 في نفسه بسم الله وفيه رفوعة سعد الى الصادق عليه السلام انه قال من كثر عليه التفتيح قل اذا دخل الصلاة بسم الله والله والتفتيح
 هذه المروية انما كان مسكنا للسايطان الحديث وكان التفتيح في كثير ما يتعلق بالاذن احب فيمن فيه الفرصة في يديه
 منه طائفة التفتيح والوسوسة فزاسق الاذن عند دخول الصلاة هو يبدد ما دام غرضه بصره فلا يرى عورته التي هي ستره
 الى الفاء التفتيح قلبه فلا يحصل التفتيح الذي في قلبه مدد وغدا فيحصل الاذن فيحصل الاصل ويظهره ورد ذلك في ثواب الاصل واما قوله
 والاستقبال فالمراد بالاستقبال على ما ذهب اليه المشهور ومعنى الاستقبال طلب برادة تجري البول من مقايء الخلق لا سيما الذكر
 يتدافع في ذلك عند انقطاعه لم يتدفع الى كساع الفرج بالتسمية التي قلته فلا يتدافع وخشعة فلا يتدافع وتجاقره بعض الحركة والتفتيح
 فيخرج فاما اشارة الحكيم عليه السلام في قوله وادخلها الى الكعبة يتدافع بها فيخرج فاما اشارة الحكيم عليه السلام في قوله وادخلها الى الكعبة يتدافع بها فيخرج
 الا يلزم من كون خرج البطل المشتبه ان لا يلزم من خرج من اهل البيت اذا كان الاحوال لا يخرج شيء وان لم يكن استبراء وهو محتجب
 العامة الى التفتيح في الاستقبال القول بالوجوب نقله ابن زبير عن بعض اصحابنا وهو لا يشير الى التفتيح وابن زهير ايضا فانه في
 النص اتم البول فيجب الاستبراء منذ اول الفرج والمراد في كتاب المرام الشرعية فاستبراء المني لواجب فيجب الاستبراء بالبول او
 التفتيح فانه لا بد منه وهو يدل على استحباب الاستبراء من البول بقوله لا بد منه وانش التفتيح حشر المعركة في نفسه الوجوب في التفتيح
 قال ان التفتيح يستل الوجوب تارة في الندب بل لا بد ولا يخفى ما في كلامه من ان التفتيح لا يقع الا في البول فانه في الاستبراء في
 رجوعه بالبول الاستبراء قبل الاستقبال من البول واستند جميعه فخص بغيره حتى يبرئ من سلبه وتفتيحها خبرنا في الحديث

قال

في قوله عليه السلام

فك

في قوله عليه السلام

قوله تعالى في الحديث في شرح الفقيه هنا وانما لم يذكر كذا هو ما به وهذا تبعه الا صاحب الاخره وقياسه لا يلحق بالانخبار بين العاملين بالشيء
 وسأتمهم برئ عنه وهذا تبعه اجلاء الاصحاب بنوعين يقول من المندوبان بل في كثير من الوجوه وقوله بل في الانخبار بين الخبيرين وانه
 غير من الاصول بل يستعملون القياس كما يفتي بكلامه بعض الاخباريين بل لما كان مثله معتدلا عليه هو قد ذكر في الكتاب قبل وقد نقل
 هذا الكتاب بمجمل في اساسه بل في هذا الكلام مضاف الى قوله بعد ذلك جميع ما فيه مستخرج من كتب شهوة عليها القول على ان لا يفتي
 خبرا ومعنى خبره على ان من هذا طريقه وهذا كلامه يكون القول منه بغير رقية سار واما هذا الاثر به وقوله الصدوق في خبره بين
 المسجد مشربا للتسوية في تحقيق الدليل فكان ان حكم في المسجد لا تكفي فكذلك هنا ويلزم منه وجود الدليل في المسجد كغيره في كل مكان
 المساجد من الكذب وخبره هذا الصدوق عن الصادق عليه السلام في خبره وجود الدليل هنا مضاف الى ما ذكره كثير من العلماء كالعلامه في موانع
 قف واليهاء في جبل النين والتهمة في الذكر في مثلها التباس من الرجوع عند اعواز الدليل في الفناء وبعض الفقهاء الذين علموا عاداتهم
 بالانقوص كعلي بن الحسين بن بويه وغيره في هب عليك ان اردتم ان ينادوا بالقدمين بقل بحكم النعم حيث يصلح للاستيعان والتمويه وروى
 دلالة مقام الاستدلال والبيان لما ثبت لديهم حكموا ثبت الظن العبر المستند الى العمومات والاشارة الى ما رآه من احوالهم
 عنه عدم خصوص الدليل انما قلنا بذلك لزوم خبره في كل من القياس لا يلزم منه وجود الدليل نعم ذكره في ذلك فيما مر من الخبرين
 واحقا لا عدم اوجوب المخالف وهذا كثير في النظر اما قوله وعند الفرائض منه يشبه بالمراد ما هو معتبر في عارضة اذا توشكت فقل
 اشهد ان لا اله الا الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العالمين والى مثل ما ذكره في رواية عده من
 القدر وقوله لجميع من لا يحجوا الى الماء عطف على ما قبله اي يستحب لجميع بينهما سواء تعين الماء كما في التمسك ام لا والتسليم ما رواه الشيخين
 احمد بن محمد بن بعض اصحابنا رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال نحن في السنة في الاستغفار بلا ثلثة احوال اولا وبقيع بالماء ويشتر على الجبل
 الى ان يستب من نزول قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فيكون في ثلثة احوال في التمسك ام لا والتسليم ما رواه الشيخين
 وكذا قوله تعالى في زيارته الجبل يحجوا ان يتطهر من ان يتطهر بالماء من الغائط وروى عن ابي
 صلى الله عليه واله انه قال لم ما اذا فعلوا في طهر كذا فان الله قد احسن عليكم الشان فقالوا نسل اثر الغائط بالماء وفي كلامهم اشان الى طهر
 قد ازالوا عين النجاسة بالحجر واذا زالوا اثر بالماء ولهذا ورد في رواية انه لم يوانسب الغائط باحجار ثم يتبع الاحجار بالماء واعلم ان
 من عبادته ارادة الاحجار المعبرة في ما يرمى فيها احجار طاهرة جافة قاعة النجاسة ابكارا او مطهرة ان كان مستعملها لم تكن
 مكيدة للوثر بعد النقاء وكونها ثائرة ان تقل الحول بها او باقل والا بما يحصل بمر الزا اذ هو في التمسك في الاستغفار من الغائط مع
 التمسك اذا الظاهر من عبادته ان يحرف التعريف في الاحجار للعهد الذي فعل هذا يكون مراده ان الاستغفار لا يتحقق بدونها كذا لا يطهر
 وان كان لا يشترط في استحباب الجمع عدم التمسك اذ لا يكون الاحجار لتخفيف النجاسة ومع عدمه يكون الماء لان الزا لا يكون
 على الحال جميعا بل المتطهرين وان كان احدهما في بعض الاحوال لا يكون مطهر او يحتمل ارادة التمسك فيكون التعريف للجمع في استحباب
 بذلك لا يستحب احدا بالماء مطلقا بل هو افضل الفردين مع عدم التمسك فتكون الاحجار مطلقا تحققة وهو مندوب اليه شرعا لا
 هو الظاهر من كلامه في الخبرين ايضا قوله مع عدم التمسك فيجوز بينهما وبين الماء افضل للجمع لكل بل في كبره والظاهر استحباب
 الجمع بين الماء والاحجار مطلقا ومع التمسك وعدمه المصنف الاستحباب في القواعد المتبعة في التمسك في الغرض انما قلنا في هذا الاول لو
 اشترط في الطهارة ان يخرج من الغرض في الاحجار مع عدم التمسك ام لا وفي افن الله تحقيقه على كل حال وهل يستحب في الجمع
 امر على تقدير الاجزاء الظاهر استحباب الجمع لا مطلقا او التحققة مطلقا لا يتحقق استحباب الجمع لا بتقديم الاحجار لعدم الغائبة
 فيها مع تأخيرها لان استعمالها كان بعد تمام النقاء بالماء لا بد على شيء في الزا لا في الاخرين كان قبل تمام النقاء او بعد تخفيفه ولا
 استعمالها لا لا تشاء النجاسة واستتارها بالذبابان قوله ويكره المجلس في الشوارع والمشاريع وموضع العرق تحت الاشجار
 الممر وفي التزاول واستقبال الشمس والقر والبول في الارض الصلبة ومواطن الهواء وفي الماء واستقبال الريح بدو الاكل والشراب في
 والكلام اولا في كراهة تعاقب الضرورة والاستحباب بالذبح وفيها خاتمة عليه اسم الله تعالى والذبح او الاقامة عليهم بل اقول قدرة
 تعريف لكرهه في اول الكتاب في تعريف الاحكام المحسنة وان فيها ليس بمحقق الغاية في كل من الزا ما يتعلق به يجوز حصولها
 وعده نعم لا يخلو الجمع من تلك الغاية بالكتابة والا لما حصل التمسك في المجلس بالجلوس في اللؤلؤ والغائط الذي خلقه كراهة الفعل كما هو
 ظاهر عبادته ومكان الفصل وهو ضرب من الخلطة على هذه المواضع كما يدرك عليه ما رواه في التهذيب على استكراهه عن جعفر بن محمد عن
 ابيه عليه السلام قال في رسول الله صلى الله عليه واله ان يرضى بخلطة على شفي يرضى بغيره في هذا الوجه فيستحب المحل في كل

قال
نقل

ومن هنا يظهر لنا ان حكمهم على المتولد من مثل الكلب ذائرا على شارب الحمار منوط بالاسم الذي هو سمة الصورة انما هو هذا ان خلفه
 المادة الواحدة باخلاف صور افرادها وانقسم الى افراد مختلفة لمخالفات في احوالها وشأنها انما هي انما هي
 شرب وحرمة تركها لما ليس شأنها التفرع ولا تفتت المذكور وهو شأن هذه الصورة النوعية التي بها تتحقق الحقائق المختلفة وتبين
 وتبين خاصياتها انما هي تقوم بالاعتناء بتقبل ما فيها من الثمرات حقيقة واحدة والتميز من تلك الحقيقة كما ان حقيقة الاذن وهو هو وان يكون
 النطق موجودا في الالبان وفي الجبن بل اذ كان هذا النطق الظاهر متماثل في الالبان في ذاته في الجبن كما هو في التمر عن الالحاد منوط
 بتلك الحقيقة فهم من فهم على ان الاختلاف قد اشارت اليه فنفى حديث العلة المحذرة على بن ابراهيم بن بهاشم الصحيح ان لا تحت شجرة لقولنا
 عليه السلام ما من ثمرة ولا شجرة ولا غرس الا معهما ملك يبيع الله تعالى ويصدقه ويصله فلا يجوز ذلك لعلة الملك الموكل بها ولئلا يتحقق
 بما احل الله عزه ان يبيعه على ما يبين الثمرة والشجرة والغرسه وحسب قوله ثمرة وانما كان شأنها الاتمام في مطلق الاخرى والتميز
 بحضور الملك لذلك لما حققنا ان كان لعلة مكانا لملا فذلك من وجوده في شأنها الثمرة كما سمعنا حديث العلاء ان كان
 الاذن موجودا ايضا وهذا الحكم على ما يوضع جوبه فيما مر شأنها الثمرة مع الميت لينفع عنه عذابا لو حذر وكان خلاف منها انما
 حصل خلاف ان معنى وجوده ليس من الوجود ثانيا فلو تم الصفصفا من بعد نفه وايناعدا القبور خلافا والقبور التي لا يجوز
 الباطل عدم اشتراط بقا المعنى المقتضى منه صدق المشتق امكن بقاء امر لم يمكن لصدق المائل بالكتابة اليوم حقيقة على ان لا يكون
 اسر ذلك الصحيح عدم اشتراط انصاف الصدق لما اشار اليه سابقا من صدق الناطق على الجبن في الاخر من فهم ما مر في كتابنا
 انما يكون الوصف في جملتنا الصفة التي انما هو مع ملاحظة الانصاف بظلم المعنى في الحال وليرى ان فيها معنى في الالبان
 على اصل المعنى المتحقق في الصورة النوعية كما ذكرنا للاختلاف في حديث العلاء الفقيه ولا اعتبا كما حققنا فهو جاز على حقيقة
 ولو سلمنا فلا يسلم اذ ان حقيقة لان استعمال اسم من الحقيقة وكفى بالحقيقة من صادرة عن الحقيقة ولا بأس بانما اراد الشيخ
 المشتقة الى الدليل وانصول الخاصة بمحملة لزيادة شدة المباعدة واصله الا باحدة اقصت بالتميز المعتندين بالصحة وما
 شأنها الثمرة لم يخرج بخصوص ما هو المتحقق بعد ما حققنا ومخصوص الدليل على التعليق على ما بالقوة وعلى كماله في المراتب
 انما هو في الملك والمباح انما يكون ملك الغير فيهم ذلك لانه تصرف في ملك الغير غير جائز وهو عمره اجماعا وقوله في الترتال
 عطف على ما سبق مما يكره في ذلك والمراد بما يزيل الترتال في اسفارهم كقول شجرة اوجب اوجدا وما شئت بذلك ومستند هذا كثير
 في الاختلافات الكانم على ما لا حيفه اجنبية فنية المساجد الحارة ومن انما الترتال وقد مر ذلك من الترتال المعنوي فيظهر
 في كتاب العلاء المذكور ولا في الترتال لانه بما نزل في الترتال في ظلال الدليل فيصطلون ويصعبهم ولا يعلمون في الظاهر ان هذه العلة لا
 لا معتبر خلاف ذلك اكثر قد اشارنا الى بعض ما في الدليل سابقا لكل على شجرة لان معناها علانا اقصت ومنها انما مر ومنها ظاهرة في
 بها كثر من الاحكام هي العلة المنصوصة عندهم ومنها باطنية يعرفها من يعرفها ولقد افاض الله سبحانه عليه صلى الله عليه وسلم على النبي
 كذا فلا يكون الحجة المطلق الا على حكمة او على التاثير والتفهيم بالحقيقة واحتمال التعريف الا استغفار لها على معلولاتها
 حمل لغير الحقيقة ومقتضاها انما وشؤونها التي هي وابط الاحكام وقوابل تعلقاتها ومن العجائب حال كثير من اصحابهم
 على العلة المنصوصة ويجعلونها مستندا لكثير من الاحكام ويقولون ان علة الشريعة معرفة لا اسبابا والحاصل على العمل اضطراب
 الفطرة الى قول الحق والحاصل على ذلك القول اضدادا بالاولى والفهم يفتش موارد في كثير من مقاصدها يخرج بعض
 المناوئد لبليل خاطر لو استدلوا بما علموا منها مما علموا به وتشاوبه الى كثير من الاحكام حتى جعلوه سببا بل من وجود الوجود
 ومن بعد عدم العلم على ما لم يعلموا على الصواب في ذلك لذكرى ولا الالهاب واما استقبال الشمس والقمر فكذلك لا لاجل على
 مرجوحية وظاهر المضادة المقننة فيهم لغيره من ذلك بعدم الجواز فظاهر التي في الكفاة ودون ذلك في استقبال الشمس والقمر والمراد
 من يطلعها استنباطا من ههنا لا جهةها تخصيصا من ذلك بهما في التصويع الظاهر في المراسم من الجحيم الكوني سواء كان سنين
 ام لا ثم انما يتارها ان نورها ايضا اية للتبشير اليها عند خلطها للشمسية ودلالة مارة حقيقة ولما راد العلة المذكورة قد
 على كماله لا في استقبال الشمس والقمر لانهما ايتان من ايات الله ليحيي الدنيا اعظم منها لقول الله تعالى وجعلنا الليل والنهار اياتا فيحيا
 اية الليل وهو كثر وجعلنا ايتا منها اية اية اخرى فيها نور مركب فلا يجوز ان يثبت قبله ولا يرد ان كان من ايات الله
 وفيها نور من نور الله فبما جعل في نورها اية اية احترام عند الاستنباط بالبول والفاظ وقوله عليه السلام اعظم منها اية
 على المعروف من النجم المرجح لان القمر في علم الحقيقة اكثر من النجوم اعظم من الشمس ان جميعها ما سوى عظام ود الزهرة اعظم من القمر في

الملك الموكل بها
 انما هو في الملك
 انما يكون ملك
 الغير فيهم ذلك

انما انما مران المراد بمثل ما على الحشفة مثل القطرة المتخلفة على الحشفة بعد انقطاع ردة البول كسر الدال اي شيلا نفيها عن مركز
 حمل كلام ابن ابويثية الفقيه عليه السلام وصححه احمليه من الماء مثل ما عليه من البول قال الشيخ في شرحه في شرح الفقيه
 انه يكون قنطرة من الماء لانه لا ردة البول بان يصيبه ترين هذا هو المشهور وعليه العمل في قول المراد بالمشلين بمخاطب مقدار اقل المجرى
 من الماء كانه لا يكون اقل كل مرة من الفسلة من الماء مثلي ما على الحشفة فلا يحصل الاخر على المرة الا بالمشلين على المترين او بالية
 امثال ما على الحشفة من بقية البول لا اقل منه فيكون المراد بالمشلين ما يستتبع المرة الواحدة واما الحشفة المترين فمن الاختصاص الذي لا يخلو
 وجوب المترين في ازالة البول عن الحشفة فيكون الغسل على القولين هو ما باشر البول بالحشفة وما يجب غسله من الماء بالمقعدة
 فيكون قوله عليه السلام في حديثه مثلي ما على الحشفة جوا بالبول استأكل كما يحكي من الماء خذ انما اقيم الحشفة اليه ثم واسل
 غسل مثله ما على الحشفة من البول او ممولا فيقع صفة او صلة لما اي ما يغسل به ما على الحشفة من البول او صفة لما بالما لغسل
 على التجهيز وعلى العلوم بنية تقدير المعنى قد في القسط العلويته وملاحظة الاجزاء فقرة رة فعل من فاعله تقع به او مبتدأ منه وهذا خبر
 قيل المراد بمثل ما على الحشفة مثله ما خرج منها من البول ما الغلبة النقاء وطلبها لئلا الغلبة وهو كما ترى قيل المراد بمثل ما على الحشفة
 وما على الحشفة من البول البلى بالبرجي من الماء ما يباشر جميع تلك البلكة فاجري على قدام البلكة فيسقي مثلها اعدم اعتنا بما اذا عينا
 وعدم ملاحظة فهو ج مضاف ان كان الماء غير شايء ان قلنا انها عرضة ان قلنا انها ثمانية قليلة بالنسبة لما يجري لها لاخرى
 وانما قلنا انها على الحشفة يراد بها لئلا ان غلبت الفطرة متوقفة على لزوم حصولها وحصولها قليل بناء على الحكم على الاغلب
 وهذا الظاهر لما ثبت ما يرد على تلك الاقوال ولا فائدة مهمة في ايراد ما يرد على اولئك القائلين ثم اذا قلنا بالترين فهل يعتبر الفصل
 المحيطة بقطع السبب المتعدينا ليعتقد التثنية بما يكفي الفصل التقدير الظاهر الاول لا لا تعرف من معتد المترين حيث حدث المرة
 مسرف بقاء الاطلاق الذي يحتمل ان يكون مجهولا لكونه ما زاد عليه للثانية او لا تعرف الاول لا الفصل المحيطة لانه ثلثين بل التثنية
 والاكثريته وتوقعه غسله واحدة ولا يكفي الفصل لعدم اعتنا بما اذا رة وعده لزوم حصوله فاعلم ان ثلثين بغيره
 اجزاء الفصل بعد تحقيق مقدار الامة ثم يتبعه ما يصلح ان يكون غسله امكن ذلك التثنية التي ذكرى اعتبار الفصل من المشلين مع انما كان في
 تحقيق المترين بالانفكاك التثنية في غير الاستسقاء وحده تحقيق التثنية بان اعتبار ذلك التثنية لغسل احكام الا ان التثنية لا يتحقق الا ببقاء
 بل لان التثنية المطلوب بالمشلين لا يوجد بدون ذلك وعلى كل تقدير فالنقد التثنية هنا بل مطلقا لا دليل على تحقيقه ولا اعتبارا
 اذا لم يكن له مستند بل في معتد الاختصاص ظاهرها التثنية بالفصل بل احتمال سواء اعتبارا على ان اردنا ان نطلع فاستمع لما يوحى
 ففي حصة الحسين بن ابي العلاء المتقدمة صلبه الماء قنطرة مثلها صحيحة ابراهيم بن نوار بن البرزنجي في حقه حقه بن مسلم التثنية في
 بخلافه على عبد الله بن علي بن ابي طالب قال في حديثه البول قال غسله في كل مرة ترين في غسله ثمانية واحدة فاة
 المفهوم من نصه ترين هو الفصل الحقيقي الحسنى واحدة صلبه الماء مثل لا يتعدى بلون لقطع الحسنى لهذا فترين
 الفصل في المركب في المتأخر في صحيحة ابن مسلم لان التثنية المطلوب في استعمال القليل لا يحصل بدون الفصل لثباته
 للنجاسة بخلاف الكثير وهذا الجهد الله ظاهر ثم علم انه لا فرق بين البكر والثقب فلا يجب على الثقب لا غسل ما ظهر منها عند الجلو
 كما يكره لا غسل على البواطن انا الاقل فان كان يمكن اخراج الحشفة وقلب القلفة وجب تطهيرها احتيا منها من البول لا
 فالظاهر ان الحشفة لا يكتف ما لا يقدر عليه وان كانت الحشفة في الاصل من الظواهر الا انها اذا تعدت داخلها تكون نجس بالبول
 لا انما متوقفة عن الغسل بل يحكم بظاهرها دام الغسل لانه من البواطن كما علموا بالمشلين كما علموا بالمشلين وقلنا ذلك عين
 النجاسة فهل يجب تطهيرها الا انها مستحبة وانما حكمنا بالظواهر بالمشلين فكانت كالبواطن لا لان وجوب التطهير
 انما هو على القول بالفسخ احتمالان والذى يظهر في عدم الوجوب لا انما حكمنا بالظواهر حكمنا عليها بانها من البول
 حكما وانما كانت من الظواهر لما برزت بعد ذلك عين النجاسة عما هو بحكم البواطن فالاصل برأيه الدقة من التكليف
 بذلك والا حوط الوجوب واعلم انه ورد في صحيحة حريز عن زائدة قال كان ابي فيسقي من البول ثلث قنطرة المحدث
 والمراد الاستسقاء قال بعض العلماء الا حوط عدم الاختصاص على ما روي في ثلث بل في ثلث ابراهيم بن ابي العلاء بن باب
 الاستسقاء لوروده في بعض الاخبار ولو توقف بعض فيها ورونها وان كان احتيا حاشا استسقاء اياه قوله وعمل يخرج
 انما قطع مع التثنية عطف على غسل يخرج البول منه فيخرج غسل يخرج انما قطع مع التثنية المراد بالخروج موضع يخرج
 وانما قطع مع التثنية من الارض من تحتها من البول فيخرج غسلها او لانه ينفذ من باب تسمية الحال باسم

الفصل في قوله لا يغسل على البواطن

في دليله وجدته في الحقيقة أظهر منه في الأخلاق ولا سيما إذا وقفت على ما اشترنا اليه رسالتنا في الأجماع من أن الأصل في الحكم عند
 امتثالها بالاعتكاف النوعي من ذلك الحديث المتقدم عن علي عليه السلام كما روي عنه في بعض النسخ من أن الله تعالى لا يحب
 بالاجتماع فمهم بالماء لأجل أنهم يسلطون والغالبية الساطة تعتكف ومعنى تسلطوا سلبا وقبلا لأن بعض معتكفي غلبوا على غلبا ولا سيما
 على ما فسرتنا به اعتكافهم ثم علم أن العلماء اختلفوا في هذا الاستنباط فقبل هو النقاء لأن ذلك هو النقاء ومن لا يجاوز النقاء
 القصور في تفصيل بما ذكره بعضهم من أن معتكفا في المعتكف إذا لم يثر في غير المعتكف إذا لم يثر في غير المعتكف خاصة بل في غير المعتكف كما في حديث
 عبد الله بن المغيرة المتقدم لم يثبت فيها إلا التبع وقال الشيخ في ما وجاعته بل المشهور بين المتأخرين حدة في المعتكف إذا لم يثر
 أن كان بالماء وإن كان بالاجتماع في غير المعتكف فيكون في المعتكف في غير المعتكف والآخر بالاجتماع ومنهم المصنف في ما أثيره داخلوا
 في تفسيره أن ثقل هو التمسك الدال على العين فقبل ذلك ويعبر عنه بالاجتماع لأنها لا تسقط على إذا لم يثقلها فمهم وقيل
 هو اللون وهو وإن كان عرضا إلا أنه لا يقوم بنفسه فلا بد له من محل جوهر يقوم به وهو النجاسة إذا لم يثقل على الأعراض محال فوجوده
 يدل على وجود العين فنجبنا ذلك فأنزلنا ذلك في عينه فطحا أن الجوهر لا يثقل على الأعراض قال في شرح الشريعة المذهب بالآخر هو الأثر
 الطيفي الذي يتعلق بالمحل فيقول بالفصل لا يثقل بالمسح قال سلافة في هذا الاستنباط ويستخرج باليسر حتى يصل للوضع يريد أن يقع النجاسة
 لا يحصل الصبر الذي يظهر على أن القول بالنقاء والقول بغيره العين والأثر متقاربان وإن كان الأول كفايا جالسا وفيه تفصيل
 واحتياط وهو أدق من ذلك لأن الأحكام على النقاء قد تكون في بعض الأحوال على غير متعين لأننا قلنا أنه إذا ثقل طيفه تعاقبت
 بالمحل فلا يحصل النقاء بل هو إذا ثقلها فيما يمكن من الماء وإن قلنا أنه قد يرد به بقاء العين فذلك وإن أريد به العرض قلنا
 أن الأثر يكون عرضا على ما يؤول إليه لا يقوم بنفسه ولا يجوز غيره وهو لا يستحق الاستحالة في نفسه واستحالة الانتقال فذلك
 لتوقف حصول النقاء على ذلك العين النجاسة وإن قلنا أنه عرض العرض أن يرفع نفسه لغيره فمهم من جوهره كذا في الاستنباط
 والواقع في حيث يجوز أن يكون عرضا كما في بشره المخرج الظاهر في نفسها لا يتوقف حصول النقاء على ذلك كما كان الحق أن اللون يثقل
 قيامه بجوهره وفيه جوهر لم يحصل النقاء بالنقاء مع وجود اللون يجوز أن يثقل بجزء طيف من جوهره لا بد ذلك خاصة في الشرع
 لبعض الأجزاء فيعرض أصل النجاسة وأصل التكليف بالزكوة وشغل الذمة بغيره مع أصل طهارة المخرج وأصل عدم التكليف
 بما زاد على إزالة العين حتى تثبت العين بغيره فيخرج الأول وهو أصل النجاسة لصل عدم النقاء في جوهره وشغل الذمة بغيره
 مشروط بطهارة مبيضة ولا أخبار الاحتياط ولا يرد أن اللون مستثنى في إزالة النجاسات فيها الأولى لأن الاستنباط ينفرد في ما لا ينفرد
 هنا لك لأننا منع الأولوية لأننا نقلنا الأعراض وجوزناها لكننا نقول أن انتقالها إلى الثبوت أسهل وأسرع من انتقالها إلى الإبدان
 فجاز أن يبنى هناك على الأكثر والأغلب هنا لما كان الأمر على العكس في الأكثر والأغلبية غير عين ذلك بالنقاء وهو أصل الثبوت
 هنا لا يتوقف النقاء أبدا على ذلك الأعراض وإن كان في بعض الأحوال يتوقف على بعض الأعراض ولما ضعف علامة التعلق في الزكوة
 بجواز حصولها بالاجتماع مع عدم اتصال كل تكليف الهواء استثنى ما إذا ما موسى عليه السلام كان في حبه عبد الله بن أبيه بقوله عليه
 السلام لا ينظر إليها بخلاف اللون فتوة تعلقه بجوهره ولما كان النقاء قد يحصل مع وجود اللون قلنا أن الأحوال إذا لم يثقلها
 بجوهره إذا كان الاستنباط بالاجتماع لم يثقل إذا لم يثقل لو جاز أن يثقل أحد الأمرين حكم الخفية التمسك بالتكليف به ولو لم يثقل
 لم يثقل الأمر على ذلك ذكره لأنه لا يثبت ما يرد به لا يثبت عفته بل أمر عليه السلام بالتكليف في كل شيء والله وأمره وأمر الله وأمرنا
 أنما الكثرة في العين لا بد ذلك فيما لا يعتد وهو لا يثبت من المخرج إلا ما يثقل ما زاد في العين بالمسح لأن المعتكف إذا
 حصل من شرطه في الجوارح بالاجتماع هو ما هو عليه في ذلك الأثر سواء قلنا أنها أجزاء لطيفة من النجاسة أو عرضة ثم يجوز
 لأن المسح بالاجتماع يثقله لا يحصل منه خفاء كفي فيه بالنجاسة كالتجفيف كونهما بالباطن في الكفاية فيها بزيادة الأثر
 مع الأمكان لا غير ما ذكره سلافة لم يثبت في بعض الباطن يطبق على النقاء المنصوص عليه يجوز حصوله ببعض الأجزاء في
 قد يحصل الصبر قبل ذلك العين وقد تروى العين في الأثر وتحقيق النقاء ولم يكن صبره إلا لا يحصل إذا كان بين الجسمين التماسك
 عند ذلك الماء البار ونحوه وليس ذلك بواجب حصوله في جميع الأشخاص لأن في جميع الأحوال من حصل فيه إذا كان ذلك
 كذلك فيحسر إذا لم يكن عليه جميع المكلفين على ما ليس إلا من الحصول ولا غلب في الوقوع بخلاف ذلك العين والأثر وتوضيح النقاء بال
 بقية ثم علم أن استثناء التبع إنما يتم مع حصوله في محل الاستنباط لا مطلقا لأن حصوله في ماء الاستنباط أي غسالة يوجب الحكم
 بنجاستها وقد ذكرنا ذلك في الاستنباط وذكرنا هنا في الأجماع عن تحقيق المصنف على ذلك مع الاستدلال عليه في الجمع وقوله صفة

الماء مباشرة للطلب للحل ولا يحكم حينئذ بكونها نجاسة اجنبية فيلعب من الماء كما مر في الجمع لما خفى عليك والله الموفق مخرج
بالصليب الرجوع الغير المتصل كالتراب لانه لا يقطع النجاسة بل يمتزج به فلا يترابى به الواجى كذلك النظم الرجوع المفتوح
يجزى بعد الحجر لانه لم يمتزج منه نجاسة كما هو الطلب لا اتصاله فينقل منه جزء على جزء من المجل المتجسس بخلاف التراب لكن لو نقل
كانه البحر والطلباء العشرة من النجاسة حتى تعدل موضع الوضوء تعتبر الماء لما مر سابقا نعم لو اخرج ماء من المصنف لم يابى
في الاستنجاء بالطلب من الماء انما يغيب بالانفصال كالفرد اعتبر هنا فيخرج من الموضعين الحجر عن الماء لكنه غير معتبر لانا
ولا نقياس مع الفارقة والفاقد ان القطرة في الفسار وان ارتفعت في نفسها عن لبشرتها لكنها متصل بالماء المطهر الحار
على البشرة والثوب اتصالا اعتبر الشارع عليه في مخصوصه بخلاف الجزء المنفصل من النجاسة الرجوع المنفصل فانه اذا باشر النجاسة
وادبر ذلك النجاسة المنفصل انفصل عن محله ووقع على اخر انفصالا حقيقيا غير متصل بذلك النجاسة فلا يعتبر الا بغير خاصه فانه
للاعيان والاصغر مخرج بغير الذبح للترجى الكلام عليه يقرب من الكلام على الوضوء الرجوع لجمعه نصفين ما وحكم حكمها وبغير التبر
الفصل فانه لا يقطع النجاسة بل يمتزجها ويجعلها متعديّة لكنه اذا لم تكن متعديّة به كنف جدارها والفاقة على الماء
وبغير الحجر المحتر وهو على انواع منه ما احترم بالذات ومنه بالعادى فلا يؤخذ كالترتبة الحسينية على مشربها افضل الصلوة
وذكرى اسلام بل سائر ثوبه ضار لغيره سائر الانبياء عليه السلام لا احترامها ولذلك لا بعض الاخبار على مشاركتهم بالثوب في ثوبه
عليه السلام في الطين في الارض مدلولها انها اخذت من فضله صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبه صافية غير مزج بغيره في ثوبه
اصحابا اشتمل على الماء من التربة الحسينية والتراب المذكورة المحترمة ما اخذت من الماء القصد واخص القبر لوما يقرب منه قصد القربى
مطلقا فلو اخذ من نحو من قريتين الحسين عليه السلام ذلك القصد كان محترما ولو اخذ تراب من ذلك مطلقا لا بد من القصد
لو يكن محترما ما لم يكن من المحترمة المشرفة فانها بحكم المسجد ما قرب من القبر فلا احترام له ولا القصد لخاصته فيعلم
شعائر الله فانها من تقوى القلوب فيحرم الاستنجاء بالترتبة لاستلزامه تنجيسها ولا احترامها ونجسها بالترتبة
لتنجيس صاحبها ولو دليل النجس ما دوى على تنجيسها ولو تنجيسها من كل اهانته واستهانته وقد فعل ذلك اجماع اصحابنا المعلوم من ضرورة
المذهب وقد نقل الشيخ في اما ليه كلاما طويلا حاصله ان موسى بن عيسى اعتنا بسلمة من مرضا شديدا وسمع من يداخل عليه
للعيادة حديث شريف التربة الحسينية والاحتجاج على الاستشفاء بها قال له هل عندك منها شئ قال نعم فاقب عليه فمد اليها فوضعا
فاستأتمها لعلها لا تسمع حديث الاستشفاء والاستشفاء من سيدنا ووليها ورعا ما لا يؤمن الشيعة واستصفاها واحقاقها
الحسين عليه السلام فاستدخلها في ربه حتى صاح الناء والنا والفتش الفتش فظفر في اظفار الركبة وبسرة وفؤاده خرجت من في
الفتش فخرجت على بعض الاطباء وكان من ثمة الفتش وقال كيف علا جرحي فظفر في اظفار الفتش قال لو ان المسيح عليه السلام مر من محضر
لرقيده على علا جرحك ثم هلك من قد وساعه هذا المخلص القصد ونضها وفضل صاحبها لا يجعنى في حاله لك عايداعا
كاذوك ذلك في جميع احكام التربة لعلها ما كان عليه كتابه قرآن او شئ من اسماء الله المتعدي وكذا الفقر والحديث وذلك بالاجماع
ولما دوى بعضها على غير ملة الحديث فنجس بالظفر في الاول وكقوله لا يمس الا المطهرين ومن ذلك المطعوم ما نجس بالفواكه لانه
لحارمة تمنع الاستهانة بها ولا طعام الجوع لا يطهر والتراب منه عني يكون طعام اهل الصلح من المؤمنين وانه من ذلك النجس
المحطوب وقد جاز انما رتقوا في احترام المطعوم كما روى عن ابي عبد الله عليه السلام ما دخل محلا دوى وجد قطع من خبز في انفسها
ودفعها الى علة ما اكلها او كذا لك الحسين عليه السلام وروى عن ابي الحسن عليه السلام انه دخل الى الحج فظفر في التربة في القصد ونضها
وناحلها اعلاما دوى اسما حتى اخرج في خذها الغلام فاكلها فقال تو حنا علي بن ابي طالب الغلام ابن التربة فقال اكلها جعلناك
فقال ذهبت نكح لوجه الله تعالى فليل في اكل التربة ما وجب عطف فقال لعلها وجب له لجهته ومثل ذلك الاخر في
التبوي وغيره جدينا لمقا ومثله التربة والمستغسل في الكوفة عن عيسى بن شمر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني سمع
اسما بن النون حتى اخاف ان يراني فاني سمعته في ذلك من التجمع وليركن لك انتم ما فرغت عليهم لتعويهم اهل التربة فخذوا
في الحطة فخلوا منبرها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها فخلوا بها
فقال لهم ويحكم الله عز وجل ولا تعصوا ما يكره منكم فقلوا كذا كذا فخلوا ما دام ثوبا ناهج في ذلك لانها لا يجمع قال ان شفع الله
تثاقف ضعفهم الثريا ونجس عنهم قمل الثمنا ونسك الارض فاحتاجوا الى ذلك الجبل ولما بقيت بينهم بالميازين ولما بقيت بينهم
الشحام على عبد الله عليه السلام اهل القبر تكانوا امثالكم كان الله فلا دوى عليهم حتى طغوا فقال بعضهم لبعض لو علمنا ان الله

التي قيلت في النبي كان من الدين علينا من المحلولة قاذوا فاعلوا ذلك بعث الله على ارضهم دوابا صغرى من الجراد فلم يبق لهم شيئا
خلقا الله تعالى الاكل من شجرة وغيره فبلغ بهم الجهد الى ان اقبلوا الى الذي كانوا يستنجون به فاكلوه وهي القرية التي قال الله تعالى
الله مثلاً قرية نزلنا من السماء ماء فاعلوا فيه ما كانوا يفعلون ودوي على الخبز العجين وما دوى مما يدل على الاحترام كحديثه الا ان بعضهم
الحكم فالتفتوا على النقص والاصح عند الحكم الصائر المطعومات المحتمة ولا يخرج منها ما هو معتقد وقد ثبت على غير ما ذهب اليه
والعجين بل النصوص بل على سائر الماء كولات بدل لا لتنجع المناط على القطع بالقبية وهو على ما ذكر في المعتمد مع القطع بحجة
بل ما دوى في محضركا لبقل والهندية وغيره والقوا كدبير الى ذلك فاجمعت اباريا لطعمة والاشربة ليسا بل دوي عن غيرهم
انهم كانوا لا يستنجوا بالعظم والقر وكل طعام فذكر في العظم مطعام الجبن والقر على سبيل التمثيل لما كان في ارضهم
الغبير فلو اكل طعام لشاء يتوهم بعض خصوص المذكور كانهما في بعض في هذه ونظائرهما من المطعومات العظم والقر لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله انه جاءه وفود من الجبن من حضرة قاصوا عنده ما بدا لهم ثم اردوا الخروج الى بلادهم فسالوا ان يؤدع فقال
ما عندكم ما اردتكم به ولكن اذهبوا وكل عظم مرتين فهو لكم ثم وكل دوش فهو لكم ولما ذهبوا الى بيوتهم بالقر والقران الى العظام فغير
على استنجائها لانها طعام وكل طعام منزهة عن كدبر ما رواه الشيخ المرحوم عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن استنجاء الرجل العظم
والعود فقال عليه السلام انما العظم والقر دوش فطعام الجبن وذلك مما اشتد طوعا على رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصح شي من ذلك
وعنه صلى الله عليه وآله في المناسخ وفي ان يستنجى الرجل بالقرن والقرن وهو على ما ذكره المصنف صاحب المعتمد اجماعا لا بد في
ذلك انما الكلام فيما لو استعمل ما منه من العظم كدوش هل يطهر به لان ذلك ازالة نجاسة وليست نجاسة وان كانت من شدة طهارة
التمهيد انما لا تصادق على سبيل نفى الصلاح عنه ولو كان مطهرا لما حسن الثقي لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انما لا يطهر
بعض العظم والقرن وهذا قد اشتهر واستدل بذلك وبانه منتهى عنه والتمهيد على الفساق وما روي ابو داود وعنه صلى الله عليه وآله
ان ذلك لو وقع من ثياب الخمر انما سار من استنجى من جميع او عظم فانه برئ من نجاسة صلى الله عليه وآله فان ما يوجب البراءة لا يوجب
استعمال الجمل ولا منفعته فيه والصلوات منفعته وفصل بعض من العالم العامد وغيره فطهر في الثاني لوضع القلم في الناس على
الاستهانة في الجمل وهتك الحرمه وان قصرت في العلم واخر من بين ما يوجب الكفر كالقران والقرية الحسينية فلا يتصور بيع القلم
وبين غيرهما انما على عدم الاجزاء مطلقا والظاهر انه يطهر والتمهيد منقبة المعتصم المنهون قوامه التهاية و
في التذكير محمول على الاستنجاء وهو النكاح في صحيحه عبد الله بن المغيرة الملقبة متعرجا الحسين عليه السلام لان ذلك ليس عبادة
فلا يشترط فيها الاسلام والاشية وانما هو ازالة نجاسة كما لو استنجى بالماء المغصوب باليهن حيث يحرم الاستنجاء بها والبركة
وبالحجر المغصوب وكبر في التبع غير مسلم المانك فلا يسلم ان التمسك بالاشية واحتمال كون عدم الاجزاء عقوبة لئلا تحف العقوبة على
الفاعل مع خصوصه عند مدفوع بعدم الثبوت لعدم التذليل مع وجود الدليل العلم انما المصونة التزاع واستصحاب منع التمسك
مرتفع بما دل على الاكفاء بما حصل به النقاء مطلقا اذ ليس للاستنجاء حد غير واحتمال ان التمسك ليل حد فانه من غير ما سئل
وفي القلمين بالقرن والقرن من شدة النقاء والقرن هو الحد بها ورواية القرع عائدة رواها الدارقطني لا تعارض صحيحة النقاء كرواية
البراءة مع عدم التمسك ولا التمسك على المطلوب ضعفها ودعوى بن زهر الجراح مدخول وجه المحصل فاستدرك كون الاستنجاء
دخلة لا نشاط بالماضي كسر المعصية من دواب نفااء الشر في التمسك حصول النقاء هنا فانقول بالاجزاء هو انما هو نشاط
لا بأس به فواند الا انما قال المصنف في التهاية ولا حرمه هنا فجز الحيوان المتصل بك لا يد والعقب من استنجى وغيره وكذا
الحمار فلو استنجى به لكان لا فرق بين يده وغيره لانه لا حرج على المرتبة تقا على النجاسة وكذا يجوز لجملة الحيوان ان يستنجى
بصفورة حية وشبهها وقا في التذكير لو استنجى به حيوان متصل بالجز فلو لا ذلك افعى قولان وقال في التمسك في الذكر على ما ذكر
الحيوان فالاشية لا دلالة على نفسه اوبى وكذا جمل كالعصفور ومنه ان الاحتمال ان الحيوان نفس منه فلا يجوز تلويها بالنجاسة
غير علاج اوضو رة لها حيوان تعتد النجاسة الحرة لا يعلم فلا يمكن التمسك ولا لها لا يصدق عليها الحيوان حيث يطهر في احتمال
بغير ما ذكر من الاحتياط والظاهر عدم التمسك كما ذكر المصنف لما ذكره من التحليل هو ان يقتضيه المذهب لهذا جعله في التمسك
المشبه وانما الاجزاء بها وحصول النجاسة فكل من تلويها لا يعتد في المسح به بالانفساء ولا يكف بغيره استنجاء الاشكال
فما جاز الحيوان المتصل لجملة الحيوان كالعصفور فانه يميز عن الحيوان الواحد (الثانية) يشترط في الاجزاء بالعدد وهو ثلثة
اجزاء فلا يجوز لاول وان تقا به وهو مذموم هب الشئ واتباعه قال في المعتمد لا يجوز ان يمس ثلثة اجزاء وان تقا بدونها خلافا لابي

او ينفذ ذلك لا يجوز بالشئ العود وسائر الاشياء الجامعة بما فيها بشرط المقدرة والمحل عن سائر ان لا يجوز في الاستحباب الا ما كان
اصلا لا يرضى قال ابن الجنيدي لم يمتنع من اجتماع ما بالكسوف وما قد مضى ثم قال ولا اخبار الاستطاعة بالاجور والحق في الاستحباب
قربا وطريقا بل من يقول ابن الجنيدي الاول قول داود لا يجوز بيع الارواح ولا ثمنها وخصه فوجب ان لا يفسد على موضع الترخيص فهو كقول
من يفر لقله المستعجل بل لا يجوز بيع الارواح والبركة يعني جبر البرام ولا يجوز فيه لان تخصيص الشيء بل على تعميم الارادة في غير الشيء على ما
دوده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز بيع الارواح ولا ثمنها اعوانا وثلاث خيت من تراب والاشياء الحيوانية والنباتية وهو مذهب اكثر
اهل العلم ونقل الشيخ عليه السلام في اختلاف الاجماع من الفترة المحقة فكذلك البرزخية ولا في المذكوراته سالحة الا ان لا يرد له عنها فيقتل بالبرزخ
وهو مذهب حنابلة من المعزقة المقدرة ومحمد بن يعزق وادارة قال الشافعي من يقول ثلاث مرات ومن القائل بالمد والبرزخ والظاهر انما لا يمتنع
يعود الى احدهما عليه السلام وصحيح رواية قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كان الحسين بن علي عليه السلام يمتنع من القائل بالبرزخ
لا يفسد وحنابلة من يقول عليه السلام في قول الله عز وجل ان الله يحب المتوابين ويحب الظالمين من كان لا يمتنع من القائل بالبرزخ
الاجماع ثم احداثا لوضوح وهو خلق كبره من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
المظهرين ولا في اختلافه الا لا الاعتبار فيه حيثما لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
عين التجاسة فان كانت ما عدا ما قبله والماء القليل يفت بالشمس في لا يمتنع جواز استعماله لظهوره ولو قلنا بالبرزخ لم يمتنع وان كان
جامدة كالقائط او ما عدا ذلك في غير الشمس في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
المكث او بالبرزخ في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
لو استعجزت عن ذلك حتى يجزى كسر ما تجزى من اجاز على الاستماع المشهور لصدق الا لا عليه في ذلك ما منع قال المصنف في التمهيد
ويحتمل على قول الشيخ عدم الاجزاء ما عدا ذلك في غير الشمس في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
الصد لا تارة في اعتبارها للكون الحافظ عليها دليل بينه عليه حكم من الاحكام دليل على عبادته وانما هو ازاله التجاسة وما
اعتبرناه في الاستحباب من يقول بالماء اجنابا عند سابقا فلا حظ التماسه اذا استجيب في البرزخ لكانت صيغة لا لنقد اجزاء التماسه
منها الى الوجه الاخر جازا استعمال ذلك الوجه التماسه بناء على اخرناه من اجزاء ذى الشعب لثلاث ولو غسلها وبستها انها
جال في المسئلة التي قبلها التماسه لو احسنه التماسه في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
لنعتاد ولا سيما نادر الوقوع فلا تناط بها حكم القليل في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
في التماسه بعد حكمنا في القول الثاني بالاجواز وعلى هذا القول لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
رخصة على خلاف الاصل فلا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
يعتبر على محض من هذا القدر والتمسك بزمان التجاسة في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
ولهذا قيل بطهارة عصي الا عصى ذلك ولا يظهر عصي غير ما يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
كيف ما حصل النقاء بالاستحباب اجزاء سواء انيت بكل واحد على جميع المحل ووزعت وهو قول الشيخ في المبسوط لصدق التماسه
على ذلك لو اريد كيفية خصوصية سواء ما يحصل به النقاء اهل نكرها صاحبنا شرعية عند الحاجة بل نفس على ما لا يمتنع
التخصيص من المبدأ بالنقاء مع النقص في التماسه ومنع بعض الفقهاء لا لا يكون مطلقا يكون بمنزلة اسم واحد ولا يكون تكرارا وهو
لانا طليان والاصل لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
فان المراد من يقول المصنف بعض الفقهاء هم اهل الخلاف وما يظهر من كلام جماعة من اصحابنا المتأخرين ان اصحابنا يقولون لا يمتنع
اتما فاشتماء كلام المصنف ومن حكمه في التمسك بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
مع الجماعة على ما لا ناسر في كراهية طهارة التماسه في التماسه بعد ما قلنا عنه والفرق بين الواحد والتعدد
كونه واحدا منتزعا من الحيوانية الا انما من الحيوانية الا انما من الحيوانية الا انما من الحيوانية الا انما من الحيوانية
انتمى لاشارة الى القول الثاني ان لا يجوز في الاستحباب الا ما كان اصلا لا يرضى قال ابن الجنيدي لم يمتنع من اجتماع ما بالكسوف وما قد مضى ثم قال ولا اخبار الاستطاعة بالاجور والحق في الاستحباب
قربا وطريقا بل من يقول ابن الجنيدي الاول قول داود لا يجوز بيع الارواح ولا ثمنها وخصه فوجب ان لا يفسد على موضع الترخيص فهو كقول
من يفر لقله المستعجل بل لا يجوز بيع الارواح والبركة يعني جبر البرام ولا يجوز فيه لان تخصيص الشيء بل على تعميم الارادة في غير الشيء على ما
دوده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز بيع الارواح ولا ثمنها اعوانا وثلاث خيت من تراب والاشياء الحيوانية والنباتية وهو مذهب اكثر
اهل العلم ونقل الشيخ عليه السلام في اختلاف الاجماع من الفترة المحقة فكذلك البرزخية ولا في المذكوراته سالحة الا ان لا يرد له عنها فيقتل بالبرزخ
وهو مذهب حنابلة من المعزقة المقدرة ومحمد بن يعزق وادارة قال الشافعي من يقول ثلاث مرات ومن القائل بالمد والبرزخ والظاهر انما لا يمتنع
يعود الى احدهما عليه السلام وصحيح رواية قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كان الحسين بن علي عليه السلام يمتنع من القائل بالبرزخ
لا يفسد وحنابلة من يقول عليه السلام في قول الله عز وجل ان الله يحب المتوابين ويحب الظالمين من كان لا يمتنع من القائل بالبرزخ
الاجماع ثم احداثا لوضوح وهو خلق كبره من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
المظهرين ولا في اختلافه الا لا الاعتبار فيه حيثما لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
عين التجاسة فان كانت ما عدا ما قبله والماء القليل يفت بالشمس في لا يمتنع جواز استعماله لظهوره ولو قلنا بالبرزخ لم يمتنع وان كان
جامدة كالقائط او ما عدا ذلك في غير الشمس في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
المكث او بالبرزخ في لا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ ولا يمتنع من القائل بالبرزخ
لو استعجزت عن ذلك حتى يجزى كسر ما تجزى من اجاز على الاستماع المشهور لصدق الا لا عليه في ذلك ما منع قال المصنف في التمهيد

في التماسه

واحتمال ان المحقق وان حكمه لم يثبت عنه اذ لا مانع من ان لا يرفع عليه من قول الاصحاب مع معونه ما ذكره الشيخ من انما
ولعل اصل التنبية من الصامته كما ذكر عن المرتضى الفرق بين وردوا على النجاسة فلا ينحل ليس بعيدا فلهذا نقل عن احد علماء
المفتين وكيف يصح غفله عن ذلك وان كان مع عدم النبوة وكثرة الحاجة اليه فيقول بالاجزاء اصح **الحكم** عشر **والثاني**
في التذكرة ان الاحوط ان يمس بكل حجر جميع الموضوعات باضع واسد على مقدم صفة التيمم ويحسبها بالموترها ويديرها الى صفة اليسرى
فيصحبها من وقرها الى مقدمها ويرجع الى الموضوع الذي بدأ منه ويضع التلكة على مقدمه **الفصل** في غسل اليدين وعكس ما ذكرناه
ويمسح بالثلاث الصغرى والوسطى وان شئت ودع الحمل على اجزاء الحمل **قوله** وقبل هذا **قوله** وبغنى صنع الحجر على موضع طاهر لئلا يتلوث
النجاسة لو وضعه عليها **قوله** انتهى الى النجاسة اذا راح الحجر برقوق لم يرفع كل جزء منه جزء من النجاسة ولا يمس شيئا ينقل ولو لم ينقل فلو لم
الاجزاء وللشافعي وجهان **قوله** لا بأس بكلامه وقوله الاحوط لا يمتنع قوله وان شئت ودع لئلا يتردد على حجر طاهر **قوله** في
كاملا وقوله فالوجه الاجزاء لان الاستحباب رخصة واشترط الادلة فيصير باب الرخصة نعم لو لم ينقل النجاسة وبأشجار الحجر
بعد تلويثه وبعد رفعه عن الحمل تعين الماء وقوله وللشافعي وجهان فيصيانا صلح الخلاف منه المستلزم الاول لا يثبتنا هذه على هذا
ونقل عن ابن الجبيرة قال اذا اراد ان يستطيب بالثلاث الا اجزاء جعل حجرين للصغرى في حجر اليسرى ويد يده ثم يمسح به في حجر
وضمها بحري الحديث من الغدير **قوله** انما التفصيل الاول فلم ينفق على مسنده الاما ذكره الاصحاب لا بأس به لانه يحصل به الاحتياط
والأستظهار في النقاء الكامل وهو يحصل من الاستماع واما الثاني فغيره انما ذكره ابن الجبيرة عن طريق العامة وقد علمنا
بعض اصحابنا بعد ابن الجبيرة لا بأس به اذا حصل النقاء لانه كل من التوزيع للنجاسة وانما على ان التمسك في الجوفاء ليعوضها
و لو اخاف الاطلا لثبت ذلك كثير من اخبارهم من عمل بها الاصحاب يحجبون قول متصنيها العترة اصحابنا على العمل بها ولقد اشرنا الى ذلك
من ستره الحزينة وسألنا الموضوع في صفة الاجماع **الثاني عشر** **قوله** ان لصحة التيمم شرطان الشاوية في الاستحباب
الاقويوم الموقوف من الحمل لانه بقيا من فعل النجاسة من مكانه اخره وجبنا صلنا انتهى **قوله** يريد بدانة اذا قام انصفظو
فيتعد فلا يكفي الا الماء وفيه ان ذلك انما يتم لو لم يكن التمسك ولا التمسك ولو سلم التمسك وطافا فبدا شرطا
عدم التمسك ان يكون التمسك بنفسه وجبنا ذلك تعذر الخرج اذ لا يثبت به وضو شتمهم ليس بحجته **قوله** بعد ذلك
عند وشروطها بقاء القوتونة في النجاسة لان الحجر لا ينزل النجاسة الجامعة **قوله** وفيه ان سكوتك على هذا الكلام بعد نقله يدل على انه
لو يظهر له بطلانه فيجمل على بعدانه انقصا وجه البعدانه لا يرتضيها الا بالاكمل ومن عارته ولا سيما في كتابه هذا الذي لا يملك
الا نادر او يحتمل

قال
نزل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سلك الله ما يقول سلطان العلماء في الاجتهادات الظنية والامارات العقلية والامتناع ان الاستحباب انما هو وجوب العمل به
الجهد المحم وبطلان فلاوى الاموات **قوله** مراد العلماء وضوا الله عليهم بالاجتهاد اذ الظنية ان العالم لا ينفذ في صحة فيصير
الظن بحكم شرعي ومعناه ان لا يثبت اليقين استنباط الحكم منها اربعة الكتاب والسنن ووسائل العقل والاجماع واما الكتاب فهو دون
كان في تصديق المتن لا يتصور ان لا يثبت لكل دلالة على الحكم ليدل قطعية بل يحتمل الاحتمال لان الكثير فانه في التنوع الحكم والقائم في الجمل
والمأول والمشاهد والناسخ والمنسوخ والعلوم والخلاف المطلق والمقتيد والبهيم والمسكوت عنه والمقدم والمأخر والمحدث وقيل في القصة
وتغيير المعنى وحرف مكان حرف والموقف وغير الموقف فلهذا المطلق والتكويهم والاشارة والامامة والرمز والمكسوف وما حكاه في رده
سبيله لا يثبت ما قلنا كلون في الحقيقة والحجاز وحقيقة الحقيقة وحجاز الحجاز وحقيقة الحقيقة وحجاز الحجاز وحقيقة الحقيقة وحجاز الحجاز
لا يمكن التمسك به لانه لا يثبت اليقين على كل حال الا ان اضمتم ذلك الاجماع من المسلمين او من الفرق الحققة مما يحصل ذلك في
بعض الاحكام واما هو الفرض انما نصبت اليه فترت وجب الاحتمال مجموعا لوضوحه والتمسك به ولو قطع النظر عن ذلك لكان من الاشياء
واما السنن فهي ظنية المتن والدلالة واما المتن في المعلوم انه لم يكن فيها خبر متواتر او قوله صلى الله عليه وسلم في كتابه على نعمه
فليقتضيه مقدمه على انار على خلاف فيه عن كثير من اخبارها منقول بالمعنى وفيه الغلط والسهو والذنب والاشك والوهو والقرينة
والتمثيل والاحاديث الموضوعه والموسومة بكثير جدا ولم نقل باعيانها فالتجديس هو مشهور ومذكور في الاحاديث فان كان ذلك
حقا دل على الزيادة والوضع الكثير والكذب وان كان باطلا فهو كذب وضع واما الدلالة التي فيها ظاهرة في قوله لا يثبت الا بالامتناع

قال
نزل

والتحقيق في هذه المسألة من المصنفين في الأصول والفقهاء

ولهذا اختلفت فيه جماعات من المفسرين والفقهاء والجمهور في تحريم النكاح من المخاصمة ويكتفيك وهذا الذي
 ما روي عنهم عليه السلام ان لا نكح بالكلية وايدى بها احد سبعين رجلا انكح منها الفرج وقد بعضها ان شئت اخذت هذا وان شئت
 هذا وقد بعضها فلو شئت اخذت كلا من حديث شاة ولا يكذب في بعضها انما لا يفتي في شيعة تافهة حتى يخلص من يعرف الحق ولا حتى
 يكون عذما والمحدث المعتمد وان في كلامهم حكما ومقتضاها وبجملها ومبدئنا وانما سخطا ومنسوخا والحاصل فيها كلام مقدم في القرآن وما
 كان هذا حاله كيف يقال ان الله لا يلد على حكم قطعية مع كثرة الاحتمال لان في دلالتها وخطاها في انفسها ومنافاة بعضها البعض
 اختلاف في روايتها في انها لهم بالنسبة الى نقلها بالمعنى في التلقي من الامام عليه السلام نعم لو حصل الاجماع والقرائن فيها مع انضمامها
 الى ذلك فيزيد القطع في بعض المسائل اما دليل العقل فهو بنفسه جرحا عن الاستناد لا يكون دليلا الا في شاذ من المسائل لا سيما
 بطول الكلام بذكرها واما مع استناده الى الاثر في جهة قطعية او ظنية ودور في نصير قوله تعالى واسمع عليكم نعمنا من قولنا
 ان لكم الفاقة الانبياء والرسل في ضبط من خلوقتها ومفهومها ضوابط تكون الدلالة في الاستنباط للاحكام الشرعية
 وادلاله عليها كدليل الانصاف ودليل التبيين ودليل الاشارة ومحيط الخطا في تحوير المفاهيم وكذا من العموم والاطلاق
 وغير ذلك فيدرك الاحكام بملاحظة ما حصل من القواعد في تلك سبيل وبه لا يعتمد على محض رايه يكون ما يشاء
 اليه مما ذكر في ادرين جيتسج الا انه لا يحصل في القطع في كثير من خلافات القلقات وتفاوت مراتب العمومات والاطلاقات واما
 الاجماع فهو ان كان قطعي الدلالة كما قرناه في رسالتنا الموضوع في الاجماع لانه لما كان حجة لكشف عن خواص القول المعصوم عليه السلام
 في جملة انوال الجماعة بحيث لا يفتي قوله عليه السلام لان قوله لا يفتي في العمل بقوله بل قوله عليه السلام خبر لا فرق بينه وبين
 يروي الشعة عنه عليه السلام فان حديثنا لا يفتي العمل بل ذلك الخبر وان كان صحيحا الا اذا لم يكن معارض شيئا او اقوى منه كما هو في
 الاختصاص وانما جرى مجرى الحقيقة في ادراكها بعد معناه التسعين الاحتمال من اللفظ الواحد عنه عليه السلام واما اذا لم يفتي قوله في
 الجماعه المواقفين لما ذكرنا دليل القطع على ان قوله عليه السلام في جملة اقواله لا على التبيين فان تبيين العمل بل ذلك القول لانه لا يكون
 ان يريد بقوله عليه السلام معنى غير ما اراد او اذا كان مغريا بالباطل وهو لا يكون مستلزما فلا يحتمل راد من كلامه شيئا من الوجوه
 غير مطابق كلام من هو مضمون في ذلك القول ولم لا يكون مغريا بمعنى من كلامهم غير ما ذكرنا فلا يحتمل راد من كلامه شيئا من الوجوه
 قطعية الا انه ان كان الاجماع الضمومي للمسلمين او من الفرق المحقة واما ان كان مشهورا فبشرطه في ذكرنا هاته رسالة الاجماع
 لا حجة في الشهرة في انها ليست باجماع واما المحصل الصانع فهو حجة فيحصل لا غير واما غير فهو كراهية واما المركب فمع حصول دليل
 القطع في انحصار الحق للقولين فيحتاج في اخيارنا بعد هذا الى الدليل المخرج لا محله وهو اننا لم نلق في واما المنقول فاشد باننا
 ادبنا احاد المصنفين للفقهاء اعترفت هنا في حصول القطع بتعيينه يتوقف على عزم المنقول في اثباته بالقرائن وبالاجماع والمصنفين للفقهاء
 كما هو من الاجماع وان ذلك بالاطلاع الابتدائي ولو ينقل الثقة الميزة له واما التسكوت فانما اعتبرناه بالشرط التي يتبين هاهنا
 الرسالة المذكورة في انظرنا الى ما ذكرنا في حقها ما يحصل بالقطع من الاجماع قليل في المسائل فيما ذكرنا انك ان تجد في الاخبار
 في اكثر احكامها مخرج عن الظن ودعوى القطع في كل مسئلة داخله كيف والاخبار وان يخالفان في مسئلة واحدة في الوجود في الحرمة
 وكل منها يدعي ان دليل قطعي ان حكم مطابق للواقع فهذا هو القول بالقرائن في حكم الله الواقعي الوجود متعدد وهو
 اهل الخلاف في المسائل لانكار تحريمها ان لا تنفي حين يرتفع ضرورة اوجب المحرم بالتسبع والآخرين من مدعي القطع وجمهور
 الذين يمدعي القطع وجماعة الشيخ يوسف حجة المذاهب اوجبوا الخفاء بالتسبع في الاخيرين من مدعي القطع وحل الجدل في ذلك فيهما
 وانفوحكم الله الواحد الذي لا يتعدى في كل واحد احكامكم الله الواقعي كما تدعي اهل الاخبار فقد تعدى حكم الواحد لواقع ان
 ارادوا بتسمية ذلك القول على ما زاد من الاشاعة في الاصطلاح فقول سلك الله الاجتهاد في الظنية والامارات والظنية
 في كثير من اهل الاجتهاد والآخرين في ذلك انما هو على نحو ما اشرنا اليه وهو بدل الحكم الواقعي الواحدة كل مسئلة متعددة في المسائل
 الايات والروايات واختلفوا في انها في مداركها نظر الى اخر المذهبين الذي هو في نظرنا في الاجتهاد فيحصل الظن بحكم شرعي
 وان كان في بعض المسائل يحصل المحرم وقوله سلك الله والامتناع في الامتناع في ذلك ليس من مذهب احد من الشيعة
 بل هو مذهب اصحاب الراي والقياس واما انما في هذا العلم جملة بطريقه فان من جعل شيئا انكره ويسمى بالعلم ما قد
 الشاعر انكنت ما لمدى ولا انك في طبع الذي يمدى ملكك ولا لمدى واعجب من هذا بانك ما لمدى وانك ما لمدى
 بانك ما لمدى وذلك لان لا استحسن الحكم ان كان لجان دليله فهو حكم الله في حقه فهو حكم الله الواقعي الشريعة المتعددة ولا يرد

في باب النكاح والطلاق

في باب النكاح والطلاق

في باب النكاح والطلاق

في بعض النسخ

منه ان يدعى بذلك حمده والا ترم تكليف ما لا يطاق وان كان الاستحسان الشهوة نفسا واغراض الدنيا رتبة فاعلم ان الشبهة مركبة
عقود الشك انما هو طريقه اعدا الدين وانما وجوب العمل بقول الجتهاد الحق فهو مما لا ينبغي على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد واخذ
برايه واستدل لا نقد هالك واهلك والايات والروايات قد اختلفت في ذلك فمن الايات قوله تعالى فليستدوا قومهم اذا رجعوا
اليهم فليعلمهم يحذرون وهذا في الحق لانه الميت وقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والمستولون من قوله تعالى فليعلمهم
الذين فليستبطون منهم وهم الاحياء لا الاموات وقوله تعالى وجعلنا بينهم اى بين الرعية والمقلدين وبين القرى التي باركنا
فيها وهم الامم على سبيل فريضة امرة وهم العلماء والمجتهدون وقد ذكرنا فيها السبب مثال التكليف المقلدان وقد رآنا على المقلد
واوجبت عليه القرى الفاضلة وهم العلماء السبب اى اولاخذ عنهم والرواية اليهم سيرة وانما قيل في بعضه خبرا عنهم ما اتواكم
بهما فليعلمهم لكم بهما ذلك لئلا ياتوا ما مثالا انما هو كونهما في ظاهرهم لكم بيان انك انما اراهما والعكس على حالهما بليل انما اراهم انما اخذتم
عنهم من سيرة الفضلاء لا دعوى الجاهل ولا غير ذلك من الايات ومن الاخبار ما انه مقبول عن عمر بن حفصلة من قول الصادق عليه السلام
انظر الى الرجل روى حديثا فان الخياط طبعه فانظر الى كل عصر انما امره ان لا ينظر الى من هو حواريه من اعظمهم بل يترك قوله
حكم يحكم فلم يقبل منه في امره حتى ومنها ما روي الكافي في باب المجتهدين عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل ياتي
عليه السلام رجلا لله اياها فله لو كان في الدنيا لكانت على رجل ثقات ذلك الرجل ما لنا الاية ومات الكتاب ولكن حتى يجري فيس بقى
كما جرى فيس معنى يعنى ان الرجل العالم بملك الاية اذا مات ولم يترك عليه اخر ما من الاية معنى العلم بها وليس المراد روى قوله
عليه السلام ثم مات الرجل الاية لا تموت وان مات الرجل ليكون على العكس وانما هو في باب التاثير بالامر والادب بهذا الكلام ان
حيوة الاية بمجوعة الفقهاء وقداشيع الى هذا المعنى في تأويل على قول علي عليه السلام كذا لك يموت العلم يموت حاملا في
قلك في تأويل قول علي عليه السلام لان ظاهره ان العلم اذا لم يتخل هو من اهل البيت كمن علمنا بمات بقضاء اهل البيت يدرك على ما ذكر
من فهم من ذلك الا انه لو لم يمت يموت العلم بهذا حسن هذا الكلام انما لا تعلموا من روى فيهم ما بقي النظام فلا يموت العلم انما يوجد له
حمله في زمانا مثالا وجوده لامل لا قبل ذلك فافهم وقال الامام محسن النجاشي في كتابه هذا الحديث قال يعنى كناية في الكتاب لان
يقوم تفسيرها العلم بتاويلها بغير علم عالم واسع في العلم حتى لو لم يكن في كل زمان ما راعاه ولا يات حتى ما شك الايات لفقد المتفهم بها
فما الكتاب لكن الكتاب لا يجوز موت الاية المجتهدين على انفس انهم وقيد اشارة الى ما قلنا ان يصدق الموت لها اذا مات عالم بها وان
بقيت آثاره وتفسيرها وروى في ذلك ما روي الكافي في باب ان الاثمة عليه السلام وروى العلم يورث بعضهم بعضا من كتاب المجتهدين ما يشرح
به لك الصحيح المرفوع المرفوع النص قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان العلم الذي يزل مع ادم عليه السلام يرفع ومما مات عالم
الاوقد وروى جليل الاثر لا ينفى عن عالم الاية يعنى ان لو لم يبق به عالم ارفع ذلك العلم سواء وجد ذلك العلم مائة الاف او مائة الف
الحديث وشك في حق الاثمة عليه السلام وروى المرفوع فيهم علمه على الاثر لا يرضى فيهم قلنا هذا في حق غيرهم بالنظر في الاية لا في حقنا
لو يكن على فضايل طابق الواقع فيكون علمه اتم باذنه لا يحتاج الى من يقوم به ولو اريد ببقاء العلم في مقام الشك في حفظ العلم خاسر
لان العلم يموت ما علم ذلك يموت الكتاب ووقع العلم لان علم الشافعي يحتاج الى الاصول فيحفظه على التقدير والتبديل في سنة
ومشاور الله وهذا جارية العلماء من سبيلهم ففهم من ذلك ما روي في الكافي عن ابي بصير في قوله تعالى ابو عبد الله عليه السلام انما
يقول ان الله عز وجل لا يقبل العلم بعد ما يسطو لكن يموت العلم فيذهب بما يعلم الحديث وهو شامل الى كل علم مدته تاو ما يدرك
ذلك من جهة الاعتبار كثير منه انما هو ازاخره عن الميت لكان اذا وجدته المسئلة اربعة اقوال انما يعلم بايها انما هو ترجيح
فان كان يعلم بايها شأنا فقد عمل المقلد بخلاف ما يقول صاحب هذا الحكم انما اخذ الاية لان ذلك العالم الميت فما يحكم به انما لا يجرى
الاخذ منه دليل لا اخبارا من لم يكن مجتهدا ولا تدرك العلم ولا الترجيح من ترجيح العلم بقول الميت هذا المقلد خالف في ذلك كانه
اخذ منه دليل اخبارا من لم يكن مجتهدا وروى حكم من لم يخذل حكم الذي اخذ منه من ترجيح وعلى بقول الميت انما يمتنع تقليد هذا
الميت صححه لا يجوز اخذ بقوله لا فلا يجوز تقليده وانما اخذ المقلد احدهما بترجيحه فلا خلاف بين العلماء ان ترجيحه لا يستلزم
ولما كان عارضا ترجيحه عدم مسوأة فاذا وجدته وروى في غير ترجمه من العلماء المجتهدين وجب على المقلد الرجوع الى ما لا يخفى انما سببه في ذلك
مقطوعه وانما ثبتا في نفس الامر كما قيل في الحديث النبوي في تفسيره القصص حيث قال صلى الله عليه وسلم رجلا منكم يفتي بحق وهو جاهل
فهو خير من من لا يجازي تقليد الميت ليس قولنا لا للشيء وانما هو قولنا لما قد صرح بهذا كثير من العلماء وانما القول به من الرعية
مستحب في ذلك العلماء انما يبعوا العامة كثر بالفتن والجدد فيهم من الرعية فيسحق الشبهة في خواطر بعض من خلاص الاورد مع انفتاح

حجة النفس السهلة المخطئة تصحبا الاجتهاد وشقة تقليد الحق لا تستلزامه الى المهاجرة عن الاطمان او تكلف اخذ الوطأ
 الاختلاف لاننا شرعنا كتاب من كتب المعلمين بمقتضى دلائلهم والاكتفاء بما فيه سهولة من تلك الكتب في غير علم كتاب الله انهم
 طيباتكم وجوانكم الدنيا واستمتع بها فقد ضيقت وطول من الزمان لم يقل احد من الشيعة بفدأ على بطلانه كقوله صلى الله
 عليه وآله لا تزال طائفت من امتي على الحق حتى تقوم الساعة وقد دل الدليل على انها الشيعة وقد مضى ما نرى على الشيعة وهم قائلون
 بخلافه قد دل على بطلانه ذلك الاحاديث المتكررة في علل الشرايع وغيرهم عليهم السلام المتضمنة انه لا تضلوا الارض من تحتكم
 انما المؤمنون وهم وان قصوا اثمهم فلو كان القول بجواز تقليد الميت حقا وقدر ترك الشيعة المؤمنين لوجب على الامام عليه السلام
 لهم والالكان محلا بالواجب بالحكم فقدم رد على ان من حق ان هم عاملون بذلك دليل على ان صواب عدم خطا ومنه انهم اتفقوا
 على ان العالم اذا كان ميتا لا يشر بخلافه بالاجماع وان كان مجهول لا يبيح لو كان حيا ما صحح وجوب خلافه ولو كان عليه عليه
 الموت لكان مضرا بالاجماع فلما لم يضر بعد موته خلافه دل على عدم اعتنا بقوله ومنه ان اذا اتفقنا لانه على قولين في مسئلة وقد
 دل الدليل على انخص الحق فيهما وانقضت حكما العاقلين اجمعا على بطلان حكم الطائفة المنقرضة وان الحق في المجرى فلو
 اعتبر قول الاموات لما جاز الاجماع من الامة واما الاستدلال على هذا القول بانهم المتبنا اعني مع بقائه لانه هو الحق
 للحكم ولهذا انما يخطئ في حجة معتبر حكمة على نفسه على مقلديه وانما ان ذلك بظنة فيذهب ترجحه فلا يثبت قوله لبقاء على اعتبار
 فهو دليل حجة بل هو اصحتها ولكنة رفق المأخذ وبجائز ما نحن في القبول فلذا العرض عن الحاصل للمشاكل ما هو مقتضى
 بوجوب العمل بقول المجتهدين في بطلان العمل بشاوى الاموات على من يجمع بوجوب التقليد وانما من يجمع فذلك عند الاكثر
 واتاعك في الذي رجحه نظري حجة على من يجمع بوجوب الاختصاص في افعالهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين انا بك قد يقول السيد المسكين احسن من الذين لا يحسنوا
 ان من نعم الله سبحانه العجز بل على ان تشرف ببعض التغيرات في المسائل الشرعية تحتها في العلم او في الدنيا والحقا
 العصور وناموس الدهر منتهى مطلب المحصول بلنا افرغ على الاصول المولدة لاخر والبدل والآخر الشيخ جعفر في الحوزة النجفية
 خضر ارام الله ظل بقائه على الدنيا وحفظها بحججها واثباتها في الابد لانه على كل شيء قد برر تلك خاتمة على الاصول من مقتضاها
 كتابه المبني بكشف القفا ذكر فيها القضاة في غير على خاطر احد من العلماء من يتقدم عليه لا من بعده الا ان ينسبها اليه لانه يحظر احد من العلماء
 على ان لا يرتضيتها جوابا لاسوال وقد ثبت في كل مسئلة على ما تضييق قوتها من الاحتمال الذي يكون منشا الاستدلال بطريقا
 والتلويح بما يحصل بديل بصيرة اارة الترجيح في حجب ان اشرير ذلك لا شك ان الى بعض التنبه على بعض ما هي مفسدة عليه
 للفقهاء على ما يترجم فيها ويقويه من عندنا بالله وبه المستعان وعليه التكلان قال اطل الله في بقائه وجعل خيرا يا ارحم الراحمين
 رب العالمين خاتمة في ان مقتضى القاعدة ان لكل كلف في عبادة او معاملة او حكم حكم نفسه بدينه مسئلة من دين بطلانه
 اقول اعلنا ان الله سبحانه بمقتضى علمه وحكمه يجعل الحكماء اجزاها على المكلفين ليس بالمال الاقتضاه واثمهم بما هي عليهم من ثما
 التي يقول امرهم اليه بالانكشاف لا يخفى ليميز الخبيث من الطيب لك بامر وخصه فاذا امثل المكلف امر الله كان سببا لا يخاصه
 اقتضاهما ان من فضل الله ورحمه وادنا فالمر كان ذلك سببا لا يخاصه اقتضاهما ان من عدل الله ونعمته وادنا كانت الاوامر
 التواهي العبر عنها بالاحكام فظاهر السباب ان تلك الصفتان التي هي في التواهي الصفتان التي هي في التواهي الصفتان التي هي في التواهي
 بموضوعات بها تنقوم مسياتها وموضوع الحكم فلا يكون بسببا ذاتيا وهو ما لا يربط بالثقل والبدن كما ان الشا الى اطل الله بقا
 بقوله حكم نفسه بدينه او فستبا كما ان افعالهم ماله بالثبته اليهم في حوزة كونه او خسران كونه او خسران كونه او خسران كونه او خسران كونه
 بمباح كالنبي المباحة والارضية في احكام تصرفها او بما لا يعرفه مالك مثلا وادنا من غير مراض لمثال ذلك فانها تبا في
 تعلقت بالاحكام بها بالثبته اليها وهي لاحد بالموضوع البسيط لا انما احكامها بغيره وان فستبا بالاحكام ايها الحكماء في حقيقة
 مترا على الاحكام وادنا لان الاحكام ترتبط بصحة ما بها فادنا فان كانت افعالهم في نفسه بدينه قلنا نفسية ودين يتواهي وان كانت
 في غير النفس والبدن قلنا فستبا ولما كانت تلك الامور مترا في افعالهم الاحكام وانما ترتبط بها من جهة تكليف المكلف فادنا انما
 بسيط ليعتبر موضوعها بسيط وهو فضل المكلف فيها ويكون حكم المكلف في البسيط حكم نفسه فستبا لا يوجب عليه اتباع حكم الله

انا بكتب

قال

رفعك

ليقت منها لأن المقدرة على الفهم في ذاتها لا تكون كالتي في عينه إذا علم بها المستلزم المحكوم به وطها ودمه ويصوم إذا انقضت ربه
 هلا ان شهر رمضان وقد يكون متعلقا بحكم الذي هو الموضوع مركبا اقرا على جهة التمايز او على جهة التمايز فالاول كان يكون ترتيب
 على وجهه الاول لا يثبت ترتيبا وينكره عود ويخلص مع قطع زيدا باستحقاقه ويحكم المحاكم فنيق حقه قوط زيدا بحجبه عليه اتباع حكم الحاكم والى
 بالنسبة اليه وعمله بالاستحقاق قطع كالحكم في العالم بالانجاسه والسنه وجوب الاتباع هنا ضعف علمه عن مقابلة حكم الحاكم
 لا ريبا له بالغير فيكون الحكم لله والبراءه شاغلا لذته زيد في ضعف علمه بالبراءه من الحكم عليه فيجوز الحكم بذلك الارتباط
 وان كان نظريا ويضعف علم زيد لعدم الاستقلال ولا يتوهم ان ذلك انما كان محصو نوع معارضه كما قد توهم من ظاهر ما يحكي
 ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام في اذ روي حيا الحق به من المنكر محققا فستختلفه فخلف ان لا يحل له قبله ذهب اليه من الحق المدعي
 بان يكون المدعي قد عاينها له من المنكر قريبه قوله اذا روي لا يذهب اليه من اعم من فطم الا اعتبارا من له حكمه رضى به منجها
 المنكر بقوا ويتكلم عليه بالنكول او يرد عليه اليه من يخالف وهذا في بعض الاحصاء بجماع بهتله في غير هذا المجلس كان
 موضوع الحكم فعل المدعي المدعي عليه على جهة التمايز واما ما كان على جهة التمايز في الموضوع المركب التمايز اجزاء وما كان
 هذا حكمه ثمة بحسبها جهات الحكم فتا اذا انكرت الترتيب لا يثبت له فخلت وحكم الحاكم ثم تروجت بزوج وبعد ان دخل
 بها اقربت بزوجية الاول وكان ذلك عند تزويجها بالثاني ويعلم باقرارها فكان موضوع الحكم بالنسبة اليها والى زوجها
 الثاني مركبا من فطيلها فخلت جهات الحكم لتمايز اجزاء الموضوع فلا تستحق من المهر شيئا لانها باقى بالنسبة اليها على
 الزوج ان يصابها عن المهر شيئا بالنسبة اليه لان افرادها لا يستمع من جهة ومنه لجهة فزعم الفصل لا يجوز لها ان تطالب
 نكاحا ولا ان تلتنع عليه لان ادادها وجب عليها ان تنكح منه بما يمكنها اذا انكحها صامها عليه اقرا ما يقول وان اخذته بالهبة
 كما ابو طو ومثال ذلك ما عرفت ذلك ظهر ان قوله سلم الله من مقتضى القاعده بريد له بوطية لما سادته لا ضبط انواع الترخي
 وظهر ان قوله قد يحصل الترابط في الموضوع المركب من التمايز في الممازج قال اية الله تعالى بمده وقد يحصل الترابط
 في البين بالاشتراف في من البين كما اذا خلق الله تعالى على حقوا واحد شخصين ويعرف اتحادهما بقدرتها بالابقاظ من الترتيب
 مكررا التحصيل الاطريفي انما في انقضاءه فيقظه كان واحدا والى ان اثنين اقول قوله بالابقاظ من الترتيب مكررا اي على
 شخص على الاكثر وهو ان العلامه الفارقة هي بالابقاظ من الترتيب فان تلبها معا فهو واحد والى وهذا هو الظاهر من الترتيب
 منه بعد الترتيب الحكم بالاتحاد والاولى ان يكون الا بالابقاظ انما هو بعد تحقق الوحدة او لا شيئا بالابقاظ وقد لا يتحقق
 ذلك بالمره لاحتمال الانقضاء فلا تحصل الامارة التي يحسن سنه الحكم عليها الا بالتركاد وهو المراد بقوله التحصيل او لمكانه
 هذا احتياجا حسن ولا يرد مع سعة الوقت انما لوضا الوقت عازا دع المهر فيما يثبت على التعدد والاتحاد من الاحكام الصبر
 على المره بل هو المهر فخر من الاثر وليس كونه الشارح عن الزيادة عضوا الا ان يقال قدما ان ذلك على المعارف بقوله عليه السلام
 ان لا تخاطب الناس الا بما يعرفون وبالحجاء فالاستظهار بالزيادة عن المدة مع سعة الوقت ذاي قووى المراد يكون شخصين على
 حضور احداث تجسدين الى الوكيلين تامان في الحلقه والوركان القديمين لا تعدد فيهم اعلم ان الغائب مقتضى هذه الصورة هو
 التعدد محصورا لكون جميع المشاعر من القلب والتمتع والالتصا والعينين والازدياد والاف والمعدة بجميع الاتهام على جهة ذلك
 يقتضي التعدد بل يمكن القطع على ما قرره علم الطبع على علم قشر مع البدن بالبراهين القطعية الا ان الامكان العقلي يحتمل ذكره
 ايده الله تعالى للامتنان ان يكون فطر الله الامكان العقلي واما ان يكون تبعا لغيره فينبغي على ذلك ما نبه عليه من الامتنان قال اية
 الله تعالى وينقر على تعدد جهات الاحكام كثيرة ليست محصورة اقول هو كما اشار اليه اية الله تعالى ان كثر من احكام الطهارة
 الخفيفة والمحدثة من الاستلوان اليومية وغيرها كصلوة الجماعة مثلا فاني اتم احدها بالآخر وهما اثنان في العدة المستبرأ بعد
 انقضاءه ومنع الامتنان على التمسك في الميراث اذا كان من قبل الاب ولو امتنع احدهما من حضور الجمعة جازا امتناعه لان الامتنان
 ومن الصيام على تقدير الاضطرار وما وصل الى ما تمتح المدة كمثل الحق وغيره من الحج في الامتناع من السجدة والطهارة وقيل
 بالاسافل هل يكون الجبور مجبكم قبل الخطاء فلا يميز عليه حكم محلان في الكفارة ثانيا ام حكم العدة لا مشرك ام لا يميز عليه
 شي لا يرد ليس بعدل ولا خطاء والى ان يماز بالناسك وبعض جهات بعض احكام البيع كنيار المجلس مثلا لواجب احدهما الاخر على الفتر
 حيث ينبغي الاختيار بالكلية لاحتمال المروج لعدم الاعلاد بهذا الشرط وهذه المسئلة صبيغة على مثلين احدهما حيا
 على الاخرى الاولى اذا علق الحكم على شيء هل يحصل بمحصل بعض وان كان مستديرا كدوا وكذا من الوقت ان كان مستقبلا

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

كأنجله بعض القدر خرج وقت صلوة الخسوف لأن المسقبل يسند على الكل استدعاء سبب لا يوجب على الكل بالقوة القريبة
مسئلة آخر الوقت فخرج بالنقل مفرقة بين متمايز الأجزاء كما تقدم فلا يكفى في التعليل حصول البعض أو العلم بأدائه الكل
يقين إرادة أحدهما على الاشتراك فيلزم أن مجال بالعليق على الشيء بين سبب الأجزاء فيكون حصول البعض لا يستلزم أن الكل
سواء كان مستقبلا أم مستقبلا وهذا هو الأقوى لا يحصل أن الكل يحصل لاجتماع سبب الأجزاء على اعتبار أنه ما لم يقبض
الشيء وذلك لأن مرفوع الأخشاب يحصل للثرف بجميع حقائقه بل قد يعقل له فيارة بناء على المسئلة الثانية ولا يتغير في العد
وهذا وإن كان المشهود الظاهر ليس على الحكم إلا أنه في مقام سببها ما لم يكن أصلا يثبت عليه الثانية إذا مات أحد المتبايعين فهل
لقرى المجلس بناء على أن الألف حقيقة هو الروح وقد فارق أم لا بناء على أن الأمور والشرعية مبنية على المعارف والمعارف
الأشياء هو هذا المبدأ والأولى مبنية على هذا فقول الأعين بالروح كان له على عنداده وأكتفائه بالجزء عن الكل القوم بعد
الثرف مع الأجزاء بالثرف لغير الأجزاء والأفلاك ذلك كثير من أحكام سائر المعاملات والأحكام من الأجزاء والأحكام
ويجوز فيها لو كان متبايعين هل حصل الثرف أم لا فإذا نظرنا إلى الأحكام التي قد يحصل منها أنواع الثرف مع التقدير وهذا
لأنكار يقتضى كذا كرهه الله بقوله ليست بحصوة قال سلمة الله ومنها مسئلة الحدوث الأصغر مع السبب المختص بها
فما لا يتعدى إلى أعلى من قوم ونحوه فتعلق الطهارة بوحده دون شئ على الأقوى أقول قوله مع السبب المختص بأحد إلى
قوله من قوم ونحوه كالسكر والأغذية على الأصح أما النوم فأنما كان الروح الحيواني متعلقا بالقلب منبسطا على سائر البدن
لديهم الغدا بالآتهام بالجزأة وإلها ضلوا لذلك فعلوا الماسكة رتبا محققا ملائمة وقطعة الاستراحة فلهذا يراهم انظار الله
وآل ما يتجدد من من العيون فيجمع في القلب بينهم صاحبها لاجتماعهم في القلب فلهذا كانت حلاصه صغرى وجوبه لوضوءه فكأن هذا
السبب مختصا بالأعلى ظاهره بالاعتناء بما يروى من السبب والأفوه في كل البدن الأعلى والأسفل لكن إن أراد حفظ الله تعالى بيان
الخصائص للحدث ذكر النوم وهو بهذا الاعتبار كذا كرهه ونحوه كالسكر في نقطة العقل وحلة الدماغ ومنعبه القلب والأغذية
على القول بسببته كاهو الظاهر كالسكر باعتناء الكل والمنع وإن اختلفت ذاتهما وبأجل ذلك كله انشعب إلى الأعلى وأما البول
والفائض والريق فالأقوى في الاعتبار اشتراكهما فيها لأن علة المعدة وإن تعدت إلى القولين لكن إساغها ولا تنها كالمثان وإساغ
الأمعاء والتسليين يشترك فيها ذلك وإن كان ذلك من الأعلى فليقل بذلك الحدث حكم الطهارة دون سبب وقوله على الأقوى هو كذا لأن
الخصائص متعددة في الأعلى والحدث وقع من واحد مستقل بالسبب إلا أنه بالنسبة إلى النوم والسكر والأغذية فيلزم من خاصته حكم
حدثه ولما كان الحدث إنما هو عبارة عن القياس المعنوية الشائعة في جميع البدن المتقدم من حمله لإساغ المشترك كذا ذلك الحدوث إنما
هو السبب وجوب الطهارة احتمال التشريك ولكن الأول أظهر قال الله تعالى فاحاول الوضوء وأراد تحريك الماء وإدخاله
الأخر فهل لاجباره بنفسه ومع الرجوع إلى الحكم الأول لا بل ينقل فزنى إلى القيمة مع حصول ما يتقرب به أقول وجه الأجزاء توقف
الواجب المطلق عليه وكلما يتوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور فهو واجب وجه استقلاله بالأجزاء من دون الحكم إنما يتحقق
اليد بئس ما ينفع من أحكامه ويشكل وهذا الوجوب بالنسبة إلى الحدث لا يختص بالأجزاء لأن الأصل الاستقلال وعدم القساة
على الأجزاء والأحكام أن الواجب المطلق واجب مطلقا وجه الحاجة إلى الحكم أن الحكم إنما أقيم لأدائه العوج فهو خليفة عام
أبواب الحجة التي هذا منها غير مسلم أن هذا مما لا يتحقق لا يشكل وأصل مقول وجه عدم الأجزاء أن الشخص الآخر لا يتعلق به حكم
الشرعية لنفسه فلا يكفى إعلان الطهارة كذا نظرته فاجابه منه ومن الجاهل لدون غيره وتكليفه تكليف غير وهو
غير ما يشعروا بآل عقلا من قبل أن الرجل قد اشتراك فيها فلكل واحد منهما نصف على سبيل الشيوع فإذا انتفع من طاعة
الحدث فقد عصب حصته من الرجلين قلنا ليس مننا نعه مساندة للغضب بل هو ثم نهاية الأمر لا يجب عليه بذلك حصته
منها المحدث واجابه على ما لا يجب عليه ظلم فلا يجبا جباره وهذا هو الأقوى فينقل فزنى إلى القيمة ولو فرض بالمطوعة أنهما
فهل يجزى ولا يفتقر بحاله كذا الله والملة والنقل اليد والاملا لا لاسالة البراءة والأول هو الظاهر قال الله تعالى فاحاول
إلى الحركة فإني عليه أيضا احتمال الأجزاء المار بسقوط الصلوة لفقد الطهورين أقول قد تقدم تضعيف الأجزاء وثبوت
الانتقال إلى القيمة والحكم جاره فإني لا أقوى أدعى فقد الطهورين وفيه غرض أقول (أ) أن العمل بالشرط لا ينافي العمل بالمطلوب
القضاء لتفصيل البراءة بالثبوت والقلة عدم وجوب الأداء لعدم الشرط ولا قضاء لعدم الأمر بالقضاء والثالث الأداء
خاصة بوجود شرط الوجوب هو توجيه الخطاب للمكلف الخال من موانع التكليف الشرط المفقود وشرط الصلة لا في الوجوب

قال
انقل

قال
انقل

قال
انقل

الاول
الثاني

نسخه

نسخه

نسخه

نسخه

نسخه

نسخه

ولم يوفقوا منه ما استطعتم والاربع الفضة اخذت من سقوط الآداء بفقد شرط التخصيص والمشرع عدم عند عدم شرط اتمام
 القضا فلو جرد المقتضى وهو الوجود فانزال المانع وهو فقد الطهارة اعلمنا حكم المقتضى كمثل الآفة المستحبة على القضا
 بمقتضى الامر الاول كما هو الاقوى خلافا للشهور والمطلوب قول المفسرين ان ذكر الله في الوقت بقدر الصلوة كعادته ان كان
 الاصلية القضا بتمامه على ان الصلوة ذكر على هيئة مخصوصة وفي بعض النسخ والمهيئة الوقت لمنعه لفقد شرطها ان كان المكون
 من حيث هو لا شرط له بل هو حسن على كل حال الشرح للمهيئة فاذا ذكر بالميسورة الوقت سقط عنه المعذور والاضحية القضا على
 القيمة ولهم يوم في سنة صلواته والاربع عندي من هذه الاقوال لا اذكر قد حققنا في سائر الاصول انما لا يزيد على ان لا يقع
 عليه بطلان اما شيئا فانا نأخذ بالثالث وسقوط الآداء بعدم الشرح وسقوط القضا لعدم الاصل الجهد بالصلوة كما هو مقتضى
 المشهور فان سلم الله ولو ادا المصح على القديس المشترك في غير عليه الاصل اجعل بالاعمال كالمقطوع والتوجه الى
 التيمم لا يختص بالصلوة اول قد شارنا سابقا الى ان المحذور ما تضمنه مشترك بينهما على جهة التسويع وهذا معلوم بدليل ذلك
 لو قلنا شرع من ذلك المشترك بغيرها معارضه فكان كل واحد خاص بقلعه من جهة وهذا الشيء ظاهر فاذا ادا واحد انما
 من حيث الاصل المنسوبة او المشترك على الاعمال ادا المصح على القديس المشترك في غير عليه الاصل اجعل بالاعمال كالمقطوع وهذا
 اقوى من الاجاب على المحذور لان هناك اجابا على المساعدة وهذا الاجبار دفع لمن منع من التصرف فيما له ونظيره في شركة المال
 والظاهر هناك قساقا مشترك على انتزاع حصته المتخاضعة مع اقتضا او غيبة او مع عكسها بجهة مشتركة فيساقم القضا في
 انتزاع حصته لا توليه حصته شريكه للغاصب فيكون غاصبا صانعا واستشكل المحقق القبح على فيما اوجز القضا على التيمم في
 هل يتعين المدفوع للتشريك وفيما لو اخذ القضا في نصيب التشريك من المال المشاع بنشأ اخذ مال التشريك هل يتعين ابراء المالك
 قال له لو اجد الاصل في نصيبه بغيره لا اتيه من ان الضرر قائم ولحكم مشكل واعلم انكم ما تخفون مما يعلم من ذلك ولو اعلنا شيئا
 لا ضرر ولا ضرر في اموال المشترك قلنا يتعين حصته في صورة المقاسمة للظالم لا في صورة اخذ القضا من حصته التشريك واما
 فالأمر لا يبرهن واجب حرام يتناول ما جردنا من عدم الاجاب والاعمال فاذا قلنا بعدم الاجاب كما هو الاجور لان الاصل عدم القضا
 على التيمم فيمنع كان اجابا وحراما لا يترك المصح الواجب منه عنها الاستلزامها المصح على الغير المنع عنه فلو قلنا المانع على دفع الشيء
 فاشترط القربة في مقتضى بطلان هذا بناء على ان يطلق الشيء من غير ما عندنا من القاض ولو اشرطنا في ما نعتي القضا ومقتضى الامر
 مطلقا فنقل الشيء على المصح على حصته الاخر من القديس في مقادير الامر بالمصح على حصته منها القاض في كل واحد من هذه بطلان شيء
 لأن تيمم يتوعد بالاستلزام المصح المنع عنه من حيث التشريك في الاجور عدم الاجاب لما تقرر عدم صحة وحداننا الاكفا بالاعمال كالمقطوع
 فينبغي على ان ما تعدد الانبياء وان كان بعضنا من القضا الواحد يحكم المعلوم كالماء الموجود المحكوم بنجاسة عند غير القديس ثم يعلق
 حكمها بتعاطي المعدومة في هذه الاستعمال وهو الطهورة اما لا تصدق الوجود الوجودان عليه لهذا الشرط القبح اهله في حصته التيمم
 والارجح ان يحكم المعلوم فله هذا لا يكتفى بالاعمال لذلك ولم يرد اذا احرزتم ما عرفوا منه ما استطعتم ولو قلنا بان حكم الموجود
 اتنا من من يتعامله مانع امكن الرجوع الى التيمم بناء على ان الوضوء لا يتبع عن قول الشيخ في موضع الا على وجهه من المصح ويحتمل
 الكل ولو قلنا بان الوضوء يتبع على ما نقله في حق الجلب في شرح الفقهاء بعضهم كما انفصل فاذا غسل شيء ما ارتفع الحدث فاذا
 غسل به الشيء التيمم في خط القرآن ما قبل غسل اليد اليسرى حمل وضوء الا على الوضوء لا ساقا على ان حكم التيمم
 مبدله كما اذا مر من حدث اثناء الغسل بالانتهاء والوضوء لرفع الحدث الا الصغير عن الجنب الذي ظهر من الاكبر والكل يتناول على
 تبعيض حكم التيمم قال ايده الله ثم اذا كان الاول تنطق اهل ينقض طهارته بحدث حتى المانع على الموال حيث ان حدث
 تعلق بتمام البدن ومن طهره بعض اعضا الوضوء من لاخره الوضوء لا يتبع غسل طهارته ويختص الحدث بالموال فيجوز لكل
 منهما من الكتاب بالاساقا ولا يخلو الحكم باختلافها في غير المس من جهة الحدث دون المظهر اقول اذا كان الاخر ينظر
 هل ينقض طهارته بحدث حتى المانع على الموال اي حدث التيمم واشكر والاغلا اما لا القاض في لا ينقض طهارته بحدث
 جهات لا سببا ومخالفا للموجب خلافا في ثبوتها واما تعلق حدث بتمام البدن فاما تعلق منه بجهة الحدث لا بما يخصه
 لأن مخالفا للمظهر حدث وملاصقه ليس حدث وان كان على جهة الاشاعة لا الحكم والواقع توافقا هنا فاحتمال ان يكون
 حدث على المنطق لا سببا العلية خفيف جدا وشبهه لا تصح فاحتمال اختصاص الحدث بالاعمال بل شرعي اهلها في ذلك
 ما للمظهر من الغرض المشترك والحدث لا يغير كل ما للحدث من الغرض المشترك فيجوز للمظهر من الكتاب ما عدا ذلك لا ساقا

ما احتكم في الذكركم من تحرير المس بالعضو التخصيغ من التقياس فربما لذلك يجعل له المنع من مس المظهر بالأسافل بناء على التقياس
 المعنوية بحكم التقياس العينية كما اشارت اليه بعض الروايات ويحرم على المحدث من الكتاب بالأسافل ولو اذ لو اذ المظهر من
 الكتاب بالأسافل ما منع المحدث من الكتاب بقدره على المحدث بنحو على المس بالعضو التخصيغ ولو اذ المظهر من الكتاب من
 يقصد المس بما يخص المظهر من حقلا والافاقى لمتعة من لا يخص المحدث هو الماحمل حج لما يخص المظهر وهو ما نرجع على
 جهة الشيوع وبأنه كلامه يعلم ما ذكرنا قال سلمة الله تعالى وكذا الحكم فيما اذا التزم احدهما بالوضوء لبعض الاستعدادون
 آخر اقول اذا التزم احدهما بالوضوء بالتدبير والعهد واليمين في وقت او اذ التزم بهما جميع الاحكام المتصلة سابقا
 من لأجل ابعاده والرجوع الى التيمم والحكم المس اذا التزم الوضوء الواقع والمبعض وكان غير مؤقت لنظر السبب الصالح لنظم
 قلنا بالالتزام برفع ومبعض كما هو الظاهر لا يجب الا لظنانه نذر بالمبعض في نذر الوضوء ولو نذر مطلق الطهارة ليرجى انظاد
 السبب الا اذا كان من مظهر امر جارية فنذر الوضوء في هذه الحال فان اشهد وعدم انعقاد الوضوء والمبعض والمطلق غير متباين من
 كلام بعضهم جواز التخييل في المظهر عن الجبابة كما قد فهم من الجار وبالجمل نذر الواقع الموقت انفق وقد حدثنا وجب الا على الله
 ولا يجب المحدث للحصول الشرط على التخييل ولا يتحقق الاحتمال انه يحدث في الواقع والحاصل على تقدير انعقاد التخييل في نفع
 لأمر الاحتمال المتعقبة قال ايده الله تعالى ومنها اذا اشترى المحدث الأصغر بينهما فان وجب الوضوء على احدهما دون
 صاحب لفراده من صلاته كما اشترى من اشترى في الوضوء بوجوب الاحبار فيه باحدا الوجهين السابقين اقول
 السابق اقول اذا اشترى المحدث الأصغر بينهما فان كان قد حصل احدهما قبل المحدث جاء ما تقدم بالنسبة الى من يحصل وقد ذكر
 سابقا المراد باشترى المحدث حصوله من الأسافل من بول او غائط او دبر ولا يرى الاشتراك لأقوام من الأسافل بالذات
 الله بهما على كل واحد منهما حصول الفعل منهما معا لا يشترى كما في اسفل المعدة والمثانة والتسليط يتم لو خرج احدا مثلا فزبنيه
 بحيث لا يشبهه شيء غيرهما من فوق المعدة وان لم يشترى التخصيغ لم يقدر ان يرثل بالترافض فلا كلام وان قلنا انه ناقض لما لا يجوز
 وكان بحيث يختص باحدا الحق حكيم من يختص به وقد مضى ان يرثلها واشترى المحدث ترجع الجبا الممنوع بنفس المبدأ والحكم لا يرد
 هذه الصورة في الأمر بالمعروف بخلاف الأول وان دخلت في المعاونة على البر فلا يتجبه الاجبار ورجحان الاجبار مع ضيق الوقت
 اوسع التسعة وظن عدم اذارة المنع اتمام التسعة وظن اذارة فالأجود العدم ومع عدم ظن الأذارة لا يبعد رجحان الاجبا فان لم
 يتمكن من اجبا حيش يحوز توفضا هو مع نفسه وارتفع حدثه لا ترمس على المسع فلا يكون نهيتا عنه من جهة حصته المنع
 ولا يصح ما في الاعقبات المشتركة من حدث اخر وليس كما مل النجاسة به هو حاصل المحدث وحاصل المحدث ليس حدثا وحده بل هو
 ليس اولا ولا ممنوعا منه ويحتمل معارضة التيمم عن التصرف في مال الغير فيقول نذر لأمر بالواجب في نفع المانع وهو احتمال قوي عليه
 فيرجع الى التيمم على ما اخبره واما الشيخ فانه قوي الاجبا المذكر ان ترد وتبينها في ظاهر التيمم والمثلية مشكلة والمنع عندك
 في الكل اوجده سابقا مطلق المسع لعدم حصول الاشتراك في الوجوب قال ايده الله تعالى ومنها اذا اخصص المحدث الأكبر بالمال
 للعلاقة بالعولى كسر الميت بهما من واحد دون الاخر ففي مسئلة التثريب بالأسافل في الاجبار وعدم نظير ما سبق في السابق اقول
 هذه المسئلة يعلم حكمها مما سبق من جهة الاجبار وعدمها بالنسبة الى الأسافل في حق هوان المحدث الأكبر يتبعق معنى التبعيض
 مطلق ينقسم على قسمين احدهما انه لا يجب التلوي بالجمود غسل عضوا الظاهر او الباطن عند صلوة الظهر ثانياً ان لو كان عند
 المحدث ما يمكن بعض الغسل من الماء فانه يتبعه في القارس شلا وبهم بدلا عن التبايع او عن الكل احتمال في الجملة فهذا معنى بعض الغسل
 فعلى هذا فننظر هذه المسئلة فنظيرها السابقة في الأصغر اذ حكمنا عليه بالرجوع الى التيمم لعدم التبعيض هناك بهذا المعنى فاعل
 سلم الله ليس يريد به العموم واما ان اراد به حكم الاجبا وعدمه في الجملة ولا يلزم منه المساواة في جميع الاحكام وهذا معلوم ويترتب
 وهو ان حدثا من غير مختلف فيه هل هو حدثا كبيرا او حدثا أصغرا او حدثا أكبر في بعض الاحكام وحدث أصغرا في بعضها كجواز دخول
 المساجد وقراءة القرآن والشرع فلا ينافي ان لا يشترى الأكبر فهو ان لا يندب له صورة وشبه لعدم الاستقلال بل لا بد من الوضوء
 وحيث كان نزل من ذكرنا اكثر احكام الأصغر والمصنف طال الله عمره ودفع ذكره فاعلم اختياره في هذه المسئلة ان كان اختيارنا
 ان الأصغر في خلافه ان اراد به العموم ليرد على كل من خفي عدم التبعيض بقول مطلق لأن ذلك لا يخفى على من هو اذ منه تكلف مثله
 هو هو وان اراد به ما ذكرنا سابقا كما هو الظاهر من المقام فلا ينافي ان المقام يستدعي بيان الفرق الثلاثية في العموم وان اخبرنا انكم
 او التفسير في التفصيل كما ذكرنا قال سلمة الله تعالى ومنها اذا اشترى المحدث الأكبر بينهما كانا حدث من الأسافل واشترى في العولى

قال
ارفع

قال
ارفع

قال
ارفع

قال

مرفوع

مرفوع

مرفوع

ويجوز الحكم في الأجزاء وعدمها مكان طهارة أحدهما دون الآخر على نحو ما قرأ
 أو مستتباً بما عاينها حكم الأجزاء وعدمها إذا كان السبب من الأجزاء يعلم مما سبق في مسألة اشتراكها في الحدث الأصغر من جملة الأجزاء
 على التفصيل المذكور وأما مكان طهارة أحدهما فيما إذا صلى أحدهما فإنه يمكن طهارة من لم يصل وان كان السبب من الأجزاء لا يمكن
 المشهور أيضاً أن كان من الأجزاء على مذهب السيد المرتضى بغيره بعدم الوجوب لا يتحقق الإيجاب لا يتحقق عدمه وقد لا يشاء أن
 نظائر ذلك فإنهم قالوا سئل الله تعالى ومنها أن يكون من أحدهما الأكبر من الأجزاء الأصغر حكم طاهر مما سبق
 أحدهما الأكبر من كان من الأجزاء من الآخر الأصغر فيجري في كل منهما حكم ما سبق لإيجاب كل منهما الآخر لا استعماله الأجزاء المشتركة
 عدمه وقد تقدم أن عدم إخراج فينقل كل منهما إلى التيمم إن كان الأكبر فيفضل الرأس هل يفضل من الجانب الأيمن ما يختص به وما يشارك
 فيه يتيمم بدلاً منه فيفضل ما يختص به من الجانب الأيسر وما يشارك فيه يتيمم بدلاً منه فيفضل من الجانب الأيسر لا لجل الترتيب لا لغيره
 غسل على الأيسر وهذا عندك أظهر وقد اشترت إلى ما أخذ هذه مفصلة في بعض ما كتبنا من إجاباتكم وبقيت من إجاباتكم
 فيلزم من غسل الرأس يتيمم على الباقية أم ينقل إلى التيمم صلواته فيفضل الرأس من يتيمم على الكل بينهما واحد بناء على أن البعض فيفضل الباقية
 هو في الأولاه خاصة وعلى أن الحدث لا يرتفع إلا بفصل الكل فيفضل البعض الآخر فلا فائدة فيه فيبقى على هذا عدم جواز غسل الرأس
 الذي تم غسله وإذا حدث في الأثناء أعاد من غسل على ما اخترته وهو الأول لا يجري حكم من جدد الماء ما لا يكفي فيسئله بالتمام
 ويتيمم عن الباقية ولو عن بعض عضو وتيمم عن العضو الذي تم غسله كالحوادث أن الأكبر من الأجزاء لا يمكن غسله المشهور ولكن ذلك
 وعلى مذهب السيد عدم الإيجاب أقوى وأدله وأما حكم الحدث الأصغر فظاهر مما تقدم قال سئل الله ومنها أن كان السبب من الأجزاء
 المتعلقة بالمثل المشترك وفي محل الاستحالة أو غيرهما بالخاصة وإذا كان القهاب لأداء التيمم يعلم بالمقايضة في المقامين
 إذا كانت نجاسة بأحدهما فإن كانت في محل يختص به كانا على أو ثوبه وإذا كان القهاب لأداء التيمم فمتنع الآخر فحكمه يعلم مما سبق في عند
 الأجزاء ولصعق الأجزاء إذا قلنا بعدم كثره كان جسدنا ممكن أن لا يعضه واجب كان كان مما يعاقب قبله وأمكن جعلها
 كذلك وجب الأجزاء ما يمكن تخفيفها وجب يحكم وبغيره وما أشبه ذلك وإذا كان كانت وطبقة وأمكن تخفيفها وجب الأجزاء تركها كان
 كان في ثوبه لم يجز غيره في صلواته احتمالات أحدها القاءه والصلوة عادية ما مع من المطلق قائما والآخرا لا وأبوى للركوع
 وإن أمكن التيمم على بعض الأحوال كان في ربه بعقب عليه تعين التيمم وتاذا ما أمكنه ثباتها التيمم بين الصلوة فيلزم القاء
 والصلوة عادية والصلوة فيه قائما مؤذيا للأفعال تامرة أفضل ثباتها تعين الصلوة فيه وهو ضعيف ولذا وسطا جميع بين
 الروايات وهو أن جردان كانت في الأجزاء المشتركة في غير ما يحل النظر إليه فإن كان الآخر مطلقاً لا زال ذلك لو لم يصل وجب الأجزاء
 والأصل بقوى الأجزاء هنا بخلاف الحدث أم يشاير فلا إيجاباً على المختار ولا لا بعد قوة الإيجاب لعدم مساند الحديث لأنه لا يثبت
 لا يثبت في الآخر فيكون جبره على طهارة حصته غير واجب بشرط التيمم من المجهور ولا لا يحصل الأمل المختار ولا يكفي في التحاكم
 هنا كما يكفي في إخراج زكاة مانع الزكاة فإن الحكم يجبر على الإخراج ويتولى التيمم ونكفي لها منفصل عنه فيصير فضل يثبت بالخطأ
 ما هنا فلا يكون من جبره على طهارة حصته محسناً بتولى ذلك لعدم التأثير بخلاف تولى تطهير حصته من الخبث قائماً نظماً به
 لعدم الحاجة إلى التيمم فيكون محسناً في حصته الغير ما على المحسنين من سبيل فيجوز هنا الإيجاب فلا يعارض الأمر بتطهير
 حصته التي عن تطهير حصته الممنوع ولو عارضه فرضنا طهرت حصته المريد لأنه لا أثر ظاهر للتبعية ليس عبادة فلا تشترط فيه التيمم
 لأنه إذا لم يثبت وأن كان فيما يحرم النظر إليه فذلك من جهة رجحان الإيجاب الآن القاعدة المشهورة بالعمول عليها أحارضى
 كلما يحرم النظر إليه يحرم منه لا العكس وهذا لما كانت حصته الغير شايعة في حصته حتى أنه يصدق أن التقصير ويسلبه طاهر كما
 وإن لا أخرك ذلك في الحقيقة لكل واحد نصف شائع في نصف الآخر بحيث يكون حصته من الأجزاء منية ملوثة فإن اتصفت حال
 تطهيره كبيع أمساع الآخر قد تقارض المانع والمقتضى لكن قلنا أختفى الخبث لأن أثره للمعارض لا يبق بقاؤه منية غير ملوثة
 والنظر لمقتضى الأجزاء لا في موضع خفية مخفية على غيره بل يمنع المماسه كما في نظائره فإن تعددت خفية عنها لم يجز إحداهما
 وكل شيء جاف صلب غير يقبل أن لم يكن جعل أحدهما مكان الخفية وجففها ولو كان لا جبر لها وأمكن صب الماء عليها والاعتناء
 الماء وجب قدم على التخفيف جواباً وأصل كاهود لا يسر عودة غيره لا ينظر إليها وإن كان لو فضل ذلك طهر كما في نظائره مثلاً لو أن
 رجلاً غسل الأجزاء غسل الأموات وغسل عورتها بيده مكتونه ونظر إليها حال إزالة النجاسة فلما أراد الغسل أبرغها
 الماء من غير أن يطفئ ليجر عليه سها يقبلها له ويقبلها هو ينجس فغسلها غسل الأموات وهو ينظر إليها بل يوقلها بيده

باب

نوع

اي الحكم لا يفعل الا باقتضى لعدم امكان التمسك من تغيير الماء وقوله او يلحق بالثابت بغيره بغيره منزله المقطوع او يلزم التمسك
 قول اية الله ومنها ان لو كان احدهما حربيا جاز لصاحبه استرقا ان تمكن من قهره ولو قهره اخر ملكه وقسم ثمره جازة احصا على ان لو كان
 فذا على احدهما بغيره وحليته وبيد وجعل كان له ثلاثة ارباع وللاخر اربع او يبيد وجعل كان له خمسة اسداس وللآخر اثنان
 على باحدى يدي ورجليه كان له الثلثان وللاخر الثلث كل ذلك مع قساوى اليد والرجل ولو كان المسترق اجنبيا جرى بيده وبغيره
 ما جرى بيده وبغيره حيا ولو كان الاخر مسترقا لاكثر من واحد فهو او اقتسموا وكل من استرقه بغيره وبغيره ولو كان
 احدهما حربيا جاز للاخر ان يسترقه اذا تمكن من قهره لانه كثير من الحربيين والاتصال بالمسلم لا يخرج به عن حكم اهل مكة ولا يبيد
 اقتضاه من ذلك وما لا قد توهم كيف يملك نفسه لا تمشي كثير من اجله بانه فيكون كانه ثمة لا تفرق من فصل جند
 وحكمه ولا يخل بعض الاجزاء في اخر على جهة التسوية لا يخرج به عن التمسك حقيقة وحكمه وتصويره والكل ما يمكن بيع الجزاء المشاع ولا يفرق
 ولا اباحة ان غضب الجزاء من هذا ظاهر لو لم يتمكن من قهره واستعان بغيره فقهوه لا احتل بانه حكم على ان الملك بل يحصل
 بغيره الحيازة مطلقا ومع قصد التملك او مع عدم قصد الحيازة للغير والظاهر هنا ان اتبع قصد التملك لانه مع قصد الحيازة
 للغير يترك الملك للغير ما يترك ذلك ويترك الجواز معرنا عن تملكه اما لو امره بالظاهر لا اشكال في حصول الملك بذلك وهذه
 من هذا التقى الاخير فيملكه دون القاهر لانه كونه القهر نعم لو قهره الاخر بغيره لانه ملكه وان كان باع ذلك الاخر المسلم ولو اخلفا
 فالتقوى قول القاهر ثم اية الله استأنف كلا ما فاقا وقسم الاجرة احصا على كل واحد من كانا او مملوكين او مختلفين
 على قتل العهل فاذا على احدهما بغيره ورجليه وقساوى عملت من استحقاق الاجرة او على بيد وجعل كان للعالم ثلاثة ارباع وللآخر
 الربع اذ في الصورة الاولى يستحق اجرة بيد وجعل واجرة الرجل الاخرى للآخر هي ربع وفي الصورة الثانية كان له اجرة يد و
 وجعل وهي ثلاثة ارباع وبقي نصف رجل واجرتها ربع للاخر ولو على بيد وجعل كان له خمسة اسداس من له اجرة يد ونصف رجل
 وهي خمسة اسداس من الكل وبقي اجرة نصف رجل وهي سبب للاخر وان على رجليه واحتك يد به كان له اجرة يد وجعل وهي ثلثان وبقي
 واجرتها ثلث وهذا ظاهر لو ملكه الاخر فعمله بغيره شاور او اختصه لانه في ذكره ولو استرقه اجنبيا كان مالكه لا تقاسم الاخر
 العمل انصا ومنه ومنه على حسب العمل عن كل منهما باعتبار ما على الجوارح كانه ولو شاور الاخر الاجنبى في الاسترقاق واشترى
 نصفه منه شاور الاجنبى فيما يخص به مملوكهما من العلة فاعلى الاخر بغيره ورجلين كان له سبعة اثمان وللأجنبي الثلث وكذا بيد
 ورجل ولو على بيد وجعل كان له خمسة اسداس وللأجنبي السدس ولو على العبد بغيره ورجلين وبيد ورجل كان له اربعة اثمان
 وللأجنبي ثلثا اثمان ولو على بيد وجعل كان للاخر الثلثان وللأجنبي الثلث وعلى هذا فخص ما لو اشترى احدهما العامل بغيره
 في هذه الصورة مثلا لو على الحر بغيره ورجلين وعلى العبد بيد واحدة كان للحر اربعة اثمان وللأجنبي الثلث ولو على العبد بغيره ورجل
 وعلى الحر بيد واحدة كان للحر اربعة اثمان وللأجنبي ثلثا اثمان وهكذا ولو تعقد الماء لانه اقتسموا العمل واجرة على حسب
 نصيبهم مع الاتفاق والتشريك بنوع ما ذكره لكل من استرقه واشترى من ملكه بغيره وبغيره وقهره وتدينه وعقده ولو كان
 فلكا واعتق احدهما جاز له شراء الاخر واستجاره وبالحيلة تجري عليه جميع احكام التملك ولو كان احدهما زكرا والاخر أنثى
 فيجنسها اختصاص قبل الذكر وبقي الاثني بالانثى بحيث يكون احسا بالذكر وله من الاثني فينشر عند شهوته وان لو نشر
 الاثني ويحسن بغيره ونها وان احس بالانثى فله ضعف وبالصبي وحكم الفرج اليها بهذه النسبة ولو لم يكن الاثني من الجنس
 انفسهما بحيث لا يظهر ثار الذكر ولا انثى على الوجه بالحياء وعدمه وبانثى الحيثية وعدمه فان كان اعتبارا بالبول لم يرد
 الصبيان بان يحسن من انا الذي يرد فالاخرها اثنتان مشكلا ولا يخلو لهما ولا احكام اما لو تميزا لم ينطبق على جميع ما قرنا
 سابقا يجوز الاختصاص بحد من انساقل وجواز ان لا الفحاسة لكل منهما من قبل بالمس وجواز النظر الى ما يخصه من على
 القول بالمنع وبالحيلة ان احكام المتقدمه على هذا المخرج ان اختلفت لا تخفى على هذا الفرض بغيره على كون احدهما انا
 كان لا ينفق فليجوز لما لكها الاجنبية وظنها او تزويجها من الغير اشكال من انها متميزة في نفسها وبقبلها فنجوز ومخرج ملازمة
 اجها لهما وعدم امكان الاستنارة على يمنع اصل الجواز وليست كالحاجة المشكلا ولا قبلها كقتل المشكلا لانفصال الاعلى في ثانيا
 مرتبطة كل على اسبقه ولو فرض شخص عدم التقدير قبله ما نقل ان الخبيثة التي كان في زمان اميل المؤمنين عليه السلام في مقدمه الاعلى
 والاسافل ما سوى الصبيان وتمايزت بالاعتبار العنصري ثانيا والتمايز بقدر زوج باثرة فاجلها بولدر تزوجها شخص فليست
 منه بولدر فكان لها ولد من صلبها والولد من بطنها وقصتها مشهورة يدل على التعدد وهذه اولا وانما ظهرت الاثار في الاعلى قبل الاثني

وقامز المشيئة بانشار الذكرك عند شؤركا وادله وظهر من تلك فيكون يجوز ان يتوينا وان منعناه في المحنة لا انما منعناه فثبت
 لا انما منعناه وانما منعناه على علي عليه السلام لاننا جزم من جهة الأسد وانما منعنا على هذا الفرض انما منعنا على هذا
 ولا اشكال في اصل العقدة هذا مقتضى عموم الأدلة ووجه المنع احتمال الاشتراك في الموضوع والاحتكاك الى احتكاك الذكركين لك
 الاشتراك في الحقون وللشك في تمايز البواطن لا يتم فيكون ملحقا بالمشكل على اننا ننظر في مقتضى القاعدة المتقدمة الموجبة
 لدفع الاجنبية الميتة بغير غسل بشا بها انما ذكر كمعها الارجل اجتمع مع ان مقتضى الأدلة صحة الفصل كما تقدمت فانظر الى الخش
 هناك وجدته هنا اقوى من ذلك ان هذه ليست كاختلاف المشكل في المكانها تباين مع الفارق لان المشكل لا يصحك باسلا لانه
 بل يبنى على احتمال التباين وهذا اذا تواجج الخشيان المشكلان وادخل المشكل في واضح وادخل في مشكل لم يجب على احد منهما الفصل
 لاحتمال زيادة العضو المولوج فيه والمولوج به وقولنا امارة بالوجوب ضعيف وهذا الذي فرضه من مقتضى جواز الصلة القبل
 فيه فلا يلحق به قلت انما المحتشاه لاحتمال الاشتراك فيما ذكرنا وللشك في تمايز البواطن والانوار الظاهرة امارات لا توجد ليغير
 ومحصول احتكاك الذكركين لك لا شراك في الحقون ولا في الشهوة اذا انت تميزها جميع البدن ومن جعله المشترك على اننا قلنا ان
 مقتضى الأدلة على هذا المفروض يقتضي جواز اصل العقد وانما قوتينا المنع من القاعدة المتقدمة في فصل الميتة الاجنبية التي
 حاصلها ان التكليف المتعارضة من جهة اختلاف مصالح متعلقاتها ليسك فيها الشارع الحكيم الرضى برعيته بجهة اللطف
 فيما مر مما قلنا من انه لا يفرقه مكرهه مثلا حفظا لم يحرمها واشد ذكر اهله من اننا قلنا فانهم ولو اشتراها اخوها صح وانما قلنا عليه
 على انما يعموم الأدلة ولو انعكس الامر بان كان الذكرك قاجا فلها استرقا قديم اذا علمنا حكم الاسافل هنا على الاشتراك انما مر
 بجهة اصل الاشتراك او من جهة الاحتكاك ولو بانها جازة لاستلزامها التباين وابنه على اعتبار الخارج مع المشترك الباطنية
 في ثبوت الاحداث خاصته وجب عليها الموضوع والفصل والواجب في واضح وجب عليها الفصل وعلى ما اعتبرناه من حصول التباين
 بظهور الآثار متساوية عقلا كما هو المفروض المستلزم للتمايز شرعا فخصه هو في حيزها بالوضوء الفصل كما يتخصر وبسبب احتياجنا
 بالابلاج وخرج الحق من الذكرك على فرض تعدد القبل وحصول التمايز كما ذكرنا فان تعدد القبل لا يحصل التمايز بالانوار ولا انما قلنا
 لاحد الشخصين والآخر الشخصين بغير تباين كونهما او ان تباينهما او الاختلاف بالبول فان كانا داخلين في حكمها بالبول او بغير ذلك
 الآخر خرج من حد بول الآخر يخرج من الآخر بغير ذلك بارادة ضمنية ذلك القبل وعرف الذكرك من ثبوت وان انضمام التمايز
 التمايز على كل واحد من حكمها منسوب اليه والقبل الثاني ياتى ان يخرج كل واحد عندنا لاداعي الخارج من القبلين معا ابتداء
 انقطاعا وابتداء ولم يخل لنا كاختلافين بشكلين ويعرف حكمهما بجهتين ان لم يتعد القبل حكم عليهما بحكم ذلك القبل الموجود من
 كونهما وانوثية كما هو اصل المسئلة فان كانا ذكركين لم يخرج احدهما وان كانا انثيين لم يخرج احدهما وبذلك الاحكام المتقدمة يتبعها
 المسائل كثيرة واكثر مما يعلم مما ذكره الاحصاء شكر الله سبحانه
 واختلف حكمهما مع التمايز اقرب اعراض ترجيح الافضل وجه
 بالنسبة الى المحنة لهم امثلا لكان سائل عن ما قليل صابته مناسه ولم يكن غيرهما التراب فحكم احدهما بالانفعال وجوب التباين
 الاخر بعد الانفعال وجوب العقارة بغير كانا متساويين في العلم والعدل والزم عند المقلد بسبب الشهرة فحق المقلد في التبع
 في الوضائية او الادعية والانفة فان قلنا بتعين الافضل وعدم جواز تفضيل المفضول فلا كلام وانما اقل من احتجاب بتعين
 الافضل والآخر هذه المسئلة على ما فهم لا شك في مدني فان من نظر الى ما جرت عليه القرعة المحقة في الاعصا المتقدمة بل العسرا
 هذا مبدء المحصن التقليد في جانب الافضل بل لا تكاد تجد تباين الافضل في الاستثناء الا في الاسر الكلبة اتان العزل وهذا
 مريض بغير تباين مع حصول النظر من المجتهدين والمقلدين بوجود الافضل في كل بلد وفيهم العلماء الاتقياء ولربما احدهم مقلد الآخر
 ذلك اماه يجوز على ان بعض العلماء انكر ان يتفقوا ولم يزل احد منهم مقلدا لآخره معترف بذلك غالبا لاسيما بين العلماء المشهورين
 بل صرح بعضهم بان ذلك يكون الامر على خلاف الظن والشهرة ولوقيل ان الاعصا بالفضل لا بالواقع قبله لكن ذلكم يتبع لوقوع الشهرة
 فعمل من معتبر في الاجتهاد ولا يكاد يثق في كل ما يتوقف عليه الاجتهاد من قبله فقل الاجماع على ذلك كثير من العلماء
 يجوز ذلك لتبديل قلنا الاجماع فيه ان الخلف غير معلوم بعينه وهو يقتضي الاجماع على ان الاجماع المنقول يحتمل ان يكون الاجماع
 محصلا خاتما لا محل لغيره عاين لا تكون حجته عامة بل المحصل خاصة بذكر الصداق وانما الاحتمال بطل الاستدلال وعلى
 تقليد حصول الاجماع المحصل الصام في الزمان انما الفقد قد قرنا ان يجوز تماكسلا بسبب الشرائع الى بعضها في رسالتنا الموضوعة

قال
انفك

في الجماع على جهة الإشارة ما لم يقادراً اتفاق جميع الفرقة المحقة مع امامهم على صلح وحصول ذلك معتد به في غير حق المذهب قبل
 انك لا تشترط الصحة ذلك بل يكفي في صحة الصلح بوجود عامل الحكم الواقعي او احد مع امام العصر عليه السلام وانما نظرت في العمل بالحق
 قرون وجد لا يتخلو زمان من منفذاته كل عصر علم لا يتغير علم اواعله وله مقلدون فيهم موافقون لما قرأ العلماء فكيف لذلك
 العمل فلا طلت ان لا يمنع الا فضلية والا سيجب انما الكلام في التعيين فانه من التعبد بل المنع ان يكون التعيين مطابقة الواقع واكثر
 الفرقة المحقة في العمل على خلافه في كل زمان نعم يكون في بعض الاوقات انما انعدام معتد ابداء هذا الكلام استطراداً على ما
 تعارض حكمها والا فظاهر عبارة رسالة الله تعالى في تعارض حكمها في انفسها وذلك في مثل ما مثلنا به حكم احدها بافعال القليل
 والاخر بعدم الانفعال لم يكن عندها الاماء قليل اصابت بخاصة تخضع الصلوة فيقرع ان في اخر جرت القرعة حكمه على ما بينا
 ان المظهر لو تناقض على مذهب لكن المتخير في غير ذلك اذا صبح المظهر على قدميه تجبست قدم المظهر وانما منع جاء ما قد مرنا فلا يجوز
 له المصح والموضوع لا يقتضي فيرجع الى التيمم فان خرجت القرعة حكم المظهر فيمكن من القرعة ان يدعى ما يلزمه لو منع
 المتخير والمخير لو اراد التيمم لم يحضر ما يلزمه واحتاج للسعي الى التراب فتمنع المظهر في ان لا تمنع من السعي الى الماء فانا امسك
 الى التراب وقد قدمنا انه ليس له اجابة اليه يكون قد اظهره ويرى ان القرعة خارج حكم احدها علماً به ان لا يدعى انقضاءها على شيء
 شرعي وهو حكم القرعة لان علمها بمذهب احد هادون الاخر ترجيح بلام ترجيح والقرعة ترجيح مبرح وان لم يعزلها لانهما مع التلخيص
 علمها بخلاف مذهبها معاد كون القرعة لكل امرئ شكل هو مقتضى من مذهبها ان قلت كيف يجوز للجهل ترك التراجع والعمل
 بالقرعة التي هو خلاف مذهبهم وهو مرجوح وانما قال في التراجع انها لكل امرئ شكل والتراجع ليس شكل فلزم محذوران احدهما ترك
 لفظة وعلى خلافه وثانيهما استعمال القرعة في غير محل شرعي عتبتا قلت تمام الجواب يحتاج الى التقييد كان على سبيل الانقضاء في
 ان التجهيد مكلف بتحصيل حكم الله الواقعي الوجودي كما اذا طلب حصوله فظهر حكمه واجمع ظن ان هو فان كان هو في الواقع فذاك والا كان
 حكم الله الواقعي للتشريع الذي هو خارج الجواز انما يحسب ظنة الا الواقعي الوجودي وليس فينا كفاء الواقعي للتشريع انما يجوز له طلب
 بموجب طلب الواقعي الوجودي ولكن لما لم يقطع بعد بل جمعه باصنا الوجودي بل ظن ان اصنا وهذا النظر والظن حاصل من الجاهل
 في الحكم من جهة الظن وعدم القطع قلنا ان اصنا الواقعي للتشريع هو حكم الله المتعدد ومعناه واقعي انه مطابق لما به الله مندي
 التنبؤ والاخره ما دام ظنة باقياً حتى يحصل له صراف عنه يطلب التشريع ويشهد النظر وهذا لا تعد عليه العمل بقضية ظنة كما مر
 يكن المصير اليه وانما هو يمكن العمل بقول الاخر الله هو عند مرجوح واجمالاً لا خلاف ظنة كل حكم الله براد من حق مشكلاً لا لا ان الله
 عليه التراجع من جهة المانع والمرجوح من جهة المقتضى فيتوجب حكم القرعة لانها لكل امرئ شكل فكان كل منهما كمال اشتبه عليه موضوع حكم
 وليس كل منهما كالمرة في الحكم لان ذلك قد تعارض الدليلان المشتمل الحكم عنده وهذا قد ثبت في الجاهل دليل كل من الطرفين الا ان
 قد اشتبه عليه ان الحكم هو المكلف به فيخرج القرعة حكماً قد كلف به مع هذا فهو لا يخرج بل لك عنق اصابت الواقع والتشريع
 بالقرعة انما ضعف التراجع بالمتنع وقوي المنع من جهة تعارضه لا في مرجحان بالقرعة فان قلت اذا كان كذلك في الفائدة في القرعة لا قبل
 احاديش التجهيد فيخرج حكمه بل انما يعزل ان يكون سبب التعداد عنده وهذا ليس سبب التعداد عندنا
 بل لكل واحد عنده ترجيح وانما المعاد لا يفرغ فلا يحسن التجهيد لعدم حصول دليل التعداد عنده من ظنة ولو فرض ذلك عندنا
 في اصل الاجتهاد او اولى علمية او اولى هدية عندنا انفسها لم يعد ان يكون ذلك مرجحاً لا اتباع لقوة الظن في جملة ضعف
 ظن المفضول بالمانع وليس ذلك فليدرك حق المفضول بالمرجوع منه فهو نوع من الاستدلال لا يبعد دليل اقوى منه مع وجود
 المانع ولعل هذا وجوه وفي ترجيح افضل وجه كما توفى دليله بالاشهره الا ان اخذ بالقرعة او لا كسناد ما لا انصر وكذلك
 لو كانا مقلدين احدهما فله مظهر او الاخر قد اجتبا جميع ما ذكره هنا ينبغي على القول بلزوم اتباع الفقيه من المقلد وعدم جواز
 الصدول واتاع على القول بان يجوز العدة في المسئلة الواحدة في اقل من غير ذلك وانما بعد احدهما التقليد من قوله الاخرين
 ولا يخفى انما القرعة ولا يلزم من عدل عن مقلده فيكون كالقوله على الله لانه انما يلزم قبل العدة في اقل بالمسئلة مرة واحدة
 وعدل عنه لم يصدق عليه انه قد عتبه انما قبل العلم ان عدل سبباً في كشل ما شئ منه فيقامه ترك ذلك وامام يدور سبباً في
 فاشكال من التبعيل الاخذ عندنا عند فقد ذلك عليه ويصدق عليه انه قد اراد على الله لانه لا يثبت التصديق به وذلك لانه لا يثبت
 على ذلك ما حكمه بل لا انتم يفرق بينهما كما هو مفصل في باب القضاء من جواز النقص قبل الحكم بوجوه الشهور وعلى بعض الوجوه
 بخلاف الاستسقاء وانما مع الاختلاف بان كان احدهما مجتهد او الاخر مقلد الفقيه اخر في خلاف مذهب اخيه كسئلة الانفعال عند

وحكمها كما ذكرنا لا أنه يفتى على عدم جواز العدول أو كان أخوه عنده لغيره كبدل وبإزالة الأحكام بعرف مما سبق قال سلمة الله تعالى ونهاية
لومان أحدهما فقط فهل يدعى ميتا تجري عليه الأحكام أو حيا بمجوة بعض فلا تجري عليه الأحكام إلا بعد الفصل أو لا بفصل أو على
الأول يجب قطعه مع عدم خوف الشراية ومع الخوف يكفى ويرك الزيادة ويحيط ويرك ما يتعلق بالأسافل بعد احتمال تبعيته أقول
لومان أحدهما هل يكون بحكم الأموات لأن نفسه خرجت ويقتضى لو تفرج تجري عليه الأحكام ويجب على المسلمين أن يتجهزوا به
بحكم عليه بحكم الحي لصدق الوحدة في الجملة عليها ما يكون الآخر كما يجوز فيكذلك أن بعض حتى من مات بعض لا يجوز له ولا بحكم الأحياء
لكن الأقوى أنه ميت لعدم صدق الوحدة بل بمقتضى أصل هذه المسألة على التعدد وأما ذكر الصنف الثاني مستحضر من الاحتمال ولهذا لما
كان عندنا أنه ميت لم يتردد في ذكر المجوة وأما ذكر أحكام الموت فعلى هذا يجب قطعه لأجل تجهيز من تفضل تكفي من تحيط وحله
ودون ذلك أن لا يبقى يقضى فقل أخاه فلا جل هذا وجب قطعه ولا يلزم منه احتياط على الميت لحل الصلوة فافهم أنها تتبع المحدثات ولكن
مع عدم خوف الشراية اتسع خوف الشراية إلى الحي فلا يجوز لأن الجناية على الحي أعظم من الجناية على الميت وأكثر مضرة واشد داء
بقاؤه فيرى النفس التي تحتها كأنه شخص أحياء طارئة بعض الشئ في بعض الأجزاء على ما نقلنا بهذه الحالة وإن أحدهما مات
لم يقطع وحله الآخر فلا يلزم فإما أيضا فيجوز أن يكون القطع اسلم ولكن الحكم في ذلك عند نقل الشراية وعدمها فافهم فافهم عند جواز
القطع قطع من غير الجرح المقتضى الذي لم يرد في المشرق والدي والحي وجوب حفظ النفس ويفعل بالميت ما يفعل بالحي الأموات
الإمام شيئا ولما كان الموت من سائر الشرائع تركه لأجل الحي ومحيط بجهته وحاشا به ويرك مواضع الاشتراك ترجيح الحيوة
النظامية المشرقة في الكففين بمنزلة المعدم وإتافه التفسير في التخييف فافهم مقتضيه أصولها أنها تشمل وتحقق لا تأخير
المفصل اعتدوا ما منع الحي في الأحكام تجري عليه كالتقدم وإتافه المشرقة وما يتعلق بالأسافل من الكف في فاعوا الظاهر لغير جميع
لحي فيما يقع فيه التناقض ولا ريب أنها مانعة من التسوي والتمايز غير ذلك فتخصيص تركه بعد احتمال تبعيته بالحي أولى لأنه
افصل فإن الأول في تفسير المشرقة كغسل الأموات وضامح الموت عنه بل وقول أنه يجب غسل الأسافل على المسلمين حاشا
وعليه خاصة لكان أظهر قال سلمة الله تعالى ويصلى عليه شيئا لو ساء أو أوفد الميت عليه في راح الأسافل في النية
ولو قطع ما تحت العضو عظم اشتراكه في تجهيزه ولو أمكن قطعه مع عدم خوف الشراية قطع ويجب التخلص من نجاسة والتجهيز
إن كان مسلما أقول إذا غسل الميت وكفن منه ما يجب تكفينه وحفظ ذلك وجبت الصلوة عليه فإن كان قد قطع على كفايته
من الأموات وينوي على الموجود ومنه وهل يضم إلى الموجود ما بقي في الحي إذا حضر في النية أو يضم إلى الميت أو يحضره القائلان إذا حضر
لم يضم إليه بل يصلى على الموجود وحضر قلنا أنه يضم ما بقي في النية إذا حضر فهل يكفى مطلق القدم أم لا بد من أن يتقدم الحي
على المصلين لوجوب جعل الميت بين المصلين والقبلة الأولى والأحوط أنه إذا جدد نية الصلوة الواجبة فيه ويتقدم لأنه
في أجزائه الميت وإذا حضر في الأجزاء مثل الكلى الباقية في الصلوة وتقدم كما تقدم الكل ولا يكره إذا جدد صلواته ولو أخر على ذلك
أو ساءد على الأضلاع أو حوط ولو كان هو المصل لا غير تقدم المفصل ضم ما فيه إلى المفصل في النية على الأضلاع ولو لم يقطع
حصل من يصلى عليه غير فالأول ذلك بأن يتقدم بين المصلين وبين القبلة وهل يجوز الرجوع الصلوة عليه في ذلك
ذلك والأولى بين المصلين لا ياتون بغير الصلوة حينئذ لا ترفع في الحال في الميت والمساواة للميت في المصلى بما تجوز
التمكن من جعله أمامه ولو أنتموا بركبوا بحكم المشايخ الميت لا تصلوة المأموم مبنية على صلوة الإمام و صلوة هذا الإمام بها
ما فيها مع وجود غيره ولو لم يكن مصل إلا هو وقدم الميت أن أمركه لو جازمكم منه كعطفه أو الكف المساواة للصلاة ولو أنتموا
أن كان الميت هو الأيمن يتأسر في استقباله قليلا ليكون الميت أقرب إلى القبلة وإن كان الميت هو الأيسر يتأخر قليلا كذلك
والأول والأحوط أن ينوي الصلوة على الكل من المصلين المشرقة أشركه في تجهيزه وقطع العظم وهما حيًا اشتراكه في تجهيزه
إذا كانا جميعين على الأصح وجب قبلة وتكفينه وتخييطه إن كان من مواضع التخييط وقوله سلمة الله تعالى في تجهيزه
أن الظاهر أن المسلمين إنما يجتمع عليهم في تجهيزها بمجرد تجهيز نفسه وأما من يتقدم على تجهيز نفسه فهو الخواشيبة التي يتقدم فيه
مخافة وصار فيهم لا يصلون بل يؤمر بالاعتزال هذا العظم المشرقة بهن المشابة فيشركان في شراية والسفر والعاثو
ويشركان في التخييط والتكفين والتخييط والدفن وقوله أية الله وحجبا التخلص من الجاساة يشير إلى أنه يجب على من حضر
من النجاسة الحاصلة من الأجزاء الميتة التي يمكن قطعها بقطعها وبطهرها من موضع الاتصال بنفس الميت بالاعتراف
المشاهدة المعروفة لا أن لا يرد قطع ما يخص فلا بد من إدخال جزء منه من بابا المقدسة في الحي وذلك لجهن ميت لا يطره إلا بالدفن

قال
رفع

قال
رفع

ولا قطع ولا طهر من الأضلاع

بطلون بحقهم يوم القيمة ورش ما بين القتل والدية عند علم القويون ان لربيتا قتل من مقتول في الاخره وارش ما بين القتل والدية قيمته قسما للقتل وصنما ومعرفة ذلك عند علم الغيوب قال سلمه الله تعالى ومنها انه يقط غسل المرمع عند امكان التجنب لو بمقدار صلوة واحدة وكذا بدله من التيمم فيكون كذا قد الطهورين وانما الاقوى ان لا يلزم الاثباته ويكتفى به ولا اثر للحدث الحادث كسدالم الحدث اقول اذا مات احدنا او قتل وقطع قلنا سابقا لا يوجب عليه تعجيل موضع القطع ^{بالتيمم} غسل الاموات ليرفع حدث الموت فاذا ارتفع حدث الموت غسل الميت غسل المرسف لا يصح المرسف لان ما فيه من الميت طاهر بعد التيمم بالاغسل الثالثة ثم اغسل هو غسل المرسف فظهر عن نجاسة المماسه فلا يحتاج بعد ذلك الى شيء من هنا شي هو ان العمل بالانكشاف في نجاسة الموت هل من حكمة ام عينيه ام حكيمة مع اليهوسه عينيه مع الرطوبة في قول انها حكيمة قال انها لا تتعجل من المماسه بل العوض الماسر لا يت و القائل بالعينيه تعتكده عند وكذا مرقى بالتفصيل كما هو الرابع عندكم مع الرطوبة بمعرفة ان اذ غسل الميت بالركوبه كان يتعجل مع الرطوبة من الماسر لا غير مع الرطوبة ومن الغير له غير من ذلك فعلى القول بالعينيه مطلقا ومع الرطوبة ان لا يملك حصل المماسه بموضع الاضال والمشاركات وغسل الاموات انما يزيل الاحداث لا الالباب فهنا الاشكال الاول انه لا يوجب اتماما يظهر من حيث المماسه قبل التمسيل او بعده فان كان قبل التمسيل ما عا وشيئا لاستمرار المماسه وان كان بعد التمسيل كان قد استعمل الماء الذي للتمسيل في غسل نجس ففرقنا بالعينيه مطلقا ومع الرطوبة بان يكفي ما واحد لطهارة الحدث وانما تجب فلا كلام عنده في ظاهر المجرى من غير كفاي الاشكال في دفع الحدث لا يتعمل فيه ما تجب ا والماء المتنجس لا يرفع الحدث فلا يتبع حدثه فان قيل هذا يلزم في الميت المنزه قلنا الميت نفسه لا اشكال في طهارته فانا لا نعارض ما اعتبر لك في نفسه والاعمال طهرت قطا اذ انما غسرت كثير وهذا خلاف الضرورة وانما الاشكال في حصه الحي المباشرة للميت فانها تجب بالملاقاة فيجب عليه ان يغسلها حتى على جسد الميت فينقل بها الماء فلا يرفع الحدث ^{القول} انه على تقدير الحكم بالطهارة اما على الاكفائه او على القول بمقتضاها اقليل او على القول بالفرق بين المورد وعلى النفس الكثير فيما يظهر الظاهر خاصة والاشكال انما هو في الاجزاء الباهظة فيها وان حكمنا بارتفاع الحدث عن حصه الميت لم يحكم على حصه الحي بالطهارة من حيث المماسه لان الماء على اي حال فيقتل بها من حيث النجاسة الخبيثة فان قلنا بانها حكيمة لا تلغى بهذا القول في الظواهر من طهارتها والاكفائه بما الغسل في قطعها هو اقلها بها واما البواطن فيرى على ما هي عليه لم يتصل بها مطهر في ابدان نجسة فعلى ما قدرناه سابقا من الحكم على الاجزاء المشتركة بالانفراد حكما بجمع ترتيب جميع احكام الانفراد عليه لا من هذه الاشكالين لقائل ان يقول هذا من البواطن هو لا يتنجس فيه وانما لا يغير البواطن النجاسة الاصلية مثلا في باطن البول ولا يضرب لوشرب ولا وجب ان يتقيا ولا يغفر له كما يغفر من الاصل كما جاز اللحم المتنجس بين الامساك فانها نجسة والاقوى في دفع الاشكال الاستعمال بالضرورة فاما يتعد من النجاسة مغفر في العقب واما في الاشكال الاول فيقدم غسل الاموات وهو يخرج في الظواهر في تطهيرها وحكم اجزاء الحي المتنجس بحكم طهارة الميت ولو كانت في عنه وليس عن غفلة ومع هذا فاحاطا الاغسل في كثيره كوضع فيه الماء قليلا ويغسل فيه ثم في اخره كونه في كثيره هذا اذا قطع واما اذا لم يقطع مخوف الشربة فان امكن تمسيله غسل الاموات وجب طهره من النجاسة المشتركة وان كان في كثير من الاعضاء الثالثة احتاطا ثم يغسل المرسف يطهر منه باقية النجاسة الخبيثة من المرسف قبل التمسيل على القول بالعينيه فيظهر الحيوان طهره قبل غسل المرسف ان يغسل بقليل والاكفائه غسل المرسف الكثير طهرت ظواهره واتبوا طهره من المشترك فقد تقدم الكلام فيه فان لم يمكن تمسيل استمر المرسف لا يغسل المرسف شيئا فاعل يقط غسل لعدم القاندة امير الغسل لا يرفع الميسور من حدث المرسف على ما ذكرنا من معنى التبعيض الثاني امير الغسل لا يختص بالا على ما اشترانا ليدور حجتا من تغسل غسل بالمعنى الثاني فيجب الغسل تعذر الخساسة خاصة يتأعلى الاثبات بالميسور وعلى ان غسل المرسف فرع الفرع وبيع الفرع يتبع الاصل او ما خرج به ليدفع فيه حكم الاصل وهو تبع للمعنى الثاني وفيه تقليل النجاسة الحديثة وضعف المانع وهو ما استطيع من المأمور به وذلك مطلوب شرعا ووجه سقوط الغسل ظاهر لا يتم ا المماسه اتفاقية لغائبة غسل البعض واما التيمم فوجه قويا لا يغسل الا باحدان لا يغسل في جوازنا سقوط الغسل لعدم شموله امكن سقوط التيمم لذلك السبب بطريق اول من جهة انه بدل والا فالا لولوية مقتول لان التيمم ليرفع المانع لكنه يرفع المانع مطلقا عينا قويا فان قلنا باحتمال سقوطه يكون فاقد الطهورين ونجس فيه الاقوال الخمسة المتقدمة هذا على اعم الشهور واما على ائس السيلما لم يتوفى فلا يكون فاقد الطهورين وبالحيلة في توجيه احتمال سقوط الغسل على هذا لعله انما من راد المصنف ايده الله تعالى وعلى الاشكالين المذكورين وعلى المصنف ايده الله قد قلنا اول ذلك لانها اظهره في الاخير على ما افهم

قال
مرفوع

مرفوع

الاشكال

قال

مرفوع

قال

انفك

منها فهو لا يقد الله تعالى ولا يؤتى ثم يكرم الاثنياء به ظاهر اذ اذنتهم وهو فوق حصول الا باصداً يتأ على عدم البعوض انما
 انشاؤه على ما اخبرناه من الفصل متعين في الخصص لتقليد المجانب لبدنية ونعموا اذا امرتكم بامر فاقوا منها ما استطعتم ولتتوا ولا تفرقوا
 مثل ما جرى عليه لفاء فقد جعلها ما اصبحت المآء فقد انقضت وبتيقين عن المشتري كما تقدم من الحكم وان يتم على الكل بعد غسل الثمر
 فهو احو ، وقوله ولا اثر للحدث الحادث لعل نظر الى ان الحدث الاخير في غير الفصل قبل تمامه او الاعادة من سره اذا كان في الاثناء من
 وقع بعد فدا اثره في نفس حكم الفصل من وقع الحدث الاكبر كما لا اثر له قبل الشروع فيه حيث كان هذا التيم التام الفصل انقضت الفصل التام
 لأن قوله لا يرد الاثنيان لا يمتنعها محكوماً بالاكفاء به لا اثر للحدث الا لغيره في نفسه لا لا يوجب اعادة الفصل وان كان في الاثناء
 لان المشتري كان منزلة المعدوم فادخل المخلص قيم ما يراود منه كالمنقطع فكان حدث الحادث وقع بعد تمام ما يجب عليه
 من الفصل قال سلمه الله تعالى ومنها انه لا يجوز لها النكاح ولا التخليل ولا الوطئ للملك منها مملوكة كلها او مملوكة احدها
 ولا وطئ الملك واحدها على الاقوى لا عقد واحد عليها او ولو قلنا بجوازها ففي لزوم القسم وكيفية الوطئ في اربعة اشهر اشهر اشهر
 تحليل النظر من ان الحكم الى الاثنيان لا بأس بالاعالي اقول الحق كاقول المصنف في الله تعالى انه لا يجوز لها النكاح او لا يجوز
 يتزوج امرته زوجها وان كان لا يملكها ولا يجوز لها النكاح لانها مملوكة لها ولا يملكها احد الا
 مملوكة الغير ان حدث للغير بالتخليل الحكم ان كان قد استبرأ لها وهذا ايضا مما مع جميعا ولا وطئ الملك واحدها ما تقول على
 قيدتها لك واحد يجوز ان يكون قيد الجميع لا نداء جاز ان يطاها لا تحاد قبلها جاز نكاحها وانكاحها وتخليتها واجمع ما ذكر
 لكن النسخ اقوى بل يجوز ضعيف جداً لثبوتها لهما لانها احوان واخنان وكذلك لا يجوز عقد واحد عليها لا تجمع بين الاخيرين في
 وعلى فرض جوازها في الظاهر وجوب القسم للعقد فلهما السيلتان من ربع متواترتين او متفرقتين وهما من الوطئ في اربعة اشهر متفرقتين
 متسلتان او متفرقتين بشرط ان يكون بينهما اربعة اشهر تامة ووجه الاشكال اعاده النكاح والقبض الصحيح المنع وايضا لا يجوز
 تحليل النظر من ان الحكم الى الاثنيان لا بأس بالاعالي لان الحكم على الملك لا نداء جاز ان يطاها لا تحاد قبلها جاز نكاحها وانكاحها وتخليتها واجمع ما ذكر
 التخليل في الحقيقة تحليل في النكاح وهو دون تحليل الوقتية وانما منع من المالك منع من التحلل ولا بأس بالنظر الى الاعالي التحلل والملك
 بالذوق الاول لا مانع من ان يكون في الوطئ وفيما يقوم مقامه كالنظر بشهوة واللسن شهوة والنظر في الاثنيان
 لا مانع منه قال سلمه الله تعالى ومنها انها لو وطئها شبهة الجوارف ولذا كانا ابوين وعجيز ولو وطئها فولدت احديهما كانت
 الاخرى خالدة بناء على ان الامر بالتحلل فيجب كونهما امةين بناء على انها بالولادة وبمختص حكم القياس لما لم يحتمل التشريك بل
 من الجحش في مثله ويكون لكل منهما نصف السدس مع الاولاد وفي الطغية ويمكث ثبوت السدس كما علمنا من سدسها وهوبد اقول
 لو وطئها شبهة الجوارف ظاناً منها التحل او فوطئها ففقدت زوجاً ولذا كانا ابوين وعجيز لان الولد لها لولده ظاهر من انها اؤكل
 هذا على اطلاقه على فرض الجوارف ان يكون المعنى ان احدهما اب الاخرى لا يميزان في اول الامر فيجوز اخلاق ذلك عليهما على الفرضين
 فرضت هذا ابوه كان لاخرى وبالعكس ولكن لا يجوز في الحقيقة ذلك على سبيل التسوية بل يخرج ابوه بالقرعة او يحكم عليه تولد
 من امره فحاشا له ان لاخرى تجري عليه احكام العمومة في الميراث وغيره الا فيما لو نكحاً ثانياً وتولد منها انثى واستخرج ابوها بالقرعة
 فكانت بنت عم الولد كما لکن لا يحمل بناء على ظاهر النكاح فيصدق عليهما الاخوة لغرض من جهة المخرج خريج القطعة ولو وطئها فولدت
 احديهما كانت الاخرى خالدة لانها لا تغير بالتحل وان النكاح المخرج ويحتمل ان يكونا امةين ولكن على ما تقدم من ان التحل امر حقيقي
 اما الاخرى فمقتضى تربا عليها كثير من احكام الامومة في التزويج والنظر في القياس لا في احكام الميراث ولا في
 القطعة لانها القياس ليس بالتحل لان دم القياس هو ما فضل من غذاء الجنين من حوضها فلا تغلق له بالآخرى ولكن لانها الميراث
 والقطعة لا تراثها كان ذلك لانها لا تراثها حرك في الحقيقة من اربعة عشر شيئاً على ما دل عليه النص عن الحسن بن علي بن ابي طالب
 اربعة اشهر فعلموا الحق المصطفى لعرق واربعة من امة الجلود والشعر والدم وسدس من لثة الجوارف والحق المتفق وتكلموا
 فلهذا ما جاء في التبريد وقال تعالى في المخرج من بين اربعة اشهر في الحقيقة لولدها اية صلبه لبيد والله اعلم بقرانه

من صلبه من امة من سدها ما الذي يولد حقيقة الولد منها هي امة وهي النفس اوصى الوارثون
 بناء على اعتبار المخرج فحاشا له ان لا يترافق القياس في الميراث فان قيل به كان لكل واحد نصف السدس
 صاحب يحتمل ان يكون للملك ثلثا السدس مع صاحب ثلثا الثلث مع عدم الحاجة لانك اذا فرضت الحاش
 في المخرج ولها نصف ولها اربعة اشرافها الثلث ويحتمل ان يكون لها الربع لان المخرج حصتها من نصفها

انهما التصف كالقصر الاول في تمامه وبنا على معادله الخرج للبطون ذلك للبطن نصف كان لاخرى الربع لانها انما تتوقف نصف
 الخرج قوله ويمكن ثبوت التسديد كما لا يلزم التسديد وهو بعيد ويبدو انهم افترضوا صورة المستحق قد اثنان فيض نصف القيمة
 وهو بعيد قال بل لا ينبغي الاثبات ليدلنا على جفاف على الارب ظلم مع المحجب وعدمه ومناف للمكان في السنة قال سلم الله تعالى
 ومنها ان اذا اجنب احدهما واحضا حديهما يحكم عليهما فظلم الخرج او ينظر نظر الى القصد وعلى الترتيب فيجوز ما ذكرنا في الاول
 انوا اذا اجنب احدهما ويعرف بالشهوة وقنوا السيد واحضا حديهما او يعرف بالمرض الا في يحتمل اختصاص المحدث باحدا
 خاصة ولا يشارك الاخر قد تقدم ويحتمل المشاركة لانه اذا اجنب اربك الاخر في الشهوة من جهة اشتراك القصد في اشتراك البنية
 القين هما محل للخصم فيحصل للقاصد لا غير القاصد الاقل ان يكون حكم التام ويجوز عليه الاحكام وهذا اقوى في القول
 وان حاضا حديهما في اثنائهما ولكن هنا نقول ان عرف تعدد الادعاء في وقت اشتراك الحكم دون اخرى ولعمرة ان التشريك
 صيف جدا وان لم يعلم تعدد الادعاء بل علم اثار واحد كان التشريك قويا وان جعل الحال فظلم لانه لا يتعدا لاشراك المحبوس في الادعاء
 افتارها على اتحاد التزم غالباً فيكون التشريك قويا ويعلم تعدد التزم باختصاص كل واحد على هذا كله مع اتحاد الادعاء وقد تقدم تفصيل
 ذلك قال سلم الله تعالى ومنها الترتيب على كل واحد منهما الترتيب على شتا مع عجزه او قد رتبوا من اعد وقد اجابوا بنصفه
 او بالما حكم حفظ النفس من سلبه ضرره وفي ثبوت الاجماع خوف الاضرار ولو لم يخف على النفس لاشكال اقول لما كان من الواجب
 على المكلف الاتفاق على نفسه حفظها من التلف كان جميع ما يتوقف عليه الحفظ لنفسه جوا لمخاطبة يكون مرتك التضرع ومض
 يدخل على النفس بعد ما عايراد منها شرعا للدين والدين فاذا عجز احدهما عن الاتفاق على نفسه كان يلحق الاخرين بذلك ضرورة ان
 الحققة المتخلفة في العنوا للشر لا تسقط بقوة لكل صاحبها لعدم الاختصاص فكانت الرتب للمقار ورثا نصف ذلك لا يقدر
 على الاحتسب بقوة وجب عليه ان يتقوى على الحاجز بقوى نفسه ففعل عتبه تفتت فيكون ذلك في حقيقة اتفاق لنفسه دفع الضرر
 عنها ولو ظن عدم الضرر لم يجز عليه بل قد يكون الاتفاق على الاخر يوجب الضرر على نفسه فيجوز عليه الاتفاق كما اذا كان الاخر باكل
 اكثر ايقم له بدنه ويشير بزيادة عن الحاجة في ذاته فضرر يحدث منها ملازم كما ورضاؤه او يرضع لما فيه فضرر منها الاضرار
 التضرع في الاعضاء المشتركة كذا في علم القادرين لكونهم عليها اتفاقا يحصل تلك اخطار فان كان الممسك عن نفسه اثارا
 هو لفضل العجز به نفسه فان عجز عن دفع امره الى الحاكم ليجرم لانه نصب لشقوته الحقو لخواص الضرر ولكن هو امر على تفعل
 يجر على دفع ضرر نفسه اشكال يحتمل ذلك من بل للمعانة على التبر والتقوى والامر بالمعروف والاولى عدم ان ليس عليه ان يحيط
 واحتمال عدم الاجبا مطلقا قويا انما تمكروم دفع الضرر عن حصته المشتركة بمثل المعنويات من المطاع والعقايير بحيث لا يحصل
 باسئاع ذلك ضعف فيعدم مصالح دينه ونفسه قال سلم الله تعالى ومنها انه في خيار الحيل والصرى والسلم بمنزلة الواحدة
 القابل فيض في تلك الاحتمالات وفي حصول اثنان في المجلس بغير الموت او بعد القطع وجهان اقول اذا كان احدهما باثنا والاخر
 مشتربا او صادرا اى باثنا عبا وفضة او باثنا شيئا متوجلا وهو ما يشترط في صحة خياره وفي صحة عدم الاتفاق فيبطل خيار الحيل
 باثنا في المتبايعين وبطل البيع الموجب والضرر من الرقبين القمي قبل الاتفاق فيكون هنا بمنزلة شخص واحد والتفصل الواحد
 لكونه وكيل عن المتبايعين او كونهما ومنه اوليا عليهما او على احدهما او كلاهما في خيار المجلس اربعة احتمالات احدها
 ثبوت الخيار ابدان المر بمر اثاره او يشترط اسقوط لانه لا يسقط فيه الاتفاق وهو قنم مقامهما فصدق عليه الثبوت والاصل بقاء
 الخيار ولو رتبك المسقط ثانياً عدم ثبوت الخيار لان اطلاق الاول لا يتناول الا الاضرار التي تاتي وهو اذا تعدد اثنان
 ولان الاصل في البيع الزم والخيار انما ثبت بالدليل على خلاف الاصل في الايجاب والقبول فقل العوضين والخيار خصوصاً
 المجلس انما شرع توسعة على المكلفين الذين يربى ما يربى في حقن العقد ثالثاً ثبوت الخيار الا ان يشترط اسقوط اوله
 البيع عن المتبايعين بالوكالة او الولاية او بالتفليق او بفراق المجلس في عقد فيلزم ان عقد الخيار هو مقارعة المتبايعين
 ولما كان المقارعة لا يمكن في الواحد لا يمكن ان يشارك نفسه فوحدة ما يمكن هو مقارعة محل العقد لانه يشبه مقارعة الذات
 واجبة ان يخرج على قوة في شرح القواعد اربعة اوا فاما المسئلة من التوقف في استحقاق بعض ما عجز عن قوله والآن
 بدما ما ذكر في هذه المسئلة وجهان اما الثاني فيكون علقا فله رتبة كان رتبة ثانياً في اول العاقلين وان لم يكن في كل
 ان الخيار ثابت بالاصل واستمراره بقول مطلق من ان مقتضى العقد فلا بد من ان يثبت اليه ما لا يكون مستقرا او لا يكون
 وبما توجهه فاذا القول الاخر وجهه وورد على الاول ان مقتضى الاستمرار انما قلنا من ان مقتضى العقد لان العقد انما شرع لنظر

فائل
رفیق

رفیق

فان
رفیق

احادیث

تاریخ

میں

خاف

رفع

رفع

رفع

رفع

دون الأخر يظهر الأمارات في الصلوات فمجموعها القطع ككتاب شعر شاربيا وسدوا بواحدة ومجتمعة صوت ونثر عرق وكثير من
 يعود لك جبر الآخر عليه على أشكال أقول إذا كانا ذكرين بالفتن وارا أحدهما الاختلاف وانتم الآخر جبره بنفسه مع الحكم وكذا
 غير بالفتن وكانا اثنين لم يكن ليد الأجنب والبلوغ أحدهما دون الآخر يعرف ذلك بمثل الأمارات التي ذكرها الآية الله تعالى وإشهادا
 قد يمكن فرض استعلاء على شكل وهو ما لو وضعت أحدهما الآخر الخلفه وتقبل الباقية ثار في أيام أو أكثر أو أقل متعلقا ثم وضعت الآخر وضعت
 الأول الخلفه المشرقة وتقبل الخلفه من الآخر كذلك فكل من الأول قبل الآخر وجعل لا شك لم يصدق اسم لكل على المعظم ليكون الأول
 بالغا في الفرض الأول ويصدق على الثاني أنه لم تضعه لأن لا داعية بالمثل في الفرض الثاني لعدم وضع المعظم ومن عدم صدق الثاني
 في الفرض الأول لأن الأصل والأطلاق إنما يرايه الكل كما يحتمل في الفرض الثاني وصدق الوضع عليه بوضع المشرقة الأول والآخر
 إذا علم البلوغ في أحدهما دون الآخر وارا لباق الاختلاف ومنع غير الباقي جبر الباقي الآخر إلا منافاة بين المنع والأمر كما قد عت
 ولما يكون من ذلك محسنا وان يذكر وجبا على الجبر ولكنه راجح ويحتمل عدم بناء على أنه لا يجب عليه فلا يجب مطاوعة المراه فلا يلجأ
 المنع عما لا يجب عليه وعلى ما قد عتنا الأولى والثالثة على الكمالين فالظاهر أن الجبر من على أشكال في الأول قال سلم الله ومنها الله
 يجوز أن يكون أحدهما أمما انشأ مع تقدمه عليه ومساوئته وغيره ولو انفرد أحدهما عن جبره واقتضى في الصلوة وسبق أحدهما
 التهود انظر الآخر حتى يقيم معا ولا خلاف بينهما أحوال تتبع فيها غير المكلف المكلف إذا كان الحكم وجوبا أقول يجوز أن يكون
 أحدهما أمما الآخر وغيره فإن كان أمما لصاحب فلا يخلو اتان يكونا صحيحين للأمانة في أنفسهما وكل واحد بعد الآخر إلا أن كانا مختل
 كن لك الأفضل أن يكون الأمام هو الأيسر ليكون المأموم عن يمين الأمام والأخ لا مام هو الصالح مطلقا وإن كانا مائلا في أحده
 ضلي في من صلح كل منهما فالأفضل أن يقدم الأيمن الأيسر لكونه عن يمينه ثم لا يخلو أن يكون غير المأموم واحدا أو أكثر فحقوا اختلاف
 كان واحداهل الأفضل أن يكون عن يمين الأمام لأنه ليس معه غيره أو خلفه لأن الآخر مأموم يصدق على المأمومين التقدم ومع الله
 الأفضل الآخر وإنما تقدم الآخر لعدم تمكنه من الأخير ضلي من يمينه بوجوب تقدم الأمام مع تقدم المأموم فالأول للأمر
 ينحرف قليلا إلا أن لا يجب التحيز عن القبلة فيحصل له نوع تقدم ولو انفرد أحدهما عن صاحبه فالأول أن يقرأ في الصلوة وتقبل
 أحدهما الآخر بتمتخا من الركوع والتجود ولو سبق أحدهما في التجود فالأول أن يكون يسبقه في كل ما مع الثاني عنه لأنه لا يمكن
 أحدهما الآخر فيعبر عنه الوقع برأسه قد يمكنه يد يراى على مشقة فزاسبق انظر الآخر حتى يقرأ ما جاز ولا يصل صلاة تامه حتى
 له الآخر فلو صلى كل لك ولو صلى الآخر كذلك يقوم معه ويقعد إذا لم يكن يكون ذلك إذا انفرد الآخر ان يقرأ في عليه الآخر جلة الأمانة
 الأجانب بنفسه ومع الحكم وعدمه والأول هنا الأجانب بنفسه وبينهما أن احتاج إلى المعاونة لأن المنافع ما يقع من متساوية حتى
 عليه الآية الأمانة بقوله الآية الله تعالى وللأختلاف التي القول إذا كان الحكم وجوبا لأنه لا يجب عليه معاونة بحسنة ولا يجب عليه إلا يجب
 عليه ذلك لأن ما من حصة المريد ولكنه غير باذل محسنة ولو صلى أحدهما وطاوعة الآخر لم يقرأ في الصلوة الأخرى الثانية الأولى انظر كل
 واحد منهما الآخر في آخره أو أراو الأولى الفنون صبح الآخر يخفف الأول الفنون فيركب معا ويشهد إذا جلس الأول للتمتع خفف
 تشهد وانظر الآخر ثم يقومان فيصيح الأول ويقرأ الثاني فيصيح خفيفا ويركبان فيصيحان معا فإذا جلس الثاني للتمتع خفف
 فيقومان معا ويشهد الآخر ثم يركبان فيصيحان معا ويشهد الأول للتمتع والتسليم ويقصص كل واحد منهما إذا انظر الآخر على الواجبة
 فإذا سلم الأول قاما فاستبج الآخر وذكر وطاوعة الأول في الركوع وهو في التجود بقدر ما يمكن الثاني من التجود ويجلس للتمتع التسليم
 ويطاوعة الآخر هذا الفرض أمما مع المطاوعة وعدمها هو معفو قوله الآية الله تعالى وللأختلاف أنه حكم هذه وما اشبهها بما ذكرنا
 لنذكره يعرف مما قد عتنا قال سلم الله تعالى ومنها أن خرج الأحداث مع أو شتمت من ضارجهما أن يقرنها على المصدر ثم يركبان
 على واحد منهما وأن يقرن على الخرج تعلق الحدث بكل واحد منهما أقول أن الحدث إذا خرج منها واشتبه بمفعول عدم شعور واحد
 مجزؤه أن قلنا أن يستد الحكم ما خرج من سفيلك الذين انعم الله بهما عليك فها حدثان لأن الحدث تداو لهما أو قلنا أن الحدث لغو
 بخصوص الخرج لأنه الأحداث الحدث وإنما حقيقة الحدث خرج الحدث من مصدره والحدث المتقدم لرفع توهم من فرق أن من
 ومن المزة والفتى والتحليل في الصلوة وما أشد ذلك فواقتضين أن التاقتضين هي هذه الأحداث المخصوصة بخارجة من الأسفل
 فتقول هنا أن الشخصين إنما اخلص كل منهما فيما فوق الحقيرين فها حدثان إلى ما فوق الحقيرين ثم هما واحد إلى الرجلين فما التاقتض
 فهو يخرج من المدة فما كان من أعلاها فلا يربى تقدمه إلا علا والحدث يخص بشعا كما إذا خرج من فوق المدة ثم شعا ومن لم يركب
 كما نقل بعض العلماء أن القوس شخ شاعر القرب بعد شرحه بلبى هذا الآية فكان ينوط من جهة ذلك بأنه يكون حدثا لا يخلص

فمنه تخبره

الكل وعلامة الخارج من لا سعة ان لا يبر من خارج من علاها وان كان من الاعلى اليه واحدا قلقت ثم قل تنفذ اسفل المدة بان يكون
 لكل واحد معة ومثلا للمدة لا وقد يعرف الشك بان يكون قد عجزا ان اقامه الا يحسن به الاخر ان لا يخرج من علم الا ان كان معة من مال
 الصلوة الا ان كان قد فشت على الحديث مطلقا كما خرج من المختص من ثبوت المعة فيحصل ما علم المختص الا ان كان في
 لان حكم المخرج امانة لا يصرف عن مقتضاها الا يقين الا خلاصا من حصل قطع باثر من المختص وان اشتبه ان يعلم من انهما كما لا يخرج
 مما بين المختص المشترك اذا كان لكل واحد ثبوت في المختص وخرج الحديث مع عقولهما في الفرضين وعدم المير لهما جرى بينهما حكم واحد
 في الترتيب المشترك فلا يجب الطهارة على احد منهما ولا ينقض صلاتهما وان لم يجز لهما الطهارة وهل يصلح ان يجامعا بالطهارة الاولى
 احدهما امام والاخر اشكال من ان اصل الطهارة والشك في الحديث لا ينقض يقين الطهارة ومن المختص الحديث فيهما فان احدهما
 حديث قطعاً فصحة صلوته امام مع استمر الاشتبا واما صلوة المأموم فثبتة على ان القراءة هل تقو طها على المأموم غير انما
 الامام القراءة لا لا امين ضامن على ان صحة المأمومية هل هي مترتبة على ان الامام امر من المأموم وظن المأموم بالنية والياء
 بالنسبة الى من الامام والمنافى هل هو مبطل في الواقع موجب للثبوت مطلقا ومع استمر اعدام العلم وفي الوقت او غير موجب
 وتحتاج هذه المقدمات الى الاشارة الى اقسام اليقين باعتبار ما رادته الشك وهذا مما يطول به الكلام ولكن اذا كان بعضنا
 ذلك على سبيل التعداد ليعرفهم المراد في قولنا والله اعلم ان اليقين باعتبار ما رادته الشك في ثلاثة اقسام احدها
 ان يرد الشك على مورد اليقين وثانيها ان يرد الشك على نفس اليقين وثالثها ان يرد الشك على ترتيب اليقين على
 اليقين فالاول كان يثبوت انك تطهرت ثم شك هل طو حدث ناقض لذلك اليقين ومن لم يرد على مقتضى هذا لا ينقض اليقين
 بالشك ابدأ ولا تنقضه الا يقين مثله بان يثبت انك احدثت بعد طهارة والثاني كان يثبوت انك تطهرت ثم شك
 في ذلك اليقين هل قد طهرت الطهارة التي قلت انها يقين او لا فهذا اليقين ينقض الشك في ثبوت كالأثر انما يتبدل الشك مع سلة
 في نفسه بقاء حاله الشك ليعارضه وهذا ارفع اليقين فيبقى الشك بالمعارض ومنه انقلابا بشك انقلابا ثباتا فالثالث
 وذلك كما ان يثبت انك لو فصل الاثبات ثم بعد اليقين شكك بين الاثبات والثبات بعد ذلك لا يتجوز في ثباته على الثلاث
 لان الشك واد على نفس اليقين في نفسه شكاً وهذا ظاهر والثالث ان يثبت كل واحد من احدى الخطين في الترتيب المشترك
 على طهارة في ازار الجماعة وورد الشك على ترتيب يقين المأموم من صحة الانتماء على مقتضى يقين الاثبات من صحة الانتماء به في الله
 فيه الكلام فنقول ان صحة صلوته المأموم مثبتة على فرض صحة صلوته الامام اما في الواقع اذا كان المنة منوطا بالحدث في الوقت كالصلاة
 المعجز اليقين والثبات لا كالتجاسة المنسية على الاصح وكاتمام المسافر ناسيا ومع استمر الجهل بها الى الفراغ كعدم العلم بالثبات
 الترتيبية وانما اشبهنا صحة صلوته الاثبات في صحة صلوته المأموم مع علمه لان القراءة انما تقطع عن المأموم اعتبارا بحرية حره الامام
 او تعلية القراءة عنه لا ترصا من تعليل الاحتمال هنا هو المبطل في الواقع لا يرد حديث وهو مبطل اذ لا يستمر الجهل بغيره
 يحكم صحة صلوته في اقلنا بهذا فهل صحة صلوته المأموم منوط بصحة صلوته الامام عند نفسه وعند المأموم بالنسبة الى
 نفسه في حكم ظاهر صحة صلوته الامام بالنسبة اليه او بالنسبة الى المأموم باعتبار صحة الانتماء به فان اعتبرنا ان الامام شخصه
 المأموم باعتبار ان التقوط عزيمة لثبوت الاحترام والتحمل محصور وان اعتبرنا ان المأموم وحده فكل لك لا يظن صحة صلوته امله
 في نفسه فاجاز ترك القراءة على الاحتمالين ولا يحتمل عدم صحة صلوته المأموم لان فرض خلق صحة صلوته اماما يوجب على فرض عدم صحة
 صلوته للقطع بحديث احدهما ففرضت صحته بطلت الاخرى فصلوة المأموم باطلا على الفرضين الا ان يقال ان هذه الملازمة هنا
 هو الامر الواقع لا مجرد الفرض الذي يحصل ظاهره بجواز الانتماء ومطلق الاحترام ولا تبطل الصحة لاجل هذا ولا تقامر الاحتمال
 قائم ان عجزا النسبة والارتيا اجزاء الاشكال فان قلنا التقوط عزيمة فهل يوجب صحة صلوته الامام في نفسها عنه وعند المأموم
 بالنسبة الى الاما الى المأموم نفسهما نفينا البعد عنه لعدم استلزام التعارض في الفرض التعارض في الواقع لثباتا صلاتا مستقلا
 فيصح الربط ويثبت الاحترام الموجب للتقوط اما لا بد من صحة صلاته في الواقع بالنسبة الى صحة انتظام المأموم به فلا يصح الربط
 لتقوط الواجب على ما يعلم بثبوت احتمالا لان الاول قريب لان الاحترام لا يتعلق له بالواقع وهو ظاهر لان الانتماء نفسه ان كان على
 لثباتية التقوط والانتماء حاصل بدون امانة وليست لثباتية الامانة شرطا في صحة الانتماء فلا يتوقف الوجوب للتقوط على وجود
 على نفس الانتماء فانتم سقطت القراءة بحكم الوضع الا لا منع من انتظام نفسه لهذا الوقت المأموم نفسه تحت صلاته وانما المع جملة من القراءة
 والامام انتم سقطت القراءة عزيمة وكل انتظام محجب سقوط القراءة عن المأموم فتجوز صلاته قلنا التقوط التعلق لا يظن ان

في الفعل
 احدها
 في الترتيب
 والثالث

الداخل في لغة الغير المتخصص ذكرناه مكرراً من ذكر فهو اجماع وحجة كاجل عليه السلام كذلك فلا حظ ما تقدم وما يأتي من التخصيص
 اطلاق الاجماع عليه الاستعمال الحقيقة الا ان يكون المراد من الاجماع ما ذهب اليه المخالفون ولا لا لا يرفع عن التوقي على اراء من اعتبر
 اراءه او لا كما لا يخفى في اتفاق اهل العلم والعقد فكلهم في سائر الخلق ما قول الشهيد في احتجابه على محجة بقوة الظن في جانب الشهرة فتجيزه
 لانه اراءه اجماعاً الشهرة بلده على قول المعصوم عليه السلام فيهم فخرج من المصنف اذ ثبت مشهوراً اصله على ان ظاهر كلامه ان النقل حاصل من اراءه
 وافق الشهرة قوى هذا ليس من محجة في شيء بل ليكره كل وافق القليل الشهرة قوى ان حصلت القوة لم نقل في تقوية الضعيف ولا ترجح احدنا
 زائماً واعتبر بالافتراق في بعض الاحوال فمما يراد منكونه اصلاً وان اردوا بحجة مع اعتبار قول المعصوم عليه السلام فلا يفيد النقل شيئاً بل لا بد من النقل
 على ما ذكرنا وما يعتبر من الظن في الاجماع المنقول فاما هو في ثبوت نفسه لا في حجية رواية بيان هذا انشاء الله تعالى ولا ينافي كلامنا هذا قولنا
 سابقاً من ان الاكثر بعد من الخطأ من اول لا نقولنا هناك ليدل المراد به الاحتياج على حجة الاكثر كما هنا فاعرف ما ذكرنا فاعلم ان قد يقر في
 ينفى التبع عليه وهو ان قد اختلف العلماء في المراد من قوله عليه السلام في مرفوعة زوائد خذما الشهرة بين اصحابك هل المراد به ما اشهره في القلوب
 والعلل او الرواية او فيهما من نظر لما ظهر من الروايات وقطع النظر عن المراد بها بل اذ ما اشهره في الرواية وعليه جتمع راي الاخباريين في
 النظر الى ان لا راد منها العقل لا كما قد شارح مختصر الاصول وغيره من المراد بل مشهور في قطع الاستدلال وهو حجة من حيث من لا يميز
 والفقهاء لان الشهرة مرجحة عند تعارض القليلين واستدل به بعض العلماء على حجة الاجماع ثم ينظر في رد كبرها حاصل ان يخبر بدل على
 الاجماع مرجح لا لعدم تخبرين على الاخر لا انه حجة براسا انتهى الذي اعطاه في النظر بعد ان اعطيت حجة قاطعة لا للفتات القولين هو اراء
 المعين امان المراد به ما اشهره في الرواية فظهور الخبر لاخبار شاهدة والمراد به ان شهرة الخبر بين اصحابك تكثر في الاصول من المرجحات التي يعرف
 المصير اليها اذ لم يراع منه مرجح قوى من غيره فيحصل التعيين الا على القول الذي ذكرناه سابقاً واتان المراد به ما اشهره في القلوب فلا ينافي ذلك
 المشهور من ان يكون في رواية فان كان في رواية غير الشهرة فيحصل في مسنده ما يقابل ذلك المسمى من حجة الاعتبار مع عدم مقابل اجماع
 شهود او يحصل في محتمل احتمالاً مساوياً بعد تمام التفتيش فان لنا المشهور من القلوب في ان ترك من معلو التسب ليس ذلك بحجة تجزئ
 الشهرة كما ذكره بعضهم فان تجزئ الشهرة ليس بحجة لاننا لا نكنا الامارات والقرائن حاكم لعدم خروج مذهب الحجة على علمها حكم تطعي يحصل
 من قول علي عليه السلام خذما الشهرة بين اصحابك فان ذلك ضاق عليه انه اشهر بين اصحابك واما الاصل الدليل الذي انصاف عنه عند
 الحاجة الى العلم الذي اعلى عليه مع امره بالخذل بل ذلك المسمى ولو لا علمه بالحادثة بدو قوله في حله ذلك المسمى لوضع الدليل انصافاً ولما
 وان كان غير ما بالباخذ لان كان ذلك المشهور رواية فلا يخفى ان ان يكون قد اشهر العمل بها او عملها او لم يعلم العمل بمقتضاها او مدلولها
 ولا تركه وانما اشهرها تكثر في الاصول فان كان الاول فقد اتحدت الشهرة واتحدت الدليل وقد عرفت ان خالفها العمل بالرواية فلا يخفى
 فلا ريب في ذلك ان عمل الرواية يختلف رواية امارته رتبة على عدم حجة العمل بها وعدم حجة العمل بها عند والمفروض ان لا دليل مرجح الا ذلك
 الاشتهار ان لا يعتمد لاشتهارها عندهم ان تركوا العمل بها ولا يلغى الا قول من قال من هل الاخبار من تركهم العمل بها ورو مشهور ان علم النبي
 وكان مخصوصاً قبل ذلك منهم وان لم يعلم او علمه لم يكن مخصوصاً فلا يلغى في علمه بل يترك علمهم وتوخذوا به لانه ان لم يثبت عندهم بانها
 العمل بها وتركوا العمل بها كما نوافاً على حجة التثبت عن خبرهم فتركوا روايتهم ولا يرد علينا ما روى جابر بن يزيد الجعفي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول اننا اوعيتهم فلهذا علمنا حكمها وليت لها بالها ومانداها الا يتقبل الشيعنة فظهر الامانة في الرواية فتخذه هاتمه فتقوله ان
 تاحذوها بيضاً نقية صافية وياكم والادعية فانها وعاء سوء فتكبوها لان اولئك اكثرهم ثقاتاً وان كانوا من سائر المذاهب رتبة القرائن
 على صحة روايتهم وان كانت على بعض الوجوه من اشال التخصيص في التقييم غير ما يختلف هو لا ولا سيما مع عدم الامارات والقرائن على حجة
 روايتهم كما هو المفروض ان ثبت عندهم المانع من العمل بترك ما قلنا على انه لا يلزم من عدم اخلا عننا على المانع عدم وجوده ولا يحتاج الى
 استبانة ذلك بعدم قيام الدليل على القبول من ذلك المراد وان لم يعلم علمهم بها ولا عدمه لمحض اداء الاشهاد في الرواية فتدبر في ذلك
 عمل غيرهم من اهل عصرهم تركه ورجح العمل بها فمما قلنا من ان عملهم لان شهرة قاطعة مع مخالفتهم لها تدرك على عدم
 صحتها بما ذكرنا لان المفروض انهم من اهل الاستصحاب واهل الاستصحاب لا يخفى عليهم الدليل ولا يضيغ عليهم للجهل بالنسبة ان الله
 وان واقفها على بعض خالفها على بعض فسيلا كغيرها في رجوع حكمها الى التراجع وان كان مقتضاهما حكماً مسكولاً عنه فظن في ريعانها
 ما هو اقوى منها من كتابا دستة اجماع او دليل عقل على نحو ما قرره العلماء وشكروا الله سبحانه ووجب العمل بمقتضاها والا فاقوى منها
 اقل منها واخفى جميع ما مضى من ذلك فعمل قولنا قبل ذلك ان المشهور مطلقاً اذا عدت القرائن وجب الاخذ به لا امر الاخذ به ولا يارس
 على سبيل التعيين الا لا يجوز قوله في ذلك لا يعلم قول رواه لم يدخل في ذلك صاف فلا حظ ما من في شيء اخر هو انه قد يقال ان يكون

حجة واجماعا فلا يكون ذلك الكمع يقق دخول قول المعصوم في قلتم ان ذلك لا يحصل انما لم يكن صحيح في الظاهر الا الشهرة وقلتم ان خبر الشريعة
لا يكون حجة ولا دليلا واجماعه يقق الامام على اخذها ولا ينص على اخذها ولا ينص على الشهرة لان ذلك معلوم الخلق بل على شهره معين ولا
فيه الا بان لا ينصب على حجة دليلا صارف عنها فان وجد المقتضى وهو امر وعقد المانع وهو التصا وضعها وجب اخذها وكان لا يلزم
لكنها على دخول قوله فكيف يتحقق هذا ونحن نجد كثير من احوال الشهرة المقتضى المانع اما المقتضى فلعوم قوله عليه السلام خذها من الشهرة من اصحابه
وهو صارف على افرادها كلهم وان افرادها ما يوجد المانع وهو ان لا يكون الشهرة التي يتناولها الامر بالاخذ بها ولم يجد زيدا في شذها
عنها المانع ويجد عرفة فلهذا هذا محقق في حوزة قلنا يكون هذا من افراد الاجماع المحصل لا الشهرة لان لا يتحقق الاجماع الشهرة
الجواب اننا نقول بالمشهور ان لا يمكننا العثور على المانع وليس وسعنا تحصيله لاننا لا نكلف ما لا نقدر عليه ليرى علينا ان لا
اذا لم نسمع استقراغ وسعنا على المانع لاننا ما وردت بالاخذ بالمشهور في مجمع عليه ولا يوجب خيرا اما اذا وصل اليها المانع الا اننا انما
بكونه ما نحتاجه في ذلك الاجماع الذي لا يتبعه بالشرط المذكور في محصل لا مشهور في مجمع عليه ولا يوجب خيرا اما اذا وصل اليها المانع الا اننا انما
من نفس الاجماع والجماع المركب وهو ان يلقى هذا من اهل العصر على قولين بان كان موضوع المسئلة كليتا في محكم فيه بالاجاب بالثبوت او بالنفي
الكل في بعض افراد الموضوع بالاجاب والبعض الآخر بالنفي محكم بعض اهل العصر بالاجاب الكل وبعضهم اما بالنسبة الكل او بالنسبة
بعض افراد الموضوع بالبعض الآخر في استطر المذهب على احتمالين من الثبوت المذكورة في الخبر القوي بالا احتمال الثاني لا تأخر عن الثاني انما هو
عليه من احد القولين الاولين فيكون الثاني باطلا قطعاً فقلنا القول بالثبات ثابت بالطريق الاول وهذا عندنا متفق عليه لا ان بعد العلم
باعتناء مذهب اهل العصر من جهة المحققين قولين وبيان طريق العلم بذلك بل في بيان مكان وقوعه فربما فاشا اقدم ان كان اهل الحديث
معلوما بالنسبة لم يكن المعصوم احدهم وجب المصير الى اهل القول الاخر ويكون صحيح اتفاق هؤلاء ثم منهم يجهل النسبة الذي يكون هو المعصوم
اجماعا واحداً بسيطاً لا مركباً وان لم يكن كل واحد من اهل الثنتين معلوم النسبة بل كان في كل منهما مجهول النسبة يجوز ان يكون هو الامام فان كان
مع احدهما لانه على قوله تفيد القطع واليقين وجب المصير اليه ويكون كالاول ان لم يكن محصل تلك الدلالة الا من في ان حصل ذلك بل يكون منها
اجماع محصل بالنسبة اليه ولكن حجة كل منهما لا تكون عامة الا في عين على جهة التعاقب كما اشار اليه سابقا فلا حظ واما في عصر واحد
فتكون حجة خاصة بالمحصل بكسر الصاد اللهم الا ان يكونا في مكانين متباينين يصير خلاف كل منهما على قول الاخر في كلا منهما تكون حجة خاصة
في الجملة محصل الدلالة القطعية وقدما بل يكون كل منهما اجماعاً بسيطاً بالنسبة الى مكانه وان لم يكن مع احدهما دليل قطع يوجب العلم كان
فرض المستدل طلب الدليل ان حصل دليل على قطع يبرح اخذ القولين تعينه عليه العمل بطله في مريد للاجماع وما حكمه عن الشيخ وعنه عن التخيير
العمل بايهما شاء اما الاخبار والتخيير في الخبرين المتعارضين مع عدم الترجيح مطلقاً هنا لانها الحكم ليس بتحديد على خلافه بل انما يكون ذلك
على اصله اذا دل الدليل على انحصار الحق فيهما وقدما والترجيح من جميع الوجوه واضطر الى العمل بالثنتين بتكميله باحدهما ظاهر وهذا عندنا مقرر
بالوقوف مضموم عدم الحاجة والضرورة الى العمل او في العبادات على اننا لا نملك وقوع تعدد الترجيح مطلقاً لولا جعل الله لنا سبيلاً الى الترجيح
في حال الوضع عينا التكليف والترجيح هنا فيستلزم كون نسبة شيئين الى شيء واحد فثبت واحدة حجة ومساوؤا وقادرتين قد برهن على شناعة
الترجيح من غير ترجيح وما ثبت فيه التخيير من الاحكام فقد ثبت فيه الترجيح والتخيير فوسعة وتحققا وليكن هذا منه عدم الترجيح والا فمصلحة التخيير في
اشياء الله تمام البينة فلا يخفى في التخيير واما قول بعض اصحابنا بطرح القولين والتمس دليل من غيرهما فانظروا هل اثارنا من الدلالة القاسم دليلنا
يرجح احد القولين لا لأنه اذا اقتصر على دليل احدهما اتكاه ذلك الى القول به وهو قد فرض تعادلهما وان كان احدهما ارجح دليلا وان لم يكن قطعية
العمل بالراجح فعل هذا يكون تضييع الشئ لقول هذا القائل بان يلزم منه اطر اسع قول الامام ضعيفا واما اعراض المحقق عن الشئ بما اعترضه
على ذلك القائل فليس حجة لا يتولد منها هذا بل ما ذكره بعض الشيخ لا اذ ما مية اذا اختلف على قولين فكل ما اقتضى وجبا العمل بقوله ما وقع
من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا لا لاجتماعنا حظر المعصوم غير اننا لا يلزم من التخيير ذلك لعدم تعين قول المعصوم عليه السلام في التخيير حجة كما تقدمت
عليه لا نتركه كما قيل في استصحابه لبيان اهل الشريعة السبلة على ان الشيخ لا دليل له على ما يذهب كما ذكره لا دليل له على قوله صاحب المسئلة
بان كلام المحقق جيد لم يجدنا في كلامه قول الشيخ بوجوب حصول الترجيح في كل حال والا فحينئذ قوله مع التقاد من جميع الوجوه والضرورة الى الحكم
والعمل بذلك كله ان تعين انتاج احدهما بان ذلك الدليل القطعي على انحصار الحق في احدهما فلو لم يكن مع احدهما دليل فاعلم ان تعين على استوخ
الترجيح انتاج احدهما بل لو ادرك الدليل القول الثالث تعين العمل عليه بطله لا لأنه لم يكن حينئذ اجماع مركب ولا يحصل القطع باحد القولين في القولين
ولا يبعد قول القائلين باطرار القولين والتمس دليل من غيرهما على ذلك لا يجد من يراه في مسك من العلم ان يتحقق دليله على دخول
قوله الله في التخيير بين بعض الاحكام على التخيير لعدم الدليل القطعي ليعين ثم يامر باطرارهما والتمس دليل من غيرهما الا على نحو ما ذكرنا سابقا

او على نحو ما ذكرنا لا يتصور عدم تحقق بعضها فلو ثبت من آثاره على جواز القول بغير القولين ان الرقيم الكليل القاطع على احدهما او بينهما
 احدا كثيرا من الاصحاب في هذا المقام في كثير من الاحكام لغير القولين فانك ترى احدهما يقول ولو قيل هكذا كان حسنا وامثال هذه الاخبار انما
 تدل على عدم سبق قول بل يتم بقطع به ويكون قول لا بل بغير كما نقله ابن اديسر في الترتيب على استدلاله بغيره قوله بل بغيره بين ورود الملة
 على النجاسة فلا يفعل وورد النجاسة على الماء فيفعل قال السيد في المسائل انما صارت قال لا اعرف نص الاصحاب ولا يقول اصحابنا انما
 يفرق بين ورود الماء على النجاسة ووردوها على غير النجاسة في ورود النجاسة على الماء ولا يستبرئ وورد الماء على النجاسة وخالفه سائر فقهاء
 وهذه المسئلة يقولون فيمنع عاجلا لان يقع اقتناض لذلك صحة ما ذهب اليه الشافعي الوجه فيها ان الواجب انما يحكم بانجاسته الماء القليل الوارد على
 النجاسة لا يرد ذلك لان النجاسة لا يظهر من النجاسة الا بابرار كرم الماء عليه وذلك يشق فذلك على انما زاد وورد على النجاسة لا يقتضي في القول
 الاكثر كما يستبرئ في النجاسة عليه انهم يحكم بكون قول لا مع اقراره ليعرف الاصحاب بانها نصا ولا يصحح قول لا بل هو مذهب الشافعي
 انه الكليل ليعوا ما ان ذلك هذا مع ان المؤلف من هذا الفرع المحقق اشترط الكثرة عند الملاقات من غير ان يفرق بين انما لا يقتضي انما لا يقتضي
 كذا وقد قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح الترتيب في كتاب الوصايا عند قول المحقق ولو اوصى له بان يتقبل الوصية انفق عليه اجماعا
 مانعنا الاجماع انما يكون محجة مع تحقيق قول المصوم عيسى في جملة اقوال الجمهور ودخول قوله عليه في جملة اقوالهم في هذه المسئلة
 نحو ما في المسائل انما لا يقتضي غير ما هو معلوم ثم نقل قول المحقق في اول العتبر مستهدا به مستحدا ثم قل وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقه للجمهور
 فيمنع من المتقدمين في المسائل انما لا يقتضي عليه اجماعا قد اقم له الدليل على خلافه وقد اتفق ذلك له كثيرا الا ان ذلك المتقدم ساعد به في
 انه في امثال ذلك لا يقتضي كلاما موكدا غير وان كان اكثر اقوالهم منطوية حيث لم يشترط على الكثرة لاجلها جازا مخالفا او امتنع وانما يقول
 المستدل المستوضح بخلافه فيقول انما لا يقتضي لقاطع على غير الترتيب لاجل اجماع القولين وقدم الدليل على ما استحسنه بهذا فذلك
 من بعضهم غفلة على ما اخذوا من سماع الورد على ذلك القائل بانما ذهب اليه لا يقتضي بل يريد بذلك ان هذا القائل قد فتر بالقول في
 ما عليه الفرة المحقة وليكن ذلك الا ان الفرة بعد ظهور الدليل القطعي على ان الحق في احد القولين وانما لا يقتضي خارج عنها انما لا يقتضي
 ذلك بل حصل دليل على خلافه فاما اذا قلنا على الدليل لم يكن منفرضا بالقول صحيح بل انما لا يقتضي ما يقولون ولكن اكثرهم لا يقولون في ذلك
 كلام الشهيد صريح في جواز مخالفة الاصحاب بطلان المقام الكليل عليه بقوله وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقيه المتأخر فيمنع في
 في المسائل انما لا يقتضي عليها الاجماع وهذا يلزم منه مخالفة الاجماع لغير كونه البسيط قلنا انما لا يقتضي ذلك في المواضع التي يدرك الدليل فيها
 على عدم تحقق الاجماع الذي يدل على خلاف حكمه واذا كان الدليل على خلاف حكمه لم يدرك على عدم تحققه فانه لا يقول بولاد احد من اصحاب
 ولهذا في المسالك في شرح قول المحقق ما معناه ان الملة المطلقة اذا روجها الاجنبية ثم تطلقها وترتجها الاول ان ذلك بعد انما لا يقتضي
 في بعد ما يرد دليل عدم المدد ونوعية ولا يخفى عليك قوة دليل هذا الجانب لضعف مقابل الا ان على الاصحاب عليه فلا سبيل الى الترتيب
 عند منع من مخالفة الاصحاب بحيث لم يرد دليل صارف عنه ومانع منه كانه زائد وان وجد دليل على خلاف حكمه لا يرد في ناقص لا يضر به حجة الا
 مع صارف فلو ثبت انما لا يقتضي ذلك لان احد من الاصحاب جميع ما خلفوا فيه ان يجوز قد يكون الضام قد يثبت ولكن هذه طريقة لا يجوز
 المقصد منهم المستيقضا منها وعلى الله فضلا لتبديل منها جاز ثم اذا استقر هؤلاء وتحقق الاجماع المركب فهي يجوز انما هما على احد
 القولين بعد اخلاها فما الحق ان يجوز ذلك لان ما يصيب احدهما والاخر يخطئ في نفس الامر فاذا انفقنا على خطا القول المنكوت قطعا لا يخطئ
 انما هما على الخطا ومنع الشيخ على قوله بالتحقيق انما لا يقتضي انما هو على قتله وعدم الترتيب والاما جاز الترتيب في الترتيب
 قولوا احد انما هما على قول انما هو صحيح والاما جاز الاستدلال فيريقين بترد قوله في القول بغير القولين الثانية من غير مرجح فلا يلزم من القول
 بالتحقيق عدم جواز الترتيب لا خلاها فلما علم في مخالفة مائة واثنا ثمانية اقل من اقل من قولين احدهما في نفس الامر خطا واما في الترتيب
 تعين القول بالصواب بعينه لكن لما لم يحصل الدليل المعين لما فيه الحق فقد رجع قيل بالتحقيق والاتفاق بين القولين بطول القولين
 عند ان كان الاتفاق انما يكون بعد حصول الوجه فيجوز الاتفاق على القول بالتحقيق لان التحديق شرط بعدم حصول الاتفاق وتكون الحق هنا
 في الجواب عن قول الشيخ على ما ذكر الشيخ في المعالم انما لا يقتضي لضعف اقتنائهم بعد خلافه لا ذلك يدل على ان القولين لا يرد في ذلك
 انهم يخرجون بقوله ولما قل ان يقول لا يجوز ان يكون الترتيب مشروطا بعدم الاتفاق بينهما بعد ما قلنا انما لا يقتضي انما هو قولين
 احدهما في نفس الامر خطا واما جاز الترتيب حيث لم يحصل الترتيب وليس شرط جواز اسباب الصواب بقول المحقق شرط بعدم الاتفاق فيهما
 بعد ما قلنا من شرط الترتيب انما لا يقتضي لا يكون فيهما بعد ذلك على ان الترتيب في قولنا في ذلك الوقت لا يثبت
 القولان انما هو المعدول عنه باطلا فذلك هو المحذور اسما بقا فيكون من الترتيب انما لا يثبت الباطل فان شرط الترتيب ان لا يكون الاتفاق فيهما

ما في كلامه على الله مقامه ان شرط التخيير عدم حصول الاتفاق بين التخيير لاصح ولا شرط غير ذلك لا علم الترجيح وذلك بعد وجوبه لا بد
 القاطع المعية للمعقود احداهما على التخيير وقوله صاحبها ان كلام الحق هذا كالتساؤل في غاية الحسن الموضوع منها ان من لم يوافق
 ما انما تفصل الامور بين مسلمين سواء نسبت على المنع ام لا ان كان بين المسلمين في علاقة توجب التساؤل او التنازع او لم توجب العلاقة اذا
 استقر العمل بالمسلمين عندنا لا في الامام فان حكمنا انفسنا في ذلك تفصيل في حق الاجماع المركب وهو باطل نعم لو لم يرض لم يوجد حكمة انما
 ولم يفرق العمل بان لم يرض وقت او قبل على العمل بما يرون التفصيل فيمكن التفصيل اذ انما عليه التقدير في وقتين عند المسلمين او على
 حصر الحق بينهما كما فرج ما مضى هنا الفصل الخامس مراتب الاجماع المنقول وهو اقسامها المنقول بالواتر لا يثبت
 وكذا المنقول بالتخيير الحقوف بالقرائن الموجبة للعمل واختلفوا في ثبوت الاجماع بالتخيير لو احدث على القول بتخيير خبر الواحد هل يثبت
 بان الاجماع اصل بنفسه والاصل ان لا يمكن بيقينية التخيير بناء على الاحكام عليه وان كان غلبة لا في اصلها في وقتين الرجوع اليه لكونه يقينية
 فثبت الاحكام عليه ولا يصاد خبر الواحد اذا عارضه الاجماع اذا ثبت ساد خبر الواحد عارضه وخبر الواحد لا يفيد اليقين لكونه
 ماثبت بيقينية وانما اخبرنا العمل بخبر الواحد في فرع المسائل مع انه لا يفيد اليقين لا تزد من مجموع يتعين الرجوع اليه وهو اشدنا في وقت
 انما تستلزم يتعين الرجوع اليها بقول مطلق ما جاء العمل به لا يوجب اليقين فثبت العمل بسنة على ثبوت الرجوع الى اصله واثبت اخرون وهو
 الحق والمجواب عما اوردوا من انما ثبت بحجية خبر الواحد من جميع الاثر في كفاية الدلالة واصول الفقه بحجية سنة
 اتفاق عدل انما نقل وعدم معارض اقوى منه ومنه او غير ذلك مما ثبت بحجية خبر الواحد ثبت بالاجماع المنقول ليس لثبوت خبر الواحد
 حجية الاجماع التي هي في القاطع بدون قول المعصوم عليه السلام في الوردان الاصل لا بد وان يكون يقينية بتعين الرجوع اليه ولا يفيد القاطع
 بل الثابت نفس الاجماع في خصوص تلك المسئلة القرينة المدعوى ثبوته فيها بالثقل وهو من كل واحد الاصل هو من جهة بتعين الرجوع اليه
 حيث ينفرد بوجوده في ثبوت ذلك لا يثبت بخبر الواحد كما ان السنة لا يثبت كونها حجة بخبر الواحد قطعاً بل بما يفيد العمل الذي يثبت في
 ايها ولكن ثبوت حجة الاجماع وكان السنة لا يثبت في خصوص مسئلة خبر الواحد كما ان السنة لا يثبت في طائفة من طائفة حجة على ان
 مثل هذا النظر المتعين يقول ان العلم بتعين العمل به لا يوجب ثبوت بالنظر المتعبر كما ثبت بالعلم كما ثبت السنة بالثقل في هذا المعنى فان
 الشبهة في الشبهة ببيان ان يكون اقوى من السنة وهذا ليس كذلك لان الاطلاع على الاجماع امر يصح اذا لم يصبوا نادر المعصوم لثبوتها حاصل بوقوع شيء من الخبر
 نادر الوقوع مما اخبارنا اذ اقول ان النظر بالمحصل بوقوع شيء نادر الوقوع وهو حصول الاجماع في السادة ممنوعة فثبت ان يكون الاجماع
 اوله وجوابه ان ذلك قد وقع ليس بالتقدير وانما ذلك لثبوت هذا التخيير بما دام ذلك لثبوت المسائل التي ينقل عنها الاجماع بالثبوت في المسائل
 المتداخلة التي لا ينقل عنها هذا الوقوع واجمع المتعلقة لا لا يغيب بل بما يقاوم ثبوت الاجماع بخبر الواحد ولو من شيوته سنة بعد ذلك بطريق
 صراحة دلالة على المدلول بحيث لا يمكن ان لا يثبتها غير ما يفهم منها خلاف السنة وصحة الدلالة للعلماء متروكة المحقق ان لا يلزم منه الحجة
 فيثبت على الاحكام ويصادم خبر الواحد وان كان منقولاً بخبر الواحد وان تساؤل العمل في المرجحان لصراحة دلالة واحتمال لا لا لخبر الواحد
 غالباً على ان الاجماع عندنا انما حجة كلفه عن محقق السنة الواقعية وخبر الواحد انما يفيد في التحقيق انما لا يمكن غير ما يفهم منه فثبت
 انما يكون مقبولا اذا توفرت شروط خبر الواحد اذا توفرت شروط قبوله لا يجوز العمل عنه فهو يفيد القطع تلك الشرط بقبول العمل
 القطع بتعين العمل لا ان ذلك يكون واجداً لا يجوز ترك الرجوع والمصالحه مقابل الرجوع بملازم ما لو كان ثبوت الاجماع في ذلك وان كان الحق
 الدلالة لا انما لا يقطع بتعين العمل قطعه انما كان ثبوت الاجماع في تلك المسئلة المنقول عليها ان ذلك المقتضى هو ثبوت الاجماع
 المستلزم للذليل لاجتماع خبر الواحد يفيد العمل به سنة لثبوت العمل به انما العمل لا تزدان انما الاجماع انما بالثبوت في ثبوت الاجماع
 بتفكيرنا لتعين العمل بالاجماع والعمل بالاجماع فثبت بانه لا يمكن ان يثبت خبر الواحد اقل الاصل قد يثبت بالذليل القاطع انما لا يثبت
 وان كان انما الاجماع كان انما لا اصل يجب انما في الفرق بينهما على ان الاجماع انما وجب انما لا يثبت السنة لا يثبت في انما
 لما لا السنة اول من يمكن انما لا السنة لثبوت خبر الواحد كما لا السنة ليس في ثبوت اصلها الواقع الذي لا يمكن القطع في تركها
 بخلافها كما لا السنة لا يمكن ثبوت الاجماع انما لا اصلها الواقع الذي لا يمكن القطع في تركها لثبوت خبر الواحد فيكون العمل بالاجماع انما
 نحوها شيء هو انما الاجماع المنقول بخبر الواحد يمكن ان يكون هو الاجماع المشهور او المركب قد تركها بما وانما حجة على ما سمعت ويثبت
 ان يكون الاجماع المحصل لا يمكن على عيدين ان يكون الاجماع السكوني والاجماع المحصل كما مر بالا قد يكون حجة على ما سمعت ولا يمكن نقل
 ان يحصلوا لا بد القاطع العمل على ان يكون الاجماع السكوني لا يحصل ذلك الا بدليل الساقط انما لا يحصل الا انما لا يحصل الا انما
 فلا يمكن حجة غير خبر واحد وان كان مقبولا فلو عارض قولنا للتخيير على ما لا يستلزمه ولا سيما ما لا يمكن ذلك فيكون

في

في

لا بد من كون ذلك معدلا على التفسير في بعض احوال الظاهر

المنقول حجة على ابطال دليله ما لم يحصل له ما حصل من حصوله بل بما اطلق على ما خذت له المصطلح فثبت من ذلك القبول
استفاد ذلك من هذا تروى كثير منهم بحكمه مقابل الاجماع المنقول مع ذلك انما قلوا وعادوا على خبره لما ذكرنا لا لانه ليس من نوعه
فيكتفي به بالاعتقاد وانما هو من نوع المسائل الاجتهادية وهذا اشتراط في ثبوت شرط حجة خبرية لا شرط قطعيه فلا يكون حجة ببناء المجزئة
الاعتقاد ببقا انما حكم بهذا في مقابلة الاجماع المنقول لعدم ثبوت عندنا نقول انما رتبنا ما قلنا لا لاطعنا بل لثقل حديثنا في الاعتقاد
غير ذلك وانما هو لعدم الاطلاع على الاصول لقيام الاحتمال عنده لعدم توفر شروط الصحة في الاصل واما الاجماع المستوية في الاعتقاد
الاعتقاد في ان اجماعنا لا يثبت على حجة من المصنوع على حجة وانما حجة ايضا لذلك في اننا قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
كان سكونيتنا انما وقع من كان ما يمكن من التفتيش كان حجة لكنه فيه احتمال لعدم الاستقصاء كما وجدنا في كلام كثير دعوى ان الاتفاق مع وجود الخلاف
ودعوا الاتفاق كما يحتمل عدم اعتداده بقول المخالف يحتمل عدم اطلاعه على المخالف بل هذا هو الظاهر هذا يكون من قبيل قولنا بل
بالاقتناع فيقول الاتفاق مركبا بدليل السباق فلو تقرر في مثل الاتفاق كذلك دعوى عدم الخلاف في ما يتسلسل من خلافه فانه مع احتمال
وجود خلاف لعدم اعتداده بذلك ايراد السباق فلو تقرر في مثل الاتفاق كذلك دعوى عدم الخلاف في ما يتسلسل من خلافه فانه مع احتمال
الخلاف يكون احتمال الاصل على ما نقول ان عدم الاعتداد بقول المخالف لمعلوم منه لا يعتد به الاجماع الصريح واما في الاجماع الكونية
فانه مانع منه وان كان معلوما لكسب لما يراه انشاء الله تعالى فلا بد ان السكونية من كانا التفتيش ولا بد علينا ما اوردوا الاحكام يتوقف على
الاطلاع على جميع ما يعتد به في الشيعة لانه في انظارنا لا بد من انشاء الله تعالى حقيقة في مكان ثبوت الاجماع من كان ما نقول
لحجة من ذلك عند استعراض الواسع وبدل البصر والاثم التكليف بالحال واستقوا التكليف اذا استحالة اذنا انما يقال التفتيش عدم التفتيش
على بعض المكملين في الاصل استقراغ الواسع وبدل البصر بل مثل هذا الاحتمال القايمة في الاجماع المحصل والاجماع السكونية يقوم في الاجماع
المشهور المراد من كلام كثير من اصحاب الذين يقفون فيه بالقل وبخبر الشهرة كما قال شيخنا الشهيد في الذكرى ان الحق بعضهم المشهور
بالجمع على ما اردوا في الاجماع فنوع وان ايراد في حجة فقير بانني اكثر اصحابنا يطلقون الاجماع على الشهرة على سبيل المجازة
يحتجون بها بقوة الاحتجاج واما اخاه البعض فيكون الشهرة اجماعا اخصا من ظواهر الاخبار اعلى القوة التي تارة تارة فحينئذ يقوم الظاهر
في جانب الشهرة فيكون ذلك ما اردنا على دخول قول المصنوع على حجة في الشهرة سواء كان ذلك في الزيادة كثر في مدحها في الكتاب وفي
الفتوى الحق ان ليس باجماع ولا حجة اما الاول فلان الاجماع عندنا انما هو الكشاف عن قول المصنوع وبخبر الشهرة لا دلالة فيها على
ذلك بوجه من الوجود بل بما انعكست القضية ولا نرى ان كل واحد من الشهرة لمحقق الاجماع وهو باطل اتفاقا لان ذلك البصر
ان حجة الشهرة بقوى الظن في جانبها واما الثاني فلا نرى من غير على الاول ولان الظن لا يفي عن الحق وانما يمكن الظن المسند الى العقل
وهذا لا يمكن ان يكون بل في العقل وبمشهور لا اصل له فان قلت قولكم بثبوت الاجماع بخبر الواحد من هذا القبيل قلنا انما قلنا انما قلنا
يثبت بخبر الواحد المشتمل على شرائط بقوله لا يلزم منها تعيين العمل بخبر الواحد وان لم يصل بها الى حد العلم في اثنين بقوله تعيين العمل
بمقتضاها وهو اثبات الاجماع بهذا الظن مقبول لا دلالة له في القطع لعدم جواز العمل بالمرجوح بل لا زالون يطلقون على هذا الظن العلم
الذي لا يحتمل التفتيش لذلك والظن الذي منشأه مجرد الشهرة لا غير مقبول لا دلالة له في الاستدلال بخبر الشهرة كما مر تكرار البتة
حجة بظان نظرية طريق ثبوت الاجماع فانها مقبولة لثبوتها ولقطعية حجة لما قلنا سابقا من ان الاجماع حجة ثبتت بالظن كما ثبتت بالعلم
كالتي في ثبوتها بالمتواترات وتثبت بخبر الواحد في ذلك لا تفرق ذلك الاحتمال في المشهور في الاجماع المنقول المحصل لاحد هذه التكاليف
الاحتمال لا يتلوه من هذه الاحتمال في هذا الاجماع ان المحصل مع عدم الاحتمال او مرجوحته على ما مر في المشهور وبان في السكونية
والمحصل لا حجة مثل هذه الاجماع ان ثبت بخبر الواحد لا تامة مما يثبت به نفس الاجماع لا حجة في حجة مثل تلك الاجماع عاينها
واتمة مدار ثبوت الحجة في ذلك كسب الحجة لثبوت التسمية في الحقيقة نعم يمكن ان يقال في ذلك ان اصل عدم ذلك الاحتمال في ذلك
عند اهل الظن انهم لا يطلقون الاجماع الا على ثابت الحجة لكشف عن قول الحق عليه السلام ولا يكره تحقيق علم ما يصدق في حجة مع شدة
اجتهادهم واستغفارهم في ذلك ولهذا كان مذهبنا في عدم حجة استسكان اجماعنا على حقيقة لكن هذا على ما في بعض النسخ العلم
بدخول قول المصنوع في جملة اقوال الجمع انما على ما في من يطلق الاجماع على خبر الشهرة لا على عرض عليه غير مردود والفصل الثاني
في اقسام الشرائع من هذا هو الاجماع المحصل وهو ما يحصل بالاطلاع على كثير من اقوال الفرق المختلفة واما هم ورواياتهم بلفظ العامة من
التسامع شيئا فشيئا حتى يحصل المطلق القطع بان هذه الحجة هي التي توافقوا عليها او لا وعلمهم خصهم على طريقة امامهم ولزم الزيادة في طريقتهم
امامهم وقد قدموا وان قولنا داخل في جملة اقوالهم وعلمهم علمهم بحيث اذا ورد على امامهم خبر مخالف ذلك انما يجعل ذلك المطلق لا يخرج عنه غيره

الفصل الثاني

البحث هم بهر حد على ايقين الذي لا يقدح فيه عرض مخالف للتراكم القرائن بظاهرها وانما اقول انهم وتوافقها هذا امر لا يلحق
 ان مذهب المتبوع داخل في مذهب التابعين بل ذلك المذهب لشدة تخصصه وتقليد عن مذهب شيخه وانما يحصل لنا العلم القطعي بان
 مذهب الشافعية مذهب محققين وادريس الشافعي اقول ان قوله داخل في قوله وكما علم ان اقول ان الشافعية لا رتبة داخل في اقول ان تابعيهم يعلمون
 ان قولنا اننا داخل في اقول ان شيعتهم لا يتردد هذا الامكان بل قد ينكره بعضهم فان قلت ^{بعضهم} ~~بعضهم~~ هذا حاصل لنا ان الزبير بن جراح حصل
 الاتفاق باخباره وكذا نزع اختياره وعلم صدقه باخباره بان لا يخالف ظاهره باطنه ويكون ذلك في واحد هذا متعذر في الاتفاق ^{بعضهم} ~~بعضهم~~
 وموافق الظاهر للباطن وقت واحد قلت هذا حاصل في ذلك ايضا حاصل ان وجد الخلف فيه كما قد رتبنا سابقا وان تجد بعض الحكماء
 يحصل لك القطع بانها مذهب الامام وان وجد مخالف فيه ذلك اكثر على ثبوت القرائن كقوة الادلة ومقبولية وكثير القائلين به فبقدر
 خلافة وغير ذلك فراجع نفسك تجد ذلك وقول فخري الرازي اننا في الاصل لا يطرق الى معرفة حصول الاجماع الا في زمن الصحابة حيث كانوا
 قليلين يمكن معرفتهم باسهم على التخصيص جمل بعض موقوف الانصاف من القسرين الانشاكل وان يصح ويعقل انما يجوز في احكام مذهبها
 من احكام متبوعه بحيث لا يشك فيها انما هو الاجماع مع انه لا يحيط بجميع من يعتبر قوله من اهل مذهبهم فترحم وانك لم تجد اقطار البلدان على
 انهم من اهل الراي القياسي الاستحسان وان كان هذا طريقه ينكر فيهم الاختلاف وتعدد الاقوال وهو رتبة الصحابة ولا التابعين ولا
 تابع التابعين وانما هو لما تخرج من سنة سنة وسنة من الهجرة فكيف حصل للاحقين بعض المسائل الذي هو اشارة لاجماع لان ذلك كما
 اوجبتها نظرية وانما حصل له الايقين بالاجماع التأكيد ثبت عنده بكثرة القرائن وتطابق الامارات وان لم يحسن به وهو مجرور على عدم حصولها
 فيما تاتى عن زمان الصحابة الا من جهة اقل لهذا اعرضه العلماء ورفضه اعلامه ولا يخرج بالمسائل التي علم عليها جريا قطعا وعضل اتفاق
 فامة عليها علما وجدانيا حصل بالسمع وتطابق الاخبار واعرضه عليه غاية المتنازعة انا اقول كما قال الشاعر اذا قلنا هذا فصدقوا
 فان القول ما قلنا حذام ورد اعراض العلامة من لا يعرف كلامه لا يرد من امره كما ذكره شبث المعالي بقوله وان بعد الاحاطة بالقرائن
 خير وجه اندفع هذا الاعراض عن لك القائل لان ظاهر كلامه ان الوقوف على الاجماع والعلم برأيه من جهة النقل غير ممكن عادة
 لاهل خلفه وكلام العلامة انما يدل على حصول العلم به بل قد نقل كما يصرح به قوله اخبرنا علماء وجدنا حصل بالسمع ولما ظفر الاخبار
 من غير يد بما قرره قوله الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما ضاهاه من جهة النقل لا سبيل الى العلم
 بقوله الامام علي عليه السلام كيف هو موقوف على وجود المجتهدين المجتهدين ليدخل في جملتهم ويكون قوله مستورا بين اقولهم وهذا ما
 يقطع بانفتاحه وكل اجماع يدعي كذب الاصحاب بما يقرب من عصر الشيخ الزمان ان ليس سندا الى نقل متواتر او احاد حيث يستلزم
 مع القرائن المقتضية العلم فلا بد ان يرد بها ما ذكره الشهيد من الشهرة واقا الزمن السابق على ما ذكرنا المقارب عصر ظهور الائمة
 عليها السلام وان العلم باقوالهم فيمكن حصول الاجماع والعلم به بطريق التبع هي اقول لا ينبغي بطلان هذا الزعم من جوده منها انما قرره من
 قولهم امتناع الاطلاع عادة ان تصاد على الظهور بان هذا الدليل هو الذي يتصور مع انه يلزم منه ان الاجماع ليس المراد بهما انفسه
 بل المراد به في العامة من الاحاطة باقوال الكل ومن زهد بما يكف عن قولنا عليه السلام في جملة اقول اجماعة لا كل ذي قول لا يمتنع
 الاطلاع على دخول قول الحق مع الاعتقاد على الحكم بحصول ايقين لنا بعض المسائل مع وجود خلاف في مقابلها مع آفة الحقيقة ليعتد
 بجميع الخطا فليس لاننا نرفع على جميع اقول ان كل من يعبر بقوله لك من قديمهم وانما تشارهم في البلدان كما هو معلوم وهذا لا ينكر عاقل نصفين
 اهل العلم حصول العلم واليقين ببعض المسائل في مثل هذا الحال بحيث يخرج من هذا مذهب الامام علي عليه السلام وليس ذلك الا بحصول
 التوافق ولا يصح وجود الخلف وان كان مجهول التسبب لان ذلك انما يصح ما يوافق ايقين منه على انتماء بمجهول التسبب لعدم تحقق
 الا بالاشارة اليك في ذلك وانما وضعي تخيل في هذا على الوجه الذي تجد دلالة بعض المسائل فليس الله ان يصلح وجدنا ان لا يفتك
 احد من غير غير ذلك وانما اقول انما المنكر كما قال الشافعية فبما اقول الصريح بل ايعني اننا نؤمن على الصقيما ومنها اقول
 كل اجماع يدعي كذب الاصحاب بما يقرب من عصر الشيخ الزمان اننا انما ظاهرها كما تحصلنا ومنقولنا عن محسنة وليست منقولة
 عن الاجماع الذي هو عبارة عنه على ما تذكر عليه عبارة عن اتفاق اهل العلم العقد ظاهره باطنا في واحد يحصل العلم به
 قول الامام علي عليه السلام في جملة اقولهم وان لم يحصل الاتفاق لم يحصل العلم بل رتبها اوجبتها الى الاجماع انما يحصل في بعض
 على جوار مسئلة يدعي الاخر الاجماع على غيرهما مثلا او يقال ان ذلك مع انما في عصره واحد فلو كان ذلك المعنى في الاتفاق
 كذا يحداهما واخر اولا ما لا ينبغي على اهل كل عصر الاجماع منهم الذوق في الاتفاق بل لا على من بعدهم حتى يدعي مع الاتفاق على خلاف
 مقتضى ما اتفقوا عليه كما لا يصح دعوى اجماعهم بذلك بخلافه في ذلك لان ذلك لا يصح نقلها كما لا يصح النقل المعبر عنه لعل

او صحة الواسطتين وبين الامام او صحتهم في انفسهم او دجائهم ايتهم على غير ذلك من المباحث وهو ناشئ من احتمال عدم التعلق بالماضي
 او عدمه يجوز ان يكون محتملا خاصا بالاحتمال كما مر فلا يلاحظ لهذا كثيرا ما يطرح الشيخ قدس سره في كتابه الاختيار العلق بقضائه قرب
 زمانه وجودة انقلابه في زمانه الذي عوى فيه كثير من تبعه عنه فمثل هذا ونحوه يظهر في عدة النسخ ولذا لم يزل كثير من المتأخرين
 الاجماع المنقول بغير الاشارة فيه من قبل الفاضل الى ان الاجماع اذا عارضوا وجبا لترجيح بينهما كان ترجيح على كذا هذا
 الكلام حجة في الجملة لان لا في الحقيقة لان الاجماع كانت اقوى من ذلك الا في اشارة تقييدنا واما الترجيح بين الاجماعين فهو اصعب من الترجيح
 لا يقال لان في ترجيح بينهما وبين غيرهما اذا عارضوا لاننا نقول ان لا يجوز الاقتصار في الترجيح بينهما على صحة النقل واصحها ذلك لان الترجيح
 بل لا بد من اعتبار ما قد ناسا بقا لان الاجماع المنقول بمحتمل الاحتمال لا المقدرة فيجانب المرجح من الاخبار والاعتبار من عمل العلماء
 الاخبار مثل مسئلة المتلوقة في رجحان التسليم بخلافه في اصحاب فذهب الشيخ في المبسوط واكثر المتأخرين الى جواز صحة انه في
 المبسوط ما التسليم بمحو اصل فلا خلاف في ان لا يجوز المتلوقة فيها وظاهر دعوى الاجماع واما قلت ظاهره لان هذا الصادرة
 حيث تعلق آثارها بهما ذلك من غير اتفاق الا فيكون هو عبارة عن الاجماع ولو اراد به عدم اطلاع على الخلاف لقول هذا في موضع خلاف
 كما هو المعروف لديهم اذ ان في ذلك احتمالان مذكور ذلك الحكم بالحق فكما اتسماعا مشهورة في الاتفاق فمقتضاها موضوع لذلك لما هو
 دعوى القول بالسلامة لسبب الجواز الى الاكثر في التصريح في الخلاف وفي المطامع من جهة ذهب الى المنع وهو اخبار ابن البراج وابن اديبر وموظفين
 الجيد ومقرره وكذلك ابو السلاخ والظاهر من مر من زهرة في الغنية نقل الاجماع عليه فذهب الشهيد الثانية الى الاكثر في ذهب بن جزم في الاكثر
 والصدق في ذكره في الفقيه وقد روي في بعض بعد نقله عن سادة ابيه الجواز في قوله في الجمل في زهرة في الاخبار في مختلف الجمع بينهما
 بجمل اخبار المنع على الكثرة او بجمل اخبار الجواز على التقية وهل الاول ارجح اذ ذهب لاعتبار جواز الصلوة في جلوده لا يؤكل لحمه ويطبخ
 الجواز مشتملة على المنع وغيره وان كان الاحتياط في الاجتناب في ذلك وظاهر الحال تصادم الاجماع من الشيخ على جواز الصلوة في جلوده
 من ابن زهرة في المنع فنقول ان لا يجوز ان يراد بها معانها الاتفاق كون لقائلين في عصره واحد كلاهما على الشيخ في المقيد كيف يتجوز
 واحد منهما اتفاقا هل من جهة يتبع الاتفاق على خلافه مع عدلها واجتهادها وشرعية احترامها بما عايناه في قولها وان يراد بها معانها
 لا رجحان الشيخ بل في ذلك في حق دعواه وفي دعوى السيد ابن زهرة في نفسه خلاف بقول مطلق ولا يفتي ابن براد في خلافه في خلاف العتبة
 لان الاصل في الاستعمال حقيقة والقوة في الخلاف من الطرفين ولا يمكن ان يحمل الا على المحصل في ذلك على نقل ابن زهرة في نفسه لا على نقل الشيخ في نفسه
 اختلاف لان يقال ان الاستعمال اعم من الحقيقة لهذا فذهب العلماء الى الاكثر بل قد خالفه هو في خلافه وفي المطامع من جهة وهو المعروف في
 من ذكرنا سابقا لهذا فذهب الشهيد الثانية الى الاكثر كما مر في حجة احتمال المحصل على نقل الشيخ ايضا فلم يترك هذا ما رجح على الاخرين
 جهة الاتفاق في الجملة ولا من جهة التقليل لان ذلك ان الاجماع هو الظاهر من كلام الشيخ كذلك هو الظاهر من كلام ابن زهرة على ما نقله في
 ولا من جهة العموم لان المحصل حجة خاصة بالمحصل بغيرها ولا من جهة التحقيق في طريق ترجيح الا من جهة المسئلة الاخبار لانها
 وجدت مستند دعوى ابن زهرة عاما مثل رواية ابن بكير قال وسئل زادة ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الثعالب العنكب والفتية
 وغيره من الورع خرج كتابا عن املا رسول الله صلى الله عليه وآله ان الصلوة في ورع كل شيء حرام اكله فالصلوة في ورع وشعر وجلده
 وبوله وورعه وكل شيء من فاسدة فلا تقبل تلك الصلوة حتى تفصل عن غير ما احل الله لكم قال زادة والله هذا من رسول الله صلى
 الله عليه وآله فان حفظ ذلك يازدة الحديث ورواية ابراهيم بن محمد الهذلي قال كتب اليه يسقط على ثوبه الورع والشعر ما لا يؤكل لحمه
 غير ثوبه ولا ضره فكتب لا يجوز الصلوة فيه ونحوها وكما يحتمل خصوص الاول في التسليم بل ذكر في السؤال في استلزامه في محتمل خصوص
 الجواب بما سواه لان الاخبار المخبرية عن النبي عليه السلام في هذا اظهر اما مستند دعوى الشيخ فاحص في رواية مقاتل في مقال
 قال سئل ابا الحسن عليه السلام في الصلوة في السمور والتسليم في الثعالب فقال لا خير في ذلك كله ما خلا التسليم في ثوبه لانها لا تاكل لحمه
 وفي رواية ابن علي شاذ عن جعفر عليه السلام قال صلى في العنكب والتسليم في الثعالب فقال صلى في الثعالب يصلي فيها قال لا
 ولكن بليس بعد الصلوة وفيه بشر بن بشير قال صلى في التسليم والتسليم في الثعالب فقال لا تسلم في الثعالب لان السمور مثل رواية علي
 بن جزم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عابس الفرو والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا كان منه زكيا قال قلت ولبس الكحل
 ما لك بالصلوة في لبس الكحل فقلت وما يؤكل لحمه وغيره فقال لا بأس بالتسليم فيها فانها لا تؤكل اللحم وليس هو مما يؤكل
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك انما هو عر كل ثوبنا وخطبك هذه وامشها كلها خاصة ومما يحكم العام ولا سيما الأخيرة
 المبينة لتكون التسليم بما ليس نوعه ولا يترس الا اذا لبس ثوبا لا يؤكل اللحم اذ هي مما يمتنع عنه فيكون قول الشيخ في هذا اظهر واشهر في نقل

هذه على الحقيقة لما ذكرنا من صاحبها البحار ولجميع من فيها بالحل على الكمال هذا الاختار ابن حزم كان حسنا لا لادلة الله عنه ان يفتحنه
لا يفتح عنه صريح والمعصوم كما ذكرنا من محققين احتمال الدخول معارض باجتماع الخوض بالشيء الخلاف ومع هذا لا يحتمل لا يفتح هذا
حكم المسئلة وبيان ما نحن فيه من كفاية ترجيح الاجماع بين المتعارضين من اننا اذا قلنا ان ترجيح من انا قلنا او انقلنا او انقلنا او انقلنا او انقلنا
غير ذلك وجعلنا الى المسئلة فيخرج بها كرايت لا ياتى ان مذ هب من ذكرين كابر التراجيع وبرادير بن الجعيد والمترفع والشيخ فيفتحه
ويترقب قولنا يظهر من قبل ابن زهره لا نقول بل الظاهر انها مسئلة فيخرج الى انقلنا ايضا لا عبارة الشيخ فيفتحه وليست حيرته
في المنع بل ظاهرا على ما في الخلاف يجوز ان لا يفتحه كمالا لا يؤكل كمالا يجوز المسئلة فيجلده ولا يبره ولا يشره وكذا لم يتركه وتبع لم يترك
ودعيت رخصته جواز المسئلة في الفتك والتبوير والتجارب والاحوط ما قلناه انتهى في افعال ابن الجعيد فهو يصلي في وبر ما حل الله من
المجوز دون ما يؤكل كمالا ولا يفتحه جلده ايضا كما في الدخول لم يتركه وكلام ابو الفتح هكنا لا يفتحه التجارب المعصوم والمترفع وانقلنا
وجلوها لا يؤكل كمالا وكان فيه ما يقع عليه الدلالة في المقتضى فيجلد لا يجوز المسئلة فيما لا يؤكل والطلق وقا ان هذا من خلافه كذا
قال ابن زهره فيفتحه قولنا المقتضى وهذه امثاله عبادان المانعين واغلبها من هذا القبول مطلقا والقبول فيها ما اذا تأملت ماخذ
وجده مطلقا وهو مستند ابن زهره وذلك ما يصفق نقله الاجماع بخلاف عبارة المجوزين فانها مقيدة بمقتضى مستندها كالا
فيكون ذلك عرجا حكم البسوطا لقول المجوزين لم يطلب الاحتياط اقرب والله سبحانه اعلم وانما ذكرت هذه المسئلة دون غيرها
مع ان غيرها اظهر في تحقيق الاجماعين وقصا دهما لثانيتين احدهما الدلالة على سلبنا با الاجماع وتحصيله وكثرة قارن
الاقوال والثانية الحاجة الى معرفة حكم المسئلة لبعض مسائل من ما يجمع هذه الكلمات الفصل السابع في القسم السابع منه
وهو الاجماع الشكوكا ويتحقق فيها اذا قلنا من اجل المحجة واكثر ضاح بحكم وسكن الباقون من علم حكمه او تحقق ذلك الحكم بانها
هو ومقتضى لم يتركه وانما قلنا من يفتحه قولهم حيث لا يسارعنا الاتفاق بالاتفاق او من يحصل بهم الاجماع فيما سوى المتفرقة فيفتحه
المعاني في هذا فقل هو اجماع وجبة تحصيل شرط ذلك فيدو قيل هو اجماع كما هو اجماع على ان لا يسرع في محجة يجوز ان يكون مذهبنا
التصويب بانما لم يتركه على ذلك القائل ان لا يرى ان كجته مصدق لا يجوز ان لا يتركه عليه وان لم يتركه من اول ان اجتهاده اذ لا التوقف في
المسئلة فيكون خرضا الكف والشكوكا حتى يرجح احد الطرفين فيوافق او يخالف فيسكن او يظلم فينظر فيفتحه المسئلة او يخوف افقنا بانها
لواعتمادا على غن غير ينكر عليه وغير ذلك فاذا احتمل ما قال ذلك لم يكن محجة وقيل هو محجة لان الاسل والظاهر خلاف ذلك كذا
احتمال التصويب او التهميل والتوقف والاخلال بالحسنة وامثال ذلك مبرج والاحتمال ان لم يكن مساويا للبرهان بالاستدلال بالاجماع
بالاستدلال بالارجح والظاهر ليس اجماع ان الاجماع هو الاتفاق لا عدم الخلاف الذي هو الشكوكا وقيل ليس اجماع ولا احتجنا لما ذكر
قيل هو اجماع وجبة بعد انقراض اهل العصر متظاهرا لكون المراد من عدم الخلاف وهو الاتفاق وقيل يعتبر بذلك وهو التحقيق والتحقيق
هو الاول خلافا لا كثيرا انما اجماع فلا تكتفي لا بد ان يعتبر فيهم دخول المعصوم عليهم السلام كما يعتبر في كل اجماع عندنا اذ لا بد من ذلك
الاجماع عندنا انما اجماع او اختلفوا اسكوا او نطقوا كما هو معلوم وقد عرفت على ما ظاهرا على قول القائل ان لا بد من علم بذلك وظاهرا
عليه لا يكون ذلك اجماعا لا فرق بين الشكوكا وغيره اما ظاهرا فلا عتبا دخوله في تحقيق اجماع قوله بذلك القول كما سبق لا عتبا
عدم الاطلاع على خلافه واما باطنا فلما تواتر منعه من الاخبارا وشبهه صحيح الا عتبا الذي ليس عليه غتبا انهم عليه لا لا يخفى عليهم شيء
ملوا انوا واقوا انهم مع كونه اننا سامعة وعينا ناظره وروى الله سبحانه يعطى ولية عودا من نور يرى بنا على اننا على كذا
يرى احكم الشخص في المرة فقال اننا لعودا فقال عليه السلام اننا لعودا من نور يرى بنا على اننا على كذا
فسبح الله على رسول الله والمؤمنون وهذا ما لا ريب فيه وما ذكره بعض اصحابنا فيهم لا يعطون الغيب فهو حرم فيهم رضوان الله عليهم
على الظاهر المتوهم باحكام وهذا الله تعالى فيهم من الاصول فلا بد من تحقق ظاهرا وابطنا او يتحقق لا غيب الواجب سبحانه من ان الله وصفا
الذي لا يوتى له الا انهم لا يعطون الغيب الا ما علم الله وآفة انهم انما شافوا علوا وعندهم الاسم الا كبر هو العلم الا عظم ولكن هذه
الشكوكا يعرفون بها ما شافوا على ان الانبياء اتا بقا كوسيد عيسى ومسلمان وصا ان الانبياء انما يتبينوا بساطة انهم واتهم والواو

الفصل السابع

في اثبات انهم عليهم السلام لا يفتحه عليهم شيء من الخلق وانهم عليهم السلام يعطون الغيب

الذي هو بديهي وتفصيل كل شيء وهذا وجه القوم في منون فان كان القرآن فيه تفصيل كل شيء وهم يحاطون به وجب ان يعلموه والا فخرج خلاف الحكم
من لا يعرف خطابه ولا يعرف قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون امنا ثم كل من عند ربنا فان اكثر القرآن والعلم انفسه
على الله وينبذون والراسخون لاجل ذلك ولنا يعرضهم يقولون ان الراسخين والملاحه لان لا فخر الا في العلم بتأويله بوجه لا فخر الا
في القول بما يستلحقه وذلك غير جائز او يعود الى بعض دون بعض مع شكا الكسبه وهو التبرع مع غير المتبحر لاننا نقول ان اكثر انهم وقد عثر
الراسخون في العلم وجلواوا عاطفه لما قلنا سابقا ومنهم من سارح المنهاج وغيره وقالوا لا يلزم عود انفسهم الى الله بل يكون عاده
الى الراسخين والقرينه مختصة بكل قول نقاد وهبنا له اسحق ويعقوب نافله لاننا لو ادعاهما والحال من يعقوب فلم يلزم من الاشتراك
فما علم الا اشتراك في القول وبالمجمل فلا بد من علم الحق الله جعله الله عينا واسينا وحفاظا للشيء بعينه والقرينة والتفصيل بكل قول
باطل لا يثبت الحق وبطلان الطلب نصبه للثبوت على غيبه وكان التحصيل على ما علمنا انك تعلم شخص لا فخر الا في العلم بتأويله بوجه لا فخر الا
اذا وصلت ذلك لا يخرج الا انه لا بد ان يخرج من فهم ما يكون وما يدخر من نبوته من اين ما اوتوا اما او محمد وال صلى الله عليه وآله
وهذا الله فخير اليه ليس من اجل ما اتهم الله فان قال القائل يحكم فلا بد ان يكون الحق قاطع عليه ما ذكرنا انما لا ذكرنا سابقا قوله
عليه السلام ان الارض لا يخلو الا ذواتها ام ما هي الا ذوات المؤمنين ودهوان نفصوا ائمتهم وحكم هذا الحكم لا بد ان يقع عليه ذلك وانما
رقه ولو لم يكن يقع كذلك لظاهر الا يكون ضده اظهر منه وان كان ناقصا ائمتهم لكن ذلك وان كان حقا اقرب من غير الامام عليه السلام يحكم قوله
لا فخر الا بجهاد ان يكتفوا فمثل هذه الحال لا تحرم عليه التقية فلا يكتفوا عليه عند ظهور الشيعة له هو من رضى بالتصويب محكم بوجه لا فخر الا
ولا يجوز عليه الثقة كسعة عليه لا نتيجة الله وليس لله حجة على جميع عباده ان تقع الواقعة وانكم بها لا يعلم حكمها ولا يعلم سائرها وانما
ولان التوقف ينشئ عن الازالة المتعددة المخالفة ودليل ليس بمتكافئ ولا يختلف ولا يحتمل بل هو حكم علم وقول فصل كما ذكرنا في محله ولا
يجسر لهما الا امانة المطلقه التي لا تقبل للمطر فحق المسئلة لان ذلك لا يترتب الا صاحب الاستعباط ولا يجوز له الاخلال بها بالعصية لا
حجة الله والاخلال بها الاخلال بالحق الذي هو اصل التكليف وفرعه والاشارة بقوله عز و الله باله والرسول بالرسول والاولى
بالاولى بالمعروف والنهي عن المنكر المحيد فاذا كان انما يعرف بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف يجوز له التسكوت لان يكون مقررا على
ذلك لعلمه بل لعدم المنع من انكار نفسه وبواسطة او بكتابة او غير ذلك مع وجود مقتضى العلم بالامام عليه السلام فلو كان
سواء كما هو مذكور في كتب الداية فلا يكتفوا على قول القائل اذا كان غير علمه لم يبق الا بالتصويب وخالفنا من ادعى ان الله لا يفتقر
في معرفته الحكم او متوقفا عليه او متحلا بالحسب او تلقى وقوع الانكار من غير ما مثل ذلك من الموانع المعروفة ولا يمكن احتمال شيئا للحكم
احتمال امكان صدور هاتين خلاف الاصل من معارضته بل لا شك في قوله عليه السلام في ان الاحتمال الثاني غير ملتزم اليه لا محجة والاصل
فقد انزلنا قلنا في حق اذا قد اقر عليه واما ان حجة فلا ذلك لان الحق لا يفتقر للاجماع المعين بدخول قول الحق ونفي رده وقوله
فثبت كونه اجماعا حجة وقيل من اين لم يعلم كون الباقي ازا وفتنا على قول شخص عينه ان يسكون الامام عليه السلام لا يفتقر الى
اقراره بل لا نكاد وقع ونشره على كثره العباد وسعة ائبله على انكم لستم ان مجرد وجود الخلاف يبطل الاجماع التسكوت على وجه
لان عدم الخلاف بخلاف اجماعا عادات السابقة فانها الوثوق لا عدم الخلاف فلا يصح هناك المعلوم التسكوت بغير هذا لاننا قد فرضنا
مخالفا لكونه الامام او واسطة منه بالهام واكتابه لان الغاية في ذلك فبا وجوده قلنا لا فخر الا في العلم بتأويله بوجه لا فخر الا
قال بخلافه لم يصدق قوله عليه السلام لاننا لم نأخذ من الحق على الحق فقوم التسعة لا فخر الا في العلم بتأويله بوجه لا فخر الا
حصوله بل بخلافه ولو لم يعلم التسكوت لا يفتقر للاجماع التسكوت لا يفتقر للاجماع التسكوت لا يفتقر للاجماع التسكوت لا يفتقر للاجماع
سكونا لا يفتقر الى الواسع وبذلك لا يفتقر الى مكان من اهل الاستيضا ح والحق والاستنباط على النحو المقر اذ ان الله واسفغ
وسعة التفتيش والتقص لا بد ان يقع من هذا الامر على ما هو بينكم به ما يرا ومنه لا يظلمه ما زاد عليه لا تكليف الامام هو دون
الوسع والطاعة فقد اقر ما عليه الا انكم تكلف ما لا يطابق او سقوط التكليف لا يقال يلزم من قوله وما في شيء الا وفيه كتابا وسنة
ان قولنا اننا نقول ان كان حقا فلا يكتفوا في معرفة حقيقة ذلك بل لا بد ان يوجد عليه دليل بعينه لانهم لم يملوا شيئا الا وقد تها عليه
وان كان باطلا وضعوا دليله لا بد على سبلانه فلا يحتاج في تحقيق الحال الى سكون الباقي او عدمه لاننا نقول ان ذلك القول قد يكون
دليل على ظاهره لا يفتقر الى اشارة او انما يستدل على ذلك عليه بعدم العثور على القائل بخلافه بعد الفصل الذي به يحصل الفصل من ائمتهم
بالعدم فانه اذا كانت الحال هذه فكذلك فلا بد ان وحيدة كلامهم دليل على ملهم هجوم او اطلاق او غير ذلك ولا يكون ذلك صلاحا الا اذا
عدم المختص من صالح بعد الفصل الذي يثبت بان ذلك لا يعود عليه لاعتنا بوجود المختص في ان يوجد ما كان صالحا لذلك فيكون

قد استدلوا بالبرهان

العموم مثلاً مستنداً لذلك لتسكت المطابق لقول ذلك القائل ويكون مستنداً بخلافه فلا يتحقق الإجماع التسكوت لأن القول بانه لا
 دليل يصلح تخصيص ذلك العموم كان العموم المعمول عليه مخالفاً لقوله ويكون ذلك لأنكاراً عليه كما انما عمل أصحابكم على حكم عام أطلقوا به
 عباراتهم وعقوباتهم وشاراتهم وقول بعض بعد تحقيق ذلك العمل على ذلك العموم بأخباره فمن يماثل ذلك العموم والأطراف يمكن ان
 ياتي الأفراد الدالة على ذلك العموم فان تسكتهم ليس في الحقيقة سكوناً مبنياً على التفرقة على ذلك الحكم بل هو قائم مقام أنكاره عليه فهو لا
 مجازاً للتفرقة بالقول في مقابل الإجماع وهو بدعي البطلان وقوله ان الزمير له دليل يصلح تخصيص ذلك العموم بل الأصل هو انه لو وجد
 لما عمل أصحابكم على العموم لأنهم لا يجوزونه قبل حصول القطع الظن الاعتباري لوجوب التفتيش العمل به بعدم التخصيص فلا يجوز هذا الأصل فلا
 يغفلون عنه وان اختلفوا في توقف العمل به على حصول القطع او الظن المتأخر بعد الفصل الشديد فعملهم بالعموم ليس غفلة عن هذا الأصل
 ولا عدم غور على التخصيص الصالح لأن الله سبحانه وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا في هذه دنياهم سبلنا وان الله مع الحسين فمن بدل محمداً
 في طلب رثته واستعمال القطيعة لله وهب الله آياتها من عندنا كما سبلت في ذلك فلا في تحسب والله سبحانه معكم لا يبدل ما سبل الحق
 الذي يطلبه بحيث عنه التكليف مما زاد على ذلك والآباء التكليف بما لا يطاق ولهم في شكا الله سبحانه قدامه وعواصمهم وبلوا بحد
 فلم يعملوا بالعموم الأكيد ان يخرج امرهم من حيث يحصل مخصص صالح لذلك لا مطلق وجود مخصص في الجملة بل لو وجدكم كثير مخصص فان كان جوب
 اطرافه وعدم اعتباره ومن توقف في بعض المسائل فاعلمهم في ذلك فانما كان ذلك التوهم من تلقاها في معرفتهم ومعرفه كلامهم وما أخذ
 احكامهم وانما انزلت للعلم في هذه الكلمات المقتضية في الجواب بياناً مشدداً استدعاه بعض علماء أبناء المائة الثانية عشر من الحجة بن محمد
 بهذه الكلمات ببيانها ولهم بما اوردوا ذلك من تفهمهم ان لا عبرة بما لا يعلم ثم ترجع الى تمام الجواب فنقول اننا نعلم سكون الباقي انما فيه
 الامام فلا في مقدمين كسبه التي صنعتها العلماء من شرق الارض ومغربها من السابق واللاحق وعلم ان كلامهم باحث ومفتش من فرج وسه
 في تعيين ما يقولوا والاحترار على الايراد على ما يورد من بعض بقول الاقوال المعبره متوجه غاية التوجه الى تاسيس القواعد المقررة مورد جميع
 الآثار المسطرة في الحقيقة هو قديس العلماء الثقات من الأولين والآخرين كل منهم يورد عليه ما يورد عليه وينقل ما عثر عليه ويجوز له
 ما يصح له في السنن في كتبهم له ناطقة بكل ما اطلعوا عليه كيف ينبغي على هذا قول معتبر في ذلك ان ذلك القول لخطأ ان كان مخالفته
 ان يظهر له لالة الاخبار المقدسة وغيرها لا يرفع الحق بكون حملها اذا لم يصل الى غير وان كان باطلا فلا يضركم خفاؤه هذا في نقل
 على انما لا تكلف بحكم يوقف على اكثر مما سمعوا والزم الحال في التعمد المكروفاً انما الامام عليه السلام فهو لا ينقل بالواجب لا يسمعنا شياً
 حاكماً على عينه وهل ما يحتاج اليه ويوقف حكمه عليه مع علمه بكونه مندوباً عن غيره لا يملكه على ذلك الشقوق والمعلمة بما يطول في الكلام
 ويخرج عن المرام وهذا ومثله يرد قول المعترض بكثرة العباد وسعة البلاد فلا يكون المخالف في الحقيقة موجوداً وان وجدته فله ان يرد
 امر الى الله ويثبت حكمه ان لا دليل على نفيه كما قلنا ولا يكتفي بوجوده كما لم يكره انما الاجازة في الإجماع البسيط والمكرب
 بعد تحقيق مجاز ان مخالفاً لكل القليل بل على ان قوله بطلان وجوده لا يرتفع الحق من الارض حتى ان كان قلنا وصل السناد الا فلا
 يضركم لا يلفظ اليه كما انما افترضت احكامها الثنتين من اهل الإجماع المكرب في ههنا وههنا الإجماع التسكوت كسب الإجماع في الحق
 لهذا كثيرا ما يتوقف تحقيقه ولم يتحقق كما توقف تحقيقه في مسألة الجمع بين الشريطين حيث منع من الجمع بينهما ولم يتصور ذلك استحالة
 سكونا عند قول المانع وهو دليل على اجماعهم على ذلك وهو اجماع سكوناً ومثل ذلك ليس اجماع ولا حجة لأننا قد سألنا انما نأخذ من ذلك
 بعد الفصل الشديد بان يكون كلامه من اشارة التفرقة من عموم او اطلاق فيمله مستنداً له فيتحقق او يكون مستنداً لأنكاره فلا يتحقق في
 هذه المسئلة بعد ان حصرنا المحررات بجميع ابيان التفرقة عمومية الإجماع فيها سوى ذلك واستندوا في التفرقة القول تعالى وحكم ما لود
 ذلك عام لم يبدل لك لا ينفك عن هذا نقل عن ارجحة القول في ذلك بالكرهية اعمال الولاية التمهيدية بل في في العلل على ان بن عقاش
 لم يجرها هو صالحة لتخصيص كل نية بعد العمل بالعموم جمعاً بينهما ان لا منافاة بين الكراهة والعمل بالعموم وذلك دليل على عدم غفلتهم من ذلك
 الدليل المدعى على دليل صالح للتخصيص انهم غفلوا عنه واداه العجب كيف يقال غفل عنهم في واقعة مله من مله ووضعوا كتاباً مستنداً لا يثبت
 اغلب العموم ان مختصة بخبار الا حاد من وذا الذي كل خبر مختص بالان كان صالحاً لذلك بان يكون جميعاً انما لا يكون مقبولاً لعدم اجماعهم
 على اقراره الشئ في عدة وذلك كله قبل استقراء العمل على العموم ولا ينافي المثل المشهور وما من عام او كذا خسر ان هذا ان ريد به العموم كان
 مخصوصاً بغيره ما وان ريد ان لا يخلو على بعضه ان العمل بالعام كثير لوقوع في الاحكام فلا يضركم ان العمل بالعام كثير لوقوع في الاحكام
 ولا يفتقر بعضها لتخصيص اتمام بل هو بعض العمل بالعام قبل التخصيص على التخصيص كماله في باب الأصول ونقل التمهيدية قولاً لا يثبت انك بعد
 المتجاوز لما روي من انه ان نقل عن حاله الاخر فيضيل ذلك مع وجود ما يخصه بغير هذا الوضع وورد التفتيش بين العمل بانها لا يثبت

استانته حاج افتقل الى الاطلاع لا بد ان مانع لفائدة لان الاطلاع لا بد ان كانا امكن كما قلنا فتقوا اذا امتنع كان التوقف عليه
بالمعنى فلا يملك العلم بايصافه وقوم بامكان العلم به وهو الحق لا نحتاج الى معرفة جميع معتبر قوله على التوقف ذكر الماء فانما
يقضى على مذهب اهل الخلاف واما على مذهبنا فينبغي ان الامام عليه السلام في حكمة القائلين فبحث ما علم ذلك تحقيق
الاجماع فلا يحتاج فيه الى الاطلاع بجميع اقوال من يعتبر قوله مع معرفة ما اتفقوا عليه عن جميع قلوبهم وحسن معتقداتهم لان مذهبنا
دين الله الحكيم لا يطفأ نوره ولا يرتفع عن اهل محفوظه عن كل ما يخدش ادلا يكون حجة من حجات القضاة ولا تخون إخاء القوم في
مذهبهم من مذهب العقول الا وقد وضع لنا حفظ الشرع عليه ليلا يبينه من جهة اوضاء وامارة قوسل الى ما فيه استدار وتجديده
موضحه سبيل الرشاد ودلك يحصل بالعبارة او بالاشارة او بالالهام او بالالتبيه او غير ذلك من طرق اوضحها لم يخصوص او عمو
او تشبيها او اطلاقا او اماء او تفرير او مثل وما اشبه ذلك ولهذا قال عليه السلام ما من شيء الا وفيه كتاب وسندنا في الاستدلال على اهلية
الاستنباط والاعتماد وسعد في تحصيل معرفة حكم الامام عليه السلام وقع عليه عرف قوله وحكمه فلا بد ان يكون علمها طلب الحكم في التوقف
او هو يطلب منه وجده فان لم يجد هناك وجدها في وجودها لنفسه لانه هو القيم على هذه الفرة وهم رعيته وعليه فسادهم كما اشارت اليه
القصص وبرا هين هذه المعاني مما يطول به المقام وفيما تقدم مما قرناه ما ينفعك ههنا فلا حظ الا بذكر لو كان كما تقولون ان تضيحا
طلب جدلنا وقع تحتها من اهل الاستنباط وانهم لا يقولون بذلك بل يجوزون على كل واحد خطأ لا نقول ان الاحكام الشرعية
بها النظام ليست كلها يقينية حتى يتحقق في كل مسئلة منها الاجماع بل يقولونها المسائل اليقينية وفيها المسائل الخلافية واما السائل
الخلافية فعلا منها ان تكون الادلة المتكافئة بالنظر الى المستدلين بل لا يكون الرجحان فيها مانعا من التيقض بل يحصل فيها ما يشبه بالنظر
لشخص ويثبت يقينية بغير اخر لا يخرج منها ما يبلغ به التكاثر الا ان يكون فيه اجماع مركب هو ايضا من الظن بالنسبة لكل واحد من الطرفين
وان كان اليقين فيها معا او يكون من الاجماع المركب ومنها ما سبيل التوقف وحكمه لا احتياط العزيم ذلك وهذا من اهلها لا يكون التوقف
عليه بوقوع التكليف بها ولا يرتفع الحق عن اهل ذلك في ضمنها واما اليقينية فلا بد من حصول شرط اليقين كما قلنا ولا علامة
لأحدهما الاصوله على الدليل الظني او اليقيني والواقع لا يخلو منهما وكل منهما حيث ما طلب جدلا يجوز الخطأ فيما يحصل في الاجماع
نعم ما يحصل من الاجماع المحصل الخاص يجوز فيه لعدم عموم حجته ولذا جازله ١ بمسئله مخالفة الدليل فان قلنا اننا لا جوارب من يعنون
ما ذكره من امكان العلم به ان لم يحيط بجميع معتبر قوله ما ذكره دعوى العلم بذلك يخالف الى دليل قلت نعم الدليل حصول القطع لهم في
المسائل مع وجود بعض الاخبار المخالفة لها فان قالوا انما قطعنا للشرع فيها قلنا وان كان فيها نص لا يحصل منه القطع مع وجود نص
على يقينه الا اذا عرفت بالقرائن انما حاكمية مذهب الامام عليه السلام فان حصل لكم ذلك مع وجود اقلنا لا يخالفها عن نص لا امارا
والقرائن التي افادتكم اليقين بمعرفة ان ذلك مذهب الامام قلنا لكم لا يغني بالاجماع الا هذا ولا ضركم ان معرفة مذهب الامام من
هذا اللفظ الذي عندكم بوجود المخالف لفظا ايضا وهذا ظاهر لم يكن له قلبا والحق انتم وهو شهيد على اننا افادكم بانكم لا تاتوا
بجحد وجود حديث واحد وجد له منافق لا موقفا ولا مختصرا لا بل لا بد من الترجيح وانتم تفرقون بانكم لا تحيطون بجميع ما ورد عن النبي
ولا يجوزون العمل ببعض دون بعض فان كان عندكم يجوز العمل ببعض الاخبار فان كان عاملا لا يجازون الى الاطلاع على المختص وجد
اوله يوجد وان كان مطلقا او محلا مثلا لا يخافون في المقيدا والمبين جردا ولو وجد فيمنع ان يكفى احدكم باني كتاب ولا يخافون الى
ترجيح ولا ينظر ولا يتبع فيكون مرادك قيمة كتاب من كتب الاخبار وتبلغ غاية الاعتناء وان قلتم لا بد من تحصيل المخاض للعالم المقيدا
للمطلق والمبين للجلد والحكم والمتشابه وهكذا وجب عليكم ان تحصلوا جميع ما خرج عن اهل العصاة والا امتنع عليكم الحكم وانتم تفرقون
بعدم حصول الجميع لكم فان قلتم كيف لنا ما نقد على تحصيله ونرفض حكم الامام عليه السلام ولا ننكف ما لا نقد عليه بجوده وهذا الغرض
فانكم تعرفون حكم الامام عليه السلام ببعض مع وجود المخالف من الاخبار وتجزئون بكثير من الاحكام في مثل هذه الحال فكذلك غيركم
انكم تقولون ان يجوز القول بدون نص من جميع معتبر قوله فان امكن لكم تحصيل ادلة لجميع امكن فكم معرفة اقواله بطريقه لان
القول كما مر سابقا لا بد ان يظهر او يقطع فيظن اما الدليل فلا يجب اظهاره وان كان ذلك القائل الذي لا دليل له لا يعتبر قوله الا اذا
ظهر دليله والا كان عندكم طريق القول فليس من معتبر قوله لا يضر عندكم وجود خلافه لانكم لا تشترطون علينا ضبط جميع اشياء
الخالف انما تشترطون ضبط معتبر قوله فلو انكم استدلنا بامتناعكم من الاخبار مع عدم الاحاطة بكتابتها وفيها ما لا يجب اظهاره هو جوبنا
لكم بامكان معرفة مذهب علي عليه السلام في جملة اقوال معتبرين وان لم يكن جميع مخاطباتهم مع اقوال معتبر قوله ان لم يجب اظهارها
لا تفتق ولا يرتفع الحق عن اهل وجب الحكم بفساد بطلان اقواله فانهم ولا حظ ما قرأه في مثل على كثير من يافى من يفهم واعتقل كلمة

الشيخ عبد الله المقامي البحراني بلفظه واخصر منه واقتصر على بعضه مكان من كتابه في الأصول في حجة الإجماع وهو كذا
 اصل الأخاد الذي يقتضون على الأصحاب في هذا الباب لكونه ان خواص ائمة الذين لا يضلون إلا بجمع من ائمتهم وهذه هي العادة
 اثبات حقيقة إجماعهم ولا ريب ان من يتبع احوالهم علم انهم لا يضلون بالرواية لا بالقياس ولا يستحسن ولا يمتثل بها ان قرآن ولا
 بروايات الأحاد وانما يعلمون بمناطيق الأخبا المتقولة عن الأئمة الاظهار متواترة كانت او مخوفة بقرائن القطع او مستفيدة
 مشهورة فلا ولا وانما هم اجماعهم لهدم جوارحها رضى عنها في من الأولاد والاخير هو الخبر المشهور ان كان غير معارض معارضه
 خبرنا تأخروا ايضا منشا اجماعهم والخبر انما لا يفرق بين الرواية والعلو برهانها من خبر مشهور ومثله كان ذلك منشا
 لا خلافا في قولهم وان اخذت بانهما شاشتم من باب التسليم وسعت الله الى ان قالوا ان كان هذا شأن المخاض كان قولهم مطابقا لقول
 انهم قطعوا الى ان قولهم مثل هؤلاء الا اعلام اذا كان هذا شأنهم فيجب عليهم المنصفان قولهم يكون مطابقا لقول انهم ومن ههنا انهم
 بماتباعهم واخذنا مع الهم الذين منهم خصوصاً وعموماً وصحوا بانهم حجة على سائر البشر والروايات في ذلك اكثر من ان تحصى منها قوله
 انظر الى رجل منكم قد روي حديثنا ونظر في حللنا وخرامنا وعرف احكامنا فجلو محكم فاق قد جعلت محاكاً عليكم والكر على
 على قرائن على كراة في مكاتبة الامام ارجو الله روعة حديثنا فيهم حجة عليكم وانما الله عليهم الحان قال وهذا هي العادة
 في حقيقة هذا الإجماع وانكاد من متاخره بعض اصحابنا مكابرة صفة لا ينبغي الا لثباتها ومعلوم ان يتبع الشيخين في الصفة
 وثقة الاسلام وعلم الحديث لآحوال الرواة عن الأئمة القار ان اشد من يتبع متاخر بينهم وبينه اكثر من ان يستمع عدم اطلاعهم على شيء
 عن اصولهم ولا فناء فيهم الا بجمع ممن لا يجد نفعاً فلولات او تلك الا اعلام اخلافا في البين لماسع في الاحتياج بلجا عاينهم في ملابها
 الخافين مع انها لا تكاد تخرج عن الشهرة فيما بينهم بل هم يقطعون بانها مطابقة لاقوال ائمتهم في شدة حرصهم بهم وجزمهم بانهم لا يمتثلون
 على باطل مع وجود الاسام بين اظههم ولو جردوا عليهم القول بالرواية في غير جماع عن الامام لم يمساع في اجماعهم بل في الاحتياج
 بهما على الاحكام الشرعية بل قد يردون بها الاحاديث الموقوفة على الكذرية النبوية فيعلم ذلك من يدبر كلهم وعرف فناءهم بل وجودنا
 عليهم العمل بالرواية في احوال الروايات الواردة في الامر بالرجوع اليهم والاخذ بحديثهم الخ اقول يريد بهذا الجمع ان الاجماع قد تكرر
 المراد به اجماع اصحاب الأئمة الذين لا يقولون الا بما نجز واخرهم الشيخ واما من بعده فانهم لا يقولون على جماعهم فاعلم انهم يقولون ببعض
 في كثير من الاحكام وهذا غلط فاحذر جهل واضح لان الذين يشترطونهم ليس من ائمتهم بل من غيرهم لان في عرفهم ولا ريب ولا عطف ولا اشتراط
 على احوال التراجع والتمار انهم من ائمتهم قد جمعو العلوم من ائمتهم ولا ينكر هو هذا الكلام الا انه يدعي هو واثبات
 من ان من تقدم احسن اطلا على القرآن والا ما دات كما هو المعروف عند كثير من المشركين بان اية قرينة تحصل للتقدم بنوقف عليها
 معززة الحق لا يحصل للتأخر واخير منها هي ما ايسر وهو من قوله تعالى ما ننفع من اية او ننهى ناد بخبر منها او مثلهما الوقت لم ان
 الله على كل شيء قدير الا ان كان المفروض جواز خروج الحق عن منقصة لان المتأخر من الفرق المحقة كما لا سابق في كل ما استقر عليه الذين
 ويزيد عليه بما يتجدد له بعد ذلك كان الاولون عرفوا من الأخبا ما كان مشتركاً في الأصول فغيرهم ما كان من اصل عرض على ائمة
 او قبله الطائفة مثلاً اعتمدوا على ما يحصل من بعدهم فلا ريب ان من بعدهم تزلزل دركهم تقادروا منهم ما كان مصقياً من الكدوة لكونه
 الاولين اخذوا من الروايات ما ليس مصقياً وصقوة بحسب مجموعهم وضبووا عليه الدلائل واخذوا عنهم من ائمتهم بل كانهما فقتلوا في على
 ما كان عليه من النقصية واقاموا عليه البهايين والزم بعدهم ونظر فيما فتنهم غير حذر وصل اليها وهكذا كل سابق ورت لاحد فهم
 علم فكان ذلك عند الاحق ويزيد على سابقه بما يتجدد له من راي الاحتمال ولا يخفى عليك انه لو توفيق من قبلك في مثل قول
 اليك ما السادة لعشر على ترقية والتمت له سبيل تحقيقه وقد صرح الشيخ الحرلي لوسائل عند قول العلماء بان سبيل عدل المتأخرين
 طريقة القدماء الى الاصطلاح الجدي ينادي بالاصول وفناء القرآن قاله وذلك ممنوع ان ارادوا حصول في من اصحاب الكثرة
 الاربعة بل ممنوع مطلقاً وهو دال على مكان حصول القرآن لكل احد على الاطلاق فثبت عندنا اجماع او تلك حجة كافية
 الثبوت في حق من بعدهم الذين وصل اليهم من المتأخرين من ائمتهم وليس لهم ان يتحققوا من المتأخرين عند الاولين والحق بالثبوت لا ان يتجدد
 ان المتأخرين انما يعلمون بالرواية والقياس والاستحسان كما هو مفاد التفسير فلا يعتبروا بغيره بخلاف الاولين فليس له جوارحنا
 لكننا نقول هو بعدهم وابعدهم من عند ذلك فان اخفا الاقرب بالبعد والخطا لبعده وانما ضاها تقرباً الى به فغيره واستشفا
 بهذه الروايات لكونه على الرجوع الى امر دى الحديث فتد وكذا قال عليه السلام في حديثنا ونظر في حللنا وخرامنا وعرف احكامنا
 فجعل علامة تائبه معرفة احكامهم لا مجرد روايت حديثهم فرب حامل فقه ليس فقيهه وعنه علمهم في العلم والادب انما لاند الرجل من شيعتنا

مجموع اجماعية

فانما

ففيها حتى يلزم له ويرى الحق وقد عجز عن سعيد الكثرة رغبة في الهتاد على ما عرفوا من اهل البيت فبما يشعروا بقدر ما يحسنون من وظيفتهم
 عتافا فلما انقضى الفقيه منهم فبقية حتى يكون محدثا فصيل له او يكون محدثا فان يكون منهم او لا يكون منهم والحدوث اسم مفعول
 المار به ودوا للفقهاء الزبانية التي يعرف بها الحكم وهي من سبعة جرح من الولاية وقول المجتهد في العبادات يتناول على ما يتصل به في بيان
 احوال الاشياء العلماء يذكروا الروايات ودوا الراجح الحشيم آفة هذا الرجل المنصف للروايات ليس بصير بها ولا شعور بوجوب العلم بها
 بل هو مبرور واية بعد اخرى يحسن عليها غير ثلاثة كما ان الراجح لذى الحشيم لا شعور بها يفعلها ولا يعود اليها من ذلك تقع في ولايه
 ان المشار اليهم من اثنا عشر من اوسع احاطة واثقة نقادة واروق فيها والطف حساد وليس فيهم من يذكر الروايات ودوا الراجح الحشيم ولا يزد
 ليس محدثا ولا من يلزم له فلا يعرف الحق ولا حامل فقد وليس بفقيد وانما هم على آفة انقضاء الكبرياء ولا يوجد لهم في نفي انحال المجلدين وموضوفا
 اخوان الاشياء طين عن الذين ولا يذهب عليك ماورد عن اهل العصمة على ما لم يفرق في حق بعض من تقدم من الاشياء فان من هؤلاء من كان في عصر
 الائمة لو ردت شأنهم على الخصوص ما لم يرد من غير اهل البيت من الذين يؤمنون بالغيب فيقولون الصلوة وقراءتهم بهم ينفقون وقولهم وانك
 ذلك من متأخري بعض اصحابنا ما كبره صر في سوء ظن ارب فان العلماء المتأخرين لا يظنون فيهم بغيره وانما يثبتون عليهم كالانكسار
 وانما يذكرون حصن الاقلية بائمة الهمة عليهم ليس عندهم يحشون يكون من بعد الشيخ لا يعتد باجماعهم لا لهم لا يقتصر من في احكامهم على
 الكتاب السنن بل في كثير من احكامهم يستندون الى الروايات القياسية والاستحسان ولقد شافنا في بعض اشياء الناس من ذلك حتى انهم قد
 صناتون فقال لهم على مثل ذلك وعند مثل هذا يكون من يجعل جميع علماء الشيعة وان اختلفوا في الفتوى وفي الطرق الى الحق كلهم اهل
 الزوال الى الكتاب السنن لا يخرجون عنها طرفه عير وانما يعدلون عن بعضها الى بعض منها ارجح عندهم من ذلك البعض يعدلون
 وان كان عموم في الحصول وبالعكس كما يقع الترجيح بين آخرين لما سبهم ما كبروا وها من شأن اشياء الناس العلماء ولكنهم معذورون لا يذنبون
 ما اراد العلماء والمزعمون بما جعله واذا قولهم في المرتبة عن الشيخ وعلم الهدى فجا فليس بعد ما اتوا دعوا ما هم اهل الاخبار كما ذكر في محنته في الدين
 صحيح الاعتبار فان شاء فليجرب الى العدة للشيخ والآخر في المرتبة ولا يصغر نظره على سب وبالحاجة ذكر القصور التي تدر على كل امر يطول منه الكلام في
 من يفهم السلام قال في بعد ان ذكر في بعض من عبد الرحمن والفضل بن شاذان وهو عويبة بن حكيم وجعل من يدافع وغيره قال في انا حصل العلم فيكون
 جماعة منهم حصل العلم يقول الامام كما قال في الشيخ في العدة قد لا يمين من اقول الامام في كثير من الاوقات فيختصص في الاعيان الاجماع فيعلم باجماع
 ان يقول المعصوم عليه السلام داخل فيهم ومع تسليم اقتضائهم على الروايات في اهل البيت قدامهم قدامهم في اجماع الامام مشا فلهذا جعلها
 روى البينة ولا يتصور من الروايات ان يثبت في اصله ما رواه عن امامه فلا يعل به فيكون حكم جمعا عليه واية وفوق هو اقوى من الاذن الكبري
 اقول لا يخفى على من نظر في عبارة الشيخ في العدة صريحة فان الاجماع كما شفع في دخول قول المعصوم عليه السلام لا تدر طاق قوله كما روى الله
 فيما يأتي من نقل كلامه في ذكره في العدة في الاجماع على ان المطابقة لوفيهما على خلافه لانه لكان الكشف في سبب براءة لا تدر طاق قوله كما روى الله
 حجية اجماع اصحابنا لا تدر طاق قوله لكون اجماعهم مطابقا لقول المعصوم عليه السلام ولا يلزم من هذا ان قول علي عليه السلام لا يدر طاق قوله
 منه ان قولنا انك ليس من قول علي عليه السلام وانما يكون قولهم مطابقا بقوله عليه السلام وهذا خلاف ما يريد ولا يلزم مما تقدم ودره من انك
 كما شفع في دخول قول المعصوم عليه السلام ان قولهم نفس قوله عليه السلام وهذا معنى الكشف وهو يدره لكن تدره ونسب الى الاصحاب تأمل اذ
 كلامه السابق لو اعتبرنا المطابقة كما ذكره في عده اجماع المتأخرين على طائفة فيهم يقول الراي في الاصل اننا قلنا ان قولهم يدل في الفرق
 ياخذوا يقول علي عليه السلام في انا طاق تحقيق الاجماع في قولهم لا يدر بسبب احدا منهم الى القول بالراي في الاصل اننا قلنا ان قولهم يدل في الفرق
 ان اهل البيت من قولهم فان قيل الفرق فيهم القدر يحصل به قرآن لا يوجد مع البعد قلنا ليس كذلك لاننا سمعنا من اهل البيت اهل الاخبار الذين
 عليهم المادرة وما تان تقليدنا اذا كان من اهل الاخبار وان كان من اهل الاصول لم يجر تقليدنا ميتا لا لا يجوز تقليدنا حيا وهذا
 الشيخ ايضا يقول بذلك ولو كان ذلك من جهة القرب والبعد لما جازنا تقليدنا بعد موتهم ومنعوا من تقليدنا فيهم فسمنا من سنتنا
 وليس لما قلنا على انهم يصحون بذلك من غير نكبر ايضا قد بينا فيما قبل ان القرب قد لا يجتهد في اورد بعبارة قريب من قريب والاشتر
 هذا المعنى شارحنا عليه السلام في الدعاء ما احسن ما صنعت في يارب اهد بيني للاسلام وبعثتني ما جعله في عيني ما انكره في عيني
 المحسن ما اذهلوا عنه وفمنه حتى ما فعلوا ومنعوا عنه تشهد من الامر والره شهدوا وانما غلبت فافهمهم ولا حنة في بعدك وانما من
 لم يولدنا يار عن الحق وجعل ما تنجو نفسا في ربك والاولك والره شهدوا وانما غلبت فافهمهم ولا حنة في بعدك وانما من
 وقوله ومع تسليم اقتضائهم آفة في اشارة الى ما صحح به من ان المار من الاجماع وحجية الخبر حجية في ذلك على ان الاجماع لا ينافي
 الخبر وجب العمل على الخبر وانما كلامه السابق وقوله ان الراي عن الامام مشا فلهذا جعلها لعل با وروى البينة فلا يتصور آفة غير مشا لا ياجد

كثير من الرواة يرون بخيرين المعارضين المتناقضين الذين لا يمكن الجمع بينهما الا بالتحرج وان جعلتكم نحو امر خمسة عشر اهلا منهم
 مشتملة على التناقض كثيرا وليس كما يزعمون بل بهذا التصديق قد صرح في اول كتابه الفقيه بهذا القول ولم اقصدهم المتعصبين في
 ايراد جمع ما روه بل قصدت الى ايراد ما انفردوا به من هذا التصديق وقد صرح في اول كتابه الفقيه بهذا القول ولم اقصدهم المتعصبين في
 تقديم يروون جميع ما روه وان رويوا به وحكموا به واعتقدوا فيه انه حجة فيها يفتي بين ذلك من غير ان يقولوا ويصدقون قوله حجة وانما يقولون بالترجيح
 مع هذا كله فان المتقدمين الذين عنهم كثيرا لا يخلطون في المسائل الاجتهادية الاستنباطية ويحججون فيها على طريقة المناظرين في
 كتبهم نظرون في ذلك وقد نقل التصديق في كتاب الميراث من الفقيه عن فضل بن شاذان ان ابي شاذان وهو من عالمنا اصحابنا المتقدمين عن ابي
 الرضا عليه السلام والجمهور والمحدثين انما هذا غير بعيد او لا اناذرة واستدلوا لاستنباطية وبجست هو معصومها ونقل عنه الكيفي في كتابه
 التلخيص كلاما موطئا على طريقة الاجتهاد والاستنباط بما يشهد به نظره ونفاظه وحسنه وحسنه بل هو ابعد غورا من كثير من استنباطهم
 وذكر ذلك في باب الفرق بين من يطلق على غير الله من المطلق الاخرجه وهو من عدها واخرجهما وجها في جواب جاب بها باعديه
 كلام طويل مشتمل على ما لا يزيد عليه من النقص الا باموال والمجدل والاستنباط وفيه ذكر معوية بن حكيم الله اشار اليه هذا الشيخ في
 جمل من يثبتونهم جوابا لمرحوم ابن شهاب العبد لهذا النقص والاستنباط وحكي الاصحاب عن بوش بن عبد الرحمن وهو من اهل البيت
 الصبيح على تصحيح ما يصح عنه او لا غيرية جدا مثل جواب الزكوة في جميع المحبوب ما يدخلها الكيل والوزن كما في الاستنباط وان باب
 الاكابر ما من الاثر في الميراث كما في س وكلام في الفرق بين ولد الزنا وولد النكاح وكلام ابن ابي عمير وهو مترجم في وجوب العدة
 بالخطوة في جميع بين الاخبار في تحفيقا مثلنا واولاد المناكرين كما الاستنباط وقع بينه وبين هشام بن الحكم منازعة في الاصل انها كلها
 للامام علي عليه السلام وهما يقول بانحصر حجة محمد ولربك حجة ما ن وهشام ناظر بعض المخالفين في الحكمين بصفتين فقالا لهما فكانت حجة بن
 العاصم ابو موسى الاشعري يريد من الاصلاح بين الهاتين فقال هشام بل كانا غير من يدين للاصلاح بينهما فقالا لهما
 ابن قلت هذا قال هشام قول الله في الحكمين ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما فلما اختلفا ولم يكن اتفاقا على امر واحد
 يوفق الله بينهما علمنا انهما يريدان الاصلاح ونقل سيد بن طاوس في كتاب كشف الحجة نفرة الشيخ عن الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة
 الله واندس انه صنف رسالة جمع فيها الاختلافات الشرعية وقعت بين السيد المرتضى والشيخ المفيد وانهما بالخيرين قسعين ثلثة
 قال الشيخ ابو الوفاء الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني الماحوزي في مائتيه منه على رسالة المتما بالعثرة الكاملة عند نقل هذا الكتاب
 قوله وقت عليه باصفهان وطاعة من اوكه الاخره وتماظهر منه ان المذهب مسائل الاصول مسائل اصول الدين وهو اعني اعتبار
 اليقين ايضا ومن ثم حمله الاكثر على اصول الفقه وفيه ان اليقين بعينه عندهم ايضا فيها فيبقى التماثل في عبارة الكتاب وفي ذلك قد
 بلحاله فالاختلافات الشرعية وقد بين الاصحاب المتقدمين في الاستنباط والاجتهاد ان اكثر من يلجس فيه من كتبهم او كتب من نقل
 عنهم وجد ذلك واما حجة الاجماع فقد اختلف فيها من الفرقين فبقي بعد الحجة اتما من مع من اهل السنة كالنظام والخوارج فلا يكلم
 لنا معهم ولا فائدة فيه واما من مع من الشيعة فقال بعضهم لاجحة الاكابر والاشعة واما الاجماع فشيء رضعه العامة للمعارضة للكتاب
 والاشعة في الحقيقة وانما استدلوا على اشارة وجبة بما رواهوا اخرون لا فائدة في الاجماع لان ان ائمة في دخول قول المعصوم عليه السلام
 اهل الخلاف وان اعتبرناه فان علم قوله بخصوصه كان هو الحجة لا الاجماع وان لم يعلم قوله لم يحجز القول لانيات لتأنيته للقول بعينه على الله
 واحتمال دخوله في جملة اقوال المجتهدين معارض لاصل عدمه قال اخرون ان كل من الاجماع ان كان في مادة خالية من التصوص وفي
 مادة متماثلها التصوص فلا حجة في متان الاول فلو لم اسكنوا عما سكت الله وقوله وان تقولوا على الله ما لا تقولون واما في الثاني
 فلا قالوا ان الحكم الله تعالى لا يدرى الاستنباطية فحجة نقابها وان كان واردا في مادة توافقها التصوص على الاجماع وان كان في مادة متماثلة
 فيها التصوص فهذا هو الاجماع الذي يتصور فيه بعدم وجود المخالفات لكان التصوص من الطرفين مشهورة ويثبت الاجماع المشهور
 وهذا هو الذي يجوز مخالفة لانه عاقل عن اتفاقهم على عدم رد الحكم المتفاد من التصديق المتضادين وان اختلفوا في بقوله في الفرع ذلك
 من الاقوال المتخالفة للحجة واما من في حجة عندهم من اصحابنا لكشف عن دخول قول المعصوم عليه السلام وبني الاكابر
 بالحقاق جاع يعلم انهم لا يقولون الا بقول المعصوم لان العبرة بقول المعصوم عليه السلام في هذا وان لم يكن اجماعا حقيقيا لكن حكم
 الاجماع في الاجماع الواجب لا يتبع عبارة عن الشاق جاعته من خواص الائمة على حكم اغوايوه وبجسته ثوابه وحجته لكونه مطايعا لاهل البيت
 لا لكشف عن دخول قوله في جملة اقوال المجتهدين ثم انفق قولنا الاجماع حجة لكشف عن دخول قول المعصوم عليه السلام في جازات خلفه اراؤه
 المشهور لفظ الاجماع واولاه الدليل الظاهر من لفظ حجة واردة مطابقة لقول المعصوم عليه السلام في قوله

وقتهم انهم لم يصيبوا بالاجماع وهو كما قلنا لم يأت على قول الا ما في ضمن ما وصل اليهم من اهل البيت من مذهب المعتزلة من
 بالاجماع وادعوا ايضا الخلفاء وادعوا به ووصل اليهم لا يخلوون الا لا خلافا في الاخبار وكل تصرف في ذلك لا يظهر لنا حرج بالقرآن والجملة
 اليهم كما نرى من احكام الطائفتين او عدولها الى القول الاخر وهجران قولها حتى تدرك من بعدهم ذلك القول ونظرنا في الدليلين حتى ظهر في بعض
 نسخة احداهما بحيث علوا ان قول الامام الذي هو مذهب هؤلاء الا ان ادعوا بالاجماع ولا يقال ان الطائفتين من المعتزلة من اتفقتا
 كل منهما الى نفس صحيح عند بحيث لا يشك في انه الحق فمن لم يظهر من اواخرهم بغير مذهب الاثم والذين شاهدوا لربطهم والاهم لاننا
 ان من اصولهم ان حكم الله واحد وان احكام الطائفتين مخطئة والائمة اهلنا القومسها اراهم الله تعالى فعمل ذلك الوقت الذي وقع فيه خلافا
 كان المصلحة فيه ذلك ولا يجوز بالاجماع لاحد الامسب القياس ان اياها سابقا لا بد ان كان غائبا عن علمهم في زوره في قلوبهم وقد ورد
 التصور عنهم عليه السلام انهم ينفقون بغيره كما ينفق الناس في الشمس لا يغيبها السحاب بمعنى ان الشمس كانت موجودة الا انها
 مغيبة تحت السحاب ينفق الناس بغيرها ويؤمن في امور معاشهم كمن لا يورثه عليه وان كان مستورا فان ثبوت وجوده وبركاته
 وشده في قلوب اوليائه في كل حين مجربهم على الصواب لئلا يرتفع الحق عن اهلها فاذا حكمه على ان المتقدمين لا يقولون الا بالحق
 ثمرة على ما قرأناه ان المتقدمين يكون اجماعهم مستندا الى التفرع من المتقدمين كما ذكرنا لا يجمعون في مقابلة اتفاق المتقدمين بل
 في وقوفهم او عند اختلافهم ومن لم يذكر فيهم هذا ونظر في كتبهم وهكنا مذهبهم ظهر لهم ما قلنا وما تمالك من انكاره فيهم لانهم انما يظنون
 تقع في نفسه لا يشبه فينظر الى مخالفا فينظر الى مخالط عليه الطريق ويعتد بظلالها في التفتيش فيلزمه ايضا ان اقرهم في ذلك لا يكون ظني
 من قطعية ولا يلزمنا ما حكنا به من حجية الاجماع المفعول بخلاف الواحد في نظرنا لما ذكرنا سابقا من ان الظن انما هو في ثبوت نفس الاجماع لا في
 حجية ولا في ان لا يكون اجماع منه تعيين المصير اليه فاشترط فيهم لا نأخذنا انه لا يثبت نفس الاجماع الا بما ثبتت به حجة خبر الواحد
 حصل في نقل الاجماع ما ثبتت به حجة خبر الواحد لا مناصر عن قبوله نعم من يستحججه خبر الواحد لم يثبت عند الاجماع المفعول بحجة
 الواحد وايضا الظن المتعرج على الشارح عليه السلام في احكام الفقه اعادة حكمه ومناط التكليف اذا لم يحصل اليقين كما في باب السهو
 والدعوى المظنونة والشهادات وقبح ذلك ولهذا كثيرا ما يقولون الفقهاء رضوان الله عليهم ان مقتضى ظنهم ولقد اخرج
 من ائمة ونجوه من بعض العلماء المطلعين على الاخبار انهم حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وان رواه الجمهور لا احسانا في قوله
 التمس الا لا تلتفت كثيرا منه فلما اقف على ذلك بالجملة في العمل بالظن اذا لم يحصل اليقين مما لا ينبغي ان يتوقف فيه وقوله وعلوا عن نقلهم
 مثل ما قبله فان المتقدمين عرفوا ذلك بتبرير من نقلهم واما ما وصل اليهم عنهم من اني اقد حازوا علم من قبلهم وزيادته قلنا نشأ
 وقوله واصحاب الغيبة الصغرى الذين شامروا ما شاهد الامام كذلك لان كان لقائهم في كل ما لا يفرق بينهم والافلا انما يقال
 ان اصحاب الغيبة الكبرى ليسوا بمنزلة خبر قولهم لعدم معرفتهم وعدم نقلهم فيقطع الكلام قاطرة والاصل ان الراجح ان القول في كبر
 المتقدمين وقد اقرش على ثبوتها بان كانت على حكم ضروري الثبوت كوجوب التسليم والتمس او افاقت احكام التمس المذكور في قوله
 بالثبوت ما في كلامه واما اجماع المسلمين وجماع الفرق المحقة والاجماع الموافقة للتصوير من الواترة فانهم يقولون ان كانت قتلة القضا
 ولم يكن هناك اختلاف في حجة ايضا ومع وجود المخالف في نظر فيها وكثيرا ما ترى من المتقدمين يحط بعضهم ببعض نقل الاجماع وينقلوا
 خلافا من خلفائهم انهم يعارضون الخبر باجماعهم الذي يدعون من ان نسبة الاجماع الى قول المعصوم عليه السلام لا يوجب حجة له في قوله
 المعصوم عليه السلام تفصيلية في بئنه ما يوجبون بعد فان قيل نسبة الخبر اليه في ضمن الاجماع قطعية وفي ضمن ظنية اجيب بان هذا اجماع وقع
 باشتغال الاجماع على قول المعصوم عليه السلام وقد عرفنا ان اجماعهم مجرد وعادى لم يثبت مع المخالفات في الواترة فلو استند الى غير
 الظن فيكون الداعي على نقله ولو صحتم ثم تفصيل المخالف لهم لا يقولون بغيره من هذا ان اجماع المتأخرين غير ثابت على الوجهين
 عند الامامية فينبغي للاعراض انما لا يثبت منها والعمل بالثبوت اقول ما ذكره في اجماعات المتأخرين جارية اجماعات المتقدمين لا
 نقول وهو ايضا يقول بان كان اجماعات المتقدمين على حكم ضروري الثبوت كوجوب التسليم والتمس او افاقت احكام التمس المذكور
 فهو حق وان كانت قتلة عليهم كما في حق اصحاب الغيبة الصغرى والشيخ الذي قبله لا يورثه هناك مخالفة في حجة ايضا وفي
 المخالف في نظر فيها احوذوا بالنقل لا بالتقليد والقادة واما قوله وكثيرا ما ترى من المتقدمين في حقهم جارية في حق هذا الشيخ والسيد
 حاصرها يفعلون ذلك لان حرف مجرد بل يذكر هو ايضا قد ذكرنا ان السيد قد نقل الاجماع في قضية مسائل لا لا تأثر بها غير واعتماد
 السيد بان عدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجود جارية المتأخرين بالتمس في الآلة ووجه الاول ان من يعترف بقوله المعتزلة من لا يملك
 يخفى نقلهم بخلاف المتأخرين لكثير من قوله ومن خلفائهم اني خلطت لان هذا في الحقيقة من نسبائهم وكما تذكرهم في الخبر ان كان في خبره

لا يورثه انما هو من مذهب المعتزلة من اتفقتا
 للشيخين انما علم ان لا يورثه من مذهب المعتزلة من اتفقتا

فلا ينبغي ان يبصر ان اجماع يقول مطلق لقطعية اجماع وظنية الخبر لا يقابل اليقين بالشك والظن اذا ما بل اليقين كان شكاً كما في صحيحه زبدة
عن الصادق عليه السلام بان باب التبرع يصلى في ثوبين نجاست قبل ان يعلم من كتاب الاستبصار انهم لو عارض اجماع الموقوف خبر الواحد والله
بينهما الشك فويل ان يحكم خبر الواحد ولو اقرج مقدم على خبر الواحد لقطعية دلالة وظنية دلالة خبر الواحد ما لو لم يكن مقولاً لصاحبه
الخاصة كثر فهو كثر الواحد لا مكان قيام الاحتمال لغير المحصل بكسر الصادق ولا خطا ماسوق وقوله ان نسبة اجماع الى قول المعصوم عليه السلام
اجمالية وشبه الخبر الى قول المعصوم عليه السلام تفصيلية في شيء واي حال مع القطع بان هذا قول المعصوم عليه السلام وان هذا هو رده والى تفصيل
بالنسبة الى الخبر مع عدم القطع بان هذا قول المعصوم عليه السلام لا يثبت القطع بالثبوت القطع بالثبوت القطع بالثبوت لا يثبت القطع بالثبوت لا يثبت القطع بالثبوت لا يثبت
سابقاً وقوله في جواب ما يمتنع لو قطع باسئمال اجماع على قول المعصوم عليه السلام مردود بان لا يتحقق اجماع الا بدينك ولا يدينون
الاجماع الا اذا قطع بدون قول المعصوم عليه السلام والا فلا اجماع اياك يخلق بعضهم اجماع على مجرد الشهرة مجازاً في القوة الدليل لا الكثرة
اجماعاً حقيقة الا على التحو لله قرناً سابقاً ولعل اجماعهم مجرد دعوى كاذم بل محجوبة على ما ينبغي عدم معرفة بعض ائمة اهل البيت
عليه السلام وقد استندت الى نص ظاهر ولكنه لا يعرف ولا يعرف ظهوره الا من كان من اهل الاستنباط والاستصحاب وقد ثبت وجودها
كاقصت على ما يقول هو في السيد في التسع المسائل مع عدم الموافقة ولا يلزم صحتها انفسيق الخلف لما كان ذلك في المتقين بالربك بخلاف
بعد استقراء المذهب على قولنا وقولهم بحيث دل الدليل على انظار انحصار الحق وانها لو بعد وجود مخالف على حقيقة فانها قد
فاق اجماع عندهم كذلك يدعى مع وجود المخالف ولا يلزم تفسيقه عنده كما في بائتها احدث من باب التسليم وسلك قولتهن في مردود
بما ذكرنا في خبره في قول فبين من هذا الذي ذكرناه هنا وسابقاً ان كل اجماع المتأخرين ثابت على الوجه المتبرع اجماع عند الشيعة
كاشف عن دخول قول المعصوم عليه السلام في العبارة عن الاتفاق كما هو مذهب الخالفين وقوله فينبغي الخوجه فينبغي التأمل والانتباه
الانقضائه في الرابع في بيان السيد والشيخ انما يفتلان اجماعاً من مقدم عليها من اصحاب الائمة عليهم السلام ومن اصحاب قبيل الصغرى
وذلك ان ان يكون بطريق النقل اليها عن مشايخهم خلفاء عن سلف وبطريق الاستقراء المستفانهم وذلك امر يتيسر زمانها الا ان
الاصول التي عليها الموقول في الزمن الاول اكثرها موجود في زمانها مشهور في زمانها اشهر اكتب فقها شاف زمانها وما هذا بل
تعرف من ويا ائمتهم فيها ان تركت فناوهم مودعة كتبهم ومستندات اجماعهم مشهوراتهم موجود في تلك الاصول والاطلاع السيد
والشيخ عليها سهل المأخذ فدعوا بهما اجماع من نقله الاخبار على العمل بذلك الحكم بما لا يدين في وجوب العمل به لشرعهم عن الفتوى غير ما
يحكم به الامام بل اصولهم لا توجب حديثاً فاناوهم على اقل وانما هي اخبار تحصل على الظاهر غاية الامر انما ذهبهم تعرف من اخبارهم فان
كنا نقل خبر الواحد منهم فكيف لا نقل بالخبر المجمع عليه عندهم والمشهور بينهم ولو فرض ان الاستقراء الذي في اجماع حصل لها يرتفع
كتب الاصول والفرع لم يزد اجماع الا قوة اقول اعتماداً على نقل السيد والشيخ في اجماع اصحاب الائمة عليهم السلام واصحاب القبيلة
الصغرى نقلها من مشايخهم خلفاء عن سلف او الاستقراء كتبهم وذلك متيسر لوجود الاصول التي عليها الموقول في زمانها وما هذا بل
معروفة من ويا ائمتهم بوجوب العمل به اعتماداً على نقل المتأخرين ان كان يحكم بقسمهم فبين انسابهم ويحكم بمصلحهم وعدم معرفتهم وذلك ان
ما نقله الشيخ والسيد وادعاه في كتبها ان كان حقا فانه نقله المتأخرون عنهما حق لانها لم ينقلوا عن المتقدمين الا ما صح لديهم
ولم ينقل المتأخرون عنهما الا ذلك لان كتبها وما ذهبها ما معروفه عندهم وان كان هؤلاء بالواسط بينهما ايضاً بالواسط وان كان
ما نقله المتأخرون باطلاً فانه نقلوا احكامها وما ذهبها وما صح عندها فلا فرق بينهما في كماله ان كان يضمن على المتأخرين
كما هو شأنه عن السيد عنده في التعريض لهم حيث يقول الحق نقله الاخبار لشرعهم عن الفتوى غير ما يحكم به الامام عليه السلام وبما جرد
فانما روى مكابر الا انما يتجاء الى الوقيعة فان لم يتم فوفرنها ما ينقلان اجماع من يتبع كتبها لفرع مثل كتاب ابن الجني وكتاب ابن
ابن عقيل وغيرهما وبجلها ما لا يشك في التجميع في زمن ان يكونوا مقلدين لغيرهم من اصحاب كتب الفتوى على ما لم يعرف ذلك في نقله الشيخ في
بالرواية وانما تنفع الاصول للتحقق الذي ذكرناه والسيد انما يعمل بالرواية بالقطعية دون غيرها اما قوله في ابن عقيل وابن
الجني فهو خلاف ما هو عليه فان من يتبع كتب الاصحاب كتبها وجدانها غالباً بما يقولان بالرواية لا يكاد يوجد بها قول لا
الترسخ في الظاهر مساعداً عليه فان كان يقول من ان المدار على مجرد الاخذ عن الرواية لان كان عنده ان الاخذ بقولهم ما نقله لذهابها
او من مذهب الفضل ابن شاذان ويوسف بن عبد الرحمن ولكن كما كان طريقهم في نقل الاخبار غير نقل المتأخرين اختلفت اقوالها
وكان في كثير من فتوى كذا مذهب العامة مجموعها على الروايات وان كان لا يوجد من متون الاخبار الا ترى ان ابن الجني في كتابه يقول ان
حكم المسئلة الفلانية عندنا ان الرسول صلى الله عليه واله كذا وابن الجني لا يكتفي بقوله الا في فتاها السيد في فتاها هو سلف

التي لا تتركهم منها لئلا يعلو الاخذ ولا يفسد اليه اكله الحيوان الذي ذكره المتأخرون وابد مثل مسئلة الورد في حكم النجاسة فانه لا بد
 لا عين نعتا اصحابنا ولا قواعدهم ولا افعالهم على ما ورد في النجاسة على الماء وورد عليها الا قالوا ويقوى في نفسه عاجلا الى ان ينجس
 النجاسة التي افسد الشئ في ردة الملبوس بل في غير النجاسة من كبره كزفر عاليا كما يوجب عليها دليل بعبارة ولا اشارة ولا عموم ولا اطلاق
 او على القول الذي ذكره المتأخرون في شكر الله سبحانه الذين وقع فيهم هذا الشئ فان سلك مسلكتهم لا يكره بل لا يوجب مسئلة في ردهم
 او لم يادله من الكتاب ان الشئ من عموم فيهمها او اطلاق قينا ولها الايقان في الشئ رده انما وضع الملبوس هكذا لما قيل بان الجوهري لم
 يفرع في المسائل وانهم معاشر الشيعة ليست لكم تلك الفرع وليس عندكم كتاب مبسوط وانما اعد على عندكم رسائل او مثلها انصف
 كتاب الملبوس مجازاة للعامة واغلبه في رده عتبا لهم لانه وقع منه على سبيل الحكم والقنوى لا نأقول ان كل فسخ او كل الملبوس او ذلك
 لانه قال في اوله ان على كتاب في الفرع خاصة في كتاب النجاسة ويجمع معد يكون كما ملاك ان في جميع ما يحتاج اليه الا قال
 فذلك على كتاب يشمل على جميع كتب الفقه التي فصلها الفقهاء لان في اقول ما عندك فيه على نفسه مذهبنا وقومنا
 بعد ان كبر جميع اصول المسائل فاذا كانت في الفرع ظاهرا افسد فيه تجوزا لغتها الجارية او اذا كانت في مسئلة او الفرع مما
 فيه اقول ان العلماء ذكرها وبنيت عليها والفتية منها والا قنوى وابته على وجه دليلها لا وجب القياس ان في هذا الكلام دليل على
 اعتباره على ما فيه مع ان اكثر فرعه على غيرها وقوله فان الشيعة انما يفتي بالردة وان تنفذ في الاصول يرد قول الشئ
 وفعله في كل خصوص الملبوس وكلامه اوله والشبهة فيما ذكره وجه من انما يعلل بالرد انما القليلة التي يرد قوله وفعله في
 الاول كما سمعت ويا فان كان ما حكاه به من انه يرد فيه نفس مقبول لا تدر ارجع الى الفرع فمتاخرين كذلك وان كان يحس النظر فيها بانها
 لا يمكن الا بالنظر ولكن لا يصلح البنا فكذلك المتأخرون على ان السيد صرح في مسئلة الورد بعدم التصور من كونه في هذا الشئ
 ان يقول ما قيل من المتأخرين حقا وباطلا والسلام قال في رده والعجب من بعض معاصريننا زعم انما يتقبل ان اجاعات على انما
 وهو سهو ظاهر وكيف يمكنه معرفة الجماع واحد على مسئلة واحدة بل مشهور واحد بينهما وهم متفقون مشرق الا في بعض
 بل لو اردوا معرفة مشهورات بلدة واحدة لربما انهم لا يمكنهم اطلاق على اجاعين من قبلها بطريق النقل او بطريق
 الاستدلال وكلا الفريقين مفقوران في الجماع اهل زماننا هذا اقول التوسط لا يفرط لان الشئ وانما يتقبل ان اجاع
 من قبلها ما يقول بالقرينين ويتقبلان الاجماع اهل زماننا بالاسمقر آما بالتسامح كثر القول بعلم العلماء على الله مقامه انما الاستدلال
 فكما في بحث الاجماع المتصل بكون الاجماع محصلا عامات او خاصات كاصل سابقا وكما ما بالتسامح ولا امتناع فيه ولا بعدا في ردها
 ونزير قريبا وارجع ما قرره واتا حكمه بالامتناع فبناء على انه لا يمكن معرفة دخول قول المجتهدين على الا بالاساطعة على جميع وهذا ما شبهه
 بقول الجمهور الذين لا يثبت عندهم الاجماع الا بالافتقار واتما مشرعي الشيعة الذين يقولون يمكن اشارة فاشين اذا علم ان احدهما انما
 فلا يصح عليهم ولا امتناع في ذات المدار على المعلوماتية بمذهب المجتهدين لان ذلك اعلم ان هذا الشئ ذكر في تخرجه في الحاشية
 الاجماع واجل بعثها واحبا ان خضرها او اضعافها ما فيجب بالاشال بما يكون حجة على مظهره في الاجماع قال في الحاشية في بحث الاجماع
 اعراضا لاسرارها لاجوابها منها ان السيد يقل الاجماع في ردة مسائل لا في اقلها بل في غير الجواب ان عدم وجوبه في القتال بها
 من قبله ما لا يدل على عدم وجود القتال فيها منهم انما عدم وجوده في بعضها من المتأخرين فغيره من الاجماع لان المتأخرين على الشئ من كونه
 في العمل فيه قول الشئ لانهم اقاموا قلة وانما قلون عنه على ما قيل في قول السيد في ردة قتالها الفقه صارت مجعولة وان كان من قبله
 ولعل هذه المسائل التسع منها وارجعها على حكمه ليرقى بها حد من المتقدمين كما قيل به ايضا ثم لم كانا اجاعا على ما يجوزها
 اقول وقفة نالها ينبغي لوجوب الاطلاع على اسرار التكليف التي بها قام النظام ان برجسوية قد ذكرتم وشكلا في خلقوا علم
 ان العلم هو الذي يقوم به النظام وعليه دار الافلاك وهو الما لتكامل الله من كل شيء وهذا لكنه لا يقوم ولا يتحقق الا بالاجماع
 على سبيل العلم بعينه بالعلم فان اجابته او ارجعها الى الاجل ما ذكره الله تعالى لان طاعة امر الله على الحق فغيره ما استعان ذلك يقول
 في الفقه المحققين ولكن لا يخالف علم انه حكم الله ولا يجوز ان يكون باطلا الا بوجوبه في مقابلته في ما يصيب الحق لئلا يتبع الفقه الحق
 على اطلاقه ولا يرفع الحق في ظل النظام لا يرفع العلم الذي هو حجة كل شيء واذ كان قوله ثم انقطع وارتفع ذلك انقطاعه على بيان ذلك
 وجوده على ما هو لا يوجب انما انقطع وانتهى وانتم والافلاك قد وضعنا وجوده في النظام وهو العلم هذا فير المسئلة والافلاك
 قوله سكونه عن خلافه لا يوجب الا بالاشارة واعلموا واعلموا انه هو فان كان باطلا في نفس الامر فلا يمكنه عن ولا خلافه في هذا في الاجماع
 المستوفى في مسئلة هذه التسع ان كان نكاحا ولا بد من ثلثها قبله ان يكون واقعة متجددة ترتفع قبل اتمامه في ثلثها بعد ان لا يرتفع في

نزيل

والله اعلم

خلان فلا رسالة شئ من اجازة واحصر الا سقره بالقدر الذي يتركبه المطلوب غير معتد كما تروى النقل لبعض ضيقه الاطلاع فيكون
 بمنتهى التمكن في هذا يكون شئ من سئلنا لما جاءنا عا ترميد بل عرفنا ذلك صله من عدم جواز العمل في الاحاد وفي الجواب ان تعليل ذلك
 فانه يدعى قطعية ما عليل ان ليس كل من ادعى شيئا مسلم له لا محل ان يدعى ان معظم الفقه عنه معلوم بالصحة وانه فيكون طريق معرفته
 الاجماع عنه انما هو العقل لا النقل كمن سألنا في ذلك كان يدعو وقطعية الاما عان مقبول في دعوى المنا من قطعية الاجماع
 مقبول الا في ذلك وان كان لا يتركب قبل الامور ولا يعلم باخبار الاحاد فلهذا قبل اجازة من تروى عن الشيخ كابن دريس بل باخبارنا
 ويدعى قطعية اجازة من معظم الفقه كشيخنا يعرف فهل تكون اجازة عند ابن دريس حجة في قبيلها الشيخ نفي عن كل ما يميل لانه
 لا يقبلها قاله ومنها ان اجازة علماء مخالفة صحاح الاخبار بالاصطلاح الجديد والجواب انه لا يخرج من ذلك بعد ما عرفنا منشاء
 اجازة علماء مخالفة صحاح الاخبار بالاصطلاح الاول وهم اعرف من غيرهم بكثير والصحيح ما صحته وان كان ضعيفا بالاصطلاح الحادث
 والضعيف ما صحته وان كان صحيحا بالاصطلاح الحادث اقول ولما تعرضنا لاجازة اذا اعتبرنا انما كان حجة اذا انقضت المعصية
 واذا عارضها الخبر الصحيح ترك حجة لان ذلك الاجماع على قول الامام عليه السلام وحكم اجازة ولا لا على ذلك تفصيلية ولا يثبت
 تقديم المفضل على الجواز في اكثر الاجماع عند تقاضها الاخبار الصحيحة على اصطلاح علماء المتأخرين فذلك ان اجازة علماء مخالفة
 وهذا الكلام مبنى على طريق اهل الاخبار والجواب يتجه على ظاهر ذلك ولا يبعد انه اورد واجاب عن طريقهم واتا على ما تروى انما
 انما كان حجة لا شتمها على قول حجة الصحيح الصحيح الذي لا يحتمل فيما يظهر منه اشتمالها لقطعية الاجماع لا يحتمل التعرض في اجازة
 الخبر الصحيح كان له العمل بمقتضاها لان الاجماع خبر صحيح واجب الاتباع لان العلم بقتضاها بخلاف الخبر وان كان صحيحا
 باعتبار رسد لانه لا يمنع التقييد في صحة التورود ولا العمل في ذلك لانه لا يعارض الاجماع وراجع ما تروى في الجواب وهم اعرف
 من غيرهم بكثير والصحيح ما صحته وبناء على طريقته لا ندع عن الجواب بنحو ما قلنا من ان الاجماع انقض الحجة اصح من الجواز لانه لا يرد ذلك
 نظر الى ما تروى من ان الصحيح ما صحته المتقدم وانما الصحيح بالاصطلاح الجديد فليدعى ولا يعتمد وهو غلط وعدم معرفته بطريقه
 على الحقيقة وان تروى ما تروى كثير من العلماء وبنينا ما اشار اليه من ان اصطلاح الجديد ممول بعين المتقدمين في اكثر الاسئلة التي اوردت
 غير مدققة فلما اردنا المتأخرين شكر الله سبحانه عابوا عليهم وكذبوا بما لم يحيطوا به ولم يدركوا ان حجتنا الترتيبية لاخبار كثيرة
 بنحو واحد ذلك انهم تروى رجحوا عند التعارض طائفة عمل الفقه او الكتاب والسنة او لخلاف العامة او لكونه في كتاب الاصول
 او لشدة او لصحة او دابة فنهضت فيهم كانوا يعتمدون على رواية مشروكة او رواية من سلبوا في تركه وبريد وانه من اجله على شئ
 ما يصح عنهم ومنه ما يصح عنهم ان ما صح روايته عنهم بنقل الثقات فقد جمعوا على صحيحه وروى او العمل به ونظيره ذلك في الاخبار فان
 عنه القدم والمشار والمبر والمطرق وانه غالب على جعل القدم والمنشأ لا يستعمل البر الا اذا اراد ان يستعمل القدم والمنشأ
 واذا اراد ان يعمل بابا او سفينة احتاج الاستعمال المطرق كثيرا انما في اغلب عمله لا يستعمل المطرق الا اذا اخذ يعمل في التفتيش في كتابه
 عنها لاجل ذلك المسامحة لا يخرج المطرق عن كونها التحية فيفسد عنها كذلك المتقدمون لما كان الاصول مهم والامة بين ظهراتهم كما
 اغلب جيلهم في الاصول المعروفة عليهم واذا احتاجوا الى الصحيح الاخبار بنو الرواة استعماله ولهذا ترى اكثر الوثائق بالتحسين
 لانهم يشلون عن احوال الرواة فيتمدوا على روايتهم فيوثق الامة على العمل بها لا يوجدون اخرين ويدعون اخرين ويدعون احوالا
 يراون ذلك الصحيح روايتهم وهذا من رواية ورواية زارة من ما يقول علماء عندنا واقفهم انفسا ونفسها ورواية عمر بن الخطاب
 وغيره في المتقدمين كما يعملون في اكثر شيوعهم هذا هو عمل اكثر القوية التي لا شئ فيها وكيف يتصور على المتأخرين في ذلك
 والمتقدمين يعملون به في الصدوق في كتابه المختص لا سبيل لرواية الاخبار من جهة طريقها وانه بابا او سفينة من تروى في كتابنا
 الصحيح بالاسانيد القوية ورواية في الترمذي الطوع من به واما خبر صوم القديس والثواب المذكور في بعض النسخ فانه من الحسن بعد
 بن الوليد كان لا يصح فيقول ان من جاز في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما يصح في حق الله وروحه وجميع خبره الاخبار
 فهو عندنا متروك غير صحيح وانه ايضا باب حد الوضوء بعد ان اورد حديثا في المتحسين الى ان قال على ان الحديث في ذلك غير
 الاسناد وكلامه في خبر صوم القديس يعطى جميع الاخبار التي رواها عنه في الكتاب الذي هو عندنا وقد سمعنا شيخنا ان تصحيحها
 صححتها انما هو من جهة التسند وكذا كلام غير من العلماء المتقدمين كما يقول به الكلام فان جاز للصدوق هذه الطريقة لانه ان يكون الصحيح
 من جهة التسند صحيحا معتمدا لا يعتد على من رووه وان منع من طريقه الصدوق وهو من جهة فاهم كل هذا اذا احتاجوا الى الترتيب في صحيح
 التسند وكلام الشيخ في العدة ظاهر هذا الضمان منع من هذه الطريق بقدر سعة البحث قاله ومنها ان الشيخ قد يدعى الاجماع على سبيل ما افه

بأنه يدعى الإجماع على خلافه وبما جاز أبا جاعان فتخرج على الشيء وضده إنما يكون في قولين مختلفين ليس لسانا في الخبرين مشهورين
متعارفين يمكن الاتفاق بينهما بغيره ما يجوز العمل بهما من باب التسليم فتخرج أفعلا الإجماع على كل من القولين المستندين في المعارضين
فيمنع بلجاما لأول المشهورين جماعة عقلت بأحد الخبرين ويراد بالإجماع الثبات المشهور بين جماعة عقلت بالخبر الآخر فتعريف
ذلك ولا يتقيد بحد على ذلك لئلا يترك لأول يدعى الإجماع على الشيء وضده الأول هنا والخبران متخالفان لأن على القولين قد اختلفا
في بعض مسائله الجواز دعوى الإجماع على الشيء وضده ولا نناقض في ذلك لأن أحد الخبرين يجوز العمل بهم حيثما تحرك الله في الواقع في
يجوز العمل بهما من باب التمسك وان لم يوافق الحكم الواقع وإنما يكون تناقضا لو ادعينا العلم والظن أن مدلول كل من الخبرين هو الحكم
وغيره لا ندعي ذلك بل نقول أنه يكفي في جواز العمل بالأختار على ما يفهم من كل منهم يكون مدلول الخبر موافقا لحكم الله في الواقع والعلم كونه
مستعملين سواء علم كونه موافقا للحكم الواقع أم لا ويعلم موافقه للحكم الواقع يكون مجعلا عليه وإحاطا لما عليه العامة وما عدا ذلك
يتمثل الأمرين أقول مخالف الشيء لما يدعى من الإجماع في موضع آخر حكم أو باجماع إنما تكون إذا كان الإجماع منقول ولا يظهره دليل الجواز
على انحصار التوقيف فظهر في وقت رجحان دليل حكم مطابق للإجماع المنقول فإدله بنقل الإجماع لأن الإجماع المنقول لا ينقض
مخالفة الواحد من خبري عليه كما خالف سابقا ولو لم يكن عنده ما نفا من التقيض في وقت آخر يظهر رجحان دليل حكم سابقا
مطابق لإجماع منقول غير الأول فإنه ينقل ذلك الإجماع فليس عنده ما نفا من التقيض إذا كان خبرا وانفوتان المنع من التقيض وغيره
والأختار لا في الواقع وإنما في الإجماعين غلط لأنكم قلتم أن النقل يشترط فيه الإطلاع الابتدائي وإذا كان إحاطة
الظن وإحاطة الاستدعاء اتفاقا بين مختلفين لأننا نقول لا يكون اتفاقا مختلفا لأننا نقول يجوز النقلين المختلفين في احتمال
الخاص في كل منهما وإذا جازها والإجماعان المتصلان في اشتراط تحقيقها الاتفاق يقع الاتفاق فيجوز أن يكون ذلك إجماعا
خاصة بمصالحها وهو يختلف باختلاف الأوقات في المسائل المتعددة بل في مسئلة واحدة وفي نفس فلاحا إلى ما ذكرته في جواب
من أن الإجماعان المختلفان إنما يتحقق إذا وجد خبران مشهوران ليس أحدهما راجحته على الآخر لأن دورى الحال في الخبرين لا ذكر لأن ذلك
فرض بعيد لا يكا ويتحقق وكيف يوجد خبران مشهوران مختلفان الحكم بينهما وإن في العرض على الكتاب هذا السنة ومذاهبا العامة وعلى
الفرق في صحة السند وفي الروايات في جميع ما يعبر عن باب التراجع وفي ذلك لا على المراد في تكررها في الكتب غير ذلك من الإجماع
حتى يبلغ الحال إلى التبرير هذا شيء لا يكره وعلى مقبضه كلامه أن كل الإجماعات المختلفة مستندة إلى روايات من هذا القبيل فليزان
يكون ذلك كثير الوقوع ولو كان كثير العشرة على خبرين فضلا عن كثير حتى بعضهم منع من وقوع خبرين كافر من منهم من حكم بوقوعه ولكنه
قليل لا تأثر وحكمه الاختلاف لا يدل على وقوعه وإنما يدل على مكان الوقوع وما يترتب من وقوعه كما في كتابه العمري المقتضى لذلك
على التبرير العمل بالعام والعمل بالخاص فالنتيجة لأن الخاص حاكم على الخاص وما يظهر من بعض انظار البعض لعدم الاحتياط في النظر
التحاطة والترجيح كما يحصل حينئذ لتوقف البعض في الحقيقة للتقصير والافتقار لتحقيقه ليس الأحكام واحدة لتوقف التبرير من باب
التسليم ليس من بل كل خبر يجوز العمل به من غير أن يكون خبرا أو ما التبرير الجازم كخبر الكفارة في نفسه وليس حديث الغنم منافعنا ما قلنا حيث
يقول صلى الله عليه وسلم حلال بين وحرمة بين وشبهة بين ذلك في لأن شبهة حكمها في ظاهرها لا في باطنها حكمها كونه شائعا
التأثير من القرآن وملاحظنا ما يروى في الاحتياط لكنه لا ينافي في بيان الحكم ففي الحقيقة ليس الحكم الأحكام والأحوال وأحوالها ليس على ما
أو استنباطا محض لم قد يكون الباحث عن حكمه قاصدا أو مقصدا في استغراق أو توسع فيحصل التوقف والتأثر في القول أن ذلك
الأعلام كثيرا ما يتوقفون ويترددون وشأنهم أصل من التقيض أو القصور لا تأتقون هذا حق لكنه لا يلزم من كونه كذلك أنه لا يحصل في حال اجتماع
الاعتقاد على ما ثبت عنده ولو راجع أو أنه تسلك في قوله بالتوقف طريقه الاحتياط في الألفاظ أما الذي ذكره في محتاجا للعمل بالأصول لا مقلدا
الغير لك من الاحتياط فظهر مما تقدم أن الإجماعات المختلفة ليس ذكره سببا لها ولا خلافا لها ولعدة هاديات كوجوبها
محتملة خاصة على نحو ما مر سابقا قولنا وإنما يكون تناقضا في كلام ملحق بمقتضى المقصود في الجملة إذا كان التبع عنها ما فيها ولا فائدة
في البحث فيها اختصاره في قوله ويعلم كونه موافقا للحكم الواقع يكون مجعلا عليه وإحاطا لما عليه عامة أفعلا في تفصيل يعلم ما سبق في
موافقة الحكم الواقع أن اجمع عليه المسلمون كافة أو الفرق المختلفة كافة لا إشكال فيها اتفاقا أقسام الإجماع فهي إما محتملة أو اتفاقا
العامة فتفصيل هو أن أراد بالخاصة علم من مذهب العامة فهو إما محتمل أو كونه من إجماع غير العامة علم من مذهبهم
الخاصة وإن أراد به ما علم وما يحتمل بناء على ما هو الظاهر من أن ما يكون للثقة لا يتم ما علم من مذهب العامة لا يتم ما علم
في التيسير والراعي الاستحسان وعلى المنظم المشيئة والأغراض والأغراض مقتضى ذلك لا ينضبط فيها علم ولا تأتج في الأختار

ما يخالف الحق ولم يقبل احد منهم فيما علمنا ولا يوجد منهم حكم موافق لاحد ولا باطلا مع ائمتهم عليه السلام فاما هؤلاء الذين ادعوا لغيرهم فاما انهم
 وذلك خلاف الحكم الواقع لمجوز ان تجد له لم يقبل احد منهم لان حكمهم مؤيد بالاعراض والشكوك فان اريد بها مخالفة لما هو
 الحق فهو ما يعلم موافقة الحكم الواقع ولا يثبت على ما سوى الحق بل لا يثبت عليه ما سواه قالوا ومنها ان اتفاق الفرقة
 الحق لا على حكم من الاحكام متعددي نفسه غير معلوم واتفاق جاعل من خواص الائمة على حكم لا يكون حجة الا اذا علم انهم لا يفتنون
 بشيء من الامام والمعلوم من تتبع آثارهم اسنادهم في الاحكام الشرعية الى الظواهر القرآنية فيجوز خطأهم في ذلك لشكوكهم فيهم ثم يتبادر
 ذلك بان وزارة خالف الامام في مسئلتين الاولات وزارة يعتقد ان لا واسطة بين الائمة والكفر لقولهم نعم انتم مؤمنون معكم كافر
 والامام عليه السلام مصرح بشيئا من واسطة بينهما لقوله تعالى خلطوا على اعصارها اخر سياتي الثانية ان وزارة يعتقد ان لا أثر مجيها الاخوة
 غاير على السند من امره كونه الاب لقوله تعالى وان كان له اخوة فلا سند من امره فانه يشترط في الاخوة ما جاز ان يكونوا الاب
 ثم اردوا ذلك بغير حجة الا انهم لم يفتنوا في ذلك وزارة انها باطلة وانها لا يثبت وانها خلاف ما اتفق عليه مع انها املاء رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على علي عليه السلام والجواب عن الاول المرجع الى نفي الاجماع الحقيقي ان اجماع الفرقة الحق على حكم غير معتد اذا
 كما منشأه الاحاديث المتواترة او المحفوظة بقرائن القطع على ما تقدمت وسيله فيه مزيد بحث ايضا فانه الله وعلمنا في المرجع الى
 الاجماع المشهور ان وزارة وامثالها كابر حرجان والبيان ونحوهم كانوا قبل عصيتهم لا ثم لم يلا مدة حكم بن حنيفة وغيره في حقها القائل
 وقيل عارض عصيتهم لا ثم لم يلا مدة حكم بن حنيفة وغيره في حقها القائل
 الله عليه وآله وسلم اهل بيته الذين امر بالقتال بهم بل كانت لهم مذهب منكر في المبر والفتنة والقبيل ومنهم انفسا من والفتنة باسم
 سوى الصديق كانوا كاهنهم غلاة وبعد ان استصحبوا رجوعوا الى الحق والاسناد فان ذكره لا يكون طعنا في وزارة فهو كونه صادقة عارية
 لا يفتني في حقها مطابق لقول امامه كين لا وقد ورد في حقه وحق غيره من سائر الخواص الامري باتباعهم وانفذوا مع الذين منهم خصوصا
 ونحو ما ولا سيما وزارة فانه وردت فيه بخصوصية تارة ومع غير الخواص كثيرة لدلالة الامر باتباعه وانه من الاربعة الذين هم زائد
 الموضع انهم تحت العصمة وفوق العدل فان كانت الاخبار المتكثرة في حقه بعارضها خير التحققة لكنه لو ابقى على ما هو عليه على كونه
 ثم ان لا يقبل من خبر رواه عن امامه بالمرّة لعدم جواز قبول خبر الفاسق في احكام الذين فلا بد من حجة على ان ذلك وقع منه متجاوزا
 بل هذا محض ادان الامر باتباعه من الامام عليه السلام بعد ذلك ما تمام محبته بامامه عليه السلام قطعا غير ان يستلزم نازعة العامة كثيرا
 لكونه كان منهم في عرف عنهم ثم لا يقبلون منه ما ينقل عن امامه عليه السلام فيجوزون عليه بالقرائن تقع المخالفة بينهم في ذلك فانها
 عريه بموجب دفع امامه عليه السلام وخالفه في الآية القرآنية على مذاق العامة فيقتضي له الفت من المؤمنين ويكون وسيله الرفع حجة اليك
 اقوال كانه لا اعراض من حيث على طريقتهم من امتناع الاطلاح على الاجماع الا في نفس اصحاب الائمة وقد ترجوا به امراد قوله واتفاق جماعه
 من خواص الائمة عليه السلام التي تضمنه من حجة عدم تحقق الاجماع بحجة اتفاق جماعه الا ان قوله الا اذا علم انهم لا يفتنون الا بجماع من الامام عليه السلام
 ليس بمحدد وقيل جوازه تخفيفه وقوله والمعلوم من تتبع آثارهم متجه فكثير من الخواص الذين جابوا بعض المناشئة لا يفتنوا بانها بطولها لا يفتنوا
 فيها فيما يبعد فانه قوله ومنها ان تصحيفه القرآن من حيث ان الاجماع قد لا يكون مطابقا لقوله الامام عليه السلام في قول وزارة
 فيها نص في مخالفتها فيما عليه التام كما في عاقبة وخاصة الجواب ان المراد باننا في الخبر انما هي الخواص فقط لا الخلق اتفقوا على انهم لم يفتنوا
 الائمة عليه السلام ولا يثبت ان اجماعهم ليس بمحدد قطعا لعدم مطابقة لقوله الامام عليه السلام بل في الحديث لا على ان الاجماع حجة في وزارة وانما
 به مبطلا في تصحيفه لما جاز بذلك غاية الامرات هذا الاجماع الذي قطع بمخالفة لقوله الامام عليه السلام ليس بمحدد ولكن وزارة له لئلا يبد
 لكونه جديدا لاسلام اقواله جوازه دليل وان كان انما من الاغراض في وزارة ومنها ان قصر كلامهم على التمسك مع تسليم غير كافي
 العلم بمجوزهم في التمسك وخطأهم في فهم المراد من المصروع كما هو شأنه كثير من الخواص والجواب ان هذا الاشكال في مقابلة
 التمسك لا دلالة على الامر باتباعهم وانفذوا معارفهم فلا يجوز الا لفتنا الله وانا انما يجوز خطأنا عن خواص الخواص والوقوف بهم
 بنسبهم وشدة خوفهم عن الخطأ من معصية الله عليهم عليه السلام غاية البعد كيف لا ولا يفتنوا بوزارة والواحد منهم ونفعيها ولا
 يجوز تصديدها مع مجوزنا سواها من اهل البيت الا ان طرأ الاحتمال على وزارة لرواها الاحاد منهم اكثر من قطري الاختلاف في الفتوى
 بشي من معصية الله عليهم عليه السلام ولهم على كثير من الاثبات ايسنا جواز خطائهم في فهم الامر لا ما منهم يدل على ان الائمة لا اكثر مما هو عليه
 فلا يجوز مجوزهم بخطأهم في فهم معصية الله عليهم عليه السلام فيكون من الخطأ ما منهم على ذلك انما معصية الله عليهم عليه السلام
 المنقولة بالمعنى ففتح هذا الباب بوجودهم جازا العمل بالروايات التي تروى للشيعة اسلم يعتد عليهم سواها ائمتهم استدلوا على مجوز

وروى عليه السلام في رواية اخرى في قوله لا يفتنوا في ذلك

نقل المتقدمين غير متقدم عدم امكان اطلاعهم واما مثل السيد الشيخ ومن تقدم عليهم فيكون انما علمهم عليه وفي حجة نقلهم
 بمنها الاجماع وان يتسلك عليهم لوجود اصول لا بدعائه كلها واما عدم فيكون غاية الاجماع عندهم انما هو
 وجود المخالف ولا ينبغي حجة هذا الاجماع اقول قولنا ان رادوا بها الاجماع لتحقيق الحق ليس يتجوز وقد روي عنه مواعيد وكيفية
 كن باكثر من المسائل ادعى فيها الاجماع الحقيقي كذلك كالوكان المخالف موجودا في الصدق الاول بحيث يمنع على نقله دعوى الاجماع
 كقول الصدوق بان ما الورد برفع الحديث معناه انهم ليسوا براضين بنفسه لا تليق بمحدثا غير ذلك ثم انقضى الخلاف في الاستحسان
 انصوابها في نظرها الاجماع وهو اجماع حقيقي وان وجد سابقا للمخالف لا يضر بقوله قوله رد كذب بحيث لا يجوز
 فسبيلهم رضوان الله عليهم وقوله ويراد به الشهرة بنحو ان رادوا به محبة الشهرة ففقدوا الكلام عليها وانما لا يتخذونها الامور
 النقول التي قد رتاه فانها اجماع وحجة سواء كان رواية او قول او رواية وقول او اجماع من غير دعوى الاجماع فان ذلك
 القاطع على خطأ المخالف لو فرض وجوده كانا اذ لم على نحو قول الامام عليه السلام فهو اجماع لا فرق بين المتقدمين وغيرهم وانما رادوا
 بدليل الفرق المعبر انما مثل في قول السيد الشيخ ومن قبلها ومن بعدها فليس في ذلك اسناد لا على الفرق بان يقولوا لا يثبت عليهم
 الاصول عندهم لا يفيض بالحجة لا اتهم ان كان يتبين صحتها واعلم انهم وانما تقدم معتبرا يقول عليه فلا ريب ان المتأخرين انما نقلوا
 الاصول فقد وصل اليهم كتبهم من صلحهم الاصول وهي معتبرة كالاصول با حسن نقلها لان الاصول ليس كلها متقدمة وكذا هو لا كلها
 معتبرة انما في الاصول المعبر من معتبر انما نقلها من السيد الشيخ ومن قبلها فانما اعتدوا المتأخرين لا على ما هو معتد فلا فرق
 مع ان صد المتأخرين ما عند المتقدمين من القرائن غالبها مشهورة ومكررة في كثير من الاصول يعرفونها بوجود كتبهم وان لم توجد
 عندهم الاصول لان علماء دارو واحدنا ابتهوا في السند بذكر حجاب الاصول يعرف وجودها في اصلها لئلا يكون
 المبتدع في السند كان يقول الشيخ في كتابها الاخبار مثالا لمكتسبين من عيده وهو لبقه واما سنده السند لئلا يله على اخذ من طريق
 الزيد فيقول في اول السند احد حكاية في نص بل قد عرفت عادة نقلها الاخبار بذلك ولكن ذلك يعرفون على احصاء عين ذلك الخبر في
 به على احكامهم وعدم علمهم به فيحملهم له على الحاصل البعيدة والظن في رواية وزلا في العرض على الكتاب السنة وعلى هذا وجه
 وبالمجمل في القرائن بل كلها لا تكتفي على المتأخرين وعندهم زيادة قرائن لا تكتفي بتحصل المتقدمين كما نفاض احدا قالوا
 وكاستفرا الحكم بعد الاختلاف على قولهم وقولهم وانقلاب الشبهة نادر او بالعكس انقطاع حكم قضية سلف موجهها وقوع حكم
 يتحدث في ذكره قبل ذلك الاحتمال المجهد عند النظر في توجيه السابق من الوردان الالهية التي تنظر في حجة على المخالفات السابقة
 لئلا يرتفع الحق على هذه وهذا اعظم من كل شيء في غير ذلك فمعرفة ما قرره ناهله يبين ان المتأخرين الذين اتهم الحكم اوله في القضية
 بكل اعتبارها وادلة هذه الحجة في غير من الاخبار وجميع الاعيان البرع لها غيبا ولكن اقول قال في كتابها الاصول في حجة كبري
 وار كل ان حاشا في قولهم ان لا يكون منعقد في زمان القضية الصغرى على قول واحد من الائمة عليهم السلام وان كان
 الزمان على ذلك والاطلاع على موافقة قوله لقولهم حاصل بالقرائن المعلومه بالسمع بل احاديث الامري تبايعهم بشهادة ابنه بل
 وبما يقال انهم المعينون بخصوصهم بوقوع القائم عليه السلام اقول قوله بالقرائن المعلومه التي يربطها ان المتأخرين لا يكون
 حجة عندهم لانهم لا يطلعون على قوله عليه السلام فيكون قولهم موافقا لقوله الله هو شرط اعني اجماعه الاجماع وتقدمه في نفسه على
 وقول بل خادب الامري تبايعهم التي ليس صحيح لان كان الامري تبايعهم بخصوصا وجبا لاخذ عنهم ولم يجر الاجماع في مقابلة
 اقوالهم وانما لم يختلف ولا يجوز الترجيح فيها لانهم لم يقرروا تبايعهم فلا يعين نظر فيجب على من بعدهم العمل بكل ما علم عنهم
 او اختلف وهذا لا يقول به هو في ائمة الحديث عليه السلام بل يقول لابد من النظر والترجيح ومن كان تلك المزية كان ما موربا تبايعه
 فهو قولهم من روى عن حال القول حجة ولا في المسئلة عند جوابي قال الرضا عليه السلام قاله الثالث ما يكون منعقد
 القضية الكبرى بل بحسابنا المتأخرين وليكن هذا حجة عندك وغاية الشهرة بينهم وذلك اسهلها من الشيخ على ما عرفت والاحتجاج بالعدالة
 المانع لانها غير علم ورواها مكان يستأثر به اما في نظر لئلا يسهل بعد الاطلاع عليها فانظروا في هذا الخطا قوله
 وليكن هذا حجة عندك ليس حجة عندك الحكم بيننا من غير الرجال بالمعنا لا يعرف في المقال بالرجال وقدره في غاية مواعيد
 هذه الرسالة وحصرنا اجماعنا في الشهرة غلط ما تركنا على ان قد رتاه انما الشهرة تكون حجة في حال ثم نقول كيف تكون شهرة
 المتأخرين حجة ولا تكون هذه حجة على من قبلها ولا يجوز ان يكون المتأخرون على خلاف المتقدمين لان الخطا عند المتقدمين
 لا يضر بغيره من مذهبه ولا يجوز ان يكون كل وقت قائم بها على سبيل الاصل لا تكونوا كالكاشفة انما روي عن ذلك في

فانما

من اسناد

الاجماع

الثالث

فانما

بما في أكثره من المسامحة فيقول على القنون القصيرة فيسلطنا ضعف طرق المتأخرين إذا أعوزته الخبرة لما لم يكن من أهل
 الفرج ودينه انكار طريقهم ولم يسمع منهم كان محجوباً عما لم يعرفه القنون الذي يرتضيه الشارع لا تتركهم ويعتقد بطلان الحق بانواهم
 في جميع احكامهم فيقبل ما فيها واشاره وان قالوا بالحق اذ في بعض جهاتنا وسدنا من يقبل بالحق في المسئلة ويخالف لقائنا فيها بمثل
 ويقول بان خلفه مطابق الحكم الواقع في حكم بطلان القول في الفقه نفس الامر اذا قيل لما الفرق بينك وبيننا من احكام القنون انما قلنا
 يقين ويتكلم بما لا يعلم ولا شك ان مطالبنا لا يقين فكل مسئلة حكم بها لا عن يقين وما أخذ بها الحكم على نفسه بدلك لا تروا في خطه
 وشكته على نفسه والحكم بالحق انما تعدد اليقين في قضية مقبولة من من بها مرددة من انكرها ولو كان هذا قائماً بيننا لا بد من ان يكون
 الاقنون عاملياً بالحق انما أعوز اليقين كما جعله هو فانهم كالمسأخرين لان المتأخرين انما يصرون الى العمل بالحق انما لم يكن لهم طريقا اليقين
 ولهذا تروا فيهم يتركون اخبار الاما اذا قام الاجماع لذلك وهذه طريقهم لا يتخلعون فيها ولا يتساهلون فيها بل لو كان عندنا حكم قسماً
 اجتهد في ترجيح احدهما فعمل بالاقوى فيشعرون بلفظ حدسهم وحسنهم في وزن ذلك الشعر شكر الله سعيهم وعظم جرمهم وان لم يكن الاقنون
 عاملياً بالحق حال لم يكن احدهم يعدم قانما بطريقهم فيكون طريقهم منقرضه والمنقرض باطل لان الحق شجرة اصلها ثابت وقول
 ولعل اصلها من الشئ قد جردوا بها ويجوز ان يكون ما نقلوه من الشهرة انما هو مستفاد من كمال الشيخ والسيد المفيد وابن زهره من
 حزم وسلا واصلهم في ما المنع منها وقوله والا احتجاج بالعدالة المحمودة من سبقوا في اعتبار الحق حيث يفيد اليقين وبما انما
 من اعرض في نفق حجة الاجماع في قوله ومنها ان قصر كلامهم على الشماع فراجع قوله فان القنون مظنة الخطأ خطأ ان غير ذلك انما
 اعتبر في مواضع من الاحكام لا لضبط او ان خصص فهو حق لكنه ليس محل النزاع قارة الشائكة الظاهر من دليل منكر حجة الاجماع في جميعها
 نفق حجة القطعية فلا اقل من ان تنفي حجة الظنية فلا وجه للاعراض عنه واطرح احد بالكلية واقل من كجاء عات الشيخ في روبرو الخالف من
 النزاع الشهيد الثاني وخطا من ان الشيخ يريد الاجماع على العمل بالخبر والحال انه يريد الاجماع على عدم ذلك الخبر وخطا من ان يريد الاجماع
 التحقيق في بطلان وجود الخالف اقول قوله الظاهر من عمل الظاهر من ارادة بطلان بالكلية لا انه لا يكون حجة قطعية ولا اشكال في هذا
 وما قيل في الاجماع المنقول فالمراد به في نفسه ثبوت لا في حجية وما قيل انه يحكم خبراً واحداً وهو لا يفيد الا القنن فقد قلنا انما ذلك المنقول
 على المحصل والمحصل الخاص في نفسه من عدمه لا يحصله الاشكال في ان لا يفيد القطع وقدرتها ذلك وبرهان ذلك وقوله خطا من ان الشيخ
 الخ ليس بظاهر لاحتمال ان يكون الشهيد انما فصل ذلك لا تظهريه الدليل على عدم انحصار الحق في المنقول فيه الاجماع فما زعمه
 وانه عدم ثبوت الاحتمال المحصل او عدم صحة النقل للدليل وبالجمل فليس ذلك كذلك في الاجماع وكيف لا واكثر استدلاله به لا
 انه في كثير من الموارد يستدل على المسئلة ويورد الدليل ويؤيده بنقل الاجماع عن السيد والشيخ وامثاله الا انه ظن ان الشيخ يريد
 التحقيق لا توكيداً بل كان الخالف ان كان معلوم التسليم يريد الاجماع بذلك الشهيد وان كان مجهول التسليم يدعي الشيخ في الاجماع
 لتحقيقه وان ادعى المحصل لم يصح بذلك والشهيد لعدم حصول ذلك له والشهيد لا يحمل هذه المسئلة وهو من أهل القنن الثاني
 ذلك ان قد يقع منه ما في هذا الكلام لا انه لا يستلزم عن الفضل هو ولا غير الامن عصمه الله تعالى في حقه سري لوه في عصرنا هذا
 لا باطل اجماعاً خلفها ثبات الاقنون الاخير في حق صورة عدم وجود الخالف لعدم تحقق الاجماع في نفسه لعدم الاطلاع عليه لوصوله
 معرفتنا في علم الامم المنتشر في الاقطار ومثل هذا الاجماع متعدد حصوله ومتعدياً كما في ذلك يوم في نقل تلك الاجماع انما
 فيها ونسبوا الى الجهل وان سبب ذلك مخالفتهم لعلماء العامة فاقبلوا من اصولهم وقد في علماء الشيعة اذ ما منهم احد الا وهو يعيل
 بالاجماع سيما السيد والشيخ والمفيد وثقة الاسلام ورئيس المجتهدين وامثالهم من هو في زمانهم واقبلهم والحب انهم يصنعونهم في نظام
 العامة ولا يصنعونهم في نقلهم هذا خاصة مع انهم يصنعونهم في نقلهم الروايات وكان لا في انهم لما رواوا ان الاجماع الذي لا يمكنه
 على حقيقة ان مجهول على اقرب مجاز انه وهو الشهرة او عدم وجود الخالف والاجماع على عدم ذلك الحكم والاجماع على اية الحكم بحيث لا
 في كتب اصحاب الائمة كما اعتد علم الشهيد الاول في ذكره بنحو ذلك اقول انما سري لوه من عدم التورع من التورع لا تقدم على ما يعلم
 فكانت القنوس تدعى الرواية بمعنى ان مرادها ان لا يجب لتحويل تحت المحرقة انيتها وعظم رعوها فلا تقبل الدخول تحت طاعة
 غيرها الاقصر فلذا تقدم على القول بغير علم وعلى انكار ما لا يتم لأجل اغراضها الفاسدة فان كانت في مسئلة ضرورية محسوسة انما
 كذلك انقادوا لها وان هووا فاقبلوا هذه الفضيحة بين امثالها وان تناسلوا الحق بلدون فلا حظ في الاغراض الفاسدة ولا يخطوا
 وان كانوا مختلفين حول انظار لانهم مدفونون جيل الفطر التي فطرهم الله عليها لان الدين من اناس ان يتبعوا وطريقنا لعدم طلبنا لابل
 من يعلم غير مسئلتك لاستكبر ولا مستحق من جعل فلواتهم سألوا من يقول بحجة الاجماع من العارفين بدعيتهم منه واذ اعرض عليه لبل

لا راد في هذا القول
 بل هو من جهة القطعية

وف

بعدم قال اعد على ولو لم يثبت كراهة ان يقال ان لم يثبت كراهة لا يجوز من ان يكون عتيقاً فلو كانوا كلن لا يفتقوا على الحق وهذا انما كان
 وقع التراجع فيما هو متحقق لا ينبغي التراجع فيه ومن ذلك انكر الاجماع وحجته على طرقة الشبهة لا لعدم تحققه في نفسه ولا لعدم مكان
 الاطلاع لوقوعه على معرفة فادعى علماء الامم ان المنشأ في الاطلاع لما بينهما انك عليه اذ من ان الاطلاع لا يوقف على الاشارة
 مثل هذا الاجماع متعدد حصوله ومتعديه كما لا ينكر وجوده وان لم يفتق عليها بحيث يجوز ان يجمع العلماء المتأخرين في هذا
 الارض متفقون عليها كوجوب السجدة في الوضوء وتعيين متعة الحج على الافاق بالامتناع وكلامه هذا وان كان مقام النزاع على كبر
 حجة الاجماع الا انه من يقول بها قال في الثالث لا يوجب الاجماع الامامية ان يفتق فهو حجة قطعا لقطع بدخول المعصوم عليه السلام
 في جملة اقوالهم لكنه قال ان يتحقق في غير ذلك من هذا الخلاف في غير هذا الشهر من ان يذكر فلا ينبغي الاشارة الى جماعة المتأخرين
 لعدم القطع بدخول قول المعصوم عليه السلام بل هذا كما يقطع به من ان لا يدعي في ما شاكله اليوم من هذا ولو اراد به التمسك بهم لم يكن
 حجة في العلم ان كل اجماع يدعي كلام الاححاب مما يقرب من عصر الشيخ الزمان هذا وليس سندا في نقل متواتر او حديث قديم
 الاما فلا بد ان يراد به الشهرة ثم ذكر انه يمكن الاطلاع على الاجماع في الزمان المقادير لضعف ظهور الاثمة عليهم في الايمان العلم بانهم
 فيمكن في حصول الاجماع والعلم بدعوى الشيخ اقول قوله واذا انفي هذا الشهر من ان يذكر فقد تقدم ما يصلح جوابا له ونقصا وقوله
 الثقات في باطل اما اوله فقد اشبهنا الاثبات فتبين غير مسموع فراجع ما بيننا فاني قد انفي الاثبات لضعفه لضعفه على
 وقوع الخلاف لا يثبت اليه لان وقوع الخلاف ليس ليدلوا بل في الكلام قد انفي الكلام فيه قاله وعلى هذا لا يخرج الى الاعتدال في
 الاول مع انه حصل الاورب مع مشايخنا المتأخرين واما الشهادة في الاثبات فقد استأثروا به من كبرهم كقول سعدان اوور وما يقرب من عصر
 مسئلة ادعى الشيخ فيها الاجماع وليس كذلك قال واقرنا هذه المسائل للشيخ على ان لا يفتق الفقيه بدعوى فقد وقع في الخطأ
 والمجانبة كغيره من كل واحد من الفقهاء استأثروا بالشيخ والمرتب فيه قصر محض بتعبد السيد والشيخ وغيرهما وشبهته الى الجحافل مع انهم
 نفسهم اما كبرهم منها ما نقله عنه المدونة وجوب غسل القطعة اذا كانها عرقا وهذا الحكم ذكره الشيخ في اشياءها وانباعها والشيخ
 في خلاف باجماع الفرق واعترف جميع من الاححاب بعدم الوقوف على نص في ذلك لكن قال في حجة نقل الاجماع من الشيخ كانه في
 الحكم بل ربما كان أقوى من النص وهو من الماصح من من الشيخ على الشيخ وغيره في دعوى الاجماع والمباينة انكره اقول ان مقام
 الشهادة ارفع من ان يجعل من كل يجعل بان لا ينكر الاجماع ويقع في الشيخ وغيره ولكن في مقاصد كلامه حامل وان كان يجوز عليه الفضل
 لكن ثبت ان الاجماع انما هو المتفق وليس من قبل الاختصاص بحيث يكفي فيها مجرد النقل فيكون مجرد ذلك ثابت وان فادى مفادها بما
 من قبل المسائل الاجتهادية فيجوز فيها الترجيح الخلاف في شرائط الحجية من جهة معرفة دخول قول المعصوم عليه السلام بالقرائن القاطنة
 ذلك واما وقوع الخطأ واحتماله المانع من التمسك به فلمنع العصمة واما احتمال المجازفة فلا مكان للاعتدال على نقل الثقة لا بد من
 والذو ذلك واجع الى الحصول النقل المعتمد فيكون في حقه وان كان لا يكون ذلك في حق غيره بل لا بد من الاطلاع الا ان في النقل فيمكن
 ليعلم هل المتقول ضرر وحقا ومركبا وشبهه او غير ذلك ولا يكون في النقل بدون النظر في قوله انما استأثروا به من كبرهم كبرهم في
 انكر على الشهادة في اساتذتهم مع الشيخ والسيد ولم ينكر على نفسه اسما في الاورب الفقه سيد مثل السيد والشيخ مثل الشيخ وقوله
 و مع انه ناقض فثبت اما كبرهم منها ما نقله عنه المدونة في ان لا يلزم لنا اقتضايه في كلام الشهادة كما قلنا ان حصل النقل نقل
 الشيخ في هذه المسئلة فاعتمد على غلظة لا يقال كيف يحصل النقل فيقال كيف يحصل النقل في موضع وفانما يحصل لانما يقول انما يحصل
 النقل حصوله عن محال الحكم في الحقيقة الربانية التي اشار اليها الصالحون على كل في مقبول عن عمر بن حفظة بقوله وعرفا حكما مناهة في
 ينظر بنور الله ويكون ان لا يدل مقدار النظر ومطابقا ولو كان في الحقيقة نظرنا بها لا دليل بل كان انما اضل ان لا يتعدى على الشيخ
 لعدم الترجيح الا ان لا يقبل كونه لا واما يقبل ما يوافق ونقل الشيخ الاجماع كغيره من لا لا يقبل منه العلم ما يوافق وقد تكون الموافقة منه
 دليلا على وقوع ذلك النقل الحيث لا عن خطأ ولا عن مجازفة وعدم الموافقة عنه دليلا على احتمال الخطأ المجازفة بحيث لا يعتمد على مجرد النقل
 بدون النظر في ان يحصل الموافقة فهم الاشارة في قوله وقد يترجم لمراتب مثل هذا الشيخ الفقيه يستعمل في النقل في المتأخرين في حجة
 وليس كذلك قلنا انما نقول ان المتأخرين انما يعلون بهذه الاصول التي احدها امامة لاجل الزمهم بما لا ينكره الاصل ان ذلك دليل عندنا
 انكره لعدم المتأخرين والاجماع من اشرارهم فلا ينبغي فيهم الى الجمل وان لا يصيب مخالفتهم في القبح سرفا لكي لا يبدوا من ارباب الاعاج التاخر
 من اشرار الآراء فانهم يترجموا امامة قطعا بل على ذلك ما رواه في الكافي من رواية الصادق عليه السلام في اصحابه يقولوا بانهم
 ولا يقتضي الله عليه له قبل موت فقالوا نحن بعد ما بين الله نبي صلى الله عليه وآله عليا بل ليس ان نأخذ بما اجمع عليه الناس ثم قال صلى الله

الذين يترجمون في هذا
 في تركه في هذا الكلام
 في عدم الاشارة الى ذلك في هذا الكلام

وقف

كذلك لما اهل الشأن رغبوا في علين بوجوب عليهم الصلوة في كل جزء من اقل الوقت الاخره فلما لم يوجب لك علما انه
 لم يكن لنا بغيره لا بد من الاجل ولا دخل بالوجوب قلنا ان الاحكام التي يقوم بها البلوى قد جرت بها عادة الملوك الحنفية
 على اسمهم وجوهها فافتخروا بها على الامتنان بفعل صلوة واحدة لان التعزم على الامتنان قائم مقام الاعمال التي تلزم من
 علما بما نأخذ من اهل الشأن بديننا انهم لم يصفوا الحديث فكان ترك الصلاة بخصفها من الشأن على رغبته مع انه قد ندبهم الى
 التمسك به في اخر الوقت فان قلت كيف يحسن الاكتفاء بالعجز عن بعض من غير الوجوب مع انه دائم للتأثير فان تلك الصلوة الواحدة انما
 هي موجبة من جوازها ولو حسن الاكتفاء ببعض العمل المذكورة التي هي جارية عادة الملوك السنية على التحصين عن التكليف فحسب في
 نظائره من اجاب الفتحة كالتزم من البراءة التماسا وكلها ذات المستحاضة ولو كثيرة مع ان الفتحة مع اشتراطها في نظرية البراءة اذ وقع
 ما يوجب اخراج عدد مخصوص من ذلك كواخراج التماسا او لا ثم يقع العدد المأمور به في القول بوضع العدد في اخراج التماسا لظهور
 البراءة لا سيما في التأثير فالوجوب على المستحاضة في خصوصها وانما لها نسبة الاستصحاب لا بد من دفع الحديث لاستمراره لا سيما في
 لو نوبت دفع الحديث السابق لظهوره جازوا امتثاله وهذا الذي ذكرت من هذا القبيل فقول اهل الأصول من اصحابنا المحققين ان
 امتثال الامر يقتضي الاجراء والاجزاء يقتضي براءة الذمة في ظاهر الشرح من التكليف فنية بطلاق والافهم منع حكمهم في مواضع بما
 يخالف ذلك كحكم بعضهم باعادة الصلوة للتمتع في مواضع كمن شعره الوضوء بالجمعة اذا وقع منه حدث ومما عرف الماء بعد الوضوء
 عليه بعد الماء ولو اعيد الماء في أثناء الصلوة ومن عاهد المالك لدخول رصده بعد شراعه في العبادات او في غيره من وجوبه
 على عدم الماء فاذا اظهره يدين على قول لا غير ذلك فاطلاقهم ان كان زادوا به غير العمود والافهم يمنع بعضنا ظاهر المعلوم
 عندنا من عرف شيئا من سائر التكليف من اجاب اهل العصمة عليهم السلام واما اذا تم انما الفتحة الغائبة التي لا يجلبها من التكليف
 لا يقتضي اكثر من صلوة واحدة لان وجودها ناشئ من الصلوة وجودا شرعيا والفتحة التي تجري لا يجلبها التكليف حصصا في وجوب
 وجودي والوجودا شرعيا روح الوجودي وقيل في الوقوع يقوم مقام كثير من التماسا فلا يوجب ذلك الحسب ان عظم الاكثر من
 صلوة واحدة في المقابل واما انما الشارع المكلف بالاعادة فانه هو للتكبير لان التأثير في جميع المكلفين فمن صلى سقط عنه ما لا بد
 منه لا سيما مع نيته لهم على الامتنان وفي عليه وامن بدو هو التمسك والتأثير في الجوز بعد الوجوب بالنسبة الى من صلى فانه
 ولا ضرورة في الخطا مع تعدد الادارة بخلاف استمراره في تأثيره فان نزع البراءة في جسم ما في ذات طبع عسارى الاجزاء
 فانه جزء من الماء باشره مؤثرا في التماسا فاعمل في جميع الاجزاء وكل جزء مباشر التماسا وباشرا لا يتحقق في جزءها
 مع وجود المنجز في كل جزء ابدادك في المستحاضة فان الحكم في دفع الحديث لا ينافي في الحديث كما قد يقع في الحديث يعود بغيره كذا
 الاول ودفع اهل الأصول ان امتثال الامر يقتضي الاجزاء حتى لا لا يتم تكليفه الا بتمامه بعضهم باعادة صلوة التمسك بغير
 المواضع المذكورة فدل على ان الصلوة المتية الاولى قد جازت في عملها الامتنان الامر بغيره في الاعادة بامر اخر وقد جازت في امتثال
 امره ولو لم يقتض امتثال الامر الاجزاء او لما جازت الاعادة ايضا وان كان لا بد من ذلك التكليف لسبب من القابل للتأثير فقلنا
 الامر بالفعل يقتضي اجابة نقد امتثال ذلك الامر مع اتيان بشرائط الصحة يقتضي الصحة وبراءة الذمة من التكليف ومع ترك انشائها
 بها اختيارا يقتضي عدم صحة الامتنان الامر بعدم الصحة الفعل عدم البرائة من التكليف مع تعدد ما يقتضي صحة الامتنان في
 الفعل في نفسه ثم شرط الصحة ان كان مع ذلك مراد في نفسه ان يكون رفعا للمانع من الصحة كالظاهرة في اعادة دفع عدم البراءة
 من التكليف ولو وجد مع تعدده بدله وهو الذي لا بد من نفسه فلا يكون رفعا للمانع من الصحة واما برفع المانع فانه هو المعجز
 بالاستصحاب مع وجوب المانع كالتمتع في ان يرفع المانع من الحدث والمانع موجود وهو الحدث فاذا وجد البدل الذي هو التمسك مع عدم
 التمسك فبعد كان ذلك مقتضيا لبرائة الذمة ولو ثبت كحال فاذا اظهره يدين ان كان عاظما بسبب الوجوب هو الامر بالفعل
 المقتضى امتثال الصحة الفعل في نفسه لوجود شرط الوجوب لكن لما فقد شرط الصحة لم يمتنع وجود شرط الوجوب وجود البراءة
 من التكليف لم يكن المانع من الصحة مقتضيا للمنع من الوجوب لوجود الامتنان الامر لا يتم بشروط لا يتم بشروط الاصح
 وهذا وجب عليه على الاصح الصلوة لوجود شرط الوجوب ولم يمنع من عدم شرط الصحة الذي يقتضي البراءة لقوله عليه السلام اذا
 تركها بغير انقائه واستطعت وقوله عليه السلام لا يسقط الميوس بالمعصية فان قلت نعم قالوا الصحة لا امتثال يقتضي الصحة قلت
 المداها يقتضي صحة الفعل في نفسه لا البرائة المكلف لان المشروط عدم شرطه وجوب عليه القضاء عند التمسك من مباح
 الظاهر ان يدين الذي هو شرط الصحة بشرط حصول البرائة وليس كما اتهم الامتنان في حصول الصحة لا البرائة وهذا

فيلجوب الامعاده على التيمم بسبب الترتام يوم الجمعة وسبب الجماع مع على عدم التقويم للماء ويوجد غسل المسح على الميت
 الميت الماء والغسل الماء بدلا من الحليطين او من احد هما وكثير من اجوبوا الصلوة على من يتخذ الجنبه مع وجوب الماء بان يتراخى
 التكلف باستعمال الماء ومع عدم الماء ووجوبه على الامعاده قضاء وهو ما يحتمل ان الصلوة في الوقت للأمرها وان القضاء للماء
 ولا يكف التيمم في ابدية التفرط لهذا قال الشيخ في حق استعمال الجنبه بعد ما وجب عليه التيمم والصلوة اداء على كل حال فان لم يكن
 تيمم وصلة ثم اذا تمكن من استعماله وامثال ذلك وقد يكون المقتضى للبرائة مع فقد شرط الصحة حال انما انما من القضي احد هما في
 عرض هذا المانع لم يحصل البرائة من اصل التكليف لقيام المقتضى لعدم ما كان من صلي المحضر اليه والتمسك الى على القبلة
 فانما انما القبلة واستمر الاستنباء فانما هو المانع من الامعاده او ذكر الاول في الوقت وفي غير غسل وغسل الماء مخصوص مع العلم
 او دفن في غير القبلة او مع مخالفة الترتيب في الغسل او صلي عليه مقلوبا ولم يعلم الا بعد التمكن او غير ذلك فان من لم يوجب التيمم
 لو كشف السيل وجب عندئذ التلا في الامور ومع امتناعه لا امر في ذلك الا في الصلوة مقلوبا فانما يكفى ذلك مطلقا الا اذا علم
 الدفن جاهل لم يصل على القبر والحال في ذلك امتثال مقتضى البرائة وانما ينعين عن الأثبات بالفعل ثانيا عدم التقيد في مقتضى
 المقتضى للصحة على اصل التكليف فاذا زال المانع فحكم المقتضى فانهم والله الموقر فائدة قالوا الامر بالفعل الموقت خارج الوقت
 قبل ايقاع الفعل فيه لا يقتضي الجاهية خارج الوقت وانما وجب القضاء بامر جديد وقالوا لا تستدل على ذلك بانقطع بان
 امر يصوم يوم الخميس لا يدل على صوم يوم غيره باحد الدلائل الثلاث فلا يجب بذلك الامر الا لا قضاء فانما وجب خصص
 الا قضاء ووثبت الاختصاص بوجوب ثبوت الامر وعدم الا قضاء دليل على عدم الوجوب لان انتفاء الامر بوجوب انتفاء الاختصاص
 بانما اذا ان السبب بعد ادخل الشوق اليوم لا يدل على امر جديد مدخول الشوق غذا او غيره من الايام ولا ان الامر بالفعل في وقت
 مخصوص يدل على وجود مصلية في ايقاع في الوقت المحصور من الا لا تنقضي مدة تعيين الوقت ولا دلالة في ذلك على وجود مصلية
 في غيره من الاوقات فنحصل الثابت ان الامر جديد يدل على وجود المصلحة في غير ذلك الوقت المعين فاذا فقد الامر الجديد علمنا
 المصلحة بل بما يدل على وجود المصلحة ولا ان الامر لو اقتضى الفعل بعد الوقت لكان داء لا قضاء لا لا تنقضي افعال كل اليوم
 او في غيره وهو يقتضي التعيين بين الوقتين والامر بينهما وان كان على الترتيب فيكون التام اذا وولات الامر انتم في بعضا
 على الافعال الحسنه او فقهيها ومع موقوفات المحرم البقوع وقوعها على وجوده واعتبارات احدها التوقيت على تحقيق في الحكمه
 ضد الامر ليل على عدم الحسب الذي هو منشاء المصلحة وقال آخرون ان الامر الاول كاف في وجوب القضاء فلو لم يدل الامر
 الثاني على عدم القضاء فيما لا قضاء له كالجعة والعديد لوجوب القضاء بمقتضى الامر الاول لان الامر بالصوم يوم الخميس امر
 نفسه بايقاع يوم الخميس المسابق فاذا فات يوم الخميس لم يصح في الامر بالامر بالصوم نفسه مقتضى ايقاعه
 بعد وهو الحق وقول الاولين انما انقطع بان الامر يصوم يوم الخميس لا يدل على صوم يوم غيره بل انما يقع لو كان المقصود صوم الوقتين
 وليس كذلك بل المقصود ونفس الصوم بايقاع في ذلك الوقت المعين وكان له خصوصيته في صفة الصوم لا تسلم اجراءها فان
 بل انما يعطيه النظر في اعتبار اهل العصمة عليهم السلام خصوصية الوقت خارجة عن ما قبل الصوم وانما ذلك في صفة كماله
 الكبار في القبلة للصلوة وهو الظاهر عند الاطلاق فان المطلوب في الحقيقة انما هو فضل الصوم وتوقيت زيادة صفة لا المطلق
 التوقيت نفسه ولا المركب منهما لا غير فبانه ذلك باقي فلا قطع بعدم دلالة الامر الاول على الفعل خارج الوقت بل يدل على الحقيقة
 بالطائفة لانه لا ذلك لا لا تسلم امر السبب بعد مدخول الشوق اليوم لا يدل على دخول غذا لغيره من الايام لا لا تسلم في الدخول في
 اليوم المعين بل ملزمه الدخول لغرض فان ذلك الغرض يعلمه العبد لا يصلح لغير ذلك اليوم بحسب العادة كان عدم اقتضاء ذلك الاول
 في غير ذلك اليوم انما هو للقرينة وان علم السبب يريد تلك الحاجة وهي حاله لذلك اليوم وغيره ولا قرينة معينة كان ذلك مقتضا
 للدخول في غير ذلك اليوم ان لم يدرك السبب للدخول في الوقت المعين وانما ذلك الحاجة فلا مقتضى لتخصيل الحاجة وان كان في الوقت
 المعين فذمة مشغولة بطلب الحاجة لان ذلك القرينة بانها الوقت لا غير كصلوة العبد على ما يأتي بيانه وذلك لان الامر
 بالفعل على ابعث لتمام موقت وغير موقت والوقت لثمة فعل امره وجبته لنفسه وعرض له وقت لا ايقاع في مقتضى
 كانه فعل امره لنفسه وعرض وجبته ولا ايقاع وقت وفعل امره للوقت المضرب لا ايقاع فيه فعل امره بغيره لم يضرب
 لا ايقاع ولا وجبته وقت وهو غير الوقت فالاول كالصلوة اليومية فانما امرها وجبته فانها نفسها امرها بايقاعها في الوقت المعين
 لتخصيل كالحاذا خرج الوقت ذهب الامر بايقاعها كانه في الامرها وجبته لان ما يدل على ليس لخصوصية الوقت فيجب القضاء

وجوب على الامعاده انما ذكرنا انما سلطانا وجب عليه الامعاده والوقت وخالفه وذكرنا ذلك في

وقف

نعم

نعم

خارج الوقت بخصوصية نفسه ما هو المثل على ذلك الهيئة اشتد اتصالها بالوقت مع انها ليست لها باقية تنعقد ذاتها بدون الهيئة ولهذا سقط طمع الجمع والتصيق كحال المطاردة والمضج الجواب لا بما هو لو كانت ذاتية كانت لقسط عند تعديها فلا يكون الوقت جزءا منها بالحق الاول فافهم الاشارة ولا تميل بك العبارات المحكية ولا الى الشبهة اذ ثبت منه هو ولا اصل له والثاني كصلوه الجوف فافهم ان الوقت هو صلوته الظاهر غيرت هيئته بالوقت فاذا زهر الوقت لا بالحق بالهيئة بل بالوقت بالذات بالذات فيصير فيه اذ هو خارج فضاءه ولبس به لا من الظاهر والا لوجب تباين البدلية فلا وجب استقار ان اسود الا بالوقت ان التكليف غير من الظاهر الا بعد تحدد الجمع فيجوز ان الامر بالظاهر فيكون الامر ببدء الامر بدق بعد التعداد وهو غير متعين الاقتدار في الوقت بل الذي يتكبد وجوب الظاهر بانها لا عدم تعين وقت التعداد وانما يمكن وقت الاول انشئ التوقيت لعدم حقيقة وانما لوجوبه تعين الوقت سببه وجوب التوقيت واذا انشئ التوقيت في السبب في غير المعين لا يصلح للسببية وايضا لم يقص من ان يقول ان اصل السبب في السقوط في الظاهر لان السقوط في الوقت ولو وجب لكان الوقت مع وجوب الجملة لا في نفسه وهو متعقد مع تعقد الجملة ووجوبها معا وهو قطعي الاطلاق وكونه غير متعقد بها بعد ما نعد رها هو يقضي عدم الوقت لان شطاح شرط الوجود فلا يتحقق الوجوب الا بعد وجوده ولو كان كذلك لكان الظاهر غير وقت الاول وبأن ما ذكرنا وانما انشئ كصلوه العبدان فانما انشئها بالوقت خاصة لا لنفسها وفي اخبار اهل العصمة عليهم السلام في اشارة الى ذلك فتوقى فيه فاذا خرج ذهب ما لم يبق في الغرض انك بعد وقت حيث شرعت في فعلها في هيئتها بالوقت كان انشائها بالحق على الجملة ذلك اليوم لقيامها بالهيئة ما مقام هيئته للحصول القامدة بالانجتماع والوعظ في ذلك اليوم وهو التعداد كبري الحسا ووجه استحقاقه من صليها بالانجتماع لم يوصله مع عدم استجماع الشرايط ليس كما تهاشع في الوقت بل ان ما شرع للوقت لا يخل في قضية فانه مع قطع النظر عن الوقت وان لم يكن توجب القضاء لان هذه العادة انما لحقت ثانيا بالعرض لانها لا تنفص عن وقت مطلق لانها لا تملك الاصل انما تلحق بالقاء ثانيا وبالعرض فافهم ان الوقت غير الوقت امر به نفسه لا وقت له ولا قضاء اذ لا ادراك له لا يقع ابقاءه واما اذا كانت السبب الكسوف والخسوف في الوقت عند السبب عشر لغيره عند فليس يخص السبب خصوص وقت والا لما وجب قضاءه بعد نقصه وقتها ولا يخص بقية ما لا لوجب على كل واحد وهذه الاسرار التي انشئ اليها هو متعقد توقف علمه فلا تمارد حقيقة ان ذلك في مباحثنا وبعض الاجوبة لبعض المسائل ولو لم يخل الا طاعة لا تكشف ان الامر حتى تعابنه فاذا عرفت ذلك ظاهرا لغيره بين ما للوقت في ما في الوقت فاذا خرج وقتها شرع في الوقت وجب قضاءه لئلا تسفل الآخرة بغيرها من الوقت فان قلت ان هذا التقسيم لا دليل عليه لستم ما يتبع عليه وان هذا معلوم لشبهه العقول وتبني اليه لا يخبر بحيث مرجع وقف عليه لا مراتب فان قلت ان الامر بالفعل في وقت مخصوص على وجود المصلحة في الاكسوف فائدة التعيين ولا دلالة في ذلك على وجود المصلحة في غير ايام جدي يدق على وجودها في غير ما فاذا فقد دل على عدم المصلحة بان تأمل في وجود المصلحة قلت لا معنى للثبات في وجود المصلحة اذ قد عرفت خارج الوقت بعد بيان الفرق بين ما جرت في الوقت وبين ما للوقت القطع بوجودها في ما جرت في الوقت خارجا من بل ما يؤيد التمسك بعملنا استحقاق لان الاصل فيما كان على ما كان على ما شرع لئلا تروا ما كان كذلك لان قارة المصلحة لا تها ثانيا في وقتها شرع في الوقت لئلا تروا المصلحة والفضل في الايام ابقاء الصلوة في السجدة معطلة وان سلمنا ان فائدة الوقت ذاتية فلا انحصار في ما يكون القامدة من شيئا من الامر للذات والثاني للوقت فام بد له مقامه وهو خارج الوقت ولو سلمنا هذه المكسب بحيث يذهب من فاجتره جاء ذلك في الامر للذات فان تركب من الوقت لانه كان اذ كان بالاول فان قلت ان الامر التمسك انما يورد على ان فعل الحسن ما في غير ما من مقومات الحسن الفدوخ ما على وجوده ولعلنا ان هذا التوقيت على ما هو في الحكمة لعدم الامر بل على عدم الحسن التي هو هذا ما القامدة والمصلحة لا تسلم استقاء جميع مقومات الحسن لا مع شيئا من مقوماتها فان وقت القضاء عو فرقت اذ اود هو كافي في ذلك لا وقت القضاء وقت فان كان هو وقتا بالامر الاول ومنه انما عليه معنى في تصويره فان قلت الاول ثم اطلق وان كان بالثاني ولم يثبت على الاول كان اذ كان لا ابتداء وان كان بالثاني لم يثبت على الاول فانما ان يكون متوكدا او كاشفا او مبتدئا للفرق بين ما في الوقت في ما للوقت وبأن بيان ذلك على تأنيدينا ان الوقت انما هو مقومات حسن الصفة لا الذات فارجع فان قلت الامر الاول لو انقضت الفعل بعد الوقت كان لا في قضاءه لا تترتب ان يقولوا فعل هذا اليوم في غير وقت هو يقضي الامر في غير ما كان على ان يتركب فيكون الثاني اذ كان الامر الاول انما انقضت شيئا من افعال الفعل لنفسه في وقت الوقت المحدود لا بقاء الفضل في ايقاع ان يتركب بالواجب وكان واجبا اذ لا وقت مع تكرر

ثانها انه

فمنه على المكلف فاما انقض الوقت لاجل انقضه بعد بدائه واخره لم يرتفع الفعل انما انشا بقا فخر وقت لا يفي ما عليه فليس فيه
محذور الا ان يكون اصل شرطه وقتا لذل للوقت ولما كان الفعل مراد في نفسه بالذات وان يوقع في الوقت المحصور وانقضه
فيل ايقاع وجب بوق به ولما كان لا يمكن ايقاعها الا في وقت كان الوقت الثاني عوضا على الاول فيكون فيه قضاء الثاني
الثاني ليس الاول ولا بالاول فيكون اداء وانما لم وجوب فعله عند ذكره مثلا ولا يكون الا في وقت فهو يدل فيكون قضاء الاول
اداء وان قلت انما قلنا بالاول لاجل انما لم يرتفع على الامر الثاني لانه مستقل غير مرتب على شيء ويكون اداء بل المراد ان ما وجب ايقاعه
بفعل كان واجبا وانما كان قضاء لان وقت الفعل الثاني امر به فيه قد خرج فامر بذلك الفعل الماضي فكان الوجوب مع الامر الثاني ولما كان
في غير وقت الاول كان قضاء فذلكم ان الامر الثاني مرتب على الامر الاول لا يخلو اما ان يرد على الثاني فيكون الاول او مقترنه
او كاشف عن ثبوت ما ثبت به او مشتركة معه في ايجاب الفعل خارج الوقت او مبين لما يفي وجوبه بعد الوقت لكون الامر به في الوقت
ما لم يبق وجوبه لا يرتفع بخرج الوقت لكون الامر به للوقت لانه الوقت ومقتضى كل من كان موكدا او مقترنا بزمان القضاء بالاول
وكذا ان كان كاشفا لانه لا يرد لانه كاشف عن بقاء انقضاء الامر الاول للفعل في الوقت الثاني وان كان مشتركا كان كاللثاني حقا
في التوقيت لا يثبت في المستقل المحصل ان يكون الفعل قضاء للامر الثاني ولا اداء للامر الاول الا ان يوقع الفعل على الاداء والقضاء
وهو ظاهر الظاهر لا يرفع مقتضى احدهما وهو ترجع بل يخرج او مقتضاها معا فلا يكون الفعل وقتا ولا اداء ولا قضاء وانما هو ايقاع
وان لم يكن له حظه في التوقيت لا يثبت ان فان يتعلق مقتضاها بايقاع الفعل في الوقت الاول لزم التكلف للحال والامر به وقتا عند مرتبة
وقت للامر الاول لا يخرج وقت ولا من الثاني متعلقا بالفعل خاصة ودون القيد يلزم منه عند التوقيت بنفسه ويلزم مراعاة
الامر الاول في توقيت القضاء ويلزم من عدم اعتبار الامر الثاني ولين كان مبدئا كان انقضاء بالامر الاول في زمانه في الوقت في الوقت
كان مؤسسا فان يتعلق بالعيد لزم الاداء في وقت جديد لم يرتب على الاول فهو وقت التكليف الاداء على الثاني الاول لم يتعلق بالي كانه
مثلا فلا يعتبر الثاني بالتوقيت فلا يكون وقتا وان كان لا يستدرك المصلحة القاتلة فان كانت الاداء فثبوته ما يقتضيه الاول فلا يخرج الى
القضاء وان كان غير هاهو مختلف جديد فيكون اداء او غير وقتا على الامر به في التوقيت فقول ان كان راجع في الاول باقيا كان الامر به
لا يخلو من احد الوجه المتعلق بمبدأ كبد التوقيت والتبدي والتشديد والكشف هي المفردة على وجود وجوب الفعل بالاول ويؤكد
الامر الثاني في بيان ما في الوقت ما للوقت كما مر ان لم يكن بالباء اذ يقع بخرج الوقت فكم مراد بين الاداء في وقتك ولما كان في غير الوقت
الاول كان قضاء في غير زمانه كان هذا الوقت الثاني بالامر الاول كان اداء كانه مرتب به ان كان بالثاني فان كان وجوب الفعل بالثاني
فهو مراد ما في التوقيت لانه من اداء وان كان وجوبه بالاول فان كان الوقت الثاني بالاول لزم الاول وان كان بالثاني لزم الثاني
الفعل في الامر به في الوقت في هذا الوقت بخرج المصلحة التي لا تفسد الا انما هو رتبة في الحقيقة يشهد بان امر الفعل واكثر
بالوقت فلما ذهب الوقت انقض الامر به والامر بالفعل بان مستمرا ان يادى مكلفا بالفعل ولما جمل المكلف الفرق بين ما للفعل
في الوقت في هذا الشارع بان هذا الفعل تمامه الوقت فكان الامر بالثبوت واقعا في وقت فكان ذلك الوقت خارجا عن الفعل فكان فيه
قضاء ولا يفعل ان يخرج الوقت فان قلت لو كان القضاء بمقتضى الامر الاول على فصوله لما وقت القضاء على الامر الثاني
على عدم قلت لما كان الامر بالفعل في الحقيقة على انما امر بالفعل في حقيقة الوقت وهذا يقتضيه ان يحصل فيه اذنية وقيد
بالوقت لتحصيل كل صفته وادامه للوقت وهذا ترجع المصلحة فيه في الوقت خاصة كماله العيد ومرتبة للوقت كسلوية
كامة ومرتبة به باعتبار اجتهاد في الوقت للوقت كذا في التوقيت لوقوع اسبابها في وقت خفي التوقيت بين مرتبة الامر على كل تقدير
وجب الحكمة ان يخرج على ايدى الغوام كما هو حق الامور التي تعجزها البصيرة بحيث يشترك فيها العالم والجاهل فغير علم الشارع عليه
ما كان للوقت ما كان للوقت فامر بقضاء ما فات من المروية ووصلوه الظاهر من فوات الجمع وعدم القضاء لصلوه العيد بقضاء
الكتوف والتمسح العلم ارفع لخراف القصر الا كالا للدين وانما للتمسح بها في اللطف لذل التبيين من الشارع على ما عرفت
فكل الانفعال وجب ما على انهم قالوا انما يثبت القضاء اناسبقه وجوبه في الاداء والمواد المكلف حتى يخرج الوقت ما فكره
عدا لما ينج منه عقله كالتام حتى يخرج الوقت او شرعا كما ان في قضاء مما صبا ايام عادية او رخصة عن غيرها على غير الشا
في ترك الصيام في قضاء اذا علم انهم قبل الزوال والمريض فاعلم انه قبل الزوال فيجب ان شاء الله ولم يقتض الامر عند
وجود سبب الوجوب قضاء ذلك المتروك لما يرتب عليه وانما ترتب عليه وترفع عنه لوجود سبب الوجوب كالتوكل في التمسح
في الامثل لذل كونه فان قلت انما قالو الوجوب سبب الوجوب دون الوجوب فان لما مضى ما مودة بترك الصيام فلا يكون واجبا

عليها وهذا خطأ وكنتم نفع تحقيق الوجوه عليها وكلامهم ثابتة ذاتها تحقق الوجوه ولم يحققوا لأنها غير غالبة بغير ما في المحض لأن سبب
ليس هو الوجوب للفعل وإنما هو وقت الفعل لأنهم منشاء الإيجاب فلو كانت لكم عدم الوجوه ولا عدم نوبة الخطا اليها بل هي
بالصيام وإنما منعت من الآداة لوجود المانع فذمتها مشغولة بالواجب فإذا زال المانع ظهر لنا مقتضى أن هذا المانع ليس مانعا
من الوجوه كما قبل البلوغ وإنما هو مانع من الإيقاع واليه الإشارة بقوله عليه السلام فمقتضى ذلك أن لا يقبل ما قبله من الوجوه
ذلك مانعا من إيقاع الفعل المستلزم للصوم ولهذا وجب عليها قضاء أيام شهر رمضان لا أيام شهره لأن مقتضى ذلك أن لا يقبل من وجوب قضاء ما يجب عليها
ولو كان ما مر يجب أن كان آداة القضاء ذاتا غير آداة العمل للمكلف بقضاء ما وجب عليه سابقا لما ذكرنا أن المانع المكلف لا يكره في ذلك
لوقت بين ما شرع لنفسه في وقت يجب قضاءه وأما ما بين ما شرع للوقت فلا يجب فكان من تمام الألفاظ المكلف إذا شاء في وقت
ما يجب نفسه دون ما للوقت لغوات فأنتم تدرون صلته بهؤلاء وقت الذي شرع له فكان الأجل المديد كما شاعرا في تحقيق وجوب سابق فلو
لو كانت غالبة بالقسا كانت غالبة بالصلوة فوجب عليها قضاءها فقد أوجب القضاء دليل على عدم الخطا وحكمها حكم الصلوات فلو كانت
بذلك وإنما منع من الآداة عدم شرط القصر وهو الظاهرة ولهذا ففعل كل ما في شرطه الظاهرة كيجوز التلاوة وصلوة الأوتار وكثيرا من
الغير بشرطة جها غير ذلك لا تسقط عنها قضاءه الصلوة فمقتضى ما في الله سبحانه فان قلت نعم فترجم أن هذا هو مقتضى الخطا الموجب وهذا شرط
كفاد الظاهر وبين وجب الآداة لوجود شرط الوجوه وان وجب القضاء لتفصيل برائة الله تعالى لك في ذلك القول يجوز أيضا لما مر من صلا
وان وجب القضاء وسقط قضاء الصلوة فمقتضى أن ذلك مقتضى تقريركم قلت تأملنا هناك بذلك لأن المانع هو وقت الظهور
مع قبول العمل للظهر والواجب والجمع وهذا المانع امر مانع من قبول العمل للظهر وهو مطلقا فيجب من جهة العمل للظهر بخلاف ما هنا
الشفاعة فأن العمل بآجل للظهر في ذلك القبول نوع من الظاهرة ولذا قال سبحانه ولا تقربوهن حتى يطهرن أي حتى يغتسلن لأن الله عز وجل قال
ودفع عليهما لظهرهما ثم ألقى القهارة فالقبول هو الجهر الأسفل من الظاهرة فإذا وجد مقتضى الجهر الأعلى فوجه لغيره حتى أنوا منه واستطعن
لا يسقط الميسر بالمسح وما إذا فعل القبول والقبول فلا ميسر يبقى لا استطاع يؤمن فافهم ذلك فأنتم مكنون العلم والله يحفظ
وعليكم فان قلت ان منكم من يستدل على عدم عاكم بأن الوقت للفعل بمنزلة اجل الدين فلو اشتغل به الدائم في ذلك وقت فلهذا الوقت
على الأجل جمع فلا يفعل المأمور به فأنه لا يصح تقديمه على وقت وهو الفارق ذلك ليس له من هذا دليله وانتم فموا هذا على
وأما ما قيل من الاستدلال وتنظيم الدليل لا ضرر فيه على قبلهم على أن ما جاء في تقديمه على الأجل لوجوبه قبله ولو وجب الفعل قبله
لما يقدر عليه كاجتماع الخراج زكاة علة التمسك بالوقت وقد وجب عند الأمر والأمر والدور لوجوب جمع تحت في الماذا في تقديم
الموقت جازا كقدره صلوة الليل للشباب وغسل الجمعة لائقا لأعواد والوضوء قبل الوقت والمانع من تقديمه الفريضة قبله فأنما
لا يتأخر عن العمل في تقديمه بل هو الجاهل الذين لوجوبه قبل الأجل وليس هذا ماله للتظهر وجهه لما شرع وجوب قضاءه بعد الأجل
اذ لم يؤد عنه بالوجوه السابق لا ما مر ويدل لا يسقط به هاهنا الوقت وهذا بعيد شبهة بل نحن بصدد ما هو أحد الأمر
فأنما نقول ان الفعل يجب قضاءه بعد الوقت الموقت فيه بالآمر الأول لا ما مر ويدل وهذا ظاهره وتماثلت المسئلة على أن
به شيئا فان ذهب أحدنا إلى أن الأمر واحد يلتزم بهذا الأمر في ذلك على أن الجلس الفصل هل هو امتياز إلى الوجوه
الخارجي أم لا والحق أن ذلك لا يبنى على مسئلة الجلس الفصل لأن ليس جزء الماهية في الأمور به والفصل جزء الماهية والحق
أن المأمور به بالذات هو الفعل لا التقيد بمأمور به بالاتباع والأمر الخارج عن التقيد للتخصيص على تنوع ذلك لا يبين على الفعل
اصلا على أن قوله ما لا يدرك كراهية كراهية فأنوا منه ما استطعن ولا يسقط الميسر بالمسح وبصدق على مقتضى الماهية
اذ يغني عنهما ما يصدق عليه كراهية كراهية فأنوا منه ما استطعن ولا يسقط الميسر بالمسح وبصدق على مقتضى الماهية
أو لا بل لا يلزم ذلك مع فرض الأخاد كالأحكام خصوصاً فأنتم تدرون القيد ان ادبها معاً كالأحكام ارادة التجمل من التقيد
لم يكن قيداً للتحقق في الفصل كما يترتب في الخارج بدليل ما يترتب عليها اذ ليس المراد من التمايز التمايز في الفصل وانما هو حصول
شيء من الخارج وتختلف اثر واحد على اثر آخر بدليل التمايز خارجا لما ترى ظاهراً من الحركة الحيوانية التي ليس فيها شيء من آثار
الناظرية وما لا يفسر بخلاف ذلك ظاهره فان أثبتت ما لا يختلف عن بخرارهما وهذا دليل الأخاد ظاهره فأنما قلت ظاهراً
لعدم الفرق في نفس الأمر لكن ليس هذا هو منعد واما الاستدلال بجواز فعله هو وجوده وادارة المركب ثماناً صا لا يترتب
قد ارتفعت بالآمر الأول فلا تعود لأن محلهما الرفع فاعاين هو مشغول بشغل الزمة بالتكليف فإسائه باقية فيجب
البراءة بالذمة بدون القضاء واحتمال البراءة وعدم ارادة خصوصاً المقتيد لا ينفذ ذلك لأن الأحكام التي في الخبر ليس

وقف

بما ادعوه ان المتبادر من يوم الخميس هذه المكلف به بمعنى ان القيد من زمانه مهية المكلف به مصادره و دعوى
 اجراء الاستحسان فيه لا يمكن لانقضاء الموضوع بانتفاء اهتد مصادره مفعلة على المصادره بقى سؤال ليس هو على ان
 اهل اصول ولا غيرهم وانما يجزم على لسان اولئك الاقضية بدليل الحكمة وجوابه كذلك انما السؤال في المعلوم ان الاوقات
 مظاهر للفعول الالهية عند ادوار الاثار كما تظهر الحرارة والوطوبة في فصل الربيع والحرارة واليبوسة في الصيف والبرد
 واليبوسة في فصل الخريف والبرودة والثلوج في فصل الشتاء وكانظم لها ذلك كسوة الخوص في العالم فبما ان الشارح
 عليه السلام ينص المكلف صلوة الكسوة ليدفع بها عن اثار الغضب بامر الحكيم بالفضل والربيع لغلابة الظم ولم يأمر به
 في فصل الخريف فكان الاستنباط ان اكلها الامور والتواهي من انما الاوقات لا تمام اوقات ظهور ذلك الفعل الالهية فعلى
 ثبوت الامور به حقيقة للوقت في موضع الوقت لا الفعل خاصة وهذا التفرير لا يثبت لفضاء الامور جديدا والحوادث
 التي اشترى اليه حتى لا يترتب له ان هذا هو ماخذ دليلنا وبنا ان الشان الذي نشأ بسبب الوقت يتعلق بالمكلف لا
 يرتفع عن مجرد جرج الوقت وان كان ناشيا به فاما الشارح عليه السلام لفظا بالربعية بالفعل الذي يرتفع ذلك فليس بالفعل
 للوقت وانما الفعل لرفع ما زعم المكلف بسبب الوقت فلا يكون ماثورا بخصوص الوقت فاذا خرج الوقت بقى المكلف
 مطايبا بالفعل لا يتراعى ان الشمس انما انكسفت ساعة تاتى ان ذلك سنة فلو لم يصل لم يبر من ذلك الاثر وانما الاثر
 والتواهي الربانية لدفع مضار وجلب منافع لا يتنفع بالفضاء وقت الظلم الذي التايد على الشخص في فصل الربيع فاذا
 بالقصد وترك حتى خرج الوقت لم يذهب الدم الزايد بل يحتاج الاستفراغ بفصد وغيره ولو كان للوقت التواهي الربية
 بحيث يذهب منها به لكان بالفعل الذي هو الصلوة الكسوة انما تجلى القصد ذهب الصلوة لذلك السبب في هذا بشارة
 ومعناه اذا زالت الشمس انما ملك من السماء قوما الى انواركم التواهي قد توهها على ظهوركم فاطفوها بصلواتكم وهذا
 بان الصلوة لم تشع لخصوص الوقت وانما شعت لاطفائها بغير ان المعاصي في ذلك في الوقت لخصوص ما يخرج لكن لا بد
 على الخصال بطي الا يذهب بل هي لها كذلك قال تعالى اقم الصلوة طرفة النهار ولفظا من الليل ان الحشا يذهب الشيطان
 الا يزد في هذه الآية اشارة لربيعه ان الصلوة للوقت لا الموت في قوله تعالى اقم الصلوة حيث جعل طرفة النهار نظرا
 للآثار وقوله ان الحشا يذهب الشيطان فانهم اختلف الحكماء في العلم بعد اتمام الامور ان لا يجر اختلافهم في
 تحديد مباداهة الاستسلام ذلك الذي رد قال طائفة من الحكماء العلم صورة الذهنية الماصلة عند المدرك وهو المقتس
 المدركة تقابل المعلوم في زمان وجوده ومكان وجوده فمنع في زمانها صورة المعلوم على ما هو عليه تلك الصورة على العلم
 وهي مجرد عن المادة والمدة فالعلم عندهم من مقولة الكيف طائفة منهم قالوا ان العلم حصول تلك الصورة لا الصورة نفسها
 لانهم ينفون الوجود الذهني فلم يثبتوا صورة فالعلم عندهم من مقولة الاضافة اي علق النفس الناطقة بصورة المعلوم
 الخارج بالحكمة والحققون من المتكلمين بالحقق نصيب الذين على الاول واكثر المتكلمين على الثاني ومنهم من يخرج بين القولين
 وقال بالوجود الذهني كالاولين وقال ان العلم من مقولة الاضافة كالآخرين فقال ان العلم عبارة عن التعلق الخاضع لعلق
 النفس الناطقة بالمعلوم الذهني ومنهم من جعل العلم عبارة عن قول الذهن لتلك الصورة الذهنية فهو من مقولة الانعقاد
 واكثر اصوليين قالوا في تعريفه نصفه بوجوب الحكمها بمجر لا يحل التقيض اي وجوب للنفس الناطقة غير في الصورة الى
 صلته بما هو في التعلق الحاصل بين العالم والمعلوم والملاذ بالصفة قوة قامت بالناطقة فيما عرض دادا بعد احتمال
 التقيض متعلق التميز ان التصور لا يفيض لما في التصديق هو الحكم بثبوت النسبة ونفيها رد بما قبل عليه ان التصور
 والتصديق هو ذلك التميز فان كان العلم هو الصفة الواجبة للتميز لم يكن شيء منها على اهدف فبني ان يقال ان العلم تميز بين
 ان يقال ان التميز هو ادراك الناطقة للتصور والتصديق فيبقى الحد على حاله سالما ودعا بغيره ان التصديق بان ادراك ان
 النسبة بعد صديق هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست الواقعة وهذه العبارة وان كانت مشهورة الا ان يدعى فيها
 التميز والاشك والوهم على الاصح في تعريفه اشك فان ادرك بهذه التلاوة وهو الحكم والادعان والادراك هذا المعنى رجع الاثر
 والملاذ بها الحكم انما هو الاعتقاد والادعان بمعنى ادراك الصورة لكن الاقوى ان يحذف الادعان هو انقياد العقل لواقع
 النسبة ولا وقعها بمعنى ان الواقع من حد على النسبة حكم ما هو عليه في نفسه فاعلم العقل بمعية التصديق ان الواقع انما يحكم
 العقل بما هو عليه فصدق الادراك ان العقل شاهد الواقع واما الحكم فاجاب العقل لمقتضى الحال الواقع على ما بين السمع اذ

في بيان اختلاف الفاظ
 والحكماء في العلم بالواقع

وقف

عليه وبارئ من القوي بما ان النسب هو انشاء عنه تصادم موجب تصديق تلك القوي التي هي النفس الجوان الحسنة الشان
فعله هذا يكون تصديقاً لا موجباً للتصديق وان اردنا بهذا المثال اننا نعلم ان اولادك هذه المتأذرة بآثار
الاعلى اذ اوردك وهو متروك لما يدعيه في ذلك بعض اهل الأصول وهذا التعريف يخرج في ادراك الحس الظاهر كما لا ريب في ان ايقاناً بصيرة
بخلقها معقولاً فاستحقاقنا معقولاً يخرج ادراك الحس الظاهر وفيه ما قبل في الاول فان لا ملحق هو التصور والتصديق والعلم
ليس مغايراً لهما وجوداً لتعاريفه بل ان يقول بتدريج العلم هو الاول وهو صورة حاصل عند المدرك وبذلك وشرح استبايطونه
الكلام ولكن لا بأس من كماله في الشاعرة الانسانية على سبيل التعلل فنقول ان على شاعر الحقيقة الانسانية بل كمالها في المعرفة وهو يخلق في القوي
وبيعرف الله سبحانه لا ان هو الذي يخلق بل العبد هو نور محض من المادة والمادة والتصوير والمخبر والكيف والحيث من ومنه من العقل هو
يشتر في القلب وهو متعلق بالمعقول في المادة والمادة والتصوير فالمعقول لا يدرك العقل غيرهما الا بواسطة ولا يتق
تلك المعاملات ما وانما متعلق معلول من ومنه من العبد هو العلم هو تحقيق في الصدى من النفس وهو الخيال فانه لو لم يكن في العقل سطة
الخيال في المعقولات ما تصور للمعقولات معاً الخيال يقال بالمعقول ان تصدق في صورته ذلك بالمعقول ان تصدق صورته في المراتب التي هي
هي العلم لهذا لا يمكن ان تصور شيئاً غائياً عن ذلك كما لم يغيره حاضر بل في حقيقة لمقت قلبك على تخيل لك هذا الذي في مكان
وزمانه فتدقق في خيالك صورته في مكانه وزمانه فبدون ذلك لا تفكر على ادراك معلوق فقط ما تقول بعض اهل العلم صورة العقل
وان العلم وجوده الذي من حيث استعداده لاكتساب المطالب ان العلم هو الفهم وانه هو العقل وغير ذلك فهو مجازة في دعوى
في العبارة وعدم معرفة الفرق بين علم النفس وعلم الانسار منهم من قال صلا العلم ان تصدق سكون العقل ان تصدق اليقين على ما هو
مع سكون النفس فيكون في العدة الاول واختاره وجعل ذلك من الثاني وعلى ذلك خلاف لان التدبير في العلم غير من الاجناس
هو سكون النفس من كونه اعتقاداً لا ان الجمل ايضا اعتقاد ولكن ذلك التقليد كما يتبين ايضا بقولنا اعتقاد الشيء على ما هو
لاننا نشارك فيه التقليد ايضا اذا كان حقيقاً على ما هو به والله يبين به هو سكون النفس في دعوى ان يقتصر على ذلك حسن
ان ما يقتضيه سكون النفس لا يكون لا اعتقاداً للشيء على ما هو به ينبغي ان يذكر في الحد كانه لا بد وان يكون عماداً موجوداً محلاً
في العقل لا يجب كذا في الحد من حيث لا يتبين بذلك الحد منهم من قال صلا العلم معرفة المعلوم على ما هو به مع طائفة النفس فيقول
يقض سكون النفس وادراك العلم المذكور في هذه التعريفات العلم بالمعنى الخاص يعني الاعتقاد بالجامع المطابق لما ثبت في الانسان في جوا
خالف هذا المعنى عندهم لمجوزاً في حد من التصور شيئاً تام البيناً ومنع هذا العلم ان بعض منهم لا يتدبر في دعوى عن التعريف
لانهم من الكيفيات الوجودية كالا والذات والتم والفرج لان ما يجد العاقل من نفسه لا يحتاج في معرفته الى تحديد او انما يحتاج الى التحديد
بجمله لا في كل حيلة علمه بل موجوداً ان يكون له العلم بالنظر فان حاصله لا ينظر هو علم حاشي العلم العام او لا بد له من تحديد
الذي ذكرتم حصول ماهية العلم والمعرفة تصور العلم والمصو غير التصور فان بعض منهم لا يميز من تحديد الذات في العلم لا يعرف
بالعلم بل هو العلم بل لا يعرف لزم الدور استدلال في الذين على ذلك بان لا يكون له المعرفة لما نفسه وغيره والقسم باطلان
فكونه معرفة باطلان اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الاول من قسم الثاني فلا في المعرفة للشيء بوجان يكون متقدماً على المعرفة في المعرفة
واجلي منه الشيء لا يستحيل ان يكون متقدماً على نفسه ان يكون جلي من نفسه واما بطلان القسم الثاني فلا في ذلك الغير لا يعرف ابا العلم
ما عد العلم لا يعرفه لا بد فلو كان معرفة العلم كان كل واحد منهما معرفة صاحبه هو دور محال ولا يكون كل واحد منهما اعرف من الآخر واجلي
وذلك ملزم لكون كل منهما اعرف من نفسه انما هو واجب عن الكلام الاول بان تلك الذات تصور غير العلم يتوقف على
حصول حقيقة العلم هو باطل اذ ليس كل من تصور شيئاً عن حقيقة العلم وتصوره بل يقتضي اشياء كثيرة من لا يعرف حقيقة العلم ان
اراد ان يتوقف على حصول علم في الشيء الذي لا يكون له الحصول غير التصور على قدرات حصول ذلك الحرف في يستلزم حصول ماهية
العلم على ما نعلم ان استدلال الكلام القسم الاول من كلام الرازي في قولنا العرف للشيء بوجان يتقدم عليه فيكون متقدماً على عرفت
المعنى في التقدم هو ذات العلم وحصوله المتأخر هو تصور فلا يجوز في تقدم حصوله وتأخر تصور مدركه عليه في القسم
بمعنى ما من ان تصور العلم يتوقف على العلم غير ذلك لا يتوقف على وجود العلم على تصور فلا بد واول هذا المحقق ما ذكره في التحقيق
ان يقال ان كان المراد بالتحديد والتصوير تحديد نوع العلم وبذلك ان يكون قولهم تعلم صورة حاصل عند المدرك لبراد نوع العلم
هو صورة العلم الماس عند المدرك فهو تحديد وبيان بعض منه في الحقيقة يعرف بذلك ان العلم هكذا فلا إشكال في صحة ذلك قوله
واظن ان هذا التعريف لا يوجب اصدق على العلم فلا شك في استحيائه لا تستلزم المدرك والاشكال بين ان العلم صورة المعقول والقدسية

وقف

لعلط

حكم الشك كاستاء البادع والتمس في صحيح زياره مع معارضته للبقين شكوا ان احتمل التقضي الرابع عند اذكاره ولو هو
 التقضي كما اتفق الظن ضعفت كلما ضعف لظن قوي في انشاها بالثبوت لدفع الشبهة والادقوعها بمقتضى تعارضه وقوع الشبهة
 على التعاقب بحيث لا يترتب صورة احد الطرفين حتى ينافيها الاخرى قبل استقرارها وذلك بسبب توجب التمسك لكل واحد
 على التعاقب من غير استقراء في ثقله وقبل الشك سلمك اعتقادين وفيه ان الاعتقاد لا يطلق على الاستقراءات سلمك اعتقاد
 هو الجمل البسيط والاصل الاول ان يقال لواحد منهما ما شاك وقبل هو شاك الاعتقادين فان اردت على سبيل التعاقب فمن
 والا فلا يصح لتساويهما الاجتماع وهو متعدد في المراتب والتساوي تعاقب التصورين على التساوي لهذا يعبر عنه بعضهم بانه
 الدهر بين دفع الشبهة في دفعهما والجمل المركب عوى الذكر المطابق للواقع مع العلم بعدم المطابقة وانما سمي مركبا لان
 من دعوى العلم من العلم بعدم المطابقة ومنه هذه الدعوى حتى شملها الذكر الحقيقي ان التصديق قد يتجملها ما هو شبيهة بالشبهة
 في الواقع وعدم خلافا بل على ما معلوم وانما نلتزم ما نزل من تجملها الجمل الذي يحسب الجمل ما حتى اذا جاءك بعد شينا
 هو شئ مما ولا اصل له في الوجود فان نقلا ونلقون انك اما دعوى الذكر المطابق مع عدم العلم بالمطابقة ومع عدم العلم بالمطابقة
 فمع الجمل بالدهر اعتقاد ومع عدم الجمل الظاهر انه جمل مركب مع التقن بعدم المطابقة ومطلقا للجمل البسيط هو عدم التصو
 من التصو والتصدق مطلقا وعين من شأنه ان يكون واجدا لها فهو جزء بعض في المركب فاذا وقعت على اذكاره فاعلم ان مركبا
 العلم عند الفقه نقلا والفقه الاصطلاح العلم الاحكام الشرعية الفرعية على انها التفصيلية واورد على اعتبار العلم
 هذا اعراض منه وهو ان العلم عرف ما يريدك منه عند الاطلاق بان الذكر الحقيقي الجازم المطابق للتأنيب الاحكام
 الشرعية انما هي نابع الادلة وكلها طيبة والدليل الظني لا ينجع عند القطع انما يتوعد عند ظن مثل هذا لاننا عندنا طيبة
 كانت النتيجة اذ تميز بين الظن لا تميزه من الطنون وبين الشك لان ارجحة النتيجة فرع لرجحة المقدمات والفرع بطريقه
 على ان طريقة الاصل او صفة الفرع لا تدخل على الاصل او صفة الاصل تدخل على الفرع ولا تارة لاسباب الاصل في الحقيقة لا بدنا
 على صالته وعليه ذلك انتم في شك هذا الاجتماع تحقق الظن فيكون الاحكام الشرعية طيبة لا بدنا على اذلة الطيبة
 فكيف نلقون عليها العلم الجازم المطابق للتأنيب فان قلت انما قالوا العلم الاحكام الشرعية ومعناه ان يحصل المقتضى فاطع
 يحصل الحكم الشرعي الظني عن دليل التفصيل وهذا ارجح في لا يشك فيه فوقع الحكم الظني ثابت مطابق للواقع ذلك انما لا يرد
 ان الفقه هو العلم بالحصول عن الدليل على ما لا يلزم انه لو حصل له من الدليل احتمال مرجوح صدق عليه لانه علم اجاز ما عطف
 للواقع يحصل مرجوح عن الدليل فاذا كان العلم صورة المعلو القهية ومعنى المرجوح فيه انه بعد دفعه ما حصل عن الدليل فيجمل
 لعدم دفعه بل هو طاع وثابت ومطابق صدق العلم بالمراد بان الفقه هو العلم بالاحكام انما الصورة التي هي العلم صورة ما شط
 الفقه من الاحكام الشرعية الفرعية على انها التفصيلية على الجمل المقتضى ولا تكون تلك الصورة بازمة ثابتة مطابقة للواقع حتى
 يكون الحكم المستنبط الذي ثبتت منه تلك الصورة في الدهر موقوف على موضوع منعك من تلك الاثبات وهذا معنى التصديق فان
 معناه ان يطابق اللفظ ما في نفس الامر بان يجرى الواقع ما هو عليه من الواقع والافقوع باعطاء صورة في نفس الامر العقل يقول
 الصورة في امره وغير العلم انقسام الذكر الحقيقي لا يكون معلوم مستعلقه ذلك فلهذا توجب الامر ان الشبهة هو على انهم
 العلم عند الفقه فاجابوا عن بطلان تجرئة كل على استحبابه فصاره فقال قوم المراد بالعلم انما هو العلم بان اطلاق العلم
 على الظن كثير فداستعملوا غالبا حتى انهم فكلوا بان تلك الادلة اما شرعية فيستقيم بذلك الحد فانه طرقت مستفاد من
 وفيه ان اذلة الظن على خلاف الاصل بل هو من استعان الجمل في التعريف بلا فريضة ودعوى ان الشهرة الاستعمال مستوعبة
 وكافية عن الفرعية غير مقبولة لكثرة الخلاف في قوته لعدم الشهرة المدعاة وخصوص الاستعمال على تقديرها واستعمالها لا يتأنيب
 المنوع منها سيما في الحد وفي اطلاق على اذلة الظن في محجرح حصول الاستعمال والشبهة مع مخالفة الظن في ذاته في الفقه
 الثالث غير جبر في قوم يراد بها القطع بظهور الحكم من هذا الدليل فيكون معناه القطع بان هذا الحكم ظاهر من هذا الدليل الظني
 وفيه ان ان اردوا بان العلم بالاحكام هو القطع بظهورها من الادلة فلا اشكال ولكن العلم الظاهر فيه ليس هو القطع بظهور
 الاحكام وانما القطع التام هو القطع بوقوع منعك الحكم لا بجر ظهور الحكم مع امكانه التقدير في خلاف الموضوع وهذا القول
 ليس شئ ايضا لما في من الجمل على خلاف الظاهر المتبادر عند اطلاق فان مثل لا يليق بالتعريفات وقال قوم يراد بالعلم بال
 الاحكام القطع بتعريف العمل بها يعني ان اذا استدرك على حكم بدليل ظني معتبرا داه الى اجتهاده اى يدق ذلك الدليل الظني عليه

أي وقوع النسبة لا وقوعها بحيث لا يكون عنده اربع منه ولا مسا له فانه يتعين عليه ذلك لان اجماع على وجوب عمل الجهد
وهذا الوجه الثالث في قولها الا انه كذلك لا اريد منه ما سمي به من الوجوه والافعال لا يكون فيها بريد عليها فاما انقطع ليس
العلم دائما العلم صورة العلوق القطعي للوقوع فاذا اريد من العلم نفس تعين العمل بالحكم المطعون كان كالأولين ودعا قبل
هذا المعنى هو الشهود في تفسير قولهم فظنية الطريق لا يتنازع عليه الحكم والحق يقال في معناه ان يكون الطريق ظاهريا لا يتنازع
الحكم التماسه عند قطعها ومن فخر كون الحكم التماسه عند قطعها يتعين العمل على ضمير من هم ارباب تعين العمل به وهو كما ترى لا
يصح للتعويل عليه ومنهم من ادرات الحكم هو النسبة المحكية المحققة والظن انما هو في الدليل فاذا علمنا بصحة هذا الدليل الظني
وتعين العمل بمقتضاه كما هو اجماع جبال القطع بتحقيق النسبة المحكية التي هي نفس الحكم فتعني في الذهن صورة وهي صورة الحكم
الواقعة الوجودية المتحد ذلك هو العلم لا يقال ان العلم هو الجازم الثابت المطابق للواقع وهو عبارة عن وقوع النسبة نفيها والواقع
فيها لم يقطع بمطابقة للواقع لم يكن علما لانما قولان حكم هذه النسبة مطابق للواقع من حيث الدليل الواحد لا يتنازع شرعا
لكن نقول ان ذلك مخصوص بالحكم الواقعي الذي لا نكر فيه لانما نقول الواقعي ضمان الواقعي الوجود والواقعي التكيفي فالأول
واحدا لا نكر فيه والثاني متكرر والتكليف اثر في الواقع المتكرر وهو في الحقيقة واقعي يكون العلم المتكبر جازما ثابتا مطابقا
في نفس الامر لا بصورة الواقع الوجودية المتكرر ستره لان المتحد في اللوح المحفوظ هذا المتكرر في الألواح الجبروتية والألواح الجبروتية
بمستحقها في اللوح المحفوظ هو مطابق للمتحد انما تعدد هذا لتعدد درجاتها الا انه كذلك لسلكه الطرف الموصل الى الواحد
المتحد فقد تجد التكليف والوجودي لأن الوجود هو المطلق لا غير وقد يتعدى ذلك الى اقسامه الاصل الى الدليل الى حكم فاما
ان يقطع باصانة المتحد انظر ما سببه ولا يجوز غير هذا في فعله من الظن بجواز الاتحاد على فرض القطع فافهم مظنته باصانه
ولا يتكلم الا باصانه عندك الا ناديا كما في الفرضين بانين المسلمين واما في المتكبر عليه عند الفرضية المحققة خاصة هو الظاهر فيه
احتمال لغيره في رسالتنا الموضوع في اجماع في مكان تعاكس الطائفتين المجتبعين في اجماع الركبة ان لم يكن هناك صريحا بل
عند الاسماع فالمراد على المتحد لم نؤمر الا بطلبة فانما صيته عند ذلك المطلق والا صيته بذلك هو اقل مثال له
بالنسبة الى حال الطائفة هو الواقع التكيفي وهو ما في نفس الامر بالنظر الى الدليل والامر بالطلب لهذا لا يراد منه غيره وليس
الامر باعتبار التكليف الخاص بغيره فهو جازم لقطعك بان الله سبحانه لا يريد منك غيره ثابت لأنه لا يتغير وان تغيرت
فيما بعد في فرض بحيث يخرج فيه ما قلنا سابقا في الأول لأن المعدل عنه لا يتغير لمطابقة الله في الدنيا والآخر حتى عند
نفسك بعد ذلك عند هذا الاستدراك شيئا من اعمالك التي مضت عليه وانما عدك عنه الدليل في قيام الحق عليك فان
المراد تعدل الى الثاني الدليل فهو الحقيقة التي لا زل ولا نظيره في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بيت المقدس بامر الله ثم عدل
الى الكعبة بامر الله ولا يلزم من نسخ الأول خساره ولا اصابه غير الواقع في المنسوخ ولا يفتي بالتأبث الا ما كان هكذا هو مطابق للواقع
لما مره لا يمتنع كون الحكم مطابقا للواقع الا انه مطابق لما امر الله به وهو صادق على هذا المشار اليه حقيقة وبيان كون المتحد
في اللوح المحفوظ والمتعد في الألواح الجبروتية وهي ألواح المحو والانتفاء المذكورة في محله وليس هذا محال ذلك نعم هو في سائر المقالات
في جواب الاعتراض بالتصويب فانه مما يتبادر من علم ذلك لأن التعدد والتكرار في العلم هو بالنظر الى الدليل لتعدد جهات صدق
من المستدل فان قلت هذا قول بالتصويب فقلت القول بالتصويب هو ان احكام الله تعالى متعددة في الواقع بالتعدد
بغير ان الواقع لم يكن الله في حكم الاما بظهر على يد المجتهدين فكل من استدلال على الاستدلال عليها اظهر سبحانه فيها حكمه
على حساب مقتضى اجتهاده وهذا باطل من وجه منها استلزامه نفو الاسطه بين الله وبين خلقه من قوله تعالى جعلنا بينهم وبين
الفرقة التي باركنا فيها فرقا ظاهرة لا ينفصل عنها في اسفارنا الالهية ومنها توقف تعين حكمه فيها على احكامهم لا غير ذلك
من الواقع واما في قول ان الله تعالى فيها احكاما لا يتغير ولا يتعدى نفسه وان غير او تعدد فاما هو يعتبر الموضوعات وتعددها
فاختلاف الصفا واما هذا الحكم المتعد فاما هو بالذات مبنية وهي مبنية على وجوده وانما تعدد لا تعدد لا بالاختلاف اشارة الى مراتب
صافية معتدلة في الجوهر الصورة قابلة على جدران تلك الوجوه بتمام صفته وكان صورته ثم وضعت في مقابله اعشرا بالاختلاف
في الجوهر الصورة والمقدور في حده من حيث يمكن تعلقها ان الأولي وما فيها من الصورة فاختلقت صورة المراتب الأولى في الدنيا فكل
مكن تعلقه في صورته وجوهرها وقدرها فافهم حكم الله الواحد الواقعي الوجودي والاولي هو تعلقه على خلقه في كل زمان واياها
هو خلق المجتهدين وهذا الحكم المجتهدان ان يكون هو ذلك الواقعي الوجودي هو الذي تعلق في وجوده اذنا لا زيد له وهو التكليف وكل

المراد

وقف

منها ما يطابق نفس الامر الا ان الاول على الاصل والثاني على المتبعة ولا ريب ان ما في اثر الثاني هو ما في الاول من الصورة وانما بالاول
 فالمتبعة والتبديل الختم على تقديره فانما هو من ذلك المبدل فقد ظهر بما بيننا وادخنا اننا نقول الثالث هو الاول وان المراد من نفسه في قولهم
 ان طبقته الطوبى لثنا علي عليه السلام هو النسب لحكمه المتحقق وانما نحن انما هو الدليل لان بعد الحكم بصفته وجوب العمل باعطية يكون نسبة
 الاماكن هو ما عطية وهو العلم كما في فافان الا انه لا يشترط وان كانت طيبة فانها تنفع العطيات وهو المتعبد عنه فحين العمل بها انما
 في العبادة وظهور اكثرهم انما اردوا بهذا العبادة ذلك المعنى الاول الذي لا ينبغي التعويل عليه لكن الحق الحقيقي بحسب الاخذ للظاهر
 من ذلك هو ما بيننا ودلتنا عليه

الفصل الثالث في اللغة وهو اسم القسم الاول في فائدة ايجادها وعللها ووضعها وما يتعلق بذلك فيه مسائل المسئلة الاولى
 في علم ايجاد اللغة والخاصة لهما اعلم ان الله سبحانه وتعالى وجوده الانسان من لسانها ربي اكل سبحات صفقا وجعل قطب ثرات فلذلك
 على قايمة وشئون ذاتية كان جامعا للصفات جميع الخلق فلذلك ان يكون جمعا كثر الشئون فكان مدحا للطبع لا يحسن معيشة
 لو انفر وحده بل لا بد من ان يكون مع انشاء جنسه ليتعاونا على ما يحتاجوا اليه لئلا يفسدوا بمشاكلهم ومعاشهم ولا يمتنعوا بالانفكاك
 والتفاهم بان يعترفوا بالاحتياج لبعضه ما في ضميره ويظهر للمعين ملائمة ويعرفها مقصودة ولا بد لذلك من طريق يدل عليه بوصف
 اليه وهو التعريف والمعرفة ولا يكون التعريف الا بشي محسوس ليدركه المحرّف بفهم الا ان ذلك ما ان يكون بنفسه ان ينقش
 ما يدل على مطلوبه بالكتابة او حركة باحد الاشارات الحسية او صوت يقطع على هينات تدل على ذلك وهو اللفظ فاما الكتابة
 فتحتاج الى زيادة تكلف طول زمان في تعريف هذه الشئون الكثيرة التي لا ينفك عنها الانسان بدلا بل قد تدعى بالجملة التي تعبر بها
 كثيرة ومعان متعددة في اقصر زمان بحيث لو توقف تعريفها على الكتابة وضع الفساد والجهالة كما لم يجد الله يستغنى عن غيره
 من طراده فلو توقف ذلك على الكتابة او دركه قبل ان يتناول القام فاضلا عن ان يكتب ويبعث خطه لمن يستغنى به جمع ان
 الخطا يبقى وقد تدعى بالجملة لا عدم الاطلاق عليه وقد يحدث من الاطلاق عليه مفاصل كثيرة بل يتناول تشبه واما الاشارة فانها
 لا تستغنى في تعيين الاشياء المشاهدة ولا مستغنى في الكمال لا يعين المعاني والامور الغائبة والمعرفة متروكة وان امكن استعلام بعض
 منها بما لا يمكن استعلام الكمال لا يستقيم بها النظام فهي الكتابة غير صالحين لهذا الامر العظيم الحكيم الذي عليه مدار النظام واستعلام
 الاحكام واما اللفظ فانه سهل الاستعمال سريع التاليف يمكن به استعلاء المعاني والاعيان الماضية والغائبة الموجودة في العدمية
 والصفات القائمة بصفاتها من ايام صدور وقيام عرض خياها صدق وقيام تحقيق جميع ما يتخلل الابدان ونشر به لفظ
 ويحقق الصدق والالفاظ انفسها على ان ليسهل فهمهم وتفهيمهم بالالفاظ مع ما فيها من عدم الكلفة والمشقة لا انما انما
 تقطع من ينقل الشئ الذي يضطر الانسان اليه ليقاها حياطة في الحروف المقطعة والاصوات المتفرقة في ذلك النفس
 على حكم الطبيعة فيحتاج استعماله ويهيون انما لا يكون النفس بطلبه للجوء والحروف والاصوات انما هي من غير ان يفرق من غير بضبط
 او تقع او تقع فتكون هنية سهلة لتناول سرعة التناول واسعة التناول وهي مع ذلك لا يفتقر لها اكثر من اذائها بل ما بقا
 لها زمان صدور هائل لا يخفى عاقبتها بعد ازالة عدم الاطلاع لانها موجود عند الحاجة اليه بعد عدم عند عدمها فكانت اولى
 من حيثها في التعريف اولى في التوقيف اسهل في التعريف فجعل الله سبحانه اللغات طرزا مهمعا للتعريف خلفها وعلما بعيد
 آدم عليه السلام علم الانسان ما لم يعلم لئلا يها على عباده فغيره فكانت اللغات والحركات اللذان هما صفتان للمكلف طريقا
 واسعا للمكلف الى الله سبحانه في اداة معرفته وعبوديته وعبادته وسبيلها مهمعا لله سبحانه الى المكلف في افاضة كونه
 وادامة وتوحيده وشمه فكانت اداة يفرق هذا السبيل في جميع الدنيا على كل شئ خلقه وساق الى مخلوق ذوقه مستلذا
 في تعيين الواضع اختلاف العلماء في واضع اللغات فذهب ابو الحسن علي بن اسمعيل بن ابي بصير الاشعر وابو نوري وجمع
 من الفقهاء الى ان الواضع هو الله تعالى وانها توقيفية بمعنى وقف عباده عليها بوضعهم للعناية بها وطريق ذلك ما بالوجه
 الالفاظ الموضوعات لعناية بها واسماها واحدا وجمعا كذا يطلق علم ضرر في موضعها بالعناية بها وذهب الاسفرائيني والكليني
 الى توزيع الوضع ونسب اكثر من ذلك بان ما يحتاج اليه التفهيم والتفهم بان هذا موضوع لذلك المعنى يكون بوضع
 الله تعالى هو ما في الباقي من البشر باصطلاح من من قبل مراده بذلك ما عند الضرر في فهم لان يكون من سادات من البشر
 ابو هاشم واصحابه وجماعة من النكاليين ان الواضع هو البشر واحدا وكثيرا عرف ذلك بالاشارة والتكرار في الاطفال فانما
 يتعلمون بالتزديد في الالفاظ وذهب العلماء من بعض الاصوليين الى الوقف جميع الاولون بوجوده احدها فلو لم يعلم آدم

الاسماء كلها فانه ظاهر انه هو الواضع واذا ثبت ذلك في الاسماء ثبت في الالف والحر فلو لم يثبت في الالف لكانت الالف
والاستغناء من الاسماء لمعانيها الالف والحر فلو ثبت في الاسماء لمعانيها الالف والحر لكانت الالف والحر
كل فيخصص لفظ الاسماء بذلك الاصطلاح طارعا من الوضع وثانيه ما قوله تعالى في خلق السموات والارض واختلاف اللسان والوهم
واكثر من الالف بالاسماء المخصوصة بمافاق المفسرين ولعله لا اختلاف فيكون فيها ولعدم اعتباره في تعديل بدائع صنعه شيئا على
تقديره لا حجة في ذلك الا في تعديل بدائع الصنع لا يوجد له الجارحة اذا اظهرنا ان المعنى ليس هو الالف والحر فلو لم يثبت في الالف
الاسماء والاسماء المخصوصة وتعرف لك بل هو من هاهنا والمقادير التي يدخل فيها اختلاف الجارحة غير ما خلق في الالف والحر
الاسماء المخصوصة كما يتبين وانما هو في الالف والحر والاسماء المخصوصة هي الاسماء التي لا يثبت في الالف والحر والاسماء
انما هي التي تسمى بالاسماء المخصوصة ولو لم يكن الالف والحر والاسماء المخصوصة هي الاسماء التي لا يثبت في الالف والحر
فما قيل انما هي الاسماء المخصوصة لانها لا تسمى بالاسماء المخصوصة لانها لا تسمى بالاسماء المخصوصة لانها لا تسمى
للمعنى قلنا ان اعتقادهم ان الاسماء المخصوصة هي الاسماء المخصوصة لانها لا تسمى بالاسماء المخصوصة لانها لا تسمى
توفيقه كان في اصطلاحه لكونها مستفاد من الوضع والواضع هو الله تعالى وعبارته وتوقف تعريف الاصطلاح على اصطلاح آخر
وهكذا في ردودنا في سلسل خاتمة لو كانت اصطلاحية لما زعمنا ذلك الاصطلاح الاول وتبدل في جودنا بزيادة الاستلزام في هذا الزعم
غير ما وادمنها في الزمان لا قبله فيرفع الوصف بخصوص عبارة الشارع واجمع ابو اسحق الاسفندي في زمنه على التوزيع بان ثبت من زعم
القدرا والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
فيها ثبت بالاذن ما يتوقف على المصطلح عليه والله هو الواضع في الموقف عليه خلق علمه في ردودنا في جودنا بالهام او غير ذلك
الثاني كون الواضع للباء هو البشر اصطلاح منهم واجمع ابو هاشم الجبائي في حاشية البهشية بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا
بلسان قومهم لم يثبت في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
فيوقف على الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
يكون مكلفا في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
في غير عاقل فهو ما يتبع من عادة معرفة الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
باعتضا اذ لم يحد قصورها على تشييد مثل هذا الامر العظيم لقيام الاحتمال في جميعها مع عدم توقف شيء مما يحتاج اليه
الفقيه على ذلك بعد اتفاق الكل على ثبوت الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
وهو المتعبد في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
بعومها ما خرج من معنى الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
والاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة
مظاهر للعلوم وبغض الباطني مقهور تحت سلطنة الواسع فانه هو قوله تعالى خالق كل شيء وعنايته في الاعراض على الالف
الاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة والاصول الظاهرة والقوى الباطنة
وعلمنا وصنعنا في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
والعلم كما هو في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
تعريفها بخلق علمه في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
قلنا ان يقول اننا قبل ان نعرف الله اننا في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
على خلقه ولو اننا لم نخلق في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
قبل ان نعلم اننا في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
الانبياء وصنعنا في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
ووضع آدم وغيره من الخلق في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر
فاجبو ان يدعى علمها بالالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر والاسماء المخصوصة في الالف والحر

الرفعة

من الظاهر والباطن ولهذا سائر القصور فلا يحسد على ذلك على التعليل فخصي الكلام لما فيه من شناعة القول فانه ما قصد
 على هذا النظم اعلم الفقيه لا يتأما بما يصلح ذلك الاذلالا وان اردنا الاذلالا على الوضع الحاضر فنقطع حرفي سواء الاصل او غيره
 تاليفها وهما لها وتقدرها على حسب معانيها فهو كونه الاستدلال على التوقيف على هذا انما يتصور صور ذلك
 كلها في الخيال قبل الشروع في الوضع والا لا يمنع الفعل المقصود قبل تصوره وتلك الصور هي العلم بذلك ولا يمكن حصوله
 على هذا الوجه وانما يكون من الله يتحقق ان يكون لتعليمها بالعلم ولا يراد منه ما يصلح ان يثبت عليه العلم الا اذا اراد
 على الوجه الاول وهو مطلق القصر وادارة لا تحسب كالقنا ولا يحسب ان يراد من اسماء الصفات ان المراد منها بعضها
 عن بعض كما يتبينه الصفات بان يقال اعرفنا نور من الجبل بان النور للحرث والجبل وانما تتميز بصورها وانفسها وليست حادثة
 او باسماها كما هو المعروف فاما امكان تعليلها على علم ضرر في غير وسط الفاظ فغير العلم صورة المعلوم والمعلوم اما
 ذواتها او صفاتها واسماها لا جاز ان يراد ذواتها ولا صفاتها لانها لا يراد على تعريفها مشافهة وقد سمعت جوابه ولما اسماها
 فان يراد العلم القدرة على ادراكها بما لا هو كالقنا في الوجه الاول من نفس الاذلالا وان يراد تعيينها بالاسماء صور الاول
 المخصوصة وانما تعيينها كما عرفت لحيث ان اد تعليل غير هو التوقيف طرانا تخصيص الاسم باللفظ لا ينافي الاصحاح الى اللفظ
 في الخطايب التفسيرية التفسير بل لعلنا نطرح التخصيص ليس الجاهل في اللفظ في التفسير والاشهر ولوجاز ان يكون الله علم اد
 خلق الله قبل لاجاز تعريفها لا يمكن لانهم قبل اذم وانما قالوا اتجوز فيهما من يفسد فيهما ويضلل فيهما ولما عاينوه وعانوه من امر
 ابليس والجان والنسب الذين كانوا قبل ان قيل يجوز ان يكون قبل ان يمتحن علم الله انهم قلنا فان كان في عالم الاند
 فليس خطايا عالم التدبيرة العبارة وان قيل انها في كثير من حجب قلنا فكل كلام الله سبحانه وخطابه للعلم الاول الذي هو محرم
 امر الله بتوقيف بكتبة من الفاظ والمعارف وغيرها اوله ويلزم من التوقيف لا يمنع من وجود خلق قبل اذم هذه الحروف
 والافاظ المعروفة في ابعاد وجوده ويثبت قبل اذم وجوده وجودا ناقصة قلنا المجرى كونه واضحا في فرض جواز ذلك
 يكون الاذلالا على الوضع الحاضر كما تقدم واذا جاز ان يعلم ادم معنى كل اسم من معناه واحدة فالمانع من تعليمه سائر اللغات ومع
 ذلك كونه محفوظا في كل هذه الاحتمالات خلافا لظاهره لا يبطل الاحتجاج بحجج الاحتمال انما يمكن مساويا ولا ينافي دعوى كنه
 المستلزمة على القطع على تقدير تسليم المخصوص القطع بالنظر في الجاهل الاذلة وضعف مخالفتها ان يمنع المصير الى الموضع
 تعيين المصير الى الموضع حصل القطع بتحقق النسبة المكتبة التي هي نفس الحكم بالنسبة الى الاذلة المتعين في الوجود اليها والوجه في الظاهر
 بفتحها للواضع التكليف فنفس في الوجود هو الوجود هو العلم كما في تعريف العلم بالاحكام الشرعية فخرج هذا على تقدير تسليم كونه
 ما يتعين فيه العلم الا انما اظهرها ما يكفي فيه العلم كبرها من غير مسائل من الأصول والفرع ما هو فهمها وما قيل على الدليل
 السمعى الثاني من ان لا يلزم من كونها خلافا لا تستمرى بانته كون اللغات توقيفية فان التوقيف على وضع خلق سابق ايضا
 واذا قلنا الاصل في الاستعمال الحقيقية جواز ارادة الجارحة واختلافها بصحة على لغة رتبة فان في كل لغة رتبة سلمنا ان المراد منها
 غيرها لكن ارادة اللغات لا تستمرى جاز فكل يجوز في اللفظ من حقيقة الجاهل يجوز في الجاهل وهو الاذلالا على الوضع
 ابتداء وليس الاول باره من الثاني بل بما قبله ولو ثبت لثالث لا نزل على كل الاذلة فبني على الجاهل اللغات المختلفة والتوقيف
 عليها في مقام التمتع والثبات وانما ناهيها هو العلم بالتوقيف على وضع سابق ولا يمتنع عند ملاحظة المناسبة لا ذلالا لا يثبت
 تقاديرها بل تخلق السموات والارض فالتساوي على عطف عطف على الامر العظيم لا عطف حقير على مثل هذا فنقول في احتياط ارادة الاذلالا
 ودعوى اوليتها على ارادة اللغات ممنوعة فان اهل العرب يطلقون اللسان على اللغات يقولون زيد يعرف لسان العرب اي لغتهم بل
 على الاذلالا رعيها بل اطلاق لساننا على اللغة حقيقة غير ذلك الاذلالا لا يكون اذم فيكون اذم في الاذلالا مع ان اهل الاذلالا على الاذلالا
 يجب كونها لتقدير من ياتيه اختلافا في ذلك على وضع اللغات بل من ذلك اذلالا الله وهو اطل قوله تعالما في خلق الوتر من تفاوتنا
 المختلعة وضع اللغات الاذلالا في فوط ارادة اللغات جاز وادارة الاذلالا لا يخرج ولا يخرج لاهم مراد بان الجاهل الاول من باب اطلاق
 اسم السبيل المستبهم وحسب جوازها في كونها مع الثاني مع احتياطها لزيادة الامتداد الى اللفظ لا الاصل فلا الاول وما قبل
 في الاعراض على الدليل الثالث السمي فقد تقدم في جوابه وما قبل في الاعراض على الدليل الرابع العقلي انما يمنع افتقار الاستدلال
 في تعريفه الى اصطلاح آخر بل يجوز ان يعلم المصطلح غير اصطلاحهم وبعضهم بعضا بالقرائن والتدريج كما يعلم الاثبات الطفل لغتها
 من غير تسلسل جوابا انما يمكن تعليم الاطفال لغة اباهم بالقرائن والتدريج لان اباهم يتكلمون بلغة مستقرة معروفة بينهم

وقف

فانما طالعهم الاخر ما يعرف اجهابها يعرف الاوّل فربّ المظفر فلهما اللغة بالترديد في الخطاطين العارفين بلسان اللغة فلا
 حاشا الى اصطلاح فانه لا يعرف الاخر خطابه ولا جملته ولا مراده وليس معناه الاشارة وهو لا يضمن باسرها الصادرة فلا بد للتعلم
 من الصادرة اللهم الا ان ذلك من القادر على خلق علم ضروري فيمن يطيب بعضه ويخطبه من غير عبارته غير محتاج الى ذلك
 ما كنا نبتغي وما قيل على الدليل الحاصل العقلي من ان ما يرتفع فيه الايمان على الشئ فلا بد في ثبوت بعضه من اخبار انتماء بل من
 وقوع التعقيب لا من جوارده العقلي لكن التعقيب لم يقع والا كان مشهورا لا تدرى ما تنوّلوا في الداعي على نقله في جوابه الا ان يرد بان
 العقلي لا يمتنع على التوقيف على الاصطلاح وانما يزيد به الجواز العادي كما هو لازم على الاصطلاح لا على التوقيف
 فانه لو كان ذلك عمل اصطلاح لما وقع اصطلاح اخر ثم لم يخلوا ما ان يرفع الشئ الاوّل خاصة وهو يجمع من غير شئ
 الا ان الاوّل وان كان قريبا الى الاوّل لكن لا يكون الاخر اقل اليه الاخرين فيكون قد ضيعهم او برأى الثاني ويلزم منه نصيب الاوّل
 الذين كانوا في زمنه ولم يؤسّر لهم ديناً فلم يصدق عليه ان يرسل بل انما قومه ولم يتعلم ارباعي الجميع ويلزم ان يبين كلا الفرق
 بل يتبين لفرض مغايرة الاصطلاحين وزيادة الثاني ولم يقع منه ذلك فيرتفع الايمان على تقدير الجواز وهو باطل وانما اذا
 به من خالفنا في ذلك اهل هذا النوع وهو ما انبى السخى الاسفرائيني فاما استدلاله على توقيف ما يقع به التنبه على
 الاصطلاح فهو لنا وما نولف في الجزء الاخر من دعوى ضرورية ما يجد الناس في كل ما من الفاظ وضعوه لمعالم تستعمل قبل ذلك
 فيها تغير قول لا نألم نجد من ذلك الصمود وهو ما ان يكون منقولاً واسم علم على شئ كما لو سميت شخصاً او حيواناً شخصاً
 ارسيفاً بل فطره غير ما يكون مجازاً وربما غلب عليه وكان شهيراً او يكون قد خلق لغة سابقين ليست كان لا تطلق سمعها
 او حفظها فظن من يعلم بذلك فانه قد وضع قبل فبنوهم ابتداء وضعه كقولنا نزل قولنا ومكر اكر اكر اكر
 على النبي صلى الله عليه وآله وقالوا في لغة العرب كبراً وانما هو من تعليم العجم فديعاً بجل كبير منهم طاعني السن وافر باب
 في مكان ثم بالقيام منه ثم بالقعود ثم بالقيام فقال انفعلي هكذا وانما رجل كبراً فقال صلى الله عليه وآله اللهم اسمع
 قول الشيخ الخ وقد قلنا في المحنة ولو جاء عندهم ان يوضع في لغتهم غير ما كان لما انكروا عليه حين سمعوا كلمة واحدة لم يسموها
 قبل ان يمان ذلك قد عو كثره الامم ادعو كثره الصريرة والدعوى بغير دليل معتبر كبراً كبيراً في البرينين بقوله
 عجيب عجيب بحجاب التحفيف والتشديد ومثل رجل دجال دجال وحسن وحسان ومن لفظ اهل هذا
 الاصطلاح وهم ابو هاشم ابي تاتي واصحابه ويقال لهم اليه شيت واستدلوا بما تقدم من الازمنة فها نحن نذكر على سبق
 اللغات على الارسان السابق على التوقيف ان كان بالوحى وان كان بخلق علم ضروري في عاقل بل ان كونه عارفاً بالوضع
 فلا يمكن للمعرفة مع انه مكلف ان كان غير عاقل امتنع منه معرفة هذه اللغات العجيبة الخ في جوابه عن الاوّل انه لا يلزم
 من سبق اللغة على الارسان ان كونها اصطلاحية بجواز ان يوقف الله ادم على اللغات ولم يرسل الى قوا وبعدان وجبوا
 وتعلوا اللغات انما يوقف بالوحى الربني لم يرسل اليهم بعد التعليم ارسى اليهم رسولاً لتبليغ ما يريد منهم بل ان
 قومه ولا مانع من ذلك فلا يلزم الله والمنوهم وعمل الثاني انه لا يلزم من خلق علم ضروري بالوضع في عاقل مفعلاً بالوضع
 بالتعيين بل معرفة بالوضع ما ولا ينافي ويجوز المعرفة بالله عليه في خلقه كماله انما يعرف ان الله هو الواضع ولا يلزم
 من ذلك معرفة صفاته الثبوتية والتشبيهية على التفصيل لا يعرف منها شيئاً ما وعلى فرضه لا يلزم من كونه عارفاً
 لا يكلفه طلقاً وعلى تقدير ان نسل انما لا يجمع انعقد على الفضل بين التكليف بالمعرفة والتكليف بارساء التكليف غير ما فلا
 بعد ان يكون توقيف الله على اللغات التي يلزم منها المعرفة كافيها التكليف بها ولو قلنا ما قلنا به فيتم لم يرد به الا
 الاجابة ولوطننا بهذا التفصيلية فالمراد منها انها نور يقذف الله في قلوب من يحب عند هذه الاستبانة المطلوب
 والتعلم والعمل الصالح ولا يشرى ولا كلف وعلى عاقل فلا يلزم تحصيل الماصل ولا سقوط ما سواه والاجماع انما هو على
 تقدير عدم حصول المعرفة ولا نقول انه ادوع غير عاقل اذا حاجته الى ذلك على انما نقول اننا عاقل متصرف بقوة عقله
 في وضع الالفاظ بالمراد معانيها يحتاج الى العقل وانما هو كالاته ان ليس المراد المخلق صورة مادة اللفظ فثبت في خيال
 ذلك الشخص تلك الصورة هي العلم بذلك المخلق لا تلك الصورة على معناها خصوصاً اللفظ وصورة ما تدبره
 وصورة دلالة تلك المادة المخصوصة والهيئة المعينة على الهيئة المدلول عليه هو العلم بذلك واعطاء العباد والمخصوص
 بالفكر من معرفة الالفاظ لا تقطع حروفها وما يتوقف عليه لتأدية امثاله واطهاره ولو كان بالوضع بغير عقله

شيب

عنه

بان ممكنة باعطاء القوة التي ينصرف بها كاشاء لم يكن ذلك توقفا بل مصلا حايلا قل التوقف في هذا لا يقبل
 فيها ان لا يمكن بغير ما يقتضيه خيالها وحدا كاشاء الية وانما وقف في ذلك احتجا مذهب الوصف وهم المعتزلة
 من الاصوليين ودليلهم كما تقدم استقصا ادلة الجميع مع قيام الاحتمال المساد وعدم توقف ما يحتاج اليه شيء من ذلك
 وجوابه ما مر من قوة ادلة مذهب التوقف ان الاحتمالات كلها موجودة مع ما بردها على ما لا توافقها في ذلك
 كثير من المسائل للمعرفة الواضحة مثل ان اذنا في مسئلة الاخر في مسئلة التوقف التي هي عن ذلك هل يجوز كون الصدقة عقودا في
 دليل الاشارة ان اللزوم غير مقصود اصلا ام غير مقصود بتبصيص الخطا دون كونه دليلا في ذلك وفيه تنوع على ذلك
 مسائل كثيرة فالظاهر الاحتياج للمعرفة الواضحة فظهر ان لا قوة هو من مذهب التوقف هو ما ذهب اليه ابو الحسن
 وابن فورك وغيرهما المسئلة الثالثة في الوضع واضمار الوضع تخصيص شيخي هو اقسام الاول الوضع عام والموضوع
 لعام والثاني الوضع عام والموضوع له خاص والثالث الوضع خاص والموضوع له خاص والقسمة العقلية تقضي شيئا
 رابعا وهو ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عام وبان الكلام فيه الاول وهو ما يكون الوضع عاما والموضوع له
 عاما ان يلخص الوضع معناه طبعيا معروضيا كقولنا في ذلك تناسبا وتدل عليه ما ذكرنا وحيثما هو شيئا احدا
 ان يلخص من اللغوي المعروض للكل الالهام وعدم الشخص كل اخطا معنى التمس عند اداة وضع اللفظ عليه ثم استعمالها
 في غير من افراد ذلك الطبيعي المعروض للكل لا يعينه لاختلاف النسبة لذلك لا من الممكن على ذلك المعروض حال الاستعمال في افراد
 لا يعينه وهو الفرق المنشطر في الوضع عام للاحظة تلك المناسبة المعروض للكل حال الوضع والموضوع له عام للاحظة
 حال الاستعمال وعدم تعيينه بتلك الكلمة بل جعله شائعا في جنس ذلك مثل سماء البكرات كقولنا الشمس وغول وانما هما
 ان يلخص حال الوضع تعيين الجمل الذي هو ذلك اللفظ الطبيعي المعروض للكل اذ انما تنسب ما يراى الاجناس من كل اخطا معنى زيد
 وابانة من ابناء نوع عند اداة وضع اللفظ عليه الا ان معنى ذلك المعنى المنطوق ومعنى هذا الجمل المعين معناه الاول
 ثم استعمال تلك الكلمة في افراد ذلك الطبيعي المعروض للكل لا يعينه فلو وضع ايضا عام للاحظة تلك المعروض للكل حال الوضع
 والموضوع لعام للاحظة شيئا حال الاستعمال كذلك بل جعله شائعا في جنس هذا كاعلام الجمل سامة والثاني الوضع عام والموضوع
 ضيق له خاص وهو ان يلخص حال الوضع ذلك الطبيعي المعروض للكل ثم يتعينه ببعض المصطلحات الدالة الكلية وتقو
 بما يقتضيه كلمة تدل بها وادها على ذلك من تلك الحيثية ثم استعمال تلك الكلمة المناسبة في تعيينه وتقو في افراد
 بعينه من حيث حقيقة ذلك التعيد الذي في ذلك الفرق المستعمل فيه تلك الكلمة فالوضع عام لما قلنا انما والموضوع له
 خاص لتعيينه حال الاستعمال واعلم ان الفارق بين هذا وبين قسمي الاول انما استعمال الكلمة المؤلفة للكل في افراد
 لانهما على كليهما حيث ذاته وضو له الداتية خاصة من الالهام وعموم وفي الثاني من قسمي الاول انما استعمال الكلمة المؤلفة
 للكل في افراد لانهما على كليهما حيث انه وضو له الداتية خاصة من بعينه في نفسه وعموم وفي هذا انما استعمال كلمة
 المؤلفة للكل في افراد لانهما على كليهما حيث انه وضو له الداتية من التعيين بقيد لا حيث ما يعرض من الكل فانه
 من هذا الحيثية لا يعطى ما هنه اسم وذلك كالتمايز كما وانته هو من جعل هذا القسم من قسم الموضوع له عام فان في
 بقيد لا يتخصص في الوضع بل هو عام والام لا يمكن كليا بل يكون ما الوضع فيه خاص ولا يتخصص في الوضع بل هو عام فان في
 لا يتخصص في الوضع وانما يتخصص مع شيمة الاستعمال فانه من تمام الحيثية وعينه ما لا هيئة له من الالفاظ على ما بان في تفصيل
 الدلائل انشاء الله والثالث الوضع خاص والموضوع له خاص وهو ان يلخص حال الوضع بعبارة فراجحة حقيقة مستحصا
 او بوقوفه على ذلك في استعماله في معناه الخارج المتحد فالوضع خاص والموضوع له خاص ومعنى هذا الكلام
 ان يلخص التصو الحيثية المتحد ومعناها الخارج كقولنا فان الذي يتنوع صورة هي مجاز ذلك اللفظ والوضع و زيد هو
 معنى ذلك اللفظ وحقيقة موصوف تلك الصورة لا تمامه فوضو هذا اللفظ حال الاستعمال وحال التصو ايضا الداتية
 في الوضع وهذا القسم هو الاعلام الشخصية كقولنا واما القسم الرابع الذي يقتضيه العقل شيوة في التعيين هل يقتضيه شيوة ام لا
 انكرو وجوده ولا يعين ان يكون العقول عندهم وجدانه لا وجوده ويمكن ان يحتمل ان شائنا وبما مثل له بالعقل فانه
 مستعمل في كل عقل من سائر العقول لا بعينه فاصل الاسم موضوع على العقل الاول وهو يدل عليه ما ذكرنا وحيثما
 ذات متخصصة في الخارج فالوضع حال استعماله في كل عقل من سائر العقول لا يحفظ ما دل على الاسم باداة وعينه وهو

ان الوضع في الاول
 من قسمي الاول

وقف

العقل الأول المتشخص الموجود الخارج فنكون ملاحظة ذلك المتشخص خارجا من حيث خصوصه وتعيينه لا نستعمل
تلك الكلمة في ذمها لا بعينه من شأنه العقول فالنصوص لذلك جعل الأول موضع على الأول هو ذلك المتشخص الخارج لا المتشخص
الكلي لأنه لم يوجد من أفرادها إلا واحد كما يتوهم ليكون الوضع عامًا لأن المفهوم إنما يكون معرضًا للكلي مع إمكان تعدده
وتكثره وهو هنا غير ممكن لنقص قابلية على ما هو عليه من مكان التعبد فلا تتعلق القدرة بتعدد ولا لنقص فيها
وإنما ذلك لنقص قابلية الموجود مع التعدد ولا لما ذكره الحكماء من أنه الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد لأن هذا قول غير محقق وإنما
منغاه على ما منغاه من قولهم أن الواحد ككل الأول المتشخص أن يوجد من أفرادها إلا واحد مثال ذلك من غلطهم الفاحشة فإذا
منع تعدد العقل الأول من منع ملاحظة مفهومه الكلي كان زيد المتشخص في بيان ما ذكرنا وبرهانه بطول به الكلام فالوضع قبل
ذلك خاص بالموضوع له عام بكل اللفظ الثاني في كل حال ذلك كما في المثال وضع الاسم المناسب لذلك المعرض الأول لا يتحقق
ولا يوجد خارجًا إلا أنه على فرد من تلك الأول ملاحظة ذلك الكلي المتكثرة الخارج كذا ذلك هنا بالعكس وضع الاسم المناسب
للمتخصص المتعين الموجود خارجًا واستعمل في فرد من ظهوره لا بعينه وهي لا تتحقق خارجًا إلا بذلك المتشخص قول هذا الكلام
لا يتم إلا إذا قلنا بأن الأول لا وجود لها في الخارج وإن وجودها قائم بالعقل الأول قيام صدره لا قيام عرضاته وضع
الاسم على فرد منها لا بعينه بوضع أول ولو باللفظ لا بمازًا أما لو قبل أن لها وجودًا خارجيًا مغايرًا للعقل الأول وأنها
حقيقة ثانية كان مشتركًا بينها ولو قيل على قدر بيان قيامها به صدره أو عرضًا أو استعمال الاسم فيها بماز من قابلية
الشيء باسم الشيء حال باسم كل حال محتمل وانتهت عن ذلك ما أخذ هذا القول بأن الوضع خاص بالموضوع لعدم لزوم القول
به ذلك من نصيب كل اللفظة ودعوى الانجاء على حصر الموجود في أنفس الثلاثة الأولى مدفوعة لأن الانجاء إنما قام على
وجود الثلاثة على نفي الرابع والانعجاء السكون لم يثبت هناك وإنما ثبتت المسئلة الرابعة في الموضوع وهو لفظي محتو
وباليس لفظي ولا معنوي واللفظ مستقل وغير مستقل المستقل لفظ وضع له غير نفسه لا محتو صورة لفظ آخر
واليس لفظي ولا معنوي كالأصوات هذه ستة أشياء وضع اللفظ لها فالأول اللفظ المستقل الذي وضع له لفظ آخر
تحو الألف إلى الهمزة كما سكت فأنه وضع له صدره كاسم فأنه وضع اللفظ زيد وكفعل فأنه وضع اللفظ صر وبصر
وكحرف فأنه وضع اللفظ من إلى الثاني اللفظ المستقل الذي وضع له نفسه وغيره مثل على فأن اسمها هو نفسها باعتبار أنها
أدلى اللفظ بأنها معنوية ولا هيبة غير أنها لها اسم غير باعتبار ما تدل عليه بنفسها في نفسها على قول غير
على قول من معنى الاستعلاء واسم هذا الاعتبار حرف زيد ليس على تحقيق ذلك وإنما الغاية مجرد التقسيم والثاني اللفظ
غير مستقل وهو الحرف الواحد كحرف في نبيد مسطرة مثله يبرده فأنها لما كانت لفظًا واسمًا لها اللفظ القاطنة من الاسم
المتي عن غيره مناسب مراعاة الاختصاص الملازمة لأنفاده وعدم استقلاله أن يجعل في اسم ليس مستقل مد يتخصص وإنما
جعل في أول اسمه اشعارًا بدبعية باقيه له فيبادل عليه ولا أنه هو المقصود قائم بآية فابتدأ بالهمزة مراعاة الترتيب
الطبيعية فقبل زاء ياءه ليجعل الحرف في أول اسمه لما ذكرنا ولما كان الألف المساء لا تقبل الحركة ودخول الباء في تحريك
استعارة الحرف قائم مقام تعدد الألف بالالف لعدم تحركها إنما خضعت للحركة الثانية عندها لأنها اقتربت من أول
منه وألها لأن صورتهما في التقسيم شبه صورته فان كانت في الحقيقة لأصوره لها وإنما هي حركة بلا صورة بعكس
لأنشعارة الصورة لها في التقسيم الدلالة عليها ولأن صورتهما في التقسيم إنما أخذت من صورة الألف فلما أخذ صورتهما
منها بما جرت إليها الجهرية الحركة التي هي نفسها مع صورتهما إليه ثم لما اعتدلت الألف لاحتاجت في اسمها إلى ما يقوم مقامها
فاخذتها اقتراب الحرف إليها وهو لها فجعل في أول اسمها نقبل همزة ولما كانت صورة الهاء ليست للهجرة وإنما هي
لنفسها جعلت في أول اسمها نقبل هاء كما نقول بهم وميم وروان كان الحرف الغير المستقل جاء ليحكي بعض حرف في
حرف القسم وغيرهما من الحرف المفردة التي جاءت ليحكي هذا حكمها باعتبار أنها وباعتبار ما قصد منها حتى كحرف
الجزء من الألف فيهم والرابع صورة لفظ وهو ما يقع في الحرف المشترك من صورة اللفظ في الحرف فإذا انتقش
صورة لفظ زيد في الحرف مثلاً وأطلق عليه لفظ زيد كان هذا اللفظ مضمونًا بآء صورته الجزئية على المادة والياء
التي هي في الحرف مطلقًا سواء كان في الحرف متولدًا من هذا اللفظ أي منها علمًا من هذا اللفظ ناسيًا عما في الحرف
وليس في الحرف من لفظ زيد وإنما هو صورة لفظ زيد لأن معنى لفظه يد هو الذات الموجودة في الخارج وليكن

ما في الجمال والاعلى هذه الذات لانه ليس من عامتها فلا يكون تصور لها ولا صفة وانما هو منزع من اللفظ والما
 ما ليس للفظ ولا معنى كالاموات كصوت الغراب مثلاً فانه وضع بارادة غاف وذلك التصور ليس للفظ لغة البشران كما
 لفظاً بالنسبة الى الغراب وكذلك ساير الاموات من الحيوانات والجمادات والسادس من المعنوي وهو عين ومعنى واما هاتان
 والعرض بيان الوضع له والموضوع له فالوضع له كل معنى يكون في غير من شأن من شئونه الانسان ما يتعلق بوقوع
 نظام معاشه ومعاذ ما يراد لذاته او يراد لما يراد لذاته ولو في تمام التمكن من ادتمامه فابلية الوجود فانه يجب في الحكيم
 بوضع له لفظ باذنه لوجود الموجب وهو الحاجة وانتفاء المانع وهو الفساد والعجز عن ذلك وقولنا ما يراد لذاته زيد
 ما يتعلق به طلب سواء كان لذاته كالواجب من المعاش والمعاد والمعاش ام لا كما لنذكر من ههنا فان المنفعة انما تتعلق به
 العقل لاجل الواجب فيتحقق في بعض افراده لا على التعيين كالامر بالناسخ لانه لم يمتص من الصلوة ما يمنع من القبول وقولنا
 او يراد لما يراد لذاته ما يتعلق به هل هو سواء كان لذاته كالحرام من امر المعاش والمعاد او لا كما ذكره من ههنا كذلك فانه قد يوقف
 انما له عنه كحل الحرام اذا قد يتحقق في بعض افراده لا على التعيين كانه من غير الجوارح في شوق الحيوانات لئلا يخرج منها ما يؤذيه
 او ينجس حيث لا يمكن التحرر من التجاسر ما لعدا المطهر لعدا التمكن من النظر به لاعداء علمه بالتحديد وغير ذلك وكون الحرام
 مما يراد لذاته زيد به التمكن من فعله فانه من تمام التمكن من فعل الواجب لو لم يتمكن من الحرام كان فعل الواجب بغير اختيار
 اذا التمكن من فعل المعصية شرط للطاعة والا لم تكن الطاعة طاعة ويحتمل ان يكون المراد ان المطلق بالتمتع من الحرام هو ما كان
 ابقاء ما مكن من فعل الحرام فيكون النجس في الحقيقة واراد على الامكان الموجود السابق على النجس كاهو الظاهر وهو
 عندنا لا استمرار على فكره في الالحاق لا يكون النجس عندنا لذاته في الحقيقة وان كان الوجه الاول اوجه وهذا الكلام انما هو على
 احتياط الحقايق واما في الظاهر فالحرام مما يراد لذاته وقولنا ولو في تمام التمكن او قابلية الوجود زيد به ما ذكرنا ذلك ومعناه
 انه قد يكون معنى من المعاني لا يحتاج اليه الانسان في جميع شئونه ومعاذ ومعاشه ولكنه ضد لما يحتاج اليه ولا يتمكن من فعل
 ما يحتاج اليه الا بالتمكن من معناه اما في التسمية او في الفعل او في العلم كما مثلنا بالطاعة المحتاج اليها فانه لا يعرفها ولا يتمكن من فعلها
 الا بمعرفة المعصية والتمكن منها فاذا انكرها مع قدرته وفعل الطاعة فخر او صحت الطاعة ولو لم يتمكن من المعصية تمام قابلية
 الطاعة للوجود فانهم وقيل ان ماسو ذلك يعني ماسو ما يحتاج اليه من الطاعة لا يجب وضع لفظ له ولا لزوم ما لا يتناهى من الانا
 ولهذا من رتب القوة والطعوم والرواج لم يضع الواضع لها الفاظ بخصوصياتها وليس في وجوه الاول ان قول القائل لا
 لا معنى له هنا لا تذاتاً بل يجب ان يوافي ان هذا انقص كلامه لان الحكيم العام القدر اذا ما جاز عنده شئ وجب له ذلك لا في شئ
 لا يتساو فعله وتركه عند الحكيم العليم القادر بل ما ان يتخرج فعله في تركه فلا يجوز واما ما ورد من الامور والمباحة فانها
 وهي اجتناب على ما يعرفه العوام الثاني قوله ولا لزوم ما لا يتناهى من الامور الطامع في كل من جبين احدهما انه لا يلزم ذلك لولا
 وضع المشتراك والاجناس فلا يلزم ما ذكرنا من ههنا انما يبرز في موضع ما لا يتناهى من الامور الطامع فانه كما جاز خلق معاني الخلق
 بلا حاجة اليها على غير وجود خلق الفاظ كذلك فان المعاني الغير المتناهية مخلوقة ولا يحتاج اليها اكثر مما عنده فليس من الامور
 لفاظ كذلك فان قلت ان الفاظ لا يمكن ذلك فيها لانها من الحروف المتناهية قلت يجوز ان يخلق لفظا غير ما بقدر
 ما يعجز بها ان المعاني الغير المتناهية يعلمها وقاهر على ان يعلمها والتعليم انما هو بسماء وهي الاسماء او بذكر الاسماء او بذكر الحروف فانه اذا
 بالتعريف فلهذا لا حركات وغير ذلك على اننا قلنا ان باب الاشتراك واسع لا يضيق لثالث قوله ولهذا من رتب القوة والبر
 شئيه ايضا فان الاسماء انما هي علم ما وحد بينه وبين المعنى ومن القوة ليست في نفسه ما يعاينه ليعلم عليها ما لها وانما هي
 سبيل وجودها ذاتي لانها بآثارها ان كان قلنا ببنو الحروف التي لا يتجزأ بتميزها بمقتضى القوة وليس ثابت لو قلنا به
 لم يتعلق بغيره لعمامة الناس اكثر من بوقوعهم جزء لا يتجزأ وهو شامل لجميعها على ان الواضع قد وضع الفاظ كلية على معاني
 منها كلية كقوى وضعيف ووسطا وقوى وضعيف ووسطا وعلو ودنو واما ذلك فتكرره في الاستعمال في كل رتبة
 بحسب ما يجب يتصرف فيها بكل ما يريد وكذلك حال الرواج والطعوم وما اشبهها ومع هذا كله قلنا فانما يقول ان جميع المعاني هي
 المتناهية مخلوقة معلومة فان الله سبحانه بلطفه منعها ودعها الفلم الاول والذكر الاول والاول ان ليس في الاول الا معنى واحد
 سبحانه وتعالى لا ريب ان تلك المعاني متميزة عندنا عن بعضها من بعض بصفات لها اسماء اولئك الاسماء ومستل
 الاسماء لفظية يعني دلالتها عليها وان كان على ما اشرنا اليه من الاسماء الكلية دلالتها عن مرادها لا خلقت مستقلة وانما انشأها

لا يخلو لفظا على شئ من شئها فانما يكون لفظا على شئ من شئها

شئونه

مكرر

وبه ان هذا ونظيره يطلب في حكم الاشياء ولا يلزم من عدم علمنا وعدم حاجتنا الى ذلك عدم العلم بها ولا حاجة اليها مطلقاً
 المسئلة المستند للفظ المشهور بين الخاصة والعامة لا يجوز وضعه على معنى محلي لا يغير عليه الا في حق اذ يلزم
 ان يطالب بما لا يفهم من ذلك كالقول البهيمية من ان الحركة مفعلة لثبات الجوهر كونه مفعلة كايضا الحركة دواع نفسا
 المعتدلة القلبية على قلب الاعضاء وتنقلها من حيز الى حيز والراد بالذاتي مبدل النفس بشيئها المركبة لا ملائمة
 لمصدر ذلك الداعي وهو محتمل بصل المعرفة او حدوثه والعرف عند الجوهري ان مفعلة الحركة هو كون الجوهر
 متحركاً على سبيل الداعي عن الحركة بل يقل العلم بها بل يقول في هذا وبها مجرد لك بده البيان لانها منه موهودة عندهم
 وهذا قالوا ان اشتها اللفظ تابع لاشتهار معناه وبما قيل على هذا ان كان الواضع هو الله تعالى فغلبت المعاني عند
 في الظاهر وسواء فلا يجوز ان يكون عنده بعضهم اخفى من بعض ويكون ذلك خفياً عند الناس لا يمنع الوضع منه تعدياً
 كان الواضع هو البشر فيجوز لبعضهم ان يكون خفياً فوضع اللفظ باذنه ثم خفي اللفظ على غيره واستعمله لادراكه
 في ذلك اللان وان كان الاصل هو ذلك المعنى الذي اتفقوا قول فوهل ان اللفظ المشهور لا يجوز وضعه على معنى محلي
 ان اللفظ انما يشتهر بعد وضعه وتداوله في معناه المعروف عندهم فلا وضعه ثانياً الا بالنقل والجاز على النقل ان
 المعنى الاول في لغة الناقل الا ان حصة بعض ما كان يتداوله وعليه حتى فهم من مجرد اطلاق اللفظ ذلك منقول
 فان كان ما خص به اجلي افراده او مساوياً لغيره منها كالادب حيث يراد منه ذواته او اربع الا ربع او الفرس فلا اشتكال في ذلك
 سواء قلنا ان النقل وضع اول او تخصيص مقام الوضع الاول بالتعليق ان كان ما خص به خفياً على العامة من سائر الناس
 الا في كابل ان الجرح الاصل اسم لكل شئ كثير من مساوئه الاجزاء المقدسة سبيل سواء كان ذلك كالجرح المعروف عند العامة
 التي هو مجمع الماء ام لا كانت في الظلمة وكان زمان على ما ذكره بعضهم في تفسير قوله تعالى وان عرشه على الماء قال كان العرش الذي
 هو الفلك الا انطلق على الزمان وهو مجرد لا ساحل له ولا غايته وكذا في الروايات من قولهم الجرح النور وهو الظلمة وغير ذلك
 الشائع يستعمل الجرح هذا على سبيل الحقيقة لا المجاز على هذا الوجه خصوص اسم الجرح هذه المعاني الخفية على هؤلاء كروا في اللفظ
 ذكرته عند الخاصة والعامة ان تجمع الماء هل يجوز ان يخص بما ذكر من الامور الخفية ام لا واما المجاز فلا يجر فيه الوضع
 الا بالقرينة فلا يكون هنا راداً واما ما ذكره البهيمية فانه لو قال خصهم لا يجوز وضع اللفظ المشهور عند الخاصة والعامة
 على معنى محلي لا يغير عليه الا في خواص لم يرد على البهيمية كما فهم لا يقولون ان لفظ الحركة المشتهر معناه كون الجوهر متحركاً
 او انه اشتهر لفظها خاصة من دون فهم معنى ليلزمهم ان لا يجوز وضعه على الخفي انما يقولون انما اشتهر معناه المجاز
 لان لفظ الحركة وضع على ذلك المعنى الخفي واستعمل في المعنى الظاهر مجازاً من باب تسمية السبب باسم السبيل ان منقول كانه
 من باب التخصيص لا يجل وهو على تقدير فلا يتجه ظاهر الا معارض عليهم والله بظهرهم ان اسم الحركة موضوع في الاصل على
 تنقل من جيزاً لا خرد ذلك في كل سبب فالذاتي كونه نفسانية والميل كونه مفعولة وهذه الحركة حسيه ويكون الوضع
 من باب التشكيك ودعوى الحقيقة المجاز جعل اسرار الوضع وكذلك نقول في الجرح لا تنفع معاني ابواب اتحاد اهل العصمة عليهم
 السلام وبما ذكر الكتاب المجيد لا بهذا الفتح الجديد وان ثبت لا يجوز على تقليد الا بالذات والوقوف على ظاهر الكلام فاعلم ان ذلك
 السلام عبود كدرة فيخرج بعضهم بعضاً فاهم فالقول ان يقولوا في عبادتهم ان اللفظ المشتهر معناه الظاهر عند الكل لا يجوز
 ان يخص المعنى الخفي ويظهر معناه الظاهر بل ان يزيل من الخطا لا يفهم وانتهى وهو حق اما اذا اريد به كل المعنى يعلم
 انما مشتهرهم وبيان كل قوم ما يرام فلا بأس به بل بالاسم غير انه هو الواقع واما قول المعتزلة ان كان الواضع هو الله تعالى
 على ما سمعت فما اخبرناه من ان الوضع من باب التشكيك واما قوله وان كان الواضع هو البشر فيجوز الخ فيقولون البهيمية وهو شئ
 بلا دليل انما هو تمهيد لما ذهبوا اليه من القول بالاحوال ولا ريب ان احوالهم ضعيفة لا تأمير معقولة فانهم بانون بمسألة
 الماخذ يخفى عنهما من عبيدها وان كانت معقولة بتكليف لا تأمير غير الحقولة المسئلة السابعة قالوا ليل المقصد من وضع الالفاظ
 المعرفه افادة معانيها اذ لو قصد ذلك لزم الدور وتوقف الافادة على العلم بكون ذلك اللفظ موضوعاً الى ذلك المعنى وهذا يتوقف
 على العلم باللفظ والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على الافادة لزم الدور بل المقصد التمكن من تركيب المعاني بواسطة تركيب الالفاظ
 بعضها مع بعض حركة كما ان الدلالة على التسمية تصلح معنى من النسب الاضافاً والقيد والحر كالم تعطى المقتران ان يقسمها اذ لا
 تقوم عن الدور وهذا بان يقال العلم بتركيب المعاني متوقف على العلم بكون تركيب الالفاظ على الوجه المذكور وحسبنا

ليكون

المعنى

دور

وقف

تركيب المعاني وهذا موقوف على العلم بتركيب المعاني فيلزم الدور لأننا نقول متى علمنا كون كل واحد من الألفاظ المفردة موضوعاً للمعاني
وعلمناه حركة ما إذا تدبر على النسبة المخصوصة لتلك المعاني فإذا ارتسمت في خيالنا لتسمع تلك المعاني ذلك النسبة المخصوصة
العلم بالمعاني المكتوبة لا كما قد تم يتوقف على العلم بكون اللفظ المركب موضوعاً على المعنى المركب وإنما يتوقف على العلم بكون اللفظ
المفرد موضوعاً للمعاني المفردة فلو أننا قد قصدنا عادة المعنى من وضع اللفظ ذاته لمخاطب عندنا بلغة الأسماء ما بالأمم لم يكن
علمهم بربان هذا اللفظ معناه ذلك المعنى وإنما يفهمه من التوكيد والاشارة فالتوكيد يعلموا أن اللفظ الذي وضع اللفظ المركب
والركبة عادة معانيها ولولم الدور تعدد وضع اللفظ توقيفية كانت اصطلاحية أو كفاية في الألفاظ العادية
معانيها والدلالة عليها ولا سيما إذا قلنا أن المعاني ثمرات الألفاظ متوكلية منها فأن زيدا إذا أخبرنا أن ما ظهر من منقطة
بشابه ما في قلبه لأن ما في قلبه لا يخرج عنه وإنما يفهمه من ما يدرك اللفظ عليه ولهذا قد يختلفان في الدلالة أو النصف والدلالة
تعاطيهما صفته ما في الوجود الخارجي فإنا نرى عينا منه فأنه على هذا يكون الخطيئة لو كان لا يصح ذلك إلا إذا كان اللفظ
معلوماً من عندنا لمخاطب لئلا يلزم الدور ولكن الوضع والاستعمال عينا كالكفاية فيدبر على قولهم أن الدور لا يلزم
في المعنى التركيبي غير أن ليس دور وهو أن نقول أن العلم بتركيب المعاني موقوف على العلم بكون تركيب الألفاظ المركبة موضوعاً للمعاني
للسبب الموجب لخلوها على موضوعاتها على الهيئة المستقرة تركيب المعاني مفيد التركيب المعاني ولا ريب أن هذا متوقف
على العلم بتركيب المعاني لأننا إذا اردنا أن يركب الألفاظ بنسبها وفيودها تركيباً يفيد تركيب المعاني لولم يعلم تركيب المعاني قبل ذلك
لم يتمكن من تركيب الألفاظ فنعين لأن ترتيب تركيبها بنفس ترتيب تركيب المعاني بل لا يركب الألفاظ لذلك إلا لحفظ التركيب معانيها
فيتوقف على العلم بها فيكون الدور وجوباً لهم هنا جواً هنا كالجواز والمنع في الأمر في أحد المسئلة السابقة قالوا إنما يتوقف
الألفاظ بأداء المعاني الذهنية على اللفظ المفرد بوضع المعاني الذهنية وجوداً وعدماً فان من غير العلم بالبعد من سماء البحر أو
تغير طينته الأول نطقت بعد ذلك نساء أسماء النساء فمر سماء البحر وقر سماء النساء ولم يتغير الجسم الخارجي نفسه وإنما تغيرت
في خيار فكان الاسم باطلاً في هذه صورة ذلك الخارجي واللفظ المركب لودر علم معناه الخارجي كان كل خبر صدقاً فإذا
قلت يد قائم دلت على وقوع القيام عنه في الخارج قطعاً لم يحتمل الكذب إذا دل على الحكم الذهني ثم الأمر المعرف فان طابق الأمر
الخارجي كان صدقاً وإلا كان كذباً انقول علم أننا أسرف في الاختلاف في الوجود الذهني هل هو وجود حقيقة أم لا وإنما هو وجود
اعتباري تقدير على الأول هل هو قسم الخارجي أم أحد هاتين على الأنواع الوجودية بعبارة لا بد من غت الأضافة
والنسب على الترتيب من كل واحد من هاتين جزئى فقولاً بالاعتبار يقال أن التسمية من باب الاشتراك اللفظي ويمكن
فإن التسمية داخل تحت النسب لا امتصاصاً في أن منهم أنه جزء من الوجود الذهني فكل الوجود الذهني الخارجي جزئياً
الحقيقة والتسمية من باب التواطؤ ومن قال أنه بسيط وهو ما لا يكون في الأعيان والأذهان قال أن هذين مظاهر
والتسمية على هذا إما من الحقيقة في المتنوع منه والمجان في الأمر أي على احتمالين ومن باب التشكيك على احتمالين أما الحقيقة
بعد الحقيقة المعبر عنها بالنقل على احتمالين ومن باب الاشتراك اللفظي على احتمالين والمعتبر على احتمالين ومن قال أن أحدهما ناشئ
على آخر قال بعضهم أن الأصل الخارجي وأما الذهني فمنه من قال بعضهم أن الأصل هو الذهني فاما الخارجي
فخرج عنه متوكل منه قال آخرون أن كان حساً الذهني علمه للوجود الخارجي كان الذهني أصل الخارجي كما لو تخيلت شيئاً
اخر عنه لم تكن مثلاً لا سابقاً على الخزعاك فيما تعلم ثم أحدثت ما تخيلت فأن ذلك الخارجي خرج لذنك الذهني وإن
لم يكن علمه لأن لما كان الذهني خارجاً عن الخارجي فإنه اعتياداً من غير العلم من الخارجي وجود هذه الأقوال وامتنها أن
إذا عرفت ذلك فإذا قلنا أن الواضع هو الله سبحانه كقولنا لا شيء فقد دل الدليل القطعي على أن ليس شيء وإنما الأشياء
كلها غير ما وشبهها عندنا خارجة ذهنية وما خارجها فيكون اللفظ موضوعاً بازاء معنى خارج وأما تغير الاستعمال
عندنا عند تغير طينته فليس لأن اللفظ موضوع بازاء ما إذا هاتنا وإلا لكان استعمال لفظ زيدا معناه الخارج
ليس من باب الحقيقة وإنما هو من باب الجواز من باب التسمية اللازم باسم المألوم أو بالعكس على احتمالين أو من باب التسمية
باسم المستبعد بالعكس كذلك وإنما تغير الاستعمال بتغير الظن لأن الوضع والاستعمال والأطلاق مسبقاً بالعلم
بالمعنى فلا يقر أن ذلك المعنى الخارجي محمول على شيء فلا شيء له في الخارج وعرفنا أنسان أطلق عليه اسم ولكن
اللفظ اسماً للمعنى لأن الصورة الحياضية ليست في الحقيقة شيئاً غير الخارجي على القول بأنها انتزاعية وعلى القول بأنها

القول في العلم بالعدم والعدم بالعدم والعدم بالعدم

مطلقا كما هو هذا بالصوفية يكون الاستعمال مجازا من تسمي المسبب باسم السبب حقيقة بعد حقيقة وذلك لا
نظر الوضع والمستعمل مقصود على المعنى الخارج ان كان الذهني لانه لو وصل الى الخارج لكانت له حقيقة لا يمكن
في الخارج ان يكون مقصودا في نفس حواله وصفاته وهذه الصورة التي في المرات هي صورة وجهك التي في جسدك
وتخطبطها وتخطبط وجهك وليست الصورة الذهنية تحدث من الذهن ليكون تغيرها من نفسها وانما تنقش في الذ
صورة الخارج التي المنة بالصور كما هو الموصوفة كما وصفته لانه لا تحصل لذنه حتى تلفت الى الخارج في مكان
وجوده وزمانه وده شهوده ببصره وببصيرتك فيعطى معناه ذهنا كصورته نعم لو قلنا ان الوضع هو البشر
بمكانه على كذا لايجاد المعنى الخارج وضع اللفظ بازاء المعنى الذهني كما ذكره لكن يلزم من يقول ان الذهني اعتباري ان يقول
انه حقيقة ويلزم من قال بوضع اللفظ للمعنى الذهني ان يقول ان استعماله في المعنى الخارج مجاز لتحقيق المعايير عندهم يكن
الوجودين فيكون قد استعمال اللفظ في غير موضع كما يقولون المقصود بالوضع هو الخارج وح لا يكون اللفظ مقصودا
بازاء الذهني ويقولون ان الوضع قصد ما يكون الوضع او كما يازا لهما معا فيكون الموضوع له مركبا وعلى التعاقب
فيكون الحقيقة والمجاز والاستراك والحقيقة بعد الحقيقة ويقولون ان الخارج لا يمكن اذراكه وانما الإدراك هو الذهني كما
صرح به الصوفية وبعض اهل الاشراق وهذا مع ما فيه يلزم منه ما تقدمه ويقولون بان فصلنا مبيحا على ما اخترناه من
الوضع هو الله سبحانه المراد بالوضع هو الاستعمال وقد اشارنا فيما تقدم ان الذهني هو الخارج فان قلنا بان الوضع هو
البشر يكون الوضع والاستعمال في الحقيقة للخارج الذي هو شرط الاستعمال فيكون الوضع والاستعمال في الخارج
حقيقة هذا على القول بان الوجود الذهني حقيقة سواء كان جزءا من جزئيا من اصلا من اعتبارها منوطا ام مشككا بها
لتسببه الخارج متجدا مع عدم الاما على القول بان ليس بوجود حقيقة وانما هو اعتباري فظاهر فيها الخلق فانما هي
الله فقولهم اللفظ المركب لو دل على المعنى الخارج كان كل خبر صدقا لا اخره جوابا ان نقول لو كان اللفظ المركب مقصودا
بازاء المعنى الذهني كان كل خبر صدقا ولم يحمل الكذب فالامر مقلوب عليهم وبيان انه موضوع للمعنى الذهني لا يمكن على
دقونه حتى من التوسط والا امتنع الوضع فلا يحمل الكذب لوضعه بازاء موجود مطابق له واذا قلنا ان الذهني لا
الخارج وان الوضع بازاء المعنى الخارج صح الحكم واحتمل الصدق والكذب لان وضع اللفظ على ما في ذهنه التزام الوثوق
فانما نوع وجود الخارج واطنه وعلوه وضعه عليه فان كان موجودا كان صدقا واخره كذب لا يمتنع له لو كان معناه
الذهني لم يكن كذبا قطعاً لانه وجود البتة فان قلت كيف نعرف هذا المفهوم من كلامك سابقا بقسم الوضع الى العالم
ان الوضع بازاء المعنى الذهني قلت نعم اعني ان المعنى الذهني الذي تركب له الكلمة المناسبة له بما دته وهيئة هو تصور المعنى
الخارج لانه الوضع على المعنى الخارج وانما اصبحت لذلك وجعلت الكلمة مناسبة له لان الموضوع كان جزئيا
على كثيرين هو وجوده الخارج بذاته ثم ان كان ذهني هو وعلة لايجاد الخارج كان الخارج عبارة عنه وكذا كان سابقا
والا فالتصور عبارة عن الخارج وان كان كذا يصدر عن كثيرين فالاصح ان ذلك الكلمة الطبيعية المعروفة لكل المنطق
في الخارج بوجوده افراده اي في ضمنها ولا يلزم ان تصا الشيء الواحد بالصدق المتشابهة وجوده في الامكنة المتعددة لان ذلك
ممنوع في الواحد الشخصي لان الواحد النوعي المجنس وهذا الكل الموجود في ضمن افراده هو الكذا بازاء الوضع الا انه لا يمكن
عبارة عن تركيب الكلمة المناسبة له مادة وهيئة لانه الوضع التناوئي الذي هو الاستعمال في الخارج جميعا انما هو
ولو كان معناه الذهني لم يكن كذبا قطعاً انما كان ذلك للمغايرة بينهما عندكم الا ان كان عبارة عنه كذا في فاعلمنا
فانما لك ذلك وعلمنا ان كان علة لايجاد المعرفة والاستعانة به لا بد وذلك متوقف على التعريف والتكليف
وملا ذلك الكتاب الستة وهما اوردان بلفظة العز واحوالها وجب تحصيلها وتعلمها لان العلم بالخاء التكليف واجب هو
متوقف على ذلك وما يتوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للكل فهو واجب فلا بد من بيان طريق معرفة اللغز
وما يتبعها من قواعد النحو والصرف وغيرها ولما كانت اللغة امر وضعيا لم يستقل العقل الجزئي باذراك طريق معرفة ما في
كل لفظ من المعاني لغزها سرها ودقها بما هو سواء قلنا ان المحقق لها ارادة الواضع ام قلنا ان لها لا ارادة
على معانيها لا ارتفاع اكناء معرفة دلالة موادها المحصورة هيئاتها الخاصة على المعاني المختلفة والمؤلفة عن العقل

الجزء وان ادرك بعضا من ذلك ليدل على صحة ذلك كما اجملت القول عليه ونطقه بالاسم من المعتبرين كقولهم
الكلام يدل على هذا المعنى وبأنشاء الله تعالى ما كان ذلك كذلك لم يكن اشبه ما طرقي الا التعلق قد ثبتت بعضا
باستنباط الفعل من النقل والاول يكون بالتواتر وبالاحاد المقيد للظن فثبتت منها بالتواتر كالتواء والارض والماء والنبات
لا يقبل التشكيك وانكار بعضهم ثبوتها بالتواتر لا يثبت اليقينة سعة ولا استدلال بالاختلاف في اشتقاق اسم
ادارة غير محتمل بل على غير المعنى كما نذكر العقل في موضوع بازاء الذات المقدسة المتعقبة بالصفات القدسية والصفات
الاضافية والصفات اللطيفة التي هي صفاتها الاندفاع لا انما ذكرنا تواتر اصل الاسم الكريم مشتق وعرفل فقولهم ان رواه لو
ضع معدة قد لم يلق التواتر من ردد بان لا يصح عدم اشتراط عدد في ثبوت التواتر وكيف في ذلك ان يكونوا اكثر من اربعة
ولا يثبت الرواة اكثر من اربعة مع ان النقل والاستعمال حصل في ذلك من كل على سبيل الاتفاق ولا يجوز اجتماع الخلق على غلط
ودعوا بثبوت الاحتكام لا موجودة في بعضها كاليان في ثبوت القطع في بعض اخر من طريق التواتر بل هو احد الضرر رتبنا اليه
ينكرها الا الوسطية وقام فيه الاحتكام المخرج الذي هو طريق الاحتكام لا يثبت في القطع وانما نقول فيه الطريق قد
توجه الامر بقوله فلا يصح الاحتكام المخرج وما يثبت منها باستنباط العقل من النقل كما مثله ابراهيم من اجمع الخلق الى الاصل
بدل الاستدلال لا يخرج براد وقد ثبت هذا بالنقل ثبت النقل ايضا ان الاستدلال لا يخرج ما يولد داخل في الشبهة منه
فعلم من هاتين المقيدتين المنقولتين اجمع الخلق بالالف الا ان يجوز ان يخرج منه في ذلك في نظر عند العقل انه لو ثبت ان
جميع افراد ما صح اخراج اى فردا من افرادهم بانه موضوع للعقد واليان في هذا ما لو ان الفات ثبتت بالنقل المتواتر
والاحاد لا يتم بل يصح انما في النقل على احد الوجهين فخطبها باستنباط العقل من النقل كالمثال المقدس وان لم يخرج في الحقيقة
على النقل لكتبت لم يكن نقلا صوابا بل للعقل فيه مدخل اذ لو لا لم يعرف العموم من اجمع الخلق باللام وكذا ما استنبط العقل باستقراء
النقل كرفع فاعلم لم يسمع رفعه عنهم ولا تسمية فاعلم ان ذلك في الحقيقة من غير ان قد نقل في بعضها فثبتت العموم بالاستقراء العقل
الجزئي اليقينة لا تثبت به معرفة وضع اللغز لما ذكرنا من مخطا طرقت على كتمانها في اوضاعه وان ثبتت به المعاد الالفية لاها
معان جبره وما اطلق عليها من اللفاظ اما حقيقة عربية او شرعية او مجازا لغوية او حقيقة بعد حقيقة وانما احتملنا ذلك
الوجود لانقطاع الادلة كرامة وان كان اذا امتنع عنت واحد الا ان ذلك على هذا المعنى ولا فائدة هنا في بيان ذلك
تتباين اختلاف العلماء في اللغة هل ثبتت قياسا ام لا اكثر انما لا تثبت قياسا والمراد ان يسمي شيئا باسم لم يسم به في اللغة كما
لم يسم به في ذلك الاسم لم يسم به في ذلك الاسم في الاصل وجودا وعدا كما لا يثبت المسكونة في غير
العقل كالحرف فان التسمية بالحرف يدور مع التحريك وجودا وعدا فهل يسمي اللبيد بالحرف لوجود ذلك التحريك فيه ام لا حتى تسمى
عن اهل اللغة فيكون ثبوتهم من جهة النقل اصح الاكثر بانه لو جاز بالقياس كان انشأنا بالاحتتمل وهو محتمل الشيء كالحرف الا ان
الاشياء لهم منعوط الادهم في غير الفرس مع ان التسمية دائرة مع السواد وجودا وعدا بان اللغة لو ثبتت بالاحتتمل ثبتت في
كل ما يقوم فيه الاحتمال وان لم يكن ببقيا من هو باطل اتفاقا وبخلافه في غيرهم ابو بكر بن شيخ وجماعة من الفقهاء دخلوا في
بان التسمية بالاسم دائرة من المعنى وجودا وعدا ما كالتسمية بالحرف فانها دائرة مع تحريك العقل وجودا وعدا ولهذا لم يسم
خرا والذوران اعادة العلية ويرد على الاولين اننا لا نزيد حجة الاحتمال بل مع الاستدلال اعادة ومع الامارة لا يصلح الا الا
حتما للمرجوح العارض على اعادة كالتصميم وقولهم منعوط الادهم في غير الفرس ممنوع فانهم اطلقوه على التقيد والاسود
واللبيل والجد يدور انما تظهر والكوا لا تنبذ فانهم قد يطلقون على الكفرة والتعدد السواد في الجمل كما هو معروف عند اهل
الحكمة الاشترافية واطلقوه على الدارس من الامار من الاصل ولحقانها المكتنى عنه بالسواد عند الظهور وعلى البعير عند البعد
حتى يدبها البيضاء فانه في القاموس لانه ذكر ان الاورق من الابل ما فيه بياض السواد وراهم بشد بل لورقة اى الغالب عليه
السواد ولهذا سموه ادم ومنه عد هاتان لان خضرتها تضر الى السواد واما ان ذلك فابره مع الظاهر ويرد على القول
ان التسمية واسم المعنى والحمل وهو كونه ماء العنب لان التسمية انما تحقق اذا تحقق الحمل وان عدم عدم فان قيل لا دليل
وفيه المنع من توقف التسمية على الحمل الحاضر وانما المعروف توقف على التحريك لا دليل على غيره بل المعارف اطلاق الحرف
على كل مسكونا ما يخصه بغير العنب فعرف خاص على ان النصوص متطابقة بتسمية المسكون كقولهم الصفا على التسمية
شبهة ذلك الحرف المشتد فيجاءه ابو التوب الخار كافي الكافي وعلمه في الحرف ان قال من ثم تحريك التمر والعنب في حجة

هذا كلامه في ما هو خارج عن المقادير

ابن الجاحظ رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الخمر خمسة العنبر الحرام والنقيع من اليد والبيع من العسل
من الشبعر والنبذ من اليد مخرج على يقين من يد الحسن عليه السلام انا لله تبارك وتعالى لم يجر الخمر لاسمها ولكن حرمتها
بغيرها فان عاقبة الخمر هو الخمر يقال ان الزوايا لا تسمى الا بالخمر مخرجة من اشتراط الخمر في التسمية اذ يقولون الخمر لاسمها
لما حسن قوله فكان عاقبة الخمر هو الخمر اذ ان كان عاقبة الخمر لاسمها لم يجر من الخمر من الخمر فلا فائدة لقوله هو الخمر اذ نقول
انه قد عرفت عدم اشتراط الخمر في التسمية لانه لما سميت الخمر بذلك بغير ذلك ليس للحل وانما هو للجمع والجمع ليس هو الخمر
فان كان عاقبة الخمر هو خمر حتى كان كذلك لم يجعل الحكم الذي هو منوط بالاسم وان كان عاقبة العاقبة وجودا وعدا دون
الحل وهذا ظاهر على انه لا دليل على ان اللفظ انما وضع الواضع بازاء الخمر والحل معا وكون الواضع سماه بهذا لا يدل على
نفي غيره وقد سمعت تسمية العنبر عليه السلام عاقبة الخمر غير اهل اللسان ولم يبق الا احتمال الحقيقة الشرعية والحال
والاصل عدم النقل وعدم الحجاز فظهر ان التسمية بهذا الاسم وان كانت في الاصل لعنه في محل مخصوص لم تكن لمخصوص
الحل بل انما هي لعنه ذلك المعنى هي اذ هو مدار عليه الخمر وجودا وعدا معا فلو قيل لا دليل مصادرة من غير دليل
وفي القاموس الخمر اسكر من عنب لانه عام كالحمرة والعنبر اسكر كالحمرة وحرم ما باليد من خمر عن يمينه ما كان شره لغير
البشر التمر سميت لانهما اخر العقل اوسره اولا ثم افرقت حتى ادركت واخبرت اولا ثم اخام العقل اي فخالطت فخر
فقال كلام اهل اللغة في صرحه بان التسمية كائنه من الخمر لا غير لاننا نلاحظ عدم العنبر في اصل الوضع ولو كان كذلك
كان كالموجود في المعنى هو خمر باصل الوضع ولو كان كذلك لما وقع الخلاف في بين العلماء في بين من يسمي ما وجد في المعنى
غير العنبر بالخمر كذا وبين من يسمي قيسا واما باصل الوضع فلا يقال انها لو ثبتت بالقياس لجاز انما يسميها في كل موضع
وهذا مستعذر لانا نقول انما اجزانا ما ثبتت القياس فظاهر في الاصل ان التسمية بالاسم للمعنى في محل مخصوص للعنبر
التي هي مستندة القياس والا فلا فان قلت اذا جاز القياس في اللغة جاز في الاحكام لانها منوطه باللغة فذلك لا يلزم ذلك
لان التسمية اذا جاز تسميته باسم قد ثبت له بالقياس تناوله الحكم بمسؤول التاميل او بالطلاق بالقياس واليد الاشارة بقوله
عليه السلام فان عاقبة الخمر هو خمر فلو حلف الا يشرب خمر وشرب نبيذ مسكرا او قنعا او مرزا او نقيعا او شربا او شربا
ووجهت عليه كفارة خلف اليمين بدلالة الاخبار على انها خارجة عن عاقبة ما عاقبة الخمر بخلاف ما لو حلف الا يقتل اسدا
فقتل ذبلا الاسد اي التلجاع لصحة التسمية في الاول حقيقة لوجود العنبر فيها وجاهزة التسمية في الثاني وبأذن الله
في لانه اللفظ ما يؤيد هذا عنده كرويه عباد بن سليمان قصيرا لان الاول ان يقال ان لم يعلم ان التسمية انما
بازاء المعنى الذي هو مبدأ اشتقاق لعنيت بل انما وضعت ما بازاء المعنى في محل مخصوص معا وبازاء المحل خاصة في محل
الحال او شئت في التعيين فينبغي القطع بعد جواز القياس لفقد تخصيص المبدأ لانه هو مدار التسمية وان علم ان التسمية
انما وضعت بازاء المبدأ في محل مخصوص من حيثية ذلك المبدأ جاز تسميته ما وجد فيه ذلك لوجود المناسبة للوضع في الثاني
هي العلة قياسا على ذلك الاول وان لم يجر استعمال ذلك الاسم في التسمية حقيقة كان المانع منه ما عدا المناسبة او مفاد
الحل للمعنى في التسمية والمفروض خلافها فيثبت جواز استعمال ذلك الاسم في المعنى الذي هو في محل الاخر فنقول ان في محل
احترازا لوضع الاسم للمعنى الذي هو المبدأ بدون خصوص محله كالسود فانه وضع بازاء من وجد فيه استواءا لمخصوص
على فائدة في الحقيقة عام فثبت كل من وجد فيه استواء حقيقة كاستواء الفاظ العنبر وما وهذا لا خلاف فيه كما نقول زيد قائم فاذا
قام عمر قلت قائم لان القيام وضع الهيئة المعروفة بدون خصوص المحل فنقول ذلك وضع المعنى في محل جميع افراد من
وضع الواضع ونحو وضع الاسم للمعنى الذي هو المبدأ بخصوص المحل لا مخرجت عليه فانه فاعلا يصرف على غيره لا من جهة
الوضع للتخصص لا من جهة القياس للفارق ونلاحظ في لى الخمر فانه على ما هو المعروف وضع بازاء المعنى الحاصل في محل
المخصوص الذي هو العنبر من حيث عليه وهو خمر العقل فوضع الخمر لذلك المعنى الموجود في العنبر بغض حواشيه ليس له
وللمحل على سبيل التشريك ولا التسمية بمعنى ان الوضع للمعنى لا يتم الا كماله كماله المخصوص كان يكون المعنى مادة للمعنى والمحل هو
له وانما الوضع للمعنى من حيث العلمية واعتبار خصوص المحل في اصل الوضع اما كماله في حصول ذلك المعنى والقوة او في
اوله في قوة الفعل او سبقه في الوجود وقوله عليه السلام ان الله لم يجر الخمر لاسمها ولكن حرمتها لعاقبة ما سمرع بان
التسمية للعاقبة لقوله عليه السلام فان عاقبة الخمر هو خمر فوضع قوله عليه السلام في التسمية لانه في التسمية

ومشعر بقرية التسمية لما كانا بقرية الخرد مشعر بعد الحصر فذلك مشعر بقرية القياس فان قيل ان ذلك مجاز والعلاقة
 التي هي كما تسمى زيد بالاسد والعلاقة هي التسمية فلما ان تسمية زيد بالاسد علم كونه مجازا بقرى اهل اللغة عليه وهذا
 لم يثبت لتقرر على مجازيته والامام وقع الخلاف فيه كما لم يقع في مجازية آسدية زيد على ان التسمية بقرية هو موضع ثابتة
 في الاسد ولهذا جميع افراد هذا الجنس لا تفارقها التسمية بخلاف الانسان والعنكبوت هو الحبل لا يستعمل لانه ليس
 بذائقه وانما يستعمل في اطره على الاختيار وكذلك التمر والذبيب والعسل والتعريف تسمى في اطره على الاختيار فها مضى
 في سبب التسمية في بقرها بالاختيار كما تقدم وهذا مستعمل شرعا وعرفا والاصل في الاستعمال الحقيقة على ان الاسم ثابتة
 المستعمل ما يدل من نفسه بالمادة والمهيئة على نفس المستعمل من مادته وهيئته وذلك انما هو لما سببه الدلالة كما في ان
 فان قلت اسرا للوضع لا يحيط بها القابض لا يفتح القياس على ما يعرف قلت الامكان انما يتناول بالاسماء المستعملة في الوضع
 فياطلب المكلف بما يعرف منها كما لا يعرف التسمي الثالثة في الدلالة والمدلول وانما هو ما فيه من ان المسمى الاول في
 الدلالة وهو كون الشيء بحيث يلزم من علمه بالعلم بشيء آخر والاول هو الدلالة والثاني هو المدلول والظاهر ان المسمى
 هنا ليس حقيقة بل انما هو انما يراد به محل ما يصدق عليه اللفظ ظاهر المسئلة الثالثة في تسمية بقرى الدلالة وهو ان
 اقتضا وضعه في طبيعة وعقلية والاول على مسمى لفظية كدلالة زيد على معناه فانما هو وضعه لفظية والثاني من
 القسم الاول غير لفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها فانما هو وضعه غير لفظية كالدلالة والكناية والعهد
 والتسمية الثانية طبيعية على مسمى لفظية كدلالة الخ على وجع الصدغ وغير لفظية كدلالة سرعة التضرع
 على الخ والثالث على مسمى لفظية وغير لفظية فالاول كدلالة لفظية على وجود الدلالة فانما هو عقلية والثاني كدلالة
 الدخان على وجود النار وذكر البها في الماشية على الزبد ان الاصطلاح التسمية في تسمية الاول من خمسة الاول هو
 الدلالة على الاكثر وهو ان الدلالة اما لفظية او لفظية وعقلية وعقلية والاول وضعه وعقلية وطبيعية والثاني
 اما مطابقة او تضمن والاربع الاصطلاح الثانية ما عليه اكثر اهل العربية وهو ان الدلالة اللفظ اما وضعه وعقلية والثاني
 مطابقة وتضمن والاربع وهذا الاول في تسمية لفظية الوضعية الثالثة الاصطلاح اكثر الاصوليين وهو ان
 اللفظ اما وضعه وعقلية والاول المطابقة والثانية على الخ تضمن الخارج الزم الاربع اصطلاح بعض الاصوليين كالما
 وهو اصطلاح اكثرهم انما يجعلون التضمن لفظية والاربعية عقلية والاربع اصطلاح الاشراقيين وهو ان الدلالة
 اللفظ على معناه كدلالة قصيد على خبره كدلالة خريطة على كونه دلا تعلق وهو قريب من اصطلاح الاصوليين والاشراقيين
 بالتسمية ونحن اخبرنا بما يوافق هذا ولا يكون الخ وباقى ذكر ما فيه الغامضة المسئلة الثالثة لما كان غير اهل الاصول على غير
 من جهة نحو الانشراح انما هو الاول وهو اللفظية الوضعية فمدلاد كدلالة على الالفاظ الموضوعية كان انشراحها
 انما هو من حيث الدلالة ان كان كاجتماع المستند في بعض الاحيان لا غير ما بل لا غير بعض الدلالة في انفسهم ما كدلالة كدلالة
 ودلالة التسمية ودلالة الاشارة من المنطوق قوله ودلالة التسمية في اعران اهل الاصول عزوا المنطوق بما دل على اللفظ
 المنطوق والمفهوم بما دل على اللفظ لا في عمل المنطوق وقسموا الثانية بمفهوم موافق كدلالة قولك انما هو اتي على حرفة الفخر
 والتسمي والقول غير عام انواع الايداء ومفهوم مخالف كدلالة قولك انما هو اتي على حرفة الفخر
 المنطوق والمنطوق الصحيح والغير الصحيح وقسموا الثانية من اعني غير الصحيح الى ثلاثة أقسام وهي كدلالة الانقضاء ودلالة
 الالفاظ ودلالة الاشارة ودلالة التسمية وجعلوا الاقسام الثلاثة الاخيرة التي هي المنطوق الغير الصحيح من تبادلا في الالفاظ
 والمنطوق الصحيح من تبادلا في المطابقة وجعل بعضهم دلالته التضمن من المنطوق الصحيح بالتسمية لدلالة الالفاظ في
 جعلها في المنطوق الغير الصحيح ودلالة الانقضاء هي ما يتعلق في القصد بالمدلول في الالفاظ ويتوقف عليه عند كل
 او حجة عقلا او شرعا مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم رفع عن امة الخطاء والتسيئات المار دفع ذلك لما وافق عنهما
 من الامانة رفع يتوقف على اضرارها مثلا الكلام على عقلا بحيث لو لم يضمن كان كدلالة قولك انما هو اتي على حرفة الفخر فان المارة
 سؤال اهل الفرية ويتوقف على اضرارها حجة الكلام عقلا بحيث لو لم يضمن كان كدلالة قولك انما هو اتي على حرفة الفخر فان
 المعنى غير معقول ومن قولك انما هو اتي على حرفة الفخر على الالفاظ المدلول على المقصود والالفاظ في ملكه لا بحيث لو لم يضمن
 في الكلام ملحق الكلام شرعا انما هو بفتح الضم شرعا انما هو ملك وهذه الاقسام الثلاثة كلها من دلالته الانقضاء وانما كدلالة

الآية والتبعية فلا بد من الانتفاء فكون المدلول عليه لا يترتب ما مقصود المتكلم من كون الوقوع مع أهل زمانه ونصا
 على وجود الكفاءة على الواقع المدلول عليه يقول النبي صلى الله عليه وسلم كفى بعدول الأعرابي هلكت واهلكت وانفد
 اهلته فارد مصان فان كون علة مقصودا لا يتبع علة كنهه لا يوقف عليه صدق الكلام وانما عقلا لا يتبع
 بل اقرن كلام الاعراب بوجه الكفاءة التي هي حكم الشارع عليها بحيث لو لم يكن الوقوع فيه علة له كان الاقرن به بعيدا
 وكذا قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقض له ان ينقض قبل نعم فقال اذن فلا وما دلة الاشارة في ان يكون المدلول عليه
 بدلا لا لا يترتب مما لا يتعلق به مقصود المتكلم اصلا لكن يترتب من الكلام بدلا مقصود المتكلم على الظاهر من اختلافه
 فالمنطوق الغرض الصحيح انما يتبع بدلا لا الاشارة اذ لم يكن مقصودا المتكلم اصلا مثل لا في قوله حمل فصارا ثلثون شهرا
 مع قوله تقار فصارا في عامين او مع قوله تقار فالتوا يرضعن اولادهن حولين كاملين على ان اقل الحمل ستة اشهر فانه
 لان منها وان لم يكن مقصودا من الاثنين بل المقصود شي اخر فلهما وهو في الاثر في اظهار تعين الاثر في مدة الحمل والفصال
 وفي الثانية بيان مدة الفصال وفي الثالثة بيان اكثف مدة الانفصال فافهم لان ما هو في محل النطق صريح وغير صريح
 فالصريح كالطابقة وهو دالة اللفظ الموضوع على تمام ما وضع له وغير الصريح منه كالترام فان دالة لا ليست شائعة
 لان اللفظ لم يوضع لردا واما وضع للمزوم وليس كذلك للزوم وضعيا ليشارة لمزومه في احكام الوضع واما هو
 عقلا فتكون دالة الاثر انما عقليته لان الدهن انما ينقل الى الارز عند سماع اللفظ الموضوع للمزوم وعلى تسمية
 ثانيا عينا بعد انقل الى المزوم بان نلتفت النفس بعد توجهها الى المدلول اللفظ بدلا لا لتعلقها عليه لا كما كان دالة
 له مرجع العقول في هذا هو العرف عند علماء الأصول وما دلة التخصي لا كونه على تمام المنطوق غير الصريح ولا
 عقلا لما قيل في الاثر انما هو ان اللفظ انما وضع لكل فاذا اطلق استقل ذهن العالم بالوضع اليه ثم ينقل منه الى غيره
 لكونه بعض الموضوع ليدخل في اعتبارها وليس المراد ان ينقل اليه مطلقا ولا اليه غير من الاجزاء واما ينقل اليه
 وعدمه بحيث هو جزء الموضوع له اللفظ فتكون بهذا الاعتبار عقليته وقيل انما بالنسبة الى الاثر من الصريح وان
 لم يتساو المطابقة لدخولها في حقيقة الكل بخلاف الاثر انما خارج عن حقيقة المزوم واما استقل الدهن الى
 الجز وان كان بعد انتقال الى الكل بدلا لا اللفظ على ضعافه ضمن الكل بدليل العقل في الاثر انما هو الزوم الذهني وهو
 صفة اللزوم وليس في الحقيقة اللفظ دالة على لا خارج عن حقيقة معناه عند المزوم واما دليل العقل في التضمن فانما
 هو تناول اللفظ في اصل الوضع للجز في ضمن الكل فانقل الدهن اليه خصوصانا هو تلك الجز من الدلالة الوضعية
 بسببها طما على الكل ان بعضه للجز في الدلالة الوضعية ولا يخرجها عن الوضعية فانما تانية الاولى وان مدركها
 العقل ان كونه تانية تامة هو جهة التحصيل لكون الجز دالة على مجموعها الاشارة الى دالة تانية واما كون
 مدركها العقل فلا ينافي ذلك لان كل دالة انما يدركها العقل حتى اطابقة اذ ليس العقل دليل اذ انما هو مدلول وهذا
 الاقوى وجب قال الحاشي ومن تبعه ثم الدلالة اللفظية الوضعية ثلثة اشياء مطابقة وتضمن الترام لان الدلالة اللفظية
 الوضعية ان كانت من اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له في معناه كلفظ الانسان فانه موضوع للمعنى
 التام ومعنى كونها مطابقة وهو معناه اللفظ المعنى وان اطابقت عليه معنى عدم زيادة عليه ونقص عنه وان اوله ليس
 من دالة كانت منه على جزء معناه من حيث انه موضوع لكل فتضمن دالة الكل دالة الجز وان كانت معناه
 عن حقيقة ما وضع له اللفظ اللزوم لذللك المعنى الموضوع له اللفظ من حيث انه موضوع لذللك المعنى للمزوم في التام معنى
 ان اللفظ على معناه طرقت العقل تلك الدلالة لا اللزوم وتنبه على خصوص عند المزوم المدلول عليه بدلا لا
 اللفظية الوضعية ثم علم انهم قد اختلفوا في ان هل يشترط في اللزوم الذهني للمزوم شيلا يفارقة المعنى في حاله
 يحقق ولا الاثر انما يكفى اللزوم في الامر والعامة والاشياء اذا اعتقد اللزوم باعتبار اجراءه على اليان عند
 ذكر المزوم بحيث كان اللزوم بالاعتبار لان المعنى عند ذكر المزوم وعليه الجز هو قالوا ان لا يخرج اكر الجز المستعمل
 في عرف اللغة على الدلالة انما تامة وعلى كل تقدير فلا يشترط اللزوم لتحقيق الدلالة الاثرية في كثير من الامور المتعارفة
 في الخارج لتحقيق اللزوم في الدهن لكثير من الملكات والا كوان وغيرها فاذ عرفت هذا علم اننا لا نتحقق في الاثر انما تامة
 المطابقة لان الدلالة على الجز مستلزمة للدلالة على الكل وكذلك الدلالة على اللزوم تستلزم الدلالة على المزوم ولو

دلالة على الجز لا تستلزم دالة على الكل
 في الجز ان تستلزم الدهن
 خصوص

اشتمل استعمال اللفظ في جزء معناه ولا فيه اعتبر بهدرا لكل الملتزم وأما المطابقة فقد قصد ولا تقتضي ولا التزام كما لو كان
 اللفظ بسيطاً لا جزء له ولا ذم كذا في الواجب على المطابقة بحقوق وحدها وعلماً أن التقيد بالحديث في الدلالة لا يثبت
 احترازاً عن اللفظ المشترك بين الشيئين وجزءه وبين الشيئين لا زمة فالأول مثل لفظ الأمكان المشترك بين الحاصل كالأمكان الحاصل
 هو سلب القدر من الطرفين وبين جزئية كالأمكان العام الذي هو سلب القدر من طرف واحد فأنه إذا اطلق لفظ الأمكان
 دل على العام مرجحاً أنه موضوع له بالمطابقة ومن حيث أنه جزء ما وضع له اللفظ على الحاصل لا يقتضي الثاني مثل لفظ
 الشمس المشترك بين الكوكب التي لا زمة وهو الضوء فإذا اطلق لفظ الشمس على الضوء مرجحاً أنه موضوع له بالاطلاق
 ومن حيث أنه لا ذم لما وضع له اللفظ على الكوكب التي لا زمة لا التزام فيها التقيد بالحديث لا كذلك بعضهما من بعض هو ظاهر
 المسئلة الرابعة في بيان حقيقة الدلالة لا زمة واختلافها في تعريفها فقبل الدلالة لغة عبارة عن كونها شيئاً بحيث إذا علم أحدهم منه
 شيء آخر وقيل عبارة عن كون الشيء شيئاً لا زمة على العلم به شيء آخر وهذا التعريفان إنما هما تعريفان لمطلق الدلالة لا في شيء
 الدلالة للفظية الوضعية فقد اخطأ الحقيقة لا ذلك وإن كان قد يكون غالباً ويحصل ما يصدق فعلية بل عليه الدلالة
 لكن يمكن كاشفاً عن الحقيقة والكلام إنما هو فيها وقال الشيخ في الشفاء معنى ذلك اللفظ هو أن يكون إذا رسم في الحجاب
 اسم الرسم في النفس معناه فتعرف النفس بهذا المسموع لهذا المفهوم فكما أن الأورد الحس إلى النفس لثقت النفس في معناه انتهى
 أن الدلالة على هذا هو فهم النفس لقوله في تعريف النفس معرفة النفس بحقيقة الدلالة لأن الدلالة نصف اللفظ وهو
 صفة النفس لا ذات بين الأقسامين مناسبة فتعرف النفس ذلك الرسم الحجابي لأن الدلالة اسم الشيء فحسب ذلك
 إشارة منه في الدلالة لمطلوبنا تفسيرها على أن قوله رسم في النفس معناه فذلك اللفظ ليس له الحقيقة موضوعاً
 في النفس لا لأن استعماله في الحقيقة لا يوجب حقيقة قد اشترى بأساً بالبيان ذلك من أن الوجود الذي هو نفس الشيء
 الحجابي وإن أراد بما رسم في النفس معناه صورة معناه الحجابي التي أنزجها الذهن منه فخطب في الذهن فوضع اللفظ
 بأثره وصرح الدلالة في النفس لأن ظاهره لا زمة عدم الأدلة ذلك وقال الحجابي بأنها عبارة عن فهم من اللفظ عن
 اطلاع بالثبوت من هو عالم بالوضع وفيه ما تقدم من جعل الدلالة هي فهم اللفظ وقد بينا أن الفهم من الحجاب هو الدلالة
 واللفظ هو الدلالة والدلالة له صفة اللفظ وهو ثبت بين اللفظ وبين كيف يكون الفهم هو الدلالة لا أن يكون هو الدلالة
 صفة الحجاب كما لا بد أن لا يفتقر إلى ذلك لأن يقال إنها عبارة عن كون اللفظ شيئاً لا زمة في اللفظ ففهم من اللفظ العلم
 أقول أن قوله من اللفظ صحيح ولكن مبهم وليبين لنا كيفية الفهم عن اللفظ ففهم من جعل الدلالة لا أن رسم اللفظ لا الحقيقة
 فقال ذلك اللفظ على المعنى هو فهم المعنى عند ذكر اللفظ وفيه ما تقدم وأكثر للتأخر في جعلها ثابتة بين اللفظ على الحقيقة
 وبين الأقسام الثبوتية فيقولون دلالة اللفظ كونه شيئاً إذا اطلق حصل الشعور بمعناه أقول وهذا معلوم أيضاً وإنما
 المجهول كيفية فائدة اللفظ ذلك الشعور والبيان الدلالة له صفة اللفظ لا صفة السامع ولا صفة اللفظ كما قد يتوهم ذلك لأن
 الوضع حكيم وضع الأسماء على ما على التسمية وكان العلامة أن تكون على هيئة تدل على تلك الهيئة على ما وضعت له حيث
 كان كشيء زوجاً تركبياً وجان يكون لذلك الاسم هذا الحكم والمراد أن يكتفى به مادة وصورة وهذا رسم جميع مخلوقاته وكل
 فله مادة مخصوصة يبينها ويبرهنها فله مناسبة نوعيته وله صورة مخصوصة يبينها ويبرهنها فله مناسبة نوعيته فله مادة
 وضع لفظاً بآلة معينة أخذ له من الحروف ما يناسب على ما يأتي بياناً فله مادة لا اسم له المعنى ودل على ذلك
 على هيئة من التراكيب الحركات والسكنات والتقديم والتأخير تناسباً للشيء كذلك وتلك الهيئة هي صورة ذلك الاسم
 فوضع أدلة ذلك المعنى فكان الاسم مثلاً للمادة المخصوصة والهيئة المخصوصة دالة للسامع العالم بالوضع على معناه كما أن اللفظ
 أو معانيه زيد يأتى إليك أو مات البيهية الأقبان بأن تقبل صاحباً في الجملة مثلاً إلى اليك فيفهم بالآلة في
 حركة اليد الصورة وهي الإشارة لا بيدك إليك كما تدل أدلة الأقبال ولوازمه أن يقرأ وأنت بيدك البيهية التي
 فيفهم بالحركة الهيئة أدلة الأنصاف لأن هذه الهيئة في المادة المخصوصة تدل على المشار إليه على ما أراد منه فكذلك الاسم للمادة
 والهيئة المخصوصين يدل على السامع على معناه حقيقة الدلالة لا أن الدلالة اللفظ بمناسبة مادة وصورة فهم الحجابي اللفظ
 الموضوع له كما مثلاً في الإشارة فان قلت لو كان ذلك كذلك لم يحصل أحد شيئاً من المعاني الواقعة فلا بد من الحجاب
 للعلم بالوضع هنا لشد خفاء المناسبة لا بما مناسبة حروفية من عالم الغيب على ما حقق في علم فان ذلك إذا كانت مناسبة

حرقهم عالم الضيق في لفظة في ملاحظته واعتبارها اذا لم يطلع عليها جميع الخاطبين قلت لفظة شيطان اسمها
 حكمة الحكيم لا يخصص شيئا في غير مناسبة يقتضي تخصيص مع قد تدل على ذلك وتبينها ان اسكت لقب الخاطب لونه
 في بعض الأحوال لبعض الناس كما ذكر في المادة في الفرق بين الفصل والقسم الاول لكن لم يهون بدلالة لفظة فاتها
 هو ليس والثاني الكثرة بدلالة لفظة فاتها حرف قلقل وشدة وجه كما ذكر في القصة ان الفعلان لم يكن
 الثقل في الحرك كالطيران والجولان والغبلا وفي دلالة الوضع للاسما بما يناسبها كما قيل في صوت الفاعل في صوت
 شقة النافذة عند شهابا شبة لوضع نافي لصوت شقة النافذة عند الشرب وشبه لصوت الفاعل ثم تدل على الخاطبة
 لغير نفسه ذلك لما بين اللفظ وبين معناه من المناقضة وما اشبه ذلك وهذا هو الجواب على كل اسان فانك لا تجد هذا
 بسند الدلالة الا اللفظ فيقول هذا اللفظ وهذا الكلام يدل على كذا وقد تعق على النحو على لفظ ضمير اللفظ
 الماضي يدل على الحاضر وبهتت على الزمان وهو ظاهر علماء الأصول يذكرون هذا بتقسيم الكلام الاسم
 والفعل في الحرف لا يختلف فيه ولا يذكر من مأكلفه هنا فراجع كتبهم ويكون المعنى على ما سمعته من تحقيق
 الدلالة هي ان شاد اللفظ بمناسبه مادتته وصورة لفهم الخاطبة في الموضوع له فان قلت هذا لا يجزى على ما ذكرت
 من ان كتيبة فلانة وصورة اذ يلزم من ذلك ان يكون الدال على الحادثة مادة وصورة والدال على الزمان لمادة
 وصورة وكلام اهل النحوي انما استدلت به يدل على ان المادة وحدها تدل على الحادثة ومعد هاندا على
 الزمان قلت ان المادة والقصة تدلان على الفعل الماضي وهو كذا متقوم بزمان لا مطلقا ولا مطلقا بل
 بوجه الا عارض بل هو شئ واحد مركب من شئين لا تدل على الفاعل المتقرين بالزمانا كما في المادة والوجود لها ان تدل على فاعله
 فليكن الدلول عليه بالفعل لا على كونهما هو شئ واحد بل عليه مادة وصورة بخلاف القرب بسكون الزمان فانه يتم
 مستقل بل بلفظ في الزمان بزمان فيخرج الى المادة وصورة هذا ظاهر الكلام واما في الحقيقة فليس بالفعل الماضي
 حداثا وقع في زمان ما من ادلوا ذلك كان ذلك اسما لا فعلا نعم هو اسم للحركة الواقعة في الزمان الماضي وهذا هو القرب
 عندهم بل بالصدر كما تقول الضمير الماضي والقرب المستقل انما يقع به الحركة حال الصدور على الفاعل بنفسها في
 الماضي وحال صدور هذه المستقبل مثله ذلك لا متقوم في الوجود بالزمان فهو شئ واحد على ان ثبت لكم انهما
 ولكن ليس هذا موضع بيانه لا تفرغ من هذا بيان الدلالة فان قلت ان كان لا بد من المناسبة في اصل الوضع فليكن
 لا يكون لفظا واحد يدل على معنيين التبعين للمادة والقصة في احد هاجع انما يجعل اكثر للغة كذلك تقول الضمير
 هو الدال مثلا والضمير هو النوع وما اشبه ذلك قلت ان الضمير يسكون الواو في اصل الوضع مناسب بمادته وهو
 للمعنيين ولكن لما كانت الاشياء لا تتحقق الا بما تنحقق بالمعاني في الحقيقة للتعدد وقد كان الواو وضع اللفظ
 لوحد ولم يكن في نظره الاخر فوضع له ما يناسبه ولما توجه للاخو ولم يحضره الاول وضع له ما يناسبه فاذا اجتمع
 واراد دلالة الخاطبة على احد هاجع بالتعيين نصب في بيته مع الاسم تعين المقصود بالاسم منها كما هو شأن المشترك في الزمان
 عقيق هذا الحرف انشاء الله في بيان ان بين اللفظ والمعنى مناسبة فائقة فاما نصب مع الاسم المشترك في بيته كان ذلك
 الاسم دال على المعنى التعيين بالمادة والقصة المركبة بمناسبتهم للمعنيين بمعنى تركيب الصورة هنا الحادثة من صورة
 الاسم الاول ومن القرينة فيكون صورة مركبة تدل بمناسبتهم على المعنى المخصوص مع بقا الصورة الاول على حالها
 حفظا اصل بيته الاسم ليكون اذا اراد تعيين المعنى الاخر اخذها وركب منها ومن القرينة المعينة صورة مركبة مناسبة
 فان قلت هذا بوجه المتشابهة اما في الاسماء المادية فكيف يحصل الهيئة المناسبة فان زيدا يستعمل في مائة رجل فقلت
 الاسم لما يدل بمادته وصورة استعماله في الحاضر شخص على مائة في عرف صورة ذلك الاستعمال الحاضر في عرف
 مائة ومن ثمر بعض الخصوصية لم يد له اللفظ على مائة بل يحتاج الى اضافات ونسب كمنك منها الهيئة الدالة فاد
 جاء زيد كان متشخصا متعينا عند الخاطبة استعمال هذا اللفظ في تعيين عرف الشخص والاطلاق في تعيين فاعله
 ابن عمر فلان حصل فيها صورة الدلالة والتعيين في حسن والافان للامع في عرفه فتقول البصر وهكذا مكان المادة
 وبلا استعمال الدلالة على معناه والصورة من الهيئة الاستعمالية وهي كون اللفظ مستعملا في معرفة او بشا اليه
 لان منشأ الدلالة التي هي الان شاد الى المعنى لكان احداهما المادة ومناسبتهم ما نوعيته وثانيهما الهيئة ومناسبتهم

شخصية كما مر من ما يجي الله على يد بنام عرفنا ذلك واحد وكى له من الشاكرين ولا يذهب هك الى ما تقدم مر ان
فظة انهم اصابوا وانا استيرك الى الواقع ما ذكره وار هو اننا نكلم اذا اطلق الاسم لانهم شخص كان عالما بوضع المعاني
الصو الى طبل اذنه وقرع ذلك اللفظ هو في ذلك الطبل اللطيف مبرها العقل صفاها من الجهر والهمس اشتد والثر
خاوة والعاقله والاطباق والافتتاح والاستعلاء وغير ذلك فتمايز عند بواسطة طائفة ذلك الطبل فانهم صوة
ذلك المسموع في الحسن المشترك من ذلك الشخص بحفظ العقل لما رذل ذلك اللفظ الخارج الذي اطلق للاذهام هو وان اعطى ذلك
الحسن المشترك صورة مادية وصورة هيئتة لالتصين بالمناسبة واخذ له العقل ونك الصورة المعطاة هي استدلال الحسن
للمشترك وهو اعطى النفس صورة تلك الصورة فانتم في النفس مجردة عن المادة فلتفت النفس بواسطة ما فيها
من النفس للجنة في ذلك المعنى الخارجى الذي قد وضع اللفظ في الحقيقة بارادته فترسم صورته فيها بعين النفس تنوع من المعنى
الخارجى بمناسبة تلك الصورة التي حصلت لها من الحسن المشترك صورته كانت مناسبه تلك الصورة هي التي صرف نظر
النفس الى المعنى الخارجى فكانت سببا لارحام صورته في مكان ان صورة المعنى الخارجى هو طريقة النفس الى ادراكه كذلك سببا
الصورة الحاصلة فيها من الحسن التي في الحسن من اللفظ هو طريق النفس لفهم ذلك لانه وادراكها من اللفظ بواسطة سببا
مادته وصورة ذلك المعنى الخارجى بذلك استدلت على ذلك المعنى الخارجى وكان الاسم في الحقيقة انما هو موضوع
العنى الخارجى انما المعنى الذهني فانما هو عبارة عن الخارجى وصورة له وطريق الى ادراكه كذلك ما في الحسن ما في النفس
من الصورة ومن مناسبتها للمعنى الخارجى فانها صورة مادة اللفظ وصورة هيئتة مناسبتها التي هي منشاها والى
وهي طريق النفس الى ادراكه كذلك لافهمها لذلك هو اللفظ بمناسبة مادته وصورة بالمناسبة هي لذلك لانه
هي اشد اللفظ بمناسبة مادته وصورة الى المعنى الخارجى والمستدل هو النفس بايها وما في انما الخ في الحسن من سببا
تلك الصورة المرسمة فيها والمستدل عليه هو المعنى الخارجى بما في النفس من صورته اذ هي لا لادراكه فافهم فقد كفت
للكمال وردد في القائل والله سبحانه في التوفيق المسئلة الخامسة ذهب عبد بن سببا القبيص وعلما التكبير واهل
الجفر اهل الهياء وبعض المعتزلة وغيرهم الى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية بسببها نشأت دلالة اللفظ على المعنى
وذهب الاكثر من اهل المجربة والاصول الى ان دلالة اللفظ على المعنى انما هو بوضع الواضع فالمنشور انه لو كان في
اللفظ بسبب المناسبة لذلك تبعها فتح وضع اللفظ لذلك على معنى بالمناسبة الذاتية لتفقيضه وحده وقد وضع كالقمر
للحيض والكلم والجون للابيض الاسود قالوا وبيان الملازمة انه لو وضع اللفظ لتفقيض معناه الاول اوضاه فاما
بدل على التات في ذلك الاصطلاح دون الاول والاو كلاهما من باطل لان ما بالذات هو المفروض في كل واحد والعينين
لا يختلف عنهما فلا يجوز ان لا يدل على كل واحد منهما الوجود المناسبة لكل منهما ولا يجوز ان يدل على واحد دون الآخر لان
ما يناسب الشيء لا يختلف عنه ولا يجوز ان يدل على كل واحد منهما معا لان ما يناسب الشيء بالذات والاما كان ما بالذات بالذات
واستدل على صحة المناسبة بان لو لا المناسبة لتساوية الالفاظ الى المعاني لم يتصور بعض الالفاظ لبعض المعاني
باطل بيان الملازمة انه لا يتصور بعضها فاما ان يكون المفروض اوجه لان كان التخصيص لزم التخصيص لا يخصف اذ المفروض
عدم المناسبة وان لم يكن التخصيص يلزم الاختصاص وكلاهما محال فالاكثرين لا يلزم من عدم المناسبة عدم التخصيص اذ
ان يكون التخصيص ارادة الواضع فان كان هو الله كانت ارادة التخصيص من شى كان ارادة تخصيصه حدث الحادث
بوقت مع تساوي وقت الحادث وان كان هو البشر كان تخصيصه بالادارة كالادارة تخصيصه بالاعلام بالاشخاص
مع تساويها فان اهل المناسبة ارادة الواضع احد مقدمه به بدون داع يستلزم الترتيب بلا مرجع وهو ممنوع فان لا
كثير المنوع الترتيب بلا مرجع لا الترتيب بلا مرجع فان ذلك جازي واما بعضهم ان يذهب الى المناسبة باطل لما قلناه القصة
فيكون ناديل كلام اهل بيان الواضع حال الوضع يلحق بالمناسبة اذا امكنت بين اللفظ والمعنى وهذا وضع القصة بالفاء على الكسر
بسم هو لبيان الفاء التي هي حرف مهموس دخوة ويدينه من المناسبة ووضع القصة بالفاء على الكسر بدلة لما بينك
وبين الفاء من المناسبة لان الفاء حرف شلبي ومجهود وقلقل وان لم تكن هي التخصيص بل يخصف اذ ادنا قولنا
اذ انظر الى هذا الجمل من الساكن رايته صلحا بغير معنى التخصيص لان الاكثر يقولون ان اهل المناسبة معترفون بذلك وهم
ايضا قالون به وفاقون لما سواه فاقول ان الاصح ما ذهب اليه اهل المناسبة لما ذكرناه في المسئلة الوابعة من الاشاذ الى

المناسبة

اسماء الامور واشتقاق بعض الكلمات كقولهم الماعز تفرخ في المناسبات كالحفنة والبنفلة وكالغلبا والقرن وغير ذلك مما فيها
 تشابه كمناسباتها وروفا تناسبها واما ما جرت له من غير ما لم يكن له عالما بالوضع وقيل في معنى الحفنة والبنفلة
 اخفض من جملتها فقال الاول اني قد خضضت ولا يناسب اني قد جزلت وهذا ينبغي بعرف الطبع والعقل وليس كذلك
 دليل الاكد ركا لفظه من المناسبات لا اكثر لولا ذلك لافاء بالذات لا متنع اختلافها باختلاف الالام في الاصطعاق ولا
 ولا هتد كل احد الى وضع وهو معلق بالطلان ولا ناعلم الاضحية اننا لو وضعنا لفظ الكتاب لخطنا لروا والعكس يمكن
 وذلك للفظان كادلفا في اللغة والجوا انما نقول ان المناسبات لا تزيد منها خصوصا المناسبات الشخصية بل قد يكون مناسبة
 نوعية كمناسبات الانسان لا تزيد عن وجوبية كمناسبات الحيوان لا تزيد عن الفرس بل لا تزيد منها لظاهر الامه طلق الصلوح الذي يلقى
 في المادة والهيئة فاذا احدثا حرفا او لفظا ولذا للملحوظ صلوح نوعي وغيره من جهة عادت المادة معنى ومعنا متكررة وكان
 مع الهيئة الشخصية للوضع او الاستعانة بالمناسبات الهيئة المستمرة الا بالذات على السمت لا لا تزيد بالمناسبات الذاتية الا
 صلوح اللفظ بما ذكرته وهيئة لمشاكل الهيئة بآدم و هيئة سواد كان عامر المادة شخصية ام نوعيا ام جنسية واما صلوح
 اللفظ الهيئة المعنى فتعبر بخصيصة الارباط بينهما وان كان اللفظ هيئة نوعية او شخصية بحيث يصلح بعض افرادها مشا
 كل بعض هيئات بعض افعال كالجوا الصالح للانسان والفرس فانه مشتمل على حصص كل هيئة صالحة لكل نوع من
 انواع الجوا في الجملة كخصص الحنبل الصالح للسير والبارك السفينة والصدوق وانما تميز الانواع بالصور فاذا احدث
 حصص من الجوا ولفظها اجوان وشملها لفظ ناطق الدمد لوله في الانسان هو الهيئة الانسانية بمنزلة هيئة الشجر
 فيه دل على الانسان وان شملها لفظ صاهل الدمد لوله في الفرس هو الهيئة الفرسية كذلك دل على الفرس فالجوا ما
 اكل الصالحة لكل من الانواع بالهيئة الوضعية المناسبة لخصيصة الموضوع فيجوان مع ناطق يصلح للانسان لا يصلح للفرس
 ومع صاهل يصلح للفرس ولا يصلح للانسان وذلك لخصوص الهيئة النوعية بالوضع ويصلح احدهما للآخر في الهيئة
 الجنسية لانها لا تنافى في النوعية كما ان الشخصية لا تنافى في النوعية ثم لما كانت المواد تصلح للذات المختلفة بالهيئة الغنا
 لها فاما الهيئة الاولى ومع اجتماع حصص منها بغيرها تحصل الهيئة الثانية التي هي الحقيقة كانت الالفاظ كذلك
 بعينها لتساويها لوجودها في الالفاظ والاعيان والتكوينات في عرف واحد اخر بيان ذلك ان المناسبات في
 المادة فاصلوحها المختلفة من المعاني ساير الالفاظ اما المناسبات بالهيئة الخاصة بالهيئة الشخصية فلا تنافى كمنافاة
 المعنى الواحد فاهل هذه اللغة مثلا يابزون مادة من اللفظها صلوح مع هيئة من هيئات اللفظ لمناسبات ذلك
 المعنى المخصوص فيدل على مناسبات ما تملأ المادة المعنى وهيئة الهيئة والمناسبات حقيقة اللفظ حقيقة المعنى واهل اللغة
 الاخر مثلا يابزون تلك المادة بعينها ويصورونها بتلك الصورة لذلك المعنى فيكون من موافق المعنى ان يصبوا
 بصورة اخرى تناسبت اخرى لذلك المعنى لان له هيئات متعددة والواضع ياخذ الهيئة التي تفضلها من نظر حال
 التصور للوضع ويجهها دون غيرها من الهيئات بموافقة ما لطبع اهل تلك اللغة مثلا كالذوق ان له هيئات متعددة
 مثلا للاستدارة وله هيئة ككرة التافهة والاستطوانة كالخيط الناقص كقطعة الكرة وغير ذلك وله هيئات
 مستفهام للجود وهي لونه واكثره عند انكشافه او غير ذلك فظن واضع لغة العرب الهيئة من هيئات تناسبت فيك
 على الواو فقال ذلك لان ذلك مناسب للطبع العربي ونظر واضع لغة العرب الى الهيئة الخ من هيئات تناسبت فيك الواو على
 اللام فقال ذلك لان ذلك مناسب للطبع العربي ويصورون تلك المادة بالهيئة الاولى المعنى غير هذا الاول بل قد يكون
 نقيضه في الحظ الواضع حال الوضع هيئة من هيئات المعنى التال فوافق هيئة اللفظ الاولى المعنى الاول لان الوضع باء
 المعنى تعيين الفرض منه وهو قد يختلف باختلاف اهل اللغة كما يختلف الفرض من المربع المستطيل عند ضبط جهة العرض منه
 ولا يلفت الى الطول في نظر مقدار الصلحين القصيرين المتقابلين وقد يلحظ الطول في نظر مقدار الصلحين الطويلين
 التعيين انما هو للشي من جهة ما يرد منه لا من جهة ما لا يتجه منه وهو المناسبات الذاتية واذ نظر الى وضع الله سبحانه ايت الى الشيء
 الواحد قد يناسب شيئين متضادين مناسبة ذاتية كالهواء مثلا يناسب الماء مناسبة ذاتية بغير اية وبمناسبات
 مناسبة ذاتية بطبيعية وكذلك اللفظ الواحد المتناقضين والمتضادين بجهة واحدة لان الفرض المقتضى
 للتعين الذي لا يخلو في موضع فيهما كالفرض للخص الطاهر وعسل الليل والكلون للاريف والاسود فان الوضع في الاول لما

يستمر به التزم وهو حاصل في الجفوف الظاهرة الثالثة في حركة الميل اندرجية السياتة فاتها واحدة في الأفعال والأدوار وما كانا
 فانه لما تضمن الثوب من الياض السواد واما اختراع عمادون خالص الحرة والحقرة وغيرهما الحضور واسد بها في ذهن الواضع والحق
 عند ذكر الخوض واخص من لفظها الص كان الواضع نظرا فيهما نظرا باعتبار تضادها وتباينها فوضع ايضا مسود ونظر
 باعتبار اجتماعهما في الالوان ابداءا وسادها في الظهور لما صوضع جونا للأبيض بلحاظ الأسود وللاشياء بلحاظ الأبيض
 واضع اللغة الثانية باخذ مادة غير الغنا واضع الأول لأن هذه المادة ايضا لها صلي لهذا المستحق ايضا وعند آخرين ومثلا
 ذلك كلف في ان وصلوا السبر مع الهيئة المحضو ولا يفتقر بالحسب بل يمكن من الحديد والذهب الفضة وسائر المعادن
 المنطوق في التماسكة كاليافوت وسائر الأسماء والحق هو نظير الواضع فيما نحن فيه معتد بأن م مقدر على السبر من المادة
 اعتبارها اصل السبر واداء وكما اتصل في نفس الأمر السبر بالهيئة التي تناسب لهم من العلو والقصو والسعة والعتيق في
 عدم كونها هيئات السبر والمادة التي لا تصلح للسبر كالماء فانه لا يصلح لذلك والهيئة التي لا تصلح للسبر كهيئة الكرة الخروطة
 وكما استرا إلى على اختلاف المواد والهيئات تحصل من التناسب الذاتية لكل معنى بكل لغة كانه هناك عليه وليس يخصص الواضع
 بغير اللفظ بل يخصص من الواضع انما هو بالمادة والهيئة المناسبة للغة لو كان عندك صندوق فيه بيت مرتج وبيتية
 وانا اردت ان تضع في كل واحد منهما شيئا من محمولك بحيث يستقر في اليد كلف في اللفظ ولا يضطر كاللفظ اذا استعمل
 معنى لا يناسبه فانك تضع شيئا مرتجا شيئا مسددا فانما اذا اردت الغيران يضع كل واحد في بيت من الصندوق دلته بمشقة الربيع
 على التماسك لأن موضع في البيت المرتج فان وضعه في البيت المسدود لم يستقر كما المستدود لم يحصل الاستقرار
 والمناسبة حتى يضع المرتج في المرتج والمستدود في المستدود وليس ذلك إلا بالمناسبة وعدم ما فافهم نظم دليل الحق على خلاف
 رأى الاكثر بطل ما كانوا يعملون واما في أسماء الأعلام وبما بالمناسبة فيها فذلك لأن الهيئة الواضحة الشخصية تكون عتوية
 بالنسبة لكل الأعلام فتكون مادة اللفظ وهيئة معامدة نوعية صالحة لكل واحد بالهيئة الاستعمالية الشخصية فان اصفها
 للمادة دل كالنوا والاسم عتوية وضعية النوع كعلاوية الجاز وبأني التمثيل لها فيما بعد واما قول الأكثر انه لو كانت دلالة
 اللفظ بسبب المناسبة الذاتية لما صح وضع اللفظ على معنى بالمناسبة الذاتية لتقيضه واصله في الجي ابدأنا نقول بالمناسبة
 ولا ينافي وضع اللفظ الواحد لتقبض بل في مجموع التقبضين مناسبت في نوع لفظها يطابقها والمناسبة قد تكون عتوية
 وقد تكون شخصية في المادة وفي الصورة كالعين اسم للنظر الجارية والذئب لثلاثة لانها باصرة هي منبع الأوصاف والكميات
 الذاتية تدبر الحيوية في الكميات على ما حقق في علم الحقيقة فهي عن ذلك حقيقة وفيها نوع استدارة من جهة الصورة ومن جهة
 الأدراك والجارية هي منبع الماء الذي هو حيوة الاشياء ويحفظ تدبرها كذا تدبر العلم وفيها نوع استدارة من جهة الصورة ومن جهة
 فعل الماء في النباتات وغيرها والذئب هو منبع طابع المعادن وببجهاها وبفاتها هو ستر الشمس للتي لها بقاؤا الاشياء على كلف
 في علم التصانعة وفيه نوع استدارة من جهة سائر الجواهر في البقاؤا والوزن والصبغ ومن جهة استواء اثره بالنسبة إلى
 المعادن لا تدقها التمدد وعليه فكان بين هذه ذائبة من جهة المادة والهيئة الصورية والمعنوية وكل هذه اسم عين مثلا
 فالعين يشار بها إلى العلم الذي هو الماء الذي به حيوة كل شيء فهو مناسب للسمييا الثلث والباء يشار بها إلى الالهي الموجود في الثلثة
 والثون يشار بها إلى العين التي هو الذات والامانة مدد وغير هذه المسمييا هذه الحروف الثلاثة فيها ابضانوع استدارا
 وفيها مشاجرة في معناها وصورها للسمييا الثلاثة في المادة والصورة نوعية وشخصية ولا تستعمل ما اضرا إلى من جهة
 المناسبة لأن الواضع انما يص على الخصص بالتعيين لغزابة المشاهدة والمناسبة لأن المناسبة قد تكون بين المواد وقد تكون
 بين الصور وقد تكون بين الجميع وكذلك وضع عسعر الليل الذي اذ ابروا قبل الأقبان الليل سيبال بالتدريج لا بالتشقق والأد
 كذلك فتناس عسعر لها ان عين عسعر في فمهمور يدل على عدم خفاؤه الأقبان والأدبار والسبر حرف مهموس يدل على
 خفاؤه ابتداءا وتكرير الحرفين يدل على تباينهما لا مستقار في صيف السبرين يدل على هيئة سريرة الأقبان والأدبار وبالجملة في
 الصدين من مناسبة واحدة كالأقبان والأدبار في الليل من السبر السيبال فيوضع الاسم مناسبا للحالة الجامعة للصدين مثلا
 فلو لم يكن بينهما مناسبة في حال ما لم يوضع اسم واحد لهما لكان الصدان او القبيضان او النجافان لا بد وان يحصل لهما أدلة
 حداهما من غير احداهما في آخر فان وضع لكل واحد اسم غير الاسم الآخر فوضع لهما اسم واحد فالتكلم المكم اطارا بالخطا
 بتعيينه لطلب الاستعدادة وهيئة للتكليف كقضى بالاسم نفسه وان اراد التكليف واحد فمعينه على التعيين في وقت الحاجة

وقف

التي قد تبت نعتين المراد فيكون بتمام المادة والصورة المركبة بالاعلى المعنى المعين وبيان ذلك كما ذكر في المسألة السابعة
 بامتناع وضعه لصحة معناه وانقبضه فانما يدل على التام في الاكوان كان الاول لزم اجتماع الصدين والتقيضين في
 الاسم الواحد لان مناسبة اسم بعضه مناسبه صفة وكذا في التقيضين وان لم يدل لزم خلقه بالذات منقوض
 باينائه من ان الصدين قد تجعها حال فان فتر في حال آخر يحصل التضاد وكذا في التقيضين مناسبه الاسم للحال
 بالمعنى ويكون بذلك الاكوان فالاول لا يغفل الدلالة لهذا التحول فان اردتم بعدم المعقولة عدم حصول المناسبه
 في الاسم لتقيضين لتناقض المناسبه فلنا فاذ كانا جوازا حال للمتناقضين فتجعمها هي مناط المناسبه في الاسم لها وانما
 بعدم المعقولة عدم فهم الدلالة لهذا المناسبه في وقتها لهذا فذلك لا ينافي وجود المناسبه واردة الوضع
 المتعلقة بجعلها والذات ان لم يندركها كما هو شأن كثير من الامور والاحكام المعقولة لا نذكر ما عجزها وان اردتم
 بعدم المعقولة انها لا تعين فلنا كذلك ما تدعون انتم من ان التخصص هو ايراد الوضع وهي تعين الابهام للتخصص فان لم
 ان الدال هو الوضع للتخصص هو الارادة والمعين هو التخصيص فلنا الدال هو المناسبه الموضوعية والتخصص هو الابهام
 بالمناسبه لا الارادة وحدها فانما الوضع لما اراد التخصص خصص بالمناسبه لان ذلك هو شأن الحكمة والافتدرا بالانتم
 والمعين هو التخصيص فاما اقرب قولكم الدال هو الوضع ام قولنا الدال هو المناسبه الموضوعية على انه لو كان المناسبه الموضوعية
 عنه تعين المكي القادر والعليل التخصيص يدون تخصصه فانه يجمع من غير مرجح وهو حال قولكم اننا نقول بالترجيح من غير مرجح
 وانما يجوز الترجيح من غير مرجح جوابا عن الترجيح من غير مرجح وان امكن لكان لا يحسن هنا لان الترجيح جرحه فادراكه لا يوجب
 الاحوال وقولكم هذا يلزم من مناقض جميع الاسماء مع جميع المستهتات هكذا وهذا طريق الالها وفيه ابطال الحكمة اصلها
 ولا يرضى عن حال قولكم ان التخصص هو الارادة كالسابق في الخطا لان الارادة لا تخصص نفسها والتساو جميع الاشياء
 بالنسبة اليها فالله لا يخصصها من جهة وهو في الاشياء بما يناسبها من احوالها فلا يخصصها بالالها وانما يلزم العبد
 والعبودية لكان كان الوضع هو الله فادارة تخصص الوضع منه سبحانه الارادة تخصصه في الحارث بوقت مع تساوي
 نسبة الارادة في الحارث وان كان هو البكر لكان اعادة تخصيصه في اعلام بالاشخاص من غير ما بالانسان ان الارادة في اختصاص
 من جميع الاحوال بالنسبة الى الحارث بل لو نظرتم بعين البصيرة لعرفتم ان الحارث لا يمكن ان يوجد على ما هو عليه الا في وقت مخصوص
 ولا يمكن في غير ذلك الوقت الا غير الله سبحانه الارضاء والاشياء وسببها باخرها وضاعا اخرها تدرج على كل شيء
 تدبر وكيف يجوز ما قلتم وانتم تقولون ان الله علة تامة لوجود الاشياء وكيف يجوز نقل العلل على العلة التامة التي لا
 تنظر كالادراك فاما في قولكم بطل النظام ولا يجوز تأخر الحارث عن ادراك ما يطلع النظام فلا يمكن تقدم الارادة
 الابن في الوجود ولا الاول على الاخر ولا امس على اليوم وهكذا لان جميع الاشياء بالنسبة اليه سبحانه مساوية في الوجود
 عنكم صالح لجميع الارادات واما عدم تأخر الحارث عن الارز فلان ناليس الحكيم القائل بقدم العالم انما اتجتم في محض ما ذكرتم فان
 مع قولكم ثبت قول ناليس بقدم العالم ونفي بقول ان وقت موجود زيد من استبا وجوده الخاصة فلا يمكن ايجاده الا في ذلك
 الوقت مخصوص لا ينقص قدرة القادر ولا عدم تمام في العلة تامة هو نقص في بلية الوجود للوجود فاذما تمت قابلية الوجود
 بوجود جميع ما يتوقف عليه من الاشياء التي من جملتها الكائن والزمان الحاضرين به وبعد ان هذا في انك فافهم واما النية
 بتخصيص البشر الاشخاص بالاعلام مع تساويها فاعلم فلنا في المسألة الرابعة من ان المناسبه من جهة الصورة التخصيص
 المركبة اما المادة والصورة الاولى فيهما نوعيان في الاعلام والمخلوقات فلا خطا ما ذكرنا سابقا بكنش عنك العبادتين
 البلي من الالها والصورة المركبة في الصورة الاولى ومن الاستعمال الخاص فانه يتوكل منها صورة شخصية مناسبة
 الرجل على نحو ما ذكرنا لان ارادة تخصيصه في بسماء لا يعينه ولا تكون الارادة مختصة فلا يلزم من عدم فهم من وضع ذلك
 على مستاه معناه ما قول من انه ركب من الخلق الاول ومن هيئة الاستعمال هيئة مناسبة مستحقة زيد عدم حصول الهيئة
 المركبة لان اخذ لفظة زيد ووضع على يده وتخصيصه من دون اخوة هو الاستعمال الخاص وهيئة الاستعمال هي
 عليه وتخصيصه بوجه لا يرد به غير وقد دللنا على ان اسم بسماء وادته وهيئة الوكيفية على ما دللنا على نحو ما ذكرنا وايضا قد
 علماء الفكر يدعون الى الحارث في علمها طابع جزئية مرتبطة بعلمها وانما لها الالها في العلم انما تدرك على
 وضعها الحقيقي بشرط لا يتخطا ثارها غير ان الظاهر للباطن وانما فهمه وجوه ما ذكرنا لا اشكال فيها لان قول

الاشياء

وقد

ذلك عبارة عن الموضوع بالاشارة المميزة المستفاد في نفسه ما بذلك بدون الصفة كالصغير المستفاد في نفسه بالاشارة الموضوع
 بالهاء والعدم ذكر اسمه وغيبته والوجود كذلك فانه يشير الى الموضوع بان والعدم ذكر اسمه بالفاء والخطا ذكر اسم
 مستفاد في نفسه بالتميز فيحقق الجزئية بدون الصفة فيطبق على هذا المركب وان لم يكن عبارة عنه وانما افاد تفوق
 الصفة لا انصافه الموضوع باسناد الصفة اليه وهي ان تقوى بذلك المذكور لكنه مفتقر الى الصفة في الوجود
 فهو عبارة من اسناد ما الى الموضوع فلم يحقق الجزئية بدون الصفة بل هما شي واحد فاعتبا الكلام فلا ينطبق عليه
 هذا المركب ولهذا اسمعهم يقولون في زيد قائم ان خبر البتة مفرد لا لاجل هذه الصلة فانهم والتقدير بالمطابقة لغير
 ما دلالة عقلية كالترام لعدم اتفاقه لا تختلف باختلاف الاشياء بخلاف ما دلالة وضعية وانما قيد ما بالانتماء
 لخرج ما دلالة المطابقة لغير القائمة كالتمتع فاننا اذا قلنا بان دلالة الموضوع لا يدخل في هذا التقسيم لعدم انضباط
 فان اللفظ الواحد قد يكون باعتبار معنى مفرد لا لاجل الجزئية على غير معناه وباعتبار معنى آخر كدلالة الجزئية
 على غير معناه فيكون اللفظ الواحد مفرد بالنسبة الى معنى ومركبا بالنسبة الى معنى آخر والعلة في ان مطابقة معنا
 غير قائمة فلا يدخلان في التقسيم لعدم الانضباط نعم اذا اتفق كون جزء احدهما اذ على غير مستعمل فيه كدلالة كذا ولا
 كان مفردا ومتعلق التقسيم لفظا لا يكون الامم مفردا لفظا لا يكون الامم مركبا فان قلت فالفرق بين التقسيم على ما ذكر
 وبين عباد الله فانه لفظ واحد يكون في العلم مفردا وفي التمتع مركبا قلت ان عباد الله لو كان في العلم مفردا وفي التمتع مركبا
 او في التمتع كذلك لم يكن فرق ولو كان كذلك لا يخرجناه عن التقسيم ولكنه انما اختلف باختلاف استعماله فيكون
 نفسه وباعتبار متعلقه منضبط بخلاف التقسيم والا لزام فانما لا ينضبطان مع عدم الخلاف ما استعمل في ان
 قلت انك قد رتبنا بين الالفاظ والمعاني مناسبة فاسية فعل قولك يجوز ان يقال ان زيد مركب فانه مركب من
 والياء والدال رتبنا واحدا منها فيه دلالة على شيء من معنى يد فيصدق عليه هذا التركيب وقد ثبت ان دلالة اللفظ
 على المعنى تامي عادية وهيئة فيكون قد دللت للمادة على ان التقسيم وهذا على صفة فقد دلت جزء اللفظ على
 المعنى فيكون كل لفظ مركبا حتى في علمنا ان الواو منها والياء انما قد دللت على المعنى من جودان في التقدير كما قد رتب غير
 ارجو ان لا تنسى حتى انك استدللت بكلام القويين والاصوليين في تعريف الفعل بانهم قالوا يدل على ما تدعى بالحدث
 على الزمان وكل هذا صريح في لزوم ان كل لفظ مركب فلت ان مرادنا من مناسبة الالفاظ والمعاني ان كل حرف مناسبة ما اذا
 تلك المناسبة حدث عنها مناسبة ذلك اللفظ لذلك المعنى فالتناسب المتوقفة من تلك المناسبة هي المعجزة المناسبة للمعنى
 اذا اردنا ذلك معتكلا في الطابع الاربع اخذنا من اننا روي عن من الهوا وروى عن من الملك وروى عن من القربان انهم اخذوا من
 الثاني روي عن من الهوا وروى عن من الماء وروى عن من المركب الاول فيخرج الامر فيكون معكلا هذا الداء المعتكلا يصلح طبيعة زيد
 لما يذهب من المناسبة في الاعتدال لان الانسان خلق في اصل خلقه في احسن تقويم بعض الاعتدال فتغيرت تلك الطبيعة
 المعتكلة بالاعتدال لتختلف منه ومن بخله بغيره ومن اختلاف الاهوية وقرانات الكواكب ومن الامكنة فاذا انما دلالة
 الداء المعتكلا مناسبة ووافقه لذلك فاذا قلنا ان بينه وبين الثاني مناسبة لروى عن من الهوا والماء والقربان ليس المراد ان
 المعنى الثاني يدل على المناسبة الجزئية على صلاح جزء من يدل دلالة القرينة المصلحة هي الاعتدال الحاصل من ترك
 الغاية بالاربع على النحو المذكور ونحن نزيد بالجزء المستعمل بالجزئية كما اشار اليه في ذكر قائم ان جزءه عن زيد مفرد لا جملة
 وما اعتبرت به من استدللتنا بتعريف الفعل فقد قدما هناك ما يدل على الجواز وان لم ندل على المادة على الحد خاصة الجزئية
 على الزمان خاصة والا لكان اسما وتنازلح والحال هذه تعريف المركب فراجع المسئلة الثانية للفظ المفرد ان منع تقوى
 معناه من جواز وقوع الكثرة فيه مطلقا فهو جزئي كزيد وعرفان تقوى معناه من حيث هو اي من حيث حقيقة المتعريف
 بمشتملا مانع من وقوع الكثرة مطلقا وان لم يمنع من جواز وقوع الكثرة فيه مطلقا اي سواء وجد ام لا فهو كلي بالواسط
 امتنع وقوع الكثرة فيه من حيث الوجود واما من حيث المفهوم كواجب الوجود سبحانه تعالى فيقولون على اكبر الممتنع
 كالا انسان المشترك فيه زيد وسواء تعدد افراده في الخارج كالا انسان ام لم تعدد كالتشبيح وسواء وجد منها شيء كما
 ذكرنا لم يوجد في الخارج كالعقلاء اقول بل بدون بقولهم من حيث المفهوم كواجب الوجود سبحانه تعالى فيقولون الواجب سبحانه يجوز
 الكثرة وامتنع التعدد في الخارج للدليل قالوا ان لا يمتنع فرض صدق مفهوم الواجب على كثيرين وارادوا بغيره صدق

وقف

يقول العقل لا يجد التقدير يقول وهذا بخلاف الجمل فان العقل لا يجوز ولا يقدر اذا فرض لو تقدير المكان ولا شأن هذا قول بل لا يجوز اعتقاده فان كان بخلافه لكان هو ماد الفهم من اولها لعدم المنع من الحدوث شيئا انك يا شيخنا عرفت انك لا تعرفه لما وصفوك وقوله سواء تعلقت افاده بالخارج مبنية على الوجود في هذه المراتب والوجود انما يعنى بالحق الوجود حقيقة لا قسم الوجود خارجا ونسبة اصطلاحية لا لفظ الحقيقة واحدة كخارجي كبرهنا عليه في مباحثنا وانما بعض اجوبتنا بخلاف المسائل واعلم ان الخلق من الخلق على كل اخير يقع تحت اسمي هذا جنس اضافة باعتبار جبرته بالاضافة الى العمى ما هو في ذاته من حقيقة بالاضافة الى اسم الحقيقة لكل حقيقة صانعة لا عكس وليس الاضافة جنسا للحقيقة والامانة في ذات المسئلة الثالثة الطبيعة لا يعنى له الكلى النطق مرتبة وهو كالاتسان مثلا يعطى ما تحت من الاضافات اسم وحدة اما لو بؤنة الكلى النطق وكثير من المتأخرين يطلقون على الكلى الطبيعة وهو بوجه افاده على الاصح وهذا بعض الكلى النطق والكلى النطق لا يوجد خارج النفس لان هذه الكلى لا تأخر عن الفهم ما هو من المعقولات التائوية والكلى النطق هو مجموع هذا العارض والمعرض ولا يوجد خارجا وهذا على ما هو المتعارف عندهم ولا نفى ذلك كلام ثم الكلى ان كان نفسا يعنى افاده ما تحت جبرته لا يزيد على الا بعوارض شخصية خارجة عن نفس الماهية فهو النوع الحقيقة كالانسان فانه يصدر على قدر من افاده على السواء وهو الكلى القول على كثيرين متفق الحقايق وان كان كمالها هيبة فان كان عام المشترك بينهما وبين غيرها فهو الجنس كالجو فانه تام مشترك بين الانسداد وبين الفرس وهو الكلى القول على كثيرين مختلف الحقايق في جنس ما هو النوع فان السواء ما هو سؤال عن نفس الماهية مرتبة في جنسها بل النوع والجنس ان النوع نفس ما هيبة الكثيرين الحقيقة الحقايق والجنس نفس ما هيبة الكثيرين الحقيقة الحقايق وان لم يكن الخرج من تلك الماهية هو الفصل كالتألق للانسان وهو الكلى القول على كثيرين في جوهر اى شئ هو ذاته طلبها التميز عما يشترك فيما نسب اليه وان لم يكن الكلى نفس الماهية ولا جزءها بل كان خارجا منها كان اختصاصها بالعلل على غير هاهنا بالخاصة كاتصاحك للانسان وهو المقول على افاده حقيقة واحدة لا خيرة العرض وان لم يكن مختصا بها بل عام يشتركها في جزئها على هو العرض العام وهو المقول على افاده حقيقة واحدة واخر غير هاهنا العرض فذه الى الكلى الخرج الخارج من ماهو لازم للماهية في الوجود والتصور كالرؤية للاربعية والفرقة للملازمة والزم للوجود كالسواء للرجح والبيان للروح وليس لان في التصو بل يكون في التصو بالاعتراض الوجود اخص من كمال الماهية ومنه ما هو مفارقة ونسبة الزوال كخرج من تحت طي الزوال كالكتابة وتفصيل ما في هذه المسئلة ليس هذا علما وانما ذكرناه لشمول التسمية المسئلة الرابعة اعلم ان اللفظ ينقسم الى اسم وفعل فخر الاسم مادل على المستحق ان يادته وهيئة على معنى مستقل والفعل مادل على حركة المستحق لفظا بل يادته وهيئة على حركة ان والارادها الحركة المقرنة بزمان وهو المعبر عنه في اصطلاحهم بالحد المقترن بزمان وقد تقدم التسمية على الاشكال الوارد على عباتهم بان ان ريد به ذلك كان اسما الا ان يزداد بالحد حال صدوره لان الحد حال الصدور وهو حركة المستحق ان يادته الاعتراف بالصدور كان اسما واذا اعتبر حال الصدور كان فعلا وهو الذي اردنا به التسمية لان الفعل نفس الحركة حال الصدور والافعال كاسم والماد بالصدور احد الفاعل المقترن بزمان فذات المسئلة دقيقة جدا فان قلت ان الصبح والغروب واليوم تدل على الزمان بما دته وهيئة ما وبسبب فعال بل هي اسماء وقلت ان الصبح انما تدل على الزمان لانه اشتق من مادة اسم الزمان فزيد بل عليه هيئة لا يتم بريدون بالهيئة هيئة الزمان المقترن بالحركة وهذا ليس كذلك اليوم يدل على نفس الزمان بما دته وهيئة وهم بريدون ان هيئة الفعل هيئة الزمان كهيئة لفظ الطير ان الدال على معنى الطير والحركة تدل على شئ بل تدل على حركة ذات لفظ تدل على شئ لا يصدر على الاسم ولا الفعل لانه في الحقيقة يدل على ما يتكون من الاوقات المخرجة والافعال الالهية وهو معنى اسم فعله معناه فاما ان كان الكون اسما والتكوين فعلا واعلم انهما مختلفان فيه هل يدل على شئ ام لا فصيل يدل على معنى في نفسه فحينئذ ما يعنى الاسم وفعل فصيل يدل على معنى في غير ما يعنى البر وفيل لا يدل على شئ فظاهر الروايات على ان العلم هو مختلف وكلام العلماء فيه مبني على ادلة اهل العلم وهي ادلة ضعيفة مستنبطة مما يعنون من كلام العرب وفي المثل ثبت ان شئ ثم انقصر الدلائل ان البر هو الموجد لا الخبا وصحح الاعتقاد فاذا عرفت ذلك انك ليس عليك اعتبار فالاصح من هذه المسئلة هو ان يكون ونظيره من هذا التأخر كواحدة من اعنا الاربعية في الدلائل المذكورة فانه المتعارف ليس له ان لا يكون ان لا يكون عن هذه العناصر بل ان لا يكون ان لا يكون طبعه منفرد غير الحارة والقطوية والبرودة واليبوسة هو انما به التكون ان لا تكون ثم جاز وجودية بعضها الى البعض لا الخيرة

اصلا اي ليس شايبة نقلنا لنقل اشتقاقا ان الاشتقاق لفظ وشان المنقول ان كذا فيه شايبة اشتقاقا لا لو كانت
بمعدوم ولا ينفذ واكثر ما يكون هذا الصنف في الاعلام وفي الخس الاول وتاثيرا بالقطبية الواضحة لاخر اربع الدائرة والاستعارة
اذ لا يمكن انكارها كاسماء ما جادها ومشتقها حقيقة ما يجازيها من علم وغير علم في قوله وان كان لها سبب فان لو خطن حال
النقل دون الاستعمال كقولهم مادة اللفظ دون هيئتة فهو الخلل الغير لا يتم لعدم ملاحظة ما في الاستعمال مطلقا لا مجرد دخول اللفظ
واللام عليه فانما لم يكن لهم كان في ملاحظة المادة ما في النقل نوع اشتقاق وذلك كونه من غير نفع التعيين غير انهم ما في الاول يصح مادة
الزيادة والتأثير في مادة العرفان وان لو خطن في الاستعمال وان لم يوفق الاستعمال عليها وانما ذلك للتنبيه على الاصل كل الصنف ليعتقها
في المنقول اليه كالحسن والفضل لو بالعرض وتخل وجودها في عند الاستعمال فلا بد من اهلها اللفظ اللام لملاحظة ذلك المناسبة
الاستعمال فكان كالمربط بالمنقول منه الصفة على الكمال المحض فانه لا يتغير وجودها عند الاستعمال وانما هو على الصفة غير ان النقل
بالمعنى كراشدة صليح وسعيد لا يحسن دخول اللفظ اللام عليه لعدم تحقيق المناسبة ولو تغير ذلك المنقول العام في ان توفيقا على
الاستعمال فان غلبت المادة ولم يجر الاول فهو المنقول العام القوي في العرف العام كاللغة وضع لغتها في ذلك على وجه الارض ثم نقل في
العرف العام الى القوم الرابع ثم نقل اهل العرف الخاص للفرس وان لم يغلبت المادة بل كان العرف الاول والمناسبة شرط في النقل فهو
المجاز وانما هو الاول هو المنقول الخاص العرفي كالصلوة والركعة عند الشارع وللمتعة والكتب عند المتكلمة عند النحاة مثلا وانما اعتبرها باعتبار
المناسبة في نقل اللفظ الى وضعها في اصطلاح على معاني مرادها فيكون ادل على فهم مرادها في قولنا ولا انهم باستعمال العرف في غير
واسمته وذلك ليكون متمكنا بغير لغتهم وحينئذ في الحقيقة واضعا وضعا اويا هي المناسبة في استعمال عرفة فلم يلاحظ ما هو فيه
في الحقيقة على نحو وضع الواضع اللفظ المشترك في معناه الثاني وفي الثالث بعد الثاني فلهذا اخذنا بلبس الحقيقة الشرعية وليست مجازا
لغويا مطلقا بغير المناسبة في الاستعمال ولا يلزم عدم عربية القرب لعدة احوال اللغة عرفة ذلك مع ان اكثرهم معان ذلك
في معانتهم وانكارهم بالظهور وانما اعتبر الشارع المناسبة في اصل النقل لمحو هذا التوهم ولما طاسا باقوا وانما بغيرها في الاستعمال
ان استعماله على سبيل الحقيقة كان في زيد عمر وصلى وسعيد وهذا اذا اطلق لفظ الصلوة بتأديهم لانها المحض بدون رتبة
وذلك مادة الحقيقة وانما ثبت عند المتشرعة كائنة اللغة عند العرفان كل واضع لا تعمر ما في تعبيراته الا بالانتماء ولا الهاء
والتي في التسماع حتى يثبت ان سئلوا لغته بذلك ويشترع عندهم ثم يثبت لهم بتأديهم بدون شي من غير سماع للمادة بالهيئة
المحض او الاستعمال وهذا كانوا اذا سمعوا الشارع عبارة ما يتغير في اصطلاحه يسئلونه عن معناه لا يستعملون على فهمهم
مدلولها اللغوي فاذ يثبت لهم ذلك لم ينكروا عليه ويقولون هذا معنى عربي ليس من تعميم الا ان اللفظ الفاظهم وهم يستعملون مثل ذلك
في اسماء اولادهم ودوابهم واسلمهم هذا ما يقضيه ظاهر اللغة العربية واما كل ما على الحقيقة الشرعية في الحقيقة فلانها ما يابا
وكشف غيب لا بد من ان اللفظ حس وكشفه عربين بصيرته والاشارة اليه هو الوضوح واحد وهو الله تعالى على الصريح
لفظ الصلوة على الدعاء وعلى الاتعا المألوفة من التشكيك والتعويض لعان فليحيط اذن ونعيمها اذن وغيره وانما اشترط في هذا
في الحقيقة الشرعية بسنطرا ولا ذلك لتنفذ فيما بعد انشاء الله الرابع ان يتحد المعنى ويتكرر اللفظ ويستعمل ذلك اللفظ المتعدد في الحقيقة
على معنى واحد كما زاد في علمه مركوبا واحد هو المعنى وان كان في الحقيقة المعنى هو الذي ركب اللفظ من باسمة المحل باسم الحال او الصفة
بالقول وهو لا فرق في المعنى المتحد ان تشخصه او تعدد افراده متوالية كما في الماد ناسا ونسبة اللفظ المتعدد الى معنى واحد هو
له واعتبار تكرار اللفظ انما هو في النوع لا في الشخص فلا يكون من المتكرر زيد ولا زيد اخوه لعدم التكرار الاول وتصل المعنى
في التكرار باعتبار المعنى لا شيطا ليطان لان ليطان لا يدل على المعنى الاحمال المتبعية لكان اللفظ ويكون منه المعنى اللفظ
وان كان بلفظ واحد لان اللفظ لا يدل على غير واحد بل على اللفظ الاول كلفظ الخرافة لاجل من التعادلات والتبادلات السابقة
للمعنى المحر وليس في التكرار زيادة كثيرة لغيره وانما التكرار دورانه في الكلام والمحال كما كان مرادها وهو الماد وكثرة اللغة لا يكون
وهو المعنى عند اهل اللغة وقبل بعدهم وقوعه وادوم في ذلك فهو من متكرر المعاني بعين المتباين مثل التعود والجلوس فان التعود
يكون على القيام والجلوس على الانطباع وقد يكون للمعنى مثلا صفتان فيسبغ باعتبار صفة باسم وباعتبار صفة اخرى باسم اخر هو
المتباين فلهذا خفف من التسمية من التكرار على ان لا فائدة في ان التمام يحصل بالواحد وما لا يكون خاليا عن الفائدة فيكون
عبثا وهو لا يجوز من الحكيم علان ذلك لانه على ما راي من يقول بالمناسبة لا لآية بين اللفظ والمعنى الا ان اللفظ لا يكون
هذا الحالة العرفية التي هي حالة القعود والوارد على اللفظ واهل العلم وانما اهل العصمة على الاستعمال كل واحد كان المعنى

لان اللفظ قد خفف من التسمية من التكرار على ان لا فائدة في ان التمام يحصل بالواحد وما لا يكون خاليا عن الفائدة فيكون عبثا وهو لا يجوز من الحكيم علان ذلك لانه على ما راي من يقول بالمناسبة لا لآية بين اللفظ والمعنى الا ان اللفظ لا يكون

ملاحظه لانه لا يقبل الاصل في الاستعمال الحقيقة حتى يتلو اذا انبت الروح هو على هذه الحال وان كان في غير اليدين تقول هذا
او هذا لانه لا يتعارف الحال بل لو انبت بين رجلين ولم تعلم الحاله السابقيه وادركت شيئا من اليدين لك اللفظ وسألتهم هل
مضطجع الا يشبه اليدين بهذا الجالس كان فانما أقول هذا لقاعد ضحكوا منك ونسبكوا الى سخافة العقل لو قلنا احدهما
حائض على الخلاء ما قيل لم يكره عليك وليس لك الا للسأله وهذا لوقول الجالس هذا القاعم انكر عليك خطأك وقد لا
منك الأول لوصولك ودعوى ان مثل ذلك ما هو لا يختلفا متصفا بالخير ونقد هاتك من غير ذلك لا يخلو اما ان تعلم الصفة
التي رضع اللفظ بما أدته بالانها ام لانها علمت بعد ذلك فلا اشكال ولا في ابن حكيم بذلك على ان اسماء السيف تنبذ على القسم
بحر يقطع بان صفاته لا تبلغ ذلك وقد منتهى صاحب القاموس رساله مفرقة في اسماء السيف ذكر فيها ان زيد لم يلفظ بها وان
والجارية لو نزلت المعاني والمقادير لم يطق لوجان في قبضه المقام التكرير فلا يحسن التردد باللفظ الواحد مرارا والسمع او اللفظ
او شدة البيان بلفظ اجل كالوجه على السامع والسمع والسمع المقام انفس الخفي كالسمع والسمع فقال الحد يدرى احتاج السامع الى البيان
فلو قال المنكلم الحد يدرى الحد ليس لما افاده شيئا بل يحزن يقول هو الحد ولو قال اول مرة الحرف لا يختلف شعره او سجد ولا عارض
بقول اهل النسابة لا يفيد انما قد متنا ان اللفظ الواحد بل الحرف الواحد تكون له معنسا سببا نوعيه متعدده فتعقد على الخفي
ويزيادة الحرف تغيير للمادة لا غير ذلك ما تقدم فليجعل السأله السادسة اللفظ المفيد لم يفهم منه حجب لفظه القاطع في الحرف
وهو المتع وهو الراجح الذي لا يعلم معناه الموضوع للمانع من التقيد هو في اللغة الظاهر ولا احتمال التقيد في تحققة
نقيضه وقد لا يجب اللفظ القاطع الا في الحرف انما يجوز العقل الغير المستدل دليل على احتمال ما يفهم منه حجب لفظه الحرف في القاطع
بوضع او اصلاحه والاولم يوجد نفس الا نادى وان فهم منه غير ما يرد منه حجب لفظه القاطع كان ما يفهم منه مروجوا فاما في المثال
ظاهر لظهوره في عندنا لما قد مضى انما لم يجرع ما في الحرف في مثال اللفظ رجحان الظاهر على ما في القسم من الحرف او لونه
من المروج وانما قلنا عندنا انما لا نأمر في بادئ السأله والسمع قد يتعذر ان يفسر الاختلاف في غاية الرجحان وذلك لفظ
فان ظاهر الحيوان المفترق في ذلك المفهوم المروج ماؤل من ان يقول بحججه رجحان اى مروج به الى ما يستقر عليه من الاول واللفظ
فان ماؤل بالنسبة الى الرجل المتع والرجحان كان ما يفهم منه مساويا لظاهر الرجل اى الميم حاله في غير ذلك بالنسبة الى كل واحد
من المعنيين المتخيلين لساوينا بالنسبة الى اوليه بلا زيادة فيها لا ينفي ولا يوجب والشرط بين التقيد في الظاهر هو لفظ
الذي يبين منه الرجحان المطلق نظير بالنسبة الى معنونه واحدا لو كان ينظر احد ما كان يعطون من يمنع التقيد في حق القول لا يمنع
الظان اذا اشترك بين ما بالثاني كان ذلك هو الحكم في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
من حرجيته مقابل الظاهر فهو بملامة التصريح بكما الاختلاف المروج نحو الحكم جنس التقيد في الظاهر من حرجيته لكانه رجحان الذي لا
والشرط بين الرجل والمؤمن هو التشابه في ذلك بين الحق وليس الحق او شبه الراجح في ظهور ذلك وليس الراجح والاشبه
بعضا عدم الرأيه اذ عدم ظنهم في ذلك او عدم التصديق في قولنا تشابه في قولهم وقولنا تشابه في قولهم وهو اللفظ الذي
من عدم الرأيه نظير بالنسبة الى المستعق وحده لو كان ينظر احد ما كان يعطون من يمنع التقيد في حق القول لا يمنع
المؤكد فاذا اشترك بين ما بالثاني كان ذلك هو الحكم في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
جوهرية المؤمن منصف من التشابه فالتشابه في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
او لا الأول وهو ما جعل المستعق عليه به تشابه اسم الأول ما يدرك على طلب الباطن في الفعل او اللفظ ما يدرك على طلب الباطن في الفعل
بمثل انما او احدهما على الآخر في هذا النوع من التشابه في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
الفعل من هذا التشابه في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
بالفعل من هذا التشابه في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
في مائة الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
ذلك انما لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان
فول الله سبحانه وتعالى في هذا النوع من التشابه في الراجح الذي لا يمتنع والحق هو المتفق الى المضبوط الذي لا يمتنع اما ان

مثلاً مثل من كان وهو موجود فقد بدأ بالعدم ولم يترك بنفسها ولفظها لأنها لو تركت بلفظها ما كان العدم لا يترسق
ما يترسق من القوائد على ذكره في علم التصريف من التقديف والاختصاص وغير ذلك ولو عرفت لفظها لما ذكر في بعض النسخ على ما
حفظاً للأصل ما كان يترسق ذلك الأكل السماع والكتابة فمن قرأ الكتاب ولم يسمع الحطاط إلى ما باللفظ فيعود اللفظ المحذو
فيبقى العدم لا يدل على اللفظ السماع أو صورة النسخ من ذلك أن اللفظ الذي يدل على الأصل ليس هو اللفظ
المحذو إنما هو نوع اللفظ الذي لا يشق من التقديف أو الاختصاص ولا فلا ونولنا سابقاً وبما يكون بناء على عدم الاعتدال في
الأمر الخ لعل عليه قولكم لا اعتباراً له كالأمر الآخر لأننا إذا لم نجد في اللفظ الذي يدل على الأصل ليس في اللفظ الذي يدل على الأصل
الخصيصية ولا الحركة الصفية كالترفع حركة الضم بل المراد الحركة النوعية التي هو هذا التكون فيلزم أن يكون اللفظ الذي يدل على الأصل
أو مفتوح أو مكسور فلو كان كذلك لكان اللفظ الذي يدل على الأصل مفتوحاً أو مكسوراً لأن حركة البناء على الجواز أن اللفظ الذي يدل على الأصل مفتوحاً أو مكسوراً
أنما يعللها العامل سواء كان شخصياً أو نوعياً وحركة البناء أصلية لا عارضية وذلك لأن الاختصاص يقع في المادة بالهبت
المتخلفة التي هو جزء اللفظ الذي على اللفظ الفرع كان كل لفظ مركباً من أصل هبت والهبت أنما يذكر بالحرارة التي هي من أصل هبت
والتقديم والتأخر والزيادة والنقصان وحركة الأمر من أصل الهبت وإنما هي طارئة على العامل فلا تعلق لها بالاشتقاق لأنها
على ما تكلموا على الكلام وحركة البناء من حيثها الفرع المشتقة فاعلمنا هذا لعلنا في الثانية هل يترسق طابعاً من المشتق لأنها
في صف عليها ما لا فالتأشاعرة ثم لا تأتينا الحكم المشتقة لم تقف على كنه صادقة على ما في اللفظ المشتقة قائم بغيرها
لأن ذلك اللفظ هو اللفظ الذي هو قائم بذاته ولا والله سبحانه وتعالى على القيام الحكم النفساني الذي يدل على الحركة
والأصوات بذاته ولا تارة الحقيقة صفة للآثار الصفة لا تقوم بغير موصوفها ولا بنفسها واللام كن صفة وفاء الأماية لا يترسق
ذلك لأن الاشتقاق لم يثبت لوجود قيام الأصوات بالهواء مع صفة الاشتقاق وقيام الضم بالمضارع مع صفة الاشتقاق ولا يترسق
الاشتقاق قيام الصفة بالموصوف لما صدق على فاعل الضم أنه صار وفيل على هذا أن معنى المشتق هو التأثير وهو قائم بفعل الضم
وأما الفاعل بالمضارع فأنما هو التأثير فيصير الاشتقاق لخصوص الاشتقاق في الجواز أنظر ثم الحقيقة للخال ففعل أن الواقع على المضارع هو
الأثر ولكن التأثير لا ندعم أنه قائم بالفاعل لا يتقوم إلا بالأثر إذ به لا يصح لهذا القول فيكون بمان كان قائماً بالمفعول لا بالفاعل
واللام يتقوم بذاته فلم يقع على المفعول وقال بعض الحكماء في جواب هذا القول أن التأثير ليس له معاً بالآثار والأثر هو التسلسل
المتتابع فأنما الآثار إذا كان مغايراً كان لدى التأثير فأنما هو هكذا وبسلسل ان كان قد تأثر فثم الأثر كاستمرار تدك السبب وقد
المتسبين أقول وهذا الكلام ليس صحيحاً وإن كان عوياً صحيحاً لأن التأثير مغاير للأثر كالتأثير في التسلسل لأن التأثير قد
بنفسه بآثار أخرى فلا تسلسل كالأقدم لأن السبب تأثيره بين الفعل والمفعول لا بين الفعل والفاعل فلا يستلزم القديم فأنما آثار
قد ينفصل عن آثاره حصول السبب بين فعل وبين غيره من المصروف وأما ضيق الضم الزيد فلا ما طارها فلا تأثر فأنما استدل على
الصحيح أن التأثير هو ضيق وليس هو نفس التأثير فذكره الإشارة إلى جهة وجوده من حيث الفعل إلى جهة ذلك الوجه هو جهة الفعل
فالسبب بين الفعل وبين تلك الجهة التي هي جهة الوجود من حيث الفعل هي جهة الفعل من حيث نفسه لأن الفعل أحد من زئبقه
لا ينفصل أو لا ينفصل الذوات والتسلسل فأنما باطل لأن التأثير فأنما استدل بالحركة زئبق تلك الحركة أحد من زئبقه هو نفسه والوقوف
الافتقار وهو نفسه كما مر فأنما آثار الفعل ليس هو التأثير فأنما زئبقه قيامه مدد وقيامه تحقيق لقيامه عرض فأنما الجواز
هذا في التأثير لم يلق منه ما لا دلالة لقيامه معنى الصفة بالموصوف قيامه عرض فأنما هو قيام مدد كالكلام فأنما في التأثير قيامه
مدد والهواء قيامه عرض فأنما قول التأشاعرة المشتغلين في المعنى بالموصوف في صفة الاشتقاق بأن المعنى هو التأثير والأثر وقيامه
بالتأثير ولأنه نقول من باب الأول أن الله سبحانه وتعالى وصف بالخال ففعل أن قلتم أن الخلق يتوق بذاته ثم قيام اللفظ القديم وذا فلما قائم
به قيام مدد والخلق قيامه عرض من حيث المعنى وبطلان الاشتراط فهو به الكلام النفساني بطلان أن الكلام النفساني كان هو الذات
بذاته اعتباراً بمشاهدة كونه أو بعد ذلك فلا يصح قولهم أنه في نفسه يتكلم وإن كان مغايراً للزم الاختصاص والافتقار والتقدم في
اللفظ على ما استنعى شبهة شيع من ذلك على غير وجه وصفه بالكلام فأنما مدد عليه باعتبار خلقه الأصوات والفرع القائمة بالآثار
كشأن الكلام علينا وهو قائم بالهواء فقولنا سابقاً أن التأثير لا يتقوم إلا بالآثار فأنما مدد عليه باعتبار خلقه الأصوات والفرع القائمة بالآثار
حاشا من باب الأول أن الفاعل لا يتقوم إلا بالآثار فأنما مدد عليه باعتبار خلقه الأصوات والفرع القائمة بالآثار
وأنما قائم بالفاعل قيام مدد لأن ذلك لا يتفق إلا في المفعول فوقع الحق وبطل ما كانوا يقولون المسئلة التأثير في اللفظ

بقائه المنة صدق المشوق حقيقة أم لا أقول قال أصحابنا إلا ما تمتد العشرة وأبو علي سينا ولا يشترط طلقا وقال
 الأشاعرة والبعضاء والفرق يشترط طلقا وقال الأمد وابن الحاجب لا يوقف قبل أن كان مما يمكن بقائه يشترط
 مما لا يمكن بقائه كالعزلة لقادة النسخة العقل حقيقة وان لم يبق المعنى لعدم اشتراط البقاء في مثل وقيل إن كان مما يمكن
 بقائه كمنع الصدق حقيقة حصول جزئية الحكم فيكفي حصول حروفه ولا يشترط العقل وقيل إن النزاع فيها هو
 الجزئية كالتعريف والتكلم لا مكان بمعنى النبوة كالمؤمنين كما في قولنا النزاع فيما لم يثبت عليه الحكم الشرعي أما ما لم يثبت
 الحكم الشرعي كالتأديف والتسارفة والرقابة والرقابة فلا نزاع فيه ولا لا تمنع الاستدلال عليه وقيل إن النزاع فيما لم
 عليه صفة وجوده وأما ما لم يثبت عليه صفة وجوده كطرف الأسماء على من أسلم فلا نزاع فيه صلى الله عليه وسلم والجميع
 كنية للمعجزين العصفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحجائب الأرشاد الأعظم الأجل الأكرم الأسعد الأمل من هذا الجد حدث عاقبة اهتد بهجيل السلام والنجاة والأكرام
 متابعت سلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم أنا محمد الله الذي لا اله الا هو ونصلي على محمد وآله امة قد وصل المشيكم
 داعيكم ما نكرم فيه من شبهة الأكل والمأكول فاعلم ان هذه شبهة ضعيفة ذكرها بعض المتكلمين وتوهم فيها أكبر من تمام
 ذلك الاشتباه عدم الفرق بين العوالم وأحوالهم ولو اتهم فروقها بين عالم الدنيا وبين عالم البرزخ وبين عالم الآخرة ما اشتبهوا
 وأصل ذلك أن الاشتباهات تولى بحقيقتها من غير اشتباه الهدى الدنيا الا ان كل شئ منها انزل الدرجة لمعادها فاعاد
 رجع الى منه مبتدئ خلع عرض كل شئ فلتا تزل الى الدنيا لمحقه الأغراض البشرية العصرية وبها كان محسوسا بالحواس
 الظاهرة الاثرى تلك ترى جسم زيد بينك الظاهرة ولا ترى وجهه بها الا ترى من نزل الى الدنيا صفة فتذكر بأعراضها فذكر
 بصوره وروحه لم يزل ولم يتذكر بأعراض العنا صفة فاجل ذلك ليرى بها بصره فاذا قطعت جسم زيد فصفين بالتيقظ لنقطع
 لأن التيقظ من نوع جسم الظاهر العصري لم يقطع روحه لانها ليست من نوع التيقظ فلم يصل التيقظ اليها وليس ابتداء
 فكما انه لم يصل الى التوسع ولم يباشرها لأن تبني حقيقة من رتبة منتهى ذلك لم يصل الى الجسم القابل لما الدنيا الذي
 هو الأصل الذي لا يتغير لا يبدل وهو الذي ذكره علي بن أبي طالب في قوله لا يبقى في القبر مستبدرة هي وأما يتعلق القطع بالآخر
 التي هي العناصر كما اذا قلت كسر التسلج فان الكسر لا يتعلق بالماء فان كان حاملا للتسلج الذي يتعلق به الكسر ومثله
 الأكل والمأكول من هذا المعنى فان زيدا اذا أكل من الخبز فينتدى به فاما يفتدى بالجسم العصري هو لا يفتدى بالأصابع التي
 لحقت الجسم الحقيقي الأصل الذي هو جسم عمر وحقيقته والجسم الحقيقي لا يكون شئ منه فثاء أبدا الجسم زيد بل لا يباشره ولا ياتيه
 لأن الجسم الحقيقي من عالم البرزخ والعنصري لا يكون الأمر عالم العناصر وقد اشارة الى هذا في قوله قد علمنا ما تنقص
 الأرض منهم وعندنا كتاب يحفظ بعض محفوظه كتاب يحفظ اليوم البعث فيجمع ما تفرق منه بالجسم الحقيقي كالنوع
 الجسم العنصري به كالنوع الخفي في التوب قال لو سمع الحق التوب من الاستعمال فاذا غسل عاد الحاله الاقل من غير نقص لان في
 ولكل هذه الأغراض التي لحقت الجسم الحقيقي فاذا أكل غنذى أو أكل بالأغراض العصرية الدنيوية التي في الجسم الحقيقي
 كالنوع في التوب فاذا بعث الله الخلائق عاد جسم عمر والمأكول تمامه من غير زيادة ولا نقص ولا تبدل لانه هو الجسم النازل
 الى الدنيا فاذا خرج من الدنيا ومن هذا العالم ابقى ما محقق فيه فالعائد هو المبدأ كما بدتكم تعودون فانهم قد هذا في الاشارة
 فيه ولا شبهة يعلم به والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كنية العبد المسكين أحمد بن محمد لا حظا حامدا مصليا مسخر

